بسم الله الرحمن الرحيم

الفاعل

لا يُحْـذَفُ الفاعِـلُ إلاّ وهْـوَ مَـعْ رافِعِـه اللـذْ حَذْفُـه قَـدِ اتسَـعْ
ومَصْـدَرًا نَـواهُ أوْ كَـذلِكْ إنْ حَذْفُـه تُـوُهِّمَ ابـنُ مالِـكْ

قوله: "لا يحذف الفاعل ..إلخ" يعني أنه لا يحذف الفاعل وحده، بل مع رافعه الذي جاز حذفه، بأن كان في جواب نفي أو استفهام كما قال في الخلاصة: (ويرفع الفاعل فعل أضمرا ..إلخ) كقولك: عمرا لمن قال: من أكرم زيد؟

قوله: "ومصدرا نواه ..إلخ" أي وموهم حذفه دون رافعه أوله ابن مالك بأن الفاعل ضمير مصدر منوي، فقوله: "ابن مالك" فاعل "نواه"، و"حذفه" نائب فاعل "توهم" محذوفا يفسره المذكور، و"مصدرا" حال من مفعول "نواه"، وقد تبع التسهيل في جعل المنوي مصدرا، والأولى أن يقال: "ضمير مصدر" كما سيأتي. ثم الغالب أن يكون المنوي ضمير مصدر الفعل المسند، كما في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ...﴾ الآية، أي: بدا لهم البداء المفهوم من "بدا" كما صرح به في قول الشاعر: [1]

لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك من تلك القلوص بداء

---

[1]- البيت من الطويل، وقائله محمد بن بشير الخارجي، وكان رجل وعده قلوصا فمطله بها، ومن هذه الأبيات في مدح زين العابدين بن الحسين بن علي، رضي الله عنهم:

دعوت وقد أخلقتني الوأي دعوة لزيد فلم يضلل هناك دعاء
لأبيض مثل البدر عظم حقه رجال من آل المصطفى ونساء

انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 810/2، وللبغدادي: 193/6، والأغاني: 123/16.

أي ظهر لك فيها رأي. قال المصنف: ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي مثل ظهر وبان وتبين.

وخرّج أبو حيان الآية على أن الفاعل ضمير مستكن عائد على المصدر المفهوم من قوله: ﴿ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾، ويدل عليه أيضا قوله: ﴿قال رب السجن أحب إلي﴾؛ قال: وأما من قرأ "السجن" بفتح السين على أنه مصدر فقد اتضح عود الضمير إليه.

قوله: "أو كذلك" أي ونحو ذلك من ضمير غير المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾، ففاعل "أخرج" ضمير الواقع في البحر ولم يجر له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه. قاله المصنف، قال أبو حيان: وليس كما ذكر بل هو يعود على محذوف مضاف إلى "ظلمات"، التقدير: "أو كذي ظلمات" فحذف "ذي" لدلالة المعنى. وكحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن" [2] أي لا يشرب الخمر شاربها، فالفاعل ضمير الشارب دل عليه "يشرب" بالالتزام، وحسَّن ذلك تقديم نظيره وهو "لا يزني الزاني"، وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى. وكقوله: [3]

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قطري لا إخالك راضيا

أي الحال المشاهدة، وقيل "حتى" في البيت بمعنى "إلا" و"تردني" صلة "أن" مقدرة، أي "فإن كان لا يرضيك إلا أن تردني" وعليه فلا شاهد فيه؛ لكن كون "حتى" بمعنى "إلا" هو أقل معانيها وقل من يذكره كما في المغني. وكقولهم: "إذا كان غدا فأتني" أي ما نحن

2- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحدود رقم: 6772

3- البيت من الطويل، وقائله: سوار بن المضرب، وقد هرب من الحجاج خوفا على نفسه، وقبله:

أقاتلي الحجاج إن لم أزر له ... دراب وأترك عند هند فؤاديا

وبعده:

إذا جاوزت قصر المحيرين ناقتي ... فباست أبي الحجاج لما ثنانيا

أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي ... وقومي غنم والغلاة ورائيا

انظر: العيني: 2/471-472.

عليه الآن من السلامة، و"كان" في الشاهدين تحتمل التمام والنقصان، فإن كانت تامة ف"غدا" ظرف متعلق بها، و"لا يرضيك" حال من فاعلها، وإن كانت ناقصة كانا خبرين. وحكى سيبويه: "إذا كان غد" بالرفع على أنه فاعل "كان"، وقد قيل: النصب لتميم والرفع لغيرهم .

وفي الدماميني ممزوجا بنص التسهيل: "ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه" نحو: "بلى زيدا" في جواب: "لا تكرم أحدا ممن أساء إليك"، والكسائي يجيز حذف الفاعل لا مع الرافع له في باب التنازع وغيره، وقد أشار المصنف إلى وجه تأويل ما استدل به بقوله: "ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرا منويا" كقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ أي بدا لهم البداء، والأولى أن يقال: ضمير الفعل المسند، لأن الظاهر لا ينوى بل يحذف، ولأن المصدر أعم من مصدر الفعل المسند وغيره، وإضمار مصدر الفعل أكثر وأقيس فيخص أولا بالذكر، ثم ياتي بقوله بعد هذا: "أو نحو ذلك"، لأعم من مصدر فعل آخر أو غير ذلك مما ليس مصدرا، فهذا أحسن بلا شك، مثال ذلك: قام القوم خلا زيدا، فيجعل "خلا" متحملا لضمير عائد إما على مصدر غير فعله، وهو مصدر الفعل المتقدم أي جانب قيامهم زيدا، وإما القائم أو البعض المفهوم مما تقدم أي جانب القائم منهم أو بعضهم زيدا. اهـ المراد منه

والحاصل: أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه، لأنهما كجزئي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ وموهم ذلك مؤول. وهذا قول الجمهور لا قول ابن مالك وحده كما قد يتوهم من النظم، والمنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحده، وقد رجح قوله السهيلي وابن مضاء؛ واحتُج للجواز بأن حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة، وبأن الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدإ والخبر فكذلك هنا؛ واحتج المصنف للمنع بأنه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدإ. قال في الهمع: ولأن من الفاعل

ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار، بخلاف الخبر.

قوله في الطرة: "في غير المسائل الآتية" أي التي تجيء متفرقة في أبوابها، يعني بها: النائب كضُرب زيد، والمصدر كقوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾، واسم المصدر نحو: عجبت من عطاء الدنانير، والحصر على ما قاله يس نحو قوله: [4]

ما ضر قلبي وأضناه وتيمه   إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا

ففاعل "ضر" و"أضنى": إنما هو "إلا كواعب" محذوفا لعدم إمكان التنازع هنا، على بحث في ذلك يأتي في بابه إن شاء الله تعالى؛ وأفعل في التعجب نحو: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾؛ قال بعضهم:

وحذف فاعل أتى في أربع   مسائل على القياس فاسمع

في الحصر والنائب ثم المصدر   ونحو أسمع بهم وأبصر

وأما حذفه لنون التوكيد نحو: ﴿ولا يصدنك﴾، وفي التفريغ نحو: ما قام إلا زيد، وقبل الحال السادة مسده نحو: فتلقفها رجل رجل، فغير مسلم لأنه في الأول: محذوف لعلة تصريفية وهو كالملفوظ، وفي الثاني: الفاعل ما بعد إلا، وفي الأخيرة: "رجل" الأولى فاعل، والثاني تابع على النعت أو العطف بحذف العاطف. وللصبان في حاشيته بحث في هذه المسائل يرجع إليه فيها.

تنبيه: قد يغني عن الفاعل استحضاره في الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصلح إلا له، كقول الشاعر[5]

4- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 105/2، وفي التصريح: 319/1، والدرر: 320/5.

5- البيت من المتقارب، وبعده:

بأنك ربيع وغيث مريع   وأنك هناك تكون الثمالا

البيتان لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، العيني: 282/2.

لقـــد علـــم الضـــيف والمرملـــون إذا اغـــبر أفـــق وهبـــت شمـــالا

فأغنى عن إظهار الريح استحضارها في الذهن بـ"هبت" ونصبُه "شمالا على الحال، فكان ذلك بمنزلة تصريحه بالريح. قاله المصنف.

وسَـــبْقَه امْنَعًـــا إذا أنّ وُجِـــدْ ومُطْلَقًـــا فـــي غَيْـــرِ ذاكَ يَطّـــرِدْ

قوله: "وسبقه امنعا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يمنع تقديم المفعول على فعله، إذا وجد مصدرا منسبكا من أن وصلتها مشددة أو مخففة، كقوله تعالى: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ...﴾ الآية، وقول الشاعر:[6]

ســبتني الفتــاة البضــة المتجــرد الـــ لطيفــة كشــحيه ومــا خلــت أن أســبى

لما سبق عند قوله: (وقدموا كذاك ما كان خبر .. إلخ) وهو: خوف التباسها بالمكسورة خطا، والتي بمعنى لعل لفظا وخطا، إلا أن يسبقها "أما" فيجوز نحو: أما أنك فاضل فعرفت. قال أبو حيان: وقياس ما أجازه هشام والفراء من الابتداء بـ"أن" المشددة نحو: "أنك منطلق يعجبني"، أن يجوز "أنك منطلق عرفت". قال ابن زكري: وإنما لم يلتفتوا للإلباس في "أنك فاضل أكرمتك" لأن المعنى لا يتفاوت على الفتح والكسر، إذ التعليل المقصود مستفاد في الفتح من اللام المقدرة وفي الكسر من الاستيناف المقتضي كون الجملة جواب سؤال مقدر.

وهذه المسألة ذكرها في التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه، كسائر مسائل تقديم المفعول على الفعل نظرا لكونه أمس بها؛ أما مسائل تقديم المفعول على الفاعل فذكرها في باب النائب، نظرا إلى أن حكم النائب عن الفاعل في المرتبة بالنسبة إلى مفعول آخر يذكر معه حكم الفاعل بالنسبة إلى مفعول فعله، وهو نظر صحيح. قاله ناظر الجيش

تنبيه: مقتضى كلام التسهيل من الاقتصار على المشددة والمخففة أن الثنائية الوضع وهي الناصبة لا يجب تأخيرها، فيجوز أن تقول: "كرهت أن تقوم"

---

[6]- تقدم الكلام عليه في باب ظن وأخواتها.

و"أن تقوم كرهت". قال الدماميني: فحرر الكلام فيه. **أقول**: قد نقل كلامه ابن زكري في شرح الفريدة وقال: إن الظاهر ما اقتضاه التسهيل إذ لا موجب فيما ذكر للتأخير.اهـ

ويدل لما استظهره من جواز التقديم في الناصبة تجويزهم له هناك في باب المبتدإ نحو: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾، حتى إن الأخفش قاس عليها هناك المخففة والمشددة فأجاز تقديمهما أيضا.

لكن رأيت ناظر الجيش نبه على "أن" الناصبة للفعل حكمها في وجوب التأخير عن العامل إن وقعت مع صلتها مفعولا به، حكم "أن" المشددة والمخففة نحو: "أريد أن تقوم". قال: فلو قرنت في الذكر بأختيها لكان أولى. فالحاصل أنهم اختلفوا في اعتبار مفهوم الاقتصار على ذكر المشددة والمخففة فاعتبره الدماميني وابن زكري، ورأى ناظر الجيش إلغاءه. والله تعالى أعلم

قول الناظم: "ومطلقا ..إلخ" أي ويطرد جواز تقديم المفعول في غير ما تقدم مطلقا يعني في المسائل الخمس التي منع الكوفيون وغيرها، وهذا ما لم يمنع مانع كما سياتي

والمسائل التي منع الكوفيون فيها التقديم – والحجة عليهم السماع – هي: نحو: "زيدا غلامه ضرب" لتقديم المفعول الذي هو معمول الخبر على المبتدإ، قال: [7]

كعبا أخوه نهى فانقاد منتهيا ولو أبى باء بالتخليد في سقرا

لكن نبّه الدماميني على أن الكوفيين يمنعون نحو هذه المسألة البتة، لا أنهم يمنعون التقديم فيها فقط. قال: ويمكن تعليل منعهم هذا بأنه يُلزم عمدية الفضلة، وفصل العامل من معموله بأجنبي.

وهذه المسألة قد تقدم للناظم ذكرها في باب الابتداء قال: (وجوزوا زيدا أبوه ضربا ..إلخ)، نظرا إلى أن فيها تقديم معمول الخبر على المبتدإ وهو من أحكام باب الابتداء، وأعيدت هنا نظرا إلى أن فيها تقديم المفعول على الفعل وهو من أحكام هذا الباب.

7- تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ.

ونحو: "غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد"، من كل مفعول مضاف إلى ضمير يفسره الفاعل، والأصل "ضرب زيد غلامه أو غلام أخيه"، قال: [8]

رأيـــه يحمـــد الـــذي يـــالف الحـــز م ويشـــــقى بســــعيه المغـــــرور

وكقوله: [9]

شـــــر يوميهـــــا وأغـــــواه لهـــــا ركبـــــت عنـــــز بحـــــدج جمـــــلا

إذ لا فرق بين المفعول والظرف إذ كل منهما منصوب بالفعل.

ونحو: "ما أراد أخذ زيد"، من كل مفعول موصول وفاعل صلته مفسر بفاعل الفعل الناصب له، فالمفعول هنا "ما" وفاعل صلته المتحمل في أراد مفسر بفاعل الفعل الناصب للموصول وهو زيد، قال:[10]

مـــا شـــاء أنشـــأ ربي والـــذي هـــو لم يشـــأ فلســـت تـــراه منشـــأ أبـــدا

والمنع عندهم في هذه المسائل الثلاث لما فيها من تقديم المفعول على الفعل والمفسَّر على مفسِّره.

ونحو: "ما طعامك أكل إلا زيد"، من كل فاعل منحصر تقدم مفعوله عليه، لما فيه من الفصل بين المحصور والمحصور فيه، قال: [11]

مـــا المـــرءَ ينفـــع إلا ربـــه فعلـــى م تســـــتمال لغـــــير الله آمـــــال

ومحل الاطراد ما لم يمنع مانع من تقديمه، بأن كان العامل تعجبا نحو: ما أحسن زيدا، أو موصولا به حرف عامل نحو: أعجبني أن تضرب زيدا، فإن كان غير عامل جاز

8- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 84/2.

9- تقدم الكلام عليه في باب الضمير منسوبا لبعض شعراء جديس أو تبع، وقد نسبه الزمخشري في المستقصى لعامر بن المجنون: 130/1.

10- البيت من البسيط، الشاهد فيه تقدم المفعول الموصول وهو ما وفاعل صلته ضمير مفسر بالفاعل، وهو ربي. أنشده المصنف في شرح التسهيل: 85/2، بلا نسبة ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

11- البيت من البسيط، الشاهد فيه تقدم المفعول وهو المرء على فعله المحصور في فاعله وهو ربّه، أنشده المصنف في شرح التسهيل بلا نسبة: 85/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

نحو: عجبت مما زيدا تضرب، أو مقرونا بلام الابتداء نحو: ليحب الله المحسنين، هذا إذا لم توجد "إن" فإن وجدت جاز نحو:إن زيدا عمرا ليضرب، أو قسم نحو: والله لأضربن زيدا.

لكن معمول المقرون بلام الابتداء أو القسم إنما يمتنع تقديمه على الأداة نفسها، أما تقديمه على العامل فجائز نحو أن تقول: " لَلمحسنين يحب الله"، و"والله لَلحق أقول". انظر شرح ناظر الجيش

وقد ذكر في الخلاصة مما يمنع تقدم المفعول ثلاثة مسائل: الحصر فيه نحو: إنما ضرب زيد عمرا، والتباسه نحو: ضرب موسى عيسى، وكونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد.

قال الصبان: ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعموليها، إلا أن يسبقها أما نحو أما أنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها، وكونه معمول فعل تعجبي، أو واقع صلة حرف مصدري ناصب، بخلاف غير الناصب فيجوز: عجبت مما زيدا تضرب، ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضا، فيمتنع: لم زيدا أضرب، ويجوز: زيدا لم أضرب، وكذا المنصوب بـ"لن"، أما المنصوب بـ"أن" أو "كي" فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب، وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا، وأما المنصوب بـ"إذن" فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده، وأما تقدمه عليه وعلى "إذن" معا فقال أبو حيان: لا أحفظ فيه نصا للبصريين، ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي؛ أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بـ"إنّ"، بخلاف المسبوقة بها فيمتنع: عمرا ليضرب زيد، ويجوز: إن زيدا عمرا ليضرب، أو لام قسم، أو قد، أو سوف، أو قلما، أو ربما، أو نون توكيد. هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني.اهـ

ثم منعُ التقديم فيما ذكر إما لأنه لا يصح تسليط العامل عليه كالواقع صلة "أن"، وإما لضعف العامل ككونه فعل تعجب، وإما للاهتمام كمدخول نون التوكيد،

وإما لاستحقاق الصدر كالمقرون بلام الابتداء أو القسم. وقد جمع بعضهم هذه العلل في بيت واحد فقال:

لعدم التسليط والضعف والاهـ ... تمام واستحقاق صدر فانتبه

على أن تقديم المفعول على مدخول نون التوكيد كثير في النظم، ومنه قول الناظم هنا: "وسبقه امنعا".

ويمنع تأخير المفعول إن استوجب التصدير، أو أضيف إلى ما يستوجبه، نحو: مَن ضربت، وغلام مَن ضربت، أو نصبه جواب "أما" ملفوظا به أو مقدرا، غير مفصول عنها بغيره، بخلاف: ﴿وأما اليتيم فلا تقهر﴾، ونحو: ﴿وربك فكبر﴾، وأما إذا فصل بغيره فلا يمنع التأخير، نحو: وأما اليوم فاضرب زيدا.

ورَفْعُ مَفْعولٍ به عَنْهُمْ نَدَرْ ... ونَصْبُ فاعِلٍ إذا القَصْدُ ظَهَرْ

يعني أنه قد يرفع المفعول وينصب الفاعل إذا ظهر المعنى، سمع من كلامهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقوله:[12]

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وقوله:[13]

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... فقلت ألما أصح والشيب وازع

أي عاتبني المشيب، وجعله ابن الطراوة مقيسا لقراءة ابن كثير: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾، بنصب "آدم" ورفع "كلمات"، ويمكن حمله على الأصل لأن من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر، وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى: ﴿ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة﴾ حكى ذلك الفراء، ورجح كون الباء معدية كما هي في قوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ أي أذهب الله نورهم.

---

[12] - البيت من البسيط، وقائله الأخطل من قصيدة يهجو بها جريرا، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 972/2، والبغدادي: 125/8. والهدَّاج: المرتعش في مشيه، الشاهد فيه نصب سوآتهم وهو الفاعل، ورفع هجر وهو المفعول.

[13] - البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 156.

وهذه المسألة هي المعروفة بالقلب، وحكي للنحاة فيها أقوال: أحدها: أن ذلك يجوز عند أمن اللبس في الضرورة والسعة، الثاني: أنه لا يجوز إلا في الضرورة، الثالث أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب، الرابع: أنه لا يجوز في القرآن ويجوز في غيره، وأما البيانيون ففي التلخيص أن السكاكي قبله مطلقا، وأن غيره رده مطلقا، قال ـ أي صاحب التلخيص ـ : والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل، وإلا فلا. والمسألة مشهورة، وهي في باب النائب من التسهيل.

ثم إن بعضهم أنكر رفع المفعول به ونصب الفاعل في هذه المسألة، فادعى في "كسر الزجاج الحجر"، أن "الزجاج" هو الفاعل و"الحجر" هو المفعول، اعتبارا للفظ وإن كان المعنى بخلافه. نقله يس في حواشيه على الفاكهي قال: ويؤيده ما قيل إنه من القلب، وإن الإعراب أبدا على حسب العلامة التي تكون في المعرب، ألا ترى أن "القرية" في ﴿واسأل القرية﴾ إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الأصل.

وقد ينصب الفاعل فقط كقوله: [14]

يبسط للأضياف وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا

وارْتَفَعَا وانتَصَبَا فيما انتَظَمْ وخُصِّصَ الفاعِلُ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

قوله: "وارتفعا ...إلخ" يعني أن الفاعل والمفعول ربما يرفعان وينصبان في النظم خاصة، ولم ينص المصنف في التسهيل على ذلك، لكن ذكره أبو حيان في شرحه.

14- الرجز أنشده في المغني بلا نسبة، ص: 185، ولم ينسبه البغدادي في شرح شواهده: 151/7، ولم يعلق عليه السيوطي: 890/2، استشهد به هنا على نصب الفاعل وهو كلبا، والذي في المغني أنه من القلب، أي نصب الفاعل ورفع المفعول وأن الأصل كما بسط ذراعاه كلبا ثم جيء بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل، ذكره في صدر الباب الخامس، ورواية الرجز من التاج واللسان "صفح":

يصفح للقِنَّة وجها جأبا صفح ذراعيه لعظم كلبا

ومنه قوله: [15]

إن مــــن صـــاد عقعقـــا لمشـــوم كيـــف مـــن صـــاد عقعقـــان وبـــوم

لكن قال الشمني: لا دليل فيه لإمكان الجري على لغة من يلزم المثنى الألف، و"بوم" مبتدأ خبره "معهما" محذوفا. وقوله: [16]

قـــد ســـالم الحيـــات منـــه القـــدما الأفعـــوان والشـــجاع الشـــجعما

في رواية نصب الحيات، فقد أنشده ابن جني وقال: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم، ورواه البغداديون بنصب الحيات، وقالوا: أراد "القدمان" فحذف النون للضرورة، كما في قوله: [17]

همـــا خطتـــا إمـــا إســـار ومنـــة وإمـــا دم والقتـــل بـــالحر أجـــدر

أي خشنت قدمه وصلبت فلا تؤثر فيها الحيات.

قال في هداية السبيل: والرواية المشهورة رفع الحيات واستشهدوا به على نصب "الأفعوان" وما بعده بفعل مضمر تقديره: "وسالمت القدم الأفعوان والشجاع"، لأن المسالمة إنما تكون من اثنين، وكان القياس رفعهما على البدل من الحيات، ثم نقل عن الفراء مثل ما تقدم عن البغداديين، ونقل عن المصنف قوله في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل: إن الاسمين في نحو: "ضارب زيد عمرا" ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، قال: ـ يعني المصنف ـ ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز

---

[15]- البيت من الخفيف، قال البغدادي في شرح شواهد المغني، هذا البيت لم أقف على قائله ولا على تتمته مع شدة الفحص عنه مدة عشرين سنة ولا رأيته في كتاب نحو يعتمد عليه، ومثل هذا مما جهل قائله لا يجوز الاستشهاد به لاحتمال أنه من شعر المولدين: 128/8.

[16]- الرجز نسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب للعجاج: 201/1، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، وقيل: لمساور بن هند العبسي، وقيل غيرهما، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 973/2، والبغدادي: 127/8، والعيني: 80/4، والشجعم: الجريء المسلط.

[17]- البيت من الطويل، وقائله: تأبط شرا، انظر: خزانة الأدب: 356/3، وقبله:

أقـــول للحيـــان وقـــد صـــفرت لهـــم وطـــابي ويـــوم ضـــيق الحجـــر معـــور

الشاهد فيه حذف نون المثنى وهو خطتا لغير إضافة.

وأنشد البيت المذكور، وقال: فنصب "الأفعوان" وهو بدل من الحيات، وهو مرفوع لفظا منصوب معنى، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: "قد سالمت القدم الأفعوان".

والكتاب المذكور شرح للتسهيل لم يكمل، ألفه الشيخ عبد القادر بن أبي القاسم العبادي المتوفى تقريبا سنة عشرين وثمانمائة. ذكر ذلك كله صاحب كشف الظنون. وهو مكي مالكي؛ فليس هو العبادي المشهور أحمد بن قاسم صاحب الآيات البينات في الأصول، بل شارح التسهيل متقدم عليه. وقد ظفرت بنبذة من هذا الشرح إلى المفعول المطلق، فرأيته نبه في مقدمته على اعتنائه بالأمثلة.

ومن نصب الفاعل والمفعول كذلك قوله:[18]

أمسى بأسماء هذا القلب معمودا إذا أقول صحا يعتاده عيدا

فـ"عيدا" فاعل يعتاده منصوب.

قول الناظم: "وخصص الفاعل ..إلخ" يعني أن الفاعل كالمبتدإ، إذا كان نكرة فلا بد له من مسوغ من مسوغات الابتداء، خلافا للشيخ محنض بابه رحمه الله، واستدل بـ"قالت نملة" و"جاءهم رسول" و"حان مشيب"، ورد بأن الأول من باب الإخبار بالمحال، والثاني على حد "عندي درهم"، والثالث على حذف "منك".

وصوَّب بعضهم قوله: "وخصص الفاعل" بـ "وسُوّغ الفاعل"، وهو تصويب ظاهر لأن التسويغ أعم من التخصيص كما يعلم من استقراء المسوغات في باب المبتدإ.

قال العلامة اجدود ابن اكتوشن العلوي رحمه الله:

وقول من يستوجب التخصيصا لفاعل ليس يرى منصوصا
وإن يكن أحمد بابا قد جزم به فما تخصيصه بملتزم

---

[18]- البيت من البسيط، وقائله: يزيد بن الحكم يمدح سليمان بن عبد الملك. انظر: الأغاني: 28/12، وتاج العروس: عود-.

وقد ألف العلامة أحمد بابا التنبكتي رحمه الله تأليفين في مسألة تسويغ الفاعل ذكرهما في ترجمته لنفسه في كتابه كفاية المحتاج، ذكر أن عنوان أحدهما: غاية الإجادة في مساواة الفاعل للمبتدإ في شرط الإفادة، والثاني: سماه النكت المستجادة.

ولينظر في قول اجدود: " ليس يرى منصوصا" فظاهره أنه لم يسبق إليه، مع ما سيأتي عن الرضي، ونحوه قول صاحب التنبيه في شرح قول الناظم: "وخصص الفاعل .. إلخ" قال: هكذا وجدناه بهذا اللفظ في نسخ الشيخ المختار ابن بونه رحمه الله، وبه قرأنا على شيخنا عبد الودود عن شيخه بلا عن شيخه المختار رحم الله الجمبع، قال: ولم أقف على وجوب تخصيصه لكن شواهده كثيرة، وشواهد عدم تخصيصه قليلة ومحتملة للتأويل، ونقل قول الرضي في قولهم: "لا يبتدأ بنكرة": عللوه بأنها محكوم عليها، والحكم على الشيء لا يفيد إلا بعد معرفته. ثم ذكر أنه وقعت مناظرة بين الشيخين محنض باب الديماني وبُلّا الشقروي رحمهما الله في شأن ذلك فتكافآ، قال: والتقيت ذات ليلة مع محنض بابه رحمه الله فقال: أنت كأشياخك في إيجاب تخصيص الفاعل قلت: نعم، قال: ما تقول في قوله تعالى: ﴿بلى قد جاءنا نذير﴾ فقلت: لعل تقديم المفعول من المسوغات فلم يسلم ولم يعب، فلما كان بعد ثلاث أتاني فقال من غير ترجمة: [19]

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

فقلت: لعله موصوف تقديرا أي مشيب منك، فسكت. ثم جلب صاحب التنبيه أدلة من القواعد النحوية تنصر مذهب أشياخه، فلتنظر فيه.

وصوّب من لا يرى وجوب التخصيص قول الناظم: "فهو ملتزم" بقوله: "وهو ما التزم".

فإن قلت: قد أجاز النحاة كون الفاعل نكرة، ولم يجيزوا ذلك في المبتدإ إلا إذا كان بمعنى الفاعل، فقد قال سيبويه في مثاله: "شيء جاء بك"، وإنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى "ما جاء بك إلا شيء"، قالوا: يريد أن المبتدأ هنا بمعنى الفاعل، والفاعل يجوز

---

[19]- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة التميمي، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 418.

أن يكون نكرة، فالجواب: أن الفاعل لا ينفك عن التخصيص لتقدم الفعل المشتمل على الحكم عليه، فكأنه موصوف بالحكم المتقدم، فهو كالمبتدإ المتقدم عليه الظرف والجار والمجرور والجملة، قال التفتازاني في المطول بعد كلام: وهذا التقديم واجب في ما إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو: "في الدار رجل"، ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم، كالفاعل فإنه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو: "قام رجل".اهـ

أقول: وأصل هذا الفرق لابن الحاجب، وقد جوّد بيانه ابن حمدون في حاشيته على المكودي، فقال في تعليلهم منع الابتداء بالنكرة بأن المبتدأ محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد ما نصه: فإن قلت: هذه العلة مطردة في الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفا ولا تخصيصا، فالجواب: أن الأهم مقدم فلما كان المبتدأ مقدما في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به والاهتمام إنما يكون بالمعلوم، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدما على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل، فإذا ذكر الفاعل ولو منكرا فقد حصل المقصود. قال: فإذا قلت "جاء" مثلا فقد استفدنا حصول مجيء واحتمل أن يكون الجائي رجلا أو امرأة أو دابة أو غير ذلك، فتتشوف النفس إلى بيانه فإذا قيل "رجل" مثلا فقد حصلت فائدة وهي معرفة جنس الجائي، فلهذا جاز كون الفاعل نكرة.

وقد حكى يس في حاشيته على الألفية الاتفاق على وقوع الفاعل نكرة.

لكن ما فرق به ابن الحاجب بين الفاعل والمبتدإ قال الرضي إنه وهم، فاختار التسوية بينهما في وجوب التخصيص.

قال: لأنه إذا حصل تخصيص الفاعل بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.اهـ كلامه أي الرضي، وقد نقله عنه الفاكهي في شرح القطر مسلما له، وصرح ابن زكري بأنه هو التحقيق؛ لكن قال يس في حاشيته على الفاكهي:

إن اعتراض الرضي على ابن الحاجب بما تقدم، مدفوع بأن الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا. فيؤخذ منه اختياره لما قاله ابن الحاجب، وفي حاشيته على الألفية أيضا ما يفيد ذلك.

ثم إن الرضي فرق بين المبتدإ والفاعل من وجه آخر، وهو كون المبتدإ لو نكر لتوهم في الخبر الوصفية لأن أصله التنكير، بخلاف الفاعل فإن فعله لتقدمه وجوبا لا يشتبه بصفته.

وقد رأيت أيضا لناظر الجيش تفريقا آخر بينهما، وهو أن الفاعل كالجزء من فعله، والفعل مختص بأحد الأزمنة، فيتخصص الفاعل بذلك كما يتخصص المبتدأ النكرة بالوصف.

والحاصل في مسألة تخصيص الفاعل: أن النحاة قبل الرضي لم يصرحوا باشتراط التخصيص فيه كالمبتدإ، حتى جعل ابن الحاجب من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها فاعلا في المعنى. بل حكى يس الا تفاق على وقوع الفاعل نكرة أي من غير مسوغ. وبهذا تمسك من علمائنا الشيخان: محنض بابه واجدود رحمهما الله ومن وافقهما.

لكن لما كانت علة إيجابهم التخصيص في المبتدإ مطردة في الفاعل، أشكل الفرق بينهما فأجاب ابن الحاجب بأن لزوم تقديم الحكم في الفاعل كاف في تخصيصه؛ أي وإذا كان كذلك فلا يحتاج للتصريح باشتراط التخصيص فيه لأنه غير قابل لضده، ولا يشترط في المحل شيء إلا إذا كان قابلا لضده. لكن لم يرتض الرضي هذا الفرق فأوجب تخصيص الفاعل مثل المبتدإ طردا للعلة السابقة، ونصر قوله ابن زكري والشيخ أحمد بابا. وبهذا تمسك من علمائنا الشيخ المختار ابن بونه ومن وافقه.

فالخلاف عندي يكاد يكون لفظيا، إذ لا يختلف في وقوع الفاعل نكرة من غير مسوغ ظاهر كما تقدم عن يس، وإنما الخلاف حينئذ في وجه تسويغ ذلك فيه دون المبتدإ، فقال ابن الحاجب لتقدم الحكم عليه، وقال الرضي لعدم التباس فعله بالصفة،

وقال ناظر الجيش: لأن الفاعل كالجزء من فعله، والفعل مختص بأحد الأزمنة، فيتخصص الفاعل بذلك كما يتخصص المبتدأ النكرة بالوصف. والله تعالى أعلم.

النائب

وشَـذّ أنْ يُقالَ في تُفُوعِلا بِلا خِلافٍ عَنهُمُ تِفِيعِلا

أي شذ كسر التاء والفاء من "تفوعل" إتباعا للعين، وتقلب الواو ياء فيقال: "تِفِيعل"، حكى الأخفش أن من العرب من يقول في "تعولم": "تِعِيلم".

وجَوِّزَ انْ يَنُوبَ في اخْتارَ بِلا تَـرَدُّدٍ والمَنْعُ عَنْهُمْ نُقِلا

قوله: "وجوز" في بعض النسخ: "وجاز"، وفي بعضها: "وشذ"؛ يعني أنه تجوز نيابة المفعول الثاني المنصوب بإسقاط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، فيجوز على هذا أن تقول في "اخترت زيدا الرجال أي من الرجال": "اختير الرجال زيدا" برفع الرجال ونصب زيد وبالعكس

وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعين رفع زيد ونصب الرجال، وهو الصحيح لأن السماع إنما ورد بنيابة الأول، كقوله: [20]

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع

وهذه المسألة لم يهملها المصنف في الخلاصة كما نبه عليه يس في حواشيه عليها، لأنها تفهم من قوله: (ولا ينوب بعض هذي ..إلخ)، قال: فإن قلت: إنما ذلك حيث ذكر الجار، قلت: وإذا حذف فهو مقدر لأنه الأصل.

وقد نص عليها في التسهيل قال: "ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقا للأخفش والكوفيين" لكنه لم يتعرض لها في الشرح، واقتصاره في المتن على عدم المنع يدل على أنه قول الأكثر

---

[20]- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه:418/1 انظر خزانة الأدب: 3/ 672، والشاهد فيه نيابة المفعول الأول من مفعولي اختار وهو ضمير مستتر في اختير عائد على الذي، والثاني منصوب بنزع الخافض وهو الرجال.

إن لم يكن متفقا عليه. فلهذا قال الدماميني: وكان ينبغي للمصنف هنا أن يقول خلافا لأكثرهم، فإن الجمهور على منع المسألة، قال: فإن قلت: لا حاجة إلى ذلك، لأنه سيقول بعد المسألة الثانية الآتية: "وفاقا للأخفش والكوفيين" وهو راجع للمسألتين جميعا، فيشعر بأن من عداهم من النحويين قائل بالمنع، قلت: الظاهر أنه إنما يريد بالوفاق المسألة الثانية، ولولا ذلك لقال: في المسألتين كما هو دأبه كثيرا، كما يشهد به استقراء طريقته في هذا الكتاب، وحينئذ فيوهم كلامه أن الأولى ـ وهي مسألتنا التي نتكلم فيها ـ عارية من الخلاف وليس كذلك، بل المنقول فيها الجواز عن الفراء والمنع عن الجمهور، وهذا مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعا للمسألتين جميعا، فإنه لم يتحقق أن الكوفيين جميعا يقولون بجواز الأولى، وإنما الجواز منقول عن الفراء كما ذكرنا.اهـ

وقد قصر الرضي القول بالجواز على الجزولي، ولكن نصره قائلا: والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح. وقد حكى الناظم هنا القولين الجواز والمنع مصدرا بالجواز، لكن انظر قوله: "بلا تردد" مع حكايته للخلاف.

وقد أشار أبو حيان إلى أن الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في نيابة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر. قاله في الهمع

ومُفْرَدٌ كانَ بِها مَنصُوبا والحالُ والتمييزُ لنْ تَنُوبا

قوله: "ومفرد كان بها" أي بلفظ "كان" فهو ضمير استخدام، يعني أنه لا ينوب خبر "كان" المفرد خلافا للفراء فيما حكاه السيرافي عنه في شرح الكتاب، فإنه أجاز في "كان زيد أخاك": "كين أخوك"، ورد بثلاثة أمور: أحدها: أنه لم يسمع، والثاني: أنه لا فائدة فيه، والثالث: أنه يستلزم وجود خبر عن غير مخبر عنه لا مذكور ولا مقدر وهو اسمها المحذوف، إذ معنى "كين قائم" حصل كون لقائم، ومعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم، وتوهم انتفاء المحذور بأن يقال: حذف للعلم به كما حذف الفاعل في "أنزل المطر"، يندفع بأنه لا بد من تقديره، ضرورة أنه لا بد للخبر من مخبر عنه لفظا أو تقديرا، وصيغة الفعل تأباه.

وقد نسب الجواز أيضا لسيبويه، لقوله: "فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب"، فقوله: "مكون" إنما هو مفعول من "كين"، وسأل أبو الفتح أبا علي عن قول سيبويه: "مكون"، فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب؛ وكان أيضا يقول: ﴿وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون﴾، وحكي عنه أيضا أن سيبويه إنما قصد أن يبين أن هذا الفعل متصرف، ف "مكون" لم يمتنع من حيث عدم التصرف بل إنما امتنع لأمر آخر من خارج. انظر شرح أبي حيان هنا فقد بسط الكلام على المسألة.

وكذا لا ينوب الحال ولا التمييز، ومثلهما المفعول لأجله مطلقا عند أبي علي وابن جني، وبقيد كونه منصوبا عند بعضهم بناء على جواز إقامة المجرور. فلا يقال: "جيء راكب" في قولك: "جاء زيد راكبا"، ولا "طيب نفس" في قولك: "طبت نفسا"، ولا "جيء إجلال لعمرو" في "جاء زيد إجلالا لعمرو"؛ وذلك لكونها مبنية على سؤال مقدر فكان كل واحد منها من جملة أخرى.

قال الصبان: لم يتضح الفرق بينها وبين المفعول به، لأنه كما يجوز أن يقدر: "كيف جئت؟" و"لم جئت" في قولك: "جئت راكبا محبة"، يجوز أن يقدر: "من ضربت؟" في قولك: "ضربت زيدا"، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو: "يقام لإجلال زيد" و"يهتز من اشتياقه" مما هو كلام مفيد.اهـ

وقد علل الرضي منع إقامة التمييز والمفعول معه وله والمستثنى المنصوب والحال مقام الفاعل، بكون النائب من ضروريات الفعل من حيث المعنى كما أن الفاعل من ضرورياته، فما لم يكن من ضرورياته لا ينوب، من ثم لم ينب المفعول له إذ رب فعل بلا غرض، ولا معه إذ رب فعل يفعل بلا صاحب، وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته. قال: والحال وإن كان من ضرورياته، لكن قلة ورودها في الكلام منعت أن تنوب عما لا بد لكل فعل منه أي الفاعل.اهـ

وخالف الكسائي في التمييز محتجا بكونه فاعلا في الأصل، فإنه أجاز في: "امتلأت الدار رجالا": "امتلئ رجال"، واستدل بأن العرب قالت: "خذه مطيوبة به نفسه"

وقالت: "من الموجوع رأسه والمسفوه رأيه والموقوف أمره؟" قال الدماميني: قلت: ومجيء ذلك في الصفات دون الأفعال وفي السببي دون الأجنبي، دليل على أن الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز، ويؤيد ذلك أن كون التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح، ولمانع أن يمنع كون المثال الأخير وهو "الموقوف أمره" من هذا الباب.اهـ ومنع ذلك البصريون والفراء، قال في الكافية:

وقول قوم قد ينوب الخبر في باب "كان" مفردا لا ينصر

وناب تمييز لدى الكسائي لشاهد عن القياس ناء

ولم ينص في التسهيل على مسألة الحال والمفعول لأجله، لكن ذكرهما أبو حيان في شرحه، وبيَّن الخلاف في الثاني عند كلامه على نيابة الجار والمجرور، ولم يذكر خلافا في الأول ولم أقف عليه أيضا لغيره، بل ظاهر كلامهم الاتفاق على منع نيابته. والله تعالى أعلم

تنبيه: تمتنع نيابة المجرور بباء الحال نحو: "خرج زيد بثيابه"، كما أن الحال لا ينوب. قاله المرادي في شرح الخلاصة

ولا تُجِزْ كِيدَ يُقامُ وجُعِلْ يُفْعَلُ والتجْويزُ عَنْ بَعْضٍ نُقِلْ

قوله: "ولا تجز كيد" بالدال كما في أكثر نسخ النظم، وفي بعضها: "كين" بالنون وهي أوضح، والمآل في الروايتين واحد؛ لأن الكوفيين يجيزون بناء أفعال المقاربة للمفعول كما يجيزونه في كان، نص على ذلك ناظر الجيش في شرحه؛ وبه يعلم ما في تخطئة صاحب التنبيه لرواية "كيد" بالدال، لأنه بناها على أن الخلاف المذكور في "كان" لا في "كاد"، وهو عجيب منه لقول الناظم: "وجعل يفعل".

يعني أنه لا يجوز في نحو "كان زيد يقوم": "كين يقام" بنيابة الجملة، وهو مفهوم قوله: "ومفرد كان بها ..إلخ" ولا في نحو"جعل زيد يفعل": "جعل يفعل" بتركيب الأفعال الأربعة للمجهول، لأن "جعل" هذه من أفعال المقاربة فهي من أخوات "كاد"،

وإنما نص عليها لقصد التصريح بجريان القول بالتجويز الآتي فيها؛ وعلة المنع استلزام وجود خبر بلا مخبر عنه، وأيضا الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر ولا معنى لـ"كيد القيام".

قوله:"والتجويز عن بعض نقل" كالكسائي والفراء لجواز كون الفاعل عندهما جملة، والنائب مثله؛ وفي شرح المصنف أنهما اختلفا في توجيه ذلك، فالكسائي يخرجه على أن في "يقام" ضمير المجهول، والفراء يخرجه على الاستغناء عن المسند إليه.

وهذا مشكل من الفراء لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال إنه إذا أعملنا الثاني حذفنا فاعل الأول، فقال: إن الفاعل لا يصح الاستغناء عنه، ولا يقال: إنما يقال ذلك لأن الفعل هناك مبني للفاعل وأما هنا فهو مبني للمفعول، لأنا نقول: هو يقول ذلك أيضا في نحو: "ضربا وقتل غلاماك".

تنبيه: إنما تعرض الناظم لحكم نيابة الخبر في باب "كان" مفردا أو جملة وهو المنع عند الجمهور، فقد يتبادر من هذا منع بناء "كان" وأخواتها لما لم يسم فاعله في مذهب الجمهور، وليس كذلك بل نص أبو حيان في شرح الألفية على جواز بنائها للمفعول في قول الجمهور، لكن ذكر أنه اختلف حينئذ فيما يقام مقام المرفوع؛ وقد أوضح ذلك السيوطي في الهمع، قال: فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف، وقيل ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليه ابن عصفور، وجوز الفراء إقامة الخبر أي كما أشار إليه الناظم في قوله: (ومفرد كان بها منصوبا) وقوله هنا: (ولا تجز كين يقام ..إلخ).

الاشتغال

ورُبَّما رَفَعَهُ ما أُضْمِرا مُوافِقًا مَعْنًى لِما قدْ أُظْهِرا

ذكر في الخلاصة أن الاسم السابق يجب نصبه إذا تلا ما يختص بالفعل كأدوات الشرط والاستفهام غير الهمزة والعرض والتحضيض، في قوله:

والنصـــب حـــتم إن تـــلا الســـابق مـــا   يخـــــتص بالفعـــــل كـــــإن وحيثمـــــا

وذكـر النـاظم هنـا أن الاسـم السـابق في هـذه الحالـة ربمـا رفعـه فـاعلا عامـل مضـمر مطاوع موافق للعامل المظهر في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، فمراد المصنف بوجوب النصب منع الرفع على الابتداء، فهو وجوب إضافي فلا ينافي الرفع على الفاعلية بفعل مقدر. قاله يس في حواشيه على الألفية

وذلك كقوله: [21]

لا تجزعــــــي إن مــــــنفس أهلكتــــــه   وإذا هلكـــت فعنـــد ذلـــك فـــاجزعي

على رواية الكوفيين أي إن هلك منفس أهلكته، فـ"هلك" مطاوع "أهلكت"، وأما روايـة البصـريين فهـي بنصـب "مـنفس" علـى إضـمار الموافـق أي أهلكـت منفسـا أهلكتـه، والمنفس: المال الكثير، وكقوله: [22]

وإن أنـــت لم ينفعـــك علمـــك فانتســـب   لعلـــك تهـــديك القـــرون الأوائـــل

فـ"أنت" فاعـل "لم تنتفـع بعلمـك" مضـمرا، لكونـه مطـاوع ينفـع، والمطـاوع يسـتلزم المطـاوع ويـدل عليـه؛ أي إن لم تـتعظ بعلمـك بمـوت صـاحب لـك فانتسـب إلى أجـدادك تجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية. نقله الصبان

وقوله: [23]

أتجـــــزع إن نفـــــس أتاهـــــا حِمامهـــــا   فهـــلا الـــتي عـــن بـــين جنبيـــك تـــدفع

ولا يصح تقدير المضمر موافقا للفظ الظاهر إلا بجعله لازما ليصح إسناده للاسم، أي "هلكت نفس" فهـو مطـاوع بحسـب المعنى لـ"أتاها حمامها" فرفـع "نفـس" بـ"هلكت" لكونـه لازم إتيـان الحِمـام، وقيـل: "أنـت" و"مـنفس" و"نفـس" في الأبيـات الثلاثـة مرفوعـة

---

[21]- البيت من الكامل، وقائله: النمر بن تولب رضي الله عنه، انظر: العيني: 535/2، وخزانة الأدب: 410/4، يقال: مال منفس كمحسن ومكرَم.

[22]- تقدم الكلام عليه في باب الضمير.

[23]- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

بالابتداء، بل خُرِّج قوله: (فإن أنت لم ينفعك ..إلخ) على وجهين آخرين، الأول منهما للسهيلي وهو: أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب، كما وقع العكس في الحديث: "من خرج إلى الصلاة لا تنهزه إلا إياها"[24]. قال العبادي: يقال "نهزه" كمنعه نهوزا وهو النهوض لتناول الشيء. والتخريج الثاني لابن عصفور وهو: أنه مرفوع بإضمار فعل يفسره المعنى ولا يكون من باب الاشتغال، والتقدير: "فإن ضللت لم ينفعك علمك" فأضمر "ضللت" لفهم المعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل. لكن قال ناظر الجيش: إن الذي خَرَّج عليه المصنف أسهل من تخريج غيره وأشمل لأنه يتمشى مع الأبيات الثلاثة ولا تكلف فيه فهو أولى.

بَعْدَ كَهَلْ ولَمْ وشَرْطٍ يُمْنَعُ ۝ ألاِشْتِغالُ واضْطِراراً يَقَعُ

قوله: "بعد كهل" أي يمنع الاشتغال اختيارا بعد أدوات الاستفهام جميعها غير الهمزة كـ"هل"، ولا يختص ذلك بـ"هل"، لكنهم قد يخصونها بالذكر لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها، وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة. قاله الصبان أما الهمزة فالغالب أن تدخل على الأفعال، وإنما لم يجب لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها.

أقول: وما للنحاة من المنع إلا في الضرورة مخالف لما يذكره البيانيون من الجواز دون قبح، قال في عقود الجمان:

... ... ۝ ونحو هل زيدا ضربت القبح أم
إذ أفهم التقديم تصديقا حصل ۝ بالفعل نفسه خلاف ما اشتغل

على أنه لم يأت البيانيون ولا النحاة بشاهد على وقوع ذلك ولو اضطرارا. لكن لعل البيانيين أجازوا لكون نظرهم إلى المعاني فلا يبالون بعدم إيلاء الفعل لـ"هل" لفظا، بخلاف النحاة فإن نظرهم إلى الألفاظ فيجب عندهم ذلك، ولعلهم اكتفوا في تجويز ذلك

[24]- الحديث في سنن الترمذي رقم: 603 وفي كنز العمال: 20304.

ضرورة ـ وإن لم يسمع ـ بثبوت ضرورة الاشتغال في جنس المختص بالفعل كما سيأتي في "لم"؛ وإن كان لا يظهر أن الضرورات محل قياس لاسيما إذا قل استعمالها في كلام العرب، وإن كان جواز القياس هنا هو الذي يتبادر من قول سيبويه: "وإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب". والله تعالى أعلم

ثم رأيت في كتاب الاقتراح للسيوطي أنه يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة، ونقل قول أبي علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما لا فلا. اهـ منه

فنقول على هذا إن الضرورات أجازت للعرب الاشتغال بعد بعض ما اختص بالفعل كأداة الجزم، فنقيس عليه غيره كـ"هل" هنا؛ على أن ابن الطيب نقل في شرح الاقتراح عند كلامه على القياس منع بعضهم لكثير من الضرائر قائلا إنها لا تجوز إلا للعرب ولا يجوز لنا اقتفاء أثرهم فيها، قال: وارتضاه إمام الصنعة حازم. اهـ

يعني الأديب البارع المتفنن أبا الحسن حازم بن حسن بن حازم الأنصاري، أحد مشايخ ابن رشيد صاحب الرحلة ذكره فيها وأثنى عليه، له كتاب منهاج البلغاء بسط فيه الكلام على الضرائر وهو كتاب مشهور بين أهل الأدب فائق في معناه. انظر شرح الاقتراح في الكلام على الضرورات.

قول الناظم: "ولم وشرط" أي وكذا يمنع الاشتغال بعد أدوات الجزم والنصب كـ"لم" و"لن" وبعد أدوات الشرط، وذلك لشدة مطلوبيتهن للفعل فلم تقبل الدخول إلا على صريحه إذا رأته في حيزها، وهذا تبيين لقول المصنف في الخلاصة: (والنصب حتم .. إلخ)، لما فيه من الإجمال حيث اقتضى جواز الاشتغال بعد كل ما يختص بالفعل، لاسيما أنه قد سوّى بين "إن" و"حيثما"، وإنما أراد التسوية بينهما في وجوب النصب لا في جميع الوجوه، وإلا فإنه لا يقال اختيارا: "حيثما زيدا لقيته"، كما لا يقال: "هل زيدا لقيته" ولا "لم زيدا ألقه"؛ وقد يقع ذلك ضرورة كقوله: [25]

---

[25]- البيت من الطويل، أنشده في المغني بلا نسبة، ص: 367، ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهده: 676/2، قال البغدادي في شرح شواهد المغني: البيت مشهور في كتب النحو، ولم أقف على قائله، ولا على تتمته: 144/5، 145، وأنشده بلا نسبة في خزانة الأدب: 3/ 627.

ظُننـــت فقـــيرا ذا غـــنى ثم نلتـــه فلـــم ذا رجـــاء ألقـــه غـــير واهـــب

أي "فلم ألق ذا رجاء لم ألقه"، و"فقيرا" حال من نائب "ظننت"

قال في المواهب: وأما أداة النصب فلم أقف على ما يدل على منع الاشتغال بعدها ولا على جوازه.

أقول: قد ذكر أداة النصب المصنف في شرحي التسهيل والكافية، فقال في شرح التسهيل عند قوله في مرجحات النصب: "أو حرف نفي لا يختص" إنه احترز بقوله "لا يختص" من "لن" و"لم" و"لما" النافية، فإنه لا يلي واحدا منها الاسم إلا في ضرورة .. إلخ، وتبعه الشراح على ذلك كابن عقيل والمرادي، وقد نص عليها الرضي أيضا، وذكرها الشيخ خالد في تصريحه والصبان في حاشيته؛ لكنا لم نقف على شاهد لوقوع الاشتغال بعدها ضرورة، كما سمع ذلك في أداة الجزم، والضرورات ليست محل قياس فيما يظهر كما تقدم البحث فيه قريبا.

تنبيه: مراد الناظم بالشرط ما سوى "إن" و"إذا" بدليل ما في البيت الآتي قريبا، على أنه استشكل اللقاني ذلك بقوله تعالى: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ بنصب ثمود، فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده و"أما" من أدوات الشرط، لكن أجيب بأن جواز الاشتغال بعدها مستثنى كما صرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جوابها فيما قبلها، مع أنه قيل بأن "أما" ليست أداة شرط. انظر حواشي يس على الفاكهي

وبَعْـــدَ إنْ واقِعَـــةً قَبْـــلَ المُـــضِي ومُطْلَقًـــا بَعْـــدَ إذا قَـــدِ ارْتُـــضي

قوله: "وبعد إن ..إلخ" أي يقع الاشتغال بعد "إن" الشرطية واقعة قبل ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط في الاختيار، نحو: "إن زيدا لقيته فأكرمه، وإن زيدا لم تلقه فانتظره"، ويمتنع في الكلام بعد "إن" الجازمة لفعل التفسير لفظا، نحو: "إن زيدا تلقه فأكرمه"، لأن "إن" لما جزمت الفعل قوي طلبها له.

قوله: "ومطلقا ..إلخ" أي قد ارتضي وقوعه بعد "إذا" مطلقا في الاختيار قبل ماض وغيره، لأنها غير عاملة، نحو: "إذا زيدا تلقاه أو لقيته فأكرمه".

وهذا استثناء من أدوات الشرط المشار إليها في بيته السابق، كما تقدم التنبيه عليه آنفا.

وقد جوز بعضهم رفع الاسم السابق بعد "إذا" في باب الاشتغال على الابتداء، قال الروداني: ومثل "إذا" في رفع الاسم بعدها على الابتداء كل أداة شرط لا تجزم كـ"لو"، نحو: "لو ذات سوار لطمتني"، "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة".

أَوْ أُسْنِدَ الفِعْلُ لِمُضْمَرٍ عَلَى سابِقٍ فِعْلٍ عائِدٍ مُتّصِلا

أي يجب رفع الاسم السابق على الابتداء إذا أسند الفعل المشغول إلى ضمير متصل عائد عليه، أي عائد على الاسم المشغول عنه، نحو: "زيد ظنه نجيبا" أي ظن نفسه نجيبا، ففاعل "ظن" ضمير عائد على زيد ومفعوله ضمير شاغل عن زيد؛ وذلك لأنه يلزم منه تفسير الفاعل بالمفعول، ولم يوجد في باب من الأبواب تعدي فعل الفاعل المضمر إلى ظاهره لما فيه من توقف العمدة على الفضلة، وقد تقدم هذا عند قوله في باب ظن وأخواتها: (والاتحاد امنع ..إلخ)، بخلاف: "زيد لم يظنه نجيبا إلا هو" فيجوز، لأن المنفصل كالأجنبي، فهو كالظاهر كـ"زيد لم يظنه نجيبا إلا عمرو".

ورَجّحِ النصْبَ إذا ما يُوجَدُ في الرفْعِ مُوهِمٌ لِما لا يُقْصَدُ

أي يرجح النصب على الرفع إذا كان الرفع موهما لما لا يقصد، أي كان يوهم وصفا مخلا بالمقصود، نحو:﴿إنا كل شيء خَلَقْنَاهُ بقدر﴾ خلافا لسيبويه، ووجه الإيهام: أنه إذا رفع "كل" احتمل "خلقنا" أن يكون خبرا له، فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كان أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، واحتمل أن يكون "خلقنا" صفة لشيء، و"بقدر" خبر "كل"، والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة، لأن الشر عندهم غير مخلوق لله تعالى، فرجح النصب في الآية لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قرئ بكل منهما، لكن المشهور النصب، وسيبويه لم يعتبر إيهام الصفة مرجحا للنصب، بل جعل النصب في الآية مرجوحا مثله في "زيدا ضربته".

وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لـ"كل" على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره "خلقناه"، إذ يمتنع جعله صفة لـ"كل شيء"، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب، ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾.

وفي ترجيح قراءة النصب برفعها للإيهام نظر، لأن المعتبر في القراءة الثبوت المعتبر بشروطه المعروفة في فنها، أما ترجيح قراءة على قراءة لدفع إيهام مذهب لا يراه الخصم، فهذا مما لم أفهمه الآن، مع أنه لا عبرة بإيهام ناشئ عن دليل الخطاب في الصفة، مع ما علم من ضعفه واختلاف العلماء فيه، لاسيما إذا عارضته الأدلة القطعية نقلية وعقلية كما في هذه المسألة، فالصواب أن يرد الإيهام بالمعارض الأقوى أو يؤول كما هوِ شأنهم في مثله، نعم لو كان هذا في غير القرآن لكان ظاهرا، نحو: كل عبد لي اشتريته بدرهم. والعلم عند الله تعالى

وقد مثّل الرضي للمسألة بما إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا، وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك أنت بهذا الثمن، فقلت: "كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين" بنصب "كل"، فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير: "اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين"، فلو رفعت لفظ "كل" احتمل أن يكون "اشتريته" خبرا له، وقولك "بعشرين" متعلقا به، أي كل واحد منهم مشترى بعشرين، وهو المعنى المقصود؛ واحتمل أن يكون "اشتريته" صفة لـ"كل واحد"، وقولك "بعشرين" هو الخبر، أي "كل من اشتريته من مماليكي فهو بعشرين" فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو ليس بمقصود ومخالف للوجه الأول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني مَن اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل أو بأكثر، وربما تكون لك منهم جملة بالهبة أو بالوراثة، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذن أولى لكونه نصا في المقصود، والرفع محتمل له ولغيره.

وردَّ - أي الرضي - التمثيل لهذه المسألة بالآية السابقة وهي: ﴿إنا كل شيء **خَلَقْنَٰهُ** بقدر﴾ كما للمصنف تبعا لابن الحاجب، بقوله: وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في المثال المتقدم، سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة، فلا يصلح إذن للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بكل شئ: كل مخلوق، نصبت "كل "

أو رفعته، وسواء جعلت " خلقناه " صفة مع الرفع أو خبرا عنه، وذلك أن قوله تعالى (خلقنا كل شيء بقدر) لا يريد به تعالى: خلقنا كل ما يقع عليه اسم " شيء "، لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على كل واحد منها اسم شيء، فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿والله على كل شيء قدير﴾، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه، فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى ﴿كل شيء خلقناه بقدر﴾ على أن "خلقناه " هو الخبر: "كل مخلوق مخلوق بقدر"، وعلى أن " خلقناه " صفة: "كل شئ مخلوق كائن بقدر"، والمعنيان واحد، إذ لفظ "كل شيء" في الآية مختص بالمخلوقات، سواء كان خلقناه صفة أو خبرا. اهـ كلام الرضي

قال الشهاب القاسمي بعد نقله: انظر هل على هذا يكون الرفع أرجح إذ لا طالب لغيره ولا مسوي.اهـ على نقل يس في حواشيه على الفاكهي

أَوْ أنْ بِـــه يُجـــابَ عَمّـــا نُـــصِبا مِـــنْ قَبْلِـــه واجْتَنِبًـــا مـــا اجتُنِبـــا

أي يرجح النصب أيضا إذا كان الاسم السابق أو ما أضيف إليه جوابا عن اسم منصوب قبله نحو: "زيدا ضربته" جوابا لمن قال: "من ضربت؟"، و"ثوبَ زيد لبسته" جوابا لمن قال: "ثوب من لبست؟" ليطابق الجواب السؤال في الفعلية، أما إذا كان الاستفهام بغير ما ذكر اختير الرفع، نحو: "أيهم ضربته" برفع "أيهم"، "وغلام أيهم ضربته"، فإنك تجيب بالرفع فتقول: "زيد ضربته" و"غلام زيد ضربته" بالرفع راجحا ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية، وجوز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد "أيهم ضربته" كما يجيز الوجهين في: "زيد ضربته وعمرو أكرمته" إجراء للجواب مجرى العطف. انظر التذييل والتكميل

ونص التسهيل: ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه ..إلخ

قال ناظر الجيش: ولم يظهر لي تقييد قوله: "استفهام بمفعول" بقوله: "ما يليه"، ولا عرفت ما فائدته؟ ولا عن أي شيء احترز به؟ ويظهر أنه لو اقتصر على قوله "استفهام بمفعول" كان كافيا، فإن ذلك يخرج الاستفهام بغير مفعول كالاستفهام بمبتدإ كما تقدم.

وقد قال ابن غازي ناظما هذه المسألة والتي قبلها:

كـــذا إذا النصـــب نفـــى الإيهامـــا أو طـــابق الجـــواب الاســـتفهاما

وقد اعترض على المصنف في تركه لهاتين المسألتين ــ وإن كان لا يلزمه استيفاء المسائل في مثل هذا المختصر ــ لأن عدم الاستيفاء هنا موهم غير الصواب، وهو اختيار الرفع فيهما لقوله بعد: "والرفع في غير الذي مر رجح". قاله الشاطبي في شرحه.

لكن المسألة الأولى توجد في بعض نسخ الخلاصة، قال ابن هشام: وجدت في نسخة بعد قول المصنف (وبعد عاطف ..إلخ):

وانصـب إذا مـا خيـف مـن أن يلتـبس مفســر بالوصـــف مختـــارا وقـــس

نقل ذلك عنه يس في حواشيه على الألفية.

ولا تُجِـــزْ كخالِـــداً ذُهِـــبَ بِـــهْ ومَـــنْ يُجِيـــزُه فـــلا يُعْبَـــأُ بِـــهْ

قوله: "ولا تجز كخالدا .. إلخ" وفي بعض النسخ "أخالدا" بالهمزة بدل الكاف، أي ولا تجز نصب الاسم المشغول عنه فعل مبني للمفعول نحو: "أخالدا ذُهب به"، على أن النائب ضمير مصدر منوي تضمنه الفعل أي ذُهب به هو أي الذهاب، وأن المجرور في محل نصبٍ شغَل العامل عن نصب الاسم السابق، فيكون التقدير "أخالدا ذُهب الذهاب به" فيكون المجرور في محل النصب، فينصب "خالد" لحصول الشرائط؛ بل "خالد" في المثال مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة، والتقدير: "أذَهَب خالد ذُهب به"، و"به" نائب "ذهب" ويجوز رفعه بالابتداء.

قال في التسهيل: "ولا يجوز في نحو: "أزيد ذهب به" الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير خلافا للسيرافي وابن السراج". وقوله: "أزيد ذهب به" من أمثلة سيبويه. وقوله: "الاشتغال" عبارة موهمة في هذا الباب أن الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق، وليس كذلك فصواب العبارة أن يقول: "إسناد الفعل إلى ضمير المصدر"، فمراده الاشتغال عن الإسناد إلى الضمير المجرور بالإسناد إلى ضمير المصدر. وقوله: "ونصب صاحب الضمير" أي الضمير المجرور. وقوله: "بمصدر منوي" أي ضمير مصدر، إذ المنوي ضمير المصدر لا المصدر. انظر الدماميني

والباء في قول الطرة تبعا للتسهيل: "بمصدر منوي" سببية أي "بسبب نيابة ضمير مصدر"، لا معدية وإلا فسد المعنى.

قول الناظم: "ومن يجيزه .. إلخ" أي ومن يجيز ذلك كالسيرافي وابن السراج ووافقهما المبرد، فلا يعبأ برأيه لضعفه، و ذلك لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله، لأن الفعل إنما يدل على مصدر غير مختص وهو لا ينوب وأحرى ضميره، إذ الإسناد إليه منطوقا غير مفيد، فكيف إذا كان غير منطوق؟ قاله المصنف، لكن قال أبو حيان: إنه لما أسند إليه قدر عائدا على المصدر معرفا بـ"أل"، حتى إذا جعل المظهر مكانه فإنما يكون معرفا بـ"أل". قال: ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ لو صرح هنا بالمظهر لكان: "العدل أقرب للتقوى".اهـ

فإن قيل: لم لا يجوز النصب بتقدير مناسب آخر ينصبه مثل "يلابسه" أو "أذهَب" على صيغة المعلوم، فيكون التقدير: "زيد يلابسه الذهاب" أو "يلابسه أحد بالذهاب"؟ قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند إليه، والاتحاد فيما ذكرته مفقود. اهـ من حواشي يس على الفاكهي

قوله في الطرة: "ومن يجيزه كالفارسي ..إلخ" كذا في أكثر النسخ، والصواب: "كالسيرافي" كما يوجد في بعض النسخ، فهو الذي وقفت على نسبة القول المذكور إليه في التسهيل وشروحه وغيرهما، ولم أقف على نسبة هذا القول إلى الفارسي في غير الطرة. والله تعالى أعلم

وجَوَّزُوا زيدًا أخاهُ تَضْرِبُهْ وبَعْضُهُمْ تَجْوِيزُه مُجْتَنِبُهْ

قوله: "وجوزوا زيدا ..إلخ" أي وجوزوا أن يفسر عامل المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله أي قبل الاسم المشغول عنه الظاهر، إن كان سببيه أي كان هذا الاسم الثاني سببيا للأول بأن أضيف إلى ضميره، وكان المشغول مسندا إلى غير ضميريهما، بأن كان مسندا إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، نحو: "زيدا أخاه تضربه" بنصب "زيدا" بعامل محذوف يفسره عامل الاسم وهو "أخاه" الذي شغل عنه العامل الظاهر وهو "تضربه"، والمسند إليه الفعل الظاهر ضمير المخاطب، وليس راجعا لواحد من الاسمين

المشغول عنهما، فتقدير الكلام: "تهين زيدا تضرب أخاه تضربه"، فإن رفعت الاسمين جعلتهما مبتدأين، وخبر الثاني الجملة بعده، وهو وخبره خبر الأول.

وإلا يكن الاسم المشغول عنه سببيا لما قبله، فلا يجوز ذلك نحو: "زيد عمرو تضربه"، لأن الأول لم ينصب ضمير الاسم السابق ولا ما لابسه فهو أجنبي، وإن أسند إلى ضمير أحدهما فصاحب الضمير المسند إليه مرفوع، وصاحب الضمير المنصوب منصوب؛ فإذا قلت: "زيد أخوه يضربه" وجعلت الفاعل ضمير زيد والهاء للأخ، رفعت "زيدا" ونصبت "أخاه"، فالمرفوع للمرفوع والمنصوب للمنصوب، فقلت: "زيد أخاه يضربه" أي يضرب زيد أخاه يضربه، و إن جعلت فاعل "يضربه" للأخ والهاء لزيد، رفعت الأخ ونصبت زيدا، فقلت: "زيدا أخوه يضربه" أي يضرب زيدا أخوه يضربه. لكن ينظر في جواز الاشتغال في هذا المثال مع الفصل بين الاسم السابق والمشغول؟

قوله:"وبعضهم تجويزه مجتنبه" يعني أن بعض النحاة ذهب إلى أنه لا يجوز في الأول إلا الرفع، لأن المفسَّر بالفتح لا يكون مفسِّرا بالكسر، فيمتنع عنده نصب زيد في المثال على الاشتغال، لما فيه من استحقاق العامل المتوسط الضعف والقوة في آن واحد، لأنه مفسر لما قبله وهو مفسر بما بعده، واحتج المجيز بأن المضمر الذي وقع على الأخ قد عرف إذ فسره الظاهر واستبان حتى كأنه ملفوظ به، فكيف لا يفسر ويكون هذا المظهر تفسيرا لهما ؟ وقد نصر أبو حيان منع النصب في الأول قال: وهذه المسألة ليس نصب "زيد" فيها سماعا من العرب وإنما هي مسألة قياسية، والقياس منع النصب في "زيد" .اهـ وأما الاسم الثاني فيجوز نصبه على الاشتغال بلا خلاف.

تنبيه: مسألة النظم أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل؛ وأما أن يعمل المقدر في أكثر من واحد نحو: "زيدا درهما أعطيته إياه"، فمقتضى قول المصنف: (إن مضمر اسم) منعه، إذ المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات، ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا، وعليه لا يجوز أن يقال ما تقدم في المثال السابق لأنه لم يسمع؛ وقد أجازه الأخفش. انظر الصبان

والـربْطُ فـي النعْـتِ وفـي المَوْصُـولِ والحـــالِ والخَبَـــرِ كالمَشْـــغُولِ

لما أشار في الخلاصة بقوله: (وعلقة حاصلة بتابع ..إلخ) إلى أن ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونهما، أشار الناظم هنا إلى أن ذلك لا يختص بباب الاشتغال بل يجري في غيره، فيجري في النعت نحو: "ضربت امرأة قام رجل يحبها"، وفي صلة الموصول نحو: "جاءت التي قام عمرو أخوها"، والحال نحو: "جاء زيد راكبا عمرو أخوه"، والخبر نحو: "زيد قام عمرو أبوه"، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو لم يجز.

قوله: "كالمشغول" أي الاشتغال، فاسم المفعول بمعنى المصدر، وفي بعض النسخ:

ومضـــمر في غـــير هـــذا البـــاب في بعــض الــذي مــر بــه ربــط قفــي

وأما ملابسته بنعت معمول لنعت أجنبي من المعمول نحو: "مررت بزيد العاقل رجل يحبه"، أو بنعت معمول الصلة الأجنبي من الموصول نحو: "مررت بالذي جاء رجل يحبه"، أو نعت معمول الحال الأجنبي من صاحبها نحو: "جاء زيد ضاحكا غلام يملكه"، أو نعت معمول الخبر الأجنبي من المبتدإ نحو: "زيد قائم رجل يحبه"، فالظاهر من كلامهم عدم الجواز لتخصيصهم الجواز بملابسة الضمير بالمعطوف دون النعت ودون عطف البيان. قاله في المواهب

تعدي الفعل ولزومه

بِـأنْ يَكُـــونَ حاضِـراً والوعْـدِ بِـهْ أوْ بِالسُّـــؤالِ عَنْـــهُ أوْ بِسَـــبَبِهْ

أوْ طَلَـــبٍ أوْ رَدِّ مَـــنْ قـــدْ أَمَـــرا بِنَفْيِـــه أوْ غَيْـــرِهِ أوْ أَخْبَـــرا

ذكر في الخلاصة أنه يجوز الاقتصار على الفضلة دون عاملها، قال: (ويحذف الناصبها إن علما)، فذكر الناظم هنا مواضع يستغنى فيها عن ذكر العامل للعلم به، فلولا أن هذا حشو بيت لأدخل البيتين هناك. أي وذلك مصور "بأن يكون حاضرا والوعد به ..إلخ" بالجر في قوله "الوعد" عطفا على المصدر المسبوك من "أن" وصلتها، يعني أنه من هذه المواضع: حضور معناه كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا: "خيرا" أي اذكر خيرا، أو مقارنته كقولك لمن تأهب لسفر: "مكةَ" أي تريد مكة، وللمواجه للهلال إذا كبر:

"الهلالَ" أي رأيت الهلال، و"القرطاسَ" لمن سدد سهما أي أصب، و"حديثَك" لمن قطع حديثه أي أتمم.

ومنها: الوعد به أي بمعناه أي العامل كقولك: "زيدا" لمن قال: "سأطعم"، أي أطعم لأن الإطعام موعود به. والسؤال عن العامل بلفظه كقولك: "زيدا" لمن قال: هل رأيت أحدا؟ أو بمعناه نحو: "وجاذا" لمن قال: "أفي موضع كذا وجذ؟" أي أعرف لأن معنى "أفي موضع كذا وجذ": أتعرف، فالسؤال وقع بمعنى الفعل لا لفظه، إذ السؤال وقع بالاستفهام، والمراد استفهام المسؤول عن معرفة المكان، ولا شك أن الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وإنما هو بمعناها؛ والوجذ: النقرة في الجبل تمسك الماء ج : "وِجذان ووِجاذ" بكسرهما.

وعن متعلقه نحو: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا﴾ أي أنزل، أو عن سببه كقوله: [26]

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ... ولو تسليت عنها أم عمار

أي ذكرت أم عمار، لأن التهييج سبب الذكر. كذا قال المرادي تبعا لأبي حيان، قال الدماميني: وتقدير الفعل هكذا بلا عاطف لا يرتبط معه الكلام ولا ينتظم، ولو قدر بالعاطف إما بالواو أو بالفاء لارتبط، ولا يقال: إذا قدر: "وذكرت" بالواو لزم عطف المسبب والسبب بالواو، لأنا نقول: إذا لم يرد الإعلام بالسببية جاز مثل: ﴿فاستجبنا له وَنَجَّيْنَٰهُ من الغم﴾، أما إذا قدر بالفاء فواضح، لكونه نحو: "ضربته فبكى". قال: والذي يظهر أن "هيجني" في البيت ضمن معنى "ذكرني" فتعدى لاثنين، ولا يقدر "هيجني وذكرني أو فذكرني" لأن فيه دعوى حذف عاطف ومعطوف، وهو فعل وفاعل ومفعول، فأسهل من حذف أربعة تضمين فعل معنى فعل آخر، فإن قلت: وقوع الحذف في العربية أكثر من وقوع التضمين فالحمل عليه أولى، قلت: هذا إذا تعارض حذف شيء وتضمين شيء معنى شيء آخر، أما إذا تعارض هذا مع حذف أشياء فلا نسلم الترجيح به.اهـ كلام الدماميني

---

[26]- البيت من البسيط، وهو من شواهد الكتاب، لم ينسبه سيبويه ولا الأعلم في شرح شواهد الكتاب: 1/ 200، وهو للنابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها:

عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ... ماذا تحيون من نؤي وأحجار

ديوانه، ص: 203.

قوله: "أو طلب أو رد من قد أمرا ..إلخ" أي ومنها: طلب العامل نحو: "اللهم ذيبا وضبعا" أي اجمع فيها. لكن هذا مثَل أو شبهه فهو من مواضع وجوب الحذف، لا جوازه الذي الكلام فيه لما تقدم من تعلق قول الناظم: "بأن يكون حاضرا ..إلخ" بقول المصنف في الخلاصة: "ويحذف الناصبها إن علما" ففي ذكره هنا تخليط. والله تعالى أعلم.

فإن قيل: إنما تبع في ذلك المصنف في التسهيل، قلنا: كلام المصنف في التسهيل لا يخص مواضع الجواز، بل هو شامل لها ولمواضع الوجوب، ولهذا قال بعد سردها ما نصه: "فإن كان الاقتصار في مثَل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم".

ومنها: الرد على آمر به نحو: "لا بل زيدا" لمن قال: "اضرب عمرا"، أو الناهي عنه نحو: "بلى من أساء" لمن قال: "لا تضرب أحدا"، وهذا مراد الناظم بقوله: "أو رد من قد أمرا بنفيه" يعني من نهى "أو غيره" أي غير النفي وهو الإثبات، يعني من أمر؛ فالصواب لو قال:

أو طلب أو رد من قد أمرا أو من نفى أو من نهى أو أخبرا

قوله: "أو أخبرا" أي أو بالرد على من أخبر بالنفي كـ"بلى زيدا" لقائل: "ما ضربت أحدا"، أو بالإثبات نحو: "لا بل عمرا" لقائل: "ضرب زيد بكرا".

وقد يكون الرد على وفق المعنى دون اللفظ، ومنه في الرد على الأمر بالفعل: ﴿وقالوا كونوا هودا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تهتدوا قل بل ملة إبراهيم ...﴾ الآية، فأضمر "فاتبعوا" لأن معنى "كونوا هودا أو نصارى": "اتبعوا ملة اليهود أو النصارى".

وجُعِلَ المَنصُوبُ في الأصْلِ خَبَرْ أوْ مُبْتَدًا فَحَذْفُ غَيْرِهِ اسْتَمَرْ

يعني أن المنصوب بعامل محذوف في المثل وشبهه في كثرة الاستعمال الذي أشار في الخلاصة إلى أنه يجب حذف عامله بقوله: (وقد يكون حذفه ملتزما)، قد يرفع على أنه مبتدأ حذف خبره، أو خبر حذف مبتدأه، فيلزم حذف أحد الجزئين. ولعلهم لم يذكروا ذلك في باب الابتداء عند ذكرهم مواضع لزوم حذفهما، لكون الرفع هنا عارضا والأصل المفعولية والله تعالى أعلم. وذلك نحو: "الكلابُ على البقر" أي مرسلة،

و﴿انتهوا خير لكم﴾ أي ذلكم، و"كلاهما وتمرا" أي مرادي أو لي وزدني تمرا، وزعم الفراء أنه على لغة من يلزم المثنى الألف، وقوله: [27]

ديـــار ميــــة إذ مـــــي تســــاعفنا   ولا يــــرى مثلهــــا عجــــم ولا عــــرب

على أنه لم يتبادر لي وجه وجوب الحذف في "ديار مية" بخصوصها، لأن شبه المثل ينبغي أن يكون كلية لا قضية جزئية، ثم وقفت في الهمع على ما نصه: وأما "ديار الأحباب" فمعناه: "اذكر"، قال أبو حيان: إن أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج إلى سماع ولم نقف عليه، وإن أراد لفظ "ديار" مضافا إلى اسم المحبوبة فكثير، قال ذو الرمة: (ديار مية إذ مي تساعفنا)، وقال طرفة: [28]

ديـــار ســـليمى إذ تصـــيدك بـــالمنى   ...   .

قال: وفي البسيط ما نصه: ومنها ذكر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفعل كقوله: (ديار مية) أي اذكر، ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدمن لأنه يستعمل عندهم كثيرا .اهـ

فظهر أن المراد نحو "ديار مية" من ذكر الديار أو الأيام ونحوهما مما يستعمل كثيرا لشبهه المثل في كثرة الاستعمال.

ومـــا كـــأعْوَرَ وذا نـــابٍ نُـــصِبْ   بعامِـــلٍ تَلَفُّـــظٌ بِـــه اجتُنِـــبْ

يعني أن ما نطقت به العرب منصوبا بلا ناصب ظاهر مما يفيد المفعولية والمصدرية من أسماء الأعيان والصفات كـ"أأعور وذا ناب "، ينصب مفعولا به بفعل محذوف وجوبا، أي "أتستقبلون" والمقصود في هذا المثَل الإنكار، وهو قول رجل من بني أسد في يوم معروف التقى فيه بنو عامر وبنو أسد، وكان بنو عامر جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملا أعور مشوه الخلق ذا ناب وهو المسن، والعرب تكره البعير الأعور إذا رأته

27- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 3.

28- تمامه: وإذ حبل سلمى منك دان تواصله- البيت من الطويل، وقائله: طرفة بن العبد، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 354/1.

في معسكر عدوّها، ففعلوا ذلك ليتطير به الآخرون، فيكون سببا في انهزامهم، فلما رأوه قال بعض بني أسد: "أأعور وذا ناب"، فأنكر عليهم استقبالهم إياه فلم يسمعوا منه، فقضي أن قومهم هزموا، وكأنه تطير بالعور لأنه نقص، وتخيل من الناب العض والشدة، فكأنه قال: أتستقبلون من الأمر ما فيه نقص وشدة.

ومثله: "تربا وجندلا" في معنى "تربت يداه" أي لا أصاب خيرا، قال سيبويه: جعلوه بدلا من قولهم: "تربت يداه"، ويقال: "فاها لفيك" في معنى دهاه الله، وضمير "فاها" للداهية عند سيبويه، وللخيبة عند بعضهم. قال: [29]

فقلت له فاها لفيك فإنها ... قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذره

أي ألصق الله فاها لفيك، فظاهر كلام سيبويه أن هذه الأسماء كلها منصوبة نصب المفعول به، وذكر المصنف أنه الأصح، وهو تأويل الأكثرين، والتقدير: "أتستقبلون أعور وذا ناب"، و "ألزمك الله أو أطعمك تربا وجندلا"، و"ألزم الله فاها لفيك، أو جعل فاها لفيك"، أي "ألصق الله فاها لفيك"، مع وجوب حذف العامل، وذهب الشلوبين وغيره إلى أن "تربا" و"جندلا" انتصبا انتصاب المصدر، بدليل جواز اللام فتقول: "تربا لك" كما تقول: "سقيا لك"، ولا حجة في هذا لأن اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف، والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في "سقيا" ونحوه، وذلك أن التقدير كما ذكر سيبويه: "أطعمك الله أو ألزمك تربا وجندلا"، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج للبيان كما احتيج إليه في "سقيا"، وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أن "أعور وذا ناب" حال، وجعلا تقدير سيبويه: "أتستقبلونه أعور"، قال ابن عصفور: لأنهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور، ومستندهما في كلام سيبويه على ذلك أنه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفعولا.

29- البيت من الطويل، وقائله: أبو سدرة الأسدي، وقبله:

تحسَّبَ هواس وأقبل أنني ... بها مفتد من صاحب لا أغامره

انظر: شرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 1/ 284، وخزانة الأدب: 279/1.

تنبيه: ذكر الناظم في الطرة الصفات ولم يمثل لها، ومثالها قولهم "عائذا بك" و"أقائما وقد قعد الناس" و"هنيئا لك". وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في آخر المفعول المطلق.

قوله في الطرة: "نصب مفعولا به على الأصح" قال الشيخ عبد الودود بن عبد الله رحمه الله تعالى في روض الحرون: اعلم أن ابن بونه رحمه الله تعالى لم يذكر هذه المسألة في الباب المذكورة فيه في التسهيل، ولا على الكيفية المذكورة عليها فيه، لأنه ذكرها في باب المفعول المطلق، ثم بيّن أن مقابل الأصح هو قول الشلوبين بالانتصاب على المفعولية المطلقة، وأبناء خروف وطاهر وعصفور بالحالية.اهـ منه

وإنما ذكرها المصنف في التسهيل في المفعول المطلق بناء على القول بانتصابها انتصاب المصدر، وهو ما درج عليه في الكافية بقوله:

ونـاب غـير مصـدر عـن مصـدر   يجـيء منصـوبا بفعـل مضـمر

كقـولهم تربـا لـه وجنـدلا   وعائـذا بـالله مـن كـل بـلا

لكن لما كان الأصح كون هذه الأسماء مفعولا به كما في التسهيل، قال: "والأصح كون الأسماء مفعولات"، ذكرها الناظم هنا.

وعلى أن انتصاب أسماء الأعيان على المفعولية المطلقة، فهي مثل "ضربت سوطا"، أي من قيام الآلات مقام المصادر، أي رميت رميا بترب وجندل.

ويجوز في هذه المسألة الرفع على الابتداء و"لك" الخبر، كقوله: [30]

وقـد ألـب الواشـون ألبـا بجمعهـم   فـترب لأفـواه الوشـاة وجنـدل

وهو في الرفع بمعنى النصب من الدعاء، لكنه لا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها، لأن الدعاء بالاسم قليل. ولا يقاس هذا الباب لا يقال: "أرضا و لا جبلا" بهذا المعنى.اهـ أفاده أبو حيان في شرح التسهيل

30- البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 315، ولم ينسبه سيبويه ولا السيرافي في شواهده: 1/ 347، ولا الأعلم في شرح أبيات الكتاب: 1/ 220، ألَب يألب إذا سعى ومشى.

وأُلْــزِمَ الفِعْــلُ المُعَــدّى إنْ وُجِــدْ مُــضَمَّنَ الــلازِمِ والعَكْــسُ يَــرِدْ

قوله: "وألزم الفعل ..إلخ" يعني أن الفعل المعدى قد يلزم بتضمينه معنى فعل لازم، فلهذا قال بعضهم في قول الخلاصة: (فانصب به مفعوله ..إلخ) إنه كان حقه أن يقول: (إن لم ينب عن قاصر نحو سمعت للكتب) ليكون إشارة إلى أن محل نصبه للمفعول إذا لم يضمن معنى فعل قاصر، وإلا فلا ينصب نحو: "سمع"، فإنه في الأصل متعد لكنه لما ضمنه معنى "أصغى" و"أصغى" لازم صار لازما، ولذلك عدي باللام للكتب. قاله ابن حمدون في حاشيته على المكودي

والتضمين: إشراب لفظ معنى آخر وإعطاؤه حكمه، بشرط اشتراكهما في معنى، قال الأشموني: لتكون الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين، قال الصبان: فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين، نحو: ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾ أي بارك، ﴿وليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ أي يخرجون، ﴿ولا تعد عيناك عنهم﴾ أي تنب، ﴿أذاعوا به﴾ أي تحدثوا به، ﴿لا يسمعون إلى الملإ الأعلى﴾ أي لا يصغون، ومنه: "سمع الله لمن حمده" أي استجاب، ومنه قوله: [31]

وإن تعتذر بالمحض من ذي ضروعها على الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

أي يعث أي يفسد، وقوله: [32]

هن الحرائر لا ربات أحمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

أي يتبركن. وقد أطال في الكلام على مسألة التضمين يس في حاشيته على التصريح في أوائل حروف الجر.

---

[31]- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه: 490، وخزانة الأدب: 1/ 384.

[32]- البيت من البسيط، وقد وقع في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي، انظر: خزانة الأدب: 669/3، وعلى الأول اقتصر السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 336، وقوله: أحمرة بالحاء المهملة جمع حمار، وخصها لأنها رذال المال . قاله الجواليقي في شرح أدب الكتاب كما في الخزانة. قال: وقد صحف الدماميني في الحاشية الهندية هذه الكلمة بالخاء المعجمة، قال: والأخمرة جمع خمار وهو ما تستر به المرأة رأسها، وتبعه من بعده.

فائدة: يختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدى "ألوت" بقصر الهمزة بمعنى "قصرت" إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في نحو قولهم: "لا آلوك نصحا" لما تضمن معنى "لا أمنعك"؛ وعدى "أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ" إلى ثلاثة لما تضمنت معنى "أعلم وأرى" بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار. قاله في المغني

ومن أسباب لزوم الفعل المعدى أيضا: مطاوعة المتعدي لواحد؛ والضعف عن العمل إما بتأخير العامل نحو: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾، أو بفرعيته نحو: ﴿فعال لما يريد﴾؛ و التحويل إلى فعُل بضم العين كضرُب الرجل، والضرورة كقوله: [33]

... ... تسقي الضجيع ببارد بسام

قوله: "والعكس يرد" أي كما أن اللازم قد يتعدى بتضمينه معنى المتعدي، نحو قول نصر بن سيار:"رحُبكم الدخول في طاعة الكرماني" أي وسعكم، وقول علي رضي الله عنه "إن بسرا قد طلُع اليمن" أي بلغه، وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير يتعدى بنفسه، نحو: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ أي لا تنووا، لأن "عزم" إنما يتعدى بعلى.

وفي انقياس التضمين خلاف، فمن النحويين من قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال، والمشهور أن التضمين مطلقا ليس بقياس، وإنما يذهب إليه إذا كان مسموعا من العرب.

ويتعدى اللازم بعشرة أمور، أحدها: حرف الجر قال في الخلاصة: (وعد لازما بحرف جر ..إلخ)

33- أوله: تبلت فؤادك في المنام خريدة- البيت من الكامل، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، من قصيدة له في بدر ديوانه، ص: 213، والروض الأنف: 190/3، والشاهد فيه لزوم تسقي للضرورة وتعديتها بالباء.

والثاني: إسقاط الجار توسعا قال: (وإن حذف فالنصب للمنجر)، وذلك نحو: ﴿ولكن لا تواعدوهن سرا﴾ أي على سر أي نكاح، ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾ أي عن أمره، ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ أي عليه.

والثالث: تضمينه معنى فعل متعد كما تقدم آنفا في قول الناظم: "والعكس يرد"

والرابع: تضمينه معنى الغلبة، وإليه أشار الناظم بقوله:

وعَدِّ إنْ ضُمِّنَ مَعْنَى الغَلَبَهْ ثُلاثِيًا وذا انضِمامٍ اجْلُبَهْ

يعني أن الفعل يتعدى إن كان ثلاثيا دالا على غلبة فاعله لغيره في معناه، ويكون مفتوح العين في الماضي لفظا أو تقديرا مضمومها في المضارع، نحو:"كرَمتُ زيدا أكرُمه" أي غلبته في الكرم، وقال: [34]

إن الفرزدق صخرة ململومة طالت فليس تنالها الأوعالا

أي طالت الأوعال أي فاقتها.

وقوله: "ذا انضمام اجلبه" هو بحذف نون التوكيد الخفيفة أي اجلبنه، ويعني به أن الغلبة من جوالب ضم مضارع "فعَل" بفتح العين، وهذه المسألة إنما ذكرت استطرادا، لأنها من تصريف الأفعال لا من هذا الباب.

والخامس: دخول همزة النقل، كما أشار إليه بقوله:

ونَقَلُوا اللازِمَ والمُعَدَّى لِواحِدٍ بِالهَمْزِ نَحْوُ مَدّا

يعني أن الثلاثي اللازم ينقل بالهمز إلى التعدي لواحد، والمتعدي لواحد ينقل به إلى التعدي لاثنين، وهل يقاس مطلقا كما قال الأخفش، أو لا مطلقا كما قال المبرد، أو يقاس إلا في باب "علم"، والحق أنه مقيس في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر قول سيبويه. وقد نظم الشيخ عبد الودود رحمه الله هذه الأقوال معزوة لقائليها بقوله:

---

[34]- البيت من الكامل، قائله رباح بن سبيح الزنجي يجيب جريرًا لما قال:

لا تطلبن خؤولة في تغلب فالزنج أكرم منهم أخوالا

الكامل للمبرد 2 / 300 وروايته الأجبالا وكذا نسبته في الحماسة البصرية 1 /180وروايتها صخرة عادية .

أقـــــوال تعـــــديتك الثلاثـــــي	بـــالهمز واحـــد مـــع الـــثلاث
يقـــاس أو لا مطلقـــا وأســـند	هـــذين للأخفـــش والمـــبرد
وعمـــرو الظـــاهر مـــن تعبـــيره	يقـــاس في الـــلازم لا في غـــيره
ولأبي عمـــرو يقـــاس مســـجلا	إلا علمتـــــه ونحـــــوه فـــــلا

قال في روض الحرون: قولي "مطلقا" راجع للقولين قبله، أي قيل يقاس مطلقا وقيل لا يقاس مطلقا، وهما للأخفش والمبرد، وهو لف ونشر مرتب.اهـ وأما المتعدي لاثنين نحو"كسا" فلا تدخله الهمزة اتفاقا.

ومن الأفعال ما جاء ثلاثيا متعديا وبالهمز قاصرا خلاف المألوف،كأكب الرجلُ وكببته أنا، وأقشع الغيمُ وقشعته الريح، وأنسل ريشُ الطائر ونسلته أنا، وأنزف البيرُ ونزفتها أنا، وأمْرت الناقةُ ومريتها، وأجفل الظليمُ وجفلته.

والسادس: تضعيف العين، وإليه الإشارة بقوله:

تَضْـعِيفُكَ العَـيْنَ مِـنَ الهَمْـزِ بَـدَلْ	**ما لَمْ يَكُـنْ هَمْزًا وفي ذِي الحَلْقِ قَلّْ**

أي يتعدى الثلاثي بالتضعيف كما يتعدى بالهمز، قياسا عند غير سيبويه،

وفي المغني: والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر نحو: ﴿قد أفلح من **زَكَّىٰهَا**﴾ وفي المتعدي لواحد نحو: علمته الحساب، ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

وظاهر كلام المصنف أن المعنى واحد عند معاقبة التضعيف الهمزة، وذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على التكرر وأن التعدية بالتضعيف تدل عليه، ولهذا جاء: ﴿إنا **أَنزَلۡنَٰهُ** في ليلة القدر﴾ لأنه أنزل فيها لسماء الدنيا دفعة واحدة، وجاء: ﴿فإنه نزله على قلبك﴾ و﴿**وَنَزَّلۡنَٰهُ** تنزيلا﴾ أي شيئا بعد شيء على مهل. والقول الأول هو الصحيح لقوله: ﴿لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة﴾ وقوله: ﴿وقد نزل عليكم **فِي ٱلۡكِتَٰبِ**﴾ وأجمع المفسرون على أن المراد: ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون **فِيٓ ءَايَٰتِنَا**﴾ وإنما نزلت مرة واحدة، وأيضا كثرة تعاقب الهمزة والتضعيف يدل

على أنهما بمعنى. لكن استظهر الصبان الثاني، قائلا: إن محل الخلاف حيث لا قرينة و"جملة واحدة" قرينة، فهو محل وفاق. قال: ثم رأيت في الكشاف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية: "نزّل" ههنا بمعنى "أنزل" لا غير كخبّر بمعنى أخبر، وإلا كان متدافعا.اهـ

أقول: ولعل صاحب هذا القول الثاني لحظ مناسبة اللفظ للمعنى، وهو أنه لما تكررت فيه العين ناسب ذلك أن يدل على تكرار الحدث والله تعالى أعلم.

ثم بعد كتبي هذا وقفت عليه في كتاب الاقتراح للسيوطي، قال في كلامه على مناسبة الألفاظ للمعاني ما نصه: وكذلك جعلوا تكرير العين دالا على تكرير الفعل نحو فرَّح وكسَّر، فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى؛ قال: وخصوا بذلك العين لكونها أقوى من الفاء واللام إذ هي واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها.اهـ المراد منه

قوله في الطرة: "تضعيفك العين من الهمز بشرطه" أي كون الفعل ثلاثيا.

قوله في البيت: "ما لم يكن همزا" أي ما لم تكن العين همزة، فلا يعدى الفعل حينئذ بالتضعيف بل بالهمزة، فلذا لا يقال: "نأّيته"بل "أنأيته"، لأدائه إلى أن الهمزة تدغم أو يدغم فيها.

وقد جاء التضعيف فيما عينه همزة شاذا كقوله: [35]

قطاة ككردوس المحالة أشرفت إلى سند مثل الغبيط المذأب

أي الموسع، و"غلام مذأّب" له ذؤابة.

قوله: "وفي ذي الحلق قل" أي ويقل التعدي بالتضعيف في حلقي العين غير الهمزة كقعّدته وبعّدته ودخّلته.

وتعدي الفعل بالتضعيف كثير لكنه أقل من الأول، وهو التعدي بدخول الهمزة. لكن في جعله بدلا منه كما للناظم نظر، إذ مقتضى ذلك أن يكون فرعا عنه وليس كذلك، بل الظاهر أنه طريق مستقل من طرق التعدية يعاقب الهمز، ويدل لذلك قول المصنف في التسهيل: "ويعاقب الهمز كثيرا ويغني عنها قليلا"، فجعل التضعيف

---

[35]- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 436.

معاقبا للهمز كثيرا ومغنيا عنه قليلا لا أنه بدل منه، وقد أهمل الناظم هنا مسألة الإغناء، ومثالها: " قرّبته وهيّئته"؛ لكن لنا أن نقول إنما جعل الناظم الهمز أصلا للتضعيف في التعدية، لكونه أوسع بابا حيث لم يمتنع في المهموز ولم يقل في الحلقي، والشأن أن يتوسع في الأصول أكثر. والله تعالى أعلم

والسابع: كونه على وزن استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء، كما إليه الإشارة بقوله:

وعَدِّيًا مُماثِلاً لِاسْتَفْعَلا ذا طَلَبٍ أوْ نَسَبٍ كاسْتَسْهَلا

قوله: "وعديا" بنون التوكيد الخفيفة، أي ويتعدى الثلاثي بالسين والتاء، على وزن "استفعل" للطلب أو النسب، فإن كان ثلاثيه لازما يتعدى لواحد، وإن كان متعديا لواحد يتعدى لاثنين، كاستسهلت الأمر نسبته للسهولة أو طلبت سهولته، واستحسنت العدل، واستقبحت الظلم، واستغفرت الله الذنب أي طلبت الله المغفرة، واستكتبت زيدا الكتاب، والأصل: غفر الله الذنب وكتب زيد الكتاب، فنقلتهما صيغة "استفعل" للتعدي لاثنين.

وقوله "ذا طلب أونسب" احترز به من ذي الصيرورة كاستحجر الطينُ.

والثامن: تغيير حركة العين، والتاسع: تضعيف اللام، والعاشر: ألف المفاعلة، وإليها أشار بقوله:

وغَيِّرَنّ العينَ لامًا ضَعِّفِ مُعَدِّيًا وفي كجالَسَ يَفِي

أي غيرنّ شكل عين الفعل معديا له إلى واحد إن كان لازما، أو إلى اثنين إن كان متعديا إلى واحد، نحو "كسي" ك"فرِح" لازم، قال: [36]

---

[36]- البيت من الوافر، وقبله:

لقد زاد الحياة إليّ حبًّا بناتي إنهن من الضعاف
مخافة أن يرين البؤس بعدي وأن يشربن رنقا بعد صافي

الأبيات نسبها المبرد في الكامل لأبي خالد القناني، انظر: الكامل: 11/3، ونسبها أبو تمام في الوحشيات لعيسى بن فاتك الخارجي، ص: 90، وقيل: لعمران بن حطان كما في الأغاني: 115/18، وكما في شرح شواهد المغني، للسيوطي: 2/ 888.

وأن يعـــــرين إن كســــــي الجــــــواري   فتنبـــو العـــين عـــن كـــرم عجـــاف

فإذا فتحت عينه صار بمعنى "ستر" و"غطى" فيتعدى إلى واحد، قال:[37]

وأركـــــــب في الـــــــروع خيفانـــــــة   كســــا وجههـــا ســـعف منتشـــــر

أو بمعنى "أعطى" فيتعدى لاثنين، وهو الغالب ككسوته جبة. ونحو: "شترت عينه" انقلب جفنها، فتقول: "شتر الله عينه". وعدِّ اللازم أيضا بتضعيف اللام ك"صعر الله خده" و"صعررته"، وهو من الصعر وهو الميل في الخد خاصة.

وعَدِّه كذلك بألف المفاعلة ك"جالس"، قال: [38]

إذا ســـايرت أسمـــاء يومـــا ظعينـــة   فأسمـــاء مـــن تلـــك الظعينـــة أملـــح

وهذه الأربع الأخيرة من قول الناظم "وعديا مماثلا ..إلخ" معديات غير مطردة، ولهذا لم يذكرها في التسهيل. بل أنكر أبو حيان القول بتعدية الفعل بالسين والتاء وبألف المفاعلة، قائلا: إن الحرف الذي يحصل به النقل إنما يجاء به لمجرد النقل فلا يجاء به لمعنى آخر كما في "أذهب الله الرجس"، ولا شك أن السين والتاء يفيدان معنى غير النقل، وكذا ألف المفاعلة جيء بها لمعنى مقصود، قال: والتحقيق في هذا أن "استفعل" غير "فعل"، لأنه بناء مستقل صيغ الفعل عليه ليفيد أحد المعاني المقصودة منه، وكذا "فاعَل" أيضا فليس ذلك من باب النقل والتعدية في شيء.

❋❋❋

---

[37]- البيت من المتقارب، وقائله: امرؤ القيس، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 119/1.

[38]- البيت من الطويل، وقائله: جرير، ديوانه :107 ص والعيني: 52/4.

التنازع

واحْكُــمْ إذا تَنازَعَــتْ أكْثَــرُ مِــنْ إثْنَــيْنِ بالــذي لِلاِثْنَــيْنِ زُكِــنْ

أي يحكم في تنازع أكثر من عاملين بما ذكر في الخلاصة من ترجيح الثاني لقربه أو الأول لسبقه بقوله:

والثـان أولى عنـد أهـل البصـره ... واختـار عكسـا غـيرهم ذا أسـره
وأعمـل المهمـل في ضـمير مـا ... تنازعـاه والتـزم مـا التزمـا

فتقول على إعمال الثالث: "ضرباني وضربت أو ضربتهما ومر بي الزيدان"، وعلى إعمال الثاني: "ضرباني وضربت ومرا بي الزيدين"، وعلى إعمال الأول: "ضربني وضربتهما ومرا بي الزيدان".

ومقتضى كلام المصنف فيما سبق أنك تقول على رأي الكسائي في الأولى والثانية: "ضربني" بحذف الألف، وتقول على رأي الفراء في الأولى: "ضربني وضربت ومر بي الزيدان هما"، وفي الثانية: "ضربني وضربت ومرا بي الزيدين هما"، بتأخير فاعل "ضرب" وحده في الصورتين. قاله في المساعد

قال في التسهيل: "ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو بالسبق"، قال الشيخ خالد في شرحه: وسكت عن الأوسط والظاهر أنه يسمى أقرب بالنسبة إلى ما قبله، وأسبق بالنسبة إلى ما بعده. اهـ وقال في التصريح: سكتوا عن وسط الثلاثة فهل يلحق بالأول أو بالثالث؟ لم أر فيه نصا.اهـ

قال ابن كيران في حاشيته على التوضيح: هذا قصور ففي التسهيل: "ويحكم في تنازع أكثر من عاملين ..إلخ" وهذا صادق بالوسط فهو عند البصريين أولى من الأول لأن له حظا من القرب لكن الثالث أولى منه، وعند الكوفيين أولى من الثالث لأن له حظا من السبق لكن الأول أولى منه. قال: فالحاصل أن الوسط وسط عند الفريقين.اهـ المراد منه

وكذا يحكم في تنازع أكثر من عاملين بحذف الضمير حيث يجب حذفه في قوله: (ولا تجئ مع أول ..إلخ)، وبذكره حيث يجب أن يذكر.

ومن تنازع أكثر من عاملين قوله: [39]

تمنت وذاكم من سفاهة رأيها   أن اهجوها لما هجتني محارب

فأعمل "أهجو" في الضمير المنصوب على المفعولية، وبقي كل من "تمنت" و"هجت" يطلب فاعلا، فيعمل أحدهما فيه والآخر في ضميره، وقوله: [40]

كساك ولم تستكسه فاشكرا له   أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

فالأفعال الثلاثة "كساك" و"لم تستكسه" و"اشكرا له" متنازعة في أخ، فأعمل الأخيرين في ضميره بالنصب والجر، وأعمل الأول فيه بالرفع على الفاعلية، وفي الحديث: "تسبحون وتحمدون وتكبرون الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين" [41] فتنازعت الأفعال الثلاثة في المفعولية والظرفية والمفعولية المطلقة، وقد أعمل الأخير، إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه "إياها"، ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث؛ لكن قد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره في التسهيل. انظر الصبان وكقوله: [42]

سئلت ولم تبخل ولم تعط نائلا   فسيان لا ذم عليك ولا حمد

فالتقدير على إعمال الأول: "سئلت نائلا فلم تبخل به ولم تعطه"، وعلى الثالث: "سئلته ولم تبخل به ولم تعط نائلا.

39- البيت من الطويل، وقائله: ابن ميادة، انظر: الأغاني: 330/4، وروايته : أظنت...

40- البيت من الطويل، وقائله: أبو الأسود الدؤلي، انظر: فصل المقال لأبي عبيد البكري، ص: 367، والتصريح: 1/ 316، وقال: يس في حاشيته: وناصر- في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون، والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي ياصر بالياء المثناة.

41- أخرجه البخاري 289/1، ح 807-، ومسلم 416/1، ح 595-، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

42- االبيت من الطويل، وقائله: الحطيئة، ديوانه: 79، وبعده:

وأنت امرؤ لا الجود منك سجية   فتعطي وقد يعدي على النائل الوجدُ

وللبيتين خبر مذكور في الأغاني: 2/ 168.

قال ابن هشام: ولم يرد السماع بتنازع أكثر من ثلاثة، وفي الارتشاف كذلك.

لكن في شرح الدماميني أنه أنشد بعض شراح كافية ابن الحاجب على تنازع أكثر من ثلاثة قول الشاعر: [43]

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت ولم أبغ الندى بعد سائب

فقوله: "بعد سائب" يجوز أن يكون العامل فيه كل واحد من الأفعال المجتمعة، وهي "طلبت" و"أدرك" و"قعدت" و" لم أبغ"، والمعنى: "بعد موت سائب"، لكن أنشد الأشموني هذا البيت برواية: "عند سائب" فلم يتنازع فيه حينئذ إلا ثلاثة، وهي "طلبت" و"أدرك" و" لم أبغ" كما صرح به الصبان، قال: والمتنازع فيه "الندى" و"عند". أي و أما "قعدت" فلا تطلب "عند" من جهة المعنى.

وحيث تجاذب أكثر من عاملين، فزعم ابن خروف في شرح الكتاب والمصنف أن العمل للثالث لا غير، ومنه: تمنت وذاكم ..إلخ فتنازع "تمنت" و"أهجوها" و"هجتني" "محارب" على الفاعلية للأول والثالث، وعلى المفعولية للثاني فأعملنا الثالث .اهـ

ولكن لم لا يقال: أعمل الأول إذ لو أعمل الثالث لوجب حذف الضمير من الثاني لقوله: (ولا تجئ مع أول قد أهملا ..إلخ؟) فلينظرفي ذلك، إلا أن يكون ذكره ضرورة كقوله: [44]

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... ...

واعترض ما قاله ابن خروف والمصنف بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة، كما في قوله: (كساك ولم تستكسه ..إلخ)، قال أبو حيان: ولا يحفظ من كلامهم

---

[43] - البيت من الطويل، وقائله: محمد بن بشير الخارجي، انظر: شرح ديوان الحماسة للأعلم: 1/ 453.

[44] - تتمته: جهارا فكن في الغيب أحفظ للود- وبعده:

وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهدِ

البيتان من الطويل، الشاهد هنا إثبات ضمير النصب ضرورة في قوله: ترضيه والبيتان غير منسوبين في شواهد العيني: 3/21، ونص العدوي في فتح الجليل على أنه لا يعرف قائلهما، ص: 114.

إعمال الثاني لكن نص الإجماع على جوازه. وقال: حكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الثلاثة قبل أن يخلق ابن خروف وهذا المصنف.

قال المرادي: وجعل المصنف من إعمال الثالث قوله: [45]

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد

وهو الظاهر، ولا يتعين ذلك، بل يجوز في البيت أن يكون العامل هو الأول، والتقدير: أرجو الله وأخشاه وأدعوه، وأن يكون هو الثاني والتقدير: أرجوه وأخشى الله وأدعوه؛ لأن حذف الضمير غير المرفوع جائز كما سبق، يشير إلى مذهب المصنف واختياره في التسهيل.

وقد يكون المتنازَع فيه متعددا كالمتنازِع، كما في قوله ﷺ: "تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين"[46]، فتنازع الأفعال الثلاثة في اثنين على هذه الرواية التي لم يذكر فيها اسم الجلالة، وهما: الظرف وهو "دبر"، والمصدر وهو" ثلاثا"، فأعمل الأخير لقربه، فنصب "دبر" على الظرفية و"ثلاثا" على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر، وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان، والأصل: "تسبحون فيه إياها"، وهكذا. وفي رواية: "تسبحون وتحمدون وتكبرون الله" وحينئذ تنازعت الثلاثة في ثلاثة.

وجَوِّزًا في عامِلَيْ تَعَجُّبِ تَنازُعًا وامْنَعْ بِحَصْرٍ تُصِبِ

قوله: "وجوزا في عاملي ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في قوله: "جوزا". يعني أنه يجوز التنازع بين فعلي التعجب نحو: "ما أحسن وأجمل زيدا" إذا أعملت الثاني، و"ما أحسن وأجمله زيدا" إذا أعملت الأول، نص على ذلك المبرد في المدخل ورجحه الرضي، ويغتفر الفصل عندهما لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان؛ وشرط المصنف في الشرح في الجواز إعمال الثاني حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، فتجوز الصورة الأولى وتمنع الثانية، ويجوز: "أحسن به وأعقل بزيد" ويمتنع: "أحسن وأعقل به بزيد"

45- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف، للتسهيل: 2/ 107.

46- هذه الرواية أخرجها مسلم في كتاب المساجد رقم: 1347.

للفصل، أي لزوم فصل ما لا يجوز فصله لو أعمل الأول، إذ لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، وناقشه أبو حيان بأن شرط باب الإعمال جواز إعمال كل من العاملين في المتنازع فيه، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع. لكن بحث معه ناظر الجيش بأن المراد من تنازع العاملين صحة تسلط كل منهما من حيث المعنى على ذلك المعمول، ثم إنه قد يعرض مانع لفظي من عمل أحدهما، فيتعين إعمال الآخر كما في هذه المسألة، فإن كلا من العاملين طالب للمعمول من حيث المعنى، ولكن يمنع من إعمال الأول ما يلزم من الفصل بين فعل التعجب ومعموله، قال: وعلى هذا يستقيم كلام المصنف.

ويجوز على أصل الفراء: "أحسن وأعقل بزيد"، فتكون الباء متعلقة بالفعلين معا. قاله المصنف، واعترض بأن مذهب الفراء أن "بزيد" في موضع نصب على أنه مفعول به أيضا.

تنبيه: لا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: "أحسن وأعقل بزيد" على أن يكون الأصل: "أحسن به وأعقل بزيد" ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني في قوله: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس. قاله المصنف

قول الناظم: "وامنع بحصر تصب" أي امنع التنازع في المحصور، وظاهر البيت الإطلاق في أداة الحصر وفي المحصور، لكنه خص ذلك في الطرة بالمحصور بـ"إلا" المرفوع، قال في التسهيل: ونحو: "ما قام وقعد إلا زيد" محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم.اهـ أي لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، لعدم صيرورة الفعل الملغى موجبا بمقارنة إلا معموله لأنه بفرض التنازع لم تقارن إلا معمول الملغى لا لفظا ولا معنى، فيلزم بقاؤه منفيا والمقصود خلافه، وللزم في نحو: "ما قام وقعد إلا أنا" إعادة ضمير غائب على حاضر، وأن يقال في: "ما قام وقعد إلا نحن" إعمالا للثاني: "ما قاموا وقعد إلا نحن"، وإعمالا للأول: "ما قام وقعدوا إلا نحن"؛ ويحمل ما ورد مما يوهم التنازع على أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه، والتقدير: "ما قام أحد وقعد إلا زيد" فحذف "أحد" وهو الفاعل كما حذف في قوله: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾

ونحوه، وأسند "قعد" إلى ضمير "أحد"، و"إلا زيد" بدل، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين، وهذا التركيب مسموع من العرب، قال[47]

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا

وقال: [48]

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

وهو مقيس، وتخريج المسألة على مذهب الفراء في "قام وقعد زيد" ضعيف، لضعف المذهب المذكور، وهو رفع الاسم بالفعلين، وتخريجها على حذف "إلا زيد" مثلا من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: "ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد" فيه أيضا حذف الفاعل، فما تنفك المسألة عن إشكال. قاله في المساعد. لكن ذكر الصبان أنه أجيب عن ذلك بأن الذي سوغ حذف الفاعل في هذه المسألة هو وجوده معنى باعتبار المذكور. قال: وفيه ما فيه فتأمل.اهـ وبه يعلم أن ما تقدم من عدها في المواضع المستثناة من منع حذف الفاعل محل نظر.

وقيل: يجوز التنازع في المحصور مطلقا، وقيل يجوز إن كان ظاهرا، ولعل الحامل على هذا التفصيل ما تقدم في تعليل المنع مطلقا من لزوم إعادة ضمير غائب على حاضر والله تعالى أعلم. قال ابن هشام: فينتظم في صحة التنازع في الاسم مقرونا بـ"إلا" في نحو التركيب المذكور ثلاثة أقوال، ثالثها: إن كان ظاهرا جاز وإلا منع .اهـ

وظاهر كلامه تخصيص الخلاف المذكور بالمحصور بـ"إلا" كما في الطرة، ولم أقف على التصريح بخلاف ذلك، بل قد يدل للجواز فيها بلا خلاف قول الروداني: إنه لم يقف على أحد يستشكل التنازع بعدها، بانيا على ذلك تجويز التنازع بعد "إلا" لأنها مثلها. انظر الصبان

47- تقدم الكلام عليه في باب الفاعل.
48- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 2/ 105.

وأما تنازع العاملين في المحصور المنصوب نحو: "ما أكرمت ولا ضربت إلا زيدا"، فجائز بلا خلاف على ما هو المتبادر من تخصيص الخلاف بكونه في المرفوع لا غير. قاله في المواهب

أقول: وليحرر فإنه لا يظهر فرق، قال الصبان: صرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع، أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو "ما ضربت وأكرمت إلا زيدا". وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع، ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا، ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا، وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة، وأنه يقتضي الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو: "ما علمت وظننت إلا زيدا قائما"، ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن.

وجَوِّزَنَّهُ بِدُونِ عَطْفِ ... وقِيلَ أيْضًا بِالْتِزامِ العَطْفِ

قوله: "وجوزنه بدون عطف" أي يجوز التنازع دون تعاطف كقوله: [49]

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ... ولم أتخذ إلا فناءك موئلا

وقوله: "عهدت": بالتركيب مسندا إلى ضمير الخطاب، وكقوله: [50]

تمنت وذاكم من سفاهة رأيها ... ...

لكن لا بد من ارتباطهما أي المتنازعين، إما بعاطف، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو:﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا﴾ ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾، أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو:﴿تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ ونحو:﴿ ءَاتُونِيٓ أفرغ عليه قطرا﴾، أو جوابية السؤال نحو:﴿يستفتونك قل الله يفتيكم فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾، أو نحوذلك من وجوه الارتباط اهـ قاله في المغني.

49- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 2/3، والشاهد فيه: تنازع مغيثا ومغنيا بدون تعاطف.

50- تقدم الكلام عليه.

قوله: "أو نحو ذلك" أي ككونهما معمولي عامل واحد نحو: عهدت مغيثا مغنيا ..إلخ

قال ناظر الجيش: وليعلم أن المقتضي لذكر معمول واحد مع معمولين هو قصد الاختصار، فالحاصل أنه إن أريد الإطناب والتعظيم تعدد المعمول كقوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، وإن أريد الإيجاز وُحِّد المعمول مع تعدد العامل كقوله تعالى: ﴿وإنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾.

قول الناظم: "وقيل أيضا بالتزام العطف" وفي رواية: "باشتراط"، والقائل هو الجرمي، ففي التصريح ما نصه: واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي.اهـ منه، وقد ذكر قول الجرمي هذا أيضا الشاطبي في شرح الألفية، فقال في قول المصنف: "اقتضيا" إنه لم يقيد بكون أحدهما معطوفا على الآخر بالواو أو غيرها، فدل ذلك على جواز الإعمال عنده من غير تقييد خلافا لمن اشترط العطف وهو الجرمي، قال الفارسي: فاحتججنا عليه بقوله تعالى ﴿ءَاتُونِيٓ أفرغ عليه قطرا﴾ فأعمل الثاني وليس بمعطوف بالواو. قال الشاطبي: وحكي عنه أنه يقول في مثل هذا بعمل الأول وحذف المفعول من الثاني لدلالة الكلام عليه، وسلّم الفارسي هذا التأويل.

ثم إن الشاطبي رد قول الجرمي بأن مثل هذا كثير جدا، فإن تأوله كما فعل في الآية السابقة لزمه أن ينكر باب التنازع أجمع، لأن ذلك التأويل يمكن فيما وجد منه ولم يقل به. قال: فالصحيح جواز ذلك مع العطف بالواو وغيره.

ونقل أبو حيان في شرح التسهيل عن ابن عصفور أن التنازع لا يقع إلا على وجهين: إما العطف أو كون الثاني معمولا للأول، ورد عليه بشواهد منها قوله:[51]

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مالا

---

[51]- البيت من الوافر، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 441، والشاهد فيه تنازع أمدح وأرضيه دون ارتباط بعطف ولا عمل، والظاهر أن ثمت ارتباطا بعمل لأن لأرضيه متعلق بأمدح.

لكن تعقب عليه ناظر الجيش قائلا: إن عبارة ابن عصفور تعطي عدم الانحصار في الوجهين، فهو إنما قال: "لا بد أن يشترك العاملان وأدنى ذلك بحرف العطف أو يكون الفعل الثاني معمولا للأول" فالذي ادعاه ابن عصفور إنما هو أن يشترك العاملان، والاشتراك أعم من أن يكون بعطف وعمل وبغيرهما، بل ذكر ابن عصفور أكثر الشواهد التي رد عليه بها أبو حيان.اهـ

تنبيه: ظاهر كلام المصنف في الشرح اشتراط أن يكون العطف في التنازع بالواو، لإخراجه منه قول الشاعر: [52]

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

قال: فلو كان العطف بـ"أو" أو نحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان في العمل وأنشد البيت، لكن تعقبه ناظر الجيش بأن مبنى الباب على أن كل عامل من الفعلين يطلب معمولا وليس معنا إلا واحد، ولا نظر إلى كون العاطف يجمع بين الشيئين أو لا يجمع؛ قال: وقد أنشد ابن عصفور هذا البيت على أنه من هذا الباب.

❁❁❁

[52]- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 332.

المفعول المطلق

مـــا وَكَّـــدَ الـــنفْسَ أوِ الغَيْـــرَ مُنِـــعْ تَقْدِيمُـــــهُ وقيـــــلَ أيْضًـــــا مُتَّسِـــعْ

يعني أن المصدر المؤكد لنفسه ـ وهو المؤكد لجملة هي نص في معناه ـ أو غيره وهو المؤكد لجملة تحتمل غيره فتصير به نصا، لا يجوز تقديمه على الجملة على الأصح، وهذا قول الزجاج ومن أخذ بمذهبه، فلا تقول: "اعترافا له عليَّ دينار" ولا "حقا هو ابني"، قال المصنف: لأن مضمون الجملة يدل على العامل فيهما ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة. أي أعترف بذلك اعترافا، وأحقه حقا، فأشبه ما عامله معنى الفعل، فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل لا يتقدم هذا على الجملة المفسرة عامله، قال الرضي: وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا، فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل، فلا يكونان حينئذ من هذا الباب.

وقيل يجوز تقديمه، واستدل من أجاز ذلك بقولهم: "أحقا زيد منطلق"، وأوله من منع على أن "حقا" منصوب على الظرفية، والمعنى: "أفي حق زيد منطلق"، وقد نص سيبويه في: "أحقا أنك منطلق" على أنه ظرف خبر المبتدإ المنسبك من "أن" وصلتها.

أما توسطه فقد أجازه الزجاج، وعلل بأنه إذا تقدم جزء فلا بد له من جزء آخر فقد تقدم ما يدل على الفعل. قال أبو حيان: ويدل للزجاج قوله: [53]

وكـــــذاكم مصــــير كـــــل أنـــــاس ســــوف حقـــــا تفنـــــيهم الأيـــــام

قـــال في اختصـــار المواهـــب: قلـــت: لا دليـــل فيـــه للزجـــاج لتقدمـــه فيـــه على كلا جزئي الجملة، ولا اعتبار بتأخره عن حرف التنفيس لكونه فضلة مستغنى عنه، فهو بالدلالة على تقدمه على الجملة كلها كما يراه الفارسي أجدر.

---

[53] ـ البيت من الخفيف، وقبله:

لا أعـــد الإقتـــار عـــدما ولكـــن فقـــد مـــن قـــد رزئتـــه الإعـــدامُ
مـــن رجـــال مـــن الأقـــارب بـــانوا مـــن جـــذام هـــم الـــرؤوس الكـــرامُ
ســـلط المـــوت والمنـــون علـــيهم فلهـــم مـــن ســـوى المقـــابر هـــام

والشعر لأبي دؤاد الإيادي في الأغاني: 226/17، وخزانة الأدب: 438/3.

ويدل له قوله:[54]

يـــادار عاتكـــة الـــتي أتعـــزل	حـــذر العـــدا وبـــه الفـــؤاد موكـــل
إني لأمنحـــك الصـــدود وإنـــني	قســما إليــك مــع الصــدود لأميــل

وقوله: [55]

أمـــا ورب القـــائم المهـــدي	مازلـــت حقـــا يـــا أبـــا عـــدي
أخـــا اعـــتلال أو علـــى أدي	... ...

**وجـــازَ إتْبـــاعٌ لَـــه وإنْ وُضِـــعْ	مَوْضِـعَه الوصْـفُ فَراجِحًـا رُفِـعْ**

بعد ما ذكر في الخلاصة أنه يجب حذف عامل المصدر المشعر بالحدوث ذي التشبيه الواقع بعد جملة أو مؤول بها حاوية معناه، وفاعل ذلك المعنى غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه، بقوله:

كـــذاك ذو التشـــبيه بعـــد جملـــه	كلـــي بكـــا بكـــاء ذات عضـــله

ذكر الناظم هنا أن هذا المصدر يجوز إتباعه مع استيفاء الشروط المتقدمة، نحو: "له صوت صوت حمار أو صوت الحمار" بالرفع في المعرفة والنكرة، وهو عند ابن خروف دون النصب، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدإ محذوف، أي هو صوت حمار أو صوت الحمار، أو على البدلية، وتزيد النكرة بالنعتية.

قول الناظم: "إتباع له" أي إتباعه واللام زائدة؛ والصواب لوقال: "وجاز أن ترفعه" لأن الإتباع في حال الرفع غير لازم كما تقدم، بل يجوز أن يكون الرفع على الخبرية كما صرح به في الطرة، والخبر ليس تابعا.

54- البيتان من الكامل، وهما من قصيدة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز، انظر: خزانة الأدب: 1/ 217، والشاهد فيهما توسط المصدر المؤكد للجملة و هو "قسما" على الجملة.

55- الرجز بلا نسبة في التذييل والتكميل 211/7 قال: أدي : أي سفر، وفي الدرر 76/3

قوله: "وإن وضع موضعه الوصف ..إلخ" أي إن وقعت صفة موقعه مع استيفاء الشروط أفاد تشبيها أم لا، فإتباعها أولى من نصبها، فالرفع أولى من النصب في نحو: "له صوت مثل صوت الحمار"، أو "له صوت أيما صوت"، وقوله: [56]

... ... فيه ازدهاف أيما ازدهاف

لأن "أيا" و"مثلا" فيهما معنى الوصف، وكذا "له صوت صوت حسن"، نص على ذلك سيبويه. قال أبو حيان: لأنك إنما أردت الوصف فذكرت صوتا توطئة له.اهـ والنصب على تقدير: "يصوت أيما صوت"، و"يصوت مثل صوت الحمار"، و"يصوت صوتا حسنا"، فالنصب على المفعولية المطلقة والرفع على النعت. وقال في النتائج: إن المصدر إذا لم يكن للتشبيه يجب رفعه، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم تكن معه الصفة كان تأكيدا لا غير. قال: وقال الرضي: لا منع عندي من كون الثاني . أعني: "له صوت صوت حسن" تأكيدا لفظيا. انظر المواهب

وربّما رُفِعَ ما عَنِ الطّلَبْ أُنِيبَ مُبْتَدًا بِهِ لَدَى العَرَبْ

أي وقد يرفع المصدر النائب عن فعل الطلب، نحو: ﴿فصبر جميل﴾، وقوله: [57]

شكا إلي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

ويجوز كونه مبتدأ حذف خبره، تقديره: صبر جميل أجمل، ويجوز كونه خبر مبتدإ محذوف، أي أمري صبر جميل، وبه جزم المصنف في باب المبتدإ، فعده من المبتدآت

---

[56]- الرجز من أرجوزة طويلة تزيد على ثمانين بيتا، لرؤبة بن العجاج، يعاتب بها أباه، وقبله:

أقحمني في النفنف النفناف في مثل مهوى هوة الوصَّاف
قولك أقوالا مع التحلاف فيه ازدهاف ... إلخ
والله بين القلب والأضعاف

انظر: شرح شواهد المغني، للبغدادي: 59/8.

[57]- الرجز للملبد بن حرملة، من بني ربيعة بن ذهل بن شيبان، انظر: شرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 1/ 311، وروايته يشكو إليّ .

الواجبة الحذف، خلافا لما له هنا إذ قال: وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبا، وقال الأعلم: هو مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى المنصوب. قال: لأن الكلام قد تم واستقل. ورد عليه ابن الضائع، فقال: إن أراد أن المعنى تام فمسلم، وعلة ذلك الخبر المقدر، ويلزمه في النصب أن لا يقدر ناصبا، لأن المعنى تام. ورد عليه ابن خروف فقال: لم يرد مبتدأ لا خبر له إلا وفي اللفظ ما يسد مسده، قال: والسادّ في: "حسبك ينم الناس" الفعل المجزوم. واستشكل رده لأنه يقال: "حسبك"، ولا يؤتى بفعل بعده، فإن كان يقدر الخبر هنا فليقدره مع الفعل المجزوم أيضا.

تنبيه: قوله في الطرة: "وربما رفع قياسا على الأصح" كذا في بعض النسخ، وهو ساقط من نسخة الشيخ عبد الودود رحمه الله تعالى، فلذا لم يتعرض في روض الحرون لمقابل الأصح هنا، مع أنه يغني عنه الكلام على الأصح الآتي قريبا عند قوله: (ورفع المحصور)، لأن المسألة واحدة كما يؤخذ من نص التسهيل وكلام شراحه والله تعالى أعلم.

ورُفِعَ المَحْصُورُ والمُكَرَّرُ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ والخَبَرُ

قوله: "ورفع المحصور ..إلخ" يعني أن المصدر المحصور والمكرر والمؤكد لنفسه – وكذا المؤكد لغيره عند الفراء والمبرد – أي التي ذكر في الخلاصة أنها يجب حذف عاملها بقوله:

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند
ومنه ما يدعونه مؤكدا ... ...

قد ترفع قياسا على الأصح كما في الطرة على بحث فيه سيأتي إن شاء الله تعالى، فيرفع المحصور على أنه خبر مبتدإ مذكور نحو: "ما أنت إلا سير"، و"إنما أنت سير"، و كقول الخنساء:[58]

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

[58]- البيت من البسيط، وهو من قصيدة للخنساء في أخيها صخر، انظر: ديوانها: ص :39 وخزانة الأدب: 207/1، والشاهد فيه: رفع المصدر المحصور وهو قوله: إقبال وإدبار لحصره بإنما.

والمؤكد لنفسه أو لغيره على أنه خبر مبتدإ محذوف عند غير سيبويه وعلى أنه مبتدأ عنده، نحو: "إنما أنت سير"، و"أنت سير سير"، ونحو: "له علي ألف اعتراف" أي هذا الكلام اعتراف، و"ابني أنت حق" أي هذا الكلام حق.

وكذلك المفصل المشار إليه بقول الخلاصة: وما لتفصيل كإما منا ..إلخ نحو: "إما من"، فلو قال الناظم: (مؤكد مفصل ..إلخ) لوفى بالمراد. أفاده بعضهم

قوله: والخبر" أي وكذلك المصدر المفيد خبرا إنشائيا كقوله:[59]

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

والتقدير: أمري عجب لتلك القضية، ولما أبهم ميز بقوله: "قضية"، ويجوز أن يكون "عجب" مبتدأ خبره "لتلك"، وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل؛ أو المفيد خبرا غير إنشائي كقوله:[60]

فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

أي أمري حنان، وقال سيبويه: سمعنا من يوثق به وقيل له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد لله وثناء عليه، ومنه: سلام عليك، وويل له، وقوله: [61]

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يلقى وشر ميسر

والكلام في رفع "خيبة" كالكلام في رفع "عجب"، والتقدير على جعله خبرا: "الأمر أو الواقع خيبة" وكلام سيبويه على أنه مبتدأ، قال: وقد يرفع بعض هذا رفع مبتدإ ثم يبنى عليه، وأنشد: عجب لتلك قضية ..إلخ

ثم كلام سيبويه يدل على أن الرفع غير مطرد، وهو ظاهر المصنف في قوله:

59- تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ.

60- البيت من الطويل، وقائله المنذر بن درهم الكلبي، انظر: خزانة الأدب: 1/ 277، والشاهد فيه: رفع المصدر المفيد خبرا غير إنشائي، وهو قوله: حنان.

61- البيت من الطويل، وقائله: أبو زبيد الطائي، انظر: الكتاب: 1/ 313، وشرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 1/ 229، والشاهد فيه: رفع خيبة، وهو مصدر أصله النصب على المفعولية المطلقة.

"قد يرفع"، وبه صرح صاحب البسيط قال: وقد يرفع بعض هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب. فلهذا تعقب الشيخ عبد الودود رحمه الله قوله في الطرة هنا: "قياسا على الأصح"؛ لكن رأيت في حاشية الصبان أن الأوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور. قال: و"جاء" في كلام سيبويه بمعنى "ورد"، وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه.

ثم إن الرفع حين تعريف هذه المصادر بـ"أل" أحسن من النصب، ولهذا كان الجمهور على قراءة ﴿الحمد لله رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ بالرفع، على أن إدخال "أل" ليس مطردا وإنما هو سماع. قاله ناظر الجيش

فائدة: صاحب البسيط المتقدم الذكر هو ابن العلج، وكان أبو حيان يعظمه ويقبل كلامه ويستكثر نقله. كذا في شرح ناظر الجيش، في مباحث الوصف بـ"إلا" من باب الاستثناء. ونحو ذلك في بغية الوعاة للسيوطي، قال في باب الكنى والألقاب والنسب والإضافات ما نصه: صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه. ولم أقف له على ترجمة.اهـ وهذا الباب من كتابه المذكور مهم كما نص هو عليه، قال: وهو باب مهم تشتد إليه الحاجة، يذكر فيه من اشتهر بشيء من ذلك لينظر اسمه ويسهل الكشف عليه من بابه.

قوله في الطرة: "وخُرّج عليه قوله: عجب لتلك .. إلخ وقوله: أقام وأقوى .. إلخ" قال في روض الحرون: هكذا في الطرر تعاطف البيتين على أن كلا منهما مخرج، والحاصل أن البيت الأول مما رُفِع فيه المصدر المفيد خبرا إنشائيا أي لفظه لفظ الخبر ومعناه إنشاء التعجب، ولم أجد في المساعد ولا الدماميني من خرّجه على غيرذلك، إلا أن الدماميني ذكر أن رؤبة أنشده بالرفع، ففهم منه أن ثم من يرويه بالنصب؛ فصواب العبارة: "وروي عليه قوله: عجب لتلك .. إلخ"

قال: وأما البيت الثاني فهو مما رُفِع فيه المصدر المفيد خبرا غير إنشائي أي لفظه لفظ الخبر ومعناه الخبر أيضا، وهذا قول السيرافي وعليه فالتقدير: الأمر الواقع خيبة لأول من يلقاه هذا الأسد الجائع، فهو عنده خبر محض؛ ومقابله: قول سيبويه لأنه إنما ذكره في مصادر الدعاء. اهـ من روض الحرون

خاتمة: اعلم أن المصدر اللازم إضمار عامله قد ينوب عنه صفات مجعولة أحوالا مؤكدة لعاملها، كـ"عائذا بالله"، و"هنيئا لك"، و"كلوه هنيئا مريئا"، و"أقاعدا وقد سار الركب"، و"أقائما وقد قعد الناس"، أي أعوذ عائذا، وأقوم قائما، فـ"عائذا وقائما وقاعدا" أسماء فاعلين على فاعل، وأجاز المبرد أنها مصادر جاءت على فاعل كالعاقبة؛ و"هنيئا" صفة مبالغة، تقول: هنأني الطعام أي ساغ لي وطاب واسم الفاعل هانئ، ويستعمل معه لا دونه "مريء"، والمريء: ما يساغ في الحلق، ويحتمل الوجهين المتقدمين في "هنيء"، لكن لا يقال: "مرأني" إلا مع "هنأني" إتباعا له، فإذا أفردوا قالوا "أمرأني" رباعيا. وزعم بعضهم أن "مريئا" يستعمل وحده غير تابع لـ"هنيء"، ويجوز أن يكون "هنيء" اسم فاعل من هنؤ كشرف فهو شريف. وجوز في الكشاف في: "فكلوه هنيئا مريئا" كونه نعتا لمصدر محذوف أي "أكلا هنيئا"، أو مفعولا مطلقا أي "هنأكم ذاك هنيئا"، أو حالا من ضمير المفعول، قال أبو حيان: وهو مخالف لقول أئمة العربية سيبويه وغيره، فعلى ما قاله الأئمة يكون "هنيئا مريئا" من جملة أخرى غير قوله: "فكلوه" ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى. وقيل: "هنيئا" و"مريئا" مصدران جاءا على فعيل كالشهيق قاله أبو البقاء. قال الدماميني: فتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان أو مصدران؟ وهل فعلهما قاصر أو متعد؟ وهل هما مفعول مطلق أو حال؟ وهل يكون عاملهما مذكورا أو لا؟ وإذا قيل بأن انتصابهما على المفعولية المطلقة فهل هو بالأصالة بناء على مصدريتهما كما قال أبو البقاء، أو على سبيل النيابة كما في "عائذا بك" على أحد القولين؟.

المفعول له

ويَسْـتَوِي الأمْــرانِ فــي المُــضافِ   بِــــلا تَـــــرَدُّدٍ ولا خِــــلافِ

لما ذكر في الخلاصة أن المفعول له إذا استكمل شروط النصب لا يمتنع جره باللام، لكن المجرد من "أل" يكثر نصبه ويقل جره، والمقرون بها بالعكس، بقوله:

.... ولــيس يمتنــع   مــع الشــروط كلزهــد ذا قنــع

وقــل أن يصــحبها المجــرد   والعكـس في مصـحوب أل ... ...

فاقتضى ذلك التسوية بين الأمرين في المضاف، حيث لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيميه، صرح الناظم به فقال: "ويستوي الأمران في المضاف"، وهذا لفظ التسهيل، والشطر الثاني كله تتميم، يعني أن كلا من نصب المضاف وجره كثير، فمن النصب: ﴿ابتغاء مرضات الله﴾، و﴿ **وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ** ﴾، وقوله:[62]

وأغفــر عــوراء الكــريم ادخــاره   وأعــرض عــن شــتم اللئــيم تكرمــا

وقوله: [63]

فبكــى بنــاتي شــجوهن ونســوتي   والظــاعنون إلي ثم تصــدعوا

ومن الجر: قوله تعالى ﴿ **لِإِيلَـٰفِ** قريش﴾؛ واجتمعت الثلاثة في قوله:[64]

يركــب كــل عــاقر جمهــور   مخافــة وزعــل المحبــور

والهــول مــن تهــول الهبــور   ... ...

عاقر: رمل لا ينبت، جمهور: الرمل العظيم، زعل: نشاط، المحبور: المسرور، الهبور: جمع هُبر ما انخفض من الأرض.

---

[62]- البيت من الطويل، وقائله: حاتم بن عدي الطائي، انظر: العيني: 75/3. والشاهد فيه: تجريد المفعول له المضاف من حرف التعليل، وهو ادخاره.

[63]- البيت من الكامل، وقائله: عبدة بن الطبيب، انظر: المفضليات، رقم: 27، وشرح المفضليات، للأنباري: 1/ 384، وروايته والأقربون إليَّ... إلخ.

[64]- الرجز للعجاج، انظر: خزانة الأدب: 1/ 488، و الشاهد فيه: مجيء المفعول له مجردا في قوله: مخافة، ومضافا في قوله: وزعل المحبور، ومعرفا بأل في قوله: والهول.

وقد رُفع إلى ابن زكري سؤال عن وجه التفصيل المتقدم بين المجرد من "أل" والمقرون بها والمضاف، فأجاب: بأن القصد من المفعول له بيان علة الفعل، وذلك حاصل بالنكرة فكان الأصل تنكيره كالحال حتى قيل بلزومه، لكن لما كان بعض العلل حدثا مقيدا لزمت إضافته إلى قيده، ثم إنهم قصدوا الجنس في بعض المواضع فعرفوه بـ"أل" الجنسية، فما جاء نكرة على الأصل لا يخفى فيه قصد التعليل قبل التصريح معه بما يفيده، وما تعرف بـ"أل" وخرج عن الأصل بذلك احتيج معه إلى التصريح بما يوضح المراد منه، والمضاف: الحدث فيه مقيد، وكثيرا ما يراد التعليل بالحدث المقيد فلا يخفى معه المراد، لكنه شارك المعرف بـ"أل" في التخصيص فاستوى لذلك – أي لظهور المراد والمشاركة المذكورة – الوجهان.اهـ باختصار من شرحه للفريدة لكني رأيت الرضي عزا التفصيل المذكور للمصنف، ثم قال: هذا قوله والأولى أن يحال ذلك على السماع ولا يعلل.اهـ

تنبيه: ذكر أبو حيان في شرح الألفية في آخر باب التمييز: أن علم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، فليس في الحقيقة يحتاج إلى تعليل. قال: كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال: لم جاء هذا التركيب في قولك: "زيد قائم" هكذا، كما لا يقال: لم يقال للعين الطرف ولليل الليل؟ قال: والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع.

فائدة: يمنع تعدد المفعول له في حالتي جره ونصبه. ذكر ذلك السيوطي في كتبه تبعا لأبي حيان في الارتشاف من غير توجيه. قال ابن زكري في شرح الفريدة:وهي مسألة غريبة لي فيها كلام ذكرته فيما لي من تفسير عند قوله تعالى:﴿ما أنزلنا عليك **ٱلۡقُرۡءَانَ** لتشقى * إلا تذكرة لمن يخشى﴾ وقد رأيت إثباته هنا، فأثبتَه برمته في الشرح المذكور، وقد نقل فيه عن البيضاوي التصريح بأنه لا يجوز في الآية المذكورة أن يكون "تذكرة" مفعولا له، فإن الفعل الواحد لا يتعدى لعلتين، وأعقبه بقوله: قلت: الذي أراه أن المنع مقيد بما إذا لم يختلفا نفيا وإثباتا، فإن اختلفا كما هنا فلا منع. وقد بسط في بحث المسألة فليراجع كلامه في الشرح المذكور.

ولكن في الباب الخامس من المغني في الكلام على قوله تعالى: ﴿يجعلون **أَصَبِٰعَهُمۡ** في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾ ما يقتضي جواز التعدد مطلقا، لأن الأول تعليل للفعل المطلق والثاني تعليل له مقيدا بالأول فاختلفا.

الظرف

كقَبْلَ بَعْدَ فَوْقَ تَحْتَ ولَدَى … عِندَ ومَعْ لَدُنْ وحَوْلَ وُجِدا

أحْوالَ حَوْلَيْ وحَوالَ وانجَعَلْ … كذا حَوالَيْ وكهُنَّا وبَدَلْ

قوله: "كقبل بعد ..إلخ" هذا مثال للظروف غير المتصرفة المشار إليها في الخلاصة بقوله: (وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية ..إلخ) فلا تخرج عن الظرفية وشبهها، وسيأتي الكلام على بعضها ك"لدى" و"عند" و"لدن"، وأجاز بعض النحويين التصرف في "فوق" و"تحت" نحو: "فوقك رأسك، وتحتك رجلاك"، برفعهما، بخلاف ما فوق الرأس ك"فوقك قلنسوتك"، وما تحت الرجل كـ"تحتك نعلاك"، تفرقة بينهما؛ وشذ جر "فوق" بالباء وب"على"، فالأول كقوله: [65]

كلفوني الذي أطيق فإني … لست رهنا بفوق ما أستطيع

والثاني كقوله: [66]

فأقسم بالله الذي اهتز عرشه … على فوق سبع لا أعلمه بطلا

ووقع في بعض روايات البخاري: "وفوقه عرش الرحمن"[67] برفع "فوق"، و"يتوقد تحته نارا"[68] برفع "تحت"، وإنما يخرّجان على التصرف.

---

[65]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر: 117/3، وعجزه في الارتشاف: 3/ 1542.

[66]- البيت من الطويل، وقائله: أبو صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 2/ 959، الشاهد فيه جر فوق بعلى في قوله: على فوق سبع.

[67]- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد 19/4 ح 2790-

[68]- أخرجه البخاري في كتاب الجنائز رقم: 1386

واعلم أن الأصل في الظروف التصرف لأنها أسماء. هذا قول الجمهور، وقال بعض النحاة: إن الأصل فيها أن تكون غير متصرفة وأن تلزم طريقة واحدة. قال ناظر الجيش: ولا معول على هذا القول، ويكفي فيه أنه قول مخالف لقول الجمهور.

قول الناظم: "ومع" أي نحو: ﴿هذا ذكر من معي﴾، لكنه يشترط في ظرفيتها كونها مضافة، فإن أفردت كانت بمعنى "جميعا" وتكون حالا غالبا.

قوله: "وحول وجدا ..إلخ" أي ووجد منها "حول" نحو: ﴿فلما أضاءت ما حوله﴾ أي جانبه، و"أحوال" جمع "حول"، قال: [69]

فقالت سباك الله إنك فاضحي ألست ترى السمار والناس أحوالي

و"حولي" تثنية "حول"، قال[70]

أإبلي ما ذأمه فتأبيه ماء رواء ونصي حوليه

و"حوال"، قال: [71]

قد هدموا بيتك لا أبا لكا وزعموا أنك لا أخا لكا

وأنا أمشي الدألى حوالكا ... ...

كذا "حوالي" وهي تثنية "حوال"، وفي الحديث: "اللهم حوالينا ولا علينا"[72]

69- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 38.

70- الرجز للزفيان السعدي، وروايته في نوادر أبي زيد:

يا آبلاً ما ذأمه فتأبيه ماء رواء ونصي حَوْلَيَهْ

هذا بأفواهك حتى تأبَيَه حتى تروحي أُصُلاً تباريَه

تَبارِيَ العانة فوق الزازيه

الزازية: المكان المرتفع. والياءات مفتوحة في القوافي. انظر: النوادر، ص: 97.

71- تقدم الكلام عليه في باب: لا.

72- أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، رقم: 1013.

وقال مرقش: (73)

حواليها مها بيض التراقي وغزلان وآرام رقود

وليس المراد بذلك حقيقة التثنية والجمع، بل المعنى فيها واحد، فيصلح أن يقال فيها على سبيل المحاجاة: أين اسم إذا ثني أو جمع لا يزداد مدلوله؟

وقد عد صاحب البسيط "حواليك" من المصادر المثناة كـ"لبيك"، قال: بمعنى الإقامة والقرب، كأنه أراد الإحاطة من كل جهة لأنه يقال "أحوالك"، ويحتمل أن يريد إطافة بك بعد إطافة، وليس له فعل من لفظه.اهـ انظر الارتشاف في باب المفعول المطلق

ومن الظروف غير المتصرفة أيضا – وقد أهمل ذكره أكثر النحويين – "شطر" بمعنى "نحو" قال تعالى: ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾، وقال: ﴿فولوا وجوهكم شطره﴾، وكقول الشاعر: (74)

أقول لأم زنباع أقيمي صدور العيس شطر بني تميم

والشطر أيضا نصف الشيء، والشطر أيضا الجزء من الشيء، فهو مشترك بين هذين وبين الجهة، وربما جر بـ"من" كقول الشاعر: (75)

وقد أظلكم من شطر ثغركم هول له ظلم يغشاكم قطعا

انظر التذييل والتكميل والارتشاف.

قول الناظم: "كهنا وبدل" أي وكذلك في لزوم الظرفية وعدم التصرف "هنا" وأخواتها

73- البيت من الوافر، وهو من قطعة لمرقش الأكبر، أولها:

سرى ليلا خيال من سليمى فأرقني وأصحابي هجود

فبت أدير أمري كل حال وأذكر أهلها وهمُ بعيد

على أن قد سما طرفي لنار يشب لها بذي الأرطى وقود

وهي اثنا عشر بيتاً مذكورة في الأغاني: 132/6

74- البيت من الوافر، وقائله: أبو جندب بن مرة الهذلي، قال الأصمعي: ويروى لأبي ذؤيب، انظر: شرح أشعار الهذليين: 1/ 363، ونسبها في الأغاني لأبي جندب: 224/1.

75- البيت من البسيط وهو من قصيدة للقيط بن يعمر الإيادي .أمالي المرزوقي، ص: 246.

المذكورة في باب اسم الإشارة، و"بدل" بمعنى مكان لا بمعنى بديل، نحو: جعلت هذا بدل هذا؛ و مثل "بدل"ما رادفه من لفظ "مكان"، تقول: "هذا مكان هذا" أي بدله، فلا يستعمل المكان هذا إلا ظرفا، بخلاف: "جلست مكانك" فإنه يتصرف لأن المراد به حقيقة المكان؛ قال ابن خروف: البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يخرجان عن الظرفية، فإذا ذكر كل منهما في موضعه، بأن كان "بدل" بمعنى بديل، وكان "مكان" لا بمعنى بدل، ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى، رفعا نحو: "هذا مكانك" يشير إلى المكان، و"هذا بدل من هذا" لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو، قال: وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع، حين أخرج كل منهما عن موضعه، فلزم طريقة واحدة.

أضِفْ بُعَيْداتٍ لِبَيْنٍ وامْتَنَعْ   تَصْرِيفُه حِينَئِذٍ حَيْثُ وَقَعْ

يعني أن "بعيدات بين" لا تتصرف نحو: لقيته بعيدات بين، أي مرارا قريبا بعضها من بعض متفرقة، و"بعيدات" جمع "بعد" مصغرا، و"بين" بمعنى فراق، فدل التصغير على القرب، إذ تصغير الظرف يراد به التقريب، والجمع على المرار، قال الجوهري: "بعيدات بين" أي بعيدات فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه، قال: لقيته بعيدات بين.اهـ فهي مما ينصرف لوجود معاقب التنوين وهو الإضافة، ولا يتصرف، ولا يجر بمن.

وقد علل بعضهم عدم تصرفها بكون جمعها جاء على غير قياس، لأن "بعد" مذكر وكذلك الظروف كلها مذكرات إلا قداما ووراء، وقياس المذكر إذا جمع وليس فيه تاء أن لا يجمع بالألف والتاء. قالوا: فلما كان الأمر فيها على غير قياس لزمت الظرفية، وقال ابن عمرون: لما صغر "بعد" وجمع وأضيف إلى "بين" لزم طريقة واحدة. قال ناظر الجيش: وما قاله ابن عمرون هو الظاهر.

وهَكَذا تَصَرُّفُ اللَّذْ رُكِّبا   وذا لِما كَذاتِ يَوْمٍ وَجَبا

قوله: "وهكذا تصرف ..إلخ" أي هكذا في المنع من التصرف مركب الأحيان،كـ"صباح مساء" و"يوم يوم"، فتقول: "زيد ياتينا صباح مساء، ويوم يوم" بالتركيب كـ"خمسة عشر"، لتضمنه معنى حرف العطف، أي صباحا ومساء، فلا يكون

حين التركيب إلا ظرفا، فلا تقول: "سير صباح مساء"، قال:[76]

آت الـــرزق يـــوم يـــوم فأجمـــل طلبـــا وابـــغ للقيامـــة زادا

وقيّد ذلك في التسهيل بما لم يضف، لكن لا حاجة إلى هذا القيد، إذ لا يجتمع التركيب والإضافة. فإن أضيف صدره إلى عجزه، استعمل ظرفا وغير ظرف، فيجوز: "سرنا صباح مساء"، و"سير عليه صباح مساء" برفع صباح، ومن تصرفه قوله: [77]

فلـــولا يـــوم يـــوم مـــا أردنـــا جـــزاءك والقـــروض لهـــا جـــزاء

وإن عطفت أحدهما على الآخر، زال التركيب وجاز أن يكون غير ظرف، فتقول: "فلان يزورنا صباحا ومساء" و"سير عليه صباح ومساء" بالرفع، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد، أي كل صباح وكل مساء، صرح بذلك السيرافي، وقيل: معنى المعطوف واحد من هذا وواحد من هذا، وقيل: المراد مع الإضافة نحو: "زيد ياتي صباحَ مساءٍ" أنه يأتي في الصباح وحده، كما يختص الضرب في قولك "ضربت غلام زيد" بالغلام دون زيد. قاله الحريري، لكن رد عليه بأن الفرق بينهما واضح وهو أنه لو لم يكن مرادك أن الإتيان وقع فيهما أي الصباح والمساء لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة. فظهر أنه لا فرق في المعنى بين أن يكون صباح مضافا إلى مساء أو مركبا معه. انظر شرح المرادي على التسهيل.

وكذا مركب المكان مثل "بين بين"، قال: [78]

نحمـــي حقيقتنـــا وبعـــض القـــوم يســـقط بـــين بينـــا

أي بـين هـؤلاء وهـؤلاء؛ قـال في التسـهيل: دون إضـافة. قـال في المسـاعد:

---

[76]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 2/ 131، والدرر: 82/3.

[77]- البيت من الوافر، وقائله: الفرزدق، كما في الكتاب: 303/3، وخزانة الأدب: 108/3، ولم أجده في ديوانه

[78]- البيت من مجزوء الكامل مرفل وقائله عبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها امرأ القيس بن حجر. انظر: خزانة الأدب: 1/ 322.

فإن أضيف إليها تعين زوال الظرفية، ولذا خطّأ ابن جني من قال: "همزة بين بين" بالفتح، وقال: الصواب "همزة بين بين" بالإضافة؛ وإن أضيف صدر "بين بين" إلى عجزها جاز بقاء الظرفية نحو: "من أحكام الهمزة التسهيل بين بين"، وجاز زوالها نحو: "بينُ بين" أقيس من الإبدال .اهـ

قوله: "وذا لما كذات ..إلخ" يعني أنه ألحق غير خثعم من جميع العرب "ذا" و"ذات" مضافين إلى زمان بما سبق، فيمنعان من التصرف، فتقول: "سير عليه ذا صباح" أي صباحا، و"ذات يوم" أي يوما بالنصب، كقوله: أقام وأقوى ذات يوم وخيبة ..إلخ

وقوله: [79]

إذا انشق العصابة ذات يوم وقام إلى المجالس والخصوم

وحكى سيبويه عن خثعم التصرف فيجوز الرفع، قال شاعرهم: [80]

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يُسوَّد من يسود

فتقول: "سير عليه ذات اليمين"، فيجوز الرفع في "ذات"؛ و"ذا" بمعنى صاحب و"ذات" تأنيثها، والتقدير: "وقتا ذا صباح" أي صاحب هذا الاسم، و"قطعة ذات يوم"، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، فلذا لم يتصرف.قاله ابن أبي العافية، وقال ابن هشام الخضراوي: وهو موافق لكلام سيبويه، لأنه لا يجيز في صفات الأحيان إذا قامت مقام الظروف إلا أن تكون ظروفا.

وإنما حكم غير خثعم بمنع التصرف فيهما، من جهة أن صفات الأحيان يقبح تصرفها كما سيأتي قريبا، وأن الإضافة فيهما من قبيل إضافة المسمى للاسم وهي قليلة في كلامهم فلم يتصرفوا فيهما لذلك. وزعم السهيلي أن "ذات مرة" و"ذات يوم"

---

[79]- البيت من الوافر، وقائله: أبو قيس بن الأسلت يمدح سعيد بن العاص، انظر: الدرر: 84/3.

[80]- البيت من الوافر، وقائله: أنس بن مدركة الخثعمي، قوله: يسوَّد بالبناء للمجهول يريد أن الذي سوده قومه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة والأمور المحمودة . انظر: خزانة الأدب: 1/ 476.

لا يتصرفان لا في لغة خثعم ولا غيرها، وأن "ذا" يتصرف إلا أن يكون محذوفا من "ذات". قال المرادي: وهذا من دعاويه الواهية.اهـ **أقول**: إذ القياس أن لا يفرق بين "ذات" و"ذا"، لكن إنما استشهدوا لتصرف "ذا" دون "ذات".والله تعالى أعلم

وفي شرح أبي حيان على الألفية: أن السهيلي زعم أنه ليس في قول الشاعر: "عزمت على إقامة ذي صباح" حجة لأن "ذا صباح" عنده يراد به اليوم لأن كل يوم ذو صباح، فإذا قال: "عزمت على إقامة ذي صباح" فكأنه قال: "عزمت على إقامة يوم". قال أبو حيان: وما توهمه السهيلي من أن تصرف "ذات" إنما أخذ من البيت السابق ليس كذلك، بل قد حكي عن خثعم أنهم يقولون "سير عليه ذات مرة" بالرفع، وأما "عزمت على إقامة ذي صباح" فمعناه ومعنى صباح واحد، وكأنه قال: "عزمت على إقامة وقت ذي صباح" أي مسمى بهذا الاسم هو صباح.اهـ من شرحه للألفية

واسْتَقْبَحَ الجَمِيعُ أنْ تُصَرِّفا وصْفَ زَمانٍ عارِضًا ما وُصِفا

أي واستقبح جميع العرب التصرف في صفة زمان عرض قيامها مقامه ولم توصف، فيقبح عند العرب الرفع في نحو: "سير عليه طويلا أو قديما أو حديثا"، فكل من هذه الألفاظ المنصوبة صفة حين، إذ المعنى: "سير عليه حينا طويلا أو قديما أو حديثا"، فحذف الموصوف الذي هو "حينا"، وقامت هذه الصفة مقامه على جهة العروض، إذ هذه الصفة تستعمل مع موصوفها كثيرا، وإنما عرض في هذا التركيب قيامها مقامه، ولا يخفى أن هذه الصفة لم توصف بشيء، بخلاف ما إذا لم يكن قيامها مقام الموصوف عارضا، بل كانت في الأصل صفة ثم استعملت ظرفا، كما استعمل الأبطح والأجرع استعمال الأسماء، نحو: "قريب وملي"، فإنه يحسن تصرفهما نحو: "سير عليه قريب وملي"، والملي: القطعة من الدهر، قال تعالى: ﴿واهجرني مليا﴾ أي طويلا، وملي من النهار: ساعة طويلة، وبخلاف: "سير عليه طويل من الدهر"، فيحسن التصرف أيضا، لأن كثرة جريان الصفة مجرى الأسماء كما في الأول، ووصفها كما في الثاني يخرجانها إلى شبه الأسماء. نص على ذلك سيبويه، وأجاز الكوفيون: "سير عليه طويل أو قديم".

وحكم سيبويه بأن الثاني ــ وهو الصفة الموصوفة ــ أحسن من الأول، وهو الذي لم يعرض قيامه مقام الموصوف في التصرف، فإنه قال: وقد يحسن "سير عليه قريب"، لأنك تقول: "لقيته مذ قريب"، وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم. فإذا قلت: "سير عليه طويل من الدهر" كان أحسن، لأن الموصوف في الأصل هو الأسماء .اهـ وقالوا: وصف الصفة يخرجها إلى شبه الأسماء، وعند غيره أنها كالأول في حسن التصرف.

قول الناظم: "عارضا" أي لم يستغن به عن موصوفه.

وقد صوّب الشيخ عبد الودود رحمه الله البيت بقوله:

وصفة عارضة لم توصف ... لزمن قبيحة التصرف

قصدا للإيضاح.

وقَطُّ لِلماضِي وعَوْضُ اسْتُقْبِلا ... مُعَمّمًا ومِثْلَ قَطُّ اسْتُعْمِلا

قوله: وقط للماضي ..إلخ" أي و"قط" للوقت الماضي عموما، أي لاستغراق جميع ما مضى من الأزمنة، فإذا قلت: "ما رأيته قط"، فمعناه: "ما رأيته فيما مضى من عمري"، من ثم قيل: إنه بني لتضمنه معنى "في" و"من" الاستغراقية على اللزوم كما سيأتي قريبا؛ و"عوض" للوقت المستقبل عموما نحو: "لا أفعله عوض".

وبني "قط" لتضمنه معنى "من" الاستغراقية و"في" لزوما، وبني على حركة لأن له أصلا في التمكن، لأنه نقل من القط وهو القطع عرضا، فمعناه في ما انقطع من الزمن، لأن الماضي منقطع؛ وكانت ضمة تشبيها له بـ"قبل" لدلالته على ما تقدم من الزمان مثله، أو لأنه لو فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسر لتوهم الجر بـ"من" المضمر معناها وزوالُ التنوين لكثرة الاستعمال؛ وبني "عوض" لتضمنه ما تضمن "قط"، وبني على حركة ليلا يلتقي ساكنان، وعلى الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة، بدليل إعرابه مع المضاف إليه. قاله الرضي، بل بني على الحركات الثلاث ما لم يكن مضافا، كما سيأتي عند قوله: "وما تثليث عوض بالغلط"؛ وهو مأخوذ من العوض، وسمي الزمان عوضا لأن الزمن كلما مضى منه جزء خلفه آخر عوضا عنه، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض أي يأخذ ويعطي.

قوله: "ومثل قط استعملا" أي وقد تستعمل "عوض" للماضي مثل "قط"، قال[81]

ولم أر عامـــا عـــوض أكثـــر هالكـــا ووجـــه غـــلام يشـــترى وغلامـــهْ

وألْزِمَنْهُمـــا الـــذي قـــدْ نُفِيـــا وقَـــطٌّ بَعْـــدَ مُوجَـــبٍ قَـــدْ رُوِيـــا

يعـني أن "قـط" و"عـوض" ملازمـان للنفـي، وربمـا اسـتعمل "قـط" دونـه لفظـا ومعنى، كقول بعض الصحابة: "قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه" [82] وكقول الزبير: "كان عبد الله أحسن رجل ريء في قريش قط"، أو في الإيجاب لفظا لا معنى، مثل ما روي أن أبيا قال لعبد الله: كائن تقرأ سورة الأحزاب؟ قال عبد الله: ثلاثا وسبعين، قال أبي: كانت كذا قط، أي ما كانت.

وكذلك أيضا "عوض"، قال: [83]

ولـولا دفـاعي عـن عِفـاق ومشـهدي هـوت بعِفـاق عـوضُ عنقـاء مغـرب

لكنه هنا منفي معنى لكونه في جواب "لولا"، وقال: [84]

تبصـــر إن أصـــابك قبـــل عـــوض وضـــاق عليـــك متســـع الـــبراح

أضِـــفْ لِعائِضِـــينَ عَـــوْضُ وأَضِـــفْ إسْـــمًا لَـــهُ وأعْرِبَنْـــهُ مُنصَـــرِفْ

أي قد تضاف "عوض" لـ"عائضين"، كلا أفعله عوض العائضين كدهر الداهرين، ومعنى الداهر والعائض: الذي يبقى على وجه الدهر، وكأن المعنى: ما بقي في الدهر داهر،

81- البيت من الطويل، ضربه محذوف، أنشده أبو حيان في الارتشاف بلا نسبة: 1426/3، وورد غير منسوب لقائل معين في خزانة الأدب: 211/3.

82- أخرجه البخاري في كتاب الحج، رقم: 1656.

83- البيت من الطويل، وهو غير منسوب في خزانة الأدب: 205/3، وعفاق بكسر العين المهملة بعدها فاء اسم رجل، الشاهد فيه: استعمال عوض في عجزه في سياق الإيجاب.

84- البيت من الوافر، وهو من أبيات للحسن اليوسي، نسبها لنفسه في زهر الأكم: 2/ 183، فهو هنا مثال لا شاهد.

وبالعكس كـ"لا أفعله عائضي عوض"، وقد يضاف إليه اسم غيره، قال:[85]

ولـــــــولا نبـــــــل عـــــــوض في حظبـــــــاي وأوصـــــــالي
لطاعنـــــت صـــــدور الخيـــــل طعنـــا لـــيس بـــالآلي

وأعربه في الحالتين – أي إذا أضيف أو أضيف إليه – مصروفا أي منونا، وإنما أعرب في الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابله مما هو خاص بالاسم فاستحق مزية عليه.

قال الدماميني: فإن قلت: من أين لهم أن الحركة في "عوض العائضين" حركة إعراب؟ وهلا قيل: إنها فتحة بناء، قلت: يجاب بأنهم متفقون عند الإضافة على الفتح، وعند عدمها مختلفون، فمنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ومنهم من يضم، وأيضا الإضافة الظاهرة إلى المفرد تبعد شبه الحرف، فلم يقو مقتضي البناء لأن يؤثر أثره عند عدم المعارض.

وقـــدْ يُقـــال قَـــطُّ قـــُطُّ قَـــطُ قَـــطْ قَـــطِّ ومـــا تثليـــثُ عَـــوْضُ بـــالغَلَطْ

قوله: "وقد يقال قط ..إلخ" أي وقد يقال: "قَطُّ" بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة كما تقدم؛ و"قُط" بضم القاف إتباعا لضم الطاء المشددة؛ و"قَطُ" بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف، وحكى الجوهري أن منهم من يتبع في المخففة أيضا، فيقول: "قُطُ" بضم القاف والطاء، وهي قليلة؛ و"قَطْ" بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة لعدم نية المحذوف؛ و"قَطِّ "بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين، حكى هذه اللغة المصنف في الشرح.

قوله: "وما تثليث عوض ..إلخ" قال ابن السيد: زعم المازني أنه أي "عوض" يضم ويفتح ويكسر.اهـ

فالضم حملا على "بعد"، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة، والكسر

85- البيتان من الهزج، وهما من أبيات ثمانية للفند الزماني، أوردها أبو تمام في الحماسة، انظر: شرح الحماسة للأعلم: 1/ 305، وذكر فيه أن اسمه شهيل بالشين المعجمة، وأنه ليس في العرب من اسمه شهيل غيره، وذكر الأبيات البغدادي في خزانة الأدب: 200/3.

على أصل التقاء الساكنين كـ"أمس"، وروي بهن قوله: [86]

رضـيعي لبـان ثـدي أم تحالفـا بأسـحم داج عـوض لا نتفـرق

قال الرضي: وأكثر ما تستعمل في القسم، وأنشد البيت.

وعِنـدَ لِلحـُضُورِ والقُـرْبِ وقَـدْ تُـضَمُّ عَيْنُهـا وفَتْحُهـا وَرَدْ

يعني أن "عند" لمكان الحضور الحسي أو المعنوي، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قال الذي عنده علم **مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ**﴾، ﴿فلما **رَءَاهُ** مستقرا عنده﴾ إذ استقرار العرش غير مشاهد بالبصر.

وتأتي للقرب أي مكان القرب الحسي والمعنوي، فمن القرب الحسي قوله تعالى: ﴿عند سدرة المنتهى * عندها جنة المأوى﴾، ومن المعنوي قوله: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾، ومنه قولك: "عندي مائة" تريد أنها ملكك وإن كان موضعها بعيدا، قال ابن زكري: والفرق بين الحضور والقرب أن الحضور أخص، فالقرب لا يستلزم الحضور أي كما في المثال المذكور آنفا.

وقد يكون مظروفها معنى فيراد بها الزمان كقوله ﷺ: "إنما الصبر عند الصدمة الأولى" [87] وهي معربة ولا تخرج عن الظرفية إلا بالجر بـ"من" خاصة، نحو: ﴿فإذا برزوا من عندك﴾، ومنعت من التصرف لكونها أشد توغلا في الإبهام من "خلف" و"أمام" وأخواتهما، بدليل صدق "عند" على الجهات الست.

قوله: "وقد تضم ..إلخ" يعني أنها مثلثة العين، والمشهور فيها الكسر.

لَـدَى كعِنـدَ وكهَـلْ ولا تُـرى عَـنِ اسْـمِ مَعْنًـى أوْ بَعِيـدٍ خَبَـرا

قوله: "لدى كعند" يعني أن "لدى" بمعنى "عند" لا بمعنى "لدن" على الأصح.

---

[86]- البيت من الطويل، وهو من القصيدة المشهورة التي يمدح بها الأعشى المحلق، ديوانه، ص: 126، وخزانة الأدب: 209/3، وعوض ظرف لقوله: لا نتفرق، ولا يمنع منه أن لا في جواب القسم مستحقة للصدر كما نص عليه ابن هشام في المغني، ص: 769.

[87]- أخرجه البخاري في كتاب الجنائز رقم: 1283، ومسلم رقم: 2139.

قاله سيبويه، وذلك أن "لدن" لابتداء الغاية كما سيأتي، و"عند" و"لدى" يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ولأنهما يخبر بهما كقوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾، ﴿ولدينا كِتَٰبٌ ﴾، ولا يخبر بـ"لدن". قال في المغني: تعاقب "عند" كلمتان: "لدى" مطلقا، و"لدن" إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: جئت من لدنه؛ ولا يحسن "لدن" في نحو: ﴿وما كنت لديهم﴾ لأنه ليس محل ابتداء؛ وذكر أنها تفارقهما من وجه ثان، وهو أن "لدن" لا تكون إلا فضلة بخلافهما، بدليل قوله تعالى: ﴿ولدينا كِتَٰبٌ ينطق بالحق﴾، ﴿وعندنا كِتَٰبٌ حفيظ﴾.اهـ منه **قلت**: ولينظر هذا مع ما قال صاحب القاموس: إن "لدى" لغة في "لدن".

تنبيه: لم يعقد ابن هشام في المغني فصلا لـ"لدن" ولا لـ"لدى" في باب اللام، استغناء بذكره فروقهما مع "عند" في الفصل الذي عقده لها.

واعلم أنه تفترق "لدى" و"عند" في أن "عند" تجر بـ"من" بخلاف "لدى" .

قوله: "وكهل" أي وقد تأتي "لدى" كـ"هل" نحو: لدى لزيد مال؟ ولم يذكر ذلك في التسهيل، لكن ذكره صاحب القاموس قال في كلامه على "لدن" ما نصه: وسمع "لدى" بمعنى "هل". قال في التاج: نقله أبو علي في التذكرة عن المفضل، وأنشد: [88]

لدى من شباب يشترى بمشيب ... وكيف شباب المرء بعد دبيب

قلت: والظاهر أنها حينئذ حرف لا اسم، لأن الأصل التوافق. والله تعالى أعلم

قوله: "ولا ترى عن اسم معنى ..إلخ" يعني أن "لدى" لا يخبر بها عن مبتدإ اسم معنى، فلا يقال: "لدي علم"، ورد هذا بقوله تعالى: ﴿ولدينا مزيد﴾. وكذا لا يخبر بها

88- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تاج العروس واللسان لدن- ويقرب منه ما في بيتين في حماسة الظرفاء ص201 للحارث بن حبيب وهما :

ألا هل شباب يشترى بمشيب ... يدل عليه الحارث بن حبيب

فمن لسواد الرأس بعد بياضه ... ومن لاعتدال الظهر بعد دبيب

عن اسم عين بعيد، فلا يقال: "لديّ مال" إلا إذا كان حاضرا، بخلاف "عند" فإنها تكون خبرا عنهما.

قوله في الطرة: "لدي مال بالبصرة" أي بالنسبة للناظم ومن نقل عنه، وإلا فإن معرفة البعد في المثال المذكور متوقفة على علم مكان المتكلم.

وغالِبًا أَلِفُها يًا انقَلَبْ مَعْ مُضْمَر وفي إلَى عَلَى غَلَبْ

أي الغالب في ألف "لدى" إذا أضيفت لضمير أن تقلب ياء، وتسلم مع الظاهر، نحو: ﴿إذ القلوب لدى الحناجر﴾ ومن غير الغالب قلبها مع الظاهر، فيقال: "لدي زيد"، وأنشد الفراء:[89]

باتت تشيم لدي هرون من حضن آلا يضيء إذا ما مزنه ركدا

وإقرارها مع المضمر.

وكذلك في الغالب ومقابله "إلى" و"على" الجارتين مع جر الظاهر والضمير، ومن غير الغالب في الجميع قوله: [90]

إلاكم يا خزاعة لا إلا نا عزا الناس الضراعة والهوانا

ولو برئت نفوسكم علمتم بأن دواء دائكم لدانا

وذلكم إذا واثقتمونا على أن اعتمادكم علانا

لَدُنْ تَجِي لأَوَّلِ الزمانِ كَما تَجِي لأَوَّلِ المَكانِ

يعني أن "لدن" تجي لأول غاية زمان أو مكان، فالأول نحو: ما رأيته من لدن

89- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب: 3/ 1453. و"حضن" بالتحريك جبل بأعلى نجد.

90- الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 146/2، والدرر: 96/3، وروايتهما خناعة وهو اسم قبيلة سموا باسم أبيهم وهو خناعة بن سعد من هذيل، ورواية الشرح في المساعد: 1/ 635

ظهر الخميس، والثاني نحو: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ من لدنا علما﴾ أي من جهتنا ونحونا؛ قال الدماميني: فمسماها نفس الأول من الزمان والمكان، ولذا لم يقل: لابتداء الغاية، ومن ثم كانت اسما لا حرفا، بخلاف "من" و"منذ" و"مذ" فإنهن لنفس الابتداء لا لأول الشيء. كذا قيل، وفيه بحث. اهـ

ويجر ما يليها بالإضافة لفظا إن كان مفردا، قال: [91]

تنتهض الرعدة في ظهيري ... من لدن الظهر إلى العصير

وكسرة النون في البيت يحتمل أن تكون إعرابا على لغة قيس الآتية، وأن تكون لالتقاء الساكنين وهي مبنية.

ويجر تقديرا إن كان جملة، قال: [92]

صريع غوان راقهن ورقنه ... لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وكان القياس أن لا تضاف إلى الجمل لأن ذلك لا يوجد في غيرها من ظروف المكان إلا في "حيث". قاله أبو حيان

وهي مبنية لشبهها الحرف في لزومها استعمالا واحدا، وهو كونها مبدأ غاية، وامتناع الإخبار عنها وبها، بخلاف "عند" و"لدى" لعدم لزومهما ذلك، وقيل: "عند" لما هو حاصل أو في تقديره فيقال: "هذا عندي" وإن لم يكن حاصلا، و"لدن" للحاصل المتصل.

وقد نظم الشيخ عبد الودود رحمه الله الفوارق بينها وبين "عند"، فقال:

لدن كعند ولكن زادتَ انّ لها ... معنى ابتداء وجرا غالبا بمن
وبالإضافة أحيانا إلى جمل ... وبالبناء وقيس أعربت لدن
كذاك إفرادها من قبل غدوة مع ... وقوعها فضلة لا غير فاستبن

---

[91]- الرجز، لرجل من طيء، انظر: العيني: 429/3، والدرر: 136/3

[92]- البيت من الطويل، وقائله: القطامي، انظر: خزانة الأدب: 188/3، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 455، والدرر: 137/3.

وقَلَّمـــا تَعْـــدَمُ مِـــنْ ويُوجَـــدُ لَـدَنْ لَـدِنْ لَـدْ لَـدْنِ لُـدْ لُـدْنَ لَـدُ

قوله: "وقلما تعدم من" يعني أنه قلما تعدم "لدن" الجر بـ"من"، كقوله: [93]

... ... لـــدن غـــدوة حـــتى دنـــت لغـــروب

وقوله[94]

صــــريع غـــوان راقهـــن ورقنـــه لـدن شـب حـتى شـاب سـود الـذوائب

ولم تقع في القرآن دونها، نحو: ﴿فهب لي من لدنك وليا يرثني﴾.

قوله: "ويوجد ..إلخ" يعني أنه يوجد في "لدن" لغات، منها: "لَدَنْ" بفتح اللام والدال وسكون النون، و"لَدِنْ" بكسر الدال، و"لَدْ" بفتح اللام وسكون الدال، و"لَدْنِ" بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، و"لُدْ" بضم اللام وسكون الدال، و"لُدْنَ" بضم اللام وسكون الدال وفتح النون كـ"قلن" خففوا العين وجعلوا حركة النون فتحة مبالغة في التخفيف. قاله الدماميني، وأصل الضبط المذكور للمصنف في الشرح، فلينظر ما مستند صاحب المساعد في ضبط هذه اللغة بفتح النون واللام وسكون الدال؟ و"لَدُ" بفتح اللام وضم الدال، وبقيت على الناظم "لُدْنِ" بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، وفي بعض نسخ التسهيل "لَتِ"، وعلق ابن عقيل في المساعد على صحتها كون اللغات عشرا. **قلت**: فإن صح ما تقدم عن المساعد من وجود "لَدْنَ "بفتح النون واللام وسكون الدال، كانت اللغات إحدى عشرة.

وأَعْـــرِبِ الأُولَـــى ونَقْصَـــها اجْبُـــرِ بِنُونِهـــا مُـــضافَةً لِمُـــضْمَرِ

أي وأعرب الأولى – وهي "لدن" بالصيغة المشهورة مثل عضد – في لغة قيس وربيعة،

---

93 – صدره : وما زال مهري مزجر الكلب منهم ، البيت من الطويل ، صرح العيني بأنه لم يقف على قائله 492/3 ولم ينسبه الأزهري في التصريح 46/2 ونسبه في الدرر لأبي سفيان ، قال: وقبله:

فلـــو شـــئت أنجتـــني كميـــت طمـــرة ولم أجعـــل النعمـــاء لابـــن شـــعوب

. الدرر 3 /138 -139

94 – تقدم قريبا.

وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿من لدنه﴾ بكسر النون وإسكان الدال مشمة الضم، والأصل من "لدنه" بضم الدال. قال الدماميني: نقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست إعرابا بل هي لالتقاء الساكنين، وذلك أنه سكن الدال كما أسكنت الباء من سبع، والنون ساكنة، فالتقى ساكنان.

وحكى أبو حاتم "من لدُنِه" بضم الدال وكسر النون، وتقول في النصب "لدنه" بفتح النون، والدال مضمومة أو ساكنة مشمة الضم.

وقد تقدم أنه يحتمل أن يكون من هذه اللغة قول الراجز: (من لدن الظهر إلى العصير).

قول الناظم: "ونقصها اجبر ..إلخ" أي تجبر المنقوصة مضافة لمضمر، فلا يقال في "لد": "لدك"، ولا "من لده" ولا "من لدِي" بحذف النون، بل تثبت النون نحو: من لدنك. قاله سيبويه، ولقائل أن يقول: إنها لا تضاف إلا تامة.

قال الرضي: ومَن حذف نون "لدن" لم يجوز حذفها مع الإضافة، فلا يقول: "من لده" بل "من لدنه".

وفي بعض النسخ بدل البيت:

ولدن اعربنّ والمنقوصه بالجبر قبل مضمر مخصوصه

وإنّما تَقَعُ إذْ عَلَى المُضِي إضافةُ الحِينِ لَها قدِ ارْتُضِي

أي ومن الظروف المبنية لا للتركيب، بل لافتقارها إلى جملة، ولوضعها على حرفين، أي للشبه الافتقاري والوضعي،"إذ" للوقت الماضي غالبا، ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها إلا أن يضاف إليها زمان، إما مخصص لها لأنها لمطلق الماضي كيوم وساعة، فتقول: "يومئذ" و"ساعتئذ"، أو مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين، فتقول: "حينئذ"، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية.

ومن أدلة اسميتها: الإخبار بها مع دخولها على الفعل في نحو: "قدوم زيد إذ قدم عمرو"، وإبدالها من الاسم الصريح نحو: "رأيتك أمس إذ جئتك"، وتنوينها في غير ترنم نحو:﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾، وقال: [95]

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح

والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ...﴾ الآية.

وغوالبها أربعة: اسميتها، وظرفيتها، ووقوعها على المضي، وملازمتها للإضافة إلى الجمل.

وافْعَلْ بِها وباغِتًا وعَلِّلِ حَرْفًا بِها ودُونَ بَيْنا فاحظُلِ
مَجِيئَها مُباغِتًا وبَيْنَما بَيْنا الزمانِيةَ قِدْمًا لَزِما

قوله: "وافعل بها" أي تقع "إذ" مفعولا به، نحو: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾، وهو كثير في التنزيل في أوائل القصص نحو: ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ﴾، ﴿وإذ فرقنا بكم البحر﴾، ويقدرون فيه "اذكر"، ولم يجعلوه مفعولا فيه لأن المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه فيتعين أن يكون مفعولا به.

وذهب إلى وقوعها كذلك جماعة منهم الأخفش والزجاج خلافا للجمهور، وقد تقع بدلا من المفعول به، نحو: ﴿واذكر فِي ٱلۡكِتَٰبِ مريم إذ انتبذت من أهلها ...﴾ الآية، فهي هنا بدل اشتمال على حد قوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عن الشهر الحرام قتال فيه﴾، قال أبو حيان: والذي أراه عدم جواز استعمالها مفعولا به، لفقد نحو: "أحببت إذ قدم زيد" و"كرهت إذ قدم"، وتخريج ما يوهم ذلك كالآية أن تكون ظرفا لمفعول محذوف مدلول عليه بالمعنى، أي "واذكر حالتكم"، و"اذكر شأن أو قصة مريم"، بدليل وجود ذلك

95- البيت من الوافر، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 1/ 181، وخزانة الأدب: 147/3، والشاهد فيه: قوله: وأنت إذ بتنوين إذْ وذلك دليل اسميتها، وقوله: بعاقبة، يذكر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر فيقول: دفعتك عن هذه المرأة بعاقبة أي بآخر ما وصيتك به. وفي رواية: "بعافية" أي حال كونك متلبسا بها.

مصرحا به في قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء ...﴾ الآية، فيحمل المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول على ما صرح به، لتجري المحالّ على سنن واحد. قال: وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل بل بمرجوح.

ولا تقع "إذ" فاعلا ولا مبتدأ، فلا يقال: "حضر إذ جاء زيد" أي وقت مجيئه، ولا "إذ جاء زيد مبارك" أي وقت مجيئه مبارك.

قوله: "وباغتا وعلل ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في قوله: "باغتا"، أي تأتي "إذ" كذلك للمباغتة أي المفاجأة وللتعليل، حال كونها حرفا في الحالتين على الأصح، أما التعليل فقد حكى الشلوبين عن بعض المتأخرين أنها تستعمل لمجرد السبب معراة من الظرفية، وأنه نسبه لسيبويه، كقوله في "أما أنت منطلقا" أن "أن" بمعنى "إذ"، واستدل بقوله تعالى ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾، ورد عليه الشلوبين بأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية، قال: وكلامُ سيبويه لا دليل فيه على ما ذكروا، وإنما مراده أنها بمعناها في السببية لا غير، وأول الآية على حذف عامل "إذ"، والتقدير: "ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب وجب لكم ذلك إذ ظلمتم"، فـ"إذ" ظرف ماض فيه معنى التسبب. قال ناظر الجيش: ولا يخفى بعد هذا التخريج. واستدل أيضا المصنف بقوله تعالى: ﴿وإذ اعتزلتموهم﴾، و﴿وإذ لم يهتدوا به﴾، وبقول الشاعر[96]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقال: إن سيبويه أشار إليه. قال ناظر الجيش: ولم يظهر لي قول الشلوبين أن كلام سيبويه لا دليل فيه بل كلام سيبويه ظاهر الدلالة على ما ساقه المصنف له، والحق الوقوف معه إلى أن يؤتى لسيبويه بنص آخر يقتضي مخالفة ما ذكره في هذا الموضع، فحينئذ يجب الانقياد له.

96- تقدم الكلام عليه في النواسخ.

وأما المباغتة فنحو: "بينا أنا كذلك إذ جاء زيد"، فهذا لما يوافقه ويهجم عليه. قاله سيبويه، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: "بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل"[97].

ولا تأتي "إذ" للمباغتة إلا بعد "بينا" و"بينما"، وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافا لبعضهم، قال المصنف في الشرح: والمختار عندي الحكم بحرفيتها، وهو ما ذهب إليه أبو علي في أحد قوليه. قال أبو حيان: والذي نختاره نحن خلاف قوله، وأنها ظرف زمان على حالها التي استقرت لها، ولا نخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية ولا إلى كونها ظرف مكان، لأنه يمكن إقرارها ظرف زمان.اهـ قال ناظر الجيش بعد نقله: ولم أر في كلامه دليلا على هذه الدعوى.

وترك "إذ" بعد "بينا" و"بينما" أقيس من ذكرها معهما، نحو: "بينا أو بينما زيد قائم قام عمرو"، وذلك لاستفادة المعنى دونها ولوضوح العامل في "بينا" و"بينما" وهو ما يشبه الجواب كما سيأتي، وكلاهما عربي لكن الكثير الفصيح أن لا يؤتى بها.

فمثال تركها بعد "بينا" قوله: [98]

فبينا نحن نرقبه أتانا معلق وفضة وزناد راع

والوفضة: الجعبة. وقوله: [99]

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

أي "بينا هو". ومثال ذكرها بعدها قوله: [100]

97- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، وهو الحديث الأول.

98- البيت من الوافر، أنشده سيبويه في الكتاب، ولم ينسبه السيرافي: 1/ 378، ولا الأعلم: 137/1.، وأنشده ابن هشام في المغني على أن تعيين كون الجملة اسمية أو فعلية متوقف على بينا والشاهد فيه هنا: ترك إذْ الفجائية بعد بينا . والشعر نسبه الزمخشري وابن خلف إلى رجل من قيس عيلان، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 798/2، وشرح شواهد المغني، للبغدادي: 172/6.

99- تقدم الكلام عليه في الضمائر.

100- البيت من الطويل وهو لامرأة بحمى ضرية لم تسم ، أمالي القالي ص533

وكنــت كفــيء الغصــن بينــا يظلــني ويعجبـــني إذ زعزعتـــه الأعاصـــر

ومثال تركها بعد "بينما" قوله: [101]

بينمـــا نحـــن مـــن بلاكـــث بالقـــاع ســراعا والعـــيس تهـــوي هويـــا

خطـرت خطـرة علـى القلـب مـن ذكـراك وهنـــا فمـــا اســـتطعت مضـــيا

ومثال ذكرها بعدها قوله: [102]

بينمـــا نحـــن بـــالأراك معـــا إذ أتـــى راكـــب علـــى جملـــه

وقوله: [103]

اســـتقدر الله خـــيرا وارضـــين بـــه فبينمـــا العســـر إذ دارت مياســـير

وإذا لم تذكر فناصب "بينا" و"بينما" هو ما يشبه الجواب، أي الفعل الذي تدخل عليه "إذ" لو وجدت، قال أبو حيان: وبعضهم يطلق عليه جوابا، وليس بجيد لأن ذلك ليس بشرط، ولو كان شرطا لم يسغ أن يعمل فيه الجواب.اهـ وأما إذا ذكرت فكذلك إن قلنا إن "إذ" زائدة، وإلا فهو فعل محذوف يفسره ما بعد "إذ"، فالعامل في "بينا وبينما زيد قائم إذ قام عمرو": "قام" محذوفة. قاله ابن جني، وذلك لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعد "إذ" في ما قبلها سواء كانت حرفا أو ظرفا، أما الحرفية فلأن المفاجأة لا يعمل تاليها في متلوها، وأما الظرفية فلإضافتها إلى ما بعدها، والمضاف لا يعمل في ما قبله، فمن ثم نصبوهما بمقدر مفسر بمذكور بعد "إذ". قاله أبو حيان

وأما العامل حينئذ في "إذ" فقال ابن جني: العامل فيها الفعل الذي بعدها

---

[101]- البيتان من الخفيف، وقائلهما: أبو بكر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، وبعدهما:

قلــت لبيــك إذ دعــاني لــك الشــوق وللحـــاديين حثـــا المطيـــا

بلاكث: اسم ماء، والقاع: بطن الأرض. انظر: شرح الحماسة للأعلم: 2/ 860.

[102]- البيت من الرمل محذوف، وقائله: جميل بن معمر، انظر: خزانة الأدب: 199/4.

[103]- البيت من البسيط، وقائله: عثير بن لبيد، وقيل: حريث بن جبلة، وله قصة غريبة، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 244. وشرحها للبغدادي: 2/ 168، والدرر: 100/3.

لأنها غير مضافة إليه، وهذا دليل ابن جني على جعلها للمفاجأة ولم يجعلها ظرفا، وأما الشلوبين فإنه حكم بإضافتها إلى الجملة بعدها، وإذا كان كذلك امتنع عمل الفعل الذي بعدها فيها كما امتنع عمله في "بينا" و"بينما"، والذي يفهم من كلامه أن عامل "بينا" ما يفهم من معنى الكلام، و"إذ" بدل من "بينا"، أي حين أنا كذلك حين جاء زيد وافقت مجيء زيد. انظر شرح ناظر الجيش

وقيل: "بينا" خبر، وتقديره في "بينا أنا قائم إذ جاء عمرو": "بين أوقات قيامي مجيء عمرو"، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بـ"جاء عمرو"، وقيل: مبتدأ و"إذ" خبره، والمعنى: "حين أنا قائم حين جاء عمرو". حكى القولين في المغني

قوله: "وبينما بينا ..إلخ" أي تلزم "بينا" و"بينما" الظرفية الزمانية، وقوله: "قدما" مجرد تتميم. وأصل "بين" المكان بمعنى "وسط"، فلما لحقتها ما والألف صارت للزمان، وليست "بينا" محذوفة من "بينما"، ولا ألفها للتأنيث خلافا لزاعم ذينك، بل ألفها للإشباع.

أضِفْهُما لِجُمْلَةٍ بَيْنا أَضِفْ   لِمَصْدَرٍ لا بَيْنَما كَذا أُلِفْ

أي أضف "بينما" و"بينا" لجملة، إما اسمية، كقوله: (بينما نحن بالأراك ...إلخ)، وإما فعلية كقوله: [104]

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا   إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وليس هذا على إضمار مبتدإ، أي "فبينا نحن نسوس" خلافا لبعضهم لكثرة وجوده، فموضع الجملة بعدهما خفض بالإضافة، وقيل: هما مضافان إلى مقدر مضاف إلى الجملة، أي "بينا أوقات زيد قائم"، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأن "بين" تقع على أكثر من واحد فلا بد من اثنين فما فوقهما، ورد هذا القول بأن العرب لا تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه إلا في المفردات، وأما القول بأن "بينا"

[104] - البيت من الطويل، وقائله: حرقة بنت النعمان بن المنذر، وبعده:

فأف لدنيا لا يدوم نعيمها   تقلب تارات بنا وتصرف

انظر: خزانة الأدب: 178/3، والدرر: 3/ 119.

إنما تضاف إلى شيئين فصاعدا، فيجاب بأنها قد تضاف إلى الواحد المتجزئ كالمصدر نحو: "بينا قيام زيد". انظر التذييل والتكميل وقيل: ليستا مضافتين لأن "ما" والألف كافتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب؛ وقيل "ما" كافة لا الألف.

وقد تضاف "بينا" لمصدر، كقوله: [105]

بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له كمي سلفع

روي بخفض "تعانق" بالإضافة، وروي أيضا برفعه على الابتداء والخبر محذوف. والذي وقع في شعر أبي ذؤيب "تعنقه" بدون ألف، قيل: وهو الصواب لأن "تعانق" لا يتعدى إلى مفعول.

ولا تضاف إلى جثة، فلا يجوز في الجثة بعدها إلا الرفع، والسبب في أن "بينا" لا تضاف إلا إلى جملة أو مفرد مصدر: استدعاؤها جوابا، فاستدعت ما يعطي معنى الفعل، وهو الجملة والمصدر.

والصحيح أن "بينما" لا تضاف لمصدر إذ لم يسمع، وأجازه بعضهم.

تنبيه: قد يحذف الخبر الذي للمبتدإ في هذا الباب لدلالة المعنى عليه، كقوله: (فبينما العسر إذ دارت مياسير). قاله أبو حيان

إذا لِلاسْتِقْبالِ والشَرْطِ وقَدْ تَجِي كَإذْ وكَإذا إذْ قَدْ وَرَدْ

قوله: "إذا للاستقبال والشرط" يعني أن "إذا" للزمان المستقبل، نحو: ﴿إذا جاء نصر الله ...﴾ الآية، ويدل على اسميتها: الإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: "القيام إذا طلعت الشمس"، وإبدالها من اسم صريح نحو: "أجيئك غدا إذا طلعت الشمس" كما للمصنف في الشرح هنا، وإن اقتصر على عكسه في بيانه لما يعتبر به الاسم، لكن نبه عليه ناظر الجيش هناك ناقلا عن المصنف هنا.

وتتضمن معنى الشرط، ولذا تجاب بالفاء نحو: ﴿فسبح بحمد ربك﴾، وقد تخلو

[105] - البيت من الكامل، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 1/ 37.

من تضمن معنى الشرط، فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل، نحو: ﴿والليل إذا يغشى﴾، وذلك لأنها لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا كما في "آتيك إذا أتيتني"، فيكون التقدير: "إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم، أقسمت" وهو ممنوع، لأن الجواب خبري فلا يدل عليه الإنشاء، لتباين حقيقتيهما. لكن بقي الكلام في العامل في الظرف ما هو؟ قال ناظر الجيش: لم أر في كلام المصنف ولا في كلام الشيخ - يعني أبا حيان - تعرضا لذكره، وقال أبو البقاء: العامل فيه فعل القسم المحذوف والتقدير: "أقسم بالنجم وقت هويه"، وما قاله غير ظاهر فإن وقت هويه مستقبل لأن "إذا" هي الدال عليه وهي للاستقبال، والفعل المضارع يتعين استقباله بعمله في ظرف مستقبل، فيلزم استقبال "أقسم" وهو فعل إنشائي لا محالة، وقد عرفت أن وجود معنى ما هو كذلك يجب أن يكون مقارنا لوجود لفظه، والذي يظهر أن يكون الظرف المذكور في موضع الحال فيكون العامل فيه إذ ذاك محذوفا، والتقدير: أقسم بالنجم كائنا وقت هويه.اهـ المراد منه

قوله: "وقد تجي كإذ ..إلخ" أي وربما وقعت موقع "إذ" نحو: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ...﴾ الآية، ﴿وإذا رأوا **تِجَـٰرَةً** أو لهوا انفضوا إليها﴾. وربما وقعت "إذ" موقع "إذا" نحو: ﴿فسوف يعلمون * **إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ**﴾، ﴿إذ قال الله **يَـٰعِيسَى** ابن مريم﴾ فـ"إذ" بدل من "يوم يجمع الله الرسل" وهو مستقبل، والصحيح عند المغاربة خلاف ما ذكر، فلا تقع "إذ" موقع "إذا" ولا "إذا" موقعها، بل وقوع "إذ" بعد المضارع صارف له للمضي، ووقوع "إذا" بعد الماضي صارف له للاستقبال، والتأويل متطرق إلى جميع ما استدل به من مجيء "إذ" كـ"إذا" وعكسه، فالتأويل في الآية الأولى حكاية حالهم حين ابتدأوا في الفعل، فالمحل حينئذ محل "إذا" لا "إذ"، وفي الثانية - وهي آية الجمعة - حكاية ما كانوا عليه مما هو شأنهم من أنهم كانوا إذا رأوا تجارة ..إلخ، والتأويل في الأخيرتين تنزيل الواجب الواقع منزلة ما وقع.

وافْعَلْ بِها بِقِلَّةٍ وانخَفَضَتْ ... أيْضا بِحتّى وابتِداً قدْ وَقَعَتْ

قوله: "وافعل بها بقلة" أي وقد تخرج "إذا" عن الظرفية، فتكون مفعولا به كقوله ﷺ

لعائشة رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى"[106]، وأول بحذف مفعول "أعلم" لدلالة المعنى عليه، فتكون ظرفا على بابها والتقدير: "إني لأعلم حالك معي إذا كنت راضية"،كما نصبت "إذ" بالحديث في قوله تعالى: ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه ...﴾ الآية.

قوله: "وانخفضت أيضا بحتى" أي وربما جرت بـ"حتى"كقوله تعالى: ﴿حتى إذا جَآءُوهَا﴾، ودخول "حتى" على الجملة المصدرة بـ"إذا" الشرطية كثير في القرآن وكلام العرب، وجوز الزمخشري فيها أن تكون جارة لـ"إذا" بمعنى الوقت، وتبعه المصنف، قال ابن مالك: انفردت "إذا" بدخول "حتى" الجارة، كما انفردت "إذ" بلحاق التنوين، فهي عندهما خارجة عن الظرفية صائرة مع تاليها في حيز المفرد، وليس هناك إذ ذاك جملة شرطية مستدعية جوابا، لصيرورتها حينئذ وما بعدها غاية لما قبلها معمولة له. وجوز الزمخشري أيضا أن تكون "حتى" حرف ابتداء، فتبقى "إذا" على هذا على ما استقر لها من الظرفية، وقال أبو البقاء: هي هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في "إذا"، بل "إذا" في موضع نصب بجوابها، وتقدير الغاية على ما ذكره الزمخشري والمصنف: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا﴾ إلى وقت مجيئهم لها، وقوله: "فتحت" استيناف بياني، أي جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: "ما جرى إذ ذاك" فقيل: ﴿فتحت أَبْوَٰبُهَا﴾، وعلى ما ذكره أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتبا على الشرط، والتقدير المعنوي: "إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق".

قوله: "وابتدا قد وقعت" أي وقد وقعت "إذا" مبتدأ، فقد أعرب ابن جني: "إذا وقعت" في قراءة من نصب ﴿خافضة رافعة﴾ مبتدأ، و"إذا رجت" خبره، و"ليس لوقعتها" و"خافضة" و"رافعة" أحوال ثلاثة، والتقدير: "وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة لقوم رافعة لآخرين وقت رج الأرض"، قال المصنف: وهو صحيح، وما قاله غير متعين،

---

[106] - الحديث أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصلاة رقم: 6285.

إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها، و"إذا" الثانية بدل منها، والجواب محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، مقدرا قبل "وكنتم" أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة، أو بعده أي عرفتم منازلكم؛ أو الجواب: وكنتم أزواجا على زيادة الواو كما في "وفتحت أبوابها"؛ أو الجواب "فأصحاب الميمنة" وما بعده، أي "فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم"، وهذا أقوى الاحتمالات لعدم الحذف.

وخالف الجمهور في الجميع فأولوا الحديث والآيتين بما تقدم من احتمال بقاء "إذا" على ظرفيتها.

تنبيه: إنما قيد تخريج ابن جني السابق بقراءة من نصب "خافضة رافعة" لأنه في قراءة مَن رفعهما – وهي القراءة المشهورة – لا يحتاج إلى ذلك التخريج بل تبقى "إذا" على ظرفيتها، وتنتصب إما بـ"ليس" كقولك: "يوم الجمعة ليس لي شغل"، أو بـ"خافضة رافعة" أي إذا وقعت خفضت أو رفعت، أو بمحذوف دل عليه "ليس لوقعتها كاذبة" أي إذا وقعت لم تكذب؛ و"خافضة رافعة" خبر مبتدإ محذوف أي هي خافضة قوما رافعة آخرين. انظر الدماميني والشمني

وباغِتًا حرْفًا بِها لِلابْتِدا   وبَعْدَ بَيْنا بَيْنَما قدْ وُجِدا

قوله: "وباغتا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن "إذا" تأتي للمفاجأة، نحو: خرجت فإذا الأسد، ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها الشرط، ولا تقع إلا بين جملتين وذلك لدلالتها على فجأة ما بعدها لما قبلها فلا بد من تقدم شيء قبلها، ومعناها الحال لا الاستقبال أي أن ما بعدها حال مع ما قبلها كما أشار إليه الشمني، وإن كانا ماضيين نحو: "خرجت أمس فإذا الأسد". قاله الأمير، والأكثر التوافق قال سيبويه: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها. قال الفراء: وقد يتراخى كقوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ** أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون﴾، والفاء في "فإذا الأسد" ونحوه زائدة لازمة عند المازني، عاطفة عند أبي بكر مبرمان، داخلة على حد دخولها في جواب الشرط عند الزجاج.

قوله: "للابتدا" أي فلا يليها إلا جملة ذات مبتدإ، وقيل: تدخل على الفعل مطلقا، وقيل إن اقترن بقد، لأمن اللبس بينها وبين الشرطية.

قوله: "حرفا" أي وهي في هذه الحالة حرف في قول الأخفش والكوفيين، بدليل وقوعها رابطة نحو: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾، فلو كانت ظرفا لزم اقتران الجملة بالفاء، وبدليل كسر همز "إن" بعدها،كما في قوله:[107]

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا   إذا أنه عبد القفا واللهازم

والظروف – أي غير المضافة للجمل – لا تقع "إنّ" مكسورة بعدها بل يجب الفتح نحو: "عندي أنك فاضل"، والقائل باسميتها يقول: التقدير في "خرجت فإذا إن زيدا منطلق": "فإذا انطلاق زيد إنه منطلق"، فتكون خبر مبتدإ محذوف، فهي معمولة لكون مقدر، والجملة من "إن" وخبرها مفسرة لمحذوف.

ويرجح حرفيتها نحو: "خرجت فإذا إن زيدا بالباب"، لأن "إن" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها، ولذا اختاره ابن مالك واستدل عليه في الشرح بثمانية أوجه، لكن ناقشه أبو حيان في جميعها، حتى إنه عارض قوله بعد سرد أدلته: "فثبت الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الاسمية" قائلا: "فثبت الاعتراف بالاسمية وانتفاء الحرفية"، لكن أعرض تلميذه ناظر الجيش عن ذكر هذه المناقشات معتذرا بخشية الإطالة، ومنبها على أنه ليس تحته فائدة يخشى فواتها. وقال المبرد: إنها ظرف مكان، وهو مذهب الفارسي وأبي الفتح ونسب لسيبويه، وقال الزجاج والرياشي – وهو ظاهر كلام سيبويه – إنها ظرف زمان، ونسب للمبرد أيضا واختاره الشلوبين، إبقاء لها على ما استقر لها، واختار هذا القول أيضا الزمخشري، قال في المغني: وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى:﴿ ثم إذا دعاكم دعوة ...﴾ الآية: إن التقدير: "إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت"، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها الخبر المذكور في نحو: "خرجت فإذا زيد جالس"، أو المقدر في نحو: "فإذا الأسد" أي مقبل.

107- البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب. قال سيبويه: سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت: 144/3، ونص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين، والدليل فيه: كسر همز إن بعد إذا في قوله: "إذا إنه".

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به نحو: ﴿فإذا هي حية تسعى﴾، ﴿فإذا هم خَـٰمِدُونَ﴾، وإذا قيل: "خرجت فإذا الأسد" صح كونها عند المبرد خبرا أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج لأنها ظرف زمان و"زيد" جثة، إلا أن يقدر مضاف أي في الزمان حضور زيد، ولا عند الأخفش القائل بحرفيتها. وللدماميني هنا بحث فليراجع فيه.

وغوالب "إذا" خمسة، جمعتها في قولي:

اسمية ظرفية شرطية ... وإضافة للفعل واستقبال

قوله: "وبعد بينا ..إلخ" أي وقد تقع بعد "بينا" و"بينما"، كقول الشاعر: [108]

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا ... إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وقوله: [109]

فبينما المرء في الأحياء مغتبط ... إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير

وقوله: [110]

بينما المرء في فنون الأماني ... فإذا رائد المنون مواف

وأشعر قول الناظم: "قد وجدا" بقلة ذلك، قال الأصمعي: "إذ" و"إذا" في جواب "بينا" و"بينما" لم يأت عن فصيح لكثرة مجيء جوابها بدونها، لكن رد قوله الرضي بأن الأكثرية تقتضي أنه أفصح، وهذا لا ينافي أن غيره فصيح أيضا، كيف وقد سمع ذلك من كلام البلغاء؟

وجِئْ بِالآن مَبْنِياً ويَغْلِبُ ... مَجِيئُهُ ظرْفاً ونَزْرًا يُعْرَبُ

وكَوْنُهُ لِحاضِرِ الجَمِيعِ ... والبَعْضِ واجِبٌ لَدى الجَمِيعِ

---

108 - تقدم الكلام عليه.

109 - البيت من البسيط، وقائله: عتير بن لبيد وقيل حريث بن جبلة، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 244/1، وللبغدادي: 166/2.

110 - البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 143/2

قوله: "وجئ بالآن" بنقل حركة الهمزة، "مبنيا" بتخفيف الياء للضرورة، والواو في قوله: "والبعض" بمعنى "أو". يعني أن "الآن" من الظروف المبنية غالبا، وإنما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة، لأن معنى الآن: هذا الوقت قاله الزجاج، ورده الرضي بأن عامة الأعلام هكذا؛ أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، فلا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين وزمان، ورده أبو حيان بلزوم بناء كل اسم كذلك، والأظهر عندي في رده كون ذلك أثرا للبناء فيلزم على جعله سببا فيه الدور وهو محذور؛ وقيل لتضمنه معنى "أل" غير التي فيه ك"أمس" قاله أبو علي، ورده المصنف بأن تضمين اسم معنى حرف اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به. قال: هذا مع كون الزائد غير المضمن معناه، فكيف إذا كان إياه؟ وذهب الفراء إلى أنه مبني لأنه نقل من فعل ماض فبقي على بنائه، وسيأتي ذكر مذهبه إن شاء الله تعالى.

قوله: "ويغلب مجيئه ظرفا" أي وتغلب عليه الظرفية وليست لازمة، ومن غير الغالب خروجه عنها كقوله ﷺ – وقد سمع وجْبة – "هذا حجر رمي به منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار فالآن حين انتهى إلى قعرها" [111]، فـ"الآن" هنا في موضع رفع مبتدأ و"حين" خبره، وبني لتصدير الجملة بالماضي، وقال الشاعر:[112]

فإلى الآن لا يبين ارعواء ... لك بعد المشيب هذا التصابي

قوله: "ونزرا يعرب" عبارة التسهيل: "ويعرب على رأي"، واحتج قائله بقوله: [113]

كأنهما م الآن لم يتغيرا ... وقد مر للدارين من بعدنا عصر

أي "من الآن"، فحذف النون لالتقاء الساكنين، ويحتمل كون الكسرة للبناء، ك"شتان" يبنى على الفتح والكسر إلا أن الفتح أشهر. قاله المصنف، ولكن نظّر فيه الدماميني، قال ابن زكري: ووجهه أي النظر ظاهر.

111- أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: 7167.

112- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة، في الدرر: 105/3.

113- البيت من الطويل، وقائله: أبو صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 2/ 957.

وقال السيوطي في الهمع: والمختار عندي القول بإعرابه لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته "من" جُر؛ وخروجه عن الظرفية غير ثابت، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة. أي من احتمال كونه مرويا بالمعنى.

قال: وفي شرح الألفية لابن الصائغ أن الذي قال بأن أصله "أوان" يقول بإعرابه كما أن أوانا معرب.

وليس منقولا من فعل خلافا للفراء في زعمه أنه منقول من "آن" بمعنى حان، وبقيت فتحته كما بقيت في "أنهاكم عن قيل وقال"[114] و"مِن شب إلى دب"[115]، ورد بدخول "أل" عليه ولا تدخل على ما ذكر، ولو كان مثل المذكور لاشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهرا في ذلك.

وذكروا أن ألفه مقلوبة عن واو لقولهم في معناه الأوان، وقيل: عن ياء من "آن يئين" قرب. قال ناظر الجيش: وفي ذلك نظر، لأن هذه الكلمة مبنية فلا مدخل للتصرف فيها، وقد علم من قواعد التصريف أن الألف في الحروف والكلمات المبنية محكوم لها بالأصالة.

قول الناظم: "وكونه لحاضر ..إلخ" أي وكون الآن ظرفا لمظروف حاضر جميعه أو بعضه، واجب عند جميع العرب؛ يعني أن "الآن" اسم موضوع للزمن الحاضر كلا، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به، نحو قولك: "العبد بعتكه" قاصدا إنشاء البيع، أو حاضر البعض، كقوله تعالى:﴿ ٱلْـَٰٔنَ خفف الله عنكم﴾ وقوله تعالى: ﴿فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا﴾، وكقول النبي ﷺ: تصدقوا فيوشك الرجل أن يمشي بصدقته، فيقول الذي أعطيها: لو جئتني بالأمس لأخذتها، وأما الآن فلا حاجة لي بها"[116]،

---

[114]- الحديث في كنز العمال رقم: 449.

[115]- يقال: "أعييتني من شب إلى دب" وهو مثل يضرب لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي فيمتد فيه أو يأتي بما هو أعظم منه، أي من لدن كنت شاباً إلى أن دببت على العصا. مجمع الأمثال 7/2

[116]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة رقم: 1411.

وكقول الشاعر: [117]

فــــإني لســـــت خـــــاذلكم ولكــــــن سأســــعى الآن إذ بلغـــــت إناهـــــا

قلت: ولينظر في قول سلطان المغرب مولاي عبد الحفيظ العلوي رحمه الله في القول المختار هنا ما نصه: وههنا اضطرب كلام الدماميني وصاحب الطرر، فلا معول على كلامهما. فإني لم أقف لهما في هذه المسألة على اضطراب. والله تعالى أعلم

وحَيــــــــثُ ثَلّثْنَهــــــا وانقَلَبــــــا واوًا قَلِــــــيلا ياؤهـــــا وأُعْرِبـــــا

وقــــدْ تَصَـــــرَّفُ وربّمـــــا وُجِـــــدْ كبَـــــيْنَ لِلوقـــــتِ وضــــعْفَه اعْتَقِــــدْ

"حيث" ظرف نادر التصرف، مبني لتضمنه معنى حرف الشرط إن كانت للشرط، نحو: "حيثما تكن أكن"، ولشبهها الحرف في الافتقار والإبهام إذ لا تستعمل إلا مضافة إن لم تكن للشرط، وقد ذكر أبو حيان أن شرط الجملة التي تضاف لها كونها خبرية، اسمية أو فعلية، مصدرة بماض أو مضارع، مثبتين أو منفيين بـ"لا" أو "لم". قال: وأما قوله: [118]

وإنــــي حيثمـــا يثـــني الهـــوى بصـــري مـــن حيـــث مـــا ســـلكوا أدنـــو فـــأنظور

فـ"ما" مصدرية على رأي من يجر بـ"حيث" المفرد، ومن لم يُجز ذلك قال: إنما جاز ذلك ضرورة، أو يجعل "ما" زائدة أي "من حيث سلكوا". وبنيت على حركة ليلا يلتقي ساكنان، وعلى الضم تشبيها لها بالغايات كـ"قبل" و"بعد" وسائر الجهات الست، فشبهت بها وهي مقطوعات عن الإضافة و"حيث" مضافة، لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، لعدم ظهور أثرها الذي هو الجر؛ وقد تفتح طلبا للتخفيف، وتكسر على أصل التقاء الساكنين، وهذا ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وحيث ثلثنها"

قوله: "وانقلبا ..إلخ" أي وقد تخلف ياءها واو، كقوله: [119]

يــــــا رب إن كنـــــــت لزيـــــــد ربــــــا فابعـــث لـــه مـــن حـــوث شـــئت ركبـــا

117- البيت من الوافر، وقائله: عنترة بن شداد، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 402.

118- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 1/ 58، وقبله:

الله يعلــــــم أنـــــــا في تلفتنــــــا يـــوم الـــوداع إلى أحبابنـــا صـــور

119- الرجز لما أقف عليه.

وقوله: [120]

وأنـــي حيثمـــا يثـــني الهـــوى بصـــري مـــن حـــوث مـــا ســـلكوا أدنـــو فـــأنظور

قولـه: "وأعربـا" أي وتعـرب علـى لغـة فقعسـية، حكـى ذلـك الكسـائي، يقولـون: "جلسـت حيـث كنـت" بـالفتح، و"جئـت مـن حيـث جئـت" فيجروهنـا بـ"من" فصارت عندهم ك"عند".

وندرت إضافتها لمفرد، كقوله: [121]

أمـــا تـــرى حيـــث ســـهيل طالعـــا نجمـــا يضـــيء كالشـــهاب لامعـــا

وقوله: [122]

ونطعـنهم تحـت الحبـا بعـد ضـربهم ببـيض المواضـي حيـث لي العمـائم

في رواية الجر، وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه، قال الشمني: والأشهر بقاؤه على بنائه على الضم، لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

قوله: "وقد تصرف" أي وقد تصرف "حيث" نادرا، وجعل منه المصنف قوله: [123]

إن حيـــث اســـتقر مـــن أنـــت راجيـــ ـــه حمـــى فيـــه عـــزة وأمـــان

120- تقدم قريبا.

121- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني، للسيوطي، ص: 390، وخزانة الأدب: 155/3، والدرر: 124/4، وروايتهما كالشهاب ساطعا-، والشاهد فيه: إضافة حيث- للمفرد، في قوله: حيث سهيل- قال البغدادي: ولا يخفى أن إعراب هذا الشعر مشكل، والذي أراه أن الرؤية بصرية وحيث مفعول به لترى وسهيل مجرور بالإضافة، وطالعا حال من سهيل، ومجيئ الحال من المضاف إليه، وإن كان قليلا فقد ورد منه كثير في الشعر . قال تأبط شرا:

سـلبت سـلاحي بائسـا وشـتمتني فيـا خـير مسـلوب ويـا شـر سـالب

122- البيت من الطويل، وقد ذكر العيني أنه نسب للفرزدق، وليس في ديوانه: 3/ 387، وكذا في شرح شواهد المغني، للسيوطي: 389/1، وقال البغدادي في شرح شواهد المغني: إنه لا يعرف قائله: 143/3. وهو بلا نسبة في الدرر: 123/3، والشاهد فيه: إضافة حيث إلى المفرد من قوله: حيث لي العمائم.

123- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني، للبغدادي: 139/3.

فـ"حيث" اسم "إن" و"حمى" خبرها، وخطأه أبو حيان بأن كونها اسم "إن" فرع كونها مبتدأ، ولم يحفظ: "حيث فيه زيد فسيح" أي المكان الذي قعد فيه زيد فسيح، ولا حجة له في البيت لجواز تقدير "حيث" خبرا و"حمى" اسما. وصوب المرادي هذا الاحتمال، قال في المغني: فإن قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان، قلنا: هو بمنزلة: "إن في مكة دار زيد"، ونظيره في الزمان: "إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة". لكن قال ناظر الجيش: ولا أعرف كيف يتوجه الخطأ على المصنف؟ لأن الغرض أن تصرف "حيث" نادر، واتفق أن التصرف النادر الذي حصل لها هو أن وردت اسما لـ"إن"، فكيف يقال: إن هذا موقوف على ورودها مبتدأ وهي لا يتصرف فيها إلا بما سمع، ثم إن هذه الكلمة إذا ندر وقوعها اسما لـ"إن" فقد ندر وقوعها مبتدأ. قال: وأما تخريجه البيت فإنه ينافي مراد الشاعر لأن مقصوده أن يحكم على مكان من يرعاه الممدوح بأنه حمى فيه عزة وأمان، لا أن يحكم على حمى المذكور بأنه كائن حيث استقر من يرعاه الممدوح، وحاصله أن هذا التخريج يعكس النسبة المقصودة للشاعر من كلامه.

وكقوله: [124]

في حيث أودع جبريل رسالته ... وحيا إليه بتوفيق وإرشاد

وقوله: [125]

فشد ولم تفزع بيوت كثيرة ... لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وكقوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَتَهُۥ﴾على قول.

قوله: "وربما وجد ..إلخ" أي وربما وجد "حيث" للزمان عند الأخفش،

---

[124] - البيت من البسيط وقائله أبو عبد الله محمد بن أبي الخصال الغافقي الأندلسي من قصيدة مطلعها:

قلبي إلى طيبة ذو غلة صاد ... إلى البشير النذير الخاتم الهادي

الاكتفاء للكلاعي 83/2

[125] - البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى: 1/ 232، لم تفزع: لم تغث، أم قشعم: المنية أو الحرب.

واستدل بقوله:[126]

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

ورد باحتمال أنها باقية فيه للمكان، إذ المعنى: حيث مشى وتوجه. واستدل عليه ابن هشام في المغني بقوله: [127]

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ـه نجاحا في غابر الأزمان

قال الدماميني: وفيه نظر أي لعدم القطع بكونها في البيت للزمان. قال الأمير: والحق أنه لا مانع من بقائها فيه للمكان. وقد تبع في ذلك الدماميني، لكن قال الشمني: مراد المصنف – يعني ابن هشام – أن "حيث" في البيت ظاهرة في الزمان، ونفي القطع لا ينافي ذلك.اهـ

وقد تعقب صاحب روض الحرون على الناظم في استشهاده بهذا البيت في الطرة، قائلا: إنه لم يذكره صاحب المساعد ولا الدماميني، وإن المصنف في التسهيل لم يذكر مجيء حيثما للزمان، قال فيه: "وحيثما وأينما وهما ظرفا مكان"، ثم نقل نحو ذلك عن الشلوبين وصاحب الصحاح، قال: فهؤلاء كلهم متضافرون على أن حيثما من ظروف المكان، إلا أن ابن هشام ذكر في مغنيه أنها تأتي للزمان واستدل بالبيت، قال الدماميني: وفيه نظر.اهـ من روض الحرون، وحاصله التنظير في مجيء "حيثما" الشرطية للزمان، وهو ظاهر.

قوله: "كبين" أي ومثل حيث "بين" في أنها قد تصرف وقد تكون للزمان، فهو من التشبيه لإفادة الاشتراك في حكم، نحو الحديث: "ساعة الجمعة بين جلوس الإمام على المنبر وانقضاء الصلاة"[128]، ونحو: ﴿ولقد تقطع بينكم﴾، ونحو: ﴿شَهَٰدَةُ بينكم﴾، ونحو: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾، وكقولهم: هو بعيد بين المنكبين، نقي بين الحاجبين.

126- البيت من المديد، وقائله: طرفة بن العبد انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 337، وخزانة الأدب: 162/3.

127- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد الكبرى للعيني: 4/ 429، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 391، وشرح شواهد المغني للبغدادي: 3/ 153.

128- لم أقف عليه بهذه الرواية، ومعناه في صحيح مسلم كتاب الجمعة

ومنه قول الشاعر: [129]

يــــديرونني عــــن ســــالم وأديــــرهم وجلــدة بــين العــين والأنــف ســالم

قوله: "وضعفه اعتقد" أي واعتقد ضعف مجيء "حيث" و"بين" ظرف زمان، وخص في المواهب اعتقاد الضعف المذكور بـ"حيث"، قال: وأما "بين" فلم ينصوا على ضعف استعمالها ظرف زمان.اهـ ولينظر ذلك مع قول المرادي بعد نقله عن المصنف أنها قد تكون ظرف زمان ما نصه: وهو غريب.

ومِثْـلُ حيْـثُ وَسْـطَ فـي التصَـرُّفِ وغَيْــرِهِ وهكـــذا دُونَ يَفِـــي

يعني أن "وسط" بسكون السين، مثل "حيث" في التصرف وهو الخروج عن الظرفية قليلا بل قال المصنف إنه عزيز لا يكاد يعرف، وفي غيره وهو بقاؤها على الظرفية كثيرا. قال في المواهب: وأما البناء فلم أر من تعرض له في "وسط" والظاهر أنها معربة.اهـ **أقول**: وظواهر كلامهم تدل على ذلك أيضا، فإنه لم يذكرها السيوطي في الهمع وقد عقد فيه فصلا للظروف المبنية قال إنه لم يسبق لجمعه واستيفائه؛ ولعلهم لم يتعرضوا لذلك صريحا لكونه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه. والله تعالى أعلم

ومن تصرفها قوله: [130]

وســطه كــاليراع أو ســرج المجــ ــدل طــورا يخبــو وطــورا ينــير

برفع "وسط" مبتدأ وخبره "كاليراع"، ويروى "وسطه" بالنصب على الظرفية على أنه خبر مقدم، والكاف مبتدأ. ومنه قوله: [131]

أتتـــه بمجلـــوم كـــأن جبينـــه صـــلاءة ورس وســـطها قـــد تفلقـــا

---

[129] - البيت من الطويل، وهو من أبيات لزهير بن أبي سلمى يرثي بها ابنه سالما. انظر: خزانة الأدب: 2/ 403، وروايته يديرونني عن سالم وأريغه، وقد تمثل به عبد الله بن عمر رضي الله عنه في ابنه سالم.

[130] - البيت من الخفيف، وقائله عدي بن زيد العبادي، انظر: شرح التسهيل، لناظر الجيش: 2018/4، والدرر: 88/3.

[131] - البيت من الطويل، وقائله الفرزدق كما في خزانة الأدب: 478/1، والدرر: 88/3 ولم أجده في ديوانه.

قاله المصنف، لكن كلام ابن عصفور في البيتين يقتضي أن "وسط" فيهما اسم لا حرف، أي أنها محركة السين في الأصل وإنما سكنت للضرورة، قال ناظر الجيش: وما قاله ابن عصفور أظهر مما قاله المصنف.اهـ

ومحركة السين تتصرف كثيرا، فتأتي ظرفا كجلست وسط الدار، وغير ظرف كقولك: "وسط الدار حسن". قال الجوهري: يقال: "جلست وسط القوم" بالتسكين لأنه ظرف، و"جلست وسط الدار" بالتحريك لأنه اسم، وكل موضع صلح فيه "بين" فهو "وسط" بالتسكين، وإن لم يصلح "بين" فهو وسط بالتحريك، وربما سكن وليس بالوجه.اهـ والكوفيون لا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين.

قوله: "وهكذا دون يفي" أي وهكذا "دون" في ندور التصرف، كقوله: [132]

ألم تريا أني حميت حقيقتي ... وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع، ويحتمل أنه اسم بمعنى أحقر، كما يقال: "فلان دون هذه الحال" أي أحقر منها، ويحتمل أنه ظرف رفع مجازا، وجعل الموت مكانا على غاية التقريب.

والذي عليه سيبويه وأصحابه أنه لا يتصرف فيه، حقيقة كان نحو: جلست دون زيد، أو مجازا نحو: هو دونك في الشرف، ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلا، والسماع يدل على ذلك بندور. قاله في المساعد، والندور غاية القلة فاقتضى كلامه مغايرة قول الأخفش والكوفيين لقول المصنف، إذ هو يقول بالندور وهم قالوا بالقلة، لكن ظاهر كلام المصنف في الشرح يقتضي اطراد تصرفها عند الأخفش، فتكون الأقوال فيه ثلاثة: ندور تصرفها كما للمصنف، واطراده كما هو ظاهر نقله عن الأخفش، ومنعه كما لسيبويه وأصحابه.

ثم كل هذه الأقوال مطلقة في الحقيقة نحو: "جلست دون زيد" والمجاز نحو: "زيد دون عمرو في الشرف"، وهنالك قول رابع لابن عصفور بمنعه في المجاز وندوره في الحقيقة، لكن رده ناظر الجيش في شرحه، بل إذا فرعنا على مغايرة الندور للقلة تكون الأقوال خمسة، والقول بالقلة دون الندور للكوفيين كما تقدم عن المساعد، ومثله في الارتشاف. والله تعالى أعلم

132 - تقدم الكلام عليه في المبتدأ.

وأما "دون" بمعنى رديء فإنه لا يكون ظرفا، قال: [133]

إذا مـــا عـــلا المـــرء رام العـــلا   ويقنــع بالــدون مــن كــان دونـــا

وكُـــنْ لِأَمْـــسِ بانِيًـــا وقَلَّــلا   بِناءَهـــا بـــالفَتحِ لَكِـــنْ قُـــبِلا

"أمس" لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما قرب منه مما مضى، مبني على الكسر عند جميع العرب إذا استعمل ظرفا، وبني لتضمنه معنى لام التعريف، ونسب للخليل وسيبويه، وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، وكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي، كما هي عادة كل اسم قصد به واحد من بين الجماعة المسماة به، ثم حذف اللام تخفيفا لتبادر فهم كل من يسمع "أمس" مطلقا من الإضافة إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة؛ وإنما لم يبنوا "غدا" مع قصد غد يومك، تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر الوجود، لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهني فكذا تعريفه، بخلاف "أمس" فقد حصل له وجود وإن كان منفيا عند المتكلم، وقال ابن كيسان: بل بني لوقوعه موقع الفعل الماضي، وأعرب "غد" لكونه في معنى المستقبل؛ والفرق بين "أمس" و"سحر" أن "سحر" لما عدل عن "السحر" لم يضمن معنى الحرف، بل أنيب مناب السحر المعرف فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل

وقيل: بني "أمس" لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه، وكسر لالتقاء الساكنين، وزعم الكسائي وجماعة أنه لا مبني ولا معرب، بل محكي تسمية بفعل الأمر من الإمساء، كما لوسمي بـ"أصبح" من الصباح فهو محكي. وأجاز الخليل في "لقيته أمس" أن يكون التقدير: "لقيته بالأمس" فحذف الحرفان الباء و"أل"، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب. نقله أبو حيان

---

[133] - البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في تاج العروس واللسان "دون".

وجميع الحجازيين يبنونه على الكسر، وإن كان غير ظرف في الرفع والنصب والجر، فيقولون: "ذهب أمس"، و"أحببت أمس"، و"ما رأيته منذ أمس"، وكقوله: [134]

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس

قوله: "وقللا بناءها ..إلخ" أي وقل بناء "أمس" على الفتح مطلقا، نصبا ورفعا وجرا، وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجي، وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضا، وقال ابن الباذش: خرج الزجاجي عن إجماع النحاة، ولاحجة في الرجز ــ يعني (لقد رأيت عجبا مذ أمسا) ــ على ذلك، لاحتمال إعرابه غير منصرف أي كما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى وهو ظاهر كلام سيبويه في الرجز.

وربّما رُفِعَ غَيْرَ مُنصَرِفْ إعْرابُه كالرفْع عَنْ بَعْضٍ أُلِفْ

يعني أن "أمس" يعرب ممنوعا من الصرف في حالة رفعه في لغة تميم، ويبنونه على الكسر في حالة النصب والجر، فيقولون: "ذهب أمس" بالرفع بلا تنوين، وعلى لغتهم قوله: [135]

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذي تضمن أمس

قوله: "إعرابه كالرفع ..إلخ" يعني أن بعض تميم يعربه في النصب والجر ممنوعا من الصرف كحالة الرفع. حكاه الكسائي.

134- البيت من الكامل أحذ مضمر، وقائله أسقف نجران أو تبع بن الأقرن التصريح: 226/2، والدرر: 106/3، وقيل: روح بن زنباع، تكميل المرام في شرح شواهد ابن هشام لمحمد الفاسي وهو شرح لشواهد التوضيح ط حجرية اللوحة: 322.

135- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في التصريح: 226/2، والدرر: 107/3، وتكميل المرام في شرح شواهد ابن هشام في التوضيح، ط حجرية، اللوحة: 322.

وعليه قوله: [136]

لقــــد رأيــــت عجبـــا مـــذ أمســـا عجـــائزا مثـــل الســـعالي خمســـا
يـــاكلن مـــا في رحلهـــن همســـا لا تـــــرك الله لهـــــن ضرســـــا

ومنعه من الصرف للعلمية المقدرة، والتانيث باعتبار المدة.

وهذا التفصيل إنما هو في حالة خروجه عن الظرفية، ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه مطلقا، ومن العرب من ينونه وهو مبني على الكسر.

فتلخص فيه حال الظرفية لغتان: البناء على الكسر والفتح، وفي حال خروجه عن الظرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا، وبناؤه على الكسر بتنوين مطلقا، وإعرابه منصرفا مطلقا، وإعرابه غير منصرف مطلقا، وإعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه على الكسر نصبا وجرا.

أَعْرِبْـــهُ إنْ أُضِـــيفَ أوْ بِـــألْ قُـــرِنْ أوْ إنْ يُنَكَّـــرْ والبِنـــا مَـــعَ الْ زُكِـــنْ

يعني أن "أمس" يعرب إن أضيف نحو: "أمسنا يوم مبارك"، وكذا إذا ثني أو جمع كأمسين، وأموس قال: [137]

مـــرت بنـــا أول مـــن أمـــوس تمـــيس مثـــل ميســـة العـــروس

وآمُس وآماس، وكذا إن صغر قاله المصنف في شرح الكافية. قال أبو حيان: وهو مخالف لنص سيبويه وغيره على أن "أمس" لا يصغر كغد، واستغنوا عن تصغيرهما

---

[136]- الأبيات من الرجز، أنشدها أبو زيد في النوادر قائلا: قال الراجز، ص: 57، وأنشد سيبويه في الكتاب البيت الأول بلا نسبة: 284/3، ولم ينسبه الأعلم في شرح أبيات الكتاب: 596/2، وقال البغدادي: البيتان من رجز في نوادر أبي زيد ... إلخ ونص على أن هذا الشاهد من الخمسين، انظر: خزانة الأدب: 221/3.

أقول: وبقول أبي زيد. قال الراجز: ... إلخ يتضح أن الأبيات من الرجز لا من السريع خلافا للدماميني وإياه تبع الفاسي في تكميل المرام اللوحة رقم: 221.

قال أبو زيد: الهمس أنْ تأكل الشيء وأنت تخفيه، والسعالي جمع سعلاة وهي أيضا سعلاء بالمد والقصر: أنثى الغول.

[137]- البيت من السريع، مخبون مكشوف أو من الرجز بناء على أن له ضربا مخبونا مقطوعا، وهو بلا نسبة في الدرر: 109/3، لسان العرب أمس-.

بتصغير اليوم والليلة. **قلت**: قد سبق المصنف إلى القول بتصغير "أمس" المبرد وغيره، لكن كل ذلك ذهول عن نص سيبويه عند أبي حيان. قال ناظر الجيش: والعذر للمصنف في ذكر المصغر أن جماعة من النحويين أجازوا تصغيره، وقد نقل الشيخ أنه مذهب المبرد، فكأن المصنف مشى في شرح الكافية على قول المجيز للتصغير، وأما في التسهيل فعول على مذهب سيبويه، فلهذا لم يتعرض لذلك.

وكذا يعرب إن نكر نحو: مضى لنا أمس حسن، وقولهم: "كل أمس صائر غدا"، أو قرن بـ"أل" نحو:﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ و"إن الأمس ليوم مبارك"، وربما بني المقرون بـ"أل" كقوله: [138]

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر سين "أمس"، قال المصنف: والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام لغير تعريف، واستصحب تضمين معنى المعرفة واستدام البناء، وأجاز أيضا أن تكون هي المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمين فتكون الكسرة كسرة إعراب لا بناء، على تقدير حذف الباء باقيا أثرها بقاء أثر "من" المحذوفة في رواية من روى بالجر قوله:[139]

ألا رجل جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

واسْتَغْرَقَ الآتِي جَوابًا لِكَمِ مَظْرُوفُهُ كالصيْفِ والمُحَرَّمِ

يعني أنه يستغرق الزمن الآتي جوابا لـ"كم" أي الذي يصلح جوابا لها، مظروفه أي العمل الواقع في الظرف تعميما أو تقسيطا، فإذا قلت: سرت يومين أو ثلاثة لم يجز أن يكون السير واقعا في بعض المذكور، بل لا بد من وقوعه في كل من اليومين أو الثلاثة، إما

[138] - البيت من الطويل، وقائله نصيب، لسان العرب أمس-. وروايته وإني حبست، وهو بهذه الرواية في الدرر: 109/3، ولم ينسبه.

[139] - البيت من الوافر، وهو من أبيات الكتاب، ولم ينسبه الأعلم في شرح أبياته لأحد: 419/1، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني: 214/1، والبغدادي في خزانة الأدب: 459/1، لعمرو بن قعاس المرادي وأراد بالمحصلة امرأة تحصل الذهب من تراب المعدن، والشاهد فيه جر رجل على تقدير من، وروي بالنصب على تقدير تروني وروي بالرفع على الابتداء.

تعميما فيعم السير الجميع، وإما تقسيطا فيقع في بعض كل من اليومين أو الثلاثة، وقد يتعين التعميم كما في "صمت يومين"، أو التقسيط كما في "أذنت يومين"، والمراد بما يصلح جوابا لـ"كم": المعدود ولو معرفة كاليومين المعهودين، ومنع ابن السراج وقوع هذا في جواب "كم"، وكلامُ سيبويه على خلافه.

قول الناظم: "الآتي" مفعول"استغرق" على حد: (ولو أن واش)، و"مظروفه" فاعله، وقوله: "كالصيف والمحرم" تمثيل لمعدود يصلح جوابا لـ"كم"، ومختص يصلح جوابا لـ"متى". هذا ما يفيده كلام الدماميني، وهو في المحرم واضح لأنه من جهة تعريفه مختص ومن جهة دلالته على آحاد معدود، وأما الصيف فإنه نص ناظر الجيش على أن الصيف والشتاء والربيع من قبيل الظروف المختصة غير المعدودة. قال: لأنها أسماء واقعة على فصول معلومة من السنة ولم يقصد بها العدد، فيجوز أن يكون العمل في جميعها وأن يكون في بعضها. قال سيبويه: سمعنا العرب الفصحاء يقولون: "انطلقت الصيف" والانطلاق إنما يكون في بعض الصيف، وتقول: "سرت الصيف" وأنت تريد التعميم لأن السير مما يمتد.اهـ.

قلت: لكن في الارتشاف التصريح بأنها من المعدود، قال: والمعدود ما له مقدار من الزمان معين، نحو: سنة وشهر ويومين والمحرم وأسماء الشهور والصيف والشتاء.اهـ بل صرح في موضع آخر منه بأن فصول السنة مما يصلح أن يكون جواب "كم" وجواب "متى".

وهَكَذا الأَبَدُ والدهْرُ إذا عُرِّفَ والنهارُ والليْلُ كذا

يعني أن مظروف الأبد والدهر والنهار والليل، إذا عرفت بـ"أل" الاستغراقية، يستغرق ظرفه فيكون واقعا في جميعه، فلا يعمل فيه إلا ما استغرقه كالسير وإلا فلا، قال سيبويه: ولا تقول: "لقيته الدهر" وأنت تريد يوما فيه. فإذا لم تقرن بـ"أل" نحو: سرت ليلا ونهارا، تحتمل الوجهين: التعميم، وعدمه. وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل، فتقول: "سير عليه الأبد"، وإن كان لم يقع السير في جميعه، لكن تقصد المبالغة تجوزا، كما تقول: "أتاني أهل الدنيا" وإنما أتاك ناس منهم.

قوله: "النهار والليل" يعني النهار معطوفا عليه الليل، كقوله تعالى: ﴿يسبحون الليل والنهار﴾ أي الدهر، قال الرضي: فأما إذا قلت: "سير عليه النهار" أو "سير عليه الليل" مشيرا إلى نهار وليل معينين، فيقعان جوابا لـ"متى".

تنبيهان: الأول: "الأبد" وما بعده نقل الرضي عن سيبويه أنه لا يصلح إلا جوابا لـ"كم"، وظاهر التسهيل أنه لا يصلح جوابا إلا لـ"متى"، وقال المرادي: لم لا يقال: إنه صالح لجوابهما.

الثاني: ذكر في روض الحرون أنه يوجد في بعض النسخ: "وهكذا الأبد والدهر" مطلقا.وتعقب ذلك بعدم وجود هذا الإطلاق في التسهيل والشارحين الدماميني والمساعد، قال: ونص التسهيل "وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام" فأين هذا من الإطلاق؟ اهـ المراد منه

وليس الإطلاق المذكور أيضا في شرح المصنف ولا أبي حيان ولا المرادي ولا ناظر الجيش ولا الشيخ خالد، وليس في الارتشاف ولا الهمع؛ وقد صرّح صاحب المواهب بأن الأبد إذا لم تعرفه كما في قولك: "سرت أبدا" لم يقتض التعميم. قال: لأن أبدا لاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة، تقول: "صام زيد الأبد" فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته، ولا تقول: "صام أبدا".

وذا لِمــا قــدْ كــانَ لِلشــهْرِ عَلَــمْ   إنْ لَـمْ يُـضَفْ شَـهْرٌ لَـهُ قـدِ انحَـتَمْ
وإنْ يُــضَفْ لِعَلَــمٍ شَــهْرٌ أُبِــي   ذا فيـه نحـوُ صُـمْتُ شَـهْرَ رَجَـبِ

قوله: "وذا لما قد كان للشهر ..إلخ" أي كذا في الاستغراق مظروف ما يصلح جوابا لـ"متى" إن كان علما على شهر ولم يضف إليه، فإذا قيل: "ساروا المحرم" لزم كون السير واقعا في جميع الشهر تعميما أو تقسيطا، وكذا بقية أسماء الشهور لأن كلا منها اسم لثلاثين مثلا .

وما يصلح جوابا لـ"متى" الظرف المختص بصفة أو تعريف، معدودا كان أو غيره، لكن إن كان معدودا فالعمل في جميعه وإلا فهو محتمل، وما كان غير مؤقت ولا مختص لا يصلح جواب "كم" ولا "متى"، لأن المراد بـ"كم" السؤال عن العدد، و"متى" الإعلام بالوقت، وذلك كحين ووقت، فالعمل قد يكون في جميعه أو بعضه.

قال الدماميني: الزمان على أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف

والشتاء، فيقع جوابا لـ"كم ولـ"متى"؛ ولا مختص ولا معدود، فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت؛ ومعدود غير مختص، فيقع جوابا لـ"كم" فقط نحو: يومان وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول؛ ومختص غير معدود، فيقع جوابا لـ"متى" دون "كم" نحو: يوم الخميس وشهر رمضان وشهر ربيع الأول.

وهذا هو الذي نظم الشيخ محمد فال بن محمذ العاقلي رحمه الله بقوله:

ما كالشتا وجمادى والخريف أتى لكم جوابا كما أتى جواب متى
وما كدهر وحين لا يجاب به وما كخمس ليالات لكم ثبتا
أما متى فبما كالأربعاء أتى جوابها وبشهر إن أضيف أتى
وليس كل فتى يدري حقيقة ذا إن التناوة تطفي فهم كل فتى

والتناوة بالكسر: ترك المذاكرة، وهجران المدارسة، كالتناية. قاله في القاموس

قول الناظم: "وإن يضف لعلم ..إلخ" أي فإن أضيف إلى أسماء الشهور لفظ شهر نحو: شهر رمضان، " أبي" أي منع فيه وجوب الاستغراق، فجاز كون العمل في جميع المذكور وكونه في بعضه. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وزعم الزجاج أن رمضان كشهر رمضان، فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور أو جميعه، وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة، ويحتاج مخالفه إلى أن يأتي من كلامهم بمثل "قدم زيد رمضان"، مع أن القياس مع سيبويه، إذ الشهر خرج بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه، وصار حينئذ كزمن، فشهر رمضان كوقت رمضان، وهذا لا يقتضي تعميما، وكذا إذا أفرد فقيل: "ساروا شهرا أو الشهر المعروف" لم يكن العمل إلا في جميعه، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص. قال صاحب الإفصاح: ومن غلط سيبويه في هذا فقد أساء، لأنه موضع سماع وإن أعطى القياس خلافه. وقد نقل أبو حيان أنه مما يدل على أن شهر المحرم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون في بعضه، قوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه **ٱلْقُرْءَانُ**﴾، وإنزال القرآن إنما هو في بعضه بدليل: ﴿ إنا **أَنزَلْنَٰهُ** في ليلة القدر﴾، وقوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون شهر رمضان﴾

في قراءة من نصب، والصيام إنما هو في جميعه، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: "من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"[140] إذ فهموا أن هذا الثواب الجزيل إنما جعل في مقابلة القيام في جميع رمضان لا في بعضه.

تنبيهات: الأول: يفهم من قول صاحب الإفصاح: "ومن غلط سيبويه في هذا فقد أساء" تغليط الزجاج لسيبويه في هذه المسألة، وقد ذكروا في باب الموصول عند الكلام على بناء "أي" الموصولة قول الزجاج: لم أر أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما. وقد طال بحثي عن الموضع الثاني ولم أقف على التصريح به، فلعله يكون هذا . والله تعالى أعلم. بل **أقول**: لعله لا مفهوم لقوله: "موضعين"، فقد رأيت في باب الظرف من شرح أبي حيان أنه غلط سيبويه في جعله مغارا من قول الشاعر: [141]

وما هي إلا في إزار وعلقة   مغار ابن همام على حي خثعما

اسم زمان، مع أنه عداه بـ"على". ثم رأيت في بعض حواشي الطرة أن الموضع الثاني: (ونصب غدوة بها عنهم ندر) من غير عزو، لكني لم أقف على مخالفة للزجاج هنا. والله تعالى أعلم

الثاني: جعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور، فـ"سرت الجمعة" عنده للتعميم كـ"سرت المحرم"، و"سرت يوم الجمعة" محتمل له وللتبعيض كشهر المحرم، ومنع لهذا: "لقيتك الخميس" وأجاز: "لقيتك يوم الخميس"، والصواب خلافه لأن ذلك إنما قيل في أسماء الشهور لأن المحرم مثلا بمنزلة الثلاثين يوما، ولو قال: "سرت ثلاثين يوما" لم يحتمل تبعيضا إذ العدد نص في مدلوله، فمن سار يوما لا يقول: "سرت يومين"، وكل من الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع ليس كذلك، فلا فرق بين ما أضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه.

140- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم رقم: 2009

141- البيت من الطويل وقائله حميد بن ثور الهلالي ، شرح شواهد الكتاب للسيرافي326/1 العلقة: الملحفة، وابن همام هو عمرو بن همام بن مطرف

الثالث: انتصاب ما وقع مظروفه في جميعه على الظرفية عند البصريين، وعلى التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين، لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير "في"، وإذا عم الفعل الظرف امتنع تقديره عندهم بـ"في" لأنها تقتضي عندهم التبعيض، ولم يجعلوه مفعولا به لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة؛ ورد عليهم أبو حيان بقوله تعالى: ﴿فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا في أيام نحسات﴾، فأدخل " في" على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل:﴿سخرها عليهم سبع ليال **وَثَمَٰنِيَةَ** أيام حسوما﴾. انظر الهمع

ولَـمْ يُـضَفْ شَـهْرٌ لَـدَى الجَمِيـعِ إلاّ لِـذِي القُـرْآنِ والرِبِيـعِ

أي لا يضاف لفظ شهر لدى جميع النحاة إلا لذي القرآن ــ وهو رمضان ــ وربيع أي الأول والأخير، قال: [142]

به أبلت شهري ربيع كليهما وقد مار فيها نسئها واقترارها
وسود ماء المرد فاها فلونه كلون النئور فهي سوداء سارها

وكون لفظ "شهر" لا يضاف إلا لأحد هذه الثلاثة صرح به ابن عصفور، وهو المشهور بين الناس كما في شرح ناظر الجيش، لكن مقتضى كلام المصنف جواز إضافة "شهر" إلى جميع الشهور وهو قول أكثر النحويين، وقيل يختص بما في أوله راء، وقد استعمل سيبويه خلاف ذلك، فقال: ولو قلت: "شهر رمضان" أو "شهر ذي القعدة" صار بمنزلة "يوم الجمعة".اهـ وقد مثل ابن أبي الربيع بشهر المحرم وشهر صفر. فانظر هذا مع قول الناظم: " لدى الجميع" وقد سبق أن قال: "صمت شهر رجب" في مثاله السابق؛ إلا إذا كان مراده أنه لا يضاف إضافة متفقا عليها عند جميع النحاة إلا لهذين، فإنه لا قائل من النحاة بمنع إضافة شهر إليهما كما هو ظاهر من حكاية الخلاف،

142- البيتان من الطويل وقائلهما أبو ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 72/4، قوله: "أبلت" أي اكتفت بالنبات الرطب عن الماء. مار: ذهب وجاء. نسؤها: بدء سمنها، واقترارها: تتبعها من بطون الأودية ما لم تصبه الشمس فبقي رطبا، المرد: النضيج من ثمر الأراك ، النؤور: بفتح النون شيء يشبه الإثمد. أدماء: بيضاء، سارها: يريد سائرها.

بخلاف "ذي القعدة" مثلا فإنه لا يجيز إضافة شهر إليه إلا من أطلق الجواز، وبخلاف "رجب" فإنه يقول بالمنع فيه من خصص بالثلاثة السابقة الذكر وإن كان في أوله راء. والله تعالى أعلم

ثم رأيت صاحب روض الحرون تعقب قول الناظم: "لدى الجميع"، منبها على أن ماذكره هو قول القليل، وعلى أنه متدافع مع قوله في الطرة "على الأصح".

ونَصَبُوا ضَمِيرَهُ لَفْظًا بِما لَمْ يَكُ ذا ثَلاثَةٍ قَدْ عُلِما

اعلم أنهم يتوسعون في الظرف المتصرف، سواء كان للزمان أو للمكان كـ"يوم" و"ميل"، فيجعل مفعولا به مجازا لا حقيقة، كـ"سرت ميلا أو يوما" بنصبهما على التوسع نصب المفعول به، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرف، فتقول: "ضربت الضرب زيدا" بنصب الضرب مفعولا به مجازا، ويسوغ حينئذ الإضافة والإسناد إليه"، كقوله: [143]

يا سارق الليلة أهل الدار ... ...

وقولهم: "سير عليه يومان"، وكذا يسوغ في هذه الحالة إضماره غير مقرون بـ"في"، وهذا هو مراد الناظم في البيت، أي فإذا اتسعت في الظرف المتصرف ثم أضمرته لم تأت بـ"في"، وإن كان حقه أنه يقترن بـ"في" إذا أضمر لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ولهذا يقول: "لدنه" و"لم يكنه" من يقول: "لد" و"لم يك"، وذلك لأنك لم ترد كونه ظرفا بل أردت كونه مفعولا به مجازا لا حقيقة، وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "ونصبوا ضميره لفظا" أي لا معنى، فتقول في ظرف الزمان: "اليوم سرته" إن توسعت، و"اليوم سرت فيه" إن لم تتوسع. أما غير المتصرف فإنه لا يجوز فيه التوسع، لأن التوسع مناف لعدم التصرف قاله المرادي، وفي البسيط: التوسع في ظرف المكان لا يطرد بخلاف الزمان. لكن ظاهر كلام المصنف اطراده فيهما بشرط التصرف. فمن التوسع في ظرف الزمان قوله: [144]

143- الرجز من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيبويه: 175/1، ولم يذكره الأعلم ولم ينسبه البغدادي في خزانة الأدب: 475/1، الشاهد فيه إضافة سارق إلى الليلة توسعا.

144- البيت من الطويل من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيبويه: 178/1، ولا الأعلم: 143/1 لأحد، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لرجل من بني عامر: 46/2، والنهال وصف للطعن أي مرتوية بالدم.

ويوما شهدناه سليما وعامرا قليلا سوى الطعن النهال نوافله

أي شهدنا فيه، وقوله: [145]

يا رب يوم لي لا أظلله أرمض من تحت وأضحى من عله

أي لا أظلل فيه. ومثال التوسع في ظرف المكان قوله: [146]

ومشرب أشربه وشيل لا آجن الطعم ولا وبيل

أي أشرب فيه، فالضمير في "أشربه" عائد على "مشرب" وهو مفعل من الشرب أي مكان شرب. قاله أبو حيان، والظاهر عند ناظر الجيش أن المراد بمشرب في البيت المصدر، وأريد بالمصدر المفعول. قال: وإذا كان كذلك فلا يتم الاستدلال بهذا البيت على الاتساع في ظرف المكان.

وإنما اتسع في هذه الظروف لعدم قصد الظرفية وإلا لم تضمر إلا مقرونة بـ"في"، فعلم أن ضمائر الظروف غير منتصبة على الظرفية، ومن ثم لا تقع أخبارا للمبتدإ منصوبة كما يقع الظرف، تقول: "يوم الجمعة سفري فيه"، ولا تقول: "سفري إياه" قاله ابن هشام الخضراوي. انظر التذييل والتكميل

قال في النتائج: ومن ثم منع الأخفش: "أما الليلة فالرحيل إياها"، للجمع بين اتساعين: حذف العامل الاستقراري وحذف "في"، وهما خلاف الأصل. انظر المواهب

فائدة: لا يجوز الاتساع في الظرف إذا كان العامل فيه حرفا أو اسما جامدا بما فيهما من معنى الفعل. واختلف هل يتوسع فيه مع "كان" وأخواتها، وهو ينبني على الخلاف في عملها في الظرف، فإن قلنا لا تعمل فيه فظاهر، وإن قلنا تعمل فيه فقال ابن عصفور: يجوز معها الاتساع، والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز. انظر التذييل والتكميل

145- الرجز نسبه العيني: 545/4، والبغدادي في شرح شواهد المغني: 353/3 لأبي ثروان، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني، لأبي الهجنجل: 448/1.

146- الرجز لم يسم قائله، وهو في شرح ناظر الجيش: 2032/4، والدرر: 47/3، وشيل: قليل، ووبيل: وخيم.

قوله: "بما لم يك ذا ثلاثة ..إلخ" أي بعامل لازم كاليوم سرته، أو متعد إلى مفعول واحد كاليوم ضربته، أو مفعولين كاليوم أعطيته زيدا درهما، لا إلى ثلاثة مفاعيل، لأن الاتساع في اللازم له ما يشبهه، وهو المتعدي إلى واحد، والمتعدي إلى واحد وإلى اثنين لهما ما يشبهان به، وهو المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة، بخلاف المتعدي إلى ثلاثة إذ ليس لنا فعل متعد إلى أربعة فيشبه به. هذا اختيار المصنف ونسب إلى المبرد، وقال ابن عصفور إنه قول أكثر النحاة؛ وقال الأخفش: يجوز، وهو ظاهر كلام سيبويه و نسب للجمهور، ولا مبالاة بعدم النظير، وإلا لم يجز في اللازم إذ لم يعهد نصبه المفعول، ولأن التوسع يجوز، ولا نسلم احتياجه إلى ما يشبه به؛ وقيل يمتنع في المتعدي لاثنين، لأنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة بالأصالة لأن باب "أعلم" و"أرى" متعد بالنقل فهو فرع ولا يحمل عليه، قال ابن عصفور: وهذا هو الصحيح قياسا وسماعا؛ فالأقوال في المسألة ثلاثة.

المفعول معه

ونَصَبُوا في نَحْوِ حَسْبِي وعُمَرْ حُبُّ النبِيِّ المُصْطَفَى بِما اسْتَتَرْ

لا ينصب المفعول معه العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة، لأنه كالمفعول به ولا ينصبه معنوي، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الفارسي في قوله:[147]

لا تحبسنك أثوابي فقد جمعت هذا ردائي مطويا وسربالا

أن يكون العامل في "وسربالا": "هذا"، وهذا خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل قوله: "مطويا".

ونصبوا الاسم مفعولا به لعامل محذوف على الأصح، إذا كان العامل المذكور فيه معنى الفعل دون حروفه، كما هو مراد الناظم هنا، نحو: "حسبي وعمر حب النبي المصطفى ﷺ"، فـ"عمر منصوب بـ"يحسب" منويا، وكذا: "كفْيُك وزيدا درهم" أي ويكفي زيدا، و"يحسب" مضارع "أحسب فلانا" إذا أعطاه حتى قال: حسبي، و"كفْيُك"

---

[147] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 173/2، وشرح الشواهد الكبرى، للعيني: 86/3، وعجزه في التصريح: 343/1.

كحسبك وزنا ومعنى، وكقوله:[148]

وحسبك والضحاك سيف مهند   وقد يقتني بسيفه البطل المجدا

أي ويحسب الضحاك، وفاعله ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة، والواو عاطفة جملة على جملة، هذا إن قلنا إن "حسب" صفة مشبهة بمعنى كاف، مبتدأ خبره "سيف" وهو قول الجمهور، لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه فضمته إعرابية، وإن قلنا إن "حسب" اسم فعل بمعنى "يكفي"، والكاف في محل نصب مفعوله و"سيف" فاعله والضمة بنائية، فالضحاك منصوب على أنه مفعول معه، والعامل هو "حسبك"، وهذا قول الزمخشري وأيده الزجاج وابن عطية، وهذا هو مقابل الأصح. لكن الزجاج يوافق الزمخشري في كون "حسب" اسم فعل، ورد بدخول العوامل عليه كقوله تعالى: ﴿فإن حسبك الله﴾، وقول العرب: "بحسبك درهم". وأما ابن عطية فهو يوافق الجمهور في كونها صفة مشبهة، لكن رد ما ادعاه بأن كون الكاف حينئذ في موضع نصب لا يصح، لأن إضافة "حسب" محضة. انظر التذييل والتكميل

وروي ـ كما في المغني ـ جر الضحاك أيضا ورفعه، فالجر قيل بإضمار حسب أخرى قال: وهو الصواب، وقيل بالعطف؛ والرفع على أن الأصل: "وحسب الضحاك" فحذف "حسب" فخلفه المضاف اليه.

وعلى عمل اسم الفعل في المفعول معه قوله:[149]

فقدني وإياهم وإن ألق بعضهم   يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

فالواو واو معية، أي يكفيني وإياهم. كذا في المواهب وهو ظاهر،

148- البيت من الطويل وصدره بلا نسبة في شرح الأشموني: 138/1، وهو عجز بيت أورده القالي في أماليه، وهو:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا   فحسبك والضحاك سيف مهند

ص: 504، قال: أي يكفيك ويكفي الضحاك. ولم أجده منسوبا لأحد.

149- البيت من البسيط، وقائله: أسيد بن أبي إياس الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 628/2، والعيني: 84/3.

لأن دخول نون الوقاية على "قد" يرجح كونها اسم فعل، فلا حاجة لتقدير عامل ينصب المفعول معه، بخلاف "حسبك" في البيت الأول فإن الجمهور على كونها صفة مشبهة لا اسم فعل بدليل دخول العوامل عليها كما سبق؛ والحاصل أن اسم الفعل ليس من العامل المعنوي حتى يمتنع عمله في المفعول معه، بل هو مما جرى مجرى الفعل كما تقتضيه ظواهر كلامهم وبه صرح الصبان، بخلاف الصفة المشبهة؛ واستشكل الفرق بينهما، وقال الصبان إنه رأى في المغني ما يؤخذ منه وجهه، حيث قال: وقد أجيز في "وحسبك وزيدا درهم" كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار "يحسب"، وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به.اهـ وقد تقدمت الإشارة إلى هذا صدر كلامنا على بيت الناظم، لكن بقي أن رسمهم للعامل المعنوي بأنه هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه يشمل "قدني". أشار إلى ذلك الصبان أيضا، وقد يقال إنه مستثنى من العامل المعنوي لقوة شبهه بالفعل حيث كان اسما له. والله تعالى أعلم

والنصبُ في وَيْلاً لِمَنْ لا يَعْتَرِفْ بِحُبِّهِ ومَنْ طَغَى بالمُنحَذِفْ

أي والنصب في "ويلا لمن لا يعترف بحبه ﷺ ومن طغى"، و"ويله وأباه"، و"ويلا له وأخاه" بعامل محذوف، والتقدير: "ألزمه الله ويله أو ويلا له" كذا قدر سيبويه، فـ"من طغى وأباه وأخاه" معطوفات على مفعول "ألزم" الأول، وليست من المفعول معه.

فإن قيل: ما المانع من نصبه حينئذ على المعية، أي بهذا العامل المقدر، ويكون التقدير: ألزمه الله ويله مع أبيه؟ قلنا: لعله لما يلزم على ذلك من حذف عامل المفعول معه فإنه لا يطرد، بخلاف العامل في المفعول به. والله تعالى أعلم. فهكذا ظهر لنا إشكالا وجوابا، ثم وقفنا على الإشكال في حاشية يس على الألفية عن ابن هشام، وسيأتي نص كلامه إن شاء الله تعالى.

وإذا رفعت المصدر فقلت: "ويل له وأباه" فالأب منصوب بـ"ألزم" مبنيا للمفعول مضمرا كما للمصنف، قال في التسهيل: "والنصب في ويلا له بناصب المصدر وبعد ويل له بألزم مضمرا." وسيبويه قدّر بعد "ويل له": وألزم الله الويل أباه، فيكون الأب مفعولا به لا مفعولا معه.

قال الدماميني: وتسمية المصنف له مصدرا بمعنى أنه اسم للحدث، لا بمعنى أنه مفعول مطلق، لأن تقديره يأبى ذلك.

وقد قال ناظر الجيش: إنه تعذر عليه فهم هذا الموضع كما ينبغي، وإنه لم يجد في كلام المصنف ولا في كلام الشيخ في ذلك ما يكفي، ثم بعد بحث طويل في المسألة انفصل عن الإشكال في كلام المصنف بما حمله عليه الدماميني.

وفي حاشية يس على الألفية عن ابن هشام أن في مسألة "ويلا له" إشكالا من وجهين: أحدهما: أن "ويلا" نصب على المفعول المطلق، وحين قدروا عامله قدروه تقدير المفعول به؛ والثاني: أنهم هلا قدروا "وأباه" مفعولا معه عامله ذلك الفعل المقدر، ولم يقدروه معطوفا على المفعول به، أو هلا أجازوا الوجهين كما أجازوهما في نحو: "رأسك والحائط"، وفي نحو: "شأنك والحج"، وفي نحو: "امرأ ونفسه". قال: على أن الحق عندي في هذه الأمثلة أن الذي بعد الواو مفعول معه لا معطوف، لأن المراد معنى المعية قطعا.

وَأَفْرِدِ الحالَ إذا ما أُخِّرا عَنهُ كذا الخَبَرُ والعَكْسُ يُرَى

قوله: "وأفرد الحال إذا ما أخرا عنه" أي عن صاحب الواو، يعني أن الحال الواقعة من الاسم المفرد الكائن قبل الواو وتاليها، تفرد إذا أخر الحال عنه أي المفعول معه، كـ"جاء البرد والطيالسة شديدا" فلا تثنى مراعاة للمفعول معه وصاحبه.

قوله: "كذا الخبر" يعني أن الخبر المؤخر عن المفعول معه كالحال، فإنه يطابق المبتدأ الواقع قبله، كـ"كان زيد وعمرا متفقا"، فلا يعتبر المفعول معه في المثالين كما لا يعتبر إذا تقدما عليه، نحو: "جاء البرد شديدا والطيالسة"، و"كان زيد متفقا وعمرا"، ولا يقال: "شديدين" ولا "متفقين".

قوله: "والعكس" أي عدم الإفراد " يرى" يعني أنه قد يعطى الحال والخبر حكم ما بعد المعطوف بالواو، نظرا إلى أن أصل هذه الواو العطف، فيجعل الحال أو الخبر مطابقا للمفعول معه وما قبله مطابقته للمتعاطفين، فتقول: "كنت وزيدا أخوين"، و"جئت وعمرا ضاحكين"، هذا مذهب الأخفش واختاره المصنف، وقال ابن كيسان: إنه لا يجوز

إلا مطابقة الأول فقط. قال أبو حيان: والذي نختاره مذهب ابن كيسان، لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب.

فائدة: في إجراء "مع" مجرى الواو العاطفة فيراعى مجرورها مراعاة المعطوف خلاف؛ أجاز الكسائي وهشام: "عبد الله مع جاريته قاعدان" على أن "مع " محمولة على الواو، والتقدير: "عبد الله وجاريته قاعدان"، وأبطل هذا الفراء. وأجاز الكسائي وأصحابه: "اختصم زيد مع عمرو" بمعنى: "اختصم زيد وعمرو" ولم يجزه الفراء. انظر التذييل والتكميل.

❁❁❁

الاستثناء

ومُضمَرُ المُبْدَلِ مِنهُ أُتْبِعا   مَرْجُوحاً انْ بِالِابْتِداءِ رُفِعا

لما قال في الخلاصة: (وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل ..إلخ) ذكر هنا أنه إن عاد ضمير قبل المستثنى بـ"إلا"، الصالح للإتباع على المستثنى منه، والعامل فيه الابتداء نحو: "ما أحد يقول ذلك إلا زيد" أو أحد نواسخه نحو: "ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيد"، أتبع الضمير جوازا. قاله المصنف في التسهيل. فيجوز في "زيد" الرفع على أنه بدل من الضمير المستتر في "يقول"، وسواء في هذا المتصل والمنقطع نحو: "ما يقيم أحد بدارهم إلا الوحش" و"ما حسبت أحدا يقيم بها إلا الوحش"، والظاهر أن هذا لا يختص بالمعرفة وإن كانت أمثلتهم إنما جاءت بالمعرفة دون النكرة، وإنما يعني المصنف أنه يجوز عند قصد الإتباع أن تتبع أيهما شئت، ولا يريد أنه يجب الإبدال ويمتنع النصب.

قال أبو حيان: والمسائل التي يجوز فيها الإبدال من الضمير يجوز فيها النصب على الاستثناء، والبدل أحسن من النصب. نص عليه السيرافي وغيره وهو ظاهر كلام سيبويه، ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان.

تنبيه: الضمير في الأمثلة السابقة واقع في خبر ذلك الظاهر إما في الحال وإما في الأصل، وقد يقع الضمير في صفة الظاهر نحو: "ما فيهم أحد اتخذت عنده يدا إلا زيدا" فيجوز في زيد الرفع إتباعا للمبتدإ والخفض إتباعا للضمير الواقع في صفته لأن المعنى: "ما اتخذت عند أحد يدا إلا زيد"، وكذا "ما ظننت فيهم أحدا يقول ذلك إلا زيدا".

وقد احترَز المصنف بقوله: "قبل المستثنى" من أن يكون بعده نحو: "ما أحد إلا زيدا يقول ذلك"، فإنه لا يأتي فيه ما ذكر بل ينصب على الاستثناء.

وقوله: "بإلا" يخرج ما استثني بغيرها، فإن المستثنى حينئذ إما أن يجر وإما أن ينصب، لكن يصح أن يعامل "غير" معاملة ما بعد "إلا"؛ فإن قلت: "ما أحد يقول ذلك غير زيد" جاز في "غير" ما كان يجوز في "إلا زيد"، ولم يمثل النحويون هنا إلا بـ"إلا"، ولكن عموم قولهم إن "غيرا" يعرب بما يعرب به الاسم الواقع بعد "إلا" يعطي ذلك.

وخرج بقوله: "الصالح للإتباع" ما كان استثناء منقطعا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل ولا يفرغ له، نحو: "ما أحد ينفع إلا الضر" و"ما رأيت مال زيد يزيد إلا النقص"، فلا يجوز في هذا إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير؛ وكذلك يخرج ما لا يصلح للإتباع لكونه موجبا لفظا نحو: "الناس يقولون ذلك إلا زيدا" أو معنى نحو: "ما زال الناس يأتوننا إلا زيدا"، فلا يجوز الإبدال لعدم شرطه وهو اشتمال الكلام على ما يدل على نفي أو نهي.

واحترز بقوله: "العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه" من أن لا يكون العامل شيئا من ذلك، نحو: "ما شكر رجل أكرمته إلا زيد"، إذ لا تأثير للنفي فيما اتصل به لأن المعنى: "ما شكر ممن أكرمتهم إلا زيد"؛ قال الدماميني: لكن لا يعلم من ذلك هل يجوز الإبدال من أيهما شئت لكن ينتفي الراجح والمرجوح فيستوي الأمران، أو أنه يتعين الإبدال من الظاهر وهذا هو المنقول، فلا يجوز أن تقول: "ما ضربت أحدا يقول ذلك إلا زيد" بالرفع بدلا من ضمير "يقول"، لأن القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب، بخلاف: "ما أحد يقول" فإنه بمنزلة "ما يقول أحد"، وكذلك: "ما ظننت أحدا يقول" فإنه بمنزلة "ما يقول ذلك أحد في ظني".

ثم نقل عن الرضي ما نصه: قال سيبويه: إذا قلت: "ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا" و"رأيت" بمعنى أبصرت، وجب نصب المستثنى لأنه ليس من نواسخ الابتداء. هذا قوله وأنا لا أرى بأسا مع غير نواسخ الابتداء أيضا، بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه، إذا شمل النفي عامل الضمير نحو: "ما كلمت أحدا ينصفني إلا زيد"، لأن المعنى: "ما أنصفني أحد إلا زيد"، ومنه قوله:[150]

---

[150]- البيت من المنسرح، وقائله أحيحة بن الجلاح، انظر: الأغاني: 36/15، وخزانة الأدب: 30/2، وشرح شواهد المغني للبغدادي 233/3 ونسبه ابن السراج في الأصول 295/1 لعدي بن زيد وكذا الأعلم في شرح شواهد الكتاب 419/1 ،والسيوطي في شرح شواهد المغني 417/1 ،الشاهد فيه: أن كواكبها بالرفع بدل من الضمير في يحكي الراجع إلى أحد مع أن مرجع الضمير غير معمول للابتداء وروايته في الأغاني :لا يُرى بها أحدٌ بالبناء للمفعول ولا شاهد فيها هنا.

في ليلـــة مـــا نــــرى بهـــا أحـــدا   يحكــــــي علينـــــا إلا كواكبهـــــا

و"كواكبها" استثناء منقطع، وذلك لأن "نرى" بصرية، وكونها قلبية كما ذهب إليه سيبويه مخالف لظاهر البيت، والإنصاف والحكاية منفيان معنى. قال الرضي: بلى لو قلت: "لا أوذي أحدا يوحد الله تعالى إلا زيدا" لم يجز الإبدال من ضمير "يوحد" لأن التوحيد ليس بمنفي بل الأذى فقط.

تنبيه: الفرق بين المبتدإ وغيره هنا: أن النفي قبل المبتدإ منصب على ما بعده بخلاف غيره.

قول الناظم: "ومضمر المبدل منه" تسميته الظاهر الآن بالمبدل منه مجاز من باب تسمية الشيء بما كان عليه، لأن الإبدال انتزع منه للضمير.

وقوله: "أتبعا مرجوحا" أي وأتبع هو أي الظاهر راجحا، وإنما كان راجحا لأن الإتباع أتاه من جهة النفي، والاسم المتقدم أقرب للنفي المسوغ للابتداء، ووجه المرجوح أن الضمير بمعنى الاسم.

فائدة: اختلف هل تجري الحال مجرى الصفة في ما ذكر نحو: "ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلا زيد"، فيجوز أن يكون زيد بدلا من الظاهر وأن يكون بدلا من الضمير المستكن في عاتبين. قال أبو حيان: في جواز ذلك نظر، والقياس يقتضيه لأن الحال متوجه عليها النفي في المعنى. انظر التذييل والتكميل

وأَتْبِـــعِ المُـــــضافَ والمُـــــضافا   لَـــه المُـــضافُ عادِمًـــا خِلافـــا

يعني أن ما جرى من جواز الإبدال من الضمير وصاحبه بشرطه يجري في المضاف والمضاف إليه، نحو: "ما جاء أخو أحد إلا زيد" برفع "زيد" إتباعا للمضاف وجره إتباعا للمضاف إليه، وهذا إنما يكون فيما يصح فيه الإخراج من كل منهما كما في المثال، لأن كلا من المتضايفين عام، فإن أحدا من صيغ العموم، والأخ اكتسب العموم من إضافته لضمير "أحد"، ولو قلت: "ما جاءني أخو زيد إلا فلانا" لم يجز البتة نصبت أو أبدلت إذ لا شمول للمستثنى منه، فبطل الاستثناء لعدم اسم عام يستثنى منه. قاله ابن هشام،

قال الدماميني: بل يجوز النصب والإبدال من الأخ، وذلك لأنه اسم جنس أضيف فيعم على المختار كما هو مقرر في أصول الفقه.

وقد قال ناظر الجيش: إن توجيه جواز الخفض في الإضافة يحتاج إلى فضل تأمل.

أقول: والذي يظهر أن إطلاق تجويز الوجهين هنا إنما هو باعتبار الصناعة، وأما باعتبار قصد المتكلم فقد يتعين أحدهما كما لا يخفى. والله تعالى أعلم

ونحوُ ما في دارِ زيدٍ رَجُلُ ... إلاّ أخوكَ صالِحٌ يُحْتَمَلُ
تَرْجِيحُ نَصْبِهِ وتَرْجِيحُ البَدَلْ ... ولَوْ يُسَوّيانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلَلْ

لما ذكر في الخلاصة أن المستثنى إن تقدم على المستثنى منه فحكمه النصب، بقوله: (ولكن نصبه اختر إن ورد)، وأنه إن تأخر فحكمه الإتباع، بقوله: (وبعد نفي ...إلخ)؛ ذكر هنا حكمه إذا توسط المستثنى منه، فذكر أنه يحتمل ترجيح نصبه أي كما للمازني والمبرد، مراعاة لتأخير الوصف فتقدمه على الوصف كتقدمه على الموصوف وحكمه النصب؛ وترجيح البدل أي كما لسيبويه، مراعاة لتقديم الموصوف ولا عبرة بالصفة؛ قال المصنف: "ولو يسويان لم يلزم خلل"، وذلك لأن لكل منهما مرجحا، فمرجح البدل تقدم الموصوف، ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة؛ والبيتان من الكافية استعان بهما الناظم هنا، وجرى في التسهيل على ما اختاره سيبويه قال: وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خلافا للمازني في العكس.اهـ قال في المساعد: فإذا قلت: "ما جاءني أحد إلا زيد خير منك"، و"ما مررت بالقوم إلا زيد الشعراء"، كان إتباع "زيد" أولى من نصبه على الاستثناء. قاله سيبويه واختاره المبرد، وأجاز المازني الوجهين واختار النصب في المشهور عنه، واختلف عن ابن عصفور فنقل عنه اختيار النصب كما للمازني، ونقل عنه وجوب النصب. ووجه ترجيح الإتباع: أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم عليها، ووجه خلافه: أن حكم البدل التأخر عن الصفة، ويعارض هذا أن البدل مبين كالنعت، فالفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما، لأن الاستثناء لا يشبه النعت.اهـ

لكن لم يسلم ناظر الجيش كون حكم البدل هنا التأخر عن الصفة. قال: والذي يظهر أن حكم البدل في باب الاستثناء ليس جاريا على أحكام البدل في غيره، وتسميته بدلا إنما هو باعتبار عمل العامل فيه وصحة حلوله محل المبدل منه. قال: وبهذا يندفع الإشكال.اهـ وقد يشهد لما ظهر له ما نقله السيوطي في كلامه على إبدال الاسم بعد "إلا" في النفي عن ابن الصائغ، وهو قوله: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها، وهو الحق.اهـ

ثم إن أبا حيان نقل عن شيخه أبي الحسن الأبذي مثل ما للمصنف في الكافية من التسوية بين الوجهين. قال: من لحظ أن الصفة هي في المعنى الموصوف، فإذا تقدم الاستثناء عليها فكأنه تقدم على الموصوف، نصب؛ ومن لحظ أن المستثنى منه قد تقدم على المستثنى أجاز البدل كما أجازه في مثل قولك: "ما قام القوم إلا زيد"؛ والوجهان متكافئان.اهـ من التذييل والتكميل

قال في الارتشاف: والظاهر أن الخلاف المذكور قائم إذا وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه، نحو: "ما مررت بأحد خير من زيد إلا أبيك بر بوالديه"؛ قال: أما على رأي سيبويه فلأنك لم تقدمه على المستثنى فالإبدال، وأما على رأي المازني فلأنك قد جئت بصفة بعد المستثنى، وإذا تأملت تعليله وجدته متجها.

فائدة: الأبذي المتقدم الذكر في كلام أبي حيان في شرحه للتسهيل هو بالذال المعجمة في الشرح المذكور وكذا في بغية الوعاة، والذي في التصريح والصبان إهمال الدال كما هو المشتهر على الألسنة، ولعل ذلك لأنه اختلف في "أبدة" المنسوب إليها الشيخ – وهي كقبرة بلد بالأندلس – فقد جعلها في القاموس بإهمال الدال، ونقل في التاج عن الحافظين ابن حجر والذهبي وغيرهما أنها بالإعجام.

تنبيهان: الأول: ظاهر ما تقدم نقله عن المساعد أنه لم يختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة كما اختلف عن المازني وعن ابن عصفور، وليس كذلك فقد اختلف النقل عنه مثلهما، فنقل عنه المصنف في شرح الكافية ما تقدم من اختياره النصب، ونقل غيره عنه اختيار البدل. انظر شرح المرادي للتسهيل

الثاني: يعلم مما هنا جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالاستثناء وإن لم يصرحوا به في باب النعت، لكنه داخل في ما لم تتمحض مباينته للمتبوع، وقد نص في التسهيل على جواز فصل التابع من المتبوع بما لم تتمحض مباينته. قال الدماميني: وهو الذي تعلق لا من جهة العمل بل من جهة المعنى، وذكر أمثلة لذلك ستأتي إن شاء الله تعالى في باب النعت عند قول الناظم: (وصل مبينا لكل ما انبهم ..إلخ) وليس ما هنا منها، لكنه مثلها. والله تعالى أعلم

ومَنَعُوا تَقَدُّمَ المُسْتَثْنَى جُمْلَتَهُ وشَذّ حيْثُ عَنّا

المستثنى يتقدم على المستثنى منه ويتأخر، ويتوسط بينه وبين صفته، كما عرف؛ فذكر هنا أنهم منعوا تقدم المستثنى على جملته، أي على المستثنى منه والعامل فيه معا، أي بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز، سواء كان العامل متعديا أو لازما، نحو:"جاء إلا زيدا القوم"، و"القوم إلا زيدا ضربت".

وما سمع من ذلك شاذ لا يقاس عليه أو ضرورة، خلافا للكسائي والزجاج وطائفة من الكوفيين، كقوله:[151]

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

وقوله:[152]

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي

فـ"خلا الله" استثناء من "سواك"، و"خلا الجن" استثناء من "إنسي"، وهو استثناء منقطع فلينظر مع قولهم إن أفعال الاستثناء لا تستعمل في المنقطع، وقد قلت في ذلك:

أفعال الاستثناء لا يستثني منقطع بها بغير استثنا

151- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 137/3، والتصريح: 363/1.

152- الرجز للعجاج: خزانة الأدب: 2/2، قوله: طوري: بمعنى أحد، ملازم للنفي، وهو في الأصل منسوب إلى طور الدار وهو ما يمتد معها من فنائها وحدودها.

ثم رأيت ابن كيران في حاشيته على التوضيح أورده على القاعدة المذكورة، لكنه قال: إنه من النوادر ومما لا يكاد يسمع له نظير.

وقال ابن مالك: ويمكن أن يقدر المستثنى منه مقدما، فيقدر أنه قال: "سواك خلا الله لا أرجو" فاستجاز مع المقدر ما يستجاز مع المحقق، وكذا في قول الراجز يقدر "ولا بها إنسي خلا الجن"، وهو استثناء منقطع. وقيل بالتفصيل إن لم يتقدم على حرف النفي جاز وإلا فلا.

قال الشيخ خالد: وإنما لم يقس عليه لشذوذه وقلته، مع أن القياس المنع لأن "إلا" شبيهة بـ"لا" العاطفة وواو "مع"، ولا يتقدمان فكذلك ما أشبههما.

قول الناظم: "تقدم المستثنى جملته" مصدر مضاف لفاعله مكمل بنصب مفعوله، قال في المصباح: "وتقدمت القوم سبقتهم".

وهنا مسألة وهي أن يقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل، لكنه يتقدم عليه بعض الجملة، ففي ذلك ثلاثة أقوال: المنع مطلقا تصرف العامل أم لا، فيمتنع: "القوم إلا زيدا قائمون" و"القوم إلا زيدا قاموا" و"القوم إلا زيدا في الدار" لمضارعة "إلا" واو المعية بناء على رأي من يرى عامل المستثنى الفعل أو ما في معناه، والجواز مطلقا وصححه بعضهم بناء على أن الناصب تمام الكلام، كقول ذي الرمة:[153]

معرسا في بياض الصبح وقعته   وسائر الليل إلا ذاك منجذب

فـ"إلا ذاك" مستثنى من مستكن في "منجذب"، والتفصيل بين كونه متصرفا فيجوز كـ"القوم إلا زيدا جاءوا" إذا جعل "زيد" مستثنى من الواو في "جاءوا"، أو لا فيمنع كـ"القوم إلا زيدا في الدار" لعدم ورود السماع إلا في المتصرف قال:[154]

---

[153]- البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، ديوانه: 7.

[154]- تمامه: * وكل نعيم لا محالة زائل * وقائله لبيد بن ربيعة، العيني: 6/1.

ألا كـــل شـــيء مـــا خـــلا الله باطـــل ... ...

فَـــرِّغْ لِغَيْـــرِ مَصْـــدَرٍ بِـــه أُكِـــدْ وعامِـــلُ المَتْـــرُوكِ حَذْفُـــه وُجِـــدْ

قوله: "فرغ لغير مصدر..إلخ" هذا من تمام قوله في الخلاصة (وإن يفرغ سابق إلا ...إلخ) يعني أنه يفرغ العامل لجميع المعمولات سوى المصدر المؤكد لعامله، فلا يفرغ العامل للعمل فيه لعدم الفائدة، ولأن فيه تناقضا بالنفي أوّلا والإثبات ثانيا. قال الصبان: ومثله الحال المؤكدة، وكان عليه أن يستثني المفعول معه، فلا يقال: ما سرت إلا والنيل .اهـ منه

وقد علل الرضي منع التفريغ في المفعول معه بأن ما بعد "إلا" كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله، لمخالفته له نفيا وإثباتا وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل. قال: ولهذا لم يقع من التوابع بعد "إلا" عطف النسق، فلا يقال: "ما قام زيد إلا وعمرو". اهـ المراد منه

وأما قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ فمؤول بأنه نوعي بدليل ما بعده، وهو: ﴿وما نحن بمستيقنين﴾، فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض، أو على تضمين "نظن" معنى "نعتقد" فيكون مفعولا به، أو على وضع "إلا" في غير موضعها، والتقدير: "إن نحن إلا نظن ظنا".

قوله: "وعامل المتروك ..إلخ" أي وعامل المستثنى منه المتروك في حالة التفريغ قد يحذف على رأي، كقولك: "إلا زيدا" جوابا لمن قال: "هل قام أحد؟"، ونحو: زيد لا يسري إلا نهارا، فتالي "إلا" غير منصب عليه الفعل قبلها، لعدم صلاحيته للعمل فيه من حيث امتناع وقوع السرى إلا ليلا، فيحتاج إلى تقدير صالح له أي ولا يسير إلا نهارا أي زمنا إلا نهارا، فترك الأول وفرغ العامل للثاني ثم حذف. وكقوله: [155]

تنـــوط التمـــيم وتـــأبى الغبـــو ق مـــن ســـنة النـــوم إلا نهـــارا

---

[155]- البيت من المتقارب، وقائله الأعشى، ديوانه: 114/5.

يصف المرأة بالتنعم وإيثار الراحة، فتأبى الغبوق لئلا يمنعها من النوم؛ خرّجه الفارسي على أنه يريد: "لا تتغذى الدهر إلا نهارا" فحذف "تتغذى" وهو عامل في المستثنى منه المتروك وهو "الدهر"، قال المصنف: وأولى من هذا التقدير أن يكون "وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا" فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه وهو كثير.اهـ والنهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فهو من طلوع الفجر.

وكالحديث الذي أخرجه مالك في الموطأ: "إذا وقع البلاء بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا إلا فرارا"[156]، أي: إذا لم يكن خروجكم إلا فرارا. وانظر الدماميني

ومن العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف، فينصب ما بعد "إلا" على الاستثناء، وهذا إذا اقتضى منصوبا أو مجرورا أو مرفوعا وكان غير فاعل، نحو: "ما ضربت إلا زيدا" و"ما مررت إلا زيدا"، فـ"زيد" في المثالين منصوب على الاستثناء، ومعمول الفعل محذوف لأنه فضلة. ومن ذلك قوله:[157]

هل هو إلا الذيب لاقى ذيبا   كلاهما يطمع أن يصيبا

روي برفع الذيب على التفريغ، وروي بنصبه على تقدير: "هل هو شيء إلا الذيب"، وهذا مثال حذف مرفوع هو خبر، ومثال حذف مبتدإ قول الشاعر:[158]

يطالبني عمي ثمانين ناقة   وما لي يا عفراء إلا ثمانيا

إذا كانت "ما" في البيت نافية، وأما إن قدرت استفهامية فلا حذف. انظر شرح ناظر الجيش

أما إذا اقتضى مرفوعا وكان فاعلا، فيجب التفريغ حينئذ ولا يجوز النصب على الاستثناء، فلو قلت: "ما قام إلا زيد" لم يجز النصب لأن الفاعل لا يحذف. ولما كان الكسائي يجيز حذفه أجاز في هذا النصب على الاستثناء.

156- الحديث أصله في الموطإ في باب ما جاء في الطاعون.

157- الرجز بلا نسبة في ارتشاف الضرب: 1505/3.

158- البيت من الطويل، وقائله عروة بن حزام، خزانة الأدب: 30/2.

قال ناظر الجيش: وقد يقوي مذهب الكسائي قولهم: "ما قام إلا هند" بحذف التاء من الفعل، إلا أن يعلل بأنه في معنى كلام لا تلحق التاء فعله، وهو: ما قام أحد إلا هند" وليس بالقوي.

وعَرِّفَـــــا أوْ عَمِّمَــــــا أوْ عَـــــدِّدِ مــــا منــــه مُـــسْتَثْنىً بِـــلا تَـــرَدُّدِ

أي عرف المستثنى منه، أوعممه معرفة كان أو نكرة، أو اجعله عددا، نحو: "قام القوم إلا زيدا" و"ما ضربت أحدا إلا زيدا" و"له علي عشرة إلا ثلاثة". وإنما اشترط كون المستثنى منه أحد الثلاثة لعدم الفائدة في الاستثناء مما سواها، وقد صرح المصنف في التسهيل عند تعريفه للمستثنى باشتراط الفائدة. قال في الشرح: ونبهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد، فلا يقال: "جاء قوم إلا رجلا" لعدم الفائدة، فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾

وقوله: "وعرفا أو عمما" كلاهما بنون التوكيد الخفيفة، والأفعال الثلاثة في البيت متنازعة في قوله: "ما منه مستثنى". ولينظر في اشتراطه أن يكون المستثنى منه أحد الثلاثة السابقة مع ما في الارتشاف، وهو أنه لا يستثنى من النكرة غير العامة النكرة المجهولة عند السامع، نحو: "قام رجال إلا رجلا" لا على الاتصال ولا على الانقطاع؛ قال: فإن تخصصتا جاز نحو: "قام رجال كانوا في دارك إلا رجلا منهم".اهـ المراد منه، فمقتضى كلامه جواز الاستثناء من النكرة المخصصة، وهو مقتضى ما في الهمع أيضا، وبذلك صرح أيضا يس في حاشيته على التصريح.

وقد يقال: إن النكرة المخصصة في معنى المعرف بـ"أل" العهدية، فلذلك جاز الاستثناء منها. على أن المصنف في التسهيل إنما اشترط حصول الفائدة كما تقدم. والله تعالى أعلم

فائدة: قد اختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب، أحدها: الجواز مطلقا واختاره ابن الضائع بإعجام الضاد شيخ أبي حيان، والثاني: المنع مطلقا واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له، والثالث: المنع

إن كان عقدا نحو: "عندي عشرون إلا عشرة" والجواز إن كان غير عقد نحو: "له عشرة إلا اثنين"، ورد هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾ وقال أبو حيان: لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة، قال: ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد، والآية خرجت مخرج التكثير. انظر الهمع فإنه جوّد تلخيص المسألة من شرح أبي حيان على التسهيل.

وأَبْدِلِ الأوَّلَ والثاني اجْعَلِ مُنتَصِبًا بِعامِلٍ لا يَنجَلِي
فـي نَحْوِ لَمْ أُعْطِ عَرِيبًا زارا لَيادًا الّا أحْمَدًا دِينارا

يعني أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، فلو قلت: "قام القوم إلا زيدا وعمرا" جاز، ولو قلت: "أعطيت الناس إلا عمرا الدنانير" قال ابن السراج: لم يجز لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، بل تقول: "أعطيت الناس الدنانير إلا عمرا".اهـ فإذا كان المستثنى منه شيئين، وكان البدل يصح منه، فأبدل الأول منهما فيه، والثاني اجعله منتصبا بعامل محذوف، قال في التسهيل: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان.اهـ

فإذا قلت: "ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا"، و "لم أعط عريبا ليادا أي شيئا إلا أحمدا دينارا" وأردت الاستثناء لم يجز؛ وإن جعلت "عمرا" بدلا من "أحد" و"أحمد" بدلا من "عريبا"، وأضمرت للثاني ناصبا، أي "أعطيته دانقا أو دينارا" في المثالين، جاز كما يقدر خافض للثاني في قوله: [159]

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ولا يبدل في المثال المذكور "أحمدا" من "عريبا" و"دينارا" من "ليادا"، لأن البدل على نية تكرار العامل، و"إلا" دخلت لإيجابه بالنسبة للمذكور بعدها، وإنما امتنع أن يكونا بدلين لأن البدل من المنفي إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بـ"إلا"، فأشبهت "إلا" العاطفَ

---

[159]- البيت من المتقارب، وقائله: أبو دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي: العيني: 445/3، والشاهد فيه: تقدير كل قبل نار لأن عطف نار على امرئ يلزم منه عطف اسمين على معمولي عاملين مختلفين.

المقتضي للإيجاب بعد النفي كـ"بل"، ولا يقع بعد عاطف معطوفان فلا يقال: "جاء زيد وخالد بكر"، كذلك لا يقع بعد "إلا" بدلان. قاله المصنف، فلا ينصب "دينار" بدلا بل بعامل مضمر. وأما "ضرب زيد عمرا وبكر خالدا" فيجوز أن يقال فيه ما قيل في سابقه من النصب بمضمر أي "ضرب خالدا"، ولا يكون قد عطف بعاطف واحد معطوفان، بل يكون المعطوف بالواو "بكر" وحده، و"خالدا" من جملة أخرى هي جواب سؤال مقدر، كما في "دينارا" في المثال السابق، وستأتي هذه المسألة في باب العطف.

وقد خالف قوم في منع جعل "أحمدا" و"دينارا" مستثنيين، بناء على جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان؛ وقوم في منع جعلهما بدلين وهو ما ذهب إليه ابن السراج، والمنع رأي الأخفش والفارسي، وقد تقدم وجهه؛ لكن رده أبو حيان بورود السماع بإبدال اسمين دون وساطة، كقوله:[160]

ولما قرعنا النبع بالنبع بعضه ... ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

فأبدل "بعضه" من "النبع" و"ببعض" من "بالنبع"، وتعقب أبو حيان أيضا قول المصنف إنه لا يقع بعد حرف عطف معطوفان قائلا: إنه يجوز وقوع معطوفين بعد العاطف، بل قد يقع بعد ثلاثة كـ"أعلمت زيدا عمرا فاضلا وبشرا خالدا منطلقا"، وأربعة كأعلم زيد عمرا كبشك سمينا وبشر خالدا فرسه ملجما.

قال ناظر الجيش: لأنه يصح عطف معمولين على معمولين لعامل واحد،

160- البيت من الطويل، وهو من أبيات في الحماسة منسوبة لزفر بن الحارث، وقبله:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ... عشية لاقينا جذاما وحميرا

وبعده:

ولما لقينا عصبة تغلبية ... يقودون جردا للمنية ضمرا

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

انظر: حماسة أبي تمام بشرح الأعلم: 254/1-264، ونسبه في الدرر للنابغة الجعدي: 161/3.

النبع: شجر من أصلب الشجر عودا، ومراده بقوله: قرعنا النبع بالنبع أن أصلهما واحد فكأنهما من نبعة واحدة، وقوله: أبت عيدانه أن تكسرا، أي لما استوينا في الصبر والشدة لم يكسر أحد منا صاحبه . انظر الشرح المذكور.

وإذا جاز العطف جاز البدل لأن المصنف أسند منع البدل إلى عدم صحة العطف وقد تبين جوازه، والعطف الممتنع الذي أشار إليه المصنف إنما هو عطف معمولين على معمولي عاملين كما تبين من تمثيله بقول الشاعر: (أكل امرئ تحسبين ..إلخ) وليس هذا مما تقدم في شيء. قال: والذي يظهر أن تعدد البدل وعدم تعدده إنما هو بحسب ما يقتضيه العامل قبل "إلا"، فإن اقتضى معمولا واحدا لم يجز أن يقع بعد "إلا" بغير عطف إلا بدل واحد نحو: "ما ضربت أحدا إلا زيدا"، وإن اقتضى معمولين جاز أن يقع البدلان منهما بعد "إلا" كما تقدم في قولهم: "ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا"، ولا يحتاج إلى تقدير عامل للثاني. نعم إذا جاء مثل: "ما ضربت أحدا إلا زيدا عمرا" تعين نصب الثاني بضرب مقدرة، لعدم اقتضاء "ضربت" معمولين . قال: وأما منع الاستثناء في مثل: "ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا" ففي النفس منه شيء.اهـ

وظاهر كلام المصنف يقتضي أن مثل: "لم أعط عريبا ليادا إلا أحمد دينارا" تركيب صحيح من غير خلاف، وإنما الخلاف في تخريجه، وليس كذلك بل منهم من لا يجيز هذا التركيب البتة.

وظاهر قول الناظم "لا ينجلي" وجوب هذا الحذف؛ والظاهر خلاف ذلك وأنه لا مانع من التصريح بهذا العامل فتقول مثلا: "لم أعط عريبا ليادا إلا أحمد أعطيته دينارا"، بل يظهر أن من لا يجيز ذلك التركيب يوجبه. نعم إنما فرض المسألة فيما إذا حذف، لأنه هو الذي تتوهم فيه بدلية الاسمين معا حتى قيل بها، قال في التسهيل: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان خلافا لقوم.

ثم هذا الموضع من مشكلات التسهيل. انظر الدماميني

وجَوِّزِ استِثْناءَكَ البعْضَ ولَوْ نِصْفًا فصاعِدًا عَلى ما قدْ رَوَوا

أي يجوز كون المستثنى بعضا أقل من النصف باتفاق البصريين والكوفيين، ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين القائلين بأن المستثنى لا بد أن يكون أقل من النصف لا مساويا ولا أكثر، وبجواز استثناء النصف قال بعض البصريين والكوفيين،

واستدل له بقوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾ فـ"نصفه" بدل من "قليلا"، والتقدير: "قم الليل إلا نصفه" والضمير لليل، لا للقليل لأنه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه.

وفي الآية بحث لبعض شيوخ أبي حيان بسطه في التذييل والتكميل، وقد لخصه المرادي في شرحه للتسهيل، على عادته في تلخيص المباحث من شرح أبي حيان؛ حتى إني رأيت الشيخ خالد في التصريح صرح بأن شرحه تلخيص لشرح أبي حيان، بل ربما عزا له باسم التلخيص فيقول: قاله المرادي في التلخيص أو في تلخيصه.

قوله: "فصاعدا" أي وفاقا للكوفيين وبه قال أبو عبيد والسيرافي، بدليل قوله تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سُلْطَٰنٌ إلا من اتبعك من الغاوين﴾ والغاوون أكثر، وقوله تعالى ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾ لأن من سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه نفسه، وقوله تعالى: ﴿فلا يأمن مكر الله إلا القوم ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ لأن القوم الخاسرين هم غير المؤمنين لقوله تعالى: ﴿إن ٱلْإِنسَٰنَ لفي خسر إلا الذين ءَامَنُواْ﴾. ومنع بعض البصريين استثناء الأكثر، وقالوا: إن "عبادي" يدخل فيهم الملائكة، وحينئذ يكون من غوى قليلا بدليل الحديث: "أطت السماء وحق لها أن تئط ليس منها موضع قدم إلا عليه ملك راكع أوساجد"[161]، ورد بأن "عبادي" في الآية الأولى المراد بها المعهودون الذين تقدم ذكرهم وهم المخلصون من بني آدم؛ وأما ﴿إلا من سفه نفسه"﴾ فالاستثناء منقطع والإنكار وقع على كل من يرغب عن ملة إبراهيم، وكأنه قال: لكن من سفه نفسه يرغب عنها، وليس الكلام فيه أي المنقطع؛ وأما ﴿فلا يأمن مكر الله إلا القوم ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ فاستثناء مفرغ فيقدر المحذوف عاما أي أحد، وهو يشمل العاقل ملكا وإنسا وجانا. قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: وهذا الذي ذكره الشيخ لا يدفع استدلال المصنف، فإنه لا بد من تقدير الإخراج وإن كان مفرغا، والمخرج "الخاسرون" وهم غير المؤمنين كما تقدم.

ولا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا ولا أكثر، فلا يقال: "له علي عشرة إلا عشرة أو إلا أحد عشر"، ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك.

161- الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية 269/6. والسيوطي في الدر المنثور 183/4

وكُــلُّ مــا اسْــتُثْنِيَ مَهْمــا يُجْعَــلْ مِــنْ بَــيْنِ شــيْئينِ فــالَاوْلَى الأوَّلْ

يعني أن السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى بين شيئين صالحين للاستثناء منهما، كقوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾، فـ"قليلا" مستثنى من الليل لا من نصفه، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل، لأن كونه من الأول يلزم منه الاتصال والتأخير، وكونه من الآخر لا يقع فيه إلا الاتصال فقط.

والعكــسُ فــي مُــؤَخّرٍ مــا سَــبَقا أَوْلَــى بِــهِ الأوّلُ واحْكُــمْ مُطْلَقــا
بالأَوْلَوِيَّـــةِ لِمـــا قـــدِ ارْتَفَـــعْ مــا لــمْ يَكُــنْ مِــنْ ذاكَ مــانِعٌ مَنَــعْ

قوله: "والعكس في مؤخر" أي فإن تأخر عنهما فالثاني أولى مطلقا سواء كان فاعلا أو مفعولا، نحو: "غلبت مائة مؤمن مائة كافر إلا ثلاثين" و"استبدلت من أصحابنا أصحابكم إلا زيدا"، لأنه إن كان من الأخير وقع في التأخير والاتصال، وإن كان من الأول لم يقع إلا في التأخير.

قوله: "ما سبقا أولى به الأول" أي وإن تقدم عليهما فالأول أولى، لأنه إن كان من الأول وقع في الاتصال وإن كان من الثاني فاته الاتصال. وهذا إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو: "استبدلت إلا زيدا من أصحابنا أصحابكم"، فـ"زيدا" مستثنى من أصحابنا.

وأما إذا كان أحدهما مرفوعا فهو قوله: "واحكم مطلقا ..إلخ".أي وإن كان أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فهو أولى مطلقا أي تقدم أو تأخر، فإن تقدم فواضح، وإن تأخر فمحله التقديم؛ فمثال المرفوع لفظا: "ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا" قال الرماني: إن استثنيت من "قومك" جاز ومن "أصحابنا" لم يجز، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة، وكذا قال الأخفش: لا يجوز في مثله إلا أن يكون مستثنى من الفاعل؛ ومثال المرفوع معنى: "ملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا"، فالأصاغر مستثنى من الأبناء لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون.

قوله: "ما لم يكن من ذاك مانع منع" أي فإن كان فيه مانع لم ينظر إلى تقديم ولا تأخير ولا غيرهما في الكل، بل ينظر إلى ما يقتضيه المعنى فيعلق المستثنى باللائق به، نحو: "طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنات"، فالحسنات مستثنى من النساء لا من الزيدين، و"أصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوي النهى" فـ"ذوي النهى" مستثنى من الزيدين لا من النساء، و"ضرب إلا زيدا بنونا بناتنا"، و"استبدلت إلا زيدا من إمائنا عبيدنا"، وهو واضح.

وهذا كله حيث لا يصح جعل الاستثناء راجعا إلى الجميع، وأما إذا أمكن رجوعه إلى كل ما تقدمه مما يصح الاستثناء منه فهو قوله:

واسْتَثْنِ مِنْ مَجْمُوعِ ما تَقَدَّما إنْ كانَ ذاكَ مُمكِنًا قدْ عُلِما

يعني أنه إذا أمكن أن يشترك في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره، لم يقتصر عليه إن كان العامل واحدا نحو: "هجرت بني فلان وبني فلان إلا الصالحين"، فـ"الصالحين" مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص، فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به نحو: "لا تحدث النساء ولا الرجال إلا زيدا"؛ أو كان المعمول واحدا نحو: "لا تصحب زيدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبا من الظلم"، وقوله تعالى: ﴿والذين يرمون **ٱلْمُحْصَنَٰتِ** ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم **ثَمَٰنِينَ** جلدة ولا تقبلوا لهم **شَهَٰدَةً** أبدا أولئك هم **ٱلْفَٰسِقُونَ** إلا الذين تابوا﴾ فيعلق الاستثناء بجميع ما تقدم مما يصلح له، وهو مذهب مالك والشافعي، وخصه أبو حنيفة بالجملة الأخيرة، واختاره المهاباذي في شرح اللمع، زاعما أن تعليقه بالجميع خطأ إذ يستحيل أن يكون معمولا لعاملين مختلفين. قال في المساعد: وهذا يقتضي أن عامل المستثنى ما عمل في المستثنى منه، وما قاله المصنف على تقدير كون العامل في المستثنى "إلا" كما اختاره، ويجوز أن يكون على تقدير أن العامل فيه تمام الكلام الذي قبله كما زعم ابن الضائع أنه ظاهر كلام سيبويه، لأن العطف يصير الأشياء كالشيء الواحد.

والحاصل أن الصور ثلاث: إحداها: اتحاد العامل حقيقة مع تعدد المعمول تحقيقا

نحو: "أكرم الزيدين والعمرين إلا من أساء"، والثانية: اتحاد العامل تقديرا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو: "أكرم الزيدين وأعط العمرين إلا من أساء"، والثالثة: تعدد العامل تحقيقا مع اتحاد المعمول تقديرا نحو: "حالف بني تميم وجاورهم إلا من أساء".

ومحل هذه المسألة أصول الفقه وقل من ذكرها من النحويين، حتى قال أبو حيان: لم أر من تكلم عليها من النحاة إلا ابن مالك في التسهيل وشارح اللمع أي المهاباذي. قال السيوطي في الهمع: والأمر كما قال فإن المسألة بعلم الأصول أليق، ثم نبه على أن أبا حيان نفسه ذكرها في الارتشاف، فأحب هو أيضا أن لا يخلي كتابه منها.

فائدة: المهاباذي: هو أحمد بن عبد الله الضرير أحد تلامذة عبد القاهر الجرجاني كما في بغية الوعاة. واللمع كتاب في النحو لابن جني.

لا تَعْبَئًا بأوّلٍ قدْ جُعِلا   وصْفًا بَلِ الثانِي اجْعَلَنْهُ أوَّلا

قوله: "لا تعبئا" بنون التوكيد الخفيفة، وهذا من تمام قول الخلاصة: (وإن تكرر لا لتوكيد ...إلخ) يقول: لا تعبئا في الإخراج بمستثنى أول قد جعلته وصفا، بل اجعل الثاني هو أول المستثنيات، وقد عقد الناظم هنا قول المصنف في التسهيل: "وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني أولا" لكن قال الشيخ خالد: كان الأحسن أن يقول: "وإن قدر تالي "إلا" الأول صفة" لأنه لا يكون استثناء وصفة معا.اهـ

وحاصل المسألة أنه إن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به لأنه غير مخرج شيئا، وجعل الثاني هو المستثنى الأول، فإذا قلت: "له علي مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة" وقدر كون "إلا عشرون" صفة لمائة، فكأنه قال: "مائة تغاير عشرين"، فالعشرون غير خارجة لأن "إلا" إذا كانت صفة لا يكون فيها معنى الاستثناء، وكذا "غير". هذا هو المفهوم من كلام سيبويه، ونص عليه ابن السراج، قال: إذا قلت: "لك علي مائة إلا درهمين" فقد أقررت بثمانية وتسعين، وإن قلت: "إلا درهمان" فجعلت "إلا" صفة لمائة فقد أقررت بمائة، لزعمك أن له عندك مائة غير درهمين، يعني المائة المغايرة لدرهمين. وذلك أن "غيرا" نقيض "مثل" فإذا قلت: "له عندي مائة مثل درهمين" فأردت أن تنفي هذا قلت:

"غير درهمين" أي ليست مثل درهمين.

وعلى هذا فـ"إلا عشرة" في المثال المذكور استثناء أول، فتكون العشرة خارجة، و"إلا خمسة" ثان فتكون داخلة، فالمقبوض خمسة وتسعون؛ ثم إن هذا لا يختص بالأول، بل يجوز في الثاني أن يجعل وصفا للأول، وفي الثالث أن يكون وصفا للثاني، وهكذا.

وإنما يمتنع أن يجعل غير المجاور للشيء صفة لذلك الشيء، ومن ثم امتنع جعل "إلا" صفة مرتين في تركيب، لأن "إلا" الثانية مفصولة من موصوفها. انظر الدماميني

وانعَتْ بِإلّا والذي قد ذُكِرا مِنْ بَعْدُ جَمْعًا قَبْلَها مُنَكّرا

أو ذا أداةِ الجِنسِ لا يَنْحَذِفُ مَنْعُوتُها ... ...

الأصل في "إلا" الاستثناء وفي "غير" الوصفية، وقد تتقارضان فتحمل إحداهما على الأخرى في ما هي أصل فيه، وسبب الحمل أن ما بعد كل منهما مغاير لما قبلها. قال الرضي: أصل "إلا" مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو إثباتا، وأصل "غير" أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أوصفة، فلما اجتمع ما بعد "إلا" وما بعد "غير" في المغايرة، حملت "إلا" على "غير" في الصفة، فصار ما بعد "إلا" مغايرا لما قبلها من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتا، وحملت "غير" على "إلا" في الاستثناء، فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة، إلا أن حمل "غير" على "إلا" أكثر من حمل "إلا" على "غير"، لأن "غير" اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، ولذلك تقع "غير" في جميع مواقع "إلا".

قوله: "وانعت بإلا ..إلخ" يعني أنه ينعت بـ"إلا" وما بعدها ما يمكن وصفه بـ"غير" لأنها مؤولة بها، فليست "إلا" وحدها هي الصفة لأن الحرف لا يوصف به، وقول من قال:"يوصف بها" تجوُّز، وليس الوصف بما بعدها فقط فإنه قد يكون علما والعلم لا يوصف به، بل الوصف إنما يحصل من "إلا" وما بعدها، كما في نحو: "مررت برجل لا قائم ولا قاعد".

قال الشيخ خالد: فإن قلت: إذا اجتمع ما لا يجوز مع ما لا يجوز كيف يصير جائزا؟

أجيب بأن "إلا" بمعنى "غير" هي الصفة في المعنى، والاسم بعدها هو الصفة في اللفظ لأنه الذي يتبع في الإعراب، وليس أحدهما صفة بالحقيقة بل صفة من حيث اللفظ أو من حيث المعنى كما تقدم، ولذلك جمع بينهما.اهـ

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي، وقال بعضهم: إنه عطف بيان.

ولأصالة "غير" في الوصفية جائز أن يوصف بها جمع وشبه جمع وغيرهما كقولك: "رجل غيرك أحب إلي" بخلاف "إلا" فإن المنعوت بها إما أن يكون جمعا منكرا نحو: ﴿لوكان فيهما ءَالِهَةٌ إلا الله لفسدتا﴾، فـ"إلا الله" صفة لـ"آلهة" و"إلا" باقية على حرفيتها إن كان الوصف بمجموع "إلا" وما بعدها، وهي اسم إن كان الوصف بها وحدها، فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة ويظهر إعرابها فيه، وهو مجرور بإضافتها إليه بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المضاف الذي هو "إلا" المنقولة إلى المضاف إليه، كما قيل في "لا" من نحو: "زيد لا قائم ولا قاعد" إنها بمعنى "غير" وجعل إعرابها على ما بعدها بطريق العارية على ما صرح به السخاوي. انظر الصبان

ولك أن تقول: لما حملت "إلا" على "غير" انتقل إعراب "غير" إلى ما بعد "إلا"، كما انتقل إعراب الاسم بعد "إلا" إلى "غير" في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد "إلا" على ما يستحقه.

تنبيه: لا يجوز جعل ما بعد "إلا" في الآية الكريمة بدلا مما قبلها، لأن شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد "لو" كما يمتنع بعد "إن" لأنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب. وقيل بصحة البدلية فيها لأن ما تدل عليه "لو" من الامتناع شبيه بالنفي، ومعنى "لو كان فيهما آلهة إلا الله" ما فيهما آلهة إلا الله، فما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه، لكن القول بالبدلية مردود من عدة أوجه ذكرها ناظر الجيش في شرحه وكذا ابن هشام في المغني، وقد صدر صاحب المغني بأنهم لا يقولون: "لو جاءني ديار لأكرمته" ولا "لو جاءني من أحد" ولو كانت بمنزلة النافي لجاز

ذلك. لكن قال الدماميني في رده: قد يقال: أجمعنا على جواز التفريغ بعد "أبى" نحو: ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ إجراء للنفي المؤول مجرى النفي الصريح، مع أنه لا يجوز أن يقال: "أبى ديار المجيء" و "أبى من أحد الذهاب"، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا.اهـ

وإما أن يكون المنعوت بـ"إلا" وتاليها شبه الجمع المنكر، والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى،كقوله:[162]

لو كان غيري سليمى الدهر غيره   وقع الحوادث إلا الصارم الذكر

فـ"غير" شبه الجمع من حيث صدقه على ثلاثة فأكثر، ووصف بقوله: "إلا الصارم الذكر"، والتقدير: "لو كان غيري يا سليمى غير الصارم غيّره وقع الحوادث"، وقوله:[163]

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان

لأن في "كل" معنى الجمع، وقد جوز بعضهم أن تكون "إلا" في البيت للاستثناء، وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثنى الألف، وفي ذلك تخلص مما يلزم على وصفيتها من النوادر وهي ثلاث: الأول: وصف المضاف وهو "كل"، والغالب وصف ما أضيفت إليه إذ هو المقصود وإنما هي لإفادة الشمول فقط؛ والثاني: الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل؛ والثالث عدم تعذر الاستثناء على قول ابن الحاجب الآتي من اشتراط تعذر الاستثناء في الوصف بها.

ويمكن أن يكون من أمثلة شبه الجمع: "ما جاءني أحد إلا زيد"، فيجوز أن يجعل "إلا زيد" صفة لـ"أحد" كما يجوز أن يجعل بدلا. قال سيبويه بعد أن مثل به: فأنت بالخيار

162- البيت من البسيط، وقائله لبيد بن ربيعة رضي الله عنه، وقبله:

قالت غداة انتجينا عند جارته   أنت الذي كنت لولا الشيب والكبر
فقلت ليس بياض الرأس عن كبر   لو تعلمين وعند العالم الخبر

انظر: شرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 47/2، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 218/1.

163- البيت من الوافر وقد ورد في شعرين لصحابيين هما: عمرو بن معدي كرب، وحضرمي بن عامر . انظر: خزانة الأدب: 65/2.

إن شئت جعلت "إلا زيد" بدلا، وإن شئت جعلته صفة.

قال ناظر الجيش: قوله: (جعلت "إلا زيد" بدلا) فيه تجوز، فإن البدل إنما هو زيد وحده.

قال الصبان: وإنما اشترط كون الموصوف بها جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء، وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى "غير" المتوغلة في الإبهام.

ولا يوصف بـ"إلا" حيث لا يصح الاستثناء على الأصح، فيجوز: "عندي درهم إلا دانق"، لأنه يجوز: إلا دانقا" بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح، ويمتنع: "إلا جيد" لأنه يمتنع "إلا جيدا"؛ وهذا كالمجمع عليه مع أن في كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلافه، فإنه جعل "إلا زيد" من قولك: "لوكان معنا رجل إلا زيد لغلبنا" صفة، و"رجل" ليس بعام فلا يصح الاستثناء منه، وعلى هذا فمعنى قولهم: "حيث يصح الاستثناء" ولو كان منقطعا كما في المثال، ويكون المعنى: "لكن معنا زيد فلا نغلب"، وهذا خالفت فيه "إلا" "غير" كما خالفتها في ما يأتي من أنه لا يحذف موصوفها.

قال الأشموني: قد يقال: إنه مخالف لقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما ءَالِهَةٌ...﴾ الآية. قال الصبان: أشار بـ"قد" إلى إمكان دفعه، ودفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع أي كما تقدم آنفا، وإنما يمتنع في الآية المتصل لا المنقطع كالمثال السابق. قال الدماميني: وهذا يقتضي إلغاء الشرط المذكور لأنه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين.اهـ كلام الصبان

ومقابل الأصح قول ابن الحاجب بعكسه، وهو أنها لا يوصف بها إلا حيث لا يصح الاستثناء نحو: "له علي درهم إلا جيد"، لأنه لا يصح استثناء الجيد من الدرهم، وفي حاشية ابن كيران على التوضيح: أن المأخوذ من المغني هو أن الصواب أنه لا يشترط صحة الاستثناء ولا تعذره، قال: والذي تحصل لنا أن الحق أنه لا يشترط تعذر الاستثناء وأنه يشترط إمكانه ولو منقطعا، ليخرج نحو: "عندي درهم إلا جيد"، ويجوز "غير جيد".

أقول: ولينظر مقابل الأصح مع قول أبي حيان في الارتشاف: وكون "إلا" لا تكون

صفة إلا حيث يصح الاستثناء كالمجمع عليه من النحويين، ثم ذكر أن في كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك، و أتى بتأويله كما تقدم، ولهذا قال في الهمع: وأغرب ابن الحاجب ..إلخ

قول الناظم: "أوذا أداة الجنس" يعني أن المعرف بأل الجنسية من الجموع كالمنكر، فيوصف بإلا وما بعدها، لأن التعريف بـ"أل" الجنسية كلا تعريف، وكما وصف ما هما فيه بـ"غير" في قولهم: "إني لأمر بالرجل غيرك فيكرمني"، وصف بـ"إلا" الواقعة موقعها وبما بعدها، كقوله:[164]

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة   قليل بها الأصوات إلا بغامها

فالأصوات شبيه بالنكرة، لأن تعريفه بـ"أل" الجنسية أي "غير بغامها"، لكن يجوز في البيت أن تكون "إلا" للاستثناء وما بعدها بدل من الأصوات، لأن في "قليل" معنى النفي. قاله السيرافي، والأول مقتضى كلام سيبويه.

قال ناظر الجيش: ولم يمثل المصنف لشبه الجمع معرفا بالأداة، وإن انطوى كلامه في المتن عليه.اهـ

وفهم من ما تقدم أنه لا يوصف بـ"إلا" وبتاليها مفرد محض، فلا يقال: "قام رجل إلا زيد"، ولا معرفة محضة، فلو قلت: "قام الرجال" تريد جماعة معهودين لم يجز "إلا زيد" بالرفع؛ قال بعض المغاربة: الوصف بـ"إلا" يخالف سائر الأوصاف، فإنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، وقال بعضهم: يجوز أن تجري على المعرفة والنكرة والمفرد والمجموع كما تجري "غير"، وإنما جرت على المعرفة لأن "غيرا" من أخوات "مثل" يصح فيها التعريف و"إلا" بمعناها.

قوله: "لا ينحذف منعوتها" يعني أن الموصوف بـ"إلا" وما بعدها لا يحذف وتقام الصفة مقامه بخلاف "غير"، فلا يقال: "قام إلا زيد" أي "القوم إلا زيد" وإن جاز:

164- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه: 638، وخزانة الأدب: 51/2.

"قام غير زيد"، لعدم تأصل "إلا" في الوصفية، ونظيرها في ذلك الموصوف بالجملة وشبهها.

والحاصل أنه يشترط في وقوع "إلا" مع ما بعدها وصفا أمور: الأول أن يكون الموصوف بها جمعا أو شبه جمع، والثاني: أن يكون الجمع المذكور منكرا أو معرفا بـ"أل" الجنسية، والثالث: أن يكون الموصوف مذكورا لا محذوفا، والرابع أن تكون "إلا" المذكورة واقعة حيث يصح الاستثناء. لكن نقل ناظر الجيش في شرحه مباحث يظهر منها أن أكثر هذه الأمور غير لازمة. وقال: إنه لم يتحقق منها سوى شرط واحد، وهو أن يكون الموصوف بها مذكورا لا محذوفا، وما نص سيبويه إلا عليه، بل أمثلته التي مثل بها تدفع غير ذلك، كاشتراط الجمعية أو شبهها وعدم التعريف، وكاشتراط الصلاحية للاستثناء. قال: ولا ينبغي العدول عما قاله سيبويه إذ لم ينهض على مخالفته دليل.

واعلم أن هذه المسألة وهي الوصف بـ"إلا" قال الشاطبي: إنها من الجلائل التي لا غنى عن ذكرها، وليست من الأحكام الأقلية التي يباح لمثل المصنف إغفالها، ثم اعتذر عن المصنف في تركها مع ذكره الإبدال، بأن الوصف ليس فيه معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب، بخلاف البدل فهو عريق في الباب من جهة المعنى وإن كان اللفظ مخالفا له فيكون رفعا وجرا، فليس خارجا عن باب الاستثناء بخلاف الوصف.

... ... وبَعْدَها لا يُوصَفُ
ما قَبْلَها وما أتى لِذلِكْ مُوَهِّمًا أوَّلَهُ ابنُ مالِكْ

قوله: "وبعدها لا يوصف ما قبلها..إلخ" أي لا يليها نعت ما قبلها، فلا يفصل بها بين الصفة والموصوف، قال ابن مالك: لأن الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما بـ"إلا"، لأن الصفة توضح الموصوف توضيح الصلة للموصول والمضاف إليه للمضاف، فلا يقال: "ما مررت برجل إلا راكب" على أن الصفة لـ"رجل"، قاله الأخفش والفارسي؛ وما أوهم ذلك أوله ابن مالك بأنه حال أو صفة بدل محذوف، كـ"ما رأيت رجلا إلا راكبا" أي "إلا رجلا راكبا"، لكن عندي في التخريج على الوصفية لبدل محذوف

فرار من ضعيف إلى ضعيف، إذ لم يثبت حذف البدل ولذلك لم يتعرضوا له في بابه، وسيأتي التنبيه على ذلك إن شاء الله تعالى في محله.

ونقل جواز وصف ما قبل "إلا" بما بعدها عن الزمخشري فإنه قال في: "ما مررت بأحد إلا زيد خير منه" إن ما بعد "إلا" جملة ابتدائية صفة لأحد، وزعم في الكشاف في قوله تعالى:﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ أن قوله: "ولها كتاب معلوم" جملة واقعة صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: "جاءني زيد عليه ثوب"، و"جاءني وعليه ثوب". وقد تابع الز مخشري صاحب البديع وابن هشام الخضراوي، لكن رد المصنف ما ذهب إليه من عدة أوجه، منها: أن قياس الصفة على الحال لا يصح لأن بينهما فروقا كجواز تقديم الحال على صاحبها، ومنها: أن هذا مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه، ومنها: أنه معلل بما لا يناسب وذلك لأن الواو تدل على المغايرة بين ما قبلها وما بعدها وهو ضد ما يراد من التوكيد.

مــا بَعْــدُ فيمــا قَبْلَهــا لا يَعْمَــلُ عَمّــا تَــلا بــالأَجْنَبِي لا تُفْصَــلُ

قوله: "ما بعد في ما قبلها ..إلخ" يعني أنه لا يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها في جميع الأحوال، لأن المستثنى في حكم جملة مستأنفة، لأن قولك: "جاء القوم إلا زيدا" بمنزلة "جاء القوم ما منهم زيد"، فمقتضاه عدم عمل تاليها في متلوها، فاستمر على مقتضى هذه المناسبة من المنع في ما تقدمها؛ فلا يقال: "ما قومك زيدا إلا ضاربون". قاله المصنف، وقال الرماني: لأن تقدم الاسم الواقع بعد "إلا" عليها ممتنع فكذا معموله. لكن في شرح أبي حيان للألفية أنهم حذروا من تعليلات الرماني ونظرائه.

أما عكس المسألة . وهو عمل ما قبل "إلا" فيما بعدها . فإنه يصح في ثلاثة مسائل اقتصر عليها في التسهيل، هي: أن يكون مستثنى فرغ له العامل، نحو: "ما قام إلا زيد"، هذا إذا قلنا إن ناصب المستثنى "إلا"، وإن قلنا: ناصبه ما تقدم فلا فرق بين المفرغ كما مثل، وغيره نحو: "قام القوم إلا زيدا"، إذ عمل في الصورتين ما قبلها فيما بعدها؛

أو يكون مستثنى منه نحو: "ما قام إلا زيدا أحد"؛ أو يكون تابعا للمستثنى منه نحو: "ما مررت بأحد إلا زيد خير من عمرو". قال ناظر الجيش: ولم تجز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل، ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة.اهـ

أقول: لكن زاد الرضي موضعا رابعا، وهو أن يكون معمولا لغير العامل في المستثنى منه، نحو: "رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا". ذكر ذلك في باب الفاعل، لكنه لم يذكر تابع المستثنى منه.

فما ظن معمولا لما قبل "إلا" من غير الثلاثة التي في التسهيل والموضع الذي زاده الرضي، قدر له عامل نحو: "ما ضرب إلا زيد عمرا"، قدر لـ"عمرو" عامل أي "ضرب عمرا"، لأنه ليس واحدا من المواضع المذكورة؛ وسبب ذلك أن حق المذكور بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوما به. خلافا للكسائي في منصوب ومخفوض، نحو: "ما ضرب إلا زيد عمرا" و "ما مر إلا زيد بعمرو"؛ وله ولابن الأنباري في مرفوع نحو: "ما ضرب إلا زيدا عمرو"، وفرق ابن الأنباري بين المرفوع وغيره بأن المرفوع منوي التقديم، فيصير كأن الواقع بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ مختوم به.

قول الناظم: "عما تلا بالاجنبي لا تفصل" أي لا يفصل بين "إلا" وتاليها وهو المستثنى بأجنبي، والمراد بالأجنبي ما ليس معمولا للمستثنى، أما الفصل بغير الأجنبي فجائز، قال:[165]

أصخ فالذي توصى به أنت مفلح فلا تك إلا في الصلاح منافسا

فـ"في الصلاح" معمول لـ"منافسا" بعده.

وإنْ تَكُنْ إلاّ بِمَعْنَى الواوِ   فاعْطِفْ بِها فِي قَوْل كُلِّ راوِ

165- تقدم في باب المبتدأ.

يعني أن "إلا" قد تكون للتشريك كالواو، عاطفة عند الأخفش والفراء وأبي عبيدة، وجعلوا منه: ﴿ليلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم﴾، أي ولا الذين ظلموا، ونحو: ﴿لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظَلَم﴾ أي ولا من ظلم؛ قال في المغني: وتأول الجمهور هذا بالاستثناء المنقطع.

قال الأمير: أي لكن من ظلم من غير المرسلين أو منهم من باب "حسنات الأبرار سيئات المقربين"، والانقطاع على هذا لكونه انتقالا لغرض آخر، وإلا اقتضى ثبوت الخوف، وإنما هو دفع لما يتوهم من الخوف. قال: وأما الآية الأولى فالانقطاع فيها مبني على تخصيص الناس بالمنصفين والحجة بالحق، أما إن أريد مطلق ما يتمسك به فمتصل.اهـ المراد من كلام الأمير، وعلى تأويل الآيتين فلا دليل لراو.

أقول: ولينظر قول الناظم: "كل راو" فإنه يوهم الإجماع على جواز العطف بها، مع أن القول بذلك خلاف قول الجمهور كما تقدم عن المغني، إلا إذا كان مراده "في قول كل راو" عن الأخفش ومن وافقه، وعلى هذا حمل كلامه صاحب التنبيه، أو أراد أنها إذا كانت بمنزلة الواو في التشريك فهي عاطفة في قول كل راو، فحكاية الاتفاق إنما هي على التلازم بين كونها للتشريك في الحكم وكونها عاطفة، وهو مسلم. والله تعالى أعلم

وبَعْـــدَ نَفْـــيٍ أوْلِهـــا المُـــضارِعا والمــاضِ بَعْــدَ الفِعْــلِ أوْ قَــدْ واقِعــا

قوله: "وبعد نفي ..إلخ" يعني أن "إلا" يليها . إذا كانت بعد نفي . فعل مضارع بلا شرط، أي سواء تقدم عليها اسم أو فعل، فتقول: "ما زيد إلا يفعل كذا" و"ما كان زيد إلا يفعل" و"ما خرج زيد إلا يجر ثوبه"، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بـ"إلا"، لأن المستثنى لا يكون إلا اسما أو مؤولا به، بشرط كون المستثنى مفرغا لتكون ملغاة عن العمل على قول، وعن التوصل بها إلى العمل على قول، فيسهل دفعها عن مقتضاها من الدخول على الاسم، لانكسار شوكتها بالإلغاء .

قوله: "والماض بعد الفعل ..إلخ" أي ويليها فعل ماض مسبوق بفعل ماض أو مضارع، أو مقرون بـ"قد" لتقربه من الحال فيكون شبيها بالمضارع، فأغنى اقترانه بها

عن تقدم فعل؛ نحو: ﴿وما ياتيهم من رسول إلا كانوا به **يَسْتَهْزِءُونَ** ﴾، ونحو: "ما يئس الشيطان من ابن آدم إلا أتاه من قِبل النساء"[166] وكقوله:[167]

ومـــا المجـــد إلا قـــد تبـــين أنـــه ببـــذل وحلـــم لا يـــزال مـــؤثلا

ثم هذا المقرون إن سبقه فعل وجب اقترانه بالواو، نحو: "ما زرته إلا وقد زارني".

وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الماضي بعد "إلا" لأن تقدمه مقرونا بالنفي جعل الكلام بمنزلة: "كلما كان كذا كان كذا"، فكأن فيه فعلين كما هو مع "كلما".

ومعنى قولهم "أنشدك الله إلا فعلت": "ما أسألك إلا فعلك"، ولولا أنه محمول على هذا لما صح، لأنه موجب فقياسه أن لا تدخل عليه "إلا" لأنه مفرغ ولا يجيء الفعل بعدها لعدم النفي، لكنه حمل على المعنى، فهو موجب لفظا منفي معنى، وقدر الفعل بالمصدر بلا سابك لضرورة افتقار المعنى لذلك. قال أبو حيان: وقد صرح بـ"ما" المصدرية مع الفعل بعد "إلا" في قوله:[168]

عمرتـــك الله إلا مـــا ذكـــرت لنـــا هـــل كنـــت جارتنـــا أيـــام ذي ســـلم

قال بعضهم: وإنما جاز ذلك هنا لأن باب القسم قد اتسع فيه لكثرته في الكلام، فجاز فيه ما لايجوز في غيره.اهـ على نقل ناظر الجيش

تنبيه: ولاية الفعل المضارع والماضي بشرطه "إلا" مما تفترق فيه مع "غير"، كما يفترقان في أن "إلا" قد تليها جملة ابتدائية نحو: "ما رأيت أحدا إلا زيد خير منه"، بخلاف "غير" لأنها لا تضاف إلى الجمل. أفاده أبو حيان.

166- انظر كشف الخفاء 39/1

167- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 222/2، والدرر: 172/3.

168- البيت من البسيط، وقائله الأحوص بن محمد الأنصاري، انظر: خزانة الأدب: 231/1، والشاهد فيه: قوله: إلا ما ذكرت، حيث اقترن جواب القسم بعد "إلا" بـ"ما"المصدرية.

مَعْنَـى الـذي اسْـتَثْنَتْهُ غَيْـرُ اعْتبِـرا   فــي تــابعٍ وهكَــذا إلاّ يُــرَى

لما ذكر في الخلاصة حكم المستثنى بـ"إلا" بقوله: (ما استثنت الا مع تمام ..إلخ)، وحكم المستثنى بـ"غير" بقوله: (واستثن مجرورا بغير معربا ..إلخ) ذكر الناظم هنا أنه قد يرى اعتبار المعنى في تابع المستثنى بـ"غير" واعتباره في المستثنى بـ"إلا" جائزا.

مثال ذلك في "غير": "ما جاءني غير زيد وعمرو" و"جاء القوم غير زيد وعمرو"، فيجوز فيهما جر "عمرو" على اللفظ، ويجوز في الأول الرفع لأنه في معنى "ما جاءني إلا زيد وعمرو"، وفي الثاني نصبه لأنه في معنى "جاء القوم إلا زيدا وعمرا"؛ وليس "عمرو" في الرفع في الأول والنصب في الثاني معطوفا على "غير" عند هذا القصد وهو واضح، بل العطف على المحل عند بعض، وهو ظاهر كلام سيبويه فالصواب لوقال الناظم: "محل ما استثنته ..إلخ"، وعلى التوهم عند الشلوبين، وهو الذي يظهر من كلام ابن عصفور لأنه لم يصرح بأنه عطف على الموضع بل قال إنه حمل على المعنى. **أقول**: وهذا القول هو ظاهر التسهيل أيضا وتبعه الناظم هنا، لتعبيرهما بالمعنى دون المحل، ويدل لذلك قول يس في حاشيته على التصريح: وظاهر كلام الشارح ما ذهب إليه الشلوبين من أنه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم. اهـ وقد يقال: إن الحمل على المعنى صادق بالقولين وهو ظاهر كلام المرادي. ثم رأيت الصبان بحث في مثل هذا فذكر الاحتمالين المذكورين، وزاد احتمالا ثالثا وهو أن يكون القول بمراعاة المعنى مغايرا للقولين السابقين، وأوضح الفروق بين الثلاثة فليراجع ذلك فيه.

وقيل هذا في المعطوف فقط دون بقية التوابع وهو ظاهر التسهيل، كقوله:[169]

لم يبــق غــير طريــد غــير منفلــت   وموثــق في حبــال القــد مســلوب

روي برفع "موثق" وخفضه، والشاهد في رواية الرفع؛ لأن "غير" واقعة موقع "إلا"، ولوكانت محلها "إلا" لكان مرفوعا لأن العامل مفرغ له، و"طريد" مجرور لإضافة "غير" إليه،

-169 البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه ص: 52

لكن اعتبر معناه وهو وقوعه موقع "إلا"، فرفع "غير منفلت" و"موثق" باعتبار ذلك المعنى.

واستدل من عمم في بقية التوابع بقوله:(170)

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة   تغنت على خضراء سمر قيودها

وسيأتي الكلام عليه قريبا إن شاء الله تعالى.

ومثال المسألة في المستثنى بـ"إلا": "قام القوم إلا زيدا وعمرا" فيجوز في "عمرو" النصب والجر على مراعاة "غير"، إذ يصح أن يقال: "قام القوم غير زيد"، وهذا مذهب جماعة منهم ابن خروف، وحمل عليه قوله: وما هاج هذا الشوق ..إلخ، روي برفع "سمر" على لفظ "حمامة" وبجره، وخرجه ابن خروف على مراعاة المعنى، بتقدير: "غير حمامة سمر"، وهذا هو الدال من كلامه على أن غير العطف في ذلك كالعطف؛ والصحيح منعه، والبيت مؤول بالجر بالجوار، ورد بأن ما جر بالمجاورة لا بد أن يكون مجاوره مجرورا لفظا، بخلاف "خضراء"، وقيل نعت لـ"خضراء"، والمراد بالقيود عروق الشجرة، قال أبو حيان: وقد حكي ذلك لغة.

ومن الدليل على أن "إلا" تكون بمعنى "غير"، فيعطف على محل ما استثنته بالجر، عطف "غير" عليها في قوله: (171)

لعمرك ما إن ضرني وسط حمير   وأقيالها إلا المخيلة والسكر

وغير الشقاء المستبين ... ...

وقد صحح أبو حيان في الارتشاف منع مراعاة المعنى بعد "إلا"، وهو قول ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش، فيكون هذا القول هو المقابل للأصح المذكور في الطرة هنا، وبذلك يعلم ما في تعقب صاحب روض الحرون لهذا التصحيح بأنه اقتصر في التسهيل على الجواز، قال: وكذا صاحب المساعد والدماميني.اهـ فإن الاقتصار

170- البيت من الطويل، وقائله: علي بن عميرة الجرمي، سمط اللئالي: 19/1.

171- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس بن حجر، انظر: مختارات الشعر الجاهلي: 86/1.

على القول لا يقتضي نفي وجود مقابله وإنما يقتضي ترجيحه، ووجه التفرقة بين "إلا" و"غير" على هذا القول: هو أن الاسم بعد "إلا" لا موضع له يخالف لفظه بل لفظه وموضعه واحد بخلاف الواقع بعد "غير"، وذلك لأصالة "إلا" وفرعية "غير". قاله ناظر الجيش

تنبيهان: الأول: ما تقدم من جواز مراعاة المعنى بعد "غير" محله إذا كانت استثنائية؛ أما إذا كانت "غير" صفة، فمقتضى كلام التسهيل أنه لا تجوز مراعاة المحل، لقصره ذلك على الاستثناء، فتقول: "ما جاءني أحد غير زيد وعمرو" بجر "عمرو" لا غير إذا جعلت "غير" صفة، وأجاز ابن العلج الحمل على المعنى فيرفع، لأن الموضع يصلح لـ"إلا"، قال: وقال قوم إنه خاص بالاستثناء. أي كما هو مقتضى كلام التسهيل.

الثاني: لا يبعد أن يلتزم جواز اعتبار المعنى بعد "سوى" قياسا على "غير"، وهو ظاهر قول المصنف في التسهيل: "تساويها مطلقا سوى". أفاده المرادي في شرح الخلاصة

ومِثْلُ غَيْرٍ بَيْدَ في المُنقَطِعِ   وغَيْرُ أنّ بَعْدَها لمْ يَقَعِ

يعني أن "بيد" بمعنى "غير"على المشهور في الاستثناء المنقطع، مضافا إلى "أن" وصلتها، يقال: "هو كثير المال بيد أنه بخيل"؛ أما "نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا"[172] فمؤول عند ابن مالك بأن الأصل "بيد أن" فحذفت "أن" وبطل عملها، وأضيفت "بيد" إلى المبتدإ والخبر اللذين كانا معمولين لـ"أن"، ويروى "بيد أنهم". قال في المغني: وفي مسند الشافعي: "بايد أنهم". قال الأمير: على صيغة اسم الفاعل كما يقال في كأين: "كائن"، ولا ينافي ذلك الحرفية.اهـ

وفي النهاية لابن الأثير أنه لم ير "بايد" في اللغة بهذا المعنى، وأنه قيل إنها "بأيد" أي بقوة، ومعناه: نحن السابقون إلى الجنة يوم القيامة بقوة أعطاناها الله وفضلنا بها.

قول الناظم: "وغير أن..إلخ" يريد أن "بيد" تلازم الإضافة إلى "أن" وصلتها.

172- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة رقم: 876 بلفظ: "بيد أنهم أوتوا الكتاب" ولا شاهد فيه

وهذا مما تفترق فيه مع "غير" كاختصاصها بالمنقطع، وبقي فرقان آخران: الأول: أنها لا تقع صفة لغيرها، والثاني: أنها لا تقطع عن الإضافة. وقد قلت في ذلك:

وبيـــــد عــــن إضـــافة لا تقطـــع ووصفـــــها لغيرهـــــا ممتنـــــع

فحاصل الفروق بينهما أربعة. قال الصبان: وبقي خامس وهو: أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة، بل منصوبة كما في المغني.

وعَلِّـــــلاً بِبَيْـــــدَ شَــــبِّهًا بِمَــــعْ بَيْـــدَ وبـــاءُ بَيْـــدَ مِيمًـــا قـــدْ وَقَـــعْ

قوله: "وعللا ببيد ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في الفعلين، يعني أن "بيد" تأتي للتعليل وبمعنى "مع"، وبهما فسر قوله ﷺ "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد"[173]، ومما يشهد لتعليلها قوله:[174]

عمـــــدا فعلـــــت ذاك بيـــــد أني أخـــــاف إن هلكـــــت إن تـــــرني

لكن قال في المواهب: لم أر من شبه "بيد" بـ"مع"، وأما "بيد أني من قريش" فمحمول على أنها بمعنى "على" أو بمعنى "من أجل"، والجمهور على أنها بمعنى "غير".اهـ منه

أقول: قد يكون مراد الناظم بتشبيهها بـ"مع" أنها قد تفيد معنى المصاحبة مثلها، وهذا هو مراد من شبهها بـ"على" في تفسير الحديث، صرح بذلك صاحب التاج فإنه لما حكى القول بأنها بمعنى "على" عن أبي عبيد قال: أي التي يراد منها المصاحبة، ثم نقل قول ابن سيده: إن كونها بمعنى "غير" أعلى.

و قد يشهد لهذا كون الناظم لم يذكر أنها تأتي بمعنى "على". والله تعالى أعلم.

وعلى أن "بيد" بمعنى "غير" في الحديث يكون في الكلام تأكيد المدح بما يشبه الذم، كقوله:[175]

173- الحديث ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (122) وقال: إنه لا أصل له ومعناه صحيح.

174- البيتان من مشطور السريع، وهما لمنظور بن مرثد الأسدي كما في شرح شواهد المغني للبغدادي: 24/3- 26. وبلا نسبة في مغني اللبيب، ص: 156، وشرح شواهده للسيوطي: 1/ 373.

175- البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني.ديوانه ص: 44

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

وكونها بمعنى "على" حكاه في المغني عن بعضهم، قال الأمير: إن أراد بمعنى "على" الاستعلاء كما هو المتبادر فهو لا يظهر، وإن أراد بمعنى "على" الاستدراكية رجع إلى تعقيب المدح بما يشبه الذم. قال: وعليه يظهر أن تفسيرها بمعنى "غير" أعلى لوضوحه.اهـ

قلت: كذا قال الأمير وبقي عليه أن يكون أراد معنى "على" التي للمصاحبة كما تقدم نقله عن التاج، وهو ظاهر من حيث المعنى وإن لم يكن هو المتبادر من إطلاق معنى "على". والله تعالى أعلم

قال الدماميني: لم يزل يخطر ببالي أن "بيد" حرف حتى وقفت عليه في التوضيح في مشكلات الصحيح. وقيل: الصواب أن التعليلية حرف، والتي بمعنى "مع" اسم، والخلاف في التي بمعنى "غير".

قوله: "وباء بيد ..إلخ" أي وقد تبدل باء "بيد" ميما، فيقال: "ميد".

ونَصَبُوا في ما النساءَ بِعَدا مُضْمَرةً أوْ ما كإلاّ وُجِدا

يعني أن "النساء" في قول العرب: "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن" منصوب بـ"عدا" مضمرة، أي "ما عدا النساء وذكرهن"، كذا للمصنف وقال الجوهري: انتصب النساء على الاستثناء أي ما خلا النساء. اهـ ولكن خص المصنف "عدا" بالإضمار لإطباقهم على فعليتها بخلاف "خلا"، فحذف الفعل الواقع صلة "ما" وبقي معموله، وقال الفراء والأحمر أن العرب تستثني بـ"ما" وذكرا هذا المثل، وعليه يكون النصب بها أو بما قبلها بواسطتها أو بأستثني مضمرا، لكن كون "ما" بمعنى "إلا" لم يثبت في شيء من كلامهم، بخلاف كونها مصدرية نحو: "ما أن حراء مكانه"؛ وزعم السهيلي أن "ما" في هذا المثل بمعنى "ليس"، أي "ليس النساء وذكرهن"، قال أبو حيان: واستعمال "ما" النافية كـ"ليس" في الاستثناء غير معهود، وحذف "ما" المصدرية كذلك، فتتكافأ دعوى إضمار "عدا" ودعوى كون "ما" بمعنى "ليس" مستثنى بها، ووقوع الشيء موقع الشيء لاشتراكهما في المعنى أقرب من حذف صلة "ما". وقولهم في المثل: "مهه" أي يسير، ويقال أيضا: "مهاه"

أي حسن، والمهاه: الطراوة والحسن؛ ومعنى المثل: أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه.

والحاصل أن المذاهب ثلاثة: إضمار "عدا" كما للمصنف، وكون العرب تستثني بـ"ما" فهي بمعنى "إلا" كما للفراء والأحمر، وكون "ما" نافية كليس كما زعم السهيلي. لكن ظاهر كلام المرادي أن الفراء والأحمر يوافقان السهيلي في جعل "ما" هذه نافية قد استثني بها كما استثني بـ"ليس"، وهو ظاهر الارتشاف أيضا. وعليه لا يكون في المسألة إلا مذهبان. ثم رأيت الشيخ خالد في شرحه صرح باحتمال كلام الفراء والأحمر لموافقة السهيلي ومخالفته.

تنبيه وفائدة: ليس الأحمر المذكور هنا هو خلف الأحمر كما قد يتوهم، بل هو علي ابن الحسن وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي، اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، وله حكاية مشهورة في ذلك. مات بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة. أما خلف الأحمر فهو بصري، وكان راوية ثقة علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه حتى قيل: هو معلم الأصمعي، وكان الأخفش يقول: إنه لم يدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي، ومات في حدود الثمانين ومائة.

بِلَيْسَ يُوصَفُ عَلَى رَأْيٍ ولا يَكُونُ فالضميرُ طِبْقُ ما تَلا

لما ذكر في الخلاصة أن "ليس" و"لا يكون" يستثنى بهما بقوله: (واستثن ناصبا بليس وخلا ..إلخ) ذكر الناظم هنا أنهما قد يوصف بهما – على رأي – المستثنى منه منكرا أو مصحوبا بـ"أل" الجنسية، واشترطوا في الاسم الموصوف بهما أن يكون صالحا للاستثناء، كما اشترط ذلك في الموصوف بـ"إلا"، وأجاز ابن عصفور أن يكون الموصوف بهما غير صالح للاستثناء، نحو: "أتاني رجال ليسوا الزيدين"، فـ"رجال" نكرة غير معدودة وهي لا تصلح للاستثناء، وهو الظاهر لأن "إلا" متأصلة في الاستثناء والوصف بها خلاف القياس، بخلافهما. انظر الدماميني

وقد نظَّر ناظر الجيش أيضا في اشتراط صلاحية الموصوف بهما للاستثناء قائلا:

إن الوصف بهما كالوصف بسائر الأفعال وليس فرعا عن الوصفية بغيرهما حتى يشترط فيهما ذلك.

ونص التسهيل: "وقد يوصف على رأي المستثنى منه منكرا ..إلخ" ففيه إشعار بقلته، وكذا لفظ سيبويه؛ وقوله: "على رأي" يشعر بخلاف، ولم يذكر غيره خلافا، ولعله فهمه من قول أبي العباس: فإن جعلته وصفا فجيد وكان الجرمي يختاره. وقوله: "المستثنى منه" أي ما كان مستثنى منه قبل جعلهما صفتين، وإلا فهو في هذه الحالة غير مستثنى منه، وهو مشعر بأنهما لا يكونان كذلك إلا حيث يصح الاستثناء، وتمثيل المبرد بقوله: "أتتني امرأة لا تكون فلانة" يدل على خلاف ذلك. قاله في المساعد. لكن قال ناظر الجيش: ومراد المصنف بقوله: "المستثنى منه" الذي يكون مستثنى منه لو لم يوصف، وليس مراده أنهما لا يجريان وصفا على ما قبلهما إلا إذا كان صالحا لأن يكون مستثنى منه بل أعم من ذلك، على أنه لو قال: "وقد يوصف بليس ولا يكون ما قبلهما" كان أولى .اهـ

وقوله في التسهيل: "أو مصحوب أل الجنسية" مبني على مذهبه من كون الجمل تقع صفة لمثله، ولم يمثل سيبويه هنا إلا بالنكرة، وعلى المنع تكون الجملة المصدرة بـ"ليس" و"لا يكون" في موضع النصب على الحال؛ وتخصيصه ذلك بـ"ليس" و"لا يكون" يدل على أنه لا يكون في غيرهما من أفعال الباب، فلا يقال: "أتتني امرأة عدت هند أو خلت". قاله في المساعد

قول الناظم: "فالضمير طبق ما تلا" أي فالضمير الذي في "ليس" و"لا يكون" الراجع على موصوفهما، تجب مطابقته له في التذكير والإفراد وفروعهما، نحو: "أتاني القوم ليسوا أو لا يكونون إخوتك "، و"أتتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة"، وهكذا.

قال الدماميني: ولا يخفى أنك إذا قلت: "ما أتتني امرأة ليست فلانة" فمعناه: ما أتتني امرأة موصوفة بأنها ليست فلانة، ومفهومه: أن امرأة موصوفة بذلك أتتك وهو نظير الاستثناء؛ وذلك أن النفي إنما ينصب على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف،كما في قولك: "ما أتاني رجل صالح" ... إلخ

وقــــد يُقـــالُ لـــيْسَ إلاّ إنْ وُجِـــدْ   فـي اللفْـظِ مـا دَلّ عَلـى الـذي قـُـصِدْ

أي وقد يقال: "ليس إلا"، وكذا "ليس غير" بالفتح والضم، وإنما يجوز ذلك إذا فهم المعنى المقصود، كـ"قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير"، أصله: قبضت عشرة ليس هو أي الشيء المقبوض إلا إياها أو غيرها، أو ليس مقبوضا إلا هي أو غيرها، فما بعد "إلا" و"غير" يصح كونه الاسم والخبر، فحذف الاسم أو الخبر وقام المستثنى مقامه، وبقيت "إلا".

والحاصل أنه يحذف المستثنى بشرطين: فهم المعنى، وكون المستثنى به "إلا" أو "غيرا"، وشرط ثالث وهو تقدم "ليس" عليهما؛ وهل تتعين "ليس" لذلك أو تقوم "لا يكون" مقامها؟ الجمهور على المنع، والأخفش على الإجازة، وكذلك اختلفوا هل يجب الحذف بعد "غير" عند وجدان الشرطين الأخيرين أو يجوز الذكر؟ الأخفش على الجواز، وغيره على الوجوب. قاله الدماميني

و"غير" في "ليس غير" بلا تنوين ضمت الراء أو فتحت، فإن ضمت فقال المبرد والمتأخرون: إن الضمة للبناء، وإن "غيرا" شبهت بالغايات كـ"قبل" و"بعد"، وعلى هذا يجوز كونها اسما أو خبرا، وقال الأخفش: هي ضمة إعراب لا بناء، لأنه ليس باسم زمان كـ"قبل" و"بعد"، ولا مكان كـ"فوق" و"تحت"، وإنما هي بمنزلة "كل" و"بعض"، لكن حذف المضاف وهو منوي الثبوت؛ وإن فتحت الراء فهو الخبر، إلا أن المضاف حذف لفظا لا نية، وعليه فالفتحة إعرابية؛ وقد ينون مرفوعا اسما والمحذوف الخبر، أو منصوبا والمحذوف حينئذ الاسم. وقد يضاف وهو أجود، نحو: "ليس غيره" مرفوعا أو منصوبا على نحو ما تقدم.

تنبيه: "ليس" في قولهم:"ليس إلا" و"ليس غير" ليست من الاستثناء في شيء، ولهذا تستعمل في ما لا يتبعض كالعلم نحو: "جاءني زيد ليس غير" أي ليس الجائي غيره. قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: وهو ظاهر ولا منافاة بينه وبين قول المصنف في الشرح: "قد يكتفى بـ"إلا" وبـ"غير" عن المستثنى" لأن مراد المصنف المستثنى بـإلا" وبـ"غير" الواقعتين

بعد "ليس"، وهو المقدر بعد "إلا" والمضاف إليه بعد "غير"، ولا شك أنهما مستثنيان.اهـ المراد منه

فعرف أنه يحذف المستثنى كما هنا، ولم يحذف المستثنى منه إلا في التفريغ، وأما الأداة فلا تحذف.

وأما قولهم: "أنا ابن البتول عليا"، على تقدير: "المنقطعة عن الرجال إلا عليا" فإن ثبت فهو منصوب على الاختصاص. أفاده بعضهم

وأَوْلِ في الغالِبِ سِيَّما ولا   واجْرُرْ أوِ ارْفَعَنَّ ما بَعْدُ انجَلَى

وانصِبْ مُنَكَّرًا جَوازًا ووُصِلْ   بالظرْفِ والفِعْلِ ورُبَّما جُعِلْ

مُخَفَّفًا وقدْ يُقالُ لا سِوا   ما وكذا لا مِثْلَ ما بَعْضٌ رَوَى

وانصِبْ ومَعْناها خُصُوصًا حيثُما   حالاً وشَرْطًا سَبَقَتْ لا سِيَّما

لما أنهى الكلام على أدوات الاستثناء المشهورة أخذ في الكلام على "لاسيما"، لما جرت به عادة أكثر النحاة من ذكرها بعد أدوات الاستثناء وإن لم تكن منها على الأصح، وسيأتي توجيه ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: "وأول في الغالب ..إلخ" يعني أن الغالب أن يقال "ولاسيما" بتقديم "ولا" على "لاسيما"، و "سي" كـ"مثل" وزنا ومعنى، وأصله "سوي" بسكون الواو، فقلبت ياء وأدغمت في أختها. وتشديدُ يائه ودخول "لا" عليه ودخول الواو على "لا" واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:[176]

ألا رب يوم لك منهن صالح   ولاسيما يوم بدارة جلجل

فهو مخطئ. لكن ذكر غيره أنها قد تخفف كما سيأتي، وقد تخلو من الواو كقوله:[177]

فه بالعقود وبالأيمان لاسيما   عقد وفاء به من أعظم القرب

176- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس.مختار الشعر الجاهلي ص:30

177- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، في خزانة الأدب: 64/2 وشرح شواهد المغني للسيوطي 413/1 وللبغدادي 219/3.

والمختار أن "سي" اسم لـ"لا" التبرئة – وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كمثل حكما لتوافقهما معنى – وخبرها محذوف، وعند الفارسي أنها منصوبة على الحال إذا تجردت عن الواو، و"لا" مهملة، وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو، فمعنى "قاموا لاسيما زيد": "قاموا غير مماثلين لزيد في القيام". وقد نقل الدماميني هنا كلام الفارسي، واعتراض ابن هشام عليه، وجوابه هو عن ذلك، فانظره.

قال الرضي: واعلم أن الواو التي تدخل على "لاسيما" في بعض المواضع اعتراضية، إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة.

قوله: "واجرر أو ارفعن ..إلخ" أشار بقوله: "واجرر" إلى أنه يجوز جر ما بعدها بالإضافة، وفتحتها فتحة إعراب؛ فإن قلت: "قام القوم لاسيما زيد" بجر "زيد"، فـ"لا" عاملة في "سي" اسما لها، و"ما" زائدة بين المضاف والمضاف إليه وهو مطرد في هذا كما اطرد زيادة "ما" بعد "إذا"، ولم تتعرف "سي" لأنها بمعنى "مثل" كما تقدم، والخبر محذوف؛ والأصل: "لا مثل قيام زيد قيام لهم"، ويجوز حذف "ما" فتقول: "لا سي زيد"، ووهم من نقل عن سيبويه أن "ما" زائدة لازمة، وكأنه طالع أول كلامه ولم يطالع آخره. قاله المرادي. وقد قيل: إن "لا" أيضا زائدة، وهو غريب.

وأشار بقوله: "أو ارفعن" إلى أنه يجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدإ محذوف، على تقدير "ما" موصولة محذوفة صدر الصلة. قال الدماميني: وينبغي أن يكون هذا الحذف واجبا لأنه هكذا سمع. والتقدير: "لا سي الذي هو زيد"؛ قال السلسيلي: قلت: وفي هذا فائدة حسنة وهو أنهم حذفوا صدر الصلة مع قصر الصلة، وليسوا هنا قائلين بأنه قليل على حد قوله: ﴿تماما على الذي أحسن﴾ بالرفع فهذا مستثنى والله تعالى أعلم. اهـ من شرحه وهو خلاف ما لابن هشام في المغني فإنه قال: ويضعف الرفع في نحو "ولاسيما زيد"، لحذف العائد المرفوع مع عدم طول الصلة، وإطلاق "ما" على من يعقل.اهـ لكن قال الدسوقي: إن هذه طريقة، وذكر الطريقة الأخرى باستثناء ما هنا من القاعدة في حذف صدر الصلة، موجها لها بأنها بمنزلة المثل والأمثال لا تغير.اهـ

ويجوز الرفع أيضا على تقدير "ما" زائدة كافة عن الإضافة؛ ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: "لا سي شخص أو شيء هو زيد".

وعلى كل من وجهي الرفع والجر ففتحة "سي" فتحة إعراب لأنه مضاف، وهما جائزان في المعرفة والنكرة، وتزيد النكرة بجواز النصب على التمييز،كما أشار إليه الناظم بقوله: "وانصب منكرا ..إلخ"، وقد أهمل المصنف في التسهيل هذا الوجه. وفي إعراب "ما" حينئذ وجهان: الأول أنها نكرة تامة كأنه قال: "ولا مثل شيء" ثم فسره بالنكرة، كما يقع التمييز بعد "مثل" نحو: ﴿ولو جئنا بمثله مددا﴾، قال أبو حيان: وهذا الإعراب الذي تلقفناه من أفواه الشيوخ يعني أن "ما" نكرة تامة. والثاني: أن "ما" كافة عن الإضافة لا موضع لها من الإعراب وهي عوض من المضاف إليه، وانتصب ما بعدها على التمييز كما كان ينتصب بعد المضاف إليه.اهـ قال ناظر الجيش: ولا يخفى أرجحية الوجه الثاني على الأول.

وروي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:[178]

ألا رب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل

وقيل: إن "يوما" في البيت على رواية النصب ظرف صلة "ما"، أراد: "ولا مثل الذي اتفق يوما" فحذف للعلم، ومن كلامهم: "عرفت الذي أمس" أي الذي وقع واتفق، ومجيء الظرف صلة كثير إلا أن فيه قلقا لأن اليوم لا يقع في اليوم، لكن يتصور أن يريد: "ألا رب وصل يوم أو لذاذة يوم" فيتصور ذلك. انظر التذييل والتكميل

أما انتصاب المعرفة نحو: "لاسيما زيدا" فمنعه الجمهور، وجوزه بعضهم موجها له بأن "ما" كافة وأن "لاسيما" بمنزلة "إلا" الاستثنائية، فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل، لإخراجه مما قبل "لا سيما" من حيث عدم مساواة ما قبلها له، وضعف بأن "إلا" لا تقترن بالواو، لا يقال: "جاء القوم وإلا زيدا"، ووجهه الدماميني بأن "ما" تامة

178- تقدم الكلام عليه قريبا.

بمعنى "شيء"، والنصب بتقدير "أعني"، أي "ولا مثل شيء أعني زيدا".اهـ من الصبان

ولينظر قوله: "الاستثناء المتصل" فالذي في المغني وشرح الدماميني على التسهيل أنه منقطع. ثم رأيت الدماميني في حاشيته على المغني جعله متصلا، قال الأمير: إذ المعنى تساوى القوم في القيام إلا زيدا فإنه فاقهم. قال: وكأن المصنف – يعني ابن هشام – أراد أنه على معنى الاستدراك على تساويهم أي "لكن زيدا فاقهم" وليس مرتبطا بنفس الحكم السابق حتى يكون متصلا. أشار له الشمني اهـ كلام الأمير

قول الناظم: "ووصل بالظرف والفعل" أي وقد يوصل بالظرف كقوله:(179)

يسر الكريم الحمد لاسيما لدى   شهادة من في خيره يتقلب

ونحو: "يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة"، وبالجملة الفعلية نحو: "يعجبني كلامك لاسيما تعظ" وقوله:(180)

فق الناس بالخير لاسيما   ينيلك من ذي الجلال الرضا

قال أبو حيان في شرح الألفية: هكذا ذكر أصحابنا، وهذان البيتان عندي متأولان على أن يكون التقدير: "لاسيما حمد لدى شهادة من في خيره يتقلب"، و"لاسيما خير ينيلك من ذي الجلال الرضى" والمعنى عليه؛ فيكون هذا مما حذف فيه الموصوف وأقيمت صفته وهي ظرف وجملة فعلية مقامه، نحو قوله تعالى ﴿ومنا دون ذلك﴾ أي ومنا قوم دون ذلك، وقول الشاعر:(181)

لو قلت ما في قومها لم تيثم   يفضلها في حسب وميسم

يريد: "أحد يفضلها".

179- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 64/2.

180- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 64/2، وشرح شواهد المغني للبغدادي 213/3

181- الرجز لحكيم بن معية الربعي راجز إسلامي. خزانة الأدب 311/2 ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل 61/3 لأبي الأسود الحماني . الميسم : الجمال

قول الناظم: "وربما جعل مخففا" يعني أنهم تصرفوا في هذه اللفظة تصرفا كثيرا لكثرة استعمالها، فقيل: "سيما" مخففا أي بحذف الياء الأولى وقوفا مع الظاهر، وقيل: المحذوف الثانية لأن حذف اللام أكثر من حذف العين ويكون فتح الأولى حينئذ لإلقاء حركة اللام عليها. وهذا التخفيف يكون مع حذف الواو كقوله: (فه بالعقود وبالأيمان لاسيما ..إلخ)، ومع وجودها كقوله:[182]

وللمـــاء الفضـــيلة كـــل حـــين ولاســـــــيما إذا اشـــــــتد الأوار

ومنعه ابن عصفور كما في الارتشاف، حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين.

وقد حكى الرضي حذف "لا" مع التثقيل والتخفيف، قال الدماميني: لم أقف عليه من غير جهته، ويوجد في كلام المولدين من علماء العجم فينبغي تحريره.

أقول: قد نص أبو حيان في شرح التسهيل على منعه، قال: أولع به كثير من المصنفين لكنه لم يسمع من كلام من يحتج به، وإنما سمع في أشعار المولدين.

قوله: "وقد يقال لا سوا ما ..إلخ" أي وقد يقال بدل "لاسيما": "لا سواء ما" بالمد على ظاهر ما في التسهيل وشروحه والارتشاف، فيكون قصر الناظم لها ضرورة، وذكر بعضهم أنه أبدلت الياء الأولى واوا والثانية ألفا، وعليه يتجه القصر والله تعالى أعلم. وقد يقال أيضا "لا مثل ما" بمعناها حكاه ابن الأعرابي، فيجوز رفع ما بعدهما وجره.

وقد يقال كذلك "لا تر ما" بمعنى "لاسيما" كما في القاموس. قال في التاج: و"لا ترى ما" أي بإثبات الألف و"لو ترما".اهـ لكن الاسم الذي بعد "ترما" لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك لأن "تر" فعل فلا يمكن أن تكون "ما" بعدها زائدة وينجر ما بعدها بالإضافة، بل "ما" موصولة بمعنى الذي وهي مفعول "تر"، و"زيد" خبر مبتدإ محذوف؛ و"تر" إن كانت "لا" قبلها فتحتمل وجهين: أحدهما أن تكون مجزومة و"لا" ناهية، فإذا قلت: "قام القوم لا ترما زيد" فالمعنى: لا تبصر الشخص الذي هو زيد فإنه في القيام

182- البيت من الوافر، وقائله: أبو العلاء المعري، وقبله:

جمـــال المجـــد أن يثـــني عليـــه ولـــولا الشـــمس مـــا حســـن النهـــار

انظر: سقط الزند، ص: 162.

أولى به منهم. والوجه الثاني: أن تكون غير مجزومة و"لا" نافية وحذفت ألف "تر" على جهة الشذوذ كما في قولهم: "لا أدر" و"لا أبال" وهما منفيان. وأما إن كان قبل "تر" لو فحذف ألف "ترى" إنما هو على وجه الشذوذ وجواب "لو" محذوف، والتقدير: ولو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى منهم بالقيام إذ القيام بالنسبة إليه أولى من القيام بالنسبة إليهم. قاله أبو حيان في التذييل والتكميل منبها على أنه لم يره لأحد من النحويين، وإنما هو تخريج منه على ما اقتضته صناعة العربية.

وقد تبدل العرب أيضا سين "لاسيما" تاء فوقية فتقول: "لاتيما" كما في "أعوذ برب النات"، وربما أبدلت كذلك "لا" منها بـ"تا" فقالوا: "تاسيما"، وربما أبدلت أيضا "لا" بـ"نا" فقالوا: "ناسيما" كما قالوا: "نا بل عمرو" ويريدون: "لا بل عمرو".

قوله: "وانصب ومعناها خصوصا ..إلخ" أي انصب "لاسيما" ــ يعني محلها ــ على المفعولية المطلقة ومعناها حينئذ "خصوصا"، حيثما سبقت حالا مفردة نحو: "أحب زيدا لاسيما راكبا"، فـ"راكبا" حال من مفعول الفعل المقدر، أي "وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا"، أو جملة نحو: "أحبه لاسيما وهو راكب"؛ فينبغي أن يعد هذا من المواضع التي يجب فيها حذف العامل في المفعول المطلق والحال. وكذا إذا سبقت شرطا نحو: "أحبه ولاسيما إن ركب" أي "خصوصا إن ركب"، وجواب الشرط مدلول عليه بعامل "خصوصا" أي "إن ركب أخصه بزيادة المحبة"، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي "اختصاصا"، ويكون معنى "وخصوصا راكبا" أي "يختص بفضل محبتي راكبا". قال المرادي: وإذا جاء بعدها الشرط كانت "ما" كافة.

تنبيه: ما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: "لاسيما والأمر كذا" تركيب غير عربي. قاله أبو حيان وتبعه المرادي، لكن الصبان بنى كونه عربيا على وقوع الحال المفردة بعد "لاسيما"، فقال: "معنى "لاسيما راكبا" يختص بزيادة محبتي راكبا، فقول المصنفين: "ولا سيما والأمر كذا" تركيب عربي خلافا للمرادي.اهـ وكأنه لم يقف على أنه مسبوق بذلك من شيخه أبي حيان.

ثم هي أي "لاسيما" اسم يدل على أولوية ما بعده بالحكم المنسوب لما قبله، وجرت عادة النحويين أن يذكروها بعد أدوات الاستثناء، إلا أن سيبويه ذكرها في باب "لا" التي لنفي الجنس، ووجه ذكرها هنا مخالفة ما قبلها لما بعدها بالأولوية، بل عدّها في أدوات الاستثناء الكوفيون وجماعة من البصريين؛ ووجهه أنه مخْرج مما قبله

من حيث أولويته بالحكم المتقدم، قال ابن هشام الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، قال: وأقرب ما يشبه به قول النابغة:[183]

فتى كملت أخلاقه غير أنه جواد فما يبقي من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على خيره بما هو خير.اه على نقل أبي حيان.

ورُدّ بدخول الواو عليها وبعدم صحة وقوع "إلا" موقعها، بخلاف أدوات الاستثناء في الجميع، ولأن الاستثناء إخراج والأولوية منافية لذلك. قال ابن الضائع: ولأنهم لم يأتوا بـ"حتى" في الاستثناء نحو: "قام القوم حتى زيد" فقد أخرج زيدا عن القوم لصفة اختص بها في القيام لم تثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم ولا بد ذكر "حتى" في أدوات الاستثناء.اه على نقل تلميذه أبي حيان

تتمة: عد الكوفيون أيضا "بله" من ألفاظ الاستثناء نحو: "أكرمت العبيد بله الأحرار"، لأنهم رأوا ما بعدها خارجا عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتبا عليه، لأن المعنى في المثال أن إكرامك للأحرار يزيد على العبيد. والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء لما تقدم في "لاسيما"، بل هي على ثلاثة أقسام: اسم لـ"دع"، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لـ"كيف"، وما بعدها منصوب على الأول، مخفوض على الثاني، مرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول والثالث، إعراب على الثاني. وزعم الزجاجي أنه يستثنى بـ"لما" فتقول: لم يأتني من القوم لما أخوك" و"لم أر من القوم لما زيدا" تريد: "إلا زيدا". والذي ينبغي منع ذلك حتى يسمع، وذلك أن وقوع "لما" بمعنى "إلا" قليل فلا يتعدى به مورد السماع نحو: "نشدتك بالله لما فعلت".

وعدّ أبو عبد الله محمد ابن مسعود الغزني في كتابه البديع "دون" من أدوات الاستثناء وليس كما زعم. انظر شرح المرادي

183- البيت من الطويل، وهو من أبيات للنابغة الجعدي يرثي بها أخاه. انظر: خزانة الأدب: 12/2.

الحال

أو وصـــفُه بهـــا للأَصْـــلِ خالَفـــا   أوْ يَـــكُ فيهـــا شـــارَك المُعَرَّفـــا

وسَـــوَّغوا بـــأنْ تَكـــونَ واوِيَـــهْ   كقريـــةٍ مِـــن قَبْـــلِ وهْـــيَ خاوِيَـــهْ

لما ذكر في الخلاصة أن صاحب الحال لا ينكر إلا بمسوغ من تأخير وتخصيص ..إلخ بقوله: (ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر ..إلخ) ذكر الناظم هنا أن من المسوغات أيضا أن يكون وصف صاحب الحال بها أي بالحال على خلاف الأصل فقال: "أو وصفه بها ..إلخ".

وقد استدرك هذا الموضع على الخلاصة أبو حيان في شرحها، وجعل محترز قول المصنف: "ولم ينكر غالبا" قوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾. فيؤخذ منه عدم اعتباره اقتران الحال بالواو من المسوغات لتنكير صاحب الحال، كما يأتي في البيت بعد هذا. والله تعالى أعلم

قال ابن عقيل في المساعد ممثلا للتسويغ بمخالفة الأصل أي من جهة الجمود فلا يتبادر الذهن إلى النعتية: نحو: "مررت ببر قفيزا بدرهم" و" بماء قعدة رجل".اهـ والقعدة بالكسر مقدار ما يأخذه القاعد من المكان ويفتح. قاله في القاموس

ومثّل لمخالفة الأصل في الطرة بـ"هذه بقرة متكلمة"، أي لاستحالته عادة كما تقدم مثله في باب المبتدإ، ونقله بعض المحشين عن الدماميني، مقابلا به ما تقدم عن ابن عقيل، ولم أقف على التمثيل المذكور في شرح الدماميني، وإنما فيه مثل ما لابن عقيل، وهذا نص كلامه على قول التسهيل: "ولم يكن الوصف به على خلاف الأصل"، قال: نحو: "عندي خاتم حديدا"، و"عندي راقود خلا"؛ قال المصنف: ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، فإن الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بالمشتق، وقد تقدم أن ذلك يغتفر في الحال لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت. وتعقبه الشارح - يعني المرادي كما يعلم باستقراء كلامه - تبعا لأبي حيان بأن المشهور من كلام سيبويه وغيره نصب

ما بعد "خاتم" و"راقود" وشبههما على التمييز، فلو كان ما قبله معرفة، نحو: "هذا خاتمك حديدا" و"هذه جبتك خزا" لم يكن إلا حالا.اهـ كلام الدماميني، وبنقله تعلم أنه لم يمثل إلا بنحو: "عندي خاتم حديدا ..إلخ" تبعا للمرادي، وأصل ذلك للمصنف في شرحه.

فلهذا قال في المواهب بعد ذكره مثال الطرة المتقدم: مثّل به البوني ولا أدري من أين أخذه؟ لمخالفته لما عللوا به من جمود الحال.

قوله: "أو يك فيها ..إلخ" أي "أو إن يك"، فالجزم في الفعل المذكور على تقدير "إن" محذوفة. كما يظهر والله تعالى أعلم. يعني أنه من المسوغات لتنكير صاحب الحال أن يكون صاحب الحال المنكر شارك فيها معرفة، كـ"جاء عبد الله وأناس منطلقين".

وكذا إن شارك فيها مختصا، نحو: "هذا رجل صالح وامرأة مقبلين"؛ والعامل في الحال ها التنبيه. فالمراد أن من المسوغات هنا مشاركة ما له مسوغ، نظير قوله في باب الابتداء: (كعطف صالح للابتدا ..إلخ)

قوله: "وسوغوا بأن تكون ..إلخ" أي وسوغوا مجيء الحال من النكرة بأن كانت جملة مقرونة بالواو، لأن الواو تدفع توهم النعتية خلافا للزمخشري؛ لكن هذا التعليل يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف، وقد ذكروا أنه لشبهه بالمبتدأ؛ وأجيب بأنه إشارة إلى صحة التعليل بكل من العلتين. قاله الصبان

قوله: "كقرية ..إلخ" إشارة لقوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾، وكقول الشاعر:[184]

مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع

ومن غير الغالب مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ نحو الحديث: "صلى رسول الله ﷺ جالسا وصلى وراءه رجال قياما" [185] رواه الإمام مالك في الموطإ.

184- البيت من الطويل، وقائله: قيس بن ذريح، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 841/2.
185- أخرجه مالك في الموطأ رقم: 304، وأبو داود 602-، وابن ماجه 3485.

لكن ذكر ابن كيران أنه يحتمل أن يكون "وراءه" حالا من رجال، والمسوغ له تأخر النكرة، و"قياما" حال منه لتخصيصه بالحال الأولى فالحالان مترادفان، أو من ضمير الحال الأولى فالحالان متداخلان.اهـ والذي يحدس في نفسي أن المسوغ هنا التناسب لتقدم حال أخرى لصاحبها مسوغ على هذه الحال، وينبغي أن يكون التناسب من المسوغات لاعتبارهم له في كثير من الأبواب والله تعالى أعلم. ثم وقفت على نحو ذلك في حاشية ابن حمدون على المكودي قال: المسوغ تقديم حال أخرى وهي "قاعدا" الذي أتى من المعرفة.اهـ

وكحديث: جاء رسول الله ﷺ على فرس سابقا" [186]، وقد يقال: لا نسلم أن "سابقا" حال من فرس بل هو من فاعل "جاء". وكقولهم: "عليه مائة بيضا" فـ"بيضا" بصيغة الجمع حال من مائة، وليس تمييزا خلافا لأبي العباس، لأن تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا. لكن قد يقال في هذا المثال: إن مسوغ الابتداء بالنكرة هو مسوغ مجيء الحال منها، وهو الإخبار بالظرف. قاله ابن زكري

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يطرد أم لا؟ قولان، ذهب سيبويه إلى الجواز، ووجهه: أن الحال إنما جيء بها لتقييد عاملها، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه، وذهب الخليل و يونس إلى المنع.

ولينظر في قول صاحب المواهب هنا: ومن غير الغالب: "مررت بماء قعدة رجل" أي مقدار قعدته، ممثلا به لمجيء الحال من النكرة بلا مسوغ. مع ما تقدم عند قول الناظم: "أو وصفه بها للاصل خالفا"، فقد مثّل به ابن عقيل في المساعد للتسويغ بمخالفة الأصل. ثم رأيت أبا حيان اضطرب كلامه في هذا المثال، حيث قال بعد نقله لكلام المصنف في شرح قوله: "أو يكن الوصف به على خلاف الأصل" ما نصه:

186- الحديث لما أقف عليه في كتب الحديث، وقد استشهد به الدماميني هنا 186/6، والرضي في شرح الكافية 62/2 لكن على مجيء صاحب الحال نكرة مخصصة، برواية أخرى وهي: "سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى له فرس له سابقا".

ومن مجيء الحال بعد ما يقبح الوصف به قولهم: "مررت ببر قفيز بدرهم، ومررت بماء قعدة رجل".اهـ و هذا مثل ما تقدم عن المساعد؛ وقد سبق له – أعني أبا حيان – عند قول المصنف: "لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ..إلخ" أن مثل به لغير الغالب. وهذا مثل ما في المواهب. ولعل وجه هذا الاضطراب ضعف التسويغ بمخالفة الأصل حتى إنه قد لا يعتبر، وإذا لم يعتبر ظهر كون المثال المذكور من غير الغالب والله تعالى أعلم. ونظير هذا تمثيل أبي حيان في شرح الألفية لغير الغالب بقوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية ...﴾ الآية ، وقد تقدم أن اقتران جملة الحال بالواو من المسوغات لتنكير صاحب الحال، لكن لما كان ضعيفا لم يعتبره.

وَكُلُّ ما انتَصَبَ أوْ ما ارتَفَعا   فسَبْقُ حالِه لَهُ لَنْ يُمْنَعا

لما ذكر في الخلاصة الخلاف في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف بقوله: (وسبق حال ما بحرف جر ..إلخ)، ذكر الناظم هنا أن تقدمه على صاحبه المنصوب والمرفوع غير ممنوع؛ فمثال تقدمه على المنصوب قوله: [187]

وقطّع وصلها سيفي وإني   فجعت بخالد طرا كلابا

ومنعه الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا. قاله في التسهيل، أي سواء كان الحال اسما نحو: "طرا كلابا"، أو فعلا نحو: "رأيت تضحك هند"، تقدم ناصب الحال عليها أو تأخر؛ وقالوا: إن "طرا" مفعول و"كلابا" بدل منه؛ ولا يتصور ذلك إذا كانت فعلا لأن الفعل لا يبدل منه الاسم، ولذلك استثنى بعضهم – أي بعض النقلة عن الكوفيين كما أفاده الدماميني – ما كان فعلا، فأجاز تقديمه حالا لمنصوب لانتفاء مانع التقديم في الاسم، وهو إيهام كون الحال مفعولا وصاحبها بدلا منه، كقوله: [188]

لن يراني حتى ترى صاحب لي   أجتني سخطه يشيب الغرابا

أي "لن يراني صاحب لي أجتني سخطه حتى ترى الغراب يشيب".

187- البيت من الوافر، وقائله: الحارث بن ظالم، انظر: شرح المصنف للتسهيل: 256/2.
188-البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 256/2

لكن لا خصوصية للفعل من حيث هو فعل بذلك، فينبغي لهذا القائل أن يستثني ما كان جملة. قاله الدماميني

قال أبو حيان: وما ذهب إليه الكوفيون من اعتبار اللبس لا يلتفت إليه، لأن الذي يتبادر إليه الذهن إنما هو النصب على الحال، ولو كان مثل هذا التوهم ملتفتا إليه لم يجز "رأيت هند ضاحكة" لاحتمال أن تكون "ضاحكة" بدلا من هند، وليس كذلك لأن هذا الاحتمال ضعيف من جهة إبدال المشتق من الجامد.

وفهم من قول المصنف: "الظاهر" الجواز مع المضمر، نحو: "مسافرا أكرمتني هند".

ومثال تقدمه على صاحبه المرفوع قوله: [189]

فما كان بين الخير لو جاء سالما   أبو حجر إلا ليال قلائل

وقوله: [190]

فسقى ديارك غير مفسدها   صوب الربيع وديمة تهمي

وخالف الكوفيون في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال. قاله في التسهيل أيضا، ويرد عليهم قوله: [191]

سريعا يهون الصعب عند ذوي النهى   إذا برجاء صادق قابلوا اليأسا

وقولهم: "شتى تؤوب الحلبة" أي متفرقين يرجع الحالبون.

ومفهوم قوله: "الظاهر" الجواز مع المضمر، قيل: وهو إجماع، قال تعالى: ﴿خشعا أَبْصَـٰرُهُمْ يخرجون ...﴾ الآية.

---

[189]- البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني ديوانه ص: 120

[190]- البيت من الكامل أحذ، وقائله: طرفة بن العبد.مختار الشعر الجاهلي 298/1

[191]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 2 /257

وقال الشاعر:[192]

مزبــــدا يخطـــــر مـــــا لم يــــــرني وإذا يخلـــــو لـــــه لحمـــــي رتـــــع

فالحاصل أن الكوفيين يجيزون تقديم الحال على صاحبها المضمر مطلقا منصوبا كان أو مرفوعا أو مجرورا؛ قالوا: وذلك لأن صاحب الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر؛ وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما؛ وأما البصريون فأجازوا التقديم مطلقا كان صاحب الحال مظهرا أو مضمرا، لأن النية في الحال التأخير عن صاحبها فلا يكون إضمارا قبل الذكر. قاله الرضي

وقوله: "المؤخر" جار على قول بعض النحويين من أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدما نحو: "قام مسرعا زيد"، وإنما يمنعون إذا تأخر الفعل، والصحيح الجواز مطلقا، وقد تقدم شاهده.

وأخِّـــرَنّ مـــا يُـــرَى مُنْحَصِـــرا ولَـــوْ بِـــإلاّ صَـــدِّرِ المُـــصَدَّرا

قوله: "وأخرن ما يرى ..إلخ" يعني أن ما كان محصورا من الحال وصاحبه يؤخر عن الآخر، إذا كان الحصر بـ"إنما" اتفاقا بل ولو بـ"إلا"، قال في التسهيل: "على رأي". والصواب حذفها كما هو في بعض النسخ، لأنها موهمة أن المذهب الصحيح خلاف ذلك، إذ إنما تقال في عرف المصنفين للقول المرجوح. قاله الدماميني

مثال حصر الحال:﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين﴾، و"إنما جاء زيد راكبا". وأما قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنَاكَ إلا كافة للناس ...﴾ الآية فـ"كافة" حال من الكاف والتاء للمبالغة، أي إلا شديد الكف أي المنع لهم من الشرك. قاله الزجاج، وأورد عليه أن تاء المبالغة لا تلحق غالبا إلا ما كان من صفات المبالغة نحو "نسابة" ولحاقها لهذه شاذ ولحاقها لـ"راوية" أشذ، فحمل "كافة" على "راوية" حمل على شاذ الشاذ. قاله أبو حيان،

---

[192]- البيت من الرمل، وهو من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل: 276/2، وروايته في المفضليات:

مزبـــد يخطـــر مـــا لم يـــرني ومـــتى مـــا يـــر شـــيئا لا يضـــع

والشطر الثاني في رواية المصنف في شرح التسهيل قبله في المفضليات: "ويحييني إذا لاقيته ..."

وقال الزمخشري: "إلا رسالة كافة" نعتا لمصدر محذوف، واعترض بأن "كافة" مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كـ"طرا" و"قاطبة". قال الصبان: وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: "قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا" كتبه عمر بن الخطاب. ختمه "كفى بالموت واعظا يا عمر". قال: وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن . قال الصبان: وقد يقال هذا شاذ.اهـ كلامه

أقول: وقد بحثنا عن بني كاكلة المذكورين، وعن كلام عمر فيهم، في كتب اللغة والتاريخ والآثار، فلم نقف على المراد من ذلك.

ثم إن ابن كيران قال في الاعتراض بلزوم "كافة" للنصب على الحالية: إنه وهم نشأ من اشتراك اللفظ، وإن الذي لا يستعمل إلا حالا هو "كافة" بمعنى جميع، وليس هو المراد هنا بل هو اسم فاعل مؤنث من الكف بمعنى المنع. اهـ فلهذا استظهر ابن كيران أن يكون الوجه المذكور – يعني ما قاله الزمخشري – أسلم الأوجه الثلاثة. وقد جاء ابن مالك بهذه الآية شاهدة على تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وأورد عليه أن فيه تقديمها محصورة وهو خاص بالضرورة، وتعدي أرسل باللام والأكثر فيها التعدي بـ"إلى". لكن أجيب بأن تعديها باللام كثير في نفسه، لوروده في التنزيل نحو:﴿و**أَرْسَلْنَاكَ** للناس رسولا﴾.

ومثال حصر صاحبها: "ما جاء راكبا إلا زيد"، و"إنما جاء راكبا زيد"، فيمنع تأخير هذه الحال عن صاحبها عند قوم منهم الأخفش، وأما قوله: [193]

193- الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد: 173، جناح اسم راع والقوط: القطيع من الغنم والعلابط: الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد. وبعد المشطورتين في نوادر أبي زيد:

ذات فضول تلعط الملاعطا ... فيها ترى العقر والعوائطا

تخال سرحان الفلاة الناشطا ... إذا استمى أدبيها الغطامطا

تلعط الملاعط: ترعى قريبا من البيوت، والعوائط: جمع عائط: التي تلقح أسنانها وتحول هي ، أدبيها: وسطها.

مـــــا راعـــــني إلا جنـــــاح هابطـــــا   علـــــى البيـــــوت قوطـــــه العلابطـــــا

فعلى إضمار ناصب مقدر بعد "جناح"، أي "راعني هابطا"؛ و"جناح" اسم رجل.

قال الصبان: ويستثنى من الحال المحصورة بـ"إلا" التي يجب تأخيرها: ما تقدمت مع "إلا". وفي التصريح: ويمكن فيه خلاف الكسائي السابق في ما إذا تقدم المحصور مع "إلا"، والحاصل أن الخلاف الجاري في جواز تقديم "إلا" مع المحصور المذكور في باب الفاعل جار هنا، سواء كان المحصور حالا أو صاحبها.

ويمتنع تقديم الحال على صاحبها إذا كان منصوبا بـ"كأن" أو "ليت" أو "لعل"، أو فعل تعجب، أو ضميرا متصلا بصلة "أل" نحو: "القاصدك سائلا زيد"، أو بصلة الحرف المصدري نحو: "أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا".

قول الناظم: "صدر المصدرا" أي يقدم ما استحق صدر الكلام من الحال وصاحبها، نحو: "كيف جاء زيد؟" و"من ضربت مكتوفا؟"

ومما يوجب تقدم الحال على صاحبها إضافة صاحب الحال إلى ضمير ما يلابسها، نحو: "جاءني زائرا هند أخوها" و"سار منقادا لعمرو صاحبه".

والحـــالُ فـــي فيهـــا زُهَيـــرٌ كاتِبـــا   رَجِّحْـــهُ وامْنَـــعْ فيـــكَ زَيْـــدٌ راغِبـــا

لما ذكر في الخلاصة أن الحال لا يتأخر عنها عاملها الجامد مما ضمن معنى الفعل دون حروفه إلا نادرا، بقوله: (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه ..إلخ) ذكر هنا أن الحالية في الوصف أرجح من الخبرية في نحو: "فيها زهير كاتبا فيها"، مما تكرر فيه المجرور أو الظرف الذي يصلح كل منهما أن يكون خبرا، ومعهما ما يصلح للخبرية والحالية، ولم يتكرر المخبر عنه؛ فنصب "كاتبا" في المثال المذكور على الحال أرجح من رفعه خبرا، لوروده في التنزيل قال تعالى: ﴿وأما الذين سعدوا ففي الجنة **خَٰلِدِينَ** فيها﴾، ﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها﴾، ولأن المجرور تقدمه دال على الاعتناء فالأولى جعله عمدة ويكون الوصف حالا؛ على أنه قرئ في الآيتين بالرفع.

ولا فرق في المسألة بين أن يتأخر عن المخبر عنه كما في الآيتين، أو يتقدم كمثال الناظم.

وأما إذا لم يتكرر المجرور أو الظرف فالوجهان، قال المصنف: بلا خلاف فتقول: "فيها زيد قائم أوقائما"؛ وكذا إن تكرر المخبر عنه نحو:﴿وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خَٰلِدُونَ﴾ فالوجهان أيضا، وحكم برجحان الرفع حينئذ لنزول القرآن به؛ وأما إذا لم يصلح المجرور أو الظرف للخبرية فالرفع على الخبرية واجب، ويمتنع نصبه حالا سواء تكرر المجرور أم لم يتكرر، نحو: "فيك زيد راغب" لأن "فيك" لا تصلح للخبرية لأنها ناقصة لا يكتفى بها في الخبرية، إذ لا يصح: "زيد فيك"، فتعين كون الاسم المذكور خبرا لا حالا، إذ حاليته فرع استقلال ما قبله، وهو غير مستقل بالغرض إذ لا يحسن السكوت عليه، فتعين كونه خبرا. وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "وامنع فيك زيد راغبا".

وقد خالف الكوفيون في المسألتين، فأوجبوا النصب في الأولى وهي مسألة "فيها زهير كاتبا فيها"، وجوزوه في الثانية وهي نحو "فيك زيد راغبا"، ومجيء النصب في القرآن في الأولى لا يقتضي الوجوب بل الرجحان، واستشهد الكوفيون للنصب في الثانية بقوله: (194)

فلا تلحني فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جم بلابله

برواية نصب "مصاب"؛ وإنما أجازوا النصب في نحو ذلك لأنهم يجيزون الإخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال؛ وأول البيت على هذه الرواية بأن التقدير: "فإن بحبها أخاك فتن أو شغف حال كونه مصاب القلب"، والمشهور رواية الرفع.

وقَدْ يُعامَلُ بِذلِكَ الخَبَرْ ... مُشَبَّهًا بِهِ كما قدِ اشتَهَرْ

لما ذكر في الخلاصة أن اسم التفضيل يتوسط بين حالين عاملا فيهما، وإن لزم من ذلك عمل ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدم عليه، نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا" بقوله: (ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا ..إلخ) ذكر الناظم هنا أنه قد يعامل بذلك

194- البيت من الطويل، وهو من أبيات الكتاب: 133/2 ولم ينسبه، وكذا في شرح المصنف للتسهيل: 263/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 469/2، ونص البغدادي في شرح شواهد المغني أنه من الخمسين: 107/8.

أي بالذي عومل به اسم التفضيل، الخبر المشبه به المبتدأ، فيعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه، كقوله: [195]

أنــا فــذا كهــم جميعــا فــإن أمـــ ـــدد أبـــدهم ولات حـــين بقـــاء

وقيل: التقدير "إذا كنت فذا"، وكقوله: [196]

تعيرنــــا أننــــا عالـــــة ونحـــن صـــعاليك أنـــتم ملوكـــا

فـ"نحن" مبتدأ، و"أنتم" خبر مشبه به المبتدأ، و"صعاليك" حال، أي "نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم"، فحذف "مثلا" وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه، وسوغ عمله ما فيه من معنى التشبيه، أي نحن نشبه حال كوننا صعاليك حالكم حال كونكم ملوكا. قيل: والصحيح أن النصب بمقدر، أي "إذا كنا صعاليك". قال في المغني: وهذا أجود ما قيل في البيت وفيه قولان آخران. فالقول الأول: هو أن "ملوكا" مفعول "عالة" من عاله الشيء إذا أثقله، أي إننا نثقل الملوك بطرح كَلّنا عليهم ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر فالإخبار هنا مثله في: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾. قال الدماميني: و"صعاليك" على هذا القول حال متقدمة على عاملها المعنوي مع فقد المقتضي لاغتفاره وهو ضعيف.

والقول الثاني: هو أن التقدير: "إنا عالة صعاليك نحن وأنتم". قاله الحريري وقد سئل عن البيت، قال ابن هشام: وقد خطئ في ذلك وقيل إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه، وهو أن يكون "صعاليك" مفعول "عالة"، أي إنا نعول صعاليك، ويكون "نحن" توكيدا لضمير "عالة" و"أنتم" توكيد لضمير مستتر في "صعاليك" وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله "ملوكا" وكأنه عنده حال من ضمير "عالة"، والأولى على قوله أن تكون "صعاليك" حالا من محذوف أي نعُولكم

195- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 261/2.

196- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 2/ 261، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 844.

صعاليك.اهـ المراد من كلام ابن هشام، وقد بحث معه الدماميني في ذلك ثم قال: والذي يظهر من كلام الحريري أنه قصد أن "صعاليك" مفعول "عالة"، وأن "نحن" و"أنتم" توكيد للضمير في "عالة"، قال: و"عالة" خبر "إن" فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين، فعند تأكيده بين المقصود بذلك الضمير نصا فقيل: "نحن وأنتم"، و"ملوكا" حال من ضمير "عالة"، أي نحن شرفاء كما أنكم أشراف وذلك لأنا نعول في حال ملكنا الصعاليك، لكن حصل في البيت تقديم وتأخير. قال: وكان الأولى بالحريري أن يقول: "أنتم ونحن" إبقاء للواو على ما تستحقه من الدخول على المعطوف.اه كلام الدماميني باختصار

قلت: ولينظر مع ما نسبه إليه بعض الحواشي من القول بأن "ملوكا" مفعول "عالة"" من "عاله" إذا أثقله، ولفظة "نحن" توكيد للضمير في "عالة"، والواو عاطفة "أنتم" على الضمير المؤكد، و"صعاليك" حال منهما. أي "إننا مثقلون نحن وأنتم ملوكا حال كوننا صعاليك".

واعلم أن المسوغ للتقديم في هذه المسألة هو المسوغ في نحو (زيد مفردا أنفع ..إلخ)، أي خشية اختلاط المعنى، إلا أنه مطرد هناك لقوة التفضيل، نادر هنا لضعف التشبيه. ثم إنه لا يمكن في نحو هذا التركيب إلا ما ذكر من توسط ذي التشبيه بين الحالين، فلا يجوز تقديمهما معا ولا تأخيرهما؛ ولهذا ناقش أبو حيان المصنف في قوله: " وقد يفعل ذلك" لأنه يشعر بالقلة وأن الكثير غيره. قال: وذلك الذي يظن أنه كثير لا يقع البتة.

أقول: ولينظر قول الناظم: "كما قد اشتهر" مع قلة ما سمع من ذلك وكونه مؤولا، اللهم إلا إذا كان مراده بما اشتهر مسألة اسم التفضيل، أي كمسألة التفضيل المشتهرة، وهذا هو ظاهر المواهب. لكن يغني عنه قوله: "وقد يعامل بذلك"؛ وفي بعض الطرر: "كما قد اشتهر في قوله: تعيرنا ..إلخ" فيكون مراده اشتهار تخريج البيت على هذا الوجه. والله تعالى أعلم

كـــذا إذا نَفَتْـــهُ لا أوْ مـــا ومَـــعْ مـــاضٍ بِـــإلاّ قـــدْ حَصَـــرْتَه امْتَنَـــعْ

أوْ قَبْـــلَ أوْ وجُمْلَـــةٍ قـــدْ أكَّـــدَتْ لِجُمْلَـــةٍ أوْ بَعْـــدَ عـــاطِفٍ أتَـــتْ

لما ذكر في الخلاصة أن جملة الحال إذا كانت مصدرة بمضارع مثبت عار من "قد" لا تربط بالواو فقال: (وذات بدء بمضارع ثبت ..إلخ) ذكر الناظم هنا في قوله: "كذا إذا نفته لا أو ما" أنها كذلك لا تربط به إذا كانت منفية بـ"لا" أو "ما"، نحو: ﴿وما لنا لا نومن بالله﴾، ﴿مالي لا أرى الهدهد﴾، وقوله: [197]

ولـــوَ انّ قومـــا لارتفـــاع قبيلـــة دخلـــوا الســـماء دخلتهـــا لا أحجـــب

فـ"لا أحجب" حال من فاعل "دخلتها"، وقوله: [198]

عهـــدتك مـــا تصـــبو وفيـــك شـــبيبة فمـــا لـــك بعـــد الشـــيب صـــبا متيمـــا

لأن المضارع المنفي بهما بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه "غير"، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو، وجوز بعضهم الاقتران تمسكا بقوله: [199]

... ... وكنـــت ولا ينهنهـــني الوعيـــد

وقوله: [200]

أكســـبته الـــورق البـــيض أبـــا ولقـــد كـــان ولا يـــدعى لأب

وعلى هذا جرى صاحب التلخيص في البيان، قال: "وإن كان – يعني الفعل المضارع – منفيا فالأمران" قال في إيضاحه: من غير ترجيح. لكن تعقب ذلك بهاء الدين السبكي بقوله: جمهور النحاة على أنه كالمضارع المثبت فلا تدخله الواو. قال: وإنما تبع المصنف – يعني صاحب التلخيص – المفصل، وقد استشهد لثبوت الواو بقوله تعالى: ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ بالتخفيف، وقيل هو خبر في معنى النهي، ولذلك استدل غيره بقوله تعالى:

197- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد، للعيني: 191/3.

198- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 225/2 والتصريح 312/1

199- صدره: * أصابوا من دمي وتوعدوني* البيت من الوافر، وقائله مالك بن رقبة، العيني: 192/3.

200- البيت من الرمل، وقائله: مسكين الدارمي، واسمه: ربيعة بن عامر، العيني: 193/3.

﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾، وقد تأولوا ذلك كله على ما تأولوا عليه الأبيات من تقدير مبتدإ فلا دلالة فيه حينئذ.اهـ من عروس الأفراح.

وقد جعل ابن الناظم ترك الواو في المضارع المنفي بـ"لا" أكثريا، والفرق بين المضارع المنفي بـ"لم" و"لما" والمنفي بـ"لا" و"ما"، أن نفيه بـ"لم" و"لما" صيره بمعنى الماضي الجائز اقترانه بالواو وأبعده من شبه اسم الفاعل.

ثم إن دخول الواو إنما ورد مع المنفي بـ"لا" كما تقدم دون المنفي بـ"ما"، لكن قال الشاطبي: وإذا كانت الواو تدخل على المنفي بـ"لا" وهي تدخل على المستقبل، فأولى أن تدخل على المنفي بـ"ما"، لأنها خاصة بفعل الحال مع عدم القرائن، فقد يقال: "عهدتك وما تصبو". قال: فلينظر في هذا الموضع.

تنبيه: لم يتعرض المصنف لذكر الحال المصدرة بفعل مضارع منفي بـ"إن"، وقال أبو حيان: إنه لا يحفظه من لسان العرب، ولكن القياس يقتضي جوازه تقول: "جاء زيد إن يدري كيف الطريق".اهـ وقد نقل عنه الدماميني أن القياس كونها بمنزلة "ما". والذي يفهم من كلام ناظر الجيش أنها كـ"لم"، فيجوز أن يكون الرابط الضمير وحده أو الواو وحدها أو كليهما.

قول الناظم: "ومع ماض بإلا ..إلخ" أي كذلك امتنع الربط بالواو إذا كانت الجملة مصدرة بماض لفظا محصور بـ"إلا"، لأن "إلا" لا يليها إلا اسم أو مؤول به، كقوله تعالى: ﴿وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به **يَسْتَهْزِءُونَ**﴾ خلافا لمن جعل ترك الواو أكثريا، تمسكا بقوله: [201]

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا

قال الدماميني: وانظر لم امتنعت الواو هنا؟ مع جوازها مع الواقعة بعد "إلا" نحو: ﴿إلا ولها كتاب معلوم﴾.

201- تقدم الكلام عليه.

قوله: "أو قبل أو" أي كذلك لا تقرن بالواو جملة مصدرة بفعل ماض متلو بـ"أو"، كقوله: [202]

كـن للخليـل نصـيرا جـار أو عـدلا ولا تشـح عليـه جـاد أو بخـلا

لأنها في قوة فعل الشرط، أي "لا تشح عليه إن جاد أو بخل"، وفعل الشرط لا يقترن بالواو؛ فكذا ما كان في تقديره، أو لأنه بمعنى اسم الفاعل أي "جائرا أو عادلا". لكن في مسألة الشرط خلاف، ففي البسيط: تقع جملة الشرط حالا نحو: "افعل هذا إن جاء زيد"، وقيل تلزم الواو، وقيل: لا وهو قول ابن جني. والذي لابن هشام في المغني أن جملة الشرط لا تقع حالا لتصديرها بدليل استقبال. قال: وإنما جاز "لأضربنه إن ذهب وإن مكث" لأن المعنى لأضربنه على كل حال، إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

قوله: "وجملة قد أكدت ..إلخ" أي وكذلك لا تقترن بالواو الجملة المؤكدة لمضمون جملة، نحو: ﴿ألم ذلك ٱلْكِتَٰبُ لا ريب فيه﴾، لأن الواو لا تدخل في التوكيد إذ لا فائدة في عطف الشيء على نفسه، وهذا ما وجَّه به البيانيون أيضا وجوب الفصل في الآية إلا أن جهة نظرهما مختلفة، فنظرُ النحاة إلى أن جملة "لا ريب فيه" حالية مؤكدة لمضمون الجملة قبلها فهي عندهم في محل نصب، ولم تربط بالواو للعلة السابقة؛ أما البيانيون فنظرهم إلى أنها جملة لا محل لها من الإعراب بمنزلة التأكيد المعنوي من التي قبلها، فوجب فصلها عنها أيضا لما تقدم.

وقوله: "قد أكدت لجملة" أي بخلاف المؤكدة لعاملها فيجوز ربطها بالواو، نحو: ﴿ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون﴾

202- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد، للعيني وقال الظاهر أنه من كلام المحدثين: 202/3.

قوله: "أو بعد عاطف أتت" أي وكذلك إذا أتت الجملة بعد عاطف، كراهة اجتماع حرفي عطف صورة، نحو: ﴿ فجاءها بأسنا **بَيَٰتًا** أو هم قائلون﴾ فـ"بياتا" مصدر في موضع الحال، أي "جاءهم عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين". ولم يذكر المصنف هذه الصورة في التسهيل، لكن ذكرها ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش. وفي حاشية يس على التصريح: أن في هذا اعترافا بأن الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق، وهو خلاف ما يصرحون به في الكلام على تعدد الحال.

ومَــــعْ مُــــضارِعٍ بِقَــــدْ مُقْتَــــرِنِ   قــدْ حَتمُــوا نَحْــوُ لِمَــهْ تُــؤْذُونَنِي

يعني أن المضارع المقرون بـ"قد" قد حتموا ربطه بالواو والضمير، لأن "قد" قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه، وقيل: لا تلزم الواو إلا في الفاقدة للضمير، نحو: "جاء زيد وقد تطلع الشمس"

قوله: "لمه تؤذوني" إشارة لقوله تعالى: ﴿وإذ قال موسى لقومه **يَٰقَوۡمِ لِمَ تُؤۡذُونَنِي** وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾. ولم يذكر الناظم هنا ما حتموا، مع إتيانه بهاء السكت في الوصل، وتغييره للآية، لذلك قال الشيخ الحسن بن زين رحمه الله: الصواب لو قال بدل هذا الشطر: (لزمتا كما تلا توذوني).

والمــاضِ غَيــرَ مــا مَضَــى بِقــدْ قُــرِنْ   والْزَمْــهُ إنْ بِمُــضْمَرٍ لَــمْ يَقْتَــرِنْ

يعني أن الماضي غير ما مضى ذكره من التالي لـ"إلا" والمتلو بـ"أو"، يقرن بـ"قد" واقترانه بها أكثر من تركها إن وجد الضمير، حتى قيل بلزومه لفظا أو تقديرا؛ كقوله تعالى: ﴿وما لنا **أَلَّا نُقَٰتِلَ** في سبيل الله وقد أخرجنا ...﴾ الآية ، وقول الشاعر: [203]

وقفت بربع الدار قد غير البلى   معارفها والساريات الهواطل

ومن غير الغالب ترك "قد" دون الواو فيه نحو: ﴿ونادى نوح ابنه وكان في معزل

---

[203]- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه:115، العيني: 204/3.

...﴾ الآية، ومن أمثلة ترك الواو و"قد" قوله تعالى:﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عشاء يبكون قالوا يَٰٓأَبَانَآ...﴾ الآية، ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حصرت صدورهم ...﴾ الآية، ﴿هذه بِضَٰعَتُنَا ردت إلينا﴾؛ والقول بتقدير "قد" حكي عن الفراء والمبرد، والصحيح أنه لا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون "قد"، والتقدير تكلف بلا دليل؛ وهذا قول الكوفيين والأخفش ونسب للجمهور. وقد رد ناظر الجيش دعوى تقدير "قد" بأنها دعوى لا يقوم عليها دليل، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم منه إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه. قال: فإن قيل: "قد" تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾.اهـ المراد منه

وقد ذكر الرضي: أن "قد" والواو قد يجتمعان بعد "إلا" نحو: "ما لقيته إلا وقد أكرمني"، ونظّر فيه الدماميني.

وندر قوله: [204]

إذا جاء هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها

لأنه مما مضى فهو محصور بـ"إلا"، وعلة امتناع دخول "قد" على المتلو بـ"أو" أن أصله فعل شرط، فالأصل في "لأضربن زيدا ذهب أو مكث": لأضربنه إن ذهب أو مكث، أي ذاهبا أو ماكثا والمراد على كل حال؛ و"إن" الشرطية لا تدخل على الماضي المصحوب بـ"قد"، ولهذا منعوا وقوع المضارع هنا فلا يجوز "لأضربنه يذهب أو يمكث"، لأن الشرط إذا حذف جوابه لزم أن يكون الفعل ماضيا. انظر التذييل والتكميل

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من الماضي الفعل الجامد نحو "ليس"، فإنه لا تدخل عليه "قد" كما لا تدخل على المتلو بـ"أو". قاله أبو حيان أيضا

204- البيت من الطويل، وقائله: قيس بن الخطيم، من قصيدة هي الحماسية الأولى في كتاب أبي تمام. انظر: الحماسة شرح الأعلم: 104/1، العيني: 233/3.

"قوله: والزمه إن بمضمر ...إلخ" يعني أنه إذا فقد الضمير تلزم "قد" والواو، قال: [205]

فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب

وقوله: [206]

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

وقد نظّر الشاطبي في التزام "قد" عند فقد الضمير. قال: وما الفرق بين أن يعود من الجملة ضمير أو لا يعود؟

ثم هذا في غير المنفي، وأما المنفي فلا يقترن بـ"قد" فيما يظهر، تقول: "جاء زيد وما طلعت الشمس"؛ قال الرضي: وأجاز الأندلسي على ضعف دخول "قد" على الماضي المنفي بـ"ما" نحو: "ما قد ضرب أبوه". ثم رد قوله بعدم السماع، وعدم القياس أيضا لكون "قد" لتحقق الوقوع و"ما" لنفيه.

ولزم اقتران الماضي بالواو إن خلا من الضمير مطلقا، سواء قرن بـ"قد" أم لا.

والحاصل: أن للماضي الواقع حالا ــ باعتبار اجتماع الضمير والواو و"قد"، وانفراد الضمير، واجتماعه مع الواو أو مع "قد"، واجتماع الواو و"قد" دون الضمير ــ حالات خمسا، كل حالة منها أكثر استعمالا من التي بعدها، كما هو مقتضى كلام المصنف في الشرح صريحا وإن كان كلامه في المتن غير واف بالصور الخمس؛ وهي: الأولى: اجتماع الثلاثة كقوله تعالى: ﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله﴾، والثانية: انفراد الضمير كقوله تعالى: ﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾، والثالثة: اجتماع الضمير مع الواو وحدها كقوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾، والرابعة: اجتماع الضمير مع "قد" وحدها كقوله: (وقفت بربع الدار قد غير البلى ..إلخ)،

---

[205] البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة التميمي، مختار الشعر الجاهلي: 362/1.
[206] البيت من الطويل، وقائله: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، العيني: 478/3.

والخامسة: اجتماع الواو و"قد" كقوله: [207]

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

انظر شرح ناظر الجيش.

ولما تكلم على الجملة المفسرة للهيئة وهي الحالية، أخذ يتكلم على المفسرة للذات وهي التفسيرية، فقال:

ولَيْسَ لِلجُملَةِ مَهْما تُكْشَفْ بِها الحَقِيقَةُ مَحَلٌّ يُعْرَفْ

يعني أن الجملة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما قبلها كما في المغني، لا محل لها من الإعراب سواء كانت مفسرة لمفرد، كقول النابغة: [208]

لكلفتني ذنب امرئ وتركته كذي العر يكوى غيره وهو راتع

فجملة "يكوى غيره ..إلخ" كاشفة لوجه الشبه في التي قبلها، أو مفسرة لجملة لها محل كقوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خَلَقۡنَٰهُ بقدر﴾ أي "خلقنا كل شيء" فالجملة خبر "إن"، أو لجملة لا محل لها كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خلقها لكم﴾ فهي جملة ابتدائية، وفي شرح الصفار: لا تفسر الجملة إلا بمثلها ولا المفرد إلا بمثله، فإن جاء خلاف ذلك لم يكثر؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿كمثل ءَادَمَ خلقه من تراب﴾ الجملة مفسرة لآدم، وكذلك قوله تعالى: ﴿هل أدلكم عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ﴾ ثم قال: ﴿تؤمنون بالله﴾.اهـ على نقل أبي حيان، لكن قوله في الآية الأولى إن الجملة مفسرة لآدم غير ظاهر، والظاهر أنها تفسير لمثل آدم.

وقد احترز في المغني بقوله: "الفضلة" عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإن لها موضعا بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال نحو: "زيدا ضربته"، فقد قيل إنها ذات محل كما سيأتي. قال ابن هشام: وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.اهـ

207- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 33/1.

208- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه:ص: 37.

وقال الشلوبين: إن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، فتارة يكون لها محل وتارة لا يكون لها محل، فهي في نحو: "زيدا ضربته" لا محل لها، إذ المحذوفة المفسرة استينافية فتكون جملة التفسير كذلك؛ وهي في نحو: "إنا كل شيء خلقناه بقدر" ونحو: "زيد الخبز يأكله" بنصب الخبز في محل رفع؛ فيكون مفسرهما كذلك، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: "زيد الخبز آكله"، قال: [209]

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا

فظهر الجزم. قال ابن هشام: وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة، وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، لأن المفسرة لا بد أن تكون فضلة كما تقدم، وهي في ما ذكر غير فضلة؛ ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان، واختلف في المبدل منه؛ وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة.

وقال يس في حاشيته على التصريح: إنه لا يخفى أن المفسر في الاشتغال الفعل وحده بدليل ظهور الجزم في البيت السابق؛ قال: فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا لا يخلو من نظر.

قوله في الطرة: "أي حقيقة ما تليه مما يفتقر إلى ذلك" قد تبع في هذا التعريف المصنفَ في التسهيل، وقد ذكر الدماميني أنه معترض من وجهين الأول: أنه غير مطرد لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن، فإنها ليست مفسرة في اصطلاحهم ولها محل من الإعراب؛ والثاني: أن قوله: "مما يفتقر إلى ذلك" قيد مستغنى عنه. قال: فزاد ما لا حاجة إليه، ونقص ما الحاجة داعية إليه، وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشأن.اهـ فظهر أن الأولى تعريف ابن هشام السابق.

ثم لما كانت الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب أيضا مع أن لها شبها بالحالية كالتفسيرية، أعقبها الناظم بالكلام عليها فقال:

209- البيت من الطويل، نسبه سيبويه في الكتاب لهشام المري: 114/3، وينسب إلى مرة بن كعب ابن لؤي القرشي. انظر: خزانة الأدب: 641/3.

وهكـذا مـا اعْتَرَضَـتْ وهْـيَ التِـي مُفِيـدةٌ تَقْوِيَـةً لِلصِّـلَةِ
أوِ المُجـازاةِ والإِسْـنادِ ومـا يُـرَى مُـشابِهًا لِمـا تَقَـدَّما

قوله: "وهكذا ما اعترضت" أي ومما لا محل له الجملة الاعتراضية، وهي المفيدة تقوية بتأكيد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه، ولهذا شرط فيها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، فتأتي بين جزئي الصلة كقولهم: "أحب الذي جوده والكرم زين مبذول للناس"، أو بين الموصول وصلته كقوله:[210]

هـذا الـذي وأبيـك يعـرف مالكـا والحـق يـدفع ترهـات الباطـل

وهذا ما أشار إليه بقوله: "وهي التي مفيدة ..إلخ"

قوله: "أو المجازاة" يعني أن جملة الاعتراض تأتي أيضا في المجازاة بين الشرط وجوابه، كقوله تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى﴾ بناء على أن الجواب "فلا تتبعوا"، والأكثر على أن "فالله أولى" جواب لا اعتراض، والشاهد على هذا قوله: [211]

إمـا تـريني قـد نحلـت ومـن يكـن غرضـا لأطـراف الأسـنة ينحـل
فلـرب أبلـج مثـل بعلـك بـادن ضـخم علـى ظهـر الجـواد مهبـل

قوله: "والاسناد" أي وتعترض بين جزئي الإسناد كقوله: [212]

210- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

211- البيتان من الكامل، وقائلهما عنترة بن شداد، مختار الشعر الجاهلي.335/1

212- البيت من الطويل، وهو لرجل من بني دارم، وقبله:

وقائلـة مـا بالـه لا يزورنـا وقـد كنـت عـن تلـك الزيـارة في شـغل

وبعده:

لعلهـم أن يمطـروني بنعمـة كمـا صـاب مـاء المـزن في البلـد المحـل
فقـد يـنعش الله الفـتى بعـد عثـرة وتصـطنع الحسـنى سـراة بـني عجـل

انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 807/2.
وذكر البغدادي في شرح شواهد المغني أن الدارمي اسمه جويرية بن زيد: 184/6.

وقـــد أدركتـــني والحـــوادث جمـــة   أســنة قــوم لا ضــعاف ولا عــزل

جاءت لتقوية إسناد الفعل للفاعل، وقوله: [213]

وفــيهن والأيـــام يعثـــرن بـــالفتى   نـــوادب لا يمللنـــه ونـــوائح

جاءت لتقوية إسناد الخبر للمبتدإ.

قوله: "وما يرى مشابها لما تقدما" أي كالقسم وجوابه نحو: ﴿فلا أقسم بِمَوَٰقِعِ النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ...﴾ الآية، وبين "كأن واسمها"، كقوله: [214]

كـــأن وقـــد أتـــى حـــول كميـــل   أثافيهـــا حمامـــات مثـــول

على أنه يمكن في البيت أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، بناء على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو، وهو مذهب الجمهور.

وبين الفعل ومفعوله، كقوله: [215]

قـــد بـــدلت والـــدهر ذو تبـــدل   هيفـــا دبـــورا بالصـــبا والشـــمأل

وبين الحرف المؤكد وتوكيده، كقوله: [216]

ليـــت وهـــل ينفـــع شـــيئا ليـــت   ... ...

وبين النعت والمنعوت نحو: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾؛ و بين المتضايفين كـ"هذا غلام والله زيد"، وبين الجاروالمجرور كـ"اشتريته بوالله درهم".

213- البيت من الطويل، وقائله معن بن أوس المزني، وقبله:

رأيـــت رجـــالا يكرهـــون بنـــاتهم   وفـــيهن لا تكـــذب نســـاء صـــوالح

انظر: الأغاني: 55/12، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 808/2.

214- البيت من الوافر، وقائله: أبو الغول الطهوي، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 818/2، والشاهد فيه اعتراض الجملة: وقد أتى... إلخ. بين كأن واسمها وهو أثافيها.

215- الرجز، لأبي النجم الهيف بالفتح ريح حارة تهب بين الجنوب والدبور . انظر: شرح شواهد المغني، للبغدادي: 185/6.

216-تمامه: ليت شبابا بوع فاشتريت * الرجز لرؤبة، العيني: 524/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 819/2.

ولما ذكر الناظم أن جملتي التفسير والاعتراض لا موضع لهما من الإعراب، دعا ذلك إلى تتميم الكلام في الجمل التي لا محل لها فنقول: وكذا لا محل للواقعة صلة لحرف أو اسم؛ ولا للجملة الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة، قال في المغني: وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية قد تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدإ ولو كان لها محل، وتشمل الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: مات فلان رحمه الله.اهـ ولا للجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو لجازم مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية، قال الدماميني: والتحقيق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا، سواء كان جازما أم لا، وسواء اقترنت بالفاء أم لم تقترن، لأنها لا يحل محلها المفرد. ولا للواقعة جوابا لقسم؛ ولا للتابعة لما لا محل لها على أن في التعبير بالتبعية هنا مناقشة. فهذه سبع جمل لا محل لها من الإعراب مثّل لجميعها الإمام الزواوي في قوله: [217]

آليت أي أقسمت والقسم بر ... لو تاب من عصى لعز وانتصر

واعلم أن كون الجملة لا موضع لها من الإعراب هو الأصل، لأن ما له منها محل إنما هو لوقوعه موقع المفرد، وأصل الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فالضابط إذن أن كل جملة حلت محل المفرد فلها محل وهي سبع أيضا: الخبرية، والحالية، والمحكية بالقول، والمضاف إليها، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة ذات محل، والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم على ما في المغني، وهو ما حققه المرادي في بحث له طويل في المسألة، خلاف ما حققه الدماميني في ما سبق.

وقد بنى المرادي على تحقيقه المذكور أن جملة الشرط أيضا لا محل لها بل لفعلها. قال: بدليل ظهور الجزم فيه إذا كان مضارعا.

تنبيه: قد عد في الطرة في الجمل التي لا محل لها الجملة القسمية، وفي ذلك نظر بل الظاهر أنه قد يكون لها محل كما إذا كانت محكية أو خبرا. قال في المغني: وجملتا الجواب والقسم يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك: "قال زيد: أقسم لأفعلن".اهـ

217- انظر شرح أرجوزة الإمام الزواوي، ص: 64.

ومثل القسمية في هذا الشرطية كما لا يخفى. و الله تعالى أعلم

ثم لما كان للجملة الاعتراضية شبه بالحالية، أخذ يذكر ما يميزها عنها فقال:

ومَيِّزَنَّهـــا مِـــنَ الحـــالِ بِـــأنْ   لَـمْ يَـأْتِ مُفْـرَدٌ بِهـا والْفـا ولَـنْ

وحَـــرْفِ تَنفِـــيسٍ وكَوْنِهـــا طَلَـــبْ   ...   .

قوله: "لم يأت مفرد بها" أي بدلها فالباء للبدل. أي يميز الجملةَ الاعتراضية من الحالية امتناعُ قيام مفرد مقامها، فلو أتيت بمفرد مكان "وقد أتى حول كميل" وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعا، بخلاف جملة الحال فلا بد أن يقوم مفرد مقامها مبين لهيئة الفاعل أو المفعول لفظا أو تقديرا؛ فإن قلت: إنما يكون هذا مميزا لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دائما، وليس كذلك فإنها ضربان: ما يفيد هيئة الفاعل أو المفعول فيحل المفرد محله نحو: "جاء يضحك" و"لقيته يضحك"، وما بيّن وقت الفعل خاصة فلا يحل محله نحو: "جاء زيد والشمس طالعة"؛ قلت: لا نسلم، بل الحال لا بد أن تكون مبينة لهيئة الفاعل أوالمفعول تحقيقا أو تقديرا، فيصح حلول المفرد محلها دائما، والتقدير في المثال المذكور: "جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس" فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ، كما يفعل في سبك المصدر من قولك: "بلغني أن هذا زيد"، فكما يقدر هناك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث، كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن الأحوال، وأنت لو لفظت بقولك "مقارنا" لكان حالا قطعا، وقد أول ابن عمرون هذه الجملة بقولك: "مبكرا" فتكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول المفرد محلها. قاله الدماميني هنا، وقد نقل في كلامه على ربط الجملة الحالية أن ابن جني يرى أنه لا بد من تقدير الضمير، وأن التقدير في مثل هذا: "والشمس طالعة وقت مجيئه" فهي كالحال والنعت السببيين، ك"مررت بالدار ذاهبا سكانها" و"مررت برجل قائم غلمانه".

قلت: ولينظر أصل الإ شكال مع الجواب عنه في المغني عند ذكره لأقسام الحال.

وكذا يميز الاعتراضية عن الحالية جواز اقترانها بالفاء كقوله: [218]

واعلـــــم فعلـــــم المـــــرء ينفعـــــه   أن ســـــوف يـــــأتي كـــــل مـــــا قـــــدرا

و"لن" نحو: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾، وحرف تنفيس كقوله: [219]

ومـــــا أدري وســـــوف إخـــــال أدري   أقـــــوم آل حصـــــن أم نســـــاء

وفي هذا البيت اعتراض في اعتراض. وإنما كان يميز الاعتراض عن الحالية تصديرها بـ"لن" وحرف التنفيس، لأن شرط الحالية أن لا تصدر بدليل استقبال. قالوا: لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال؛ لكن اعترض هذا التعليل بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا، وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بدليل استقبال.

ويميزها أيضا كونها طلبية نحو: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن اتبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾، فجملة "قل إن الهدى هدى الله" طلبية معترضة بين "تؤمنوا" و"أن يؤتى أحد"، وكقول حسان: [220]

ســـــجية تلـــــك فـــــيهم غـــــير محدثـــــة   إن الخلائـــــق فـــــاعلم شـــــرها البـــــدع

وقول ابن هرمة: [221]

إن ســـــــليمى والله يكلؤهـــــــا   ضـــــنت بشـــــيء مـــــا كـــــان يرزؤهـــــا

و"يكلؤها" دعاء.

218- البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد، للعيني: 313/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 828/2.

219- البيت من الوافر، وقائله: زهير بن أبي سلمى .مختار الشعر الجاهلي 235/1

220- البيت من البسيط، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه، ص: 164.

221- البيت من المنسرح، وقائله إبراهيم بن هرمة، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 2/ 826.

... ... **وجُمْلَتـــانِ اعتَرَضـــا لَـــدَى العَـــرَبْ**

يعني أنه ربما ورد الاعتراض بجملتين في كلام العرب، وخالف في ذلك أبو علي فقد قال في قوله:[222]

أراني ولا كفـــــــــران لله أيــــــــــة لنفســـي قـــد طالبــت غـــير منيـــل

إن "أية" وهي مصدر "أويت له" أي رحمته، لا ينتصب بـ"أويت" محذوفة، ليلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما ينتصب باسم "لا"، أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي .

ويرده قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحى إليهم **فَسْـَٔلُوٓاْ** أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ فهما جملتا اعتراض، ومن هذا قوله :[223]

لعمـــــرك والخطـــــوب مغـــــيرات وفي طـــــول المعاشـــــرة التقـــــالي
لقـــــد باليــــت مظعــــن أم أوفى ولكـــــــن أم أوفى لا تبـــــــالي

قال الشيخ محنض بابه رحمه الله:

ورجحًـــا تعديـــد ذات الاعـــتراض وربمـــا جـــاء اعـــتراض في اعـــتراض

إنْ لَـمْ يَنُـبْ عَـنْ غَيـرِهِ ولـمْ يَقِـفْ عَلَيْـــهِ مَعْنًـــى جَـــوِّزاً أنْ يَنحَـــذِفْ

قوله: "جوزا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن الحال يجوز حذفها، ما لم تأت نائبة عن غيرها كالخبر في نحو: (كضربي العبد مسيئا وأتم تبييني ..إلخ) فهي هنا نائبة عن الخبر كما جاء في باب المبتدإ، وكالواقعة بدلا من الفعل نحو: "أقائما وقد قعد الناس"؛ أو يتوقف المعنى على ذكرها، وذلك في صور منها: أن لا تتم فائدة الكلام الذي هي فيه إلا بذكرها نحو: ﴿وإذا قاموا **إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ** قاموا كسالى﴾.

222- البيت من الطويل، أنشده ابن هشام في المغني بلا نسبة ص:515 ، ولم يعلق عليه السيوطي 820/2 وصرح البغدادي في شرح شواهد المغني 225/6 بأنه لا يعرف قائله ولا تتمته.

223- البيتان من الوافر، وقائلهما: زهير بن أبي سلمى مختار الشعر الجاهلي 243/1

وكقول الشاعر:[224]

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

ومنها: ما إذ وقعت بعد نفي أو نهي وهو كثير، كما في قوله تعالى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحا ...﴾ الآية، وقوله تعالى:﴿وما خلقنا ٱلسَّمَٰوَٰتِ والأرض وما بينهما لَٰعِبِينَ﴾؛ ومنها: أن يجاب بها استفهام كقولك: جئت راكبا جوابا لمن قال: "كيف جئت؟" ومنها: إذا كانت محصورة كقوله تعالى: ﴿وما أَرۡسَلۡنَٰكَ إلا مبشرا ونذيرا﴾. انظر شرح ناظر الجيش

واعلم أن توقف المعنى على ذكر الحال في هذه المواضع لا ينافي ما تقرر من كونها فضلة، لأن المراد بالفضلة في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في أصل التركيب، وبالعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل؛ وقد يعرض لكل واحد منهما ما يخرجه عن أصله، فيستغنى عن العمدة كقولك: "كل رجل وضيعته"، ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كما هنا. قاله الشاطبي

فإذا لم تنب الحال عن غيرها ولم يتوقف عليها المعنى، جاز حذفها اختصارا نحو:﴿وإذ يرفع إِبۡرَٰهِـۧمُ القواعد من البيت وَإِسۡمَٰعِيلُ ربنا تقبل منا﴾ أي "قائلين ربنا"، ونحو: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يدخلون عليهم من كل باب سَلَٰمٌ عليكم﴾ أي "قائلين سلام عليكم"؛ قال في المغني: وأكثر ما يرد إذا كان قولا أغنى عنه المقول.اهـ واقتصارا نحو: "جاء زيد" تريد: "ضاحكا". والاختصار: الحذف لدليل، والاقتصار: الحذف لغير دليل.

قال ابن كيران: وكأن الناظم اكتفى عن ذكر هذه المسألة بقوله: (وحذف فضلة أجز ..إلخ).اهـ ونحوه قول يس في حاشيته على الألفية: إن الأقرب كون الناظم عبر بالفضلة في البيت ليكون الحكم عاما في جميع الفضلات؛ قال: ومن حذف الحال قوله عليه الصلاة

224- البيت من الخفيف، وقائله: عدي بن الرعلاء، وقبله:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 404-405.

والسلام: "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[225] أي متعمدا كما هو مصرح به في بعض الروايات.اهـ

ويجوز أيضا حذف صاحب الحال، نحو: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾.

وَأَوْلِهِ فُروعَ فِعْلٍ واقْتَرَنْ بِعامِلٍ فيهِ وُجُوبًا في الزَّمَنْ

قوله: "وأوله فروع فعل" أي وأوْل الحال فروع الفعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان حقيقيا طابق صاحبه في كل ما له، نحو: "جاء الزيدان راكبين والزيدون راكبين والهندات راكبات وهند راكبة"، وإن كان مجازيا طابق مرفوعه في التذكير والتأنيث وأفرد، إلا أن يرفع الجمع فيجوز تكسيره، نحو: "مررت بالزيدين ضواحك أمهاتهم".

قوله: "واقترن بعامل ..إلخ "أي واقترن بالعامل فيه تحقيقا أو تقديرا، كـ"جاء زيد راكبا" و﴿ادخلوها **بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ**﴾ و﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله **ءَامِنِينَ** محلقين **رُءُوسَكُمْ** ومقصرين﴾ أي "ناوين الحلق والتقصير"، لأنهما لا يكونان إلا بعد الدخول لا مقارنين له.

ومن أقسام الحال باعتبار الزمان: المحكية وهي الماضية، نحو: "جاء زيد أمس راكبا". قاله في المغني، قال الأشموني: وفيه نظر. أي في إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر نظر، لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم؛ غاية الأمر: أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا. قاله الصبان

وقال الدماميني في مثال المغني السابق: هذه مقارنة لعاملها وزمنها ماض، والأصح في المثال: "جاء زيد اليوم قاتلا بكرا أمس"، وإن أمكن دعوى المقارنة أي "متصفا بذلك الآن".اهـ منه

---

[225]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم، رقم: 107، وذكره السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ص: 92.

لكن كثيرا ما يقع الوهم بسبب التباس الحال الاصطلاحية بالحال الزمنية للاشتراك اللفظي بينهما؛ فمن ذلك ما هنا، ومنه ما مضى قريبا من اشتراطهم أن لا تصدر الحال بدليل استقبال لتوهم التنافي بينها وبين الاستقبال، ومنه اشتراط بعضهم تقدير "قد" مع الماضي إذا وقع حالا لتقربه من الحال كما تقدم أيضا. ونظير ذلك ما وقع لبعضهم من الالتباس بين الخبر الذي هو الجزء المتم لفائدة المبتدإ غير الوصف وبين الخبر الذي يقابل الإنشاء، فاشترط أن لا يكون خبر المبتدإ طلبا؛ وقد تقدم التنبيه على ذلك عند قول الناظم: (أخبر بغير خبرية ..إلخ).

والحاصل أن الحال تكون هي وصاحبها للحال كـ"جاء زيد راكبا"، ويكون عاملها وهي للاستقبال نحو: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾، ويكون للمضي وهي للاستقبال نحو: "مررت برجل أمس معه صقر صائدا به غدا" أي مقدرا ذلك، وإنما هذا بيان لحاصل المعنى إذ لو كان هذا معنى "صائدا" كانت مقارنة. قاله الأمير

قال الشمني: الحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها.

التمييز

والنصْبُ مَرْجُوحٌ إذا مـا غُيِّـرا بَعْضٌ بِتَبْعِيضٍ وإلاّ حُظِرا

يعني أنه إذا غيرت تسمية الجزء ـ أي تجدد له اسم ـ بسبب تبعيض أي انفصال عن أصله ودخول صنعة فيه، فالجر بالإضافة راجح والنصب مرجوح، نحو: "جبة خز" و"خاتم فضة" و"سوار ذهب"، فالجبة بعض من الخز، وسميت جبة بسبب النسج والخياطة على هيئة مخصوصة، وهكذا. أما إذا لم تتغير التسمية بدخول صنعة فالنصب ممنوع والجر واجب، كـ"ثمرة نخل" و"حبة رمان" و"غصن ريحان"، فتقول: "عندي خاتم فضة" بالجر والنصب، و"حبة رمان" بالجر لا غير، لأن حب الرمان كان يسمى حبا قبل انفصاله عن أصله، فلم يتجدد له اسم بعد انفصاله، وهكذا.

وكونُ المنصوب هنا تمييزا أولى من كونه حالا وفاقا للمبرد وخلافا لسيبويه، ورجح المصنف هنا قول المبرد لأن الحكم بالحالية يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك، وإلى كثرة وقوع الحال غير منتقلة، وإلى كثرة تنكير صاحب الحال؛ وكل ذلك على خلاف

الأصل فاجتنابه أولى؛ وصحح الخضراوي وجماعة قول سيبويه إنه حال لا تمييز، ووجهه أنه ليس بعد مقدار ولا شبيه به، ولإضافة صاحبه نحو: "هذا خاتمك حديدا" لأنه في هذه الحالة لا يصح إعرابه تمييزا كما جزم به المصنف في باب الحال من التسهيل، ولعل ذلك لأن الإضافة تغني عن التمييز كما سيأتي عند قول الناظم في العدد: (وكل ما أضيف لن يفسرا)؛ وإن كان ظاهر كلام المصنف في هذا الباب رجحان الحالية لا تعينها؛ ولأنه يوصف به ويرفع الأسماءَ الظاهرة، ومن ذلك: "مررت بكتاب طين خاتمه"؛ ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة، وقد كثر في كلامهم النصب.

ويتفرع على القولين أن من أعربه حالا يعربه نعتا إذا رفع، ومن أعربه تمييزا يعربه بيانا.

قوله في الطرة: "والنصب على الحال أو التمييز" اعلم أنه قد جاء في الطرة ما يقتضي ترجيح كل واحد من هذين القولين، فكلامه هنا يقتضي ترجيح الحالية لتصديره بها، ويدل لذلك أيضا اقتصاره عليها في باب الحال في سرده لمواضع جمودها، ولكنه قد اقتصر أيضا في هذالباب قبلُ عند قول المصنف: "اسم بمعنى من مبين" على أنه تمييز، وكل من التصدير بالقول والاقتصار عليه معلوم من طرق الترجيح، إلا أن الاقتصار على القول قد يكون أقوى دلالة على ترجيحه من التصدير به، وقد وقع من الناظم في الطرة الاقتصار في كلا القولين، أما التصدير فاختص به القول بالحالية. فالحاصل أنه حصل من الناظم اضطراب في المسألة، نظير ما تقدم عن المصنف في كلا البابين.

قوله: "وإلا حظرا" أي إن لم تتغير تسمية البعض بسبب التبعيض أي الانفصال، حظر النصب وتعين الجر كما تقدم. والذي يظهر لي في الفرق بين الحالتين أن يقال: القاعدة أن الجزء يضاف للكل ولا يميز به، فنحو: "حبة رمان" بقي على الأصل إذ هو جزء محض فلا شبهة فيه تبيح النصب، بخلاف نحو: "خاتم حديد" فإن فيه شبهة تبيح نصبه، وهي ما حدث له من نوع استقلال بدخول صنعة فيه تغير بها اسمه، فلم يكن لذلك جزء محضا فجاز أن يميزه أصله. والله تعالى أعلم

ثم وقفت على نحو ما ظهر لي في شرح الشيخ خالد للتسهيل، قال: وإنما وجبت الإضافة فيما إذا لم تتغير لأن المضاف فيه كالجزء الحقيقي، ألا ترى أن الغصن بعض الريحان، بخلاف ما إذا تغيرت فإن المضاف ليس بعضا حقيقيا، ألا ترى أن الخاتم لما باين

الحديد بالصناعة صار كأنه مخالف للفضة، فلهذا لم ينزل منزلة البعض الحقيقي من وجوب الإضافة، بل جاز فيه الإضافة وتركها فينصب المضاف إليه وينون نحو: "جبة خزا أو خز".

وفي بيت الناظم هنا تعقيد، لذلك صوّبه محمد فال بن باب رحمه الله تعالى بأن يقال: "الاسم" بدل قوله "بعض"، أو يقال بدل البيت كله:

أوجب إضافة إذا الإسم بقي   وإن تغير فجر انتقي

ومَيَّزُوا بِه الضمِيرَ ونُمِي   تَوْكِيدُ تَمْيِيزٍ لِغَيرِ مُبْهَمِ

قوله: "وميزوا به الضمير" يعني أنه يميز به الضمير، أي الذي لا مرجع له وإلا كان تمييز نسبة، فالأول كقوله: [226]

أفديك من منزل بالنفس والذات   فكم لنا فيك من أيام لذات

وقوله: [227]

دعاني الهوى من أم وهب ودونها   ثلاثة أخماس ولبيك داعيا

وقوله: [228]

وعند ما أدخله منزلا   يألفه القاطن والراحل

إلا أن هذا البيت غير صريح عندي في ذلك، لا حتمال أن يكون من إبدال الظاهر من الضمير كـ"زره خالدا".

---

226 - البيت من البسيط وقائله ذو الوزارتين أبوبكر محمد بن أحمد بن رحيم صاحب ديوان إشبيلية ، من أهل القرن السادس . خريدة القصر 18 | 405 الشاهد فيه تمييز الضمير في "أفديك" بالتمييز المجرور بمن وهو "من منزل"

227- البيت من الطويل وقائله الراعي النميري . ديوانه ص 291 وروايته : دعاني الهوى من أهل وبر.. وبعده :

فعجنا لذكراها وتشبيه صوتها   قلاصا بمجهول الفلاة صواديا

نجائب لا يلقحن إلا يعارة   عراضا ولا يشرين إلا غواليا

228- البيت من السريع ولم أقف عليه إلا في بعض نسخ الطرة.

وكقوله: [229]

ويلمِّهـــا لقحـــة شـــيخ قـــد نحـــل   أبي عيـــال دردق مثـــل الحجـــل

والثاني: كقولك: "جاءني زيد فيا له رجلا"، و"لقيت زيدا فلله دره رجلا"، وكما إذا كان الخطاب لمعين نحو: "قلت لزيد يا لك من شجاع"؛ فليس هذا النوع من تمييز المفرد لأنه لا إبهام إذن في الضمير بل في النسبة، لكن تمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في: "لله در زيد رجلا"، إذ المعنى: لله در رجل هو زيد. انظر الصبان

وإن ثبت تمييز الضمير كان هو خامس أنواع المفرد. وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب.

واعلم أنه قد يميز أيضا اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ما ذا أراد الله بهذا مثلا﴾ عند من قال إنه تمييز لا حال، وكذا قولك: "حبذا زيد رجلا". قاله الرضي

قوله: "ونمي توكيد تمييز .. إلخ" يعني أن التمييز يأتي للتوكيد كالحال، عند المبرد وابن السراج وتبعهما ابن مالك والأشموني، قال: وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد. وذلك كقوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾، جاء في الآية التمييز مؤكدا لاقتضاء المقام الرد على أهل النسيئة، كما أن "عند الله" فيها تأكيد أيضا أي أن ذلك أمر لا يقبل التخلف. وكقول الشاعر: [230]

229- بعده :

حوســاء في الســهل وشــوع في الجبــل   في الصيف حسي وهي في المشتى وشل

الرجز نسبه القالي في الأمالي لشيخ من بني منقذ ،ص: 430، الدردق :الصغار ، الحوساء : الشديدة الأكل ، وقوله : في الصيف حسي : أي هي غزيرة لا ينقطع لبنها ، وقوله : وهي في المشتى وشل : أي إذا انقطعت ألبان المواشي فلبنها يسيل كما يسيل الماء من أعلى الجبل.

230- البيت من الكامل وقائله أبو طالب وهو بهذه الرواية في شرح التسهيل للمصنف 348/2 ورواية الشطر الأول في خزانة الأدب 572/1 وعرضت دينا لا محالة أنه ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي 687/2 :....قد عرفت بأنه

ولقـــد علمـــت بـــأن ديـــن محمـــد مـــن خـــير أديـــان البريـــة دينـــا

وكقوله: [231]

والتغلبيـــون بـــيس الفحـــل فحلهـــم فحـــــلا وأمهـــــم زلاء منطيـــــق

خلافا لسيبويه والجمهور، ووافقهم ابن هشام في المغني فقال في قوله تعالى ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾، إن "شهرا" مؤكد لما فهم من عدة الشهور، أما بالنسبة لعامله وهو "اثنا عشر" فمبين.اهـ وقد أعربوا "فحلا" من البيت الثاني حالا مؤكدة؛ أما "دينا" في البيت الأول فالتأويل فيه بعيد، كما نص عليه يس في حاشيته على الفاكهي قال: ولذا لم يتعرض له في المغني واقتصر ـ يعني الفاكهي ـ هنا على الاستدلال به.

تتمة بذكر مسائل من هذا الباب، الأولى: يجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو دل عليه بقرينة، كقوله: [232]

مـــا مـــن أتـــت مـــن دون مولـــده خمســـــون بالمعـــــذور بالجهـــــل

فـــإذا مضـــت خمســـون عـــن رجـــل تـــرك الصـــبا ومشـــى علـــى رســـل

ومثل لذلك في المغني بقوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾، ﴿إن يكن منكم عشرون صَٰبِرُونَ﴾؛ قال: وهو شاذ في باب "نعم" نحو: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"[233]، أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة.اهـ ولا يجوز حذف المميز لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم: "ما رأيت كاليوم رجلا" فالتقدير: ما رأيت مثلك رجلا"، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: "تالله رجلا" أي "تالله ما رأيت كاليوم رجلا". انظر التذييل والتكميل

الثانية: يجوز أن يبدل من مميَّزه كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾على قراءة التنوين، وقوله تعالى:﴿اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾. أفاده أبو حيان

231- البيت من البسيط، وقائله: جرير، ديوانه:395 والعيني: 7/4. ومنطيق, بكسر الميم: المرأة التي تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها.

232- البيتان من الكامل أحذ مضمر، أنشدهما أبو العباس المبرد في الكامل قائلا : أنشدني القحذمي . الكامل 263/1

233- الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم: 354.

الثالثة: لا يجوز تعدده، قال في المغني: ولذلك كان خطأ قول بعضهم في قول الشاطبي:

... ... تبارك رحمانا رحيما وموئلا

إن "رحمانا" و"رحيما" تمييزان، قال: والصواب أن "رحمانا" منصوب بإضمار "أخص" أو "أمدح"، و"رحيما" حال منه. قال السيوطي في الفريدة:

وحذف تمييز أجز والمعتمد مجيئه مؤكدا لا ذا عدد

الرابعة: قد يجب ذكره كما في نحو: "ربه رجلا"، و"نعم رجلا زيد"؛ وذلك ليفسر المضمر على شريطة التفسير. قاله يس في حاشيته على الألفية، ويدل لذلك اشتراطهم في جواز حذفه دلالة قرينة عليه، أو قصد إبقاء الإبهام. كما تقدم قريبا

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ بِمِنْ بِكَثْرَةٍ ونَصْبُه أيضا زُكِنْ

يعني أن التابع للتمييز المجرور بـ"من" يجر كثيرا، كـ"ما أحسنه من أب و أخ"،و "زكن" أي علم أيضا نصبه، وبه استدل أبو حيان في الارتشاف للقول بزيادة "من"، قال: [234]

طافت أمامة بالركبان آونة يا حسنها من قوام ما ومنتقبا

فـ"منتقبا" عطف على محل "قوام"؛ والقول بالزيادة نسبه الشلوبين لسيبويه؛ قال ابن عصفور: والحق عندي عدم الزيادة. أي وأما العطف على المحل فلا ينهض دليلا للزيادة، لأنه تصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصيح، فلا مانع هنا من كونها غير زائدة، والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها. قاله الصبان

وقيل: إن "من" للتبعيض، ولذلك لم تدخل في: "طاب زيد نفسا"، لأن "نفسا" ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة، وصحح هذا القول ابن عصفور

234- البيت من البسيط وقائله الحطيئة . ديوانه ص : 39 وروايته في الأغاني 201/2 : يا حسنها من خيال زار منتقبا ، ولا شاهد فيها

كما في الهمع؛ وقال الموضح: إنها لبيان الجنس. قال المصرح: وهو ظاهر، لأن المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أن "من" لا تزاد.اهـ لكن هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس، بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض. قاله الدنوشري، لكن قد يقال: إن كون "من" تبيينية يترجح على غيره بكونها هي التي تضمن التمييز معناها بلا خلاف، قال في الخلاصة: (اسم بمعنى من مبين ..إلخ) فكانت أولى بالظهور معه من غيرها، بل لا يتبادر عند التصريح بها غير ذلك، وقد تقدم أن هذا هو مذهب الموضح وأن المصرح استظهره. بل رأيت الصبان صرح بأنه أصح الأقوال، وهو أيضا ظاهر في نفسه لما ذكرناه آنفا من كون التبيينية مقدرة معه معنى والمقدر أولى بالظهور من غيره؛ وقد يشهد له قول المصنف في التسهيل: (ويجوز إظهار "من" مع ما ذكر في هذا الفصل ..إلخ)؛ ولم أقف على التصريح باستظهار قول ابن عصفور إنها تبعيضية لغير الناظم في الطرة عند قول المصنف: (واجرر بمن إن شئت ..إلخ) قال: "بمن التبعيضية على الأظهر"، وإن كانوا يصدرون به عند ذكر الخلاف؛ لكن بما تقدم ذكره يعلم أن الأظهر المذكور في الطرة هنا غير ظاهر، فيلحق بنظائره المشهورة فيها، وهي ثلاثة: قوله في باب المفعول المطلق: " بمثله أوفعل تام اتفاقا أو ناقص على الأظهر"، وقوله مثل ذلك في الموصول عند قول المصنف: (في عائد متصل إن انتصب بفعل ..إلخ)، وقوله في حروف الجر يعني الكاف: "واستعمل اسما بمعنى مثل اختيارا على الأظهر". وقد نظم هذه المواضع الشيخ أحمد ابن كداه رحمه الله فقال:

والأظهر المذكور في المصادر في طرة المختار غير ظاهر

والأظهر المذكور في الموصول أيضا أتى مخالف المنقول

والأظهر الآتي بحرف الجر فإنه كأخويه يجري

فقلت مذيلا لها بهذا الموضع:

والأظهر المذكور في التمييز دليله ليس بذي تعزيز

ثم رأيت أبا حيان في شرح الألفية ضعف كونها تبعيضية بأنه – وإن كان واضحا في المقادير كـ"شبر من أرض" – لا يتضح في نحو "لله دره من فارس"، و"ما أحسن زيدا من رجل" إلا بتكلف.اهـ

ومن الغريب إهمال السيوطي في الهمع ـ على جمعه ـ للقول بكون "من" هنا تبيينية، فاقتصر فيها على قولين: التبعيض و الزيادة.

تنبيه: قوله في الطرة موجها كون "من" تبعيضية: "لأنها فيه معنى" فيه نظر لأنه لا قائل بأن "من" التي تضمن التمييز معناها تبعيضية، وإنما الخلاف السابق في الظاهرة معه، وقد تقدم أن الأظهر من الأقوال كونها تبيينية، وهو الملائم أيضا لهذا التوجيه الذي ذكر. والله تعالى أعلم

ثم لما كان التمييز ينقسم إلى تمييز مفرد، كتمييز عدد أو مقدار أو مثلية أو غيرية أو تعجب، وقد أشار له في الخلاصة بقوله: (كشبر ارضا وقفيز برا .. إلخ)، وذكر أنه يجوز جره بـ"من" إلا تمييز العدد في قوله: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ..إلخ)؛ وإلى تمييز جملة وهو في اصطلاح المصنف: ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو: طاب زيد نفسا، ونحو:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾. وكان تمييز الجملة لا يجر بـ"من" كما قال في الخلاصة: (والفاعل المعنى كطب نفسا تفد)، أخذ الناظم يذكر ما يعرف به ذلك؛ وإنما خص المصنف هذا النوع بكونه مميز الجملة، لأن لكل من جزئي الجملة فيه قسطا من الإبهام يرفعه التمييز، بخلاف تمييز المفرد كما سبق، فإن الإبهام في أحد جزئي الجملة، فلهذا سمى الأول تمييز مفرد والثاني تمييز جملة.

وإن يُمَيِّزْ جُمْلَةً فَقَدِّرِ ... إسْنادَ فِعْلِها إلَيْهِ تُظْهِرِ
مُضِيفَهُ وإنْ يَكُ الإخْبارُ بِهْ ... مُصَحَّحًا فَهْوَ لَهُ أوْ صاحِبِهْ

قوله: "وإن يميز جملة فقدر ..إلخ" أي وإن كان تمييز جملة أي مميزا للنسبة المبهمة في الجملة اسمية كانت أو فعلية، "فقدر إسناد فعلها" أو ما في معناه "إليه" أي إلى التمييز، والإسنادُ هنا إما على جهة الفاعلية أو المفعولية، حال كونك "مضيفه" أي مضيف التمييز لما كان له الإسناد، "تظهر" المعنى حينئذ حيث رددت التركيب إلى هيئته قبل التحويل، نحو: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ أي شيب الرأس، ونحو:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ أي عيون الأرض، ونحو: "سرعان ذا إهالة"، فـ"سرعان" اسم فعل و"ذا" فاعله،

أي "سرعان إهالة ذا"؛ هذا هو الغالب، ومن غير الغالب: ﴿كفى بالله شهيدا﴾، و"امتلأ الكوز ماء"، و"ما أحسن الحكيم رجلا" ونحوها مما لا يصلح لإسناده إليه ولا لإيقاعه عليه، فأما "امتلأ الكوز ماء" فقيل مشبه بالمنقول، وقيل منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع، فأصله: "ملأ الماء الكوز" فـ"ماء" فاعل "ملأ" مطاوع "امتلأ"؛ وزعم بعضهم أن ﴿كفى بالله شهيدا﴾ مما انتصب عن تمام الاسم مشبها إياه بالمقدار، و"ما أحسن الحكيم رجلا" يمكن إجراء الخلاف فيه مجراه في ﴿كفى بالله شهيدا﴾، وأما "ما أحسن الحكيم عقلا" فعن تمام الكلام اتفاقا منقول من الفاعل قاله في النتائج.اهـ من المواهب

ثم قضية كلام المصنف هنا أن تمييز الجملة مقابل لتمييز المفرد، والمصطلح عليه بين القوم أن المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة الذي هو أعم من تمييز الجملة، وكلامه أيضا يقتضي أن تمييز الجملة شرطه أن تكون الجملة فعلية وليس كذلك، وقد قال: إن الإسناد إما على جهة الفاعلية أو المفعولية، ومثل الثاني بالآية ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾، و"غرست الأرض شجرا" كما تقدم، وأنت خبير بأن هذا لا يسمى عند النحويين إسنادا، ففي هذا أيضا مخالفة أخرى لاصطلاحهم، اللهم إلا أن يريد أن هذا الفعل يصح بناؤه للمفعول فيسند حينئذ إليهما، فيقال: "فجرت عيون الأرض" و"غرس شجرها"؛ ومن هنا ينفتح لك باب لإزالة إشكال يرد على المصنف، وذلك أنه جعل مثل: "ما أحسن زيدا خلقا" غير غالب، ومثل:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ غالبا، فيطلب الفرق؛ وجوابه: أن الأول لا يمكن فيه إسناد الفعل للمفعول بخلاف الثاني. انظر الدماميني.

والظاهر أنه لا حجر في الاصطلاح، بل قال في المساعد: لعل اصطلاح المصنف أقرب إلى الصواب، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه والنحويين.

قوله: "وإن يك الإخبار به مصححا ..إلخ" أي إن صح الإخبار بالتمييز عن الجزء الأول من الجملة الفعلية، "فهو" أي الإسناد "له" أي التمييز جامدا أم لا كأب وضيف، "أو صاحبه" أي الذي قبله، فإذا قلت: "كرم زيد أبا" جاز أن تخبر بالأب عن زيد فتقول "زيد أب"، فإذا نصبت الأب تمييزا احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الإسناد لزيد،

والمعنى أنه أب كريم، فلا يكون التمييز حينئذ منقولا من الفاعل، ويجوز دخول "من" عليه، فتقول: "كرم زيد من أب" كما في "كرم زيد رجلا"؛ والثاني: أن يكون المقصود أن أباه كريم، فيكون الإسناد للتمييز، ويكون حينئذ محولا عن الفاعل، وتقديره: "كرم أبو زيد"، فلا يجوز جره بـ"من". وقد قلت في إيضاح هذه المسألة:

كـــرم زيـــد والـــدا حيـــث يـــرى زيـــد أبـــا فهـــو لـــه بـــلا مـــرا
وإن يـــك الكـــرم فيـــه لـــلأب فإنمـــا الإســـناد للمصـــاحب
فلـــم يـــك الأول فـــاعلا فجـــر والثـــان فاعـــل فجـــره حظـــر

لكن قولنا "فهو له" الضمير الأول للإسناد والثاني لزيد، أي فالإسناد لزيد؛ والمراد بالمصاحب هنا خلاف المراد في كلام الناظم بالصاحب، فإن مراده صاحب التمييز الذي هو "زيد" ومرادنا مصاحب "زيد" الذي هو التمييز.

وأما قول المصنف في التسهيل: "فهو له أو لملابسه" فالذي يدل عليه كلامه في الشرح: أن الضمير في "فهو" راجع على التمييز، وأن مراده بالملابس المضاف المقدر أي "كرم أبو زيد أبا".

تنبيه: لا يشترط بقاء الفعل المقدر إسناده إلى التمييز على الصيغة التي نصب بها التمييز، بدليل تمثيل المصنف في قوله: (والفاعل المعنى كطب نفسا تفد)، فإنما التقدير فيه: "لتطب نفسك" لأن الأمر لا يرفع الظاهر. والله تعالى أعلم

وليس المراد بكون الإخبار بالتمييز مصححا أن يكون معناه معنى الأول بحيث يصح حمله عليه، إذ قوله: "فهو له أو صاحبه" يصد عن ذلك، وإنما يريد: إن صلح في الجملة لأن يكون خبرا، سواء كان في الواقع كذلك أو لم يكن، لأن قصده أن يحترز من "كرم زيد دارا"، فإنه لا يتصور أن يكون الثاني هو الأول، بخلاف: "كرم زيد أبا"، فإن الأب صالح في الجملة لكونه خبرا عن زيد. قاله الدماميني، وهو ظاهر كلام غيره ففي قول الطرة: "بأن كان عين ما قبله" نظر. والله تعالى أعلم

وبما تقدم يعلم أن كل تمييز محول فهو تمييز نسبة، ولا عكس فليس كل تمييز نسبة محولا، بدليل ﴿كفى بالله شهيدا﴾ وشبهها مما تقدم، وتمييز الضمير إذا علم مرجعه نحو: "زيد لله دره فارسا"، فإنه تمييز نسبة كما تقدم وليس محولا كما علمت.

وإنْ يَكُنْ وَصْفًا والإِسْنادُ لِما تَلا فَلِلحالِ كَثِيرًا انتَمَى
وإنْ يَكُنْ مُمَيِّزًا فَالأَجْوَدُ فيهِ انجِرارُهُ ونَصْبٌ يُوجَدُ

قوله: "وإن يكن وصفا ..إلخ" أي وإن كان ما صح به الإخبار عن الأول وصفا دالا على هيئة، جاز كثيرا كونه حالا لاشتقاقه؛ وذلك نحو: "كرم زيد ضيفا"، فيجوز الإخبار بضيف عن زيد فتقول: "زيد ضيف"، فإذا نصبت ضيفا وقصدت به زيدا جاز الوجهان: الحالية لدلالته على هيئة، والتمييز لصحة دخول "من" عليه. وأحوال "كرم زيد ضيفا" ثلاثة: ينصب على الحالية إن جعل الإسناد لما قبله، أو على التمييز ويجوز جره بـ"من"، وأما إن جعل الإسناد للضيف فينصب تمييزا ولا يجر بـ"من" لأنه محول عن الفاعل.

قوله: "والاسناد لما تلا" أي والإسناد للاسم الذي تبعه التمييز لا لملابسه "فللحال كثيرا انتمى" أي انتسب، فإن أردت بالإسناد الملابس تعين التمييز وامتنع الجر بـ"من".

قوله: "وإن يكن مميزا فالأجود ..إلخ" يعني أن الأجود عند قصد التمييز بأن قصدت بـ"ضيف" زيدا جره بـ"من" دفعا لتوهم الحالية، فإن أردت غير زيد تعين كونه تمييزا لأنه منقول عن الفاعل، والأصل: "كرم ضيف زيد"، وامتنع جره بـ"من".

واعلم أن الناصب في تمييز الجملة هو الفعل الذي فيها. هذا على ما اصطلح عليه المصنف من جعله مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية؛ أما على اصطلاح المغاربة في أن تمييز الجملة هو الواقع لبيان إبهام حصل في الإسناد، سواء كان المسند فعلا نحو: "طاب زيد نفسا" أو شبهه نحو: "زيد طيب نفسا"، و"مسرور قلبا"، فلا يختص بالجملة الفعلية، بل يكون بعدها وبعد الاسمية كما مثل، وبعد اسم الفعل كـ"سرعان ذا إهالة". فهو منتصب عندهم عن تمام الكلام، وناصبه الفعل أو ما في معناه.

وكون ناصب التمييز الواقع بعد تمام الكلام هو الفعل ونحوه، هو مذهب سيبويه

والمازني والمبرد والزجاج والفارسي، قال ابن عصفور: وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه.

واعلم أن كل جملة انطوت على إبهام، فإن التفسير يقع مفسرا لما فيها من الإبهام، إلا في مسألتين: إحداهما: أن يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على خلاف ما استعملته العرب عليه، فلا يقال: "ادهنت زيتا" ولا "غضبت رجلا" ولا "مررت إنسانا"، لأن هذه العوامل إنما وضعت على أن تصل إلى هذه الأشياء بحرف جر لا بأنفسها، ولأن ذلك يؤدي إلى أن لا يجوز تعدي هذه العوامل إلى ما وضعت متعدية إليه، لأنا إذا لفظنا بالتمييز لم يجز أن تتعدى هذه إلى معمولاتها؛ فإن قلت: ينتقض بنحو: "امتلأ الإناء ماء" و "تفقأ الكبش شحما"، قلت: هما خارجان عن القياس، فلا يرد النقض بهما. والثانية: أن لا يؤدي التفسير إلى التدافع في ذلك الكلام، فإذا قلت: "ضُربت امرأة زيدا" لم يجز أن يقال في ذلك: "ضرب زيد امرأة"، لأن الكلام بني على طي ذكر الفاعل فلا يجوز أن يذكر فيه، وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط، فقال في قوله تعالى﴿وإن كان رجل يورث كَلَٰلَةً﴾: إن "كلالة" تمييز، وإن أصل التركيب: "وإن كانت كلالة ترث رجلا"؛ على أن تكون الكلالة اسما للوارث نفسه لا للموروث، ثم قيل: ﴿وإن كان رجل يورث كَلَٰلَةً﴾ على التمييز. انظر الدماميني

تَحْوِيلُهُ عَنْ ذِي ابتِداءٍ قَدْ نَزُرْ كالدهْرُ أحْوالاً يَسُوءُ ويَسُرْ

أي قد يحول التمييز عن المبتدإ قليلا ولا يجر بـ"من"، كـ"الدهر أحوالا ..إلخ" أي أحوال الدهر، ونحو: ﴿فالله خير حفظا﴾ أي حفظ الله خير، وقول المتنبي:[235]

مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

أي طيب مغاني الشعب، قال في الارتشاف: تارة يكون منقولا عن مبتدإ نحو: "زيد أحسن وجها من عمرو".اهـ أي وجه زيد أحسن من وجه عمرو. وهذا التمييز

---

[235]- البيت من الوافر وقائله المتنبي ، ديوانه : 348 ط صادر

عند ابن مالك من تمييز المفرد، لأنه محول عن مبتدإ مضاف كما ذكرنا – وهو ما حققه ابن هشام – لا عن الفاعل؛ ولا يعارض ذلك قول المصنف (والفاعل المعنى انصبا بأفعلا) لأنه لا يريد أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم، لأنك إذا قلت: "علا منزلك" لم يستفد التفضيل؛ لكن أجيب بأنه لا يضر فوات التفضيل، إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل، أو يقال: المراد "علا علوا زائدا" فلم يفت التفضيل. انظر الصبان

واعلم أن تحويل التمييز عن مبتدإ بعد اسم التفضيل كثير وليس نزرا كما يوهمه إطلاق الناظم هنا؛ فلهذا قلتُ بدل قوله: "كالدهر أحوالا ..إلخ": (وأنت أعلى منزلا منه كثر) تنبيها على ذلك.

تنبيه: إذا كان التمييز بعد اسم التفضيل محولا عن الفاعل صناعة فلا إشكال في امتناع جره بـ"من" لقوله في الخلاصة: (غير ذي العدد والفاعل المعنى)، وأما على ما حققه ابن هشام من كونه محولا عن مبتدإ فيمتنع جره بـ"من" أيضا إذ لا يخرجه ذلك عن كونه فاعلا معنى، لأنه لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدإ في الصناعة، لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلا في المعنى. نقله الصبان، مع أن تقييد الفاعل في المعنى بأن يكون محولا عنه صناعة . كما درج عليه في الطرة . أصله لابن هشام في التوضيح، وقد قال صاحب التصريح إنه لم يقف عليه لغيره، وإنما المراد به إخراج نحو: "لله دره فارسا" لأنه . وإن كان فاعلا معنى إذ المراد: "عظمتَ فارسا" . فهو غير محول عن الفاعل صناعة فيجوز جره بـ"من"، ولهذا صرح صاحب التوضيح بأن المحول عن المبتدإ صناعة نحو "زيد أكثر مالا" كالمحول عن الفاعل في امتناع جره بـ"من". فالحاصل أن التمييز بعد اسم التفضيل يمتنع جره بـ"من"، باتفاق القائلين بأنه محول عن الفاعل صناعة وغيرهم. والله تعالى أعلم

وقد شمل قول الناظم: "عن ذي ابتداء" الخبر كقول الشيخ خليل في فصل القبلة من مختصره: "وإلا فالأظهر جهتها اجتهادا" أي فالأظهر اجتهاد جهتها.

وطـــابَقَ التمييـــزُ مـــا تَـــلا إذا طابَقَـهُ فـي القَصْـدِ فـاذْرِ المَأخَـذا

"أل" هنا في التمييز للعهد أي تمييز الجملة؛ يعني أنه يطابق ما قبله في الإفراد والتذكير وفروعهما إذا اتحدا معنى، وأراد باتحادهما معنى أن يكون المميز في المعنى لذلك الاسم؛ فتقول: "كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا"، كما يطابق الخبر المبتدأ نحو: "زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال"، وأما ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ فأفرد لأن "رفيقا" ونحوه يستغنى بمفرده عن جمعه كثيرا في الأخبار وغيرها كما ذكروا ذلك في باب المبتدإ؛ قال المصنف: ويزيده هنا حسنا أنه تمييز، والتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحو: "عشرون رجلا". أو لأن التقدير: "وحسن رفيق أولئك رفيقا" فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه.

قوله: "طابقه في القصد" أي طابق التمييز المميز في المعنى. أما إذا لم يتحد التمييز مع ما قبله معنى، بأن لم يكن المميز في المعنى لذلك الاسم بل لمتعلقه، فيفصل حينئذ كما أشار إليه الناظم بقوله:

وأفْرِدَنْـــهُ مَصْـــدَرًا لــمْ يُقْصَـــدِ فيـــه اخـــتِلافٌ وكَثِيــرًا أَفْـــرِدِ
مُمَيِّـــزًا مُبايِنًـــا مـــا لَــمْ يَكُـــنْ بِـــهِ إذا أُفْــرِدَ مَحْـــذُورٌ قُـــرِنْ

قوله: "وأفردنه مصدرا ..إلخ" أي يفرد التمييز وجوبا إذا كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه، نحو: "زكا الأتقياء سعيا" و"جاد الأذكياء وعيا"، فلو قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو: "تخالف الناس آراء"، و"تفاوتوا أذهانا"، وقوله تعالى: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين **أَعْمَالًا**﴾؛ كذا قال المصنف وتبعه ابن عقيل في المساعد، وجعل الدماميني المطابقة هنا واجبة، وهو ظاهر كلام الرضي وأبي حيان.

قوله: "مصدرا" كذا في التسهيل، قال الدماميني: الأولى أن يقول "جنسا"، لأن الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه نحو: "كثرت أو طابت نوق زيد لبنا".

قوله: "وكثيرا أفرد مميزا ..إلخ" يعني أن إفراد التمييز المباين لما قبله – أي الذي لا يصح الإخبار به عنه – إذا كان غير مصدر ووقع بعد جمع، أولى من المطابقة إن لم يوقع في محذور، فـ"طاب الزيدون نفسا وقروا عينا" أولى من "أنفسا وأعينا" قال تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا﴾، وذلك لإفادته المقصود باختصار، والجمعُ مفهوم مما قبله فأشبه تمييز عشرين؛ فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه، فيجمع وإن كان بعد مفرد، فتقول: "كرم الزيدون آباء" لقصد: "ما أكرمهم من آباء" و"ما أكرم آباءهم"، فلو أفردت لأوهم أن المقصود "كرم أبو الزيدين" وهو واحد، "وتقول نظف زيد ثيابا" لأنك لو قلت "ثوبا" لأوهم أنه ثوب واحد. لكن في التمثيل هنا بـ"كرم الزيدون آباء" تبعا للمصنف نظر؛ لأن الكلام الآن إنما هو في المميز المباين، وليس آباء بمباين للزيدين فالصواب أحد أمرين: إما التمثيل بما فيه مباينة نحو: "حسن الزيدون دورا" إذا كان لكل واحد منهم دار، فلا يجوز الإفراد هنا ليلا يتوهم أن للجميع دارا واحدة؛ وإما عدم التقييد بالمباين. انظر شرح ناظر الجيش فقد أوضح فيه ذلك، قال: وما برحت أستشكل هذا الموضع من كلام المصنف.

قال الدماميني: والحاصل أنه إن كان الثاني عين الأول وجبت المطابقة، وإن كان غيره وجبت في مسألتين، وامتنعت في مسألتين، ورجح تركها في مسألة؛ فواجبتا ترك المطابقة: أن يكون معنى التمييز في الواقع واحدا نحو: "كرم الزيدون أبا" إذا كان أبوهم واحدا، أو يكون التمييز جنسا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: "الأتقياء جادوا سعيا وحسنوا رعيا"؛ وواجبتا المطابقة ضابطهما أن يكون جنسا قصد إلى اختلاف أنواعه نحو: "خسر الأشقياء أعمالا"، أو غير جنس وخيف اللبس نحو: "نظف زيد أثوابا"، ومعنى هذه المطابقة مطابقة الواقع لا مطابقة الاسم السابق، فإن الاسم السابق واحد؛ وراجحة ترك المطابقة أن لا يخاف لبس نحو: "حسن الزيدان أوالزيدون وجها.اهـ منه لكن في إيجابه للمطابقة عند قصد اختلاف الأنواع مخالفة لكلام المصنف كما تقدم التنبيه عليه.

وإنْ يَكُنْ مُعَرَّفًا فأَوِّلَهْ وبَعْضُهُمْ تَعْرِيفَهُ لَنْ يَحْظُلَهْ

قوله: "وإن يكن معرفا فأوله" أي "فأولنه" فحذف نون التوكيد الخفيفة، يقول: وإن يأت التمييز معرفا لفظا، إما بـ"أل" كقوله: [236]

علام ملئت الرعب والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمرا

وقوله: [237]

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وكما في الحديث: "أن امرأة كانت تهراق الدماء"[238]، أو بالإضافة كقولهم: "غبن فلان رأيه" و"وجع بطنه" و"سفه نفسه"، وقوله: [239]

إلى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد

فإنه يقدر تنكيره، فتقدر زيادة أل، وينوى بالإضافة الانفصال ويحكم بتنكير المضاف، كما قال سيبويه في "كل شاة وسخلتها بدرهم": إن المراد "كل شاة وسخلة لها بدرهم". قاله المصنف. لكن ناقشه أبو حيان قائلا: إنه لا يتخرج "غبن زيد رأيه" ونحوه على إضافة يراد بها الانفصال؛ لأن هذا ضمير يعود على معرفة، وليس من مواضع انفصال الإضافة فهي إضافة محضة؛ قال: ولا يسوغ قياسه على "كل شاة وسخلتها" لأن الضمير في هذا عائد على منكر، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة لما عاد عليه من النكرة، وإن كان الأكثر خلافه، ألا ترى إلى جعل سيبويه قول الشاعر: [240]

... ... أظبي كان أمك أم حمار

236- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 299/2

237- البيت من الطويل وقائله رشيد بن شهاب اليشكري. العيني 503/1 وقيس المذكور هو قيس بن مسعود ابن قيس بن خالد اليشكري

238- الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الحيض رقم: 274

239- البيت من الوافر وقائله أمية ابن أبي الصلت ، أمالي القالي ، ص 125 ط مؤسسة الكتب الثقافية، ردح: بضمتين جمع رداح الجفنة العظيمة ، والشيزي: شجر الجوز تتخذ منه القصاع ،يلبك: يخلط وقد اضطرب الزبيدي في نسبة هذا البيت فنسبه في مادة ردح- إلى أمية وفي شيز- إلى ابن الزبعرى

240- صدره: (فإنك لا تبالي بعد حول). البيت من الوافر وقائله: خداش بن زهير. الكتاب 48/1

من قبيل ما أخبر فيه عن النكرة بالمعرفة، إذ الضمير في "كان" عائد على "ظبي"، فهو نكرة من جهة المعنى لعوده على نكرة.اهـ لكن أجاب ناظر الجيش عن ذلك بأن المقتضي للحكم بتنكير المضاف في نحو: "كم ناقة وفصيلها" هو المقتضي لذلك أيضا في نحو: "غبن زيد رأيه"، ولا نظر إلى كون المضاف إليه ضمير معرفة أو ضمير نكرة. قال: على أن الملحوظ في ضمير النكرة هو التعريف، وإنما حكم سيبويه بتنكيره في البيت المذكور من أجل أن ضمير النكرة يعامل عندهم في الإخبار معاملة النكرة.

أو يؤول ناصبه بمتعد نحو: "سوّأ رأيه" أي جعله سيئا، و"شكا بطنه"، و"أهلك نفسه"؛ ونقل أبو حيان عن صاحب العجائب والغرائب - يعني الكرماني - في قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إِبْرَٰهِـۧمَ إلا من سفه نفسه﴾ أن "نفسه" توكيد لـ"من"، و"من" منصوب على الاستثناء كما تقول: "ما قام أحد إلا زيدا نفسه".

أو يقدر حرف جر، والأصل: "في رأيه"، و"في بطنه"، و"في نفسه"، ثم أسقط الحرف، وتعدى الفعل فنصب؛ أو ينصب على التشبيه بالمفعول به، فيحمل الفعل اللازم على المتعدي كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله، إلا أنه شاذ في الأفعال مطرد في الصفات، وجعل من تشبيه الفعل: ما وقع في الحديث: "كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تهراق الدماء" [241]، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب "الدماء" على التشبيه بالمفعول به. قال المصنف: ويجوز أن يكون أراد "تهريق دماء" ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله، بل على لغة طيء كما قال شاعرهم: [242]

نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم

إلا أن المشهور من لغة طيئ أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه. قال أبو حيان: وهذا

241- تقدم تخريجه تقريبا.

242- البيت من المنسرح وهو لبعض بني بولان من طيء وقبله:

نحن حبسنا بني جديلة في نار من الحرب جحمة الضرم

شرح الحماسة للأعلم 332/1

تخريج في غاية البعد وأصله للسهيلي، زعم أن الدماء مفعول به وأصله: "كانت تهريق الدماء" وهو في معنى تستحاض، فغيرت ياء "تهريق" في اللفظ كتستحاض مبنيا للمفعول، ومرفوعه في المعنى فاعل و" الدماء" مفعول.اهـ ومن النصب بفعل على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾، وتجيء فيه أكثر التخاريج المتقدمة.

ومما وقع فيه التمييز معرفة في الظاهر قولهم: "قريش أحسن الناس وجوها وأنضرهموها"، و"قريش نجباء الناس ذرية وكرماؤهموها"، ولكن قال الزمخشري وابن عصفور وطائفة: إن الضمير العائد على منكر منكر؛ والراجح تعريفه كما تقدم.

قول الناظم: "وبعضهم تعريفه لن يحظله" أي وبعضهم وهم الكوفيون أجازوا تعريفه استنادا لظاهر الأمثلة التي أول البصريون، ووافقهم ابن الطراوة على ذلك. قال الشاطبي: والأصح ما أشار إليه المصنف من لزوم التنكير بالقياس والسماع؛ فالسماع كما تقدم، قال: وأما القياس فإن التمييز إنما وضعه أن يكون بيانا لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير فالعدول عنه إلى التعريف تكلف تأباه حكمة العرب؛ ولأن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلا، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، ولذلك لم يصح تعريف الأفعال؛ ولأنه لو صح تعريفه لصح إضماره لكن إضماره لا يصح، فثبت أن تعريفه لا يصح.

ثم الخلاف المذكور في تعريف التمييز واقع في مميز المفرد كمميز الجملة، خلاف ظاهر التسهيل من اختصاصه بمميز الجملة؛ ومنه في تمييز المفرد ما رواه البغداديون من قول العرب: "قبضت الأحد العشر الدرهم". قال الشيخ خالد: وإنما اقتصر المصنف على تمييز الجملة لأن جميع التأويلات المتقدمة لا تأتي في غير تمييز الجملة.

❀❀❀

حروف الجر

أَقْسِمْ بها وافْصِلْ وعَلِّلْ وكَفِي لامٍ إِلَى عِنْدَ ورُبَّ بَا تَفِي
وعَنْ عَلَى وخُصَّها في القَسَمِ بالربِّ خاصَةً ومِيمَها اضْمُمِ
ولا تَجُرَّ بِسِواها الظَرفَ إنْ لَمْ يَكُ ذا تَصَرُّفٍ لَكِنْ بِمِنْ

لما ذكر في الخلاصة بعض معاني "من" بقوله: (بعض وبين ... إلخ) زاد الناظم هنا معاني أخرى. واعلم أن هذا من علم اللغة وإن تكلم عليه النحويون. قاله أبو حيان في شرح الألفية.

قوله: "أقسم بها وافصل وعلل" أي وتأتي "من" مقسما بها نحو: "من ربي لأفعلن" بكسر الميم وضمها، وللفصل بين المتضادين داخلة على ثانيهما، نحو:﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾، ﴿حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾، أو نحوهما كالمتباينين نحو: "فلان لا يعرف زيدا من عمرو" إذا كانا متباعدين في الرتبة؛ قال في المغني: وفيه نظر لأن الفصل معلوم من العامل، لأن العلم والتمييز يستلزمانه، و"من" في الآيتين ابتدائية أو بمعنى "عن".

وللتعليل نحو:﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾، ومن لا يرى ذلك قال بالتضمين، أي خلصهم بالإطعام من جوع وبالأمن من خوف، وكقوله تعالى:﴿مما خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أغرقوا﴾ أي لأجل خطيئاتهم أغرقوا، وقدمت العلة على المعلل للاختصاص؛ وقول الشاعر: [243]

يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

أي لأجل مهابته، وقوله: [244]

243- البيت من البسيط وقائله الفرزدق يمدح عليا زين العابدين ، العيني 513/2 ، وفي شرح حماسة أبي تمام نسبته للحزين الليثي في علي زين العابدين أو عبد الله بن عبد الملك. انظر الشرح المذكور 2/ 935 - 936.

244- البيت من المتقارب وقائله امرؤ القيس ، مختار الشعر الجاهلي 121/1

وذلـــــك مـــــن نبـــــإ جـــــاءني وخبرتـــــه عـــــن أبي الأســـــود

قوله: "وكفي لام إلى ..إلخ" أي وتأتي لموافقة "في" زمانية أو مكانية، وهو قول كوفي ووافقهم ابن مالك، وجعل منه:﴿أروني ماذا خلقوا من الأرض﴾ أي في الأرض، والظاهر أنها لبيان الجنس، وقيل هي لابتداء الغاية أي ما ذا أوجدوه منها، لأن كون الخلق في الأرض لا خصوصية له بخلاف الخلق من الأرض، فإن الخلق يدل على القدرة الباهرة، فإذا كان من الأرض كان أعظم دليل على ذلك، والمقصود من الآية الشريفة إقامة البرهان على ضلال عباد الأصنام بإقامة البرهان على عجزهم عما هو من أفعال من هو إله. ذكره ناظر الجيش، ونقل عن بعضهم أن التقدير من مخلوقات الأرض فحذف المضاف. قال: وهو تخريج لا بأس به، ولكن ما ذكرته أولى.

والزمانية نحو: ﴿إذا نودي **لِلصَّلَوٰةِ** من يوم الجمعة﴾، قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول: إن "من" فيها باقية على معناها الأصلي الذي هو ابتداء الغاية، وتقدير ذلك أن المراد التحريض على إتيان صلاة الجمعة. قال: ولم تسق الآية الشريفة لغير هذا، وتفسير "من" بـ"في" لا يعلم منه هذا المقصود.اهـ وكقول الشاعر: [245]

عســـى ســـائل ذو حاجـــة إن منعتـــه مـــن اليـــوم ســـؤلا أن ييســـر في غـــد

وخرج على أنها للتبعيض، والتقدير في البيت: "من مسؤولات اليوم".

واعلم أنه قد جوز الكوفيون النيابة في حروف الجر قياسا، ومذهب البصريين أنه لا ينوب بعضها عن بعض قياسا، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض، وما أوهم ذلك فمحمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ، قال الرضي: واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب.اهـ وتأتي لموافقة اللام

245- البيت من الطويل وقائله عدي بن زيد، شرح المصنف للتسهيل 9/3

كقوله: [246]

عرفت من هند أطلالا بذي التود   قفرا وجاراتها البيض الرخاويد

وقوله: [247]

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم   ... ...

ولموافقة "إلى" للانتهاء، أثبت ذلك الكوفيون، قال المصنف: وقد أشار إليه سيبويه قال: وتقول رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك. قال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: "رأيت الهلال من موضعي" فـ"من" لك، وإذا قلت: "رأيت الهلال من خلل السحاب" فـ"من" للهلال، والهلال غاية رؤيتك، فلذا جعل سيبويه "من" غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وأنكر المغاربة ذلك وقالوا: تكون لابتداء الغاية وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا.

وتأتي بمعنى "عند" نحو: ﴿لن تغني عنهم **أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم** من الله شيئا﴾. قاله أبو عبيدة، وقال في المغني: إنها في الآية بمعنى بدل، أي "بدل رحمة الله".

وتأتي بمعنى "رب" إن اتصلت بـ"ما" كقوله: [248]

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة   على رأسه تلقي اللسان من الفم

أي "ربما نضرب..إلخ" قاله السيرافي وابن خروف وغيرهما، وقيل: "ما" مصدرية كأنهم خلقوا من الضرب لكثرة ما يقع منهم، كما قال تعالى: ﴿خلق **ٱلْإِنسَٰنُ** من عجل﴾ جعل كأنه مخلوق من العجل لكثرة وقوع العجَل منهم.

246- البيت من البسيط وقائله أبو صخر الهذلي شرح أشعار الهذليين 924/2 ، معجم البلدان 57/2 التود: شجر، الرخاويد جمع رخودة: الرخصة

247- تمامه: بحومانة الدراج فالمتثلم ، والبيت من الطويل وهو مطلع معلقة زهير بن أبي سلمى ، مختار الشعر الجاهلي 200/1

248- البيت من الطويل وقائله أبو حية النميري. الكتاب 156/3 وقد ألم أبو حية بقول الفرزدق:

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة   على رأسه والحرب قد لاح نارها

خزانة الأدب 282/4

وتأتي بمعنى الباء للاستعانة في قول الكوفيين وبعض البصريين، ومنه: ﴿ينظرون من طرف خفي﴾، قال الأخفش: قال يونس: أي بطرف؛ وهذا على أن الطرف آلة النظر، وأما على أنه ضوء العين فهي ابتدائية، أي ابتداء نظرهم. قال الدماميني: ولم يكن للمصنف إطلاق الباء، بل يجب أن يقيدها بباء الاستعانة.

قوله: "وعن على" يعني أن "من" تأتي أيضا بمعنى "عن" للمجاوزة، نحو: ﴿فويل لِّلْقَٰسِيَةِ قلوبهم من ذكر الله﴾ إن لم تكن القاسية بمعنى الممتنعة، وقوله تعالى حكاية عنهم ﴿يَٰوَيْلَنَا قد كنا في غفلة من هذا﴾، وقيل: هي للابتداء ليفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، قال ابن هشام: وكأن هذا القائل يعلق معناها بويل، مثل: ﴿فويل للذين كفروا من النار﴾ ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل، وقيل هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل أي "من أجل ذكر الله" لأنه إذا ذكر قست قلوبهم. قال المصنف في الشرح: ومجيئها للمجاوزة نحو: "عذت منه" و"برئت منه" و"شبعت منه" و"رويت منه"، ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل فإن القائل "زيد أفضل من عمرو" كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل، وقد يعارض بأن يقال: لو كانت للمجاوزة لجاز وقوع "عن" موضعها. اهـ دماميني. وقالوا: "حدثته من فلان" أي عنه .

و تأتي بمعنى "على" للاستعلاء، قاله الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين، واستُشهد له بقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ أي عليهم، وخرج على التضمين أي منعناه بالنصر من القوم.

قوله: "وخصها في القسم ..إلخ" لما ذكر فيما تقدم أنها تأتي للقسم، ذكر أنها لا تدخل إلا على اسم الرب خاصة مضافا لياء المتكلم، نحو: "من ربي لأفعلن كذا" وشذ: "من الله"، وميمها مكسورة أو مضمومة في هذه الحالة، ولا تضم إلا في القسم، وذلك أنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم كما جعلوا الواو مكان الباء دلالة على القسم. قاله ابن يعيش. قال الدماميني: لم أجد من نص على كيفية النطق بالنون حينئذ.

وللنحويين في مضمومة الميم قولان: أحدهما أنها حرف واختاره المصنف، والثاني: أنها اسم مقتطع من "أيمن" لأنه لم يثبت ضم ميم "من" حرفا، ورجح الأول بدخولها على الرب، و"أيمن" وما استعمل منه لا تدخل عليه؛ وبسكون النون، ولو كان بقية "أيمن" لأعرب.

قوله: "ولا تجر بسواها الظرف ..إلخ" يعني أن الظروف غير المتصرفة لا تجر إلا بـ"من"، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع، نحو: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾، وقرئ: ﴿هذا ذكر من معي وذكر من قبلي﴾ بتنوين "ذكر" وكسر ميم "من"، وقال قوم: "من" زائدة مع "قبل" و"بعد" وعليه جرى المصنف، وقيل: هي لابتداء الغاية، وقال المصنف أيضا: إنها مع "لدن" و"عن" زائدة، والكلام فيه كما تقدم، وقال: إنها مع "عند" و"لدى" و"مع" و"على" لابتداء الغاية. انظر المساعد

وهذه المسألة تقدمت في الظرف عند قول الخلاصة: (وغير ذي التصرف ..إلخ) فكان ذكرها هنالك يغني عن ذكرها هنا.

قول الناظم: "لكن بمن" فيه إقامة الظاهر مقام المضمر.

وكذا تختص بجر "عن" و"على" اسمين كما في التسهيل، وبجر "بله" كحديث البخاري عن أبي هريرة: "يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه" [249] والمعروف نصبه أو فتحه، على أن في بعض طرق الحديث: "من بله" بفتح الهاء مبنية. قاله في الهمع

وبَيِّنَنَّ بِإلَى ومِثْلَ مَعْ ... فِي اللامِ عِنْدَ مِنْ وزائِدًا وَقَعْ

قوله: "وبينن بإلى" يعني أن "إلى" تأتي لتبيين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾، ونحو:

249- أخرجه البخاري في كتاب التفسير رقم: 4780، ومسلم في كتاب صفة الجنة رقم: 7132 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

"ما أبغضه إلي"، قال: [250]

وأبغض من وضعت إلي فيه لساني معشر عنهم أذود

وفي الصبان: والمشتق مما في معناهما كالمشتق منهما، نحو: "ود" و"كره".

قوله: "ومثل مع في ..إلخ" أي وتأتي بمعنى "مع" في قول الكوفيين وكثير من البصريين، نحو: ﴿ولا تأكلوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ﴾ أي مع أموالكم، وقيل بمعنى "تضموا"؛ وعليه حمل: ﴿من أنصاري إلى الله﴾، وقال الفراء: إنما تجعل بمعنى "مع" إذا ضممت شيئا إلى شيء، لقول العرب: "الذود إلى الذود إبل"، فإن لم يكن ضم لم يجز فلا يقال: "فلان إلى فلان" أي معه، ومعنى المثل: إذا جمع القليل مع القليل صار كثيرا؛ والتحقيق أن "إلى" هذه للانتهاء أي تضيفوها إلى أموالكم، ومن يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، والذود مضافة إلى الذود إبل.

وتأتي بمعنى "في" قاله الكوفيون، ورده ابن عصفور بأنها لو كانت بمعنى "في" لساغ أن يقال: "زيد إلى الكوفة" أي في الكوفة. قال الصبان: وفيه نظر إذ الظاهر جواز "زيد إلى الكوفة" بمعنى "فيها" على مذهب الكوفيين المذكور.اهـ وقد استُشهد لكون "إلى" بمعنى "في" بقوله تعالى: ﴿هل لك إلى أن تزكى﴾، وقول النابغة: [251]

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب

أي "مطلي بالقار" ففيه قلب، وخرج على التضمين أي "أدعوك إلى أن تتزكى"، و"كأنني مبغض إلى الناس" فإن الجمل الأجرب المطلي بالقطران مبغض، فتكون هنا للتبيين ولا شاهد فيه، لأنها قد تأتي للتبيين دون ما يفيد تعجبا أو تفضيلا، كقوله: [252]

حبيب إلى كلب الكريم مناخه بغيض إلى الكوماء والكلب أبصر

250- تقدم الكلام عليه

251- البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني ، ديوانه ص73 خزانة الأدب 137/4

252- البيت من الطويل وهو من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ولم يسم قائلها ، شرح الحماسة للأعلم 974/2

وفي حاشية الأمير على المغني: أن الأولى كون "إلى" في "إلى الناس" بمعنى "عند". قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه:﴿ليجمعنكم إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾، وإنما لم يجزم بذلك لاحتمال تضمين "ليجمعنكم" ليضمنكم. قال الأمير في حاشيته: ولعل الأولى أنها بمعنى اللام أي لجزائه.

وتأتي بمعنى اللام أي الاختصاصية كما في الصبان، نحو: ﴿والأمر إليك﴾ أي لك لقوله: ﴿ولله الأمر﴾، وقيل لانتهاء الغاية أي منته إليك؛ ونحو:﴿ويهدي من يشاء إِلَىٰ صِرَٰطٖ مستقيم﴾ أي لصراط لقوله: ﴿قل الله يهدي للحق﴾.

وتأتي بمعنى "عند"، كقوله: [253]

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره   أشهى إلي من الرحيق السلسل

أي "عندي" قاله الكوفيون، ولا مانع أن تكون للتبيين كـ"زيد أحب إلي"، لوجود ضابطها قاله الصبان، بل قاله الدماميني مجيبا عن إسقاط هذا المعنى في التسهيل، لكن أجاب عنه الشمني بأن ذلك خاص بمادة الحب والبغض، واسم التفضيل هنا من الشهوة. ولم يرتض جوابه ابن كيران، قال: هذا جمود إذ يقال: أي فرق؟ والألفاظ لا تقصد لموادها، مع أنه مخالف لما في قولهم: "بعد ما يفيد حبا أو بغضا" من العموم.اهـ وقال ناظر الجيش: اعلم أن دعوى أن "إلى" بمعنى "عند" يفضي إلى إشكال، وهو أنه يلزم منه اسمية "إلى" لأن الحرف إذا وافق الاسم في معناه وجب الحكم باسميته، قال: لكن قد يجاب بأن هذا فيما لم تثبت حرفيته، أما "إلى" فحرفيتها ثابتة في سائر استعمالاتها، ولا يلزم من كونها في بعض استعمالاتها بمعنى اسم ثبوت الاسمية.

وتأتي بمعنى "من"، كقوله: [254]

253- البيت من الكامل وقائله أبو كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين 1069/3 خزانة الأدب 166/4 ، وذكره بالضم والكسر ، الرحيق: الخمر. السلسل: السهل في الحلق

254- البيت من الطويل وهو من قصيدة طويلة لابن أحمر قالها لما هرب من يزيد بن معاوية ، شرح شواهد المغني للبغدادي 130/2

تقــول وقــد عاليــت بــالكور فوقهــا أيســقى فــلا يــروى إلي ابــن أحمــرا

أي "فلا يروى مني"، والسقي كناية عن إدامة الركوب، وعدم الري كناية عن عدم السآمة منه؛ وخرج على تقدير: "فلا يروى ظمؤه إلي" فحذف المضاف.

قوله:"وزائدا وقع" أي وتأتي "إلى" زائدة؛ ونص التسهيل: "ولا تأتي زائدة خلافا للفراء". وخرج هو على ذلك قراءة من قرأ: ﴿واجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم﴾ بفتح الواو. قال المصنف: وأولى منه كون الأصل "تهوي" بكسر الواو، لكن فتحت على لغة طيء في قولهم في "رضي" رضا، وفي "ناصية" ناصاة؛ ورد عليه أبو حيان بأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل، فليس من لغة طيء أن يقولوا في "يجزي" يجزى بالفتح، بل ذلك مخصوص عندهم بنحو "رضي" و"ناصية"، قال: وتخرج هذه القراءة على تضمين "تهوى" معنى تميل، فكأنه قيل: تميل إليهم بالمحبة.

وانظر جزم الناظم بزيادة "إلى" مع ما في التسهيل.

وشِــبْهِ تَمْلِيــكٍ وتَمْلِيــكٍ وعَــنّْ كعِنــدَ بَعْــدَ فــي ومِــنْ ومَــعْ وعَــنْ

أقْسِــمْ بِهــا بِــاللهِ صَــيِّرْ واعْجَــبِ واسْــتَعْلِ بَلِّغًــا وبَــيِّنْ تُــصِبِ

لما ذكر في الخلاصة بعض معاني اللام بقوله: (واللام للملك وشبهه ..إلخ) زاد الناظم هنا عاطفا عليها قوله: "وشبه تمليك وتمليك"، يعني أن اللام تأتي أيضا للتمليك أي جعل مجرورها مملكا نحو: "وهبت لزيد دينارا"، وفيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام، إذ لو قلت: "وهبت زيدا دينارا" لصح؛ ولشبهه نحو:﴿والله جعل لكم من أنفسكم **أَزْوَٰجًا** وجعل لكم **مِّنْ أَزْوَٰجِكُم** بنين وحفدة﴾، ونحو:﴿هب لي من لدنك وليا يرثني﴾ لأن ملك الأزواج والبنين غير حقيقي.

قوله: "وعن كعند ..إلخ" أي وأتى اللام أيضا بمعنى "عند"، كقراءة الجحدري:﴿بل كذبوا بالحق لما جاءهم﴾ أي عند مجيئه إياهم، ويمكن أن تكون للتعليل والمعنى أنهم كذبوا بالحق لمجيئه إياهم، جعل مجيء الحق الذي من شأنه أن يكون سببا للتصديق سببا

للتكذيب، تفظيعا لشأنهم وإعلاما بأنهم ارتكبوا نقيض ما كان يجب ارتكابه، بل من جاءه الحق تعين عليه قبوله عقلا، فإذا خالف ذلك فقد خالف ما يقتضي العقل أن لا يخالف، وكفى بفاعل ذلك ذما. قاله ناظر الجيش؛ ونحو: "كتبته لخمس خلون"، والأظهر أنها بمعنى "بعد" كما أنها في قولك:"كتبته لليلة بقيت" بمعنى "قبل" وفي قولك:"كتبته لغرة كذا" بمعنى "في" قاله الصبان. لكن ذكر ناظر الجيش هذا القول ناقلا عن ابن أبي الربيع رده بأن الكتب كان متصلا بالخمس، و"بعد" لا تعطي ذلك لأن البعدية لا تقتضي الاتصال. قال: وهو رد صحيح، وذكر ناظر الجيش أيضا احتمال أن تكون اللام هنا للتبيين فإن التبيين معنى ثابت لها، ويكون المجرور بها في موضع الحال من مفعول "كتب"، ولا بد من تقدير مضاف محذوف حينئذ، التقدير: "كتب كائنا لانقضاء خمس خلون". قال: ولا شك أن المعنى على هذا، وأن كون اللام للتبيين أسهل من كونها بمعنى "عند".

وأتى بمعنى "بعد" نحو:﴿أقم ٱلصَّلَوٰةَ لدلوك الشمس﴾ أي بعد زوالها، وقيل للتعليل قال ناظر الجيش: وهو ظاهر.اهـ ومنه في الحديث: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"[255]، وقال: [256]

فلما تفرقنا كأني ومالكا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

أي بعد طول اجتماع، وقيل بمعنى "مع" كما سيأتي، وقيل للتعليل على تقدير مضاف أي لفقد طول اجتماعنا. وأتى بمعنى "في" نحو: ﴿ونضع ٱلْمَوَٰزِينَ القسط ليوم ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي في يوم القيامة، وقوله تعالى:﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ أي في وقتها، ويمكن أن يكون "لوقتها" في موضع الحال من ضمير الساعة، أي لا يجليها كائنة لوقتها أي صائرة لوقتها، فتكون اللام للغاية كـ"إلى"، وكون اللام بمعنى "إلى" أقرب من كونها

255- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصيام رقم: 1909

256- البيت من الطويل وهو من القصيدة السائرة التي يرثي بها متمم بن نويرة أخاه مالكا . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي 565/2

بمعنى "في". قاله ناظر الجيش . وبمعنى "من" كقوله: [257]

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

أي " منكم"، و"من" هنا بيانية على خلاف يأتي في أفعل التفضيل. وكقوله: [258]

فإن قرين السوء لست بواجد له راحة ما عشت حتى تفارقه

أي "لست بواجد منه راحة". لكن قال ناظر الجيش في البيت الأول: إن المعنى "ونحن أفضل مفاخرين لكم يوم القيامة"، فالجار والمجرور في موضع الحال، ويدل على "مفاخرين" سياق البيت لأن الشاعر إنما قال ذلك افتخارا وشرفا، وعلى هذا تكون معدية للعامل المقدر الذي هو الحال في الحقيقة وهو "مفاخرين"؛ قال: والعامل في الحال هو "أفضل" وعمل فيها متقدمة لأنه ظرف، والتوسع في الظرف أمر معروف عند النحاة؛ وأما البيت الثاني فقال فيه: إنه يمكن أن تكون اللام للسببية أي لست بواجد لأجله راحة، ويكون هذا أبلغ في التحذير من قرناء السوء.

وأتى بمعنى "مع" كقوله: [259]

... ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

أي مع طول اجتماع، وقيل بمعنى "بعد" كما تقدم قريبا. وأتى بمعنى "عن" إذا استعملت مع القول، نحو:﴿وقال الذين كفروا للذين ءَامَنُواْ﴾ أي عن الذين آمنوا، ونحو:﴿قالت أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ...﴾ الآية، وقال في المغني: اللام للتبليغ والتفت عن الخطاب للغيبة. وكأنه مال لقول السكاكي إن الالتفات تكفي فيه مخالفة الظاهر وإن لم يسبقه تعبير آخر قاله الأمير. وكقول الشاعر: [260]

257- البيت من الطويل وقائله جرير ديوانه ص:457 شرح شواهد المغني للسيوطي 377/1 خزانة الأدب 143/4

258- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 18/3

259- تقدم قريبا

260- البيت من الكامل وهو من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي شرح شواهد المغني للسيوطي 570/2

كضـــرائر الحســـناء قلـــن لوجههـــا حســـــدا وبغضـــا إنـــه لـــدميم

قوله: "أقسم بها بالله" يعني أن اللام تأتي للقسم مع لفظ اسم الله خاصة لأنها خلف عن التاء، كقوله: [261]

لله يبقـــى علـــى الأيـــام ذو حيـــد بمشـــــمخر بـــــه الظيـــــان والآس

ومنه: "لله لا يؤخر الأجل"

تنبيه: قد أهمل المصنف ذكر لام القسم. قال ناظر الجيش: ولا يعتذر عنه بأنهم ذكروا أنها تأتي للقسم إذا كان في الكلام معنى التعجب نحو: "لله لا يبقى أحد"، والمصنف قد ذكر أنها تكون للتعجب، فكأنه استغنى بذلك عن ذكر أنها تكون للقسم، لأن بعض العرب قد استعملها للقسم دون تعجب، قال سيبويه: ويقول بعض العرب: "لله لأفعلن". ثم إن التعجب الذي مثل به المصنف خال من القسم، فتبين أنه لا تلازم بينهما.

قوله: "صير واعجب" أي وتأتي للتصيير وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة، نحو: ﴿فالتقطه ءَالُ فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ أي التقطوه للتبني والمحبة، فلما كانت عاقبة الأمر أنه صار لهم عدوا وحزنا صاروا كأنهم التقطوه ليكون لهم عدوا، والتحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون عدوا وحزنا بل المحبة والتبني، لكن استعير لفظها للعلة الغائية التي صار إليها وهي كونه عدوا وحزنا فإنه لما كان هو نتيجة التقاطهم شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد، وهي استعارة تبعية كما هو مقرر في علم البيان؛ والقول إنها للصيرورة قول الأخفش،

261- البيت من البسيط وقائله أمية ابن أبي عائذ الهذلي الكتاب 497/3 شرح شواهد المغني للبغدادي 298/4 ، ويشبهه بيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو:

يـــا مـــي لا يعجـــز الأيـــام ذو حيـــد بمشـــــمخر بـــــه الظيـــــان والآس

شرح أشعار الهذلين 227/1 ولا شاهد فيه هنا ، الظيان : شجر الياسمين ، الحيد : القرون جمع حيد بالفتح والمشمخر: الجبل.

ومن منع ذلك رده إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه؛ ومنه: [262]

لـــدوا للمـــوت وابنـــوا للخـــراب   فكلكـــــم يصـــــير إلى تبـــــاب

وقوله: [263]

وللمـــوت تغـــذو الوالـــدات ســـخالها   كمـــا لخـــراب الـــدور تبـــنى المســـاكن

فإن الموت ليس علة للولادة ولا الخراب علة للبناء لكن صار مآلهما لذلك.

وتأتي للتعجب أي المجرد من القسم، وتستعمل في النداء كـ"يا للماء والعشب" إذا تعجبوا من كثرتهما، بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لشبههما بمن يستغاث به حقيقة. انظر الصبان

ومنه قوله: [264]

فيـــا لـــك مـــن ليـــل كـــأن نجومـــه   بكـــل مغـــار الفتـــل شـــدت بيـــذبل

وفي غير النداء كـ"لله دره فارسا". وكقوله: [265]

ولله عينـــا مـــن رأى مـــن تفـــرق   أشـــت وأنـــأى مـــن فـــراق المحصـــب

وقوله: [266]

شـــباب وشـــيب وافتقـــار وثـــروة   فللـــه هـــذا الـــدهر كيـــف تـــرددا

قال ابن كيران: والذي يظهر لي أنها في القسم الثاني للملك، والتعجب مأخوذ من النسبة لله، فالصواب الاقتصار على المستعملة في النداء.

262- البيت من الوافر وهو منسوب في جمهرة أشعارالعرب لبعض الملائكة، والشطر الأول منه عجز بيت منسوب لعلي بن أبي طالب صدره : (له ملك ينادي كل يوم) . خزانة الأدب 163/4

263- البيت من الطويل وقائله سابق البربري ، خزانة الأدب 164/4

264- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس مختار الشعر الجاهلي 35/1

265- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي 48/1

266- البيت من الطويل وقائله أعشى ميمون من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ، ديوانه ص 105 ، شرح شواهد المغني للسيوطي 575/2

تنبيه: قولهم في التعجب: إن المفيد للتعجب التركيب بتمامه، يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء، على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء. قاله الصبان

قوله: "واستعل بلغا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وتأتي للاستعلاء الحقيقي، نحو: ﴿ويخرون للأذقان﴾ أي على الأذقان، ونحو:﴿وتله للجبين﴾ أي عليه، و﴿دعانا لجنبه﴾ ومنه: [267]

... ... فخر صريعا لليدين وللفم

أو المجازي نحو:﴿وإن أسأتم فلها﴾ أي عليها، بدليل: ﴿ومن أساء فعليها﴾. ومنه قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: "اشترطي لهم الولاء"[268]، وقال النحاس: المعنى من أجلهم. قال: ولا نعرف في العربية "لهم" بمعنى "عليهم".

وتأتي للتبليغ، وهي الجارة لاسم السامع بعد قول أو ما في معناه، نحو: قلت له، ونصحت له، وشكرت له، ومنه:﴿ولقد وصلنا لهم القول ...﴾ الآية؛ لا يقال: لام التبليغ أي تبليغ المتكلم المخاطب مضمون الكلام، إنما تجر اسم السامع وهذه ضمائر غيبة، قلنا: المراد بالسامع المحكي عنه، إذ هو وإن كان هنا ضمير غيبة لكنه سامع بحسب الأصل. وقد جعل الشارح نحو "قلت له كذا" مثالا للام التعدية.

قوله: "وبين" أي وتأتي للتبيين، وهي أقسام: منها: ما يبين المفعول من الفاعل، وهي المتعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من مفهم حب أو بغض، تقول: "ما أحبني وما أبغضني لفلان" فـ"أنت" فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت "إلى فلان" فالأمر

267- هذا عجز بيت من الطويل وقد وقع في عدة قصائد لعدة شعراء منها قصيدة لجابر ابن حني أولها:

ألا يا لقومي للجديد المصرم ... وللحلم بعد الزلة المتوهم

ومنها قصيدة للعكبر بن حديد مطلعها:

ألا ليت شعري هل أشنن غارة ... على ابن كدام أو سويد بن أصرم

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي 562/2

268- الحديث أخرجه البيهقي في السنن، رقم: 21628

بالعكس كما تقدم؛ وربما تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، أومفعولية غير ملتبسة بفاعلية، وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر، فالمبينة للمفعولية كـ"هيت لك" و"سقيا لك" و"جدعا له" و"تبا له" - واللام متعلقة بمحذوف ليس المصدر ولا ناصبه وتقديره: "إرادتي"- والمبينة للفاعلية نحو: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾؛ والتحقيق أن الفاعل إذا التبس بالمفعول أتته "إلى"، وإذا التبس المفعول بالفاعل أتته اللام، وإن لم يكن لبس فاللام.

وزِدْ وصاحِبًا وقايِسًا بِفي وكعَلَى مِنْ وإلَى بًا قدْ تَفي

قوله: "وزد وصاحبا وقايسا" بنون التوكيد الخفيفة في الفعلين، يعني أن "في" قد تأتي زائدة عوضا من أخرى محذوفة، كقولك: "ضربت فيمن رغبت" تريد: "ضربت من رغبت فيه"، قال في المغني: وأجازه ابن مالك وحده قياسا على الباء في قوله: "[269]

ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

أي "فانظر من تثق به" على حمله على ظاهره، وفيه نظر.اهـ أي لأن الأصل المقيس عليه لا تتعين فيه زيادة الباء، بل الظاهر فيه أن "بمن" معمول "تثق" متقدم لاستحقاقه الصدر، ومعلق لـ"انظر" على حد قوله تعالى: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾؛ قال الصبان: ولأن زيادة الباء في ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره.

وتأتي زائدة موكدة لغير التعويض أجاز ذلك الفارسي للضرورة، كقوله: [270]

269- البيت من البسيط وقبله:

يا أيها المتحلي غير شيمته ومن خليقته الإفراط والملق
عليك بالقصد فيما أنت فاعله إن التخلق يأتي دونه الخلق

وبعده:

يا جمل إن يبل سربال الشباب فما يبقى جديد على الدنيا ولا خلق
وإنما الناس والدنيا على سفر فناظر أجلا منهم ومنطلق

والأبيات لسالم بن وابصة الأسدي. شرح شواهد المغني للسيوطي 419/1

270- الرجز لسويد بن أبي كاهل ، شرح شواهد المغني للسيوطي 486/1 الأرندج كاليرندج: الجلد الأسود.

أنـــا أبـــو ســـعد إذا الليـــل دجـــا تخـــــال في ســـــواده أرنـــــدجا

أي "تخال سواده"، وقيل سببية. وأجازه بعضهم في غير الضرورة كقوله تعالى:﴿وقال اركبوا فيها﴾. وتأتي للمصاحبة بمعنى "مع" أثبته الكوفيون وتبعهم المصنف، واحتج له بقولهم: "فلان عاقل في حلم"، وقوله تعالى:﴿قال ادخلوا في أمم﴾، ﴿فخرج على قومه في زينته﴾، ﴿ويتجاوز عن سيئاتهم فِيٓ أَصۡحَٰبِ الجنة﴾ أي مع أصحاب الجنة، والظرفية المجازية ممكنة؛ و﴿وحق عليهم القول في أمم﴾ أي مع أمم.

وتأتي للمقايسة أي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها قاله الصبان، وهي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوه، أي داخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ نحو:﴿فما مَتَٰعُ الحياة الدنيا في الآخرة﴾، ﴿ويتجاوز عن سيئاتهم فِيٓ أَصۡحَٰبِ الجنة﴾ أي مع أصحاب الجنة، والحديث: "ما أنتم في سواكم من الأمم" [271]، وقوله: [272]

كـــل قتيــــل في كليـــب غـــره حـــتى ينـــال القتـــل آل مـــره

وقوله: [273]

كـــل قتيــــل في كليـــب حـــلام حـــتى ينـــال القتـــل آل همـــام

والحلام: الجدي يؤخذ من بطن أمه.

وما تقدم من كونها تقع بين المفضول السابق والفاضل اللاحق هو الذي في المغني، قال الصبان: ويظهر لي صحة العكس أيضا.

قوله: "وكعلى من ..إلخ" أي وتأتي بمعنى "على" نحو: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾، وقيل إن "في" هنا ليست بمعنى "على"، بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحالّ فيه، أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل، فهي من باب الاستعارة بالكناية التبعية، وقيل: بمعنى "لأمكننكم"، قال ابن يعيش: وأما قوله

271- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، رقم: 531.
272- الرجز لمهلهل بن ربيعة ، الأغاني 47/5 ، الغرة : العبد أو الأمة
273- الشعر من المنسرح موقوف، وقائله مهلهل الأغاني 47/5

تعالى:﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ فليست "في" فيه بمعنى "على" على ما يظنه من لا تحقيق عنده، قال: ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عدي بـ"في" كما يعدى الاستقرار. وتأتي بمعنى "من" نحو: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إلى فرعون وقومه﴾ أي من تسع، وقوله:[274]

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

أي "من ثلاثة أحوال"، وقيل الأحوال جمع حال لا حول أي في ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح وعدم الساكن المصلح له وصحح هذا القول ابن عصفور، وقيل بمعنى "مع". وتأتي بمعنى "إلى" كقوله تعالى:﴿فردوا أيديهم فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ أي إلى أفواههم، وقيل: إن "في" باقية على معناها في الآية، والمراد بالأيدي الجوارح، والمعنى على ذلك: ردوا أيديهم في أفواههم وعضوا أناملهم من الغيظ، كما قال تعالى: ﴿عضوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾، ومحال أن يعضوا أناملهم بأفواههم إلا بعد إدخالها في الأفواه. انظر شرح ناظر الجيش

وتأتي بمعنى الباء كقوله تعالى: ﴿يذرؤكم فيه﴾، لكن قال الزمخشري: "يذرؤكم فيه" يكثركم أي في هذا التدبير، وهو أن جعل الناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل. ثم قال: فإن قلت: هلا قيل: يذرؤكم به؟ قلت: جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير.اهـ قال ناظر الجيش: فانظر إلى هذا الرجل كيف يهديه الله تعالى إلى سبيل الرشاد ويطلعه على الأسرار وينطق لسانه بما فيه الحكمة والصواب، وبهذا المعنى الذي قرره يظهر لك التفاوت بين "في" والباء في هذا المحل، لأن الباء لا تفيد ما أفادته "في" من كون هذا التدبير كالمنبع والمعدن، وإنما تفيد السببية لا غير. اهـ وقال الشاعر: [275]

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

---

274 – البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 39/1.

275– البيت من الطويل، وقائله زيد الخيل، انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 484/1 وأمالي القالي، ص: 583، وخزانة الأدب: 37/3.

أي "بطعن". ويؤول على التضمين أي ماهرون أو متقدمون على غيرهم. ومذهب سيبويه والمحققين أن "في" لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازا، ويرد ما سوى ذلك بالتأويل إليه.

وكعَلَى إلَى انطِقًا بِها اقسِمِ   وزائِدًا مِنْ قَبْلِ مَفْعُولٍ نُمِي

وزِيدَ قَبْلَ فاعِلٍ أوْ مُبْتَدا   والنفْسِ والعَينِ إذا ما وَكَّدا

قوله: "وكعلى إلى انطقا" بنون التوكيد الخفيفة، أي انطق بالباء كـ "على" في الاستعلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن أهل ٱلْكِتَٰبِ من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾ أي على قنطار، بدليل: ﴿هل ءَامَنُكُمْ عليه إلا كما أمنتكم على أخيه﴾، ولعل تعديها بـ"على" أكثر من تعديها بالباء، وإلا قلنا فيه بمشترك الإلزام، فنقول: لم لا تكون "على" في الآية الثانية بمعنى الباء بدليل الآية الأولى.اهـ وقول الشاعر: [276]

أرب يبول الثعلبان برأسه   لقد ذل من بالت عليه الثعالب

أي على رأسه، ونحو: ﴿وإذا مروا بهم يتغامزون﴾ أي عليهم بدليل: ﴿وإنكم لتمرون عليهم﴾، لكن تعدي "مر" بالباء أكثر من تعديه بـ"على"، فكان أولى بتقديره أصلا. قاله في المغني

وانطق بها كـ"إلى" نحو: ﴿وقد أحسن بي﴾ أي إلي، وقيل ضمن "أحسن" معنى لطف.

قوله:"اقسم" بحذف همزة القطع للضرورة، أي وتأتي للقسم وهي أصل حروفه، ولذلك اختصت بذكر فعل القسم قبلها نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَٰنِهِمْ﴾؛ وباستعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه طلب، كقوله: [277]

---

276 – البيت من الطويل وقائله راشد بن عبد ربه السلمي الصحابي رضي الله عنه، وضبط بعضهم الثعلبان بضم الثاء واللام على أنه ذكر الثعالب ، ووهمه بعضهم وقال: إنما هو بفتحها تثنية ثعلب. شرح شواهد المغني للسيوطي: 317/1.وللبغدادي 305/3

277 – البيت من البسيط، واختلف في نسبته، فنسب للمجنون ولذي الرمة وللعرجي وللحسين بن عبد الله الغزي، ونسبه الباخرزي في دمية القصر لبدوي اسمه كامل الثقفي. معاهد التنصيص: 167/3.

بـــالله يـــا ظبيـــات القـــاع قلـــن لنـــا لـــيلاي مـــنكن أم ليلـــى مـــن البشـــر

وقيـل: الاسـتعطاف لـيس بقسـم، والبـاء متعلقـة بـ"أسألك" محـذوفا لا بـ"أقسم"؛ وبالدخول على الضمير نحو: بك لأفعلن. لكن ذكر ناظر الجيش أن القسم لم يفهم من الحرف الذي هو الباء بل من فعل القسم، والباء إنما هي لتعدية فعل القسم إلى المقسم به.

قوله: "وزائدا من قبل مفعول ..إلخ" أي وتأتي الباء زائدة قبل المفعول نحو: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾، وقيل ضمن "تلقوا" معنى تفضوا؛ ونحو: ﴿هزي إليك بجذع النخلة﴾، ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾، وقوله: [278]

تبلـــت فـــؤادك في المنـــام خريـــدة تســـقي الضـــجيع ببـــارد بســـام

وهذه الزيادة غير مقيسة على كثرتها.

قال المصنف: وكثرت زيادتها مع مفعول "عرفت" ونحوه، وقلّت في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان: تبلت فؤادك في المنام ..إلخ

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر: [279]

نحـــن بـــني ضـــبة أصـــحاب الفلـــج نضـــرب بالســـيف ونرجـــو بـــالفرج

وقيل ضمن "نرجو" معنى نطمع، وزيدت في مفعول "كفى" المتعدية إلى واحد، ففي الحديث: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"[280]، وقال حسان: [281]

فكفـــى بنـــا فضـــلا علـــى مـــن غيرنـــا حـــــب النـــــبي محمـــــد إيانـــــا

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، و"حب" بدل اشتمال على المحل. قال الدماميني: قلت: يلزم عليه الإبدال من ضمير الحاضر مع أن البدل ليس بمحيط، وهو قليل

278 - تقدم الكلام عليه.
279 - الرجز أنشده ابن هشام في المغني ولم ينسبه السيوطي في شرح شواهد لقائل معين: 332/1. وكذا البغدادي 367/2 وانظر خزانة الأدب: 159/4.
280 - الحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه رقم: 7، وأبو داود في كتاب الأدب رقم: 4992 برواية "كفى بالمرء إثما".
281 - تقدم الكلام عليه.

أيضا.

قوله: "وزيد قبل فاعل " أي وزيد الباء قبل فاعل " أفعل" وجوبا نحو: ﴿ أسمع بهم وأبصر﴾ وفاعل كفى غالبا نحو: ﴿كفى بالله شهيدا﴾.

ومن غير الغالب قوله: [282]

عميرة ودع إن تجهزت غاديا   كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وقوله: [283]

يخبرني عن غائب المرء هديه   كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا

وقد قيد أبو جعفر بن الزبير زيادتها في فاعل "كفى" بأن تكون بمعنى "حسب"، فإن كانت بمعنى "وقى" لم يزد في فاعله نحو: ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾؛ وقال في المغني: وقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل "كفى" المتعدية لواحد قال: [284]

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم   ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

قال: ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة، أو لتقدير الفاعل غير مجرور الباء.اهـ

وتزاد في فاعل غيرهما ـ أي "أفعل" و "كفى" ـ ضرورة، كقوله: [285]

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد

فـ"ما لاقت" مفعول "تنمي" زيدت قبله الباء، وقال ابن الضائع ـ بالضاد المعجمة والعين المهملة ـ إن الباء متعلقة بـ"تنمي"، و فاعل "يأتي" مضمر، والمسألة من باب الإعمال أي التنازع.

---

282 – البيت من الطويل وقائله سحيم عبد بني الحسحاس. شرح شواهد المغني للسيوطي: 325/1.

283- البيت من الطويل وقائله زياد بن زيادة ، شاعر إسلامي في أيام معاوية ، خزانة الأدب 470/4

284 – البيت من الطويل، وقائله المتنبي. ديوانه: ص 32، ط دار صادر.

285 – البيت من الوافر، وقائله قيس بن زهير. العيني: 230/3.

وقوله: [286]

مهمـــــا لي الليلـــــة مهمـــــا ليــــــه أودى بنعلــــــــــــي وســــــــــــرباليه

وقال ابن الحاجب: الباء معدية كما تقول: "ذهب بنعلي"، قال ابن هشام: ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميرا في "أودى" ؟ قال: ويصح أن يكون التقدير: "أودى هو" أي مود، أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[287] أي الشارب، إذ ليس المراد: "ولا يشرب الزاني" لفساد المعنى.

فالحاصل كما في المغني: أن زيادتها في الفاعل واجبة وغالبة وضرورة، فالواجبة في نحو: "أحسن بزيد" في قول الجمهور إن الأصل: "أحسن زيد" بمعنى "صار ذا حسن" ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحا للفظ، وقيل أمر لفظا ومعنى؛ والغالبة في فاعل "كفى" نحو: ﴿كفى بالله شهيدا﴾، وقال الزجاج دخلت لتضمن "كفى" معنى "اكتف"، وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم: "اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه" أي "ليتق وليفعل"، بدليل جزم "يثب"؛ والضرورة كقوله: ألم يأتيك ...إلخ.

قوله: "أو مبتدا" أي وتزاد قبل المبتدأ وذلك نحو: ﴿بأيكم المفتون﴾ على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فظرفية، و"المفتون" بمعنى الفتنة، أي في أي طائفة منكم الفتنة، ونحو:" بحسبك درهم".

قوله: "والنفس والعين ..إلخ" أي وقد تزاد قبل النفس والعين في التوكيد، نحو: جاء زيد بنفسه أو بعينه، وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يتربصن بأنفسهن ثَلَٰثَةَ قروء﴾، قال في المغني: وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أوّلا بالمنفصل نحو: "قمتم أنتم أنفسكم"، ولأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص، لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.اهـ منه لكن

---

286 – البيت من السريع، وقائله عمروبن ملقط الطائي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 330/1.
287 – الحديث تقدم تخريجه

قال الدماميني جوابا عن الإيراد الأول: إنه يمكن أن يقال اكتفى بالباء الزائدة عن الفصل كما يكتفى بـ"لا" الزائدة في العطف نحو: "ما قمتم ولا زيد"؛ وعن الثاني بأنه لقائل أن يمنع عدم ذهاب الوهم إلى أن المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات، فلم لا يمكن ذهاب الوهم إلى أزواجهن فيرفع بذكر الأنفس؟

وقد تزاد في اسم "ليس" بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كما تقدم في قول الناظم: (واسما مؤخرا لليس)، وذلك كقراءة بعضهم:﴿ليس البر بأن تولوا﴾ بنصب "البر"، وتزاد قياسا في خبر "ليس" و"ما ولا" أختيها كما في قول الخلاصة: (وبعد ما وليس جر البا الخبر ..إلخ)، وسماعا في الموجب كقوله: [288]

... ... ومنعكها بشيء يستطاع

وفي الحال المنفي عاملها كقوله: [289]

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها

خلافا لأبي حيان، قال: إن التقدير: "بحاجة خائبة". وقد تقدم ذلك في باب "ما ولا وإن المشبهات بليس".

واعلم أنه لم يذكر المصنف في هذا الباب زيادة الباء كما ذكر زيادة "من" واللام، لأنه قد تقدم له ذلك في باب "ما ولا وإن المشبهات بليس"، فذكر هناك المواضع القياسية وما لحق بها، والذي لم يذكره من ذلك إنما هو نادر أو شاذ. قاله الشاطبي

---

288 – صدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها، وقبله:

أبيت اللعن إن سكاب علق نفيس لا تعار ولا تباع

مفداة مكرمة علينا يجاع لها العيال ولا تجاع

سليلة سابقين تناجلاها إذا نسبا يضمهما الكراعُ

الأبيات من الوافر، وقائلها رجل من تميم، وقد سأله بعض الملوك فرسا له، وقيل هي للقحيف العقيلي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 338/1

289 – البيت من الوافر، وقائله القحيف العقيلي. خزانة الأدب: 249/4، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 339/1.

وبِعَلـــى عَلِّـــلْ ووافِقَـــنَّ بَـــا   ومِـــنْ ومَـــعْ وزِدْ عَلَـى بِهـا اضْـرِبا

قوله: "وبعلى علل" يعني أن "على" تأتي للتعليل نحو: ﴿ولتكبروا الله **عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ**﴾ أي لأجل هدايته لكم، وجعله الزمخشري من التضمين، أي تكبرون الله حامدين على ما هداكم. وكقول الشاعر: [290]

عـــلام تقـــول الـــرمح يثقـــل عـــاتقي   إذا أنـــا لم أطعـــن إذا الخيـــل كـــرت

قوله: "ووافقن با ومن ومع" أي وتأتي موافقة للباء، نحو: ﴿حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق﴾ في قراءة غير نافع بجر "على" لـ "أن لا أقول"، أي حقيق بأن لا أقول على الله، وقيل بتضمين حقيق معنى حريص؛ وكقولهم: "اركب على اسم الله" أي باسم الله، وخرجه ابن عصفور على تعليق "على" بمحذوف في موضع الحال، التقدير: اركب معتمدا على اسم الله. وتأتي بمعنى "من" نحو: ﴿الذين إذا اكتالوا على الناس﴾ أي من الناس، وقيل: "اكتالوا" ضمنت معنى احتكموا، ونحو: ﴿والذين هم لفروجهم **حَٰفِظُونَ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ**﴾ بدليل الحديث: "احفظ فرجك إلا من زوجتك وما ملكت يمينك"[291]، وقيل بتضمين "حافظون" معنى قاصرون، يقال: قصر فلان أمره على فلان. قال الصبان: من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «بني الإسلام على خمس»[292]، أي منها، وبه يندفع ما يقال: هذه الخمس هي الإسلام فكيف يكون مبنيا عليه؟ وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف.اهـ

وتأتي للمصاحبة بمعنى "مع" نحو: ﴿**وَءَاتَى** المال على حبه ...﴾ الآية، ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ أي مع حبه وظلمهم.

قوله: "وزد على" بالإظهار في موضع الإضمار، أي وتزاد للتعويض عن أخرى

---

290 – البيت من الطويل، وقائله عمرو بن معدي كرب الزبيدي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 419/1.

291 – الحديث أخرجه أبوداود في كتاب الحمام رقم: 4017

292 – الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، وهو الحديث الأول.

محذوفة، قال: [293]

إن الكـــــــريم وأبيــــــك يعتمــــــل   إن لم يجــد يومــا علــى مــن يتكــل

فحذف "عليه"، وزاد "على" قبل الموصول تعويضا، وبقي العائد على حذفه. قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوما شيئا، ثم ابتدأ مستفهما فقال: على من يتكل؟ أي لا أحد يتكل عليه. قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: ولا يخفى أن المعنى ليس ما قاله، إنما هو على ما قاله المصنف، والمتأمل لا يخفى عليه ذلك. وقد تزاد لغير تعويض، واستدل له المصنف بقوله: [294]

أبى الله إلا أن ســـــــرحة مالـــــــك   علـــى كـــل أفنـــان العضـــاه تـــروق

قال ابن هشام: وفيه نظر لأن "راقه الشيء" بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا وإنما أراد: "تعلو". قال الدماميني: قلت: ويمكن أن يقال: إن السرحة كناية عن امرأته، وأفنان العضاه كناية عن نسوة، فحينئذ يصح إسناد الإعجاب إليهن، ومع ذلك لا يرتفع احتمال كون "تروق" بمعنى "تعلو" فتكون على بابها لا زائدة اهـ **أقول**: ولا يخفى ما فيه وإن كانت قصة الأبيات تقويه، وقد استظهر الصبان نحو ما تقدم عن المغني من تضمين "تروق" معنى "تعلو" من غير اطلاع عليه فيما يظهر، وهذا نص كلامه بعد تنظير الأشموني في زيادة "على" في البيت: لا يتعين كون "تروق" بمعنى تعجب حتى تكون "على" زائدة، إذ يصح أن يكون بمعنى "تزيد وتفضل"، وهو بهذا المعنى يتعدى بـ"على" كما في القاموس. قال: هذا ما ظهر لي في وجه النظر، ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا.

---

293 - الرجز أنشده سيبويه في الكتاب، ونسبه لبعض الأعراب: 81/3 وهو من الخمسين كما في خزانة الأدب: 252/4، وأورد السيوطي في شرح شواهد المغني بيتين قبلهما وهما:

إني لســــاقيها وإني لكســـــل   وشـــارب مـــن مائهـــا ومغتســـل

.419/1

294 - البيت من الطويل، وهو من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي رضي الله عنه، أولها:

نـــأت أم عمـــرو فـــالفؤاد مشـــوق   يحـــيء إليهـــا فازعـــا ويتـــوق

شرح شواهد المغني للسيوطي: 420/1

واستدل المصنف أيضا على زيادتها بالحديث الشريف: "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير"[295]، قال: والأصل: "من حلف يمينا". لكن قال أبو حيان: ما ذكره المصنف مخالف لنص سيبويه فإنه قال: "عن" و"على" لا يزادان، وأجاب عن الحديث بقوله: إن صح أنه من لفظ النبي ﷺ يقال فيه: إن "حلف" ضمن معنى "جسر" أي من جسر بالحلف على يمين. قال ناظر الجيش: وليس ما ذكره الشيخ من التضمين يرجح ما قاله المصنف من الزيادة، غاية الأمر أنه توجيه آخر ؛ وأما نص سيبويه أن "على" لا تزاد فيحمل على أن مراده أنها لا تزاد في الأشهر والأغلب، ولا يمنع ذلك من أنها قد تندر زيادتها.

قوله: "بها اضربا" بحذف همزة القطع للضرورة، وفي نسخة: "ووافق من وبا ومع وزد واستدركا وأضربا"، بنون التوكيد الخفيفة في الفعلين؛ أي وتأتي "على" أيضا للاستدراك والإضراب، كقوله: [296]

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع ... إذا كان من تهواه ليس بذي ود

فالأولى للاستدراك، والثانية للإضراب؛ وقوله: [297]

فوالله لا أنسى قتيلا رزئته ... بجانب قوسى ما بقيت على الأرض
على أنها تعفو الكلوم وإنما ... نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

أبْدِلْ بِعَنْ وعَلِّلَنّ واسْتَعِنْ ... وزِدْهُ وانطِقًا بِهِ كَفي ومِنْ

---

295 – أخرجه مسلم في كتاب الأيمان رقم: 1650. الترمذي: 107/4، الحديث رقم: 1530، كلاهما عن أبي هريرة.

296 – البيتان من الطويل، وقائلهما عبد الله بن الدمينة الخثعمي، وينسبان ليزيد بن الطثرية. شرح شواهد المغني للسيوطي: 425/1.

297 – البيتان من الطويل، وهما من أبيات لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 423/1.

قوله: "أبدل بعن وعللن" يعني أن "عن" تأتي للبدل، قال تعالى: ﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾ أي بدلها، وقولهم: "حج فلان عن فلان"، وفي الحديث: "صومي عن أمك"[298]. وتأتي للتعليل، قاله الكوفيون وجعلوا منه "أطعمه عن جوع"، واستدل له المصنف بقوله تعالى: ﴿وما كان استغفار إِبْرَٰهِيمَ لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه﴾ أي لأجل موعدة، وبقوله تعالى:﴿وما نحن بتاركي ءَالِهَتِنَا عن قولك ...﴾ الآية أي لأجل قولك؛ لكن أجيب عن قولهم "أطعمه عن جوع" بأن معناه أطعمه بعد الجوع، فقد عدا وقته وقت الجوع وتجاوزه، بخلاف "أطعمه من جوع" فمعناه أنه أطعمه من أجل الجوع، وأما ما استدل به المصنف من الآيتين فقد تأوله أبو حيان بأن المعنى "إلا بعد موعدة" و"بعد قولك"، قال: وإذا كان ذلك بعد فقد تجاوز الوقت. قال ناظر الجيش: ولا يخفى ضعف هذا التأويل لأن المراد أن الاستغفار ما كان من إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأبيه إلا لأجل الموعدة، فالآية الشريفة مسوقة للاعتذار عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن استغفاره لأبيه إنما كان من أجل الوفاء بعهده له، وليس المراد الإخبار بأن الاستغفار كان بعد الوعد أو قبله؛ وكذا المراد من الآية الشريفة الثانية أنهم يقولون: إنهم لا يتركون آلهتهم من أجل قول هود عليه الصلاة والسلام.

ويحتمل أن التقدير في الآيتين: "ما كان استغفار إبراهيم إلا صادرا عن موعدة"، "ما نحن بتاركي آلهتنا صادرين عن قولك". انظر الهمع

قوله: "واستعن وزده" أي وتأتي للاستعانة، قاله الكوفيون وجعلوا منه:﴿وما ينطق عن الهوى﴾ أي بالهوى، وأجيب بأن المراد أن النطق خارج عن الهوى متجاوزه، فمعنى المجاوزة ظاهر والمعنى: لا يصدر نطقه إلا عن وحي. قاله ناظر الجيش، ونحوه لابن هشام في المغني. وحكى الفراء: "رميت عن القوس" إن أريد أن القوس جعلت آلة للرمي مستعانا بها فيه لأنهم يقولون: "رميت بالقوس" حكاه الفراء أيضا، قال الدماميني في حاشيته

---

[298] – الحديث أخرجه البيهقي في السنن رقم: 7424

على المغني: لكن ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف، فـ"رميت بالقوس" على معنى أن القوس آلة للرمي، فالباء للاستعانة، و"رميت عن القوس" على معنى أصدرت الرماية عن القوس، فـ"عن" للمجاوزة .اهـ كلامه، وحكى الفراء أيضا "رميت على القوس" أي اعتمدت على القوس في الرمي. وفي ما حكاه الفراء من أنه يقال: "رميت بالقوس " إذا كانت آلة للرمي رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية؛ قال الصبان: وعلى هذا ـ أي ما قاله الحريري ـ تكون الباء للتعدية، وتكون "رمى" تتعدى بالباء تارة وبنفسها تارة.

وتأتي زائدة عوضا عن أخرى محذوفة، قال: [299]

أتجزع إن نفس أتاها حِمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني: أراد: "فهلا تدفع عن التي بين جنبيك" فحذف "عن" الجارة قبل الموصول، وزادها بعده عوضا عنها؛ وحكى الصبان قولا بزيادتها دون تعويض، نقله عن الثعلبي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عن الأنفال﴾.

قوله: "وانطقا" بنون التوكيد الخفيفة "به كفي ومن" أ ي وتأتي "عن" أيضا بمعنى "في"، كقوله: [300]

وواس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

لأن وانيا تتعدى بـ"في" قال تعالى: ﴿ولا تنيا في ذكري﴾، والرباعة بالكسر: نحو الحمالة بالفتح من دية وغرامة. وفي المغني: والظاهر أن معنى "ونى عن كذا" جاوزه ولم يدخل فيه، و"ونى فيه" دخل فيه وفتر.اهـ وعليه فلا يحمل أحدهما على الآخر لثبوت التنافي بينهما، وقد نقل ناظر الجيش مثل ما استظهره صاحب المغني عن أبي حيان، قال:

---

299 – تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

300 – البيت من الطويل، وهو من قصيدة للأعشى ميمون، ديوانه: ص 73. شرح شواهد المغني للسيوطي: 434/1.

وعليه لا يتم استدلال المصنف، فلا يثبت أن "عن" تأتي بمعنى "في"، قال: وهو الظاهر.اهـ وتأتي بمعنى "من" نحو: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾ أي من عباده، وقيل: "يقبل" بمعنى "يصفح" وعليه فلا شاهد.

مَتَى كمِنْ وفي وتاءٌ لِلقَسَمْ والواوُ لِلتعلِيلِ كَيْ قدِ انحَتَمْ

قوله: "متى كمن وفي" يعني أن "متى" الجارة في لغة هذيل، تأتي بمعنى "من" كقوله: [301]

شربن بماء البحر ثم تروحت متى لجج خضر لهن نئيج

وقولهم: "أخرجه متى كمه" أي منه، وتأتي بمعنى "في" كقولهم: "وضعه متى كمه" أي فيه، وقال بعض النحويين: إن "متى" تأتي بمعنى وسط فتجر ما بعدها كقولهم: "وضعه متى كمه" أي وسطه، وقوله: [302]

أَخْيَلَ برقا متى حاب له زجل إذا يفتر عن توماضه حلجا

لكن في حاشية يس على التصريح: أنها إذا كانت بمعنى "وسط" تكون اسما لا حرف جر.

قول الناظم: "وتاء للقسم والواو" يعني أن التاء والواو يأتيان للقسم، كـ"تالله ووالله". قال ابن يعيش: فالواو بدل من الباء لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان، وكانت الواو أقرب إلى الباء لأمرين: أحدهما أنها من مخرجها لأنهما جميعا من الشفتين، والثاني أن الواو للجمع والباء للإلصاق فهما متقاربان، فلما وافقتها في المعنى والمخرج حملت عليها وأنيبت عنها، وكثر استعمالها حتى غلبتها ولذلك قدمها سيبويه في الذكر. قال: والتاء بدل من الواو

---

301 - البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي. العيني: 249/4. شرح أشعار الهذليين: 129/1. وروايته: تروَّت بماء البحر ثم تنصبت إلخ ، نئيج : مر سريع.

302 - البيت من البسيط، وقائله ساعدة بن جؤية. شرح أشعار الهذليين: 1172/3 أَخْيَلَ برقا: رأى خَلاَقَةَ مطر. والحابي: السحاب المرتفع، والتوماض: اللمع الضعيف ، "حلج" بالحاء المهملة : أمطر، وأصله المطر الضعيف الخفيف.

لأنها قد أبدلت منها كثيرا نحو: تجاه وتراث حتى كاد يكون قياسا لكثرته؛ ولما كانت الواو أصلا لها ميزت عنها بأن دخلت على كل ظاهر محلوف به، واختصت التاء لضعفها بأن اختصت باسم الله تعالى لشرفه وكونه اسما لذاته سبحانه وما عداه يجري مجرى الصفة، وفيها معنى التعجب نحو: ﴿تالله لقد ءَاثَرَكَ الله علينا﴾، وربما جاءت لغير التعجب نحو: ﴿تالله لأكيدن أَصْنَـٰمَكُم﴾. اهـ المراد منه والظاهر أن المراد بالبدل في قولهم: "إن الواو بدل من الباء" العوض والفرع لا البدل الاصطلاحي أي القلب. قاله الأمير

والمراد بكون تاء القسم فيها معنى التعجب، أن المقسم عليه بها يكون أمرا غريبا. قاله الأمير أيضا.

وأشار الناظم بقوله: "للتعليل كي ..إلخ" إلى أن "كي" تأتي للتعليل مساوية للامه معنى وعملا، قال: (303)

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وظهور "أن" بعدها شذوذ؛ وقوله: "مانحا لسانك" أي حلاوة لسانك.

وتأتي "كي" أيضا اسما مختصرا من "كيف" كما سيأتي للناظم في تتميم الكلام، كقوله: (304)

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

كَثِّرْ بِرُبَّ وبِها يُقَلَّلُ ... وحَيْرَما كرُبّما تُستَعْمَلُ

لما لم يذكر المصنف من أحكام "رب" سوى أنها تختص بالنكرات، وقد تجر الضمير

303- البيت من الطويل، وقائله جميل. العيني: 244/3. وعزاه بعضهم لحسان. شرح شواهد المغني للسيوطي: 568/1.

304- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني : 378/4. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 507/1 وليس من شواهد سيبويه خلافا لما ذهب إليه العيني، وتبعه السيوطي. انظر شرح شواهد المغني للبغدادي: 148/4.

قليلا، وقد تزاد بعدها "ما" كافة وغير كافة؛ فلم يذكر معناها أخذ الناظم يبينه هنا. قال الصبان: ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف.

قوله: "كثر برب ..إلخ" يعني أن "رب" حرف تكثير في قول سيبويه، وقيل إنها للتقليل ونسب أيضا لسيبويه، ولغيره من أكابر البصريين والكوفيين كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء، وحاصل ما قيل فيها: إنها للتقليل، أو للتكثير مطلقا، أو له في مواضع الافتخار، أو مشتركة بينهما، أو لا دلالة لها على واحد منهما وإنما يفهم من خارج، فمما أفهم التقليل قوله: [305]

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

وذي شامة غراء في حر وجهه مخلدة لا تنقضي لأوان

ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان

أراد بالأول عيسى، وبالثاني آدم، وبالثالث القمر.

ومما أفهم التكثير قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: "رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"[306]، وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول: "يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه"، وقوله: [307]

فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال

ووجه الدلالة أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار، فالمناسب التكثير. قاله في المغني، لكن قال الدماميني: إن الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس.

305- الأبيات من الطويل، والأول منها وهو الشاهد أنشده سيبويه في الكتاب، ونسبه لرجل من أزد السراة. الكتاب: 266/2. شرح شواهد الكتاب للأعلم: 400/1. ونسب لعمرو الجنبي: شرح شواهد المغني للسيوطي: 398/1. وروايته في خزانة الأدب: عجبت لمولود، ولا شاهد فيها هنا. خزانة الأدب: 397/1.

306- الحدبث أخرجه البخاري في كتاب العلم رقم: 115

307- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر 40/1.

قال المصنف: والتقليل بها نادر، ومن تتبع كلام العرب عرف ذلك، وقال بعض المغاربة: إن التقليل بها أكثر، وقالوا: هي لتقليل جنس الشيء أو نظيره.

قوله: "وحير ما ..إلخ" أي و"حير ما" بالحاء المهملة، قد تستعمل بمعنى "ربما". قال في القاموس: و"حير ما" أي ربما.

وفي نسخة بدل البيت:

كثر برب قللا قليلا   كرُبّ من كان هنا ثقيلا

وقوله: "قللا قليلا" تبع فيه قول المصنف في التسهيل: والتقليل بها نادر. ففي هذه الرواية زيادة التنبيه على قلة التقليل بها، كما أن في الأولى إفادة استعمال "حير ما" كـ"ربما".

يُقالُ رُبُّ رُبُ رَبْ رُبَّتْ بِرُبْ   رُبَّتَ رَبَّتَ ورَبَّتْ رُبَ رُبْ

أي وقد يقال: "رُبُّ" بضمتين وتشديد الباء، و"رُبُ" بضمهما مع التخفيف، و"رَبْ" بفتح وسكون، و"رُبَّتْ" بضم فتشديد فسكون، كقوله: [308]

فلم تخط الغداة حصاة قلبي   وربت رمية من غير رام

قوله: "برب" أي تقال هذه في "رب" فالباء ظرفية.

و"رُبَّتَ" بضم فتشديد ففتح، و"رَبَّتَ" بفتح فتشديد ففتح، و"رَبَّتْ" بفتح فتشديد فسكون، و"رُبَ" بضم الراء وفتح الباء مخففا، و"رُبْ" بضم فسكون، وروي بهما قوله: [309]

308- البيت من الوافر، وقبله:

رمتني يوم ذات الغمر سلمى   بسهم مطعم للصيد لام

وهو بلا نسبة في المستقصى: 105/2. خزانة الأدب: 372/3.

309- البيت من الكامل، وقائله أبو كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين: 1070/3، الشاهد فيه قوله: رب هيضل بتسكين باء رب أو فتحها، الهيضل والهيضلة الجماعة من الناس يغزى بهم، ومرس: ذي مراسة أي شدة.

أزهـــير إن يشـــب القـــذال فإنـــه   رب هيضـــل مـــرس لففـــت بهيضـــل

وقد ذكر الناظم في "رب" عشر لغات، وهي ما تقدم على اختلاف في ترتيب ضبطها، وحاصل لغاتها ست عشرة لغة: ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحركة ومع التجريد، فهذه اثنتا عشرة لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

ويَلْـــزَمُ الوصـــفُ لَـــدَى المُبَـــرِّدِ   وصَـــدِّرَنَّها عَلـــى المُعْتَمَـــدِ

واعطِـــفْ عَلَـــى مَجْرُورِهـــا المُعَرَّفـــا   وهكـــذا مَجْـــرُورُ كَـــمْ قـــدْ أُلِفـــا

قوله:" ويلزم الوصف لدى المبرد" يعني أن مجرور "رب" يلزم وصفه لدى المبرد ومن وافقه كالفارسي وابن السراج، وعليه أكثر المتأخرين والشلوبين، وفي البسيط أنه رأي البصريين، واحتج له بأن عاملها يحذف غالبا، فجعل التزام الوصف كالعوض، ورد بأن الغالب ذكره، و يجتمعان نحو: "رب رجل عالم لقيت" فلا عوضية، وعلل ابن يعيش لزوم مجرورها للوصف بأن المراد التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل، قال: ألا ترى أن رجلا جوادا أقل من "رجل" وحده.

وفي حذف العامل وذكره مذاهب: نادر الحذف وهو قول الخليل وسيبويه؛ كثيره وهو قول الفارسي والجزولي؛ ممتنعه وهو قول لكذة الأصفهاني؛ لازمه حكاه الضياء في البسيط؛ إن لم تقم دلالة وجب ذكره كقولك ابتداء: "رب رجل عالم لقيت"، وإن قامت ونابت الصفة منابه لم يجز أن يظهر نحو: "رب رجل يفهم هذه المسألة" لمن قال: "ما فهمتها" والتقدير: "وجدت"، وإلا جاز الأمران نحو أن يقال: "ما لقيت رجلا عالما" فلك أن تقول: "رب رجل عالم لقيت"، ولك حذف "لقيت" قاله ابن أبي الربيع.

وظاهر قول سيبويه أنها لا يلزم وصف مجرورها، وهو قول الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور، ووُجه بأن ما فيها من معنى القلة والكثرة يغني عن الوصف كما في "كم" الخبرية، واستدل من لم يلتزمه بالسماع، قال المصنف: وهو ثابت بالنقل

الصحيح في الكلام الفصيح، وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله: [310]

يـــــا رب قائلـــــــة غــــــدا يـــــــا لهـــــــف أم معاويــــــــه

وقوله: (ألا رب مولود ... إلى آخر الأبيات). واعترض بادعاء أن الموصوف فيهما محذوف أي "رب امرأة قائلة"، و"يا رب شخص مولود ..إلخ ".

قوله: "وصدرنها على المعتمد" يعني أن "رب" يلزم تصديرها، أي لا يتقدم عليها ما تتعلق به، فليس في كلام العرب: "لقيت رب رجل عالم"، وليس معنى تصديرها أن تكون في أول الكلام. وخالف أبو حيان في لزوم تصديرها، ولا حجة له في قوله: [311]

أمــــــــاوي إني رب واحـــــــــد أمــــــــه أجـــرت فـــلا قتـــل لـــدي ولا أســـر

وقوله: [312]

تيقنــــت أن رب امــــرئ خيـــل خائنـــا أمـــــين وخـــــوان يخـــــال أمينــــا

لأن وقوعها خبرا في البيتين لا ينافي الصدرية، بدليل: "إن زيدا ما قام"، وذلك لأن الجملة التي دخلت عليها لم يتقدم عليها منها شيء، فتصديرها إنما هو على ما تتعلق به، لا أنها يلزم تصديرها أول الكلام، بل ظاهر الهمع نقل هذا عن أبي حيان فيعارض ذلك ما تقدم عنه. والله تعالى أعلم

وإنما لزم تصديرها لأنها لإنشاء التقليل والتكثير، وهو يجري عندهم مجرى النفي، والنفي له صدر الكلام. قاله في المواهب، وفيه نظر من وجهين: الأول أن الذي يجري مجرى النفي إنما هو التقليل وحده، والثاني أن المستحق للصدر من حروف النفي عند الجمهور إنما هو "ما" وحدها. والله تعالى أعلم

ثم مجرور "رب" إما مبتدأ إذا كان خبره فعلا لازما أو آخذا لمفعوله أو ظرفا أو عديله،

310- البيت من مجزوء الكامل، وقائله هند بنت عتبة في أبيات قالتها في وقعة بدر. شرح شواهد المغني للسيوطي: 410/1.

311- البيت من الطويل، وقائله حاتم الطائي. خزانة الأدب: 362/2.

312- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 422/1. خزانة الأدب: 279/4.

وإن كان فعلا متعديا لم يأخذ مفعوله فهو مفعول، وتجوز مراعاة محله رفعا ونصبا، كقوله: [313]

وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

وقوله: [314]

ومثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... ...

وروي بالجر والرفع قوله: [315]

ألا رب يوم لك منهن صالح ... ...

ولا يلزم مضي ما تتعلق به على المشهور واختاره ابن عصفور خلافا للمبرد والفارسي والزمخشري في المفصل؛ ووجهه ابن يعيش بأنها موضوعة للتقليل فأولوها الماضي لأنه قد يحقق قلتها. بل يكون ماضيا وحالا ومستقبلا إلا أن المضي أكثر.

هذا اختيار المصنف، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون مستقبلا؛ ومن وقوعه مستقبلا قول الشاعر: [316]

فإن أهلك فرب فتى سيبكي ... ...

ومن وقوعه حالا قوله: [317]

ألا رب من تغتشه لك ناصح ... ...

والمخالف مؤول، وهذا فرع عن كون رب تتعلق بشيء.

313- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختار الشعر الجاهلي 66/1.

314- تمامه: (فألهيتها عن ذي تمائم مغيل). البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 31/1.

315- تمامه: (ولاسيما يوم بدارة جلجل) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 31/1.

316- تقدم الكلام عليه.

317- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

قوله: "واعطف على مجرورها المعرفا" يعني أنه قد يعطف على مجرور "رب" بالواو معرف بالإضافة إلى ضميره، نحو: "رب رجل وأخيه أكرمت"، وهو على نية جعل ضمير النكرة في حكم النكرة، والغالب أن العرب لا تفعل ذلك إلا بعد ما يطلب التنكير كـ"رب"، وهو على جوازه ضعيف وقاسه الأخفش، قال الشيخ خالد: قيل: وإنما جاز ذلك لأنه يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه بدليل: "يا زيد والحارث"، أو أن ضمير النكرة في حكم النكرة.اهـ أي كما تقدم قريبا. وحكى الأصمعي أنه قال لامرأة: ألفلان أب وأخ؟ فقالت: "رب أبيه، رب أخيه". وهو أضعف مما قبل لمباشرة "رب" المضاف للضمير، وهو شاذ اتفاقا كما في حاشية ابن كيران على التوضيح .

قوله: "وهكذا مجرور كم قد ألفا" أي وكذلك مجرور ما أشبه "رب" كـ"كم" و"أي" و"كل"، نحو: "كم عبد وأخيه أعتقت"، و"كل شاة وسخلتها بدرهم"، وقوله: [318]

وأي فتى هيجاء أنت وجارها ... ...

بإضافة "فتى" إلى "هيجاء".

وفي سلوك هذا مع غير "رب" ونحوها خلاف، وصححوا الجواز نحو: "هذا رجل وأخوه" تريد التنكير، أي وأخ له، إلا أنه مع "رب" ونحوها نص، بخلاف هذا.

تنبيه: نص التسهيل: "وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضميريهما". أي مضاف إلى ضمير مجروريهما، أي معرف بإضافته لضمير مجروريهما خاصة، لا كل معرف كما يفيده ظاهر النظم؛ قال ابن الشجري: أجازوا: "رب رجل وأخيه"، ومنعوا: "رب رجل وزيد"، لأن تقدير الأول: "وأخ له". قال الدماميني: ولولا إرادة هذا المعنى في "كل شاة وسخلتها بدرهم" لكان التقدير: "وكل جزء من أجزاء السخلة"، لأن "كلا" إذا أضيفت إلى المفرد المعرف كانت لاستغراق أجزائه والمقصود إنما هو استغراق الجزئيات، أي "كل سخلة".

بَعْدَ كَما مُضارِعٌ قدْ يَنتَصِبْ   وبِبِما قَلَّلْ قَلِيلًا مِثْلَ رُبْ

318- تمامه: (إذا ما رجال بالرجال استقلت) البيت من شواهد الكتاب: 55/2، ولم ينسبه الأعلم في شرح شواهده: 294/1. ونص البغدادي في شرح شواهد المغني على أنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها 101/8

قوله: "بعد كما مضارع ..إلخ" يعني أن الكاف المكفوفة عن العمل بـ"ما" قد يحدث فيها معنى التعليل، فينصب بعدها الفعل المضارع، كقوله: [319]

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقوله: [320]

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

وذلك قليل، وقد جاء مرفوعا في قوله: [321]

لا تشتم الناس كما لا تشتم ... ...

ونصبت لشبهها بـ"كي"، ويلزم عليه عمل حرف بمعنى واحد في اسم بالجر وفي فعل بالنصب، وهو محذور عندهم؛ وقال الفارسي والكوفيون: النصب بـ"كي"، والأصل "كيما" فحذفت الياء. قال المصنف: وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه. و لا ينتقض ما ذكره المصنف بكون "كي" تنصب المضارع وتجر الاسم، لأنها إنما تنصب إذا كانت مصدرية كـ"أن" ولا تعليل فيها، وإنما تجر إذا كانت حرف علة، فهي ناصبة وجارة بمعنيين لا بمعنى واحد، وبذلك نفوا المحذور السابق. فإن قلت: لا يرد ما ذكرته إذا، لأن جرها عند التشبيه ونصبها عند التعليل؛ قلت: إن الكاف التعليلية تجر الاسم. انظر الدماميني

وأما البيت الأول فهو فاسد من جهة الإعراب، وفيه فساد من جهة المعنى لأنه لا يمكن أن ينظر مع حبسه طرفه، والصواب:

إذا جئت فامنح طرف عينك غيرنا لكي يحسبوا ... ...

كذا في حواشي الطرة عن الفارسي، ولكن ألا يمكن أن يقال: "فاحبسنه عنا وانظر إلى غيرنا". والذي في المغني: أن الفارسي هو الذي حرَّف البيت، وأن التصويب المذكور

319- البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وقد ورد في شعر لجميل. شرح شواهد المغني للسيوطي: 498/1.

320- البيت من البسيط، وقائله عدي بن زيد. شرح المصنف للتسهيل: 341/3.

321- الرجز لرؤبة بن العجاج. الكتاب: 116/3. خزانة الأدب: 593/3.

من أبي محمد الأسود في كتابه المسمى نزهة الأديب. يعني أبا محمد الحسن بن أحمد المعروف بالأسود، لغوي نسابة من أهل القرن الخامس. ترجم له ياقوت الحموي في معجم الأدباء؛ وكتابه المذكور في الرد على أبي علي في التذكرة.

وأما البيت الثاني فلم يروه بالنصب إلا المفضل الضبي، ومن رواه بالرفع أعلم وأحفظ وكان الأخذ بروايتهم أولى. وقد استظهر أبو حيان ما قاله الفارسي والكوفيون قائلا: إنه تأويل عليه دليل وله حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ"كما" في موضع خلاف هذا المختلف فيه فيحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ"كيما"؛ والعلة في "كيما" أصل وفي الكاف المكفوفة بـ"ما" ليست أصلا. قال: فالأولى أن يعتقد أن أصلها "كيما" لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بـ"كيما". قال ناظر الجيش: وما قاله هو الظاهر لكن في كلام الخضراوي أن الكوفيين حكوا أنها تكون بمعنى "كي" فينصب بها، وأنه وافقهم المبرد. فهذا الكلام بظاهره يعطي ما ادعاه المصنف من أن الناصب "كما" نفسها تشبيها لها بـ"كي".

قوله: "وبيما قلل ..إلخ" يعني أنه قد يحدث في الباء المكفوفة بما معنى التقليل على الأشهر خلافا للأكثر، فتصير بمعنى "ربما"، كقوله: [322]

ولئن صرت لا تحير جوابا   لبما قد ترى وأنت خطيب

أي "ربما قد ترى ..إلخ"، أي رؤيتك خطيبا شيء قليل، فكأنه قال:"ربما ترى خطيبا"، ولكن المناسب هنا التكثير لأن المقام مقام افتخار، قال أبو حيان: والحق أن الباء سببية و"ما" مصدرية، وأن المعنى على التكثير لا على التقليل؛ ومعنى السببية في البيت أن موت الإنسان ناشئ عن حياته، وخرسه بالموت ناشئ عن خطابته، ومتعلق الباء محذوف أي انتفاء إحارتك للجواب كائن عن هذا السبب.

وجَوِّزَنّ حَذْفَ مَجْرُورٍ زُكِنْ   كقولِهِ قَضاؤُها مِنهُ ومِنْ

---

[322]- البيت من الخفيف، وقائله صالح بن عبد القدوس كما في شرح شواهد المغني للبغدادي: 260/5. وفي العيني أن قائله مجهول: 347/3

أي يجوز حذف المجرور إن علم دون حذف الجار، كقوله: [323]

وحاجة ما إن لها عندي ثمن   ميسورة قضاؤها منه ومن

أي "مني أو غيري"، وقوله: [324]

يا صاحبي ربت إنسان حسن   يسأل عنك اليوم أو يسأل عن

أي "عني"، فحذف المجرور وهو ياء المتكلم، وحذف تشديد النون.

وغَيْرَ ما زِيدَ أوِ استَثْنَى لَعَلْ   ورُبّ لَوْلا عَلّقًا بِذي العَمَلْ

قوله: "وغير ما زيد" بالنصب مفعول "علقا" بنون التوكيد الخفيفة، قدم لضرورة الوزن، أو بالرفع مبتدأ خبره الجملة الطلبية وحذف الرابط أي "علقنه". يعني أن الجار لا بد له من متعلق، وهو أحد أربعة: الأول: الفعل فيتعلق به إن كان تاما اتفاقا نحو: ﴿أنعمت عليهم﴾، وكذا إن كان ناقصا على الأظهر نحو: ﴿أكان للناس عجبا﴾ خلافا للكوفيين؛ ومنشأ الخلاف هل الناقص دال على الحدث كما قال البصريون أم لا كما قال الكوفيون؟ وتردهم الآية إذ لا يمكن تعلق "للناس" بـ"عجبا" لأنه مصدر مؤخر. كذا في الحواشي وقد اشتهرت نسبة دلالة الناقص على الحدث للبصريين، لكن في التصريح عند كلامه على النقصان والتمام في باب "كان": أن ما صححه المصنف وتبعه الموضح من كون المراد بالنقصان عدم الاكتفاء بالمرفوع مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى نقصانها سلب دلالتها على الحدث وتجردها للدلالة على الزمان.

أقول: وينبغي لمن أجاز التعلق بأحرف المعاني كما سيأتي أن لا يمنع التعلق بالناقص، فإنه لا أقل من أن يكون بمنزلة حرف المعنى. والله تعالى أعلم.

والثاني: شبه الفعل نحو: ﴿غير المغضوب عليهم﴾. والثالث: ما كان مؤولا بما يشبهه، نحو:﴿وهو الذي في السماء إله﴾ أي هو المسمى بهذا الاسم. والرابع: ما يشير

323- الرجز لرؤبة بن العجاج. خزانة الأدب: 630/3.

324- الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ص 103. خزانة الأدب: 323/3.

إلى معنى الفعل نحو:﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾ فـ"ما" هي التي تعلقت بها الباء من "بنعمة ربك" بناء على جواز التعلق بأحرف المعاني، ومذهب الجمهور المنع؛ فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير إليه النافي نحو: "انتفى"، فالتقدير: انتفى كونك مجنونا بنعمة ربك. قاله الأشموني، وقد فصل ابن جني فقال: إن كان حرف المعنى نائبا عن فعل حذف كحرف النداء جاز التعلق به على طريق النيابة لا الأصالة، وإلا فلا .

ومثل الجار في وجوب التعلق الظرف، لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه، فالواقع فيه هو المتعلق، ومن تعلقه بما يشير إلى معنى الفعل قوله: [325]

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا ... ...

فـ"غداة" متعلقة بالتشبيه المعكوس للمبالغة المقدر حرفه قبل "سعاد"، أي "وما سعاد في هذا الوقت إلا ظبي أغن".

فإن لم يكن شيء مما ذكر أنه يتعلق به الجار موجودا قدر بالكون كما هو معلوم في الصلة والخبر.

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف وهي: الزوائد، و"لولا"، و"لعل"، و"رب" أي على مذهب الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور. انظر المساعد، وأحرف الاستثناء على الأصح، وقيل إن حرف الاستثناء متعلق على ما يقتضيه الحرف من انتفاء وثبوت، ألا ترى أن المفعول في "لم أضرب زيدا" لم يخرجه الانتفاء عن كونه مفعولا.

وإنما لم تتعلق الخمس المذكورة، لأن حرف الجر موضوع لإيصال معنى الفعل للاسم، وهذه ليست مسوقة لإفادة ذلك المعنى، أما الزوائد فإنما أتي بها للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط؛ و"لعل" بمنزلة الزائد لأن مجرورها في موضع رفع بالابتداء؛ و"لولا" بمنزلة "لعل" أيضا في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، و"رب" مجرورها

325- تمامه: (إلا أغن غضيض الطرف مكحول) البيت من البسيط، وقائله كعب بن زهير رضي الله عنه. انظر شرح بانت سعاد لابن هشام: ص 12. وشرح شواهد المغني للبغدادي.6\327

إما مبتدأ أو مفعول في نحو "رب رجل صالح لقيت أو لقيته"، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن لها الصدر؛ وأحرف الاستثناء للإخراج لا للإيصال، فهي لتنحية الفعل عما دخلن عليه وذلك عكس المعنى الذي هو إيصال معنى الفعل للاسم. أفاده في المغني، وقد زاد بذكر كاف التشبيه ونسب عدم تعلقها للأخفش وابن عصفور، وذكر أنهما استدلا بأنه إذا قيل: "زيد كعمرو" فإن كان المتعلق "استقر" فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو "في" من "زيد في الدار"، وإن كان فعلا مناسبا للكاف وهو "أشبه " فهو متعد بنفسه لا بالحرف. قال ابن هشام: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

تنبيه: حرف الجر هو المتعلق بالكسر وعامله هو المتعلق بالفتح. هذا هو اصطلاح الأكثر وبعضهم يعكس؛ وكلا الوجهين صحيح لتعلق كل منهما بالآخر في المعنى، لكن الأحسن الأول، إذ كون المعمول لضعفه متعلقا بالكسر أنسب، لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به. ثم في نسبة التعلق إلى حرف الجر مسامحة لأن الحرف لا يعمل فيه، وإنما المتعلق حقيقة المجرور فهو الذي في محل نصب بالمتعلق بالفتح؛ إلا أن يقال: إن مرادهم تعلق الإيصال، لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، وقد يكون المحل للمجموع إذا وقعا عوضا عن العامل المحذوف، فيحكم على محل مجموعهما بإعراب العامل، رفعا نحو: "زيد في الدار"، أو نصبا نحو: "خرج زيد بثيابه"، أو جرا نحو: "مررت برجل من الكرام". انظر الصبان

واعلم أن هذه المسألة غير منظومة من التسهيل، بل ذكرها الأشموني والشارح خاتمة لحروف الجر، فعقدها ابن بونه رحمه الله تعالى. قاله في روض الحرون

وفَصْلُ حَرْفِ الجَرِّ بالظَرْفِ مُنِعْ فِي سَعةٍ وبِاليَمينِ مُتّسِعْ

قوله: "وفصل حرف الجر بالظرف ..إلخ" يعني أن الفصل بين الحرف الجار ومجروره بالظرف وشبهه ممنوع في السعة أي الاختيار، وهي بالفتح في اللغة الفصحى؛ قال في المصباح: وسع سعة بفتح السين، وقرأ به السبعة في قوله تعالى: ﴿ولم يؤت سعة

من المال﴾، وكسرها لغة وقرأ به بعض التابعين.اهـ ويجوز في الضرورة كقوله: [326]

إن عمــــرا لا خــــير في اليــــوم عمــــرو إن عمـــــــرا مكثــــــــر الأحـــــــزان

وقوله: [327]

محلقـــــــة لا يســـــــتطاع ارتقاؤهـــــــا ولــــيس إلى منهـــا النـــزول ســـبيل

قولـه: "وبـاليمين متسـع" أي واتسـع الفصـل بـاليمين في النثـر لكنـه قليـل، حكـى الكسائي: "اشتريته بوالله درهـم". وأجاز الأحمر - أي علي بن المبارك تلميذ الكسائي- الفصل بين "رب" ومجرورها بالقسم نحو: "رب والله رجل عالم لقيت". قال المرادي: ووهم ابن عصفور فنسب القول إلى خلف الأحمر البصري، وسبب الوهم اشتراك الاسم.اهـ من شرحه للتسهيل، وعبارة الارتشاف: غره شهرة خلف الأحمر.

وقد تقدم في باب الاستثناء التعريف بكل منهما.

وسمع الفصل بالمفعول، كقوله: [328]

وإني لأطـوي الكشـح مـن دون مـن طـوى وأقطـــــع بـــــالخرق الهبــــوع المــــزاحم

ومن أقبح الفصل قوله: [329]

وأســـــــعدنه ربنـــــــا لا تشـــــــقه ولا علـــــى النـــــارَ تســـــلط رقـــــه

أي "لا تسلط النار على رقه"، ففصل بجملة معتبرة أي فعلها ليس بمستغنى عنه، بخلاف جملة اليمين كما تقدم آنفا؛ والرق: ناحيتا المنحر. وقد قلت:

فصـــــلهما بجملـــــة قـــــد وردا عـــن بعضـــهم ومنـــه قـــول مـــن شـــدا

وأســـــــعدنه ربنـــــــا لا تشـــــــقه ولا علـــــى النـــــارَ تســـــلط رقـــــه

326- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 62/3.

327- البيت من الطويل أنشده الدماميني في تعليق الفرائد (مخطوط) ولم يسم قائله شاهدا كما هنا على الفصل بالجار والمجرور (منها) بين الجار والمجرور.

328- البيت من الطويل وقائله: الفرزدق، شرح المصنف للتسهيل 62/3، والشاهد فيه الفصل بين الباء والهبوع بالمفعول به وهو: الخرق، ولم أجده في ديوانه

329- الرجز بلا نسبة في تعليق الفرائد للدماميني آخر باب حروف الجر (مخطوط).

القسم

ويرادفه اليمين، والحلف، والإيلاء، والألية، وتجمع على ألايا، قال: [330]

قليل الألايا حافظ ليمينه ... وإن صدرت منه الألية برت

والفعل المستعمل من القسم والألية غير جار عليهما لأنهما من "أقسم" و"آلى"؛ واليمين لم يستعمل منه فعل، لأنه اسم للجارحة لا مصدر، وكانوا عند التحالف يضرب كل بيمينه على يمين صاحبه تأكيدا للعقد حتى ينتهي الحلف، من ثَم قيل للحلف يمين، والباقيان جاريان على فعليهما: "حلف" و"آلى"، وقياس مصدر "أقسم": الإقسام، ولم يسمع.

وقد ترك المصنف في الخلاصة الكلام على هذا الباب جملة؛ قال الشاطبي: وهو ضروري الذكر كسائر الأبواب، بل الضرورة إليه أشد من الضرورة إلى باب الإخبار، وما أدري ما الذي صده عن ذكره؟ .اهـ وقد أولاه الناظم هنا حروف الجر، لأن بعضها لا يدخل إلا عليه كالتاء والواو.

مَا جُمْلَةً يُرَى مُؤَكِّدًا لِمَا ... مِنْ بَعْدِهِ هُوَ المُسَمَّى قَسَما

يعني أن القسم في عرف النحاة جملة إنشائية اسمية أو فعلية مؤكدة لما بعدها من جملة أخرى أي غير تعجبية. هذا مراد الناظم، وعبارة الدماميني في شرح التسهيل: "جملة إنشائية يوكد بها جملة أخرى لا على جهة التبعية" فخرج "إنّ" ونحوها بقولهما: "جملة"، و"ادرج ادرج" بقول الناظم: "من بعده"، وبقول الدماميني: "لا على جهة التبعية"، وقد جمع صاحب المواهب بين العبارتين فلينظر ما وجهه مع أن مؤداهما واحد؟.

والإنشاء كما تقدم: إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، وهو بهذا المعنى فعل المتكلم؛ وقد يطلق على الكلام الذي ليست له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه.

وهْوَ صَرِيحٌ أوْ سِواهُ ويُرَى ... ذا خَبَرٍ أوْ طَلَبٍ كعَمَّرا

---

[330] البيت من الطويل، وقائله كثير. ديوانه: ص 73، ط دار صادر، وروايته: فإن سبقت.

يعني أن من القسم ما هو صريح، وهو: ما يعلم بمجرد نطقك به أنك مقسم، وهو ما لا يخرج عن القسمية أبدا، نحو: "حلفت بالله"، و"أنا حالف"، و"لعمر الله"، و"أيمن الله".

ومنه سواه أي ما ليس بصريح، وهو: ما وضع لغير القسم ثم استعمل في القسم، نحو: "علم الله"، و"عاهدت الله"، و"واثقت"، و"علي عهد الله"، و"في ذمتي ميثاق"، فإنما يعلم كونه قسما بقرينة كذكر الجواب، أو إيلائها اسم الله.

ومن القسم غير الصريح ﴿نشهد إنك لرسول الله﴾، ويدل على أنه قسم كسر "إن" بعده، وتسميته يمينا في قوله تعالى: ﴿اتخذوا **أَيْمَٰنَهُمْ** جنة﴾، ومنه قراءة ابن عباس: ﴿شهد الله إنه﴾. قاله المصنف

تنبيه: قد جعل المصنف هنا "في ذمتي لأفعلن" من غير الصريح، وقد ذكر في باب المبتدإ أن من أسباب وجوب حذف المبتدإ أن يخبر عنه بصريح القسم، ومثل ذلك بقوله: "في ذمتي لأفعلن"، وإذا حكم بصراحته هناك فكيف يحكم هنا بأنه غير صريح؟ والذي يظهر أنه من القسم غير الصريح كما له هنا فهو المعتمد عليه. قاله ناظر الجيش

ويرى القسم ذا خبر، وهوالخبري أي ما يتعلق به البر والحنث كـ"حلفت بالله"، و"علي عهد الله لأفعلن كذا "، وقوله: [331]

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

فمجموع القسم وجوابه هو الشرط، وجوابه: "نكن". ويحتمل أن تكون جملة "لا تخونني" حالا من الفاعل أو المفعول أو منهما، فيكون لها محل؛ و يحتمل أن تكون جوابا، فلا محل لها.

و يرى أيضا ذا طلب، وهو الطلبي أي ما جملة جوابه طلبية، نحو: "عمرتك الله" و"نشدتك" من القسم الاستعطافي غير الصريح، لأن للناطق بهما قصد القسم وعدمه،

---

[331] تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

ويعلم القصد بإيلائهما اسم الله تعالى؛ وأما الصريح منه أي الطلبي فنحو: "أقسم بالله هل قام زيد؟"

والاسم الكريم مع "عمرت" و"نشدت" منصوب على إسقاط الخافض، أي "نشدتك بالله" من نشد الضالة طلبها، والمعنى: طلبت منك بالله؛ وكذلك الأصل: "عمرتك بالله"، والمعنى: ذكرتك به تذكيرا يعمر القلب ولا يخلو منه.

وإنما يستعملان – أي عمرت ونشدت – في الطلب، ويستعمل فيه أيضا: "عزمت وأقسمت"، والمغاربة لا يسمون هذا ونحوه قسما بل استعطافا، لأن القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية، وهذا يجاب بالطلب؛ وإنما كان القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية لأنه يتعلق به الحنث والبر، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله الصدق والكذب. قاله الدماميني

ولا بد في غير الصريح أن يضمن معنى القسم، سواء كان طلبيا كـ"نشدت" وأخواته مما تقدم، أو خبريا كـ"عاهدت"، و"علمت"، و"واثقت" مما يأتي.

تَضْمِينُهُمْ مَعْنَاهُ واثَقْتُ عَلِمْ ... لله مُسنَدًا وغَيْرِهِ عُلِمْ

يعني أن من الفعلية غير الصريحة المضمنة معنى القسم الخبري غير الصريح، "واثقت" كقوله: [332]

واثقت مية لا تنفك ملغية ... قول الوشاة فما ألغت لهم قيلا

وكذلك "علم" مسندا لله اتفاقا، كـ"علم الله لأفعلن كذا"، قال: [333]

لم أكن من جناتها علم اللـ ... ـه وإني لحرها اليوم صال

ومسندا لغيره خلافا لابن خروف، ويرده قوله: [334]

ولقد علمت لتأتين منيتي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

332- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح ابن مالك للكافية: 858/2.

333- البيت من الخفيف، وقائله الحارث بن عباد. الأغاني: 47/5.

334- البيت من الكامل، ينسب للبيد بن ربيعة، والذي في ديوانه الشطر الثاني وقبله: صادفن منها غرة فأصبنها. انظر العيني: 405/2. التصريح: 254/1.

وقوله: [335]

إني علمت على ما كان من خلق لقد أراني هواني اليوم داود

والشلوبين ينازع فيما ذكر ويقول: ليس ثم تضمين ولا ثم قسم أصلا، بل أجري فعل العلم مجرى القسم فيما يجاب به لدلالته على التحقيق.

والجملة بعد ما ضمن معنى القسم من "علمت" ونحوه، قيل: في موضع مفعول "علمت"، وقيل: لا لأن القسم لا يعمل في جوابه؛ وإن لم يضمن معناه فهو مفعول لا محالة. قاله في المساعد

قال الدماميني: ويتحرر من هذا أن "علمت أيهم قائم" من باب التعليق، و"علمت ليقومن زيد" من باب القسم، و"علمت إن زيدا لقائم" محتمل، فيحتمل أن للجملة محلا وأنها لا محل لها، باختلاف التقديرين.اهـ قال في الارتشاف: قولهم: "علمت لزيد قائم" و"أشهد إنك لمنطلق"، فالنحاة يقولون في هذا إنه جملة قسمية، أي لما جاءت توكيدا وتثبيتا أطلق عليها قسمية، وقال الفراء في: ﴿وتمت كلمة ربك لأملأن﴾ إن ذلك يمين، كما تقول: "حلفي لأضربنك" و"بدا لي".

بِعَمْرَكَ اللهُ بِعَمَّرَ أَتَوا وهكذا قَعِيدَكَ اللهَ رَوَوْا

قوله: "بعمرك الله ..إلخ" يعني أنهم يأتون بـ"عمْرك الله" بدل: "عمّرك الله" بتشديد العين، و"عمْر" مصدر محذوف الزوائد والتقدير: "تعمير"، ومن نصب اسم الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل، ومن رفعه جعل الاسم فاعلا والكاف مفعولا؛ والمعنى على مقتضى ما سبق في "عمرتك الله" الذي هذا بدل منه: أسألك بتعمير قلبك بالله، أو بتعمير الله قلبك، وللنحويين فيه كلام متكلف منتشر مضطرب. قال ناظر الجيش: وأقول: إني لم أتحقق في هذه المسألة ــ يعني عمرك الله ــ حقيقة المعنى ولا حقيقة الإعراب، وإنما ذكرت ذلك تقليدا. والله تعالى هو العالم الذي لا يعزب عن علمه شيء في السماوات ولا في الأرض جل وعز وتقدس.

335- البيت من البسيط، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لضريب بن أسد. العيني: 857/2.

قال الدماميني: وأظن أن الوجهين الرفع والنصب مسموعان في قوله: [336]

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

وأما الراء من "عمرك" فمفتوح، لأنه مفعول مطلق.

قوله: وهكذا قعيدك ..إلخ" أي وهكذا يستعمل في الطلبي غير الصريح: "قعيدك" و"قعدك" بكسر القاف وفتحها، أي يأتيان بدلا من التلفظ بفعل القسم مثل "عمرك الله" أيضا إلا أن الاسم الكريم معهما واجب النصب، إما على المفعولية المطلقة على أنهما مصدران كالحس والحسيس ومعناهما المراقبة، أي "أقسم بمراقبتك الله"؛ وإما على البدلية على أنهما وصفان كالخل والخليل، ومعناهما الرقيب والحفيظ وهو الله أي "أقسم برقيبك الذي هو الله"، وعلى هذا فهما منصوبان على إسقاط الخافض، والأصل: "أقسم بكذا" واسم "الله" بدل منهما.

وقد ذكر الجوهري استعمال "قعدك" و"عمرك" في القسم غير الطلبي. قال: "قعدك لا آتيك" و"عمرك الله ما فعلت كذا".

وَأَبْدَلُوا مِنْ فِعْلِه المَصْدرَ في صَرِيحِه أوْ ما بِمَعْناهُ يَفي

يعني أن العرب تبدل من فعل القسم الصريح مصدره أو ما بمعناه، كما أبدلوه منه في غير صريحه كقعيدك؛ فالأول كقوله: [337]

قسما لأصطبرا على ما سمتني ما لم تسومي هجرة وصدودا

وقوله: [338]

ألية ليحيقا بالمسيء إذا ما حوسب الناس طرا سوء ما عملا

والثاني نحو: "يمين"، و"قضاء"، و"يقين"،و"حق"، قال: [339]

336- البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة. ديوانه: ص 416.

337- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح ابن مالك للكافية: 854/2.

338- البيت من البسيط، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لرجل من طيء إسلامي: 854/2.

339- البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى . مختار الشعرالجاهلي: 202/1.

يمينــــــا لـــــنعم الســــــيدان وجـــــدتما   علـــى كـــل حـــال مـــن ســـحيل ومـــبرم

وقال: [340]

يمينـــــا لأبغـــــض كـــــل امــــرئ   يزخـــــــرف قـــــــولا ولا يفعلـــــــه

وحكى ثعلب أنهم ينصبون "قضاء الله" قسما، وعليه فيقال: "قضاء الله لأفعلن"، وقال: [341]

ويقينـــــــا لأشـــــــربن بمـــــــاء   شـــــــربوه فعـــــــاجلا وتئيـــــــهْ

وقال تعالى: ﴿فالحق والحق أقول لأملأن ...﴾ الآية.

وبِســـوَى الْبـــا طالِبـــا لا تَجْـــرُرا   وخافِضـــا بِغَيرِهـــا الفِعـــلَ اضْـــمِرا

قوله: "وبسوى البا طالبا ..إلخ" يعني أن المقسم به حال كونك طالبا ك"بالله هل كان كذا؟ لا يجر بغير الباء، فلا تستعمل فيه الواو ولا غيرها من حروف القسم، فلا يقال: "والله نشدتك هل كان كذا؟"، وإنما كان كذلك لأنها الأصل في هذا الباب، ففضلت بثلاثة أمور: دخولها في القسم خبريا أو طلبيا، وكون الفعل معها مذكورا أو محذوفا، وكون المقسم به ظاهرا أو مضمرا؛ ومن حذفه مع الضمير: "بك يا رب لا نضرب" أي أقسم بك. قاله في الارتشاف

قوله: "وخافضا بغيرها ..إلخ" بوصل الهمزة في: "اضمرا" لضرورة الوزن. أي وإن جر بغير الباء في غير الطلبي حذف الفعل وجوبا، نحو: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾، ﴿تالله لقد ءَاثَرَكَ الله علينا ...﴾ الآية ، وقولهم:"لله لا يؤخر الأجل"، وفي كلام بعضهم: "من ربي إنك لأشر"، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحد من هذه الحروف؛ وأجازه الكسائي وابن كيسان مع الواو نحو: "حلفت والله لأقومن " و"أقسمت والله لأذهبن"، ولا يحفظه البصريون.

---

[340] البيت من المتقارب، لم ينسبه العيني: 338/4. ولا الفاسي في تكميل المرام، ط ح.

[341] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الكافية: 855/2. قوله: تئية مصدر تأياً بالمكان تلبث عليه، يقال: ليس منزلكم بدار تئية. انظر التاج: أيي.

وإن ورد شيء من ذلك أول على تمام الكلام عند "حلفت"، ثم ابتدئ بالقسم مقدرا تعلق الواو بمحذوف. أما مع الباء فيضمر الفعل في الطلب كثيرا استغناء بالمقسم به مجرورا بالباء، نحو: "بالله لا تخالف"، "بالله وافق"، التقدير: "نشدتك بالله"، وقوله: [342]

بـالله يـا ظبيـات القـاع قلـن لنـا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وقد يذكر الفعل معها قليلا في الطلب نحو: "نشدتك بالله وافق"، وكثيرا في غيره كقوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ﴾.

وعِنـدَ حَـذْفِ الحَـرْفِ والفِعْـلِ مَعَـا فنَصْـبُ غَيْـرِ اللهِ حَـتْمٌ فاسْـمَعا

يعني أنه إذا حذف الفعل والحرف الجار معا – والمقسم به غير اسم الجلالة – وجب نصب القسم، قال: [343]

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

وقال تعالى: ﴿فالحق والحق أقول لأملأن﴾، وجملة "والحق أقول" معترضة بين القسم وجوابه وهو "لأملأن"، ونحو: "يمين الله أو عهد الله لأفعلن كذا"، والتقدير عند الفارسي وجماعة: "أحلف يمين الله" أي "بيمين الله"، وعند الزجاجي وجماعة: "ألزم نفسي يمين الله" ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ورد بأن "ألزم" ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس.

ثم هذا الموضع مما يطرد فيه النصب بعد حذف الجار، فإنه لا يختص بـ"أنّ" و"أنْ" كما هو ظاهر قول الخلاصة في باب التعدي واللزوم: (وفي أن وأن يطرد ..إلخ). نبه على ذلك الصبان هناك؛ فزاد نحو: "دخلت المسجد" و"اعتكفت يوم الجمعة"، ونحو: "جئتك إكراما"، ونحو: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾، و"ليت شعري هل قام زيد؟" مما علق فيه العامل عن الجملة، والتقدير: "فلينظر في جواب أيها أزكى إلخ"، و"ليت شعري بجواب هل

342- تقدم الكلام عليه.
343- البيت من شواهد الكتاب، قيل وضعه النحويون . شرح شواهد الكتاب للأعلم: 492/2.

..إلخ حاصل"، ونحو: "جئت كي تكرمني" على جعل "كي" مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل، لا تعليلية مقدرا بعدها "أن".اهـ المراد منه؛ فيستدرك عليه هذا الموضع.

وهذا البيت ساقط من بعض النسخ. ثم صرح الناظم بمفهوم قوله: "فنصب غير الله ..إلخ" فقال:

واللهَ جُــــرّهُ جَـــوازًا إنْ حُـــــذِفْ فِعْـــلٌ وخـــافِضٌ وعَوِّضَـــا أَلِـــفْ

أوْ هـــا أوِ احكُمَـــا بِأنّـــه قُطِــعْ هَمْزتُـــه ودُونَهـــا جَـــرٌّ سُـــمِعْ

وصـالِحًا لِلابْتِـدا انصِـبًا ... ...

قوله: "وعوضا" بنون التوكيد الخفيفة، وكذا في قوله: "أو احكما"، وقوله: "انصبا".

قوله: "والله جره جوازا ..إلخ" أي إذا كان المقسم به لفظ الله جاز جره عند حذف الفعل والجار، مع تعويض همزة مفتوحة بعدها ألف من الجار المحذوف نحو: "آلله لأفعلن"، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، والمراد في الصورة لا معنى الاستفهام. قاله أبو حيان، وقال الرضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكارا.

وإن لم تجره فانصبه نحو: [344]

إن علـــــــي الله أن تبايعـــــــا تؤخـــذ كرهـــا أو تجـــيء طائعـــا

والأصل: "أقسمت بالله إن بيعتك علي". قال الشيخ خالد: وجاز أيضا رفعه عند ابن طاهر وابن بابشاذ نحو: "والله لأفعلن" ومنعه الجزولي، وأيد الشلوبين الجواز بأن هذا الباب كثر فيه حذف الخبر.

قوله: "وعوضا ألف أو ها" أي وعوض من الجار المحذوف "ها" محذوف الألف أو ثابتها، مع وصل همز الله أو قطعها، فهذه أربع صور. نحو: "ها الله"، و"ها ألله"، والمغاربة يقولون في هذا "ها التنبيه".

قوله: "أو احكما بأنه قطع همزته" أي وقد يستغنى في التعويض بقطعها، يقول قائل:

344- الرجز لا يعرف قائله. خزانة الأدب: 373/3.

"والله لأفعلن"، فتقول: "أفأالله لتفعلن؟"، وإن شئت "فألله" بغير همزة سابقة، وهمزة القطع عوض عن الحرف. قال الرضي: فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف.

قوله: "ودونها جر سمع" أي وسمع جر الاسم الشريف دون عوض، حكى سيبويه: "الله لأفعلن" يريد: "والله"، وحكى غيره: "كلا الله لأفعلن" أي "كلا والله". وهذا من المواضع التي يطرد فيها حذف الجار مع بقاء الجر، وقد عد الناظم بعضها في الطرة عند قول المصنف: (وبعضه يرى مطردا)، فلم يذكره اكتفاء بذكره هنا، كما لم يذكر حذفه بعد "كم"الاستفهامية لأنه ذكره المصنف في بابها.

ولا يشارك في ذلك اسم الجلالة غيره خلافا للكوفيين، وقد حكي أيضا عن بعض البصريين، وممن قاسه في جميع الأسماء المقسم بها الزمخشري. قال الرضي: وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة "الله" بخصائص ليست لغيرها ..إلخ

وليس الجر بالأعواض الثلاثة خلافا للأخفش وجماعة من المتأخرين، قالوا: إن ذلك شبيه بتعويض الواو في القسم من الباء والتاء من الواو، ولا خلاف أن الجر بالواو والتاء؛ قال ابن مالك: والأصح أن الجر بالمحذوف وإن كان لا يلفظ به، كما أن النصب بعد الواو والفاء و"كي" ولام الجحود بـ"أن" المحذوفة. قال الصبان: والمتجه عندي كون الجر بالعوض.

قوله: "وصالحا للابتدا انصبا " أي وانصب جوازا ما صلح للابتداء، بفعل مقدر بعد حذف الباء، أو على أنه مفعول مطلق من معنى الفعل المقدر أي "حلفت يمين الله".

وصوابه: "ارفعا" لأن النصب تقدم عند قوله: "ونصب غير الله حتم .. إلخ" أي ويجوز أيضا رفعه على الابتداء أو على الخبرية، والجزء الآخر محذوف؛ ولا ينافي ذلك تحتم النصب المتقدم فإنما هو بالنسبة للجر، بدليل قوله بعده: "والله جره ..إلخ".

وروي بالوجهين: [345]

---

[345] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 42/1.

فقلـــت يمـــين الله أبـــرح قاعـــدا ولـــو قطعـــوا رأســـي لـــديك وأوصـــالي

والتقدير على الرفع: "يمين الله قسمي"، أو "قسمي يمين الله". والذي في التسهيل: "وإن حذفا معا نصب المقسم به" فظاهر كلامه وجوب النصب. قال أبو حيان: وذكر بعض أصحابنا أنه يجوز فيه وجهان الرفع والنصب. قال ناظر الجيش: والذي يظهر أن الذي قاله المصنف هو الحق، لأن القاعدة أن حرف الجر إذا حذف تعدى الفعل بنفسه إلى الاسم فنصبه. فأما ما ورد مرفوعا فلا يقال فيه إنه كان مجرورا ثم حذفنا الجار ورفعنا، بل يقال: إن الاسم أتي به مرفوعا ابتداء، لأن القسم كما يكون بجملة فعلية يكون بجملة اسمية، فقول المصنف صحيح لا استدراك عليه.

واحترز الناظم بقوله "وصالحا للابتدا" أي ما كان الابتداء به جائزا، مما كان واجبه نحو: "لعمرك" وما كان ممنوعه لتنكيره وإبداله من فعله نحو: يمينا لنعم السيدان ..إلخ

وفي التسهيل والدماميني: (فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعين القسم)، نحو: "لعمر الله" و"أيمن الله" ونحوهما مما تقترن به قرينة تعين كونه مقسما به، فإنه يكون ذلك الاسم المتعين للقسم مبتدأ (حذف الخبر معه وجوبا)، نحو: "لعمرك لأفعلن"، وقول من استحلف: "عهد الله لقد كان كذا "؛ (وإلا) يكن الاسم المبتدأ به في الجملة الاسمية متعين القسم (فجوازا) أي فالخبر محذوف جوازا، كقول من لم تتوجه عليه يمين: "علي عهد الله لأفعلن كذا" حكاها سيبويه، خلافا لمن أنكر إظهاره وهو محجوج بحكاية سيبويه: "علي عهد الله لأفعلن"؛ (والمحذوف الخبر) سواء كان من قبيل ما حذف فيه وجوبا أو جوازا (إن عري من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر) بعد إسقاط الباء، فتقول: "يمين الله لأفعلن" بالرفع على أنه مبتدأ، والنصب على أن الأصل: "حلفت بيمين الله" فحذف الجار وعمل فيه الفعل نصبا كما تقدم، وفي شرح الغرة لابن الدهان: فإن قلت: "ليمين الله" رفعته بالابتداء وحذف الخبر كما ذكرنا في "العمر"، وإن أسقطت اللام نصب بفعل القسم المحذوف، فقلت: "يمين الله لأفعلن".اهـ

قال صاحب المواهب بعد نقله: وانظر تحرير هذه المسألة.

أقول: والذي يظهر في تحريرها – والله تعالى أعلم – أن يقال: إن المقسم به إما أن يكون متعينا للقسم أو لا، وفي كل إما أن يكون مقرونا بلام الابتداء أو لا. فهذه أربعة أقسام والكلام عليها من وجهين، الأول: حكم حذف الخبر فيها، وحاصل ما للمصنف في ذلك هو أن حذفه مع المتعين للقسم واجب نحو: "لعمرك"، ومع غيره جائز كقولك حالفا: "علي عهد الله" فلك أن تجيء به هكذا ولك أن لا تلفظ بـ"علي". والوجه الثاني: حكم المقسم به في تحتم الرفع وعدمه، وحاصل ما ذكره المصنف في ذلك هو تحتم رفعه إن اقترن باللام نحو: "لعمرك"، وجواز النصب إن عري منها وأنشد عليه في الشرح: [346]

فإنك عمر الله إن تسألنهم   بأحسابنا إذا تجل الكبائر
ينبوك أنا نفرج الهم كله   بحق وأنا في الحروب مساعر

لكن الوجه الأول تقدم للمصنف الكلام عليه في باب الابتداء من التسهيل، وقد تعرض له في الخلاصة بقوله: (وفي نص يمين ذا استقر)؛ قال السلسيلي في شرح التسهيل: فذكره هنا تكرار منه رحمه الله تعالى.اهـ يعني أنه كان الأولى للمصنف أن يقتصر في هذا الباب على الوجه الثاني، وما قاله ظاهر. والله تعالى أعلم

... ... وضُمْ   فا عَمْرٍ انْ شِئتَ إذا لامًا عَدِمْ
وجُرّ بالبا وأضِفْهُ ... ...

يعني أن "عمرا " في القسم يجوز ضم عينه إذا خلا من اللام، نحو: "عمرك الله لقد كان كذا"، والقياس جواز الضم أيضا مع اللام، لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف.

ويجوز دخول الباء عليه، كقوله: [347]

رقي بعمركم لا تهجرينا   ومنينا المنى ثم امطلينا

346- البيتان من الطويل، وقائلهما أبو شهاب المازني. شرح أشعار الهذليين: 695/2.
347- البيت من الوافر، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه: 137.

ويلزم الإضافة مطلقا مع اللام ودونها، مجردا من الطلب كان أو متضمنا معناه، إلا أن الطلبي لا يضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وغير الطلبي يضاف إلى الظاهر والمضمر، ومعناه عند البصريين: البقاء، وقال بعض الكوفيين: هو ضد الخلو واختاره السهيلي، ورد بأن العمر إنما هو للإنسان، ولا يضاف إلى الله وإنما يوصف بالبقاء، قال: وأيضا فهم لا يحلفون ببقاء الله وقدمه.

... ... وأَضِفْ أيْمُنُ لله وفيه قدْ أُلِفْ

أَيَمَن أَيمِن كذا وإيمَن إيمُن أيمُ إيمُ مٌ إمٌ مُنُ

وإمَ ثَلِّثْ وافْتَحِ الهَمْزَ وزِدْ هَيمِ وتَثْلِيثُ مُنٍ ومُ يَرِدْ

وربّما إلى الذي أُضِيفا والكافِ والكَعْبَةِ لا تَحِيفا

قوله: "وأضف أيمن لله" يعني أن "أيمن" الموصول الهمزة، يضاف إلى الله غالبا.

قوله: "وفيه قد ألف أيمن ..إلخ " يعني أنه ألف فيه في حالة إضافته لله ثمان عشرة لغة وهي: "أيمن" بفتحتين، و"أيمن" بفتح فكسر، و"إيمن" بكسر ففتح، و"إيمن" بكسر فضم، و"أيم" بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ونقلت عن تميم، و"إيم" بكسرها وضم الميم وحذف النون ونقلت عن سليم، و منها: "إيم" بكسر الهمزة والميم، وقد أغفلها الناظم كالمصنف، فقيل: مبني على الكسر كـ"جير"، وعن الأخفش أنه مجرور بباء مقدر، واعترض بأنه محذوف من "أيمن" ولم يستعمل إلا مبتدأ.

ويقال: "مٌ" و"إمٌ" بالتنوين فيهما وكسر الهمزة في الثانية ونقلت عن أهل اليمامة، و"من" بالتثليث كما سيأتي. قوله: "وإم ثلث" أي ميمها مع كسر الهمزة، "وافتح الهمز" أي مع ضم الميم خاصة، "وزد هيم" أي بفتح الهاء المبدلة من الهمزة والضم، قال أبو حيان: وهي أغرب لغاتها اهـ من الهمع، واقتصر في القاموس أيضا على الضم، والذي في الطرة أنها كجير وأصله للدماميني. قوله: "وتثليث من وم يرد" أي وحكي تثليث الحرفين في "من" مع توافق الحركتين، قال الجوهري: وربما قالوا "من الله" بضم الميم والنون، و"من الله" بفتحهما، و"من الله" بكسرهما.اهـ قال بعض متأخري المغاربة: وينبغي أن يعتقد

في مفتوح النون و المكسورها أنه بني على السكون ثم حرك لالتقاء الساكنين. وحكى الكسائي والأخفش الكسر والضم في "م"، وحكى الهروي فيها الفتح. وإنما كثرت لغات هذه اللفظة لكثرة استعمالها.

قوله في الطرة: "وتثليث حرفي من" يحتمل أن المراد حرفي كلمة "من" كما تقدم، ويحتمل أن المراد تثليث الكلمتين أي "من" و"م" فإنه من جملة إطلاقات الحرف أن يراد به الكلمة، صرح بذلك ابن الطيب في شرح الاقتراح قائلا: إنه قد أوضحه الصفار في شرح كتاب سيبويه كغيره وزاده هو إيضاحا في الكتب النحوية واللغوية.

وليست الميم بدلا من واو، خلافا لبعضهم إلحاقا للميم بالتاء، فجعلهما معا بدلين من واو االقسم، ورد بأن لإبدال التاء من الواو في القسم نظائر في غيره كـ"اتصف" و"تراث"، ولم يبدل الميم من الواو إلا في موضع شاذ وهو "فم"، وفيه مع شذوذه خلاف، على أن كون التاء بدلا من الواو في القسم غير مجمع عليه، فقد قال السهيلي بعدم بدليته؛ وبأنها لو كانت كذلك لوجب فتحها كما في التاء. ولا أصلها "مِن" خلافا للزمخشري في زعمه أنها "من" المستعملة مع "رب" فحذفت نونها، ورد بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع الله، و"مُن" لا تستعمل في الأشهر إلا مع الرب، واحترز بالأشهر من قول بعض العرب: "م ربي"، وقول بعضهم: "من الله"؛ والذي نص عليه سيبويه أنها من "أيم"، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: واعلم أن بعض العرب يقول: "م الله أفعلن" يريد: "أيم الله". وقد نقله المصنف متعقبا قول الزمخشري: "ومن الناس من يزعم أنها من أيمن" قال: قلت: لم يعرف من الذي زعم ذلك؟ وهو سيبويه رحمه الله تعالى، وفي عدم معرفة الزمخشري بأن صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح وانتقاء لا بتدبر واستقصاء.اهـ المراد منه قال ناظر الجيش: وليس هذا من طريقة المصنف فإنه بحمد الله مكفوف اللسان عمن هو دون الزمخشري في الرتبة فكيف بمن هو عالي الرتبة؟ ولكن كما قيل: الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو.

قال: والعجب أن ما قاله في حق الزمخشري قاله الشيخ أثير الدين ـ يعني أبا حيان ـ في حق المصنف إما بهذا اللفظ أو ما يقرب منه، وهذا يحقق قول القائل: "كما تدين تدان". وقد أجاب أبو حيان عن قول الزمخشري "ومن الناس من يزعم ..إلخ" بأن ذلك لا يدل على الجهل بالقائل؛ قال: بل الظاهر أنه لما كان عنده هذا القول ضعيفا تأدب مع سيبويه فقال: "ومن الناس " ولم يصرح باسمه إعظاما له لما خالفه.اهـ

وليس "أيمن" المذكور جمع يمين خلافا للكوفيين، وحجة الكوفيين أن همزة الوصل لا تأتي في الاسم مفتوحة، وأن "أفعُل" لا يأتي مفردا، واحتج غيرهم بوصل همزته، وكسرها، وجواز فتح ميمه، ولو كان جمع يمين ما كان شيء من ذلك؛ وأجاب الكوفيون عن وصلها بكثرة الاستعمال، وبأن الأخفش حكى قطعها اهـ دماميني

ومن الدليل على أن همزته للوصل سقوطها بعد متحرك، قال: [348]

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق لايمن الله ما ندري

وقال بعض المغاربة: ولا خلاف في أن المكسورة الهمزة همزتها للوصل، واختلف في مفتوحتها.

وأطبقوا إلا الرماني على اسميته، وقال هو: إنه حرف جر، والجمهور على وجوب رفعه، وجوز ابن درستويه جره بواو القسم. ورده ابن عصفور بأنه لم يرد به سماع.

قوله: " وربما إلى الذي أضيفا ..إلخ" يعني أن "أيم" منقوصا ربما أضيف إلى "الذي"، وفي الخبر أنه عليه الصلاة والسلام قال: "وأيم الذي نفسي بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون"[349] ولا يضاف منقوصا لغير الله إلا في "الذي". قاله في شرح الكافية؛ وربما أضيف أيضا إلى كاف الخطاب، كقول عروة ابن الزبير:" أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت ولئن أخذت لقد أبقيت"؛ وربما أضيف كذلك إلى الكعبة نحو: "أيمن الكعبة لأفعلن".

348- البيت من الطويل، وقائله نصيب بن رباح البدوي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 299/2. وروايته في أمالي القالي: ص 454... وفريق قال ويلك... ولا شاهد فيها.

349- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأيمان رقم: 2819

وقد يضاف إلى غير ذلك، وأنشد الكسائي: [350]

... ... لايمن أبيهم لبيس العذرة اعتذروا

فأضافه إلى الأب وسكن نونه، وحكى المفضل تسكينها إن لم تلق ساكنا، وكسرها إن لقيته نحو: "لايمن الله"؛ وعلى هذا هي مبنية، ومقتضي بنائها شبهها الحرف في لزوم حالة واحدة وهي الابتدائية، ولذا فتحوا الهمزة.

ويُبْتَدا بالنَّذْرِ إيلاءً وقَرْ عَلَيّ أوْ لَكَ عَنِ اللهِ خَبَرْ

قوله: "ويبتدا بالنذر إيلاء" أي حال كونه "إيلاء" أي مقسما به، يعني أنه قد تقدم بين يدي الكلام المقصود بذاته جملة النذر قسما، فيجاب بما يجاب به القسم، وهذا هو المراد بالابتداء ولا يراد به هنا صاحب الخبر، لأن النذر هو مجموع الجملة، والمبتدأ جزؤها لا كلها؛ كقوله: [351]

علي إلى البيت المحرم حجة أوفي بها نذري ولم أنتعل نعلا

لقد منحت ليلى المودة غيرنا وإن لها منا المودة والوصلا

ووجه ذلك أنهم نزلوا "علي حجة" منزلة "علي يمين"، من جهة أن النذر يدل على التوكيد و التثبيت فيتلقى بما يتلقى القسم به لشبهه به، لا أنه قسم. قاله الدماميني

قوله: "وقر علي أو لك .. إلخ" يعني أنه قد يخبر عن الله مقسما به بـ"لك" أو "علي"، وتتلقى تلك الجملة بما تتلقى به جملة القسم، كقوله: [352]

نهى الشيب قلبي عن صبا وصبابة ألا فعَلي الله أوجد صابيا

أي "لا أوجد صابيا".

350- من البسيط وهو بلا نسبة ولا تتمة في همع الهوامع 40/2 ، والدرر 4/ 216

351- البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 71/3. وشرح الكافية: 855/2 – 856.

352- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 71/3. والكافية 856/2

وقوله: [353]

لـــك الله لا ألفـــى لعهـــدك ناســـيا فـــلا تـــك إلا مثـــل مـــا أنـــا كـــائن

ووجه الكلام أن "علي الله" معناه علي عهد الله ويمينه؛ وكذلك "لك الله" معناه "لك مني عهد الله"، إذ لا يمكن حمله على ظاهره.

فصل في جواب القسم

مـــا أقْسَـــمُوا عَلَيْـــهِ بـــالجوابِ دَعَـــوا وصَـــدَّرُوهُ فـــي الإيجـــابِ

بـــإنّ والـــلامِ وفـــي النفْـــيِ بِـــإِنْ مـــا لا وذاك الـــلامُ غالِبًـــا قُـــرِنْ

مـــعْ مـــا مَضَـــى مُنصَـــرِفًا بِقَـــدْ بِمـــا كرُبّـــمـــا ورُبّـــمـــا ورُبّـــمـــا

تَـــلا المُـــضارِعُ لَقَـــدْ ولَبِمـــا ورُبّمـــا يُـــرَى الجَـــوابُ قَسَـــما

قوله: "ما أقسموا عليه ..إلخ" أي سموا المقسم عليه المؤكد بجملة القسم جوابا. ولا يكون إلا جملة فلا يكون مفردا مشتملا على المسند والمسند إليه خلافا للكسائي، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم﴾.اه من شرح الشيخ خالد

قوله: "وصدروه في الإيجاب ..إلخ" أي ويصدر جواب القسم غير الطلبي في الإيجاب أي الإثبات، بـ"إن" مشددة نحو: ﴿يس **وَٱلْقُرْءَانِ** الحكيم إنك لمن المرسلين﴾، أو مخففة نحو: ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ﴾، أو اللام المفتوحة نحو: ﴿ثم لنحن أعلم﴾ ونحو: ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾.

وقد أجاز بعض قدماء النحويين أن يتلقى القسم بـ"بل" نحو: ﴿ص **وَٱلْقُرْءَانِ** ذي الذكر بل الذين كفروا ...﴾ الآية ، قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه باطل لاحتمال أن يكون جواب القسم في الآية: ﴿كم أهلكنا﴾، واعترض بين القسم وجوابه بـ"بل" وما دخلت عليه، والتقدير: "والقرآن ذي الذكر لكم أهلكنا"، وحذفت اللام من الجواب كما حذفت منه في قوله تعالى: ﴿والسماء ذات البروج واليوم الموعود وشاهد ومشهود قتل **أَصْحَٰبُ** الأخدود﴾.

---

[353] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 71/3.

وأجاز الأخفش أن يتلقى بلام "كي" كقوله: [354]

إذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا

وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم﴾ لكن رد عليه الفارسي بأن القسم في الآية ليس بمراد، وإنما المراد الإخبار عنهم بأنهم يحلفون أنهم ما فعلوا ذلك ليرضوا بحلفهم المؤمنين، وأما البيت فالظاهر في تخريجه أن الجواب محذوف لدلالة الحال عليه، وتقديره: "لتشربن لتغني عني".

وزعم ابن عصفور أن "أنْ" من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه، إن كانت الجملة الواقعة جوابا "لو" وما دخلت عليه، نحو: [355]

أما والله أن لو كنت حرا ... ...

ورد ذلك أبو الحسن ابن الضائع - بالضاد المعجمة والعين المهملة - كما سيأتي إن شاء الله تعالى في إعراب الفعل. قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أنها مخففة من الثقيلة. انظر الارتشاف

قوله: "وفي النفي بإن ..إلخ" أي وصدروه في النفي بـ"إن" النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾، أو "ما" النافية نحو: ﴿والضحى * والليل إذا سجى * ما ودعك ربك ...﴾ الآية ، وقوله: [356]

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

أو "لا" نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ لا يبعث الله من يموت﴾، وقوله: [357]

ردوا فوالله لا ذدناكم أبدا ما دام في مائنا ورد لوراد

---

[354] البيت من الطويل، وهو من قصيدة لحريث بن عتاب الطائي. خزانة الأدب 580/4 وشرح شواهد المغني للبغدادي: 277/4. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 559/2. الشاهد في قوله: «لتغني» حيث قرن جواب القسم بلام كي.

[355] تمامه: (وما بالحر أنت ولا العتيق) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 134/2.

[356] تقدم الكلام عليه.

[357] تقدم الكلام عليه.

وبـ"لم" و"لن" قليلا، حكى الأصمعي أنه قال لأعرابي: ألك بنون؟ قال: "نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة"، وعليه فهو غير مقصور على الضرورة، لكن يحتمل أن يكون هذا الكلام قصد به الإخبار عن حال البنين، ولا تسلط للقسم عليه البتة، فجواب القسم محذوف يدل عليه سؤال السائل: "ألك بنون؟" فقال: نعم وخالقهم لبنون لي، ثم استأنف مدحهم وأخبر أنهم لم تقم عن مثلهم منجبة. قاله أبو حيان، قال الدماميني: وهو احتمال ظاهر.اهـ **أقول**: بل الظاهر ضعفه كما لناظر الجيش، قال: وبيان ذلك أن الناطق بهذا الكلام قصد شيئين: الإخبار بأن له بنين ثم الإخبار بمدحهم، وأجل الأمرين عنده الثاني؛ والأمر الجليل هو الذي يقصد توكيده، وأما أن يقسم على أن له بنين فلا فائدة في ذلك، بل الذي يمكن أن ينازع فيه هو قوله: "لم تقم عن مثلهم منجبة".اهـ من شرحه باختصار نعم قد يقال: إن المقام إنما يقتضي تأكيد وجود الأبناء بدليل السؤال عنه، أما نجابتهم فلا يقتضي المقام تأكيدها لخلو ذهن السامع منها، ولعل هذا ما لحظه الدماميني فاستظهر هذا الاحتمال. والله تعالى أعلم.

وكقوله: [358]

والله لن يصلوا إليك بجمعهم   حتى أوسد في التراب دفينا

وقال أبو حيان: لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني، أنه زعم أنه يتلقى بهما في الضرورة، وهو غلط من ابن جني. قال في الهمع: فظاهره أنه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها، فنشأ من ذلك قول مفصل يعني تخصيص الجواز بالضرورة. ثم حكى رابعا نقله أبو حيان وهو الجواز في "لم" دون "لن".

قال ابن يعيش: وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جوابا للقسم لأنها يستأنف بها الكلام؛ ولذلك لم تقع الفاء جوابا للقسم لأنه لا يستأنف بها الكلام.اهـ

تتمة: وصدروا جواب القسم في الشرط الامتناعي بـ"لو" أو"لولا" كقوله: [359]

فتالله لو كنا الشهود وغبتم   إذا لملأنا جوف خبرائهم دما

---

[358]- البيت من الكامل، وقائله أبو طالب. شرح شواهد المغني للبغدادي: 158/5.

[359]- البيت من الطويل، وقائله سويد بن كراع. شرح المصنف للتسهيل: 72/3. والخبراء: الأرض تنبت الخبر – بفتح وسكون – وهو السدر.

وقوله: [360]

والله لــــــــولا الله مــــــــا اهتــــــدينا ولا تصـــــــــدقنا ولا صــــــــــلينا

وظاهر كلام المصنف في التسهيل هنا أن "لو" و"لولا" وما دخلتا عليه جواب القسم، وكلامُه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب "لو" أو"لولا"، وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم لا لـ"لو" ولا لـ"لولا"، ويلزم مضيه لإغنائه عن جوابهما.

قول الناظم: "وذاك اللام غالبا قرن..إلخ" أي اللام المصدر به جواب القسم، يعني أن الماضي المتصرف المثبت المجاب به القسم دون استطالة، لا يخلو غالبا من اللام مقرونة بـ"قد"، لتقربه من الحال لأن القسم إنشائي، نحو: ﴿تالله لقد ءَاثَرَكَ الله علينا﴾؛ بخلاف المضارع نحو: ﴿وتالله لأكيدن أَصۡنَٰمَكُم ...﴾ الآية، وليس المراد بالاستطالة أن يكون بين القسم وجوابه تراخ، بل المراد أن لا تكون استطالة في الكلام.

أومقرونة بـ"بما" التي بمعنى "ربما" المراد بها التقليل، كقوله: [361]

ولـــــــئن بــــــــان أهلـــــــه لبمــــــــا كــــــــان يؤهــــــــل

وقوله: [362]

ولــــــئن فلـــــت هـــــذيل شـــــباه لبمــــــا كــــــان هـــــذيلا يفــــــل

أوبـ "ربما" كقوله: [363]

لــــــئن نزحــــــت دار لليلــــــى لربمــــــا غنينــــــا بخـــــير والــــــديار جميــــــع

---

[360] الرجز لعامر بن الأكوع أو لعبد الله بن رواحة رضي الله عنهما . شرح شواهد المغني للسيوطي 286/1 وللبغدادي 251/2 والدرر236/4

[361] البيت من مجزوء الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة. خزانة الأدب: 223/4.

[362] البيت من المديد، وهو من قصيدة للشنفرى يرثي بها خاله تأبط شرا، وقيل هي لخلف الأحمر. شرح الحماسة للأعلم: 538/1.

[363] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 223/4.

ومن غير الغالب مجيء اللام وحدها مع المتصرف، نحو: ﴿لظلوا من بعده يكفرون﴾ أي "ليظلُّنّ" لأن الماضي هنا مستقبل، ومن كلام امرأة من غفار: "والله لنزل رسول الله ﷺ" [364]، وحكى سيبويه: "والله لكذب".

وإن لم يك الماضي متصرفا فلا يقرن اللام بما ذكر، كقوله: [365]

لعمري لنعم الفتى مالك   إذا الحرب أصلت لظاها رجالا

وقوله: [366]

لعمري لنعم الحي جر عليهم   بما لا يواتيهم حصين ابن ضمضم

وكذا إذا كان الماضي بعيدا من الحال، كقوله: [367]

حلفت لها بالله حلفة فاجر   لناموا فما إن من حديث ولا صال

قاله ابن عصفور.

قوله:"وربما تلا المضارع ..إلخ" أي وقد يلي المضارع لفظا الماضي معنى "لقد"، كقوله: [368]

لئن أمست ربوعهم يبابا   لقد تدعو الوفود بها وفودا

و"لبما"، كقوله: [369]

ولئن تغير ما عهدت وأصبحت   صدفت فلا بذل ولا ميسور

لبما تساعف في اللقاء وليها   فرح بقرب لقائها مسرور

364- أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم: 313، وأحمد 380/6- من حديث أمية بنت أبي الصلت عن امرأة من بني غفار رضي الله عنهما.

365- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 80/3.

366- البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى. مختار الشعر الجاهلي: 204/1.

367- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ، مختار الشعر الجاهلي 42/1

368- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 223/4.

369- البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب: 223/4.

واجتمعا في قوله: [370]

ولـــئن صـــرت لا تحـــير جوابـــا لبمـــا قـــد تـــرى وأنـــت خطيـــب

قوله: "وربما يرى الجواب قسما" أي قد يكون الجواب قسما محكيا به الإنشاء، مثل قوله تعالى: ﴿وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى﴾ أي "والله ليحلفن"، والقسم المحذوف جوابه "ليحلفن"، وهذا الجواب في نفسه جوابه "إن أردنا"، ومنع بعض المغاربة ذلك لأن جملة القسم إنشائية، وجملة الجواب خبرية فأنى يجتمعان في جملة؛ والمجيزون يقولون: إن جملة "ليحلفن" خبرية قصد بها حكاية الإنشاء، وحكاية القسم تتنزل منزلة إنشائه في الاحتياج لجواب، نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ لا يبعث الله من يموت﴾.اهـ دماميني

قال ناظر الجيش: ويقع في النفس شيء، وهو أن يقال: ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾معمول لقول محذوف، التقدير: وليحلفن قائلين: "والله إن أردنا إلا الحسنى"، أو ليحلفن ويقولون: "والله إن أردنا إلا الحسنى". قال: وبعد فلم يتحقق لي هذا البحث

واسْـــتَغْنِ بـــاللامِ إذا تَقَـــدَّمَتْ مَعْمُـــولَ مـــاضٍ ذِي تَصَـــرُّفٍ ثَبَـــتْ

أي يجب الاستغناء باللام الداخلة على معمول متقدم على ماض متصرف مثبت، عن "قد" وأختيها "بما" و"ربما"، كقوله: [371]

لعمـــري لقـــدما عضـــني الجـــوع عضـــة فآليـــت أن لا أمنـــع الـــدهر جائعـــا

فقوله: "لقدما" معمول "عضني" الذي هو جواب القسم، كما استغني بالجواب المصدر بالمضارع عن نون التوكيد باللام الداخلة على معمول المضارع، نحو: ﴿لإلى الله تحشرون﴾؛ وشذ عدم الاستغناء في قوله: [372]

ولبعـــده لا أخلـــدن ومـــا لـــه بـــدل إذا انقطـــع الإخـــاء فودعـــا

370- تقدم الكلام عليه

371- البيت من الطويل، وهو لأم حاتم. خزانة الأدب: 223/4.

372- البيت من الكامل، وقائله عامر بن قدامة. خزانة الأدب: 223/4.

وفي البيت شذوذ آخر، وهو دخولها على جواب منفي.

وقد ناقش أبو حيان المصنف في الاستشهاد بالبيت المتقدم . أعني "لعمري لقدما ..إلخ" . قائلا: وليس هذا باستغناء بل هذه اللام هي الداخلة على الماضي فصل بينهما بمعموله.اهـ قال ناظر الجيش: وهي مناقشة لفظية.

وباسْتِطالَةٍ جَوازًا قَدْ حُذِفْ كاللامِ قَلَّ دُونَها أنْ تَنْحَذِفْ

قوله: "وباستطالة جوازا ..إلخ" يعني أنه إذا طال ما بين القسم وجوابه بالمقسم به، حذف الحرف المصدر به في الإثبات من الجواب؛ لطول الكلام أي استطالة طويلة أو قصيرة أو متوسطة، كقول بعض العرب: "أقسم بمن بعث النبيئين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين" أي لهو سيدهم، وكقول ابن مسعود: "والذي لا إله غيره هذا المقام الذي أنزلت فيه سورة البقرة" أي لهذا، وكقوله: [373]

ورب السماوات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن

أي للمقدر كائن. قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن "إن" في الجملة الاسمية، فينبغي أن يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه.

قوله: "قل دونها أن تنحذف" أي قل حذف اللام و"إن" مشددة أو مخففة دون استطالة، كقول أبي بكر رضي الله عنه: "والله أنا كنت أظلم منه" أي لكنت أظلم منه.

وأنْ يُصدَّر بِإلاّ في الطَّلَبْ أوْ بِأداتِهِ ولَمّا قَدْ وَجَبْ

قوله: "أن يصدر" مبتدأ، وخبره "وجب"؛ أي قد وجب أن يصدر جواب القسم الطلبي بـ"إلا"، كقوله: [374]

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع

---

[373]- البيت من الطويل، أنشده في المغني ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهده: 919/2. ولم يعرف البغدادي في شرح شواهد المغني قائله ولا تتمته: 246/7.

[374]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 74/3. وناظر الجيش: 3099/5.

و"إلا" هذه استثنائية نحو: "أسالك بالله إلا قلت" والاستثناء مفرغ، والمعنى: "ما أسألك إلا قولك"؛ فالمثبت لفظا منفي معنى ليتأتى التفريغ، والفعل مؤول بالمصدر لتتأتى المفعولية.

أو بأداة الطلب، فعلا كقوله: [375]

بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة   أبى غير ما يرضيك في السر والجهر

أو اسما كقوله: [376]

أيها المنكح الثريا سهيلا   عمرك الله كيف يلتقيان

أو حرفا كقوله: [377]

بربك هل للصب عندك رأفة   فيرجو بعيد الياس عيشا مجددا

وقوله: [378]

بعيشك هل ضممت إليك ليلى   قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله: [379]

قعيدك أن لا تسمعيني ملامة   ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

قال في الارتشاف: ويجيء بعد "قعدك" و"قعيدك" الاستفهام و"أن".اهـ قال: والذي يكون بعد "نشدتك الله" أحد ستة أشياء: استفهام، وأمر، ونهي، وأن، وإلا، ولما بمعنى "إلا".

أو بـ"لما" بمعنى "إلا" كقوله: [380]

375- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للبغدادي: 225/7.
376- تقدم الكلام عليه.
377- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 73/3.
378- البيت من الوافر، وقائله قيس المجنون. شرح شواهد المغني للسيوطي: 913/2.
379- البيت من الطويل، وهو من مرثية متمم بن نويرة لأخيه مالك. الكامل للمبرد: 267/3.
380- تقدم الكلام عليه.

قالـــت لـــه بـــالله يـــا ذا الـــبردين لمـــا غنثـــت نفســـا أو نفســـين

وتأويل هذا كتأويل: "أسألك بالله إلا قلت" كما تقدم، والمصدر المنسبك من "أن" وصلتها مبتدأ.

وفي بعض النسخ بدل الشطر الأخير: (لما وفعله وحرفه وجب).

أنْ تَـدْخُلَ الـلامُ عَلَـى مـا النافِيَـهْ أَجِـزْ وكُـنْ فـي الِاخْتِيـارِ نافِيَـهْ

المصدر المنسبك من "أن تدخل" في البيت مفعول مقدم لقوله: "أجز"؛ أي أجز أن تدخل اللام على "ما" النافية اضطرارا، كقوله: [381]

لعمـرك يـا سـلمى لمـا كنـت راجيـا حيـاة ولكـن العوائـد تخـرق

وقوله: [382]

أمـا والـذي لـو شـاء لم يخلـق النـوى لـئن غبـت عـن عيـني لمـا غبـت عـن قلـبي

ولا تدخل عليها في الاختيار، قال ابن السراج: لا يجوز "والله لما قام زيد" لأن اللام تحقيق و"ما" نفي فلا يجتمعان.

ونافِيًـا مُـضارِعًا مُجَـرَّدا إحْـذِفْ قِياسًـا ... ...

قوله: "نافيا" مفعول "احذف"، وقوله" مضارعا" مفعول "نافيا". أي يكثر حذف نافي المضارع المجرد من نون التوكيد المجاب به القسم، ويكثر ذلك مع ذكر المقسم به، نحو: ﴿تالله تَفْتَؤُا تذكر يوسف﴾ أي لا تزال تذكر، وكقول الشاعر: [383]

آليـت حـب العـراق الـدهر أطعمـه والحـب يأكلـه في القريـة السـوس

أي لا أطعمه؛ وقضية كلامه أن النافي يحذف مطلقا، والسماع ورد مع "لا".

---

[381] - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 74/3. وناظر الجيش: 3099/5.

[382] - البيت من الطويل، وقائله العباس بن الأحنف. شرح شواهد المغني للبغدادي: 112/5.

[383] - البيت من البسيط، وقائله المتلمس. خزانة الأدب: 75/3.

قال ابن الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف "لا"، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف "ما" لأن التصرف في "لا" أكثر من التصرف في "ما". نقله في المغني

ويقل مع حذف القسم كقوله: [384]

وقـــولي إذا مـــا أطلقـــوا عـــن بعـــيرهم تلاقونـــــه حـــــتى يـــــؤوب المنخــــل

قدره المصنف "والله لا تلاقونه"، قال: ولا يحذف عند حذف القسم إلا إذا تعين معنى النفي كالبيت، وبعضهم لم يحمل البيت على القسم، وقال إن حذف "لا" فيه ضرورة، كقوله: [385]

تنفـــــك تســـــمع مـــــا حييـــــــ ــــــت بهالـــــك حـــــتى تكونـــــه

وعلى ذلك درج ابن هشام في المغني قال: وسمع - أي حذف "لا" - بدون القسم وأنشد البيت: (وقولي إذا ما أطلقوا ..إلخ)

وخرج بالمجرد المقرون بنون التوكيد، فلا تحذف "لا" معه لأن حذفها يوقع في الإلباس بالإيجاب، كقوله: [386]

تـــــالله لا يحمــــــدن المـــــرء مجتنبـــــا فعـــل الكـــرام ولـــو فـــاق الـــورى حســـبا

وذلك لأن الأكثر عند ذكر النافي في المضارع أن لا يؤكد بالنون، نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَٰنِهِمْ لا يبعث الله من يموت﴾، قال في الخلاصة: (وقل بعد ما ولم وبعد لا)، فإذا حذف نافيه حمل على الكثير الذي هو الإثبات. ثم إن المصنف ذكر في الشرح هنا أنه يشترط في توكيد المنفي كونه منفيا بـ"لا"، قال: لشبهه بفعل النهي.

384- البيت من الطويل، وقائله النمر بن تولب. خزانة الأدب: 233/4. شرح شواهد المغني للبغدادي: 377/7.

385- البيت من مجزوء الكامل، وبعده:

والمـــــرء قـــــد يرجـــــو الرجـــــا ء مـــــؤملا والمـــــوت دونـــــه

وهما للخليفة بن براز. خزانة الأدب: 4/ 47 -48.

386- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 76/3.

قوله في الطرة: "مع ثبوت القسم" أي ذكره، فالمراد بالثبوت هنا مقابل الحذف لا مقابل النفي.

... ... وَكَثِيرًا وُجِدا
وُجُودُ لا زائِدَةً قَبْلَ القَسَمْ كمِثْلِ لا أُقْسِمُ لا أَفْعَلُ ذَمْ

يعني أنه كثيرا ما تأتي "لا" زائدة قبل القسم، كقوله تعالى: ﴿لا أقسم **بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ**﴾، ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾، وكمثال الناظم، وقوله: [387]

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر

وقيل: "لا" نافية لقول الكفار المخالفين لما أقسم عليه، فحذف المنفي وبقي النفي. قاله في شرح الكافية.

قال في المواهب: وأما كمثل "لا أقسم لا أفعل ذم" في مثال الناظم فـ"لا نافية" كما قالوا لا زائدة، قال في شرح الكافية: قد يقصد المقسم توكيد نفي المحلوف عليه، فيوقع القسم بين نافيين، كقوله: [388]

أخلاي لا تنسوا مواثيق بيننا فإني لا والله ما زلت ذاكرا

وقد يستغنى بالنافي المتقدم على القسم عن النافي المباشر، كقوله: [389]

فلا والله نادى الحي ضيفي هدوا بالمساءة والعلاط

أراد: ما نادى. فكذا قدر النافي "ما"، وقد جعل ابن هشام والمرادي المقدر "لا"، وأيد الدماميني الأول قائلا: إن الفعل في هذا البيت ماض لفظا ومعنى، فلا ينبغي أن يكون المقدر "لا" فإنها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى إلا مكررة، ولا تكرير في البيت.

387- البيت من المتقارب، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 107/1.
388- البيت من الطويل، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لبعض الطائيين: 851/2.
389- البيت من الوافر، وقائله المتنخل، واسمه مالك بن عويمر الهذلي. شرح أشعار الهذليين: 1269/3. العلاط: يقال علطه بشر ترك عليه مثل علاط البعير.

وحَـذْفُ حَـرْفٍ مُنتَـفٍ بِـهِ المُـضي   إنْ لـمْ يَكُـنْ لَـبْسٌ بِـهِ قـدِ ارْتُـضِي

أي قد يحذف الحرف النافي للماضي المجاب به القسم جوازا، إن لم يكن به لبس بالإثبات، بواسطة قرينة قامت على إرادة النفي، نحو: "والله أكلت ولا شربت" أي "لا أكلت"، والقرينة هنا لفظية وهي العطف بالواو مقرونة بـ"لا"، وسيقول الناظم: (واعطف بها مع لا إذا ما نفيا .. إلخ)

وكقوله: [390]

وإن شـئت آليـت بـين المقـا   م والـركن والحجـر الأسـود

نسـيتك مـا دام عقلـي معـي   أمـد بـه أمـد السـرمد

أي لا نسيتك، فحذف "لا" لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: "لقد نسيتك"، والقرينة هنا معلومة من سياق الكلام، وإنما سهل الحذف في هذا لأن "نسيتك" مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل، فسهل حذف النافي معه كما سهل مع المضارع؛ وبعضهم يجعله ضرورة . ويكثر ذلك لتقدم نفي على القسم،كقوله: [391]

فـلا والله نـادى الحـي ضـيفي   ...   .

أي "لا نادى"، أو "ما نادى" على الخلاف السابق.

وليست "لا" المتقدمة في البيت نافية للجواب خلافا للكوفيين، ويرد قولهم أنه يلزم منه تقدم نافي جملة على أخرى وهو ممنوع، والتصريح بـ"لا" مؤخرة في ﴿فلا وربك لا يومنون﴾، و مجيئها و الجواب مثبت وهو كثير نحو: ﴿فلا أقسم بِمَوَٰقِعِ النجوم ...﴾ الآية.

واسْـمِيَّةٌ نـافٍ لَهـا أنْ يَنحَـذِفْ   بِحَيـثُ لا لَـبْسَ بـه عَـنْهُمْ عُـرِفْ

قوله: "واسمية" مبتدأ أول، وقوله: "ناف لها" مبتدأ ثان، وقوله: "أن ينحذف" مبتدأ

390- البيتان من المتقارب، محذوف، وقائلهما أمية بن أبي عائذ. خزانة الأدب: 231/4.

391- تقدم الكلام عليه.

ثالث، وخبره جملة "عنهم عرف"، وهذا وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

أي وانحذاف ناف للجملة الاسمية بحيث لا لبس به عرف عنهم؛ ويحتمل أن يجعل قوله: "أن ينحذف" بدل اشتمال من قوله "ناف لها"، ووقع الإسناد في قوله: "عرف" إلى البدل كما هو الغالب.

يعني أنه يحذف نافي الجملة الاسمية الواقعة جواب قسم عند أمن اللبس بالإثبات، واستشهد المصنف لذلك بقوله: [392]

فـــوالله مــــا نلــــتم ومــــا نيــــل مــــنكم   بمعتـــــــدل وفـــــــق ولا متقـــــــارب

قال: أراد "ما ما نلتم" فحذف النافية وأبقى الموصولة أي "ما الذي نلتم"، ويسهل ذلك وجود الباء في الخبر والعطف بالواو مقرونة بـ"لا"، قال الدماميني: وإنما لم تقدر "لا" ليلا يجب التكرار، وقد يتخيل أن "لا" قد كررت حيث قال: "ولا متقارب" وليس كذلك، لأن هذا قسيم "بمعتدل" لا قسيم للمبتدإ الذي قدر أن "لا" داخلة عليه. اهـ وقيل: لا حذف في البيت و"ما" الأولى فيه نافية، والثانية فيه موصولة، والباء زائدة قبل المفعول، أي "ما نلتم معتدلا مع الذي نيل منكم"؛ ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية، ويمتنع على مذهب البصريين؛ ومنع المغاربة الحذف، وانظر هل يصح على القول بجواز إطلاق المشترك على معنييه أن تكون لهما ولا حذف؟ وقد يقال: لا يتأتى هذا هنا لأن الموصولية مطلوبة للنافية من جهة كونها أحد طرفي إسناد منفي بها، ولا يقوم لفظ واحد مقام طالب ومطلوب. والله تعالى أعلم

وقد أطلق الرضي منع الحذف للنافي في الاسمية قال: لأن الاسمية أقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف؛ وقال في المضارع إنه أكثر استعمالا في القسم من الماضي، مع أن لفظ المضارع أثقل.اهـ

واعلم أنه قصر أبو حيان في الارتشاف على المصنف، القولَ بجواز حذف النافي

392- البيت من الطويل، وهو من شعر لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه. شرح شواهد المغني للبغدادي: 346/7.

من الاسمية والماضي حيث لا لبس. قال: واستدل بما لا دليل فيه.

وقَرَنُـــوا بـــاللامِ شَـــرْطًا سُـــبِقا بِقَسَـــمٍ ونـــادِرًا قـــدْ حُقِّقـــا
حَـــذْفٌ لَهـــا وقَسَـــمٌ مَحْـــذُوفُ وزَيْـــدُها عَـــنْ بَعْضِـــهِمْ مَعْـــرُوفُ

قوله: "وقرنوا باللام شرطا ..إلخ" يعني أن أداة الشرط "إن" أو غيرها المسبوقة بقسم ملفوظ به، نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ لئن أمرتهم ليخرجن﴾، أو مقدر نحو: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم﴾، تقرن باللام كما رأيت، وتسمى المؤذنة بالقسم لأنها آذنت بالقسم، والموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم الذي قبلها أي مهدته، وصار جواب الشرط جوابا للقسم، قال في الخلاصة: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ..إلخ)، إلا أن ذلك مع "إن" كثير، ومن وقوعه مع غيرها قوله: [393]

لمـــتى صـــلحت ليقضـــيا لـــك صـــالح ولتجـــزين إذا جزيـــت جمـــيلا

قال السلسيلي: التوطئة في كلام الناس ظاهرها أنها تكون لشيء تريد أن يأتي، واستعمال النحاة لها الذي يظهر منه أن يذكر قسم قبلها، فسألت شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي رحمه الله عن ذلك، فكتب لي بخطه: الذي في كلامهم: "موطئة لجواب القسم" وهو بعدها، فقولهم: "موطئة للقسم" على سبيل المجاز لأنها موطئة لجوابه. والله أعلم.

قول الناظم: "ونادرا قد حققا ..إلخ" أي لا تحذف هذه اللام من الجواب – والحال أن القسم محذوف – إلا قليلا، نحو قوله تعالى:﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾، وقول بعضهم:إنه ليس هنا قسم مقدر، وإن الجملة الاسمية في هذه الآية جواب الشرط

393- البيت من الكامل، أنشده ابن هشام في المغني: ص 310 على دخول لام التوطئة على غير إن في قوله: «لمتى» ولم يعلق عليه السيوطي: 607/2. ولم يقف البغدادي على قائله: 346/4.

على حد قوله: [394]

مـــن يفعـــل الحســـنات الله يشـــكرها ... ...

مردود لأن ذلك خاص بالشعر، ولقوله تعالى: ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن ...﴾ الآية، وقوله تعالى:﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ...﴾ الآية فهذا لا يكون إلا جوابا لقسم.

قال سيبويه: لا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة؛ والمغاربة يقولون: أنت فيها بالخيار، وقال ابن عصفور: إن الجواب إذا كان منفيا لا تحذف اللام لعدم ما يدل على القسم، قال تعالى: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون ...﴾ الآية. قال أبو حيان: فينبغي تقييد كلام المصنف بذلك. قال ناظر الجيش: ولا شك أن المصنف لا يلزمه التقييد المذكور، لأن الشيء إذا لم يدل عليه دليل لا يجوز حذفه، ومعلوم أن المنفي بـ"لا" لا يتعين كونه جوابا للقسم، فإذا لم نذكر اللام الموطئة فمن أين يعلم أن القسم مراد؟ فكان ذكرها واجبا

وشبه بعضهم "إذ" بـ"إن" فأدخل عليها هذه اللام، قال: [395]

غضـــبت علـــي وقـــد شـــربت بجـــزة فـــلإذ غضـــبت لأشـــربا بخـــروف

ووجه الشبه بين "إن" و"إذ" أن "إذ" ترد للتعليل، و"إن" للشرط، وهما متقاربان في المعنى.

قوله: "وزيدها عن بعضهم ..إلخ" أي قد يجاء بـ"لئن" بعد ما يغني عن الجواب،

394- تمامه: والشر بالشر عند الله مثلان. البيت من البسيط، وقائله عبد الرحمن بن حسان كما في مغني اللبيب: ص80. ونسبه سيبويه وخدمة كتابه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ورواه جماعة لكعب بن مالك. انظر خزانة الأدب: 644/3. شرح شواهد المغني للسيوطي: 178/1. قال البغدادي في شرحه لهذا الشاهد، وقوله: والشر بالشر عند الله مثلان ، فيه حذف معطوف، والتقدير: والشر والمكافأة بالشر مثلان وبهذا التقدير صح وقوع المثنى خبرا، والمعنى أن الله تعالى لا يجزي بالشر إلا شرا مثله من غير زيادة. 376/1.

395- البيت من الكامل، وهو من أبيات نسبها أبو علي القالي في أماليه لأعرابي: ص 150، ط مؤسسة الكتب الثقافية، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني لذي الرمة: 609/2.

فيحكم بزيادة اللام، كقوله: [396]

ألمـــم بزينـــب إن البـــين قـــد أفـــدا   قـــل الثـــواء لـــئن كـــان الرحيـــل غـــدا

فلام "لئن" هنا زائدة، وما قبلها دليل جواب الشرط المحذوف، ولا قسم هنا محذوف، وهذا أسهل من جعلها موطئة، لأن ذلك فيه حذف جملتين: القسم وجواب الشرط. قاله الدماميني، والتقدير على هذا: "والله لئن كان الرحيل غدا لقد قل الثواء".

لكن إذا كان الأمر كذلك فإنه لم يجتمع شرط وقسم، وليس ثم إلا شرط فقط، وعلى هذا فالواجب أن لا يتعرض إلى ذكر هذه المسألة في هذا الباب أي باب القسم، وإنما كان الواجب أن تذكر في باب إعراب الفعل عند ذكر أدوات الشرط فيقال: وقد يؤتى بلام زائدة قبل "إن" الشرطية إن كان الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبل أداة الشرط. قاله ناظر الجيش، قال: وكأن الحامل للمصنف على ذكر هذه المسألة هنا المشاكلة الصورية للام التوطئة؛ ثم نقل عن ابن عصفور أن هذه اللام الداخلة على أداة الشرط في مذهب البصريين زائدة للتأكيد، وموطئة لدخول اللام على الجواب، ودالة على القسم إذا حذف؛ وليست التي يتلقى بها القسم بدليل جواز سقوطها، وبدليل: [397]

لـــئن عـــاد لي عبـــد العزيـــز بمثلهـــا   وأمكنـــــني منهـــــا إذا لا أقيلهـــــا

فإن رفع "أقيلها" يدل على اعتماد القسم عليه، ولو كانت لام "لئن" هي جواب القسم لانجزم كما تقول: إن تقم إذا لا أقم".اهـ المراد منه

وَأَخِّـــرًا عَـــنِ الجَـــوابِ كُـــلَّ مـــا   أُعْمِـــلَ فيـــه وكظَـــرْفٍ قَـــدِّما

قوله: "وأخرا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن معمول الجواب لا يتقدم، فلا تقول: "والله زيدا لأضربن" إلا إذا كان ظرفا أو شبهه لأنهم يتوسعون فيهما، قال تعالى:

396- البيت من الكامل، وقائله عمر بن أبي ربيعة. شرح المصنف للتسهيل: 84/3. ديوانه: ص 109.

397- البيت من الطويل، وقائله كثير، وقبله:

حلفـــت بـــرب الراقصـــات إلى مـــنى   يغـــول الـــبلاد نصـــها وذميلهـــا

ديوانه: ص 244.

﴿عما قليل ليصبحن نَٰدِمِينَ﴾ أي نادمين عما قليل، قال الأعشى: [398]

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق

أي لا نتفرق عوض؛ وهذا على أن القسم بالأسحم، وقيل: إن "عوض" هو المقسم به على أنه اسم صنم أو من أسماء الدهر، وجاز حينئذ أن يكون في موضع نصب على أن تقدر فيه حرف الجر وتحذفه، كقولك: "يمين الله لأفعلن"، ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه؛ والباء في "بأسحم" بمعنى "في". انظر التذييل والتكميل في باب الظرف.

وكون "عوض" مقسما به عزاه في المغني لابن الكلبي قائلا: ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت. قال الأمير: يمكن أن التقدير: "عوض يميني" ومنعه الصرف للضرورة. وكقوله: [399]

حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السُّعير

وقد أطلق المصنف في إجازة تقديم معمول الجواب عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا؛ والمغاربة نصوا على المنع مطلقا في المثبت والمنفي "بما" و"إن"، واختلفوا في المنفي بـ"لا" وصححوا أيضا المنع مطلقا، وفي البسيط: هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وأجازه الفراء وأبو عبيدة.

ورُبّما اسْتَغْنَوْا بِما قدْ عَمِلا فيهِ الجَوابُ عنهُ فِيما نُقِلا

يعني أنه قد يستغنى عن الجواب عند حذفه بمعموله فيبقى دالا عليه، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غرقا﴾ إلى قوله: ﴿يوم ترجف الراجفة﴾، فـ"يوم" معمول جواب محذوف تقديره: "لتبعثن يوم ترجف الراجفة"، خلافا لأبي البقاء كما سيأتي؛ وظاهر كلام أبي حيان: أن القول بالاستغناء بمعمول الجواب عنه لم يقل به إلا ابن مالك، ورد استدلال ابن مالك بالآية، فقال: الجواب "قلوب يومئذ واجفة"، وحذفت اللام للاستطالة، و"يوم

398- تقدم الكلام عليه في باب الظرف.

399- البيت من الوافر، وقائله: رشيد بن رميض العنزي، والمائرات: الدماء، والسعير بالتصغير: اسم صنم. شرح شواهد المغني للبغدادي 331/3

ترجف الراجفة" متعلق بـ"المدبرات أمرا"، أو غير ذلك من الوجوه المحتملة ولا يثبت حكم بمحتمل. قال الدماميني: يعني أن إعرابه ظرفا لفعل الجواب غير متعين، فقد قال أبو البقاء: "يوم ترجف" مفعول بتقدير: "اذكر"، أو ظرف لما دل عليه "واجفة" أو "خاشعة"، أي تجف وتخشع في ذلك اليوم؛ وقال ابن هشام: خير من ذلك كله أن يكون ظرفا لـ"واجفة" على حد: ﴿وفي النار هم خَٰلِدُونَ ﴾

وقد نقل ناظر الجيش كلام شيخه أبي حيان، ثم تعقبه بقوله: الناظر إذا تأمل هذه التخريجات التي ذكرها الشيخ علم أن الذي قاله المصنف أمثل وأمتع وأرجح.

واستَغْنِ بالجَوابِ جَيْرِ لا جَرَمْ   عَنْ قَسَمٍ وعنْ جَوابٍ بالقَسَمْ

قوله "واستغن بالجواب" يعني أنه قد يستغنى بالجواب عن القسم كثيرا إن دل عليه دليل، وذلك لاقتران الجواب بـ"قد" كقوله: [400]

ولقد علمت لتأتين منيتي   إن المنايا لا تطيش سهامها

أو بـ"لئن" نحو: ﴿لئن لم ينته ٱلْمُنَٰفِقُونَ والذين في قلوبهم مرض ...﴾ الآية، أو بلام مفتوحة قبل نون التوكيد نحو ﴿لتجدن﴾ أو دونها. ذكر ذلك المصنف، ولم يتعرض للجملة الاسمية المفتتحة باللام نحو: "لزيد منطلق"، وفي اللام في نحو ذلك خلاف؛ قال البصريون: هي لام ابتداء، وقال الكوفيون: لام قسم؛ ومنشأ الخلاف: هل الأصل الجملة الاسمية فتكون لام ابتداء، أو الفعلية فتكون لام قسم، والتقدير: "أقسمت لزيد قائم"؟

وليس المراد بالجواب الذي يستغنى به عن القسم ما يصلح لكونه جوابا في الجملة، وإنما المراد ما يتعين لكونه جوابا، نحو: ﴿لقد صدق الله رسوله ...﴾ الآية، فليس منه ما تصدر به الجملة من "إن" بحالتيها و"ما" و"لا" اتفاقا، فلا يقدر قبلها القسم؛ نعم خالف بعضهم في "إن" المشددة .اهـ انظر الدماميني **قلت**: والمخالف هو ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش. قال: ولم يظهر لي ذلك لأن هذا التركيب - يعني نحو: "إن زيدا لقائم" - يجوز الإتيان به من غير قسم، وتكون اللام المصاحبة للخبر هي لام الابتداء، كما هو

400- تقدم الكلام عليه.

مقرر في باب "إن"، وإذا كان كذلك فأين الدال على القسم ليدعى أنه مراد وحذف.

قوله: "جير لا جرم" أي واستغن أيضا عن قسم بـ"جير" و"لا جرم"؛ يعني أن "جير" قد يغني عن لفظ القسم مقصودا بها القسم، لأن "جير" للتصديق والتحقيق، والقسم للتوكيد، فحسن إغناؤه عنه؛ قال: (401)

قالوا قهرت فقلت جير ليعلما عما قليل أينا المقهور

وكذلك "لا جرم"، حكى الفراء عن العرب: "لا جرم لآتينك"، وقال: (402)

أسأت إذ خالفتني ولا جرم ليبدون منك أسوأ الندم

قال الشيخ خالد: وقد يدعى أن الذي أغنى عن القسم إنما هو الجواب بدليلين: أحدهما أنه قد جاء القسم مصرحا به بعد "لا جرم" كقول بعض العرب: "لا جرم والله لأفارقنك"، ولا يجمع بين العوض والمعوض، وثانيهما: أنك إذا لم تذكر "لا جرم" كان الإغناء موجودا

قوله: "وعن جواب بالقسم" أي وقد يستغنى بالقسم عن جوابه، وظاهر التسهيل اختصاص ذلك بأن يسبقه بعض حروف الجواب، و هي: بلى، ولا، ونعم، وإي، وكذا إنّ على قول، وأجل، وجير. وفيه بحث يأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

ومَعْهُ ما يَجِي كَجَيْرِ لا يَجِبْ وجَيْرِ دُونَ قَسَمٍ بِهَا أَجِبْ

وراؤُها بِقِلَّةٍ قدِ انفَتَحْ وقَوْلُ مَنْ جَعَلَها حَرْفًا أَصَحْ

قوله: "ومعه" أي القسم المحذوف الجواب،"ما كجير لا يجب" يعني أن القسم المستغنى به عن الجواب لا يجب أن يكون مسبوقا بحرف جواب بل يكثر؛ نحو: ﴿بلى وربنا﴾ أي إنه لحق، وقال: (403)

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

401- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية: 882/2.
402- الرجز بلا نسبة في شرح الكافية: 882/2.
403- البيت من البسيط، وقائله ابن الرومي. ديوانه: 373/3.

و"كلا" حرف جواب عند الفراء ومن وافقه. هذا هو الظاهر في معنى هذا الشطر، فيكون فيه تنبيه على أن ظاهر كلام المصنف في التسهيل من اشتراط ذلك خلاف المعتمد؛ وعلى هذا فهو من تمام قوله في البيت قبله: "وعن جواب بالقسم". وأما قول صاحب المواهب: "ولا يجب" أي الاستغناء المفهوم من قوله: "واستغن بالجواب" فغير ظاهر. والله تعالى أعلم.

قوله: و"جير دون قسم ..إلخ" يعني أنه قد يجاب بـ"جير" دون قسم قال:[404]

قالت أراك هاربا للجور من هدة السلطان قلت جير

كسائر أخواتها، إلا أن "إي" لا تستعمل إلا مع القسم، لكن الأكثر في "جير" أنها لا تأتي إلا مع القسم، والباقيات تستعمل مع القسم ودونه والأكثر استعمالها دونه. قال في التسهيل عاطفا على ما يستغنى به عن الجواب: "أو بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة". قال ناظر الجيش: وظاهر كلام المصنف أن الدال على الجواب هو القسم المقرون بأحد حروف الإجابة لأنه قال: إن الاستغناء حصل بذلك، وهو غير ظاهر فإن الدال على الجواب إنما هو الكلام المتقدم، فإذا قيل: "أتفعل كذا؟" فقلت: "نعم والله أو لا والله"، فالتقدير: نعم والله لأفعلن ولا والله لا أفعل، فالمحذوف في كلام المقسم هو المذكور في كلام المستفهم.اهـ ونحو هذا قول الشيخ خالد في آية ﴿بلى وربنا﴾ ما نصه: أي إنه لحق، فجملة "إنه لحق" جواب القسم فحذفت استغناء عنها بـ"بلى" الواقعة في جواب الاستفهام. فظهر من هذا أن القسم لا مدخل له في الدليل، وعبارته تقتضي أنه هو الدليل، وأن حرف الإجابة مصاحب للدليل لا دليل فليتأمل.اهـ كلامه

تنبيه: قوله في الطرة على ما في بعض النسخ: "وجير دون قسم بها أجب" على الأصح تعقبه صاحب روض الحرون قائلا: لم يذكر في التسهيل ولا في المغني ولا في القاموس قولا باختصاصها بالقسم كما توهمه هذه العبارة، فلعلها من زيادة الناس. قال: أو يقال إن التصحيح راجع لقوله: "أجب" دون معموله الذي هو "دون قسم"، وحينئذ

404- الرجز نسبه في اللسان، مادة: «جير» لبعض الأغفال.

فيكون ردا لقولين أشار لهما في المغني أحدهما أنها اسم بمعنى "أبدا" والثاني أنها اسم بمعنى "حقا" فهي مصدر مؤكد للجملة، وعلى هذين القولين ليست حرف جواب.اهـ منه لكن لا يخفى أن هذا يغني عنه قوله قريبا: "وقول من جعلها حرفا أصح" والله تعالى أعلم.

قوله: "وراؤها بقلة .. إلخ" أي وراء "جير" مكسورة على أصل التقاء الساكنين كـ"أمس"، وقد تفتح إتباعا أو تخفيفا.

لكن نقل الشيخ خالد عن صاحب النهاية ما ملخصه: أن "جير" على ضربين: حرف فتكون مبنية على الكسر وقد تفتح راؤها ولا يجوز تنوينها ومعناها حينئذ تصديق الخبر، واسم فيجب بناؤها على الكسر ويمتنع على الفتح ويجوز فيها التنوين وتركه.

فائدة: قولهم: "على أصل التقاء الساكنين" يحتمل أن الأصل بمعنى الكثير الغالب، ويتوقف على استقراء، وقال الرضي: الأصل هنا بمعنى ما تقتضيه طبيعة النفس، فإنك إذا وقفت على بكرو وعمرو تميل بالطبع لكسرة خفيفة على ما قبل الآخر. وقال السعد: الأصل بمعنى الأقوى لأن الجزم كالضد للجر حيث اختص الأول بالفعل والثاني بالاسم، وأقوى ما يخلص من ثبوت الشيء تحقق ضده.اهـ من حاشية الأمير على المغني

قوله: "وقول من جعلها ..إلخ" أي والقول الأصح كون "جير" حرف جواب بمعنى "نعم"، لا اسما مصدرا بمعنى "حقا"، أو ظرفا بمعنى "أبدا"، أو اسم فعل بمعنى "أعترف" أو "صدقت"؛ وذلك لمقابلتها بالحرف في قوله: (405)

إذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا إذا تقول جير

ولتأكيدها للحرف، كقوله: (406)

405- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 362/1. وللبغدادي: 71/3.

406- البيت من الطويل، وقبله:

تحمل من ذات التنانير أهلها وقلص عن نهي الدفينة حاضره

وهما لمضرس الأسدي. قوله: قلن من القول والفردوس ماء لبني تميم. دعاثره: جمع دعثور: الحوض المتثلم. انظر خزانة الأدب: 235/4.

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

ولعطف "نعم" عليها في قوله: [407]

أبى كرما لا آلفا جير أو نعم بأحسن إيفاء وأنجز موعد

ولأن كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه "نعم"، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه "حقا"، فإلحاقها بـ"نعم" أولى؛ وأيضا فإنها أشبه بـ"نعم" في الاستعمال ولذلك بنيت، ولو وافقت "حقا" في الاسمية لأعربت ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن "حقا" كذلك.اهـ من شرح المصنف

واعلم أن "جير" يقدر بعدها القسم، وأنها ليست متضمنة معناه ولا مجراة مجراه حتى يكون الجواب لها، وأن "لا جرم" متضمنة معنى القسم، وأن الجواب لها. انظر الدماميني

ومقابل الأصح قول من جعلها اسما مستدلا بتنوينها في قوله: [408]

وقائلة أسيت فقلت جير أسي إنني من ذاك إنه

قالوا: وإنما بنيت لقلة تمكنها لأنها لا تستعمل إلا في القسم. ولكن لا حجة لهم في البيت المذكور لاحتمال أن يكون من تنوين الضرورة، أو من تنوين الترنم تشبيها لآخر النصف بآخر البيت، وهما – أي تنوينا الضرورة والترنم – لا يختصان بالأسماء؛ لكن ضعف الدسوقي التخريج على الترنم، قال: لأن الشائع أن الترنم لا يكون في العروض إلا وهو في الضرب لأجل تمام الشبه والإلحاق.اهـ ويحتمل كون الأصل "جير إن" و"إن" بمعنى "نعم" توكيد، وحذفت الهمزة اعتباطا، وخففت النون للوقف قاله الشلوبين.

وذكرُ هذه المسألة من الاستطراد كما نبه عليه الدماميني، قال: فإنه لما ذكر حروف الجواب لأمر عرض له مما اقتضى ذكرها استطرد إلى ذكر بعضها، ولم يذكر إلا "جير"

407- البيت من الطويل، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لبعض الطائيين: 883/2.

408- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 362/1. وخزانة الأدب: 238/4. وقد نسبه ابن السكيت إلى رجل من بني أسد ولم يذكر اسمه: شرح شواهد المغني للبغدادي: 75/3.

قوله: أسي: كحزين وزنا ومعنى.

لكثرة مصاحبتها للقسم، وكان يحسن ذكر "إي" لأنها ملازمة للقسم.

خاتمة: بذكر فوائد من مسائل هذا الباب ذكرها ناظر الجيش في شرحه، وهي:

الأولى: ينبغي في نحو قوله تعالى: ﴿والشمس **وَضُحَىٰهَا** والقمر إذا **تَلَىٰهَا**﴾ أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف، فيكون القسم واحدا فيحتاج إلى جواب واحد، فلو جعلت كل واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان الجواب المذكور لواحد منها، وبقي سائرها بلا جواب فيحتاج إلى أن يقدر له جواب محذوف، وإذا أمكن حمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى.

الثانية: إذا أخبرت عن قسم غيرك، فلك أن تقول: "أقسم زيد ليضربن عمرا"، ولك أن تحكي تقول: "لأضربن"، قال الله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد **أَيْمَٰنِهِمْ** لئن أمرتهم ليخرجن﴾، وقال تعالى: ﴿وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى﴾.

الثالثة: الاستحلاف يجري مجرى اليمين، إلا أن فاعل الفعل في جواب اليمين يكون على حسب الفاعل من غيبة وخطاب وتكلم، نحو: "والله ليقومن زيد، والله لتقومن، والله لأقومن"؛ وأما في الاستحلاف فتجوز المخالفة، فيجوز أن يقال: "أستحلفه ليفعلن ولأفعلن" في الغائب.

❁❁❁

الإضافة

وقَــدْ تـُـزالُ مِنــهُ تــاءٌ إنْ أُمِــنْ   لَبْسٌ كما في لَيتَ شِعْري قدْ زُكِنْ
والنــونَ فــي الجَمْعِ احـذِفِ اختِيـارا   ومُطْلَقًـــا تَنحَـــذِفُ اضــطِرارا

يعني أنه قد تزال تاء التأنيث من المضاف جوازا على قلة، وهو سماعي وقيل قياسي كما في النكت. أفاده الصبان، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لأعدوا له عده﴾ أي عدته، وقوله: [409]

ونــار قبيــل الصـبح بــادرت قــدحها   حيــا النــار قــد أوقــدتها للمســافر

أي حياة النار، وهذا إن أمن اللبس فإن لم يؤمن اللبس لم تحذف، كما في ابنة وثمرة وخمسة.

قوله: "كما في ليت شعري" أي والأصل شعرة كذربة وحذفوا الهاء. **قلت**: قد أطبقوا على هذا، والأظهر عندي أن لا داعي لتكلفه كما تقدم عند قول الناظم: (وحذفهم خبر ليت..إلخ)، فالشعر يأتي مصدرا بمعنى العلم، ولم أجد هذا الأصل المدعى في كلام العرب، ولو وُجد فالأصل عدم الحذف والله تعالى أعلم.

ثم وقفت على ما ظهر لي في التاج عن شيخه، وهذا نص كلامه: " قال سيبويه: قالوا: ليت شعرتي فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة، كما قالوا ذهب بعذرتها وهو أبو عذرها فحذفوا التاء مع الأب خاصة؛ هذا نص سيبويه على ما نقله صاحب اللسان وغيره، وقد أنكر شيخنا هذا على سيبويه وتوقف في حذف التاء منه لزوما، وقال: لأنه لم يسمع يوما من الدهر "شعرتي" حتى تدعى أصالة التاء فيه.

قال صاحب التاج: قلت: وهو بحث نفيس، إلا أن سيبويه مسلم له إذا ادعى أصالة التاء، لوقوفه على مشهور كلام العرب وغريبه ونادره، وأما عدم سماع شعرتي الآن

409- البيت من البسيط وقائله كعب بن مالك رضي الله عنه. ديوانه ص 41

وقبل ذلك فلهجرهم له، وهذا ظاهر فتأمل في نص عبارة سيبويه المتقدم." انتهى من تاج العروس، لكن تسليم سماع التاء في كلام العرب لا ينتج المطلوب من حذفها في قولهم "ليت شعري"، لوجود الشعر في كلامهم بمعنى العلم، والأصلُ عدم الحذف فلا داعي لتكلفه كما تقدم.

وكإقام الصلاة أي إقامة، وأبي عذرها أي عذرتها – وهو ما تزيله الخاتنة من فرج المرأة – وقرئ: ﴿فنظرة إلى ميسره﴾ أي ميسرته كما قال بعضهم زاعما أن مفعلا بغير الهاء مفقود وأن معونا ومكرما جمع معونة ومكرمة، وجعل منه الفراء: ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾، على أنه لا يقال: "غلب" دون إضافة، وقيل: يقال غلب كغلبة، بل قيل هو أفصح، وقوله: [410]

إن الخليط أجد البين فانجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

أي عدته، وقيل جمع عدوة للناحية وجانب الوادي. وقد نقل أبو حيان عن المغاربة أن حذف التاء لم يكن لأجل الإضافة، وإنما ذلك على سبيل الترخيم في غير النداء ضرورة، لكن قال تلميذه ناظر الجيش: إنما يتم ذلك إن استعمل حذف التاء من نحو إقامة وعدة وحياة مثلا دون إضافة، أما إن لم يرد حذف التاء إلا مع الإضافة فالظاهر بل المتعين ما قاله المصنف من أن الحذف للإضافة.

تنبيهان: الأول: علم من قول الناظم: "وقد تزال منه تاء ..إلخ" أن تقديم المعمول في قول الخلاصة: (نونا تلي الإعراب..إلخ) ليس للاختصاص. قاله ياسين في حواشيه على الألفية، وأجاب الصبان بأن حذف التاء إنما هو جائز على قلة كما تقدم، وكلام المصنف في الحذف الواجب الكثير.

الثاني: نسبة القول بالقياس إلى الفراء كما هو ظاهر قول الناظم في الطرة على ما في بعض النسخ: "وقد تزال منه تاء التأنيث قياسا عند الفراء" لم أقف عليها

410- البيت من البسيط وقائله الفضل بن العباس بن عتبة. التصريح 316/2.

صريحا فلينظر مستنده فيها، والذي في بعض النسخ القديمة الاقتصار على قوله: "وقد تزال عند الفراء".

قول الناظم: "والنون في الجمع .. إلخ" أي وربما تحذف النون في الجمع دون إضافة، اختيارا، قبل لام ساكنة كثيرا وقرئ: ﴿إنكم غير معجزي الله﴾، ﴿وإنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾ لأن النون قائمة مقام التنوين وهو يحذف لالتقاء الساكنين قال: [411]

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر اللهَ إلا قليلا

ودونها قليلا كقراءة الأعمش: ﴿وما هم بضاري به من أحد﴾. وكذلك في المثنى عند الكسائي نحو: (قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا).

قوله: "ومطلقا تنحذف .. إلخ" أي وتحذف النون في الجمع والمثنى دون إضافة ضرورة، كقوله: [412]

خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عذولا وواشيا

لكن يمكن أن تكون هنا محذوفة للإضافة، على حد قوله: [413]

إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإنني لست يوما عنهما بغن

و كقوله: [414]

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم فالقتل بالحر أجدر

على رواية الرفع، وأما رواية الجر فلا شاهد فيها لإضافة "خطتا" إلى "إسار" وفصل بـ"إما" بين المتضايفين والفصل بها جائز نص عليه المصنف في الكافية وإن أغفله في التسهيل والخلاصة.

411- البيت من المتقارب وقائله أبو الأسود الدؤلي. انظر: شرح أبيات الكتاب للسيرافي 197/1، وخزانة الأدب 554/4 الشاهد فيه قوله ذاكر الله- بحذف تنوين ذاكر ونصب اسم الجلالة.

412- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 65/1 والدرر144/1

413- البيت من البسيط وقائله مجهول، كما في شرح العيني للشواهد: 393/3.

414- البيت من البسيط وقائله تأبط شرا. خزانة الأدب 356/3، والشاهد فيه حذف نون "خطتا" لغير إضافة.

وكقوله: [415]

ولسنا إذا تابون سلما بمذعنِي لكم غير أنا إن نسالم نسالم

لكن حذف نون الجمع اضطرارا يعلم من مفهوم قوله في الشطر الأول: "اختيارا" فلا حاجة لتصريحه بالإطلاق، والصواب لو قال: "وفي المثنى تحذف .. إلخ"

قوله في الطرة: "وخُرّج عليه قوله: هما خطتا إما إسار..إلخ" قال في روض الحرون: صواب العبارة: وروي عليه قوله..إلخ. **قلت**: ظاهره أنه يتعين على رواية الرفع هذا الوجه، بدليل تصويبه للعبارة، وعدم ذكره لمقابل التخريج، وقد وقفت في شرح الخطيب التبريزي للحماسة على وجه يصح أن يقابل التخريج، وهو أن يكون الحذف على وجه الحكاية، كأنه قال: هما خطتا قولكم: "إما إسار ومنة" فلما نوى ذلك حذف النون للإضافة، وكأنهم كانوا يديرونه على الخصلتين، فأخذ يتهكم عليهم ويحكي مقالهم.

أنواعَهـا هُنـا بِـذَينِ قـدْ خَصَـصْ عَلَى سِوَى النوعينِ في التسْهِيلِ نَصْ

مُشَبِّهًا إضـافَةَ اللـذْ عَمّـا إلَـى الـذي خَصّ أوِ المُسمّى

للاِسْـم والصـفَةِ لِلـذي وُصِـفْ بِهـا وعَكْسُ ذاك هكـذا أُلِـفْ

إضـافةُ المُلْغَى إلـى مـا اعتُبِـرا والعَكْسُ هكـذا اعتَبِـرْ مـا اعتُبِـرا

قوله: "خصص" بالفك لضرورة الوزن، يعني أن ابن مالك في الخلاصة لم يذكر من أنواع الإضافة إلا المحضة المعنوية واللفظية، وقد ذكر في التسهيل نوعا آخر مشبها بالمحضة وليس بمحضة، لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين: اتصالا من حيث إن الأول غير مفصول بضمير منوي، وانفصالا من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجها عن ظاهرها. كذا في الهمع. قال الصبان: والذي يظهر أنه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة، بدليل تسميته مشبها بالمحضة، وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة، فتجويز البعض تبعا لشيخنا

415- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 75/1 والشاهد فيه: حذف النون في الجمع وهو: "مذعني" اضطرارا.

تسميته مشبها بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة، وهو خلاف ما حققناه. اهـ كلامه.

وبدأ الناظم في ذكر أقسام هذا النوع بإضافة العام إلى الخاص، كيومئذ وحينئذ لتخصيص الظرف الثاني بالجملة القائم مقامها التنوينُ، ولم يصرح في التسهيل بإضافة العام للخاص، وإنما ذكر إضافة المؤكد -بفتح الكاف- إلى المؤكد -بكسرها-، قال في الشرح: وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان -أي كما مر- وقد يكون في غيرها، كقوله يصف ضيفين طرقاه: [416]

فقلت انجوا منها نجا الجلد إنه   سيرضيكما منها سنام وغاربه

يقال: نجوت جلد البعير عنه وأنجيته سلخته، والنجا مقصور وهو الجلد، فكأنه قال: جلد الجلد وأضاف المؤكد إلى المؤكد، وقال الفراء: أضاف النجا إلى الجلد لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، نحو: ﴿وإنه لحق اليقين﴾، ونحو: ﴿ولدار الآخرة﴾، ولكن مذهب أكثر البصريين المنع إلا إن سمع، وبقول الفراء قال بعض البصريين ويحكى أيضا عن الكوفيين. قاله في المساعد، لكن قال الدماميني في نحو "يومئذ" إن الذي يظهر له أن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك، وذلك لأن المعنى في "جاء زيد وأكرمته حينئذ": أكرمته حينا هو حين مجيئه، فالثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء والأول عار من ذلك، وقد ذكر الصبان أنه استظهر ذلك غير واحد، قال: وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار، وإلا كان فيه تفصيل قدمناه، يعني أنه إن كان المراد من اليوم ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس، فإن كان الوقت المستعمل فيه "إذ" أقصر من هذا القدر فمن إضافة الكل إلى الجزء، وإن كان زائدا عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل . انظره في الكلام على التنوين.

أما البيت: (فقلت انجوا عنها نجا الجلد ..إلخ) فلينظر ما مستند الطرة في جعله

416- البيت من الطويل وقائله عبدالرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل لأبي الغمر الكلابي. خزانة الأدب 223/2، ونسبه العيني لأبي الجراح: 373/3.

من إضافة الأعم إلى الأخص؟ وكأنه تبع ابن مالك في التمثيل بالبيت وتبع الدماميني في التعبير بالأعم والأخص، وقد يوجه بكون "نجا" قبل الإضافة نكرة، وقد أضيف إلى "الجلد" وهو معرفة، والنكرة أعم من المعرفة وهي أخص، فصدق فيه بهذا الاعتبار أنه من إضافة الأعم إلى الأخص، والذي في شروح التسهيل وغيرها أنه من إضافة المؤكد إلى المؤكد كما تقدم وهو ظاهر؛ ولينظر أيضا ما مستندها في جعل إضافة الأعم إلى الأخص من المشبه بالمحضة؟ فإن تخريج الدماميني وغيره لنحو "حينئذ" على ذلك لا يستلزمه، إلا إن ثبت الاتفاق على أن نحو"حينئذ" مشبه بالمحضة على كل تقدير.

فائدة: لا يضاف إلى "إذ" من الظروف في كلام العرب غير سبعة ألفاظ وهي: "يومئذ" و "حينئذ" و "ساعتئذ" و "ليلتئذ" و "غداتئذ" و "عشيتئذ" و "عامئذ". كذا وجد بخط صاحب القاموس. نقله ياسين في حواشيه على الألفية قال: ومقتضاه أنه لا يقال: "شهر إذ" و لا "وقتئذ" و لا "سنتئذ" فليحرر. اه منها **أقول**: لكن جاء في ديوان الهذليين إضافة "أوان" إلى "إذ" في هذا البيت: [417]

دلفت لها أوانئذ بسهم حليف لم تخونه الشروج

قوله: "أو المسمى للاسم" يعني أنه من هذا النوع الثالث أيضا إضافة المسمى إلى الاسم، وكما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني قاله الصبان، كشهر رمضان وسعيد كرز ويوم الخميس، وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الثاني أعرف من الأول وأخص وأخصر وضعا.

قوله: "والصفة للذي وصف.. إلخ" يعني أن من هذا النوع كذلك إضافة الصفة للموصوف كقولهم سحق عمامة أي عمامة سحق، وقوله: [418]

417- البيت من البسيط وقائله الداخل بن حرام الهذلي. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري 915/2، الدليف: سير فيه إبطاء. حليف: حديد. الشروج: الشقوق والصدوع.

418- البيت من البسيط وقائله بشامة بن حزن النهشلي. العيني 370/3.

إنـــا محيـــوك يـــا ســـلمى فحيينـــا   وإن ســـقيت كـــرام النـــاس فاســـقينا

الأصل: "الناس الكرام" ثم قدم الصفة وجعلها نوعا مضافا للجنس قاله المصنف، لكن ناظر الجيش رأى أن قوله: "جعلها نوعا من الجنس" يدفع قوله أوَّلا: " الأصل الناس الكرام ثم قدم الصفة" لأنا إنما كنا نحكم بأن الصفة قدمت وأضيفت إلى الموصوف أن لو كان الكلام مع التقديم والإضافة كمعناه مع التأخير والتبعية، وليس الأمر كذلك فإن قول القائل: "وإن سقيت كرام الناس" أبلغ في التمدح من أن يقال: "وإن سقيت الناس الكرام" اهـ كلام ناظر الجيش. وليس هذا النوع مقيسا، ومنه عكس ذاك أي إضافة الموصوف إلى الصفة، ووجه شبهها بالمحضة كونها تعرف المضاف ولا ضمير فيها كما كان في ضارب زيد، ولم تقو قوة المحضة لأنها في نية تقدير الانفصال، لأن حق كل صفة أن تكون تابعة وليس مقيسا أيضا؛ كمسجد الجامع وقوله: [419]

كبكـــر مقانـــاة البيـــاض بصـــفرة   ...   .

بالإضافة. سأل أبو دلف أبا بكر الضرير عن البكر أهي المقاناة أم غيرها؟ فقال: هي هي، فقال: أيضاف الشيء إلى نفسه؟ فقال: نعم ﴿ولدار الآخرة﴾ وأنشد لجرير: [420]

يـــا ضـــب إن هـــوى القيـــون أضـــلكم   كضـــلال شـــيعة أعـــور الـــدجال

وقد أشار في الخلاصة بقوله: (ولا يضاف اسم لما به اتحد... إلخ) إلى أن إضافة الصفة للموصوف وعكسها ونحوهما مما يجب تأويله، وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة، فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل.

و من هذا النوع الشبيه بالمحضة أيضا إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقولهم

-419 تمامه: غذاها نمير الماء غير المحلل. البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم 27/1.

-420 قال أبو سعيد الضرير: سألني أبو دلف عن بيت امرئ القيس كبكر المقاناة إلخ قال: أخبرني عن البكر أهي المقاناة أم غيرها؟ فقلت هيَ هيَ. قال: أفيضاف الشيء إلى نفسه؟ قلت: نعم. قال: فأين؟ قلت: قال الله تعالى ﴿ولدار الآخرة﴾ فأضاف الدار إلى الآخرة وهي هي بعينها والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى ﴿تلك الدار الآخرة﴾قال: أريد أشهر من هذا. فأنشدته قول جرير: يا ضب إن... إلخ. الأشباه والنظائر للسيوطي 302/3.

في زيد الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير زيد الخيل لأنه كان صاحب خيل كريمة، وقوله:

وإن قريش الحق لم تتبع الهوى ولم يقبلوا في الله لومة لائم

أي قريشا أصحاب الحق وقوله: [421]

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين المضافتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة لضمير المتكلم والمخاطب؛ والحق أن كل ذلك من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر. أفاده الدماميني.

قوله: "إضافة الملغى ..إلخ البيت" يعني أن من هذا النوع كذلك إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله: [422]

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

أي ثم السلام قال الرضي: إن الحق أن الاسم هنا له معنى أي لفظه الدال عليه وكلمته يعني "سلام عليكم"، وسمع الأخفش أعرابيا يقول عائبا لأبيات قالها شاعر يسمى رباحا: "قالهن حي رباح" أي رباح، وبعضهم يقول إن هذا من إضافة الصفة للموصوف أي فلان الحي، ويمكن جعل الإضافة في مثله للبيان. أفاده الدماميني. قال الفارسي: ومن إضافة الملغى إلى المعتبر قوله تعالى: ﴿كمن مثله **فِي ٱلظُّلُمَٰتِ**﴾ أي كمن هو في الظلمات.

قوله في الطرة: "ومنه ﴿سبح اسم ربك﴾" على هذا الوجه اقتصر تفسير الجلالين، لكن قال الصاوي في حاشيته: وليس بمتعين، بل كما تنزه الذات ينزه الاسم أيضا عن أن يسمى به غيره، قال: ومن جملة تنزيه الاسم أن يذكر على وجه التعظيم والتفخيم

421- البيت من الطويل وقائله رجل من طيئ. العيني 371/3.
422- البيت من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة العامري. العيني 375/3.

في المواضع الطاهرة الفاخرة، ومن ذلك استحضارك عظمة المسمى عند ذكره.

قول الناظم: "والعكس" أي ومنه عكس ما تقدم، وهو إضافة المعتبر إلى الملغى ـ ومعنى كونه ملغى أنه لا يعتد به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد المؤكد ـ كقوله: [423]

فلو بلغت عوا السماك قبيلة   لزادت عليها نهشل وتعلت

وقوله: [424]

أقام ببغداد العراق وشوقه   لأهل دمشق الشام شوق مبرح

قيل إن وجه الإلغاء في هذا البيت أن العراق حيث أطلق فالمراد به بغداد، فيكون لا فائدة في إضافتها إليه لأنها هو في الإطلاق، وكذا في قوله دمشق الشام، والصحيح أن وجه الإلغاء فيه كون الإضافة لا مفهوم لها، إذ لا تعلم بغداد سوى بغداد العراق ولا دمشق سوى دمشق الشام، وأما في البيت الأول فلأن السماك حيث أطلق لا تراد به إلا العواء.

فحاصل ما ذكره المصنف في هذا النوع سبعة أقسام، وهو شيء أثبته المصنف ولم يعرف لغيره من النحاة، لأن الإضافة عندهم إما محضة أو غير محضة، والذي جعل المصنف شبيها بالمحضة هو عندهم من قبيل المحضة إلا شيئا واحدا، وهو الاسم المضاف إلى الصفة فإنه عند الفارسي من قبيل غير المحضة. قاله ناظر الجيش، ثم قال: ولا شك أن هذا الذي اعتد به المصنف حسن لا بعد فيه ولا إشكال، وهو أن الثاني من المتضايفين إن لم يكن له تعلق بالأول من غير جهة الإضافة فالإضافة محضة، وإن كان له تعلق به فإما أن يكون الأول يتحمل ضميرا والثاني معمول له قبل الإضافة فالإضافة غير محضة، وإما أن لا يكون كذلك فالإضافة مشبهة بالمحضة، لكن حكمها في كون الأول يتعرف بالثاني إن كان معرفة حكم المحضة. اهـ المراد منه.

423- البيت من الطويل، وقائله الحطيئة، ديوانه ص 58، ونسبه في لسان العرب "عوو" للفرزدق وليس في ديوانه، العيني 378/3.

424- البيت من الطويل ، نسبه ابن مالك في شرح التسهيل لبعض الطائيين ،101/1

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإضافة في جميع هذه الأقسام بمعنى لام الاختصاص. قاله ياسين في حواشيه على شرح الفاكهي لقطر الندى

وسَبْقَ ما لِلثانِ مَعْمُولاً حَصَلْ إمْنَعْ ولا تَعْبَأْ بِمَنْ فيه عَذَلْ

إلاّ إذا بِالأوَّلِ النفْيُ قُصِدْ ... ...

قوله: "وسبق ما للثان ..إلخ" بنصب "سبق" مفعول قوله في الشطر الثاني: "إمنع" بقطع الهمزة ضرورة، أو على أن المصراع الأول محل وقف، و"معمولا" حال من الضمير في قوله: "حصل" أي امنع سبق ما حصل معمولا للمضاف الثاني؛ يعني أنه لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فلا يقال في جاءني غلام مكرم زيدا: جاءني زيدا غلامُ مكرمٍ، لأن معمول المضاف إليه من تمامه وتعريفُه لم يحصل إلا به فكأنه من تمام الكلمة، وتقديم معموله يؤذن بتقديمه، وهو لا يتقدم لأن آخر الكلمة لا يتقدم على أولها، وقال في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله.

قوله: "ولا تعبأ بمن فيه عذل" أي كالكسائي فيما حكاه عنه ثعلب من جواز أنت أخانا أول ضارب، قال أبو حيان: فهل هو مختص بلفظ "أول" أو عام في كل أفعل التفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين "أول" وغيره فيجوز: "هذا بالله أفضل عارف"، والصحيح: أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم السماع ولمخالفة الأصول. انظر المساعد والهمع.

ولا حجة له في قوله: [425]

... ... فأنت لغيث الحمد أول رائد

لأن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

---

[425] صدره: (علوت معدا نائلا ونكاية) البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني. مختارات الأعلم 208/1

قوله: "إلا إذا بالأول ..إلخ" أي إلا إذا كان المضاف الأول "غير" مرادا به النفي، فيجوز تقديمه عند الزمخشري وابن مالك مطلقا أي في الظرف والجار والمجرور وغيرهما، لأن اعتماده على نفي يقويه حتى يعمل فيما قبله لاختصاص النفي بالأفعال بخلاف اعتماده على غيره، وذلك مشروط بأن يصح أن يخلف المضارع المنفي "غيرا"، فلو قلت قام القوم غير ضارب زيدا لم يجز إذ لا يصح أن تقول: "قام القوم لا يضرب زيدا"، والمنع هنا محل اتفاق؛ بخلاف قوله: [426]

فتى هو حقا غير ملغ توله ... ولا تتخذ يوما سواه خليلا

إذ يصح أن يقول: " هو لا يلغي حقا" فلذلك جاز، وكقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ غير يسير﴾، إلا أن الآية مثال غير صريح، لجواز أن يكون "على الكافرين" متعلقا بعسير أو لكونه جارا ومجرورا، فقد قيد قوم جواز التقديم على "غير" مرادا بها النفي بكون المعمول ظرفا أو شبهه لتوسعهم فيهما، وكقول الشاعر: [427]

إن امرءا خصني عمدا مودته ... على التنائي لعندي غير مكفور

أي غير مكفور عندي، وهو كالآية دعا إلى تقديم المعمول فيهما داعيان، وهما: كون المعمول في الآية جارا ومجرورا وفي البيت ظرفا، وكون المضاف الأول فيهما يتضمن نفيا. قال في المساعد: والصحيح منع هذه المسألة، والبيت ونحوه من الشذوذ اهـ ونحوه في شرح ناظر الجيش عن أبي حيان، لكن تعقبه بقوله: ولا شك أن الذي ذكره المصنف لا يبعد عن الصواب، فكم من كلام يجوز فيه ما كان ممتنعا لكونه في معنى كلام يجوز فيه ذلك، قال: ومنه ما قيل في قوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق ٱلسَّمَٰوَٰتِ والأرض ولم يعي بخلقهن بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ الموتى﴾: إن الباء زيدت في خبر "إن"،

426- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 102/3 وشرح شواهد المغني للسيوطي 953/2 والدرر 17/5

427- البيت من البسيط وقائله أبو زبيد الطائي شرح أبيات الكتاب للسيرافي 373/1 وللأعلم 329/1

لما كان معنى الكلام: "أليس الله بقادر"، ولذلك نظائر كثيرة.اهـ وبعضهم جوز التقديم في "حق"، نحو: أنا زيدا حق ضارب، والصحيح المنع، وأما قوله: [428]

وإلا أكن كل الشجاع فإنني بضرب الطلا والهام حق عليم

فنادر، وجوز قوم التقديم على "مثل" نقله ابن الحاج نحو: "أنا زيدا مثل ضارب". انظر الهمع.

... ... أَضِفْ لِأدْنَى سَبَبٍ لَها وُجِدْ

يعني أن الإضافة تقع بأدنى ملابسة تحصل بها خصوصية ما، نحو: ﴿لم يلبثوا إلا عشية **أَوْ ضُحَاهَا**﴾ لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح إضافة أحدهما للآخر، ونحو: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ أضيفت الشهادة إلى الله لأنه حكم بها، وكقوله: [429]

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

أضيف الكوكب للخرقاء، لأنها لابست فعلا هو الغزل في زمن ملابس للكوكب.

والأكْثَرُ انتِصابُ وَحْدَ ووُجِدْ فِي غالِبٍ مُذَكَّرًا ومُنفَرِدْ

وقدْ يُجَرُّ بِنَسِيجٍ وعَلَى جُحَيْشٍ ان ثَنّيْتَهُ فَقَلِّلا

يعني أن "وحد" ملازمة للنصب في أكثر الاستعمال، ثم قال يونس: منصوب على الظرفية، ومعنى "جاء زيد وحده" أي على وحده فحذف الحرف فانتصب كما في مررت زيدا؛كذا قال لكن إذا كان الأمر على ما ذكره فالنصب على المفعول به، فالظاهر أنه إنما أراد تفسير المعنى أي جاء في وقت توحده، و "على" التي قدرها بمعنى "في" مثلها في ﴿على حين غفلة من أهلها﴾، وإنما لم يقدر "في" لأنها لا تدخل على "وحد"

428- البيت من الطويل وهو لبعض بني أسد أو عبد العزيز بن زرارة. شرح الأعلم للحماسة 317/1، والشاهد فيه عمل عليم- في قوله: بضرب-.

429- لم أقف على اسم قائله، وبعده بيت آخر وهو:

وقالت سماء البيت فوقك منهج ولما تيسر أحبلا للركائب

وسهيل: اسم نجم يطلع وقت السحر. وأذاعت: فرقت. العيني 356/3.

بخلاف "على". انظر الدماميني، ويؤيد رأي يونس سلامته من التكلف الآتي في مذهب سيبويه، وقولهم "زيد وحده" فلو لم يكن ظرفا لم يخبر به عن الجثة، وقال سيبويه: هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال والأصل إيحاد ثم مُوحِد، فإذا قلت: "مررت بزيد وحده" فالمعنى مررت به في حال كوني موحدا له بمروري به، قال المرادي: وهذا فيه تكلف، وقيل هو مصدر على توهم حذف الزوائد، فمعنى "وحده" إيحاد، ورد هذا والذي قبله بأن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف وهذا لايتصرف، وقيل هو مصدر "وحَد" وصُحح، فقد حكى الأصمعي عن العرب: وحد الرجل يحد كوعد أي انفرد، وعلى هذا فليس محذوف الزوائد، وقيل: مصدر لا فعل له كالعمومة.

قوله: "ووجد في غالب ..إلخ" أي والغالب فيه كذلك التذكير والإفراد لأنه مصدر، وشذ قولهم: قلنا ذلك وحدينا وجلسا وحديهما.

قوله: "وقد يجر بنسيج ..إلخ" بحذف العاطف لجحيش على قوله: "بنسيج" أي وقد يجر بنسيج وبعلى وبجحيش؛ يعني أنه قد يجر "وحد" بإضافة نسيج إليه، كهو نسيج وحده أي منفرد بالفضل من علم أو غيره، وأصله في الثوب إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب.

قال: (430)

جاءت به معتجرا ببرده   سفواء تردي بنسيج وحده

واستدرك أبو حيان على المصنف جره أيضا بقريع على وزن كريم كهو قريع وحده وهو مثل نسيج في المدح، قال الدماميني: وبقي عليهما كلمة في الصحاح لم يذكراها، قال الجوهري: وربما قالوا: "رجيل وحده". اهـ وهي قابلة للمدح والذم، ويقال في الذم: "جحيش وحده وعيير وحده" وهو الذي يستبد برأيه، وجحيش: تصغيرجحش لولد الحمار، وعيير تصغير عير. وقد يجر "وحده" أيضا بعلى، حكى أبو زيد: "قبض كل درهم

430- الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي. قوله: سفواء-: بغلة خفيفة سريعة. لسان العرب مادة سفا-.

على وحده"، وحكى ابن سيده: "جلس على وحده و جلسوا على وحدهم وقد سبقا على وحديهما".

ثم أشار الناظم إلى خروج "وحده" عن الإفراد قليلا بقوله: "إن ثنيته فقللا"، قال الشيخ خالد الأزهري في شرحه على التسهيل نقلا عن ابن جني: إن وجه التثنية وإن كان "وحد" مصدرا هو أن الحال ملازمة له فضارع اسم الفاعل واسمُ الفاعل يثنى.اهـ

وزاد في الطرة ذكر الجمع ولم يذكره في التسهيل، لكن نقل أبو حيان عن ابن سيده "جلسوا على وحديهم" فيحتمل كسر الدال جمعا إذ لا وجه للتثنية فيه. انظر الدماميني

ويضاف إن ثنيته أو جمعته إلى ضميريهما أي التثنية والجمع.

وافْتَحْ أوِ اجْرُراً أو ارفَعَنّ ما لَه أُضِيفَ بَعْضُ ما تَقَدَّما
وهْوَ اسمُ لا ... ...

يعني أن أسماء الزمان إن أضيفت إلى جملة مصدرة بلا التبرئة يجوز بقاء اسمها على ما كان عليه من بناء على الفتح على أنه مركب معها أو نصب، نحو: "جاء يوم لا نافعَ ولا ضارَّ " والخبر محذوف وقد يجر وقد يرفع، وحكى الأخفش: "آتيك يوم لا حر ولا برد" بالأوجه الثلاثة، فالفتح على أنه اسم "لا" التبرئة، والجر على أن اسم الزمان مضاف إلى مفرد و "لا" معترضة بين المتضايفين كما اعترضت بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد؛ وعلى الجر قوله: [431]

تركتني حين لا مالٍ أعيش به وحين جن زمان الناس أو كلبا

والرفع على أن"لا" التبرئة ملغاة لوجود شرط الإلغاء وهو التكرير، أو على أن "لا" عاملة عمل ليس، فالرفع محتمل للوجهين. انظر الدماميني

قال في التسهيل: فإن كانت "لا" المحمولةَ على ليس، أو "ما" أختها لم يختلف

---

[431]- البيت من البسيط وقائله أبو الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه. خزانة الأدب: 90/2. كلِب الكلب أخذه شيء يشبه الجنون، وكَلَبُ الزمان شدته.

حكمهما. أي بل يبقى كل من "لا" و"ما" على عملهما قبل الإضافة، ومنه قوله: [432]

فكـــن لي شـــفيعا يـــوم لا ذو شـــفاعة بمغـــن فتـــيلا عـــن ســـواد ابـــن قـــارب

وقول الآخر: [433]

تبـــدت لقلـــبي وانصـــرفت بودهـــا علـــى حـــين مـــا هـــذا بحـــين تصـــاب

برفع الاسم في البيتين، لكن قال الدماميني في قول التسهيل: (وإن كانت المحمولة على ليس) ما نصه: فيه نظر، لأن هذا يقتضي أن "لا" التبرئة ليست كذلك وقد مضى لنا أنك إذا رفعت الاسم كانت محتملة للمهملة والعاملة عمل ليس. وقال في قوله: (لم يختلف حكمهما) إن أراد: ما دامت محمولة على ليس فكذلك لا التبرئة المحمولة على إن...إلخ فانظره إن شئت

... ... وقَـــلَّ أن يُفَسِّـــرا مِـــنْ جُمْلَـــةٍ مُـــضافُها مـــا أُضْـــمِرا

قوله: "مضافها" بالرفع فاعل قوله: "يفسر" ومفعوله: "ما أضمر"؛ يعني أنه قل أن يعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها، كقول القائل: [434]

مضـــت مائـــة لعـــام ولـــدت فيـــه وعشـــــر بعــــد ذاك وحجتــــــان

وذلك: لأن المضاف إلى الجملة إنما هو في التقدير مضاف إلى مصدر من معناها، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود عليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سمع ذلك عُد نادرا؛ قال المصنف في الشرح: وهذا مما خفي على أكثر النحويين لأن الجملة صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا حجة في البيت المذكور

432- البيت من الطويل وقائله: سواد بن قارب الأزدي الصحابي رضي الله عنه، العيني 114/1، وقوله: فتيلا- أعربه العيني مفعولا على تقدير قدر، وأعربه الجرجاوي وابن قطة العدوي مفعولا مطلقا. هـ، ونظَّرها العكبري من قوله تعالى: ﴿ولا يظلمون فتيلا﴾ بقوله: ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾، وقد ذكر فيها وجهين: أنها مفعول به لـ يظلم- الثاني أنها صفة مصدر محذوف. التبيان 292/1.

433- البيت بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 3/ 123 وشرح ناظر الجيش 3234/5

434- البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي رضي الله عنه، طبقات ابن سلام. ص 104، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 920/2.

لجواز أن يعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى وتكون الجملة المضاف إليها عارية من الضمير فالتقدير ولدت أي أعني فيه؛ وقال الكوفيون: إن جاء الضمير قبل تمام الجملة تعينت الصفة نحو ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾ أو بعد تمامها فإن قدر من تلك الجملة فهي صفة، وإلا أضيف إليها؛ ورده ابن عصفور بالبيت الذي أنشدناه فإنه وقع متأخرا مع الإضافة. قال الدماميني: قلت: ولا وجه للرد بذلك فإنهم لا يمنعون الإضافة عند مجيء الضمير بعد تمام الجملة مطلقا، وإنما يمنعونه حيث يقدر الضمير من تلك الجملة، وأما إن قدر من كلام آخر جاز كون الجملة مضافا إليها لخلوها من الضمير، والبيت من القسم الأخير. اهـ منه ونحوه في المساعد قال: والرد بالبيت لا يخفى ما فيه بعد ما سبق عنهم

وذكر أنه يرد مذهبهم أيضا بقوله: [435]

وتسخن ليلة لا يستطيع نباحا بها الكلب إلا هريرا

فقد أضيف مع توسط الضمير وهم يمنعون ذلك؛ لكن ذكر ناظر الجيش تخريج هذا البيت على حذف التنوين من "ليلة" كما حذف من قول الآخر:-[436]

... ... شلت يدا وحشي من قاتل

واختير لَفْظٌ فِيهِما وأوْجِبَهْ في كَكِلا كُما كَفِيلٌ صاحِبَهْ

قوله: "وأوجبه" فعل أمر حذفت منه نون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يختار اعتبار اللفظ ـ وهو الإفراد ـ في ما لكلا وكلتا نحو: ﴿كلتا الجنتين ءَاتَتْ أكلها﴾، وقد اجتمع اعتبار اللفظ والمعنى في قوله: [437]

435- البيت من المتقارب، وهو للأعشى، ديوانه ص: 108.
436- صدره: ما لشهيد بين أرحامكم– البيت من السريع، وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه: 194
437- البيت من البسيط وهو للفرزدق، نوادر أبي زيد: 162، وشواهد المغني 552/2، ولم أجده في ديوانه.

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب

ويجب اعتبار اللفظ في نحو: كلانا كفيل صاحبه، لإضافته لصاحبه فلوثني الخبر لزم الجمع بين تثنية وإفراد في خبر واحد، وفي الإفراد السلامة من ذلك فكان متعينا. قاله المصنف، وعلله أبو حيان بأنه يلزم من التثنية أن لا يكون أحدهما كفيلا للآخر بل كلاهما معا يكونان كفيلي صاحبهما، والمقصود الإخبار عن أن كل واحد منهما كفيل للآخر، قال: وضابطه أنه متى كان كل واحد منهما محكوما عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث تعين الإفراد كما قال الشاعر: [438]

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وكقولك: "كلاهما يحب الآخر، وكلتاهما مكرمة للأخرى"؛ أي بخلاف: "كلانا كفيل زيد" فيجوز فيه اعتبار اللفظ والمعنى، لأنهما هنا وإن كان كل منهما محكوما عليه بحكم الآخر لكن لا بالنسبة إليهما بل بالنسبة إلى ثالث. وقد قال ناظر الجيش: إن هذا التعليل أحسن من تعليل المصنف لأنه يرجع إلى أمر معنوي، وما ذكره المصنف يرجع إلى أمر لفظي.

وإنْ تُضَفْ كُلٌّ إلَى مُعَرَّفِ فبَيْنَمَا الوجْهَينِ تَخْيِيرٌ قُفِي

يعني أن كلا - وهي اسم للاستغراق وتلازم الإضافة للمفرد مطلقا - إذا أضيفت لمعرفة، يخير بين رعاية معناها وهو بحسب المراد، ولفظها وهو الإفراد والتذكير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إن كل من فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ والأرض إلا آتي ٱلرَّحۡمَٰنِ عبدا لقد أَحۡصَىٰهُمۡ وعدهم عدا﴾، وإن أضيفت إلى منكر غلب اعتبار المعنى أي معنى ما أضيفت إليه، نحو ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾، ﴿وكل إنسان أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ في عنقه﴾، وقوله: [439]

438- البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، الكامل: 144/1. ط دار الفكر.

439- البيت من الطويل، وقائله لبيد، وتمامه: وكل نعيم لا محالة زائل- مختار الشعر الجاهلي 483/2

ألا كـــل شـــيء مـــا خـــلا الله باطـــل ... ...

وقوله: [440]

وكـــل رفيقـــي كـــل رحـــل وإن همـــا تعـــاطى القنـــا قوماهمـــا أخـــوان

وقوله تعالى: ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾، وقوله: [441]

وكـــل أنـــاس ســـوف تـــدخل بيـــنهم دويهيـــة تصـــفر منهـــا الأنامـــل

وقوله: [442]

وكـــل مصـــيبات تصـــيب فإنهـــا ســـوى فرقـــة الأحبـــاب هينـــة الخطـــب

ومن غير الغالب أن يعتبر معناها هي دون ما أضيفت إليه، كقوله: [443]

جـــادت عليهـــا كـــل عـــين ثـــرة فـــتركن كـــل حديقـــة كالـــدرهم

إذ لم يعتبر معنى الثاني بل اعتبر معنى العموم المستفاد من "كل" إذ لو اعتبر الثاني لقال "تركت"، ونحو: ﴿وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق﴾، وكقوله: [444]

إخـــوتي لا تبعـــدوا أبـــدا وبلـــى والله قـــد بعـــدوا

كـــل مـــا حـــي وإن أمـــروا واردوا الحـــوض الـــذي وردوا

إذا حملنـا الحـي فيـه علـى مقابـل الميـت، والشـاهد في قولـه: "وإن أمـروا"، أما "واردوا الحوض" فلا شاهد فيها لاحتمال الإفراد، ولا عبرة بالرسم كما نصوا عليه،

440- البيت للفرزدق، ديوانه: 628، وشواهد المغني: 636/2، والشاهد فيه اعتبار معنى ما أضيفت إليه كل وهو التثنية بقوله: هما-.

441- البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة، العيني: 536/4، والشاهد فيه: اعتبار معنى ما أضيفت إليه كل، وهو الجمع في قوله: بينهم.

442- البيت من الطويل وقائله قيس بن ذريح، الحماسة شرح الأعلم: 742/2، وروايته وكل مصيبات الزمان، شرح شواهد المغني: 38/2.

443- البيت من الكامل وقائله عنترة بن شداد، مختارات الأعلم: 371/1.

444- البيتان من المديد مخبون محذوف وهما لفاطمة بنت الأحجم. الحماسة شرح الأعلم: 496/1، وفي شرح شواهد المغني: 453/2: فاطمة بنت الأحرم وهو تحريف.

أما إذا حملناه على مرادف القبيلة فالجمع واجب، كما في الآية: ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾، إذ محل جواز الإفراد نظرا للفظ في نحو "حي" و"حزب" إذا لم تضف "كل" لشيء من ذلك، وإلا وجب الجمع نظرا للمعنى. قاله الأمير في حاشيته على المغني.

و خالف أبو حيان المصنف في وجوب مراعاة المعنى إذا أضيفت لنكرة، محتجا بقوله: (جادت عليها كل عين... إلخ) قال "فتركن" ولم يقل "فتركت"، فدل ذلك على جواز: "كل رجل قائم أو قائمون"، والذي يظهر عند ابن هشام أن المضافة للمفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو: كل رجل يشبعه رغيف، وإلى المجموع وجب الجمع كالبيت فإن المراد كل فرد من الأعين جاد ومجموعها تركن، وعلى هذا تقول: جاد علي كل محسن فأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده، فلذلك جاء مفردا مذكرا في قوله تعالى ﴿وكل إنسان **أَلْزَمْنَٰهُ**...﴾ الآية، وجاء مفردا مؤنثا في ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾، وجاء مثنى في قوله: (وكل رفيقي كل رحل..إلخ) و"كل" الثانية زائدة.

تنبيه: قوله في الطرة: "تعين اعتبار المعنى غالبا" لا يخفى ما فيه، فإن التعين ينافي الغلبة، وكأنه تلفيق بين قول المصنف في التسهيل بالتعين، واستدراك أبي حيان عليه المقتضي لكونه غالبا لا متعينا، والصواب: " اعتبر المعنى غالبا". والله تعالى أعلم

وإنْ تُفَسِّرْ مُضْمَرًا مِنَ الخَبَرْ فاللفْظُ نَحْوُ كُلُّنا قدِ اشْتَهَرْ

يعني أن "كلا" إذا فسرت ضميرا عائدا عليها من خبرها فالمعتبر مراعاة لفظها في إفراده وتذكيره عند ابن هشام، قال في المغني: والصواب أنها لا يعود عليها ضمير من خبرها إلا مفردا مذكرا نحو: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» [445] ، وفي الحديث الرباني: «يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم» [446] .

وأما قوله تعالى: ﴿ إن كل من **فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ** والأرض إلا آتي **ٱلرَّحْمَٰنِ** عبدا لقد

[445]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح، رقم: 5188

[446]- الحديث أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، رقم: 6572

أَحْصَىٰهُمْ ...﴾ الآية، فجملة قد أحصاهم أجيب بها القسم وليست خبرا عن "كل"، أو ضميرها يرجع لـ"مَن" لا "كل" و"من" معناها الجمع، لكن يرد عليه: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"[447]

وأما ما تقدم من إطلاق التخيير في قوله: (وإن تضف كل إلى معرف .. إلخ) فهو رأي المصنف، وصوب بعضهم البيت بقوله:

وابن هشام لفظها يعتبر فقط ككل قومنا مشتهر

وقد تكلم ابن مالك على "كل" في حال إضافتها لفظا، وسكت عنها إذا قطعت عن الإضافة، وقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو ﴿كل يعمل على شاكلته﴾، ﴿فكلا أخذنا بذنبه﴾ ومراعاة المعنى نحو: ﴿وكل كانوا ظَٰلِمِينَ ﴾، وقال ابن هشام: والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح به نحو: ﴿كل يعمل على شاكلته﴾، ﴿كل ءَامَنَ بالله﴾ إذ التقدير كل أحد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد لكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما، نحو: ﴿كل في فلك يسبحون﴾، ﴿وكل كانوا ظَٰلِمِينَ ﴾. قاله في المغني، لكن قوله في الجمع المعرف: "لوجب الإفراد" جارٍ على ما ذكر أنه الصواب عنده، بخلاف قوله في المفرد النكرة: "فيجب الإفراد" فإنما يجري على قول ابن مالك، لا على ما صوبه هو من التفرقة بين إرادة الكل الإفرادي والكل المجموعي، فيفرد الضمير في الأول نحو "كل رجل يشبعه رغيف"، ويجمع في الثاني نحو: "كل رجل يحملون الصخرة".

وشَذَّ أنْ تَقَعَ حالاً وامْتَنَعْ أَلْ مَعَها وهكذا بَعْضٌ وَقَعْ

يعني أنه شذ تنكير"كل" وانتصابه حالا كقولهم مررت بهم كلا، وبه استدل الفارسي على مذهبه الآتي من كونها نكرة عند التجرد ورد بشذوذه، ويمنع أن تدخل عليها "أل"

---

[447] الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم: 7280.

لأنها عند التجرد معرفة بنية الإضافة وفاقا لسيبويه، لامتناع معرفين وهما هنا: "أل" والإضافة، لكن قال ناظر الجيش: إن إطلاق التعريف بنية الإضافة غير ظاهر، إلا أن يدعى أن المضاف إليه "كل" لا يحذف إلا إن كان معرفة، وذلك بعيد إذ لا يمتنع أن يقال في "كل أحد يموت": "كل يموت"، وقيل: هي عند التجرد نكرة وهو مذهب الفارسي والزجاج، وألزم الفارسي من قال بتعريف كل وبعض أن يقول إن نصفا وثلثا وسدسا معارف، لأنهن في المعنى مضافات وهن نكرات إجماعا، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وقد تريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد "كل" و "بعض" على إرادته، وأجاب ابن هشام عن إلزام الفارسي بأن كلا من النصف والثلث والسدس له معنى صحيح في نفسه، وأما كلمة "كل" فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه. قال الدماميني: أي إنما وضعت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها، قال: هذا كلامه وفيه نظر.

ومنشأ الخلاف في تعريف "كل" عند تجردها من الإضافة: هل هذا التنوين عوض عن الإضافة أو صرف، والدليل على أنه عوض وقوع الحال منها عند التجرد نحو قولهم: مررت بكل قائما وببعض جالسا، والخلاف جار في "بعض" أيضا، وأما قولهم "الكل والبعض" فمن كلام المولدين، وقد أدخلها أبو القاسم الزجاجي في جمله ثم اعتذر عن ذلك. قال الدماميني: فإن قلت: فعلى هذه اللغة – يعني تنكير "كل" ووقوعها حالا – يصح دخول "أل" لزوال ما يعارضها لفظا ومعنى، قلت: قد يمتنع ذلك على هذه اللغة، كما لا يقال القبل والبعد وإن قيل قبلا وبعدا، بناء على الغالب واستكراها لما لم يولف.اهـ منه بتصرف

فائدة: المولدون: ظاهر القاموس أنه بفتح اللام، وفيه أنهم سموا بذلك لحدوثهم، قال في التاج: وقرب زمانهم وهو مجاز. اهـ والمولد من الكلام هو الذي أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم، والفرق بينه وبين المصنوع هو أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح، وهذا بخلافه. انظر المزهر للسيوطي

إِلَى اسْمِ جِنسٍ مُظْهَرٍ حَتْماً أَضِفْ ذُو غالِبًا وهكذا أولُو أُلِفْ

يعني أن "ذو" بمعنى صاحب، لا الموصولية وفروعها، وهي: "ذوو" و"ذوات" و"ذاتا" و"ذات" لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر، نحو ذو مال وذو علم وكذا الباقيات، والمراد باسم الجنس هنا: ما يقابل الوصف والعلم؛ فلا يقال: "ذو عالم" لأن وضع "ذي" لأن توصل إلى الوصف بما لا يجوز أن يكون صفة، فإذا كان تاليها يجوز كونه صفة لم يكن لدخولها فائدة. قاله الدماميني، قال الشيخ خالد: وأما قراءة ابن مسعود: ﴿وفوق كل ذي عالم﴾ فيجوز فيه كون "ذي" زائدة وكون "عالم" مصدرا فيتحد مع قراءة الجماعة. اهـ والمعروف منع إضافتها إلى الضمير إلا في الشعر، وقال صاحب رؤوس المسائل: منع الكسائي إضافة ذي إلى ضمير ومنعه النحاس والزبيدي وغيرهما وأجازه غيرهم. وفي البسيط: أكثر النحويين على منع إضافة ذو لمضمر أو علم و اختار ابن بري إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه. نقله في المساعد

قول الناظم: "وهكذا أولو ألف" أي وهكذا ألف في لزوم الإضافة إلى اسم جنس ظاهر "أولو" نحو: ﴿أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بأس شديد﴾ ومثلها "أولات" نحو: ﴿وإن كن أُوْلَٰتِ حمل﴾.

تنبيه: توهم بعضهم أن اسم الجنس هو النكرة، فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: «أن تصل ذا رحمك»[448]، وغاب عنه مواضع في التنزيل: ﴿والله ذو الفضل العظيم﴾، و﴿ذو العرش المجيد﴾، و﴿ذي الطول﴾، و﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ والإكرام﴾. قاله الدماميني

وجَوِّزَ انْ تُضافَ ذو إلى العَلَمْ　　وغالِبًا إلْغاؤُها قدِ انحَتَمْ

يعني أنه قد يضاف "ذو" جوازا إلى علم إذا لم تقارن وضعه، كقولهم في قطري وعمر وتبوك: ذو قطري وذو عمر وذو تبوك، أما إن كانت في علم قارنت وضعه فوجوبا، نحو: ذو يزن وذو عدن وذو الكلاع وذو رعين وذو تسلم لموضع، فلا ينظر لمعناها حينئذ،

448- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ولفظه: «تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك». الحديث رقم: 106.

بل الظاهر ما قاله الدماميني أن مجموع اللفظين هو العلم لا الثاني بمفرده حتى يقال إن "ذو" تضاف إليه، وكلا الأمرين مسموع ولا يقال إلا ما سمع من الواجب والجائز، على بحث للدماميني في ذلك، قال: وهو مشكل، أما العلم المصدر بـ"ذو" وضعا فقياس إذ لا حجر في الأعلام، وفي كلام الفراء ما يدل على القياس في الآخر، قال - وقد ذكر الإضافة في "زيد بطة"- :كأنك قلت "زيد ذو بطة" وأنت لو قلت "ذو زيد" لجاز، وقال أيضا: سمعت من الفصحاء وضعت المرأة ذا بطنها. ومن ذلك قول النحويين في نحو"شاب قرناها" إذا ثني أو جمع: "ذوا وذوو شاب قرناها".

قوله: "وغالبا إلغاؤها قد انحتم" أي عند ابن مالك، ويحتمل ذلك قوله في الخلاصة: (وناب نقلا عنه ذو فعيل) أي فعيل، والمراد بإلغائها عدم الاعتداد بها معنى، فتكون من إضافة الملغى إلى المعتبر، خلافا لمن أراد بها الذات وبما أضيفت إليه اللفظ، كجاء ذو عمرو أي صاحب هذا اللفظ، فالمسند إليه "ذو" باعتبار ما يدل عليه من معنى الصحبة، والمضاف مراد به اللفظ، والذي يرى ابن مالك أن المراد بالمضاف إليه ما يدل عليه من المسمى، فالإسناد إليه في التحقيق، و"ذو" - وإن أسند إليها لفظا - ملغاة باعتبار المعنى؛ ومن غير الغالب: ما وجد مكتوبا في حجر من أحجار الكعبة (أنا ذو بكة) بالاعتداد بها، فليست هنا ملغاة بل مقصودة المعنى وإسقاطها ممتنع، وليست من نفس العلم كما في ذي يزن. وقد تقطع "ذو" عن الإضافة وتدخل عليها "أل" كقوله: [449]

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوينا

أقول: وفي جمع الناظم بين غلبة الإلغاء وتحتمه نظر لا يخفى، إلا إن أراد تحتم الحكم بغلبة الإلغاء إذا أضيفت لعلم، أي خلافا لمن لا يرى الإلغاء فيها أصلا، وجعلها فيما توهم فيه إلغاؤها مرادا بها الذات وبما أضيفت إليه اللفظ كما تقدم، فتكون الغلبة راجعة لنفس الإلغاء، والتحتم راجع للحكم بالإلغاء، فلا تعارض حينئذ بين الغلبة والتحتم. والله تعالى أعلم.

449- البيت من الوافر، وقائله الكميت بن زيد. خزانة الأدب: 62/1.

وربّمـــا إلـــى ضَـــميرِ غائِـــبِ   أُضـــيفَ جَمْعُـــهُ أوِ المُخاطَـــبِ

يعني أنه ربما أضيف جمعه – وهو ذوو – إلى ضمير غائب، وأنشد عليه الأصمعي: [450]

إنمـــــا يصـــــطنع المعـــــ   ـــــروف في النـــــاس ذووه

وقوله: [451]

صـــبحنا الخزرجيـــة مرهفـــات   أبـــان ذوي أرومتهـــا ذووهـــا

وإلى ضمير مخاطب، كقول الأحوص: [452]

وإنـــا لنرجـــو عـــاجلا منـــك مثلمـــا   رجونـــاه قـــدما مـــن ذويـــك الأفاضـــل

وغالِبًـــا آلٌ كأَهْـــلٍ لـــمْ يُـــضَفْ   إلاّ إلـــى العـــالِمِ مِـــنْ ذَوِي الشَّـــرَفْ

يعني أن "آلا" بمعنى "أهل" لا يضاف غالبا إلا إلى العلم العاقل ممن له شرف وخطر نحو آل محمد، ولو مضمرا وفي الحديث: "اللهم صل على محمد وآله" [453] لكن إضافته للضمير قليلة حتى قيل إنها لحن.

450- البيت من مجزوء الرمل، وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل: 108/3.
وروايته في تعليق الفرائد للدماميني :

إنمـــا يعـــرف ذا الفضـــــــ   ـــــل مـــن النـــاس ذووه

ونسبه لأعرابي وذكر قبله:

أنـــت مـــا اســـتغنيت عـــن صـــا   حبـــك الـــدهر أخـــوه
فـــإذا احتجـــت إليـــــه   ســـاعة مجـــك فـــوه
أفضـــل المعـــروف مـــا لم   تبتـــذل فيـــه الوجـــوه

451- البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير رضي الله عنه، شرح المفصل لابن يعيش: 53/1.
452- البيت من الطويل، وقائله الأحوص، ديوانه: 136، وروايته: (ولكن رجونا منك مثل الذي به صرفنا قديما .. إلخ)
453- الحديث أورده ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى {إن الله وملئكته يصلون على النبي} 477/6.

ولا ينتقض ذلك بآل فرعون فإن لهم شرفا باعتبار الدنيا، ولا بقوله: [454]

لا هـــــم إن المـــــرء يمـــــ نـــع رحلـــه فـــامنع رحالـــك

وانصـــر علـــى آل الصليـــــ ـــب وعابديـــه اليـــوم آلـــك

لأن لآل الصليب شرفا في اعتقادهم، ومن ثَم كان الثناء على الجميل محله في اعتقاد المتكلم، ولذا كان قوله: [455]

لا تنفـــري يـــا نـــاق منـــه فإنـــه شـــريب خمـــر مســـعر لحـــروب

مدحا لأنه جميل عنده، فلا يقال: آل رجل، وآل شدقم، وآل الحجام، ومن غير الغالب قوله: [456]

مـــن الجـــرد مـــن آل الوجيـــه ولاحـــق تـــذكرنا أوتارنـــا حـــين تصـــهل

لإضافته إلى علم ما لا يعقل.

قول الناظم: "آل كأهل" احترز به من التي بمعنى الشخص أو السراب، وأما التي بمعنى الأتباع فهي كالتي بمعنى أهل مما يلازم الإضافة معنى لا لفظا، وقد بقيت على المصنف . قاله الدماميني

قوله: "العالم" هذه العبارة أجود من قوله في التسهيل: "من يعقل" كما نبه عليه أبو حيان وذلك لإضافة "آل" إلى اسم الله كما في قول الشاعر: [457]

نحـــــــن آل الله في بلـــــــدتنا لم نـــزل آلا علـــى عهـــد إرم

وفيه اجتماع قطع "آل" عن الإضافة و إضافتها.

قوله في الطرة: "لم يضف إلى معرف إلا .. إلخ" ظاهره: أن إضافته للصليب في قوله:

454- الشعر من الكامل مجزوء مرفل، وقائله: عبد المطلب. الروض الأنف: 122/1، وروايته: فامنع حِلالك-، وفسره بالقوم الحلول في المكان، وكذا في أمالي القالي، ص: 510.

455- البيت لجعفر بن الأحنف، ويقال لحفص بن الأحنف، الحماسة شرح الأعلم: 942/1.

456- البيت من الطويل، وقائله: الكميت كما في تاج العروس: لحق-.

457- البيت من الرمل وهو منسوب لعبد المطلب بن هاشم في نهاية الأرب 81/16

(آل الصليب) لا يخرج عن الغالب لأنها أضيفت إلى معرف، وقد نص على خروجه عن الغالب غير واحد، لتصريحهم بأن الغالب إضافتها إلى العلم ومن غيره إضافتها إلى اسم جنس، وأنشدوا البيت.

لكن يظهر أن مستند الناظم في ذلك الدماميني، فإنه لم يسلم أن نحو: "آل النبي" و"آل السلطان" و"آل الخليفة" من غير الغالب، وقال: إن تحرير العبارة في هذا المحل أن يقال: ولا يضاف إلا إلى ذي شرف معرفة، وكونه ضميرا أو علما لغير عالم قليل، وما سواه كثير.اهـ

وقد اختلف في أصل "آل"، فقيل ألفه بدل من همزة مبدلة من هاء وهو بدل لازم، واستدل له بقولهم في تصغيره أهيل، وقيل منقلبة عن واو وأصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فا نقلبت ألفا، من "آل يؤول" بدليل تصغيره على أويل، قال المرادي: وهذا هو المختار، وليس هو بمعنى الأهل على هذا القول، لأن الأهل: القرابة، والآل: من يؤول إليك في قرابة أو دين أو مذهب.

لجُمْلَةٍ إسْمِيَّةٍ قَدْ تَقَعُ　　مُضافَةً كَلَدُنَ انتَ يافِعُ

يعني أن "لدن" ربما أضيفت إلى جملة اسمية كقوله:[458]

تذكر نعماه لدن أنت يافع　　إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

ولهذا لم تعرب كأي الشرطية والاستفهامية، لأن المعارض لموجب بنائهما إنما هو لزوم الإضافة إلى المفرد؛ ولو سلم وجود المعارض في "لدن" فإعرابها لغة، والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء. انظر الصبان في الكلام على الأشباه

فائدة: ذكر أبو حيان في شرحه بحثا في الإضافة إلى الجمل، هل تفيد تعريفا لأنها تقدر بالمصادر، والمصدر يضاف في التقدير إلى الفاعل أو المفعول، فكان معرفة إن كان المضاف إليه كذلك، أو لا تفيده لأن الجمل نكرات؟ ثم قال: إن حصر النحويين للإضافة

458- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر 136/3 وصدره في خزانة الأدب 198/3

التي لا تفيد تعريفا في ما حصروه يدل على أنها تفيد التعريف. لكن تعقبه تلميذه ناظر الجيش، بأنه ليس في الحصر المذكور دليل على ما قال، لأن الإضافة إلى الجمل على خلاف الأصل وهو الإضافة إلى المفرد، فالتقسيم الذي ذكروه إنما هو راجع إلى ما هو الأصل. قال: أما المضاف إلى الجملة فله حكم نفسه، إن كان معلوما قبل أن يضاف فمعلوم بعد الإضافة، أو غير معلوم فغير معلوم، ولا مدخل للإضافة في إفادة ذلك. اهـ كلام ناظر الجيش في شرحه باختصار

لِلفِعلِ إنْ ثَبَتَ وهْوَ مُنصَرِفْ أضِفْ لَدُنْ رَيْثَ ... ...

يعني أن "لدن" تضاف إلى الفعل المثبت المتصرف، كقوله: [459]

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقوله: [460]

لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح

لا بإضمار أن خلافا لسيبويه، قال: ليكون الفعل بعدها مؤولا باسم، ورد بأن فيه حذف الحرف المصدري وبقاء صلته، وأجيب بأنه على حد: "تسمع بالمعيدي"، ووجه إضافتها للفعل عند غيره أنها تدل على مبدإ الغاية زمانا أو مكانا، فإذا كانت دالة على مبدإ الزمان فمجريها مجرى أسمائه المبهمة ليس ببدع .قاله المصنف

قوله: "ريثا" بالنصب معطوف بحذف العاطف على قوله "لدن"، أي و كذا تضاف للفعل المثبت المتصرف"ريث"، كقوله: [461]

خليلي رفقا ريث أقضي لبانتي من العرصات المذكرات عهودا

و"ريث" مصدر من راث أي أبطأ، وفي المساعد عازيا للصفار: أن المصدر المستعمل

459- البيت من الطويل، وقائله القطامي. خزانة الأدب: 188/3.

460- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 836/2 وللبغدادي 286/6

461- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 836/2.

بمعنى الزمان تجوز إضافته إلى الفعل، نحو: أتيتك ريث قام زيد أي قدر بطء قيامه.

قول الناظم: "للفعل" فيه مسامحة وإن تبع فيه التسهيل، لأن الإضافة إلى الجملة لا إلى الفعل وحده، وكذا في تعبيره بالمنصرف عن المتصرف، وقد تقدم التنبيه على ذلك عند قوله في باب ظن: (وذا مجعول في صاحب الفؤاد مهما ينصرف)، واحترز بالمتصرف من الجامد كعسى ونحوها.

... ... وآيَــــةً أَضِــــفْ

لَــــهُ مُجَــــرّدًا و مَــــعْ مــــا يَنفَصِــــلْ   بِــأنْ لَــدُنْ حِــينَ بِمــا رَيْــثَ فُــصِلْ

يعني أن "آية" بمعنى علامة – احترازا عن الآية من التنزيل والآية بمعنى العبرة كما في شرح الشيخ خالد – قد تضاف إلى الفعل المتصرف مجردا أي من "ما" المصدرية والنافية، وكان من حقها الإضافة إلى المفرد كعلامة، قال الشيخ خالد نقلا عن أبي الفتح في كتاب التمام: وإنما أضيفت إلى الفعل لأن العلامة مصدر، والمصدر قريب الشبه من الظرف الزماني، فجازت إضافتها إلى الفعل كما أضافوا إليه المصدر في قوله: [462]

لا يصــــعب الأمــــر إلا ريــــث يركبــــه ... ...

وجاءت مبنية على الفتح مع الفعل في قوله: [463]

... ... بآيــــة مــــا جــــاءت إلينــــا تهاديــــا

كما بني الظرف في قوله: (على حين عاتبت المشيب إلخ) على الفتح مع الفعل هـ
ومن إضافتها للفعل قوله: [464]

462- تمامه : وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر . البيت من البسيط وهو من قصيدة لأعشى باهلة يرثي بها المنتشر بن وهب . الأصمعيات ص 67 وخزانة الأدب 92/1 وورد صدره أيضا في بيت للحطيئة وتمامه: (ولا يبيت على مال له قسم) ديوانه ، ص 181 والدرر131/3

463- صدره : (ألكني إليها عمرك الله يا فتى) البيت من الطويل وقائله سحيم عبد بني الحسحاس . خزانة الأدب 273/1

464- البيت من الوافر، وقائله الأعشى. خزانة الأدب: 135/3، ولم أجده في نسخة ديوانه.

بآيـــة تقـــدمون الخيـــل شـــعثا كـــأن علـــى ســـنابكها المـــداما

وكونُ الإضافة إلى الفعل هو مذهب سيبويه، وزعم ابن جني أنه على تقدير ما المصدرية، ولا يجيز إضافة آية إلى الفعل، وإنما قدر"ما" دون "أن" لأن الفعل لم يرد منصوبا في وقت، ولأنه لا يختص بالمستقبل. قاله الدماميني ويرده أمران: أحدهما أن حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته بعيد عن القياس على أنه لا يعرف في غير "أن"، والثاني: ما يأتي من اقترانه بما النافية. قاله الشيخ خالد

قوله: "ومع ما" أي وقد تضاف "آية" إلى فعل مقرون بـ"ما" المصدرية نحو: (465)

ألا مـــن مبلـــغ عـــني تميمـــا بآيـــة مـــا يحبـــون الطعامـــا

ومذهب سيبويه أنها زائدة، خلافا لابن جني وتبعه ابن مالك وعزي للمبرد، قال الدماميني: والعجب من سيبويه حيث قال بإضافة آية إلى الجملة مع بعدها من الظروف حتى قدر زيادة "ما" هنا. قال: ولا حاجة إلى ما زعم من زيادة "ما" في البيت إلا على تقدير كونها لاتضاف إلى مفرد، وليس كذلك قال الله تعالى: ﴿إن ءَايَةَ ملكه أن ياتيكم التابوت﴾ بل ذلك هو الأصل والغالب فإذا أمكن لم يجز العدول عنه. اهـ وقد نقل المرادي أنهم لم يصرحوا بالمصدر قط فلم يقولوا آية محبتكم، فالآية التي ذكر الدماميني ترد ذلك.

أو مقرون بـ"ما" النافية نحو: (466)

ألكـــني إلى قـــومي الســـلام رســـالة بآيـــة مـــا كـــانوا ضـــعافا ولا عـــزلا

وبهذا يستدل على أن الإضافة للفعل إذ لا تقدر ما المصدرية قبل ما النافية، ومذهب سيبويه اطراد إضافة آية إلى الفعل. وقد اقتصر في التسهيل على ذكر هاتين أي المصدرية والنافية، وزاد في الطرة ذكر الزائدة، ولم يفردها بشاهد، لكن قوله: (بآية ما تحبون الطعاما) يحتملها، بل هو مذهب سيبويه كما تقدم.

465- البيت من الطويل، وقائله يزيد بن عمرو بن الصعق. خزانة الأدب: 136/3.

466- البيت من الطويل، وقائله عمرو بن شاس، شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 191/1. وشرح شواهد المغني للسيوطي 836/2، و العيني 596/3.

وسمعت إضافتها للجملة الاسمية كقوله: [467]

بآيـــة الخـــالُ منهـــا عنـــد برقعهـــا   وقـــول ركبتهـــا قَـــضْ حـــين تثنيهـــا

قوله: "ينفصل بأن لدن حين" أي وقد يفصل بين "لدن" والفعل المضافة إليه بأن كقوله: [468]

وليـــت ولم تقطـــع لـــدن أن وليتنـــا   قرابـــة ذي قـــربى ولا حـــق مســـلم

وكذلك "حين" كقوله: [469]

وجالـــت علـــى وحشـــيها أم عـــامر   علـــى حـــين أن نـــالوا الربيـــع فـــأمرعوا

فقول الناظم: "حين" معطوف على "لدن" بحذف العاطف أي ينفصل بأن لدن وحين.

قوله: "بما ريث فصل" أي ربما تفصل "ريث" بما وهي زائدة أو مصدرية، كقوله: [470]

ولكـــن نفســـي حـــرة لا تقـــيم بي   علـــى الضـــيم إلا ريثمـــا أتحـــول

اذْهَـبْ بِـذِي تَسْـلَمُ عَـنْهُمْ أُخِـذا   ولا بِـذِي تَسْـلَمُ مـا كـانَ كَـذا

يعني أنهم ربما قالوا: اذهب بذي تسلم، فالباء ظرفية بمعنى في و"ذي" صفة لزمن محذوف منكر، وهي مضافة إلى الجملة التي بعدها، والتقدير: اذهب في وقت صاحب سلامتك أي وقت هو مظنة سلامتك، وقيل: "ذي" بمعنى الذي، ويضعفه أن استعمال ذي موصولا مختص بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها

467- البيت من البسيط، وقائله: عمرو بن مزاحم السلولي. الدرر: 37/5.

468- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 125/3 والدرر 137/3

469- البيت من الطويل، وقائله أوس بن حجر. شرح التسهيل للمصنف: 125/3.وروايته في ديوانه : (على حين سنوا في الربيع وأمرعوا) ص : 52، الوحشي من الدابة : جانبها الأيمن ، السن : الأكل الشديد

470- البيت من الطويل، وقائله الشنفري. مختار الشعر الجاهلي 601/2.

في لغتهم البناء ولم يسمع في هذا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروطٌ باتحاد المتعلق نحو ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه والمتعلق هنا مختلف، وأن العائد لم يذكر في وقت.

قوله: "ولا بذي تسلم ..إلخ" أي وربما قالوا: "لا بذي تسلم ما كان هذا" حكاه ابن السكيت، فـ"لا" للإعلام من أول الأمر بأن الجواب الآتي منفي على وزان: ﴿فلا وربك لا يؤمنون﴾، و" الباء" باء القسم بخلافها في المثال السابق، و"ما كان هذا" جواب القسم، والمعنى لا وصاحب سلامتك أي لا والذي يسلمك وهو الله، وهذا قسم واستعطاف للمخاطب ليقبل الأمر المحلوف عليه.

اذْهَبْ و تَسْلَمُ عَلى حالِ الذِي خاطَبْتَهُ ... ...

يعني أنه يختلف فاعل اذهب وتسلم بحسب المخاطب، مفردا مذكرا أو مؤنثا، أو مثنى أو مجموعا، فيقال: اذهبي بذي تسلمين، واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهبن بذي تسلمن.

قال المرادي: وإضافة "ذي" إلى الفعل أشذ من إضافة "آية" و"ريث" و"لدن" وإن كان في الجميع شذوذ. اهـ

... ... وما كَمِثْلٍ احتُذِي
بِناؤُه إذا الذِي أُضِيفا لَهُ بَنَيْتَهُ فَلا تَحِيفا

يعني أنه يجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص ـ وهو ما لا تتم دلالته على ما يراد به إلا بما أضيف إليه ـ كمثل وغير وبين ودون وشبهها، لمناسبتها الحروف بعدم قبول النعت والتعريف والتثنية والجمع وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها، فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء لكنه ألغي لإضافته إلى معرب، واعتبر ذلك في الإضافة إلى مبني قصدا للمشاكلة، وبعضها أحق بالبناء من بعض لكونه أزيد مشاكلة كما ترى في "غير" من وقوعها موقع "إلا" وموقع "لا"، ومن شواهد بناء "دون" قوله تعالى: ﴿ومنا دون ذلك﴾ بفتح نونه وهي في موضع رفع بالابتداء، لكن خُرّج

على أن التقدير: ومنا صنف دون ذلك، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه، ومن بناء "بين" قوله تعالى: ﴿وحيل بينهم وبين ما يشتهون﴾ ففتح النون، وهي في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل، لكن يوجه بمثل ما تقدم في "دون"، وأجرى قوم منهم الزمخشري وابن عصفور "مثلا" مجرى "غير" في ذلك، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ بفتح اللام وهو في موضع رفع صفة لـ"حق"، وخرج على جعل "حق" اسم فاعل من "حق يحق" ثم قصر كما فعل بـ"بار" حتى قيل فيه"بر" وبقي فيه الضمير الذي كان قبل القصر، وجعل "مثل ما " حالا منه، وبقول الفرزدق: [471]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

على أن "مثلهم" مبتدأ، وقد خرج البيت على غير ذلك، ككون" مثلهم" خبر"ما" تقدم على اسمها، وفيه أقوال أخرى ذكرها في روض الحرون في باب "ما ولا ولات".

قال المصنف في الشرح: ولا ينبغي لـ"مثل" أن يجرى مجرى "غير"، لأنه ـ وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه ـ فقد خالفه بمشابهة التام الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، وإلى ذلك أشار في متن التسهيل بقوله: "ما لم يشبه تام الدلالة"، ولم يعتبر الناظم هذا القيد بناء على مذهب الزمخشري من أن "مثل" كـ"غير"، قال الفراء: أسد وقضاعة يبنون "غير" واقعة موقع إلا على الفتح نحو: ما قام أحد غيرك وما قام غيرك بفتح الراء، وأنشد عن الكسائي: [472]

لم يمنع الشرب منها غيرَ أن نطقت   حمامة في غصون ذات أوقال

لكن خُرّج على أن يكون المراد في "ما جاء غيرك" ما جاء جاءٍ غيرك، فنصب "غيرك" على أنه حال أو منصوب على الاستثناء، وساغ حذف "جاء" وهو فاعل، لأنه بعد نفي والعموم فيه مقصود، وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير،

471- البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، ديوانه: 167.

472- البيت من البسيط، وقائله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري، شرح أبيات الكتابي للسيرافي: 130/2، والشاهد فيه بناء غيرَ- على الفتح من قوله: غير أن نطقت-.أوقال ، جمع وقل : ثمر شجر الدوم.

كقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن" [473] أي ولا يشرب الشارب، وعلى هذا أيضا يحمل البيت، كأنه قال: لم يمنع الشرب منها مانع غير أن نطقت، والنصب على الحال أو الاستثناء.

تنبيه: قول المصنف في التسهيل: (ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبني ..إلخ) قد يفهم منه أنه لا يرى ذلك، ويدل على أن هذا مراده أنه خَرّج جميع ما استشهد به على البناء أحسن تخريج كما تقدم. قاله ناظر الجيش

واسْتَغْنِياً بِما أُضِيفَ الثانِي إلَيهِ أوْ صِفَتُهُ عَنْ ذانِ

قوله: "واستغنيا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه قد يحذف مضاف ومضاف إليه ويستغنى بما أضيف إليه الثاني كقوله تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾ أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، وقد تتوالى ثلاث متضايفات، فيحذف الثاني والثالث ويستغنى بالرابع، كقوله تعالى: ﴿فقبضت قبضة من أثر الرسول﴾ أي أثر حافر فرس الرسول، وجعل ابن هشام في المغني من ذلك قوله تعالى: ﴿فإنها من تقوى القلوب﴾ أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، وقال الدماميني: ليس بمتعين لجواز أن تكون "من" تعليلية أي تعظيمها ناشئ من التقوى، وعليه فلا حاجة إلى تقدير مضافين.

تنبيه: قد مثل في الطرة بقوله تعالى: ﴿من أثر الرسول﴾ للاستغناء بما أضيف إليه الثاني، وهو في الحقيقة أضيف إليه الثالث، لكن لا ينافي ذلك تمثيلنا به للاستغناء بالرابع تبعا لأكثر شراح التسهيل، لأن أصل ما فيها للدماميني، وهو يرى أن حذف المضافات تدريجي، أي يحذف مضاف فقط ثم يقوم المضاف إليه مقامه ثم يحذف ذلك الثاني، قال: ولهذا اكتفى النحويون عن تعداد هذه المسائل بقولهم: "وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه". أقول: وهو كقول المصنف في الخلاصة: (وما يلي المضاف ياتي خلفا..إلخ)، ثم زاد الناظم هنا التنبيه على أنه قد يحذف أكثر من مضاف فقال: "واستغنيا بما أضيف الثاني إليه"، وهذا يكفي أيضا عن تعداد ما بعده، فإنه يصدق في ﴿من أثر الرسول﴾

473- الحديث تقدم تخريجه.

أنه استغني بما أضيف إليه الثاني، بناء على أن الحذف تدريجي، وبيانه: أنه حذف المضاف إليه الأول – وهو "حافر"– واستغني عنه بالثاني الذي هو ثالث المتضايفات أي "فرس"، ثم حذف هذا الثالث، استغناء بما أضيف إليه المضاف إليه الثاني الذي هو رابع المتضايفات، أما المصنف فيرى أن الحذف دفعي، وقد عد المتضايفات بدءا بأولها الذي لم يحذف وهو "أثر"، وحذف بعده اثنان "حافر" و"فرس"، ثم استغني عنده برابعها. والله تعالى أعلم.

ثم إن الدماميني قد اعتذر عن المصنف بأنه رام استقراء التراكيب الواقعة في كلامهم بالنسبة إلى تعدد المحذوف.اهـ

قول الناظم: "أو صفته" بالرفع عطف على "الثاني" من قوله: "بما أضيف الثاني" أي وقد يستغنى عن المتضايفين بما أضيفت إليه صفة الثاني محذوفة، كقوله: [474]

ولا الحجاج عيني بنت ماء   تقلب وجهها حذر الصقور

يريد ولا الحجاج صاحب عينين مثل عيني بنت ماء، فحذف المضاف والمضاف إليه وهما: "صاحب عينين" وحذف "مثل" وأقيم ما أضيف إليه "مثل" وهو "عيني" مقام ما حذف، فهنا حذفت ثلاثة أسماء متجاورة.

وظاهر هذا أن المضاف والمضاف إليه حذفا معا، والصواب أنه حذف المضاف فقط ثم أقيم المضاف إليه مقامه، ثم يحذف ذلك الثاني، ثم يقوم الثالث مقامه، فالحذف تدريجي لا دفعي.

قال في التسهيل: (وقد يقوم مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه

474- البيت من الوافر، وقائله: إمام بن أقرم النميري، وقبله:

ولما أن برزت إلى سلامي   ويسري قلت ما أنا بالفقير
طليق الله لم يمنن عليه   أبو داود وابن أبي كثير
ولا جزء ولا ابن أبي شريف   ولا مولى الأمير ولا الأمير

شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 23/2.

رابع) يعني أنه قد يحذف مضاف أول ويبقى ما أضيف إليه وهو الثاني، ثم يحذف مضاف آخر وهو الثالث ويبقى ما أضيف إليه وهو الرابع، كقوله: [475]

أبيـــــتن إلا اصـــــطياد القلـــــو ب بـــــأعين وجـــرة حينـــا فحينـــا

التقدير: بمثل أعين ظباء وجرة، فهذه أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها، وثالثها إلى رابعها، وكقوله: [476]

فإنـــك منهـــا والتعـــذر بعـــد مـــا لججـــت وشـــطت مـــن فطيمـــة دارهـــا

لمثـــل الـــتي قامـــت تســـبع ســـؤرها وقالـــت حـــرام أن يرجـــل جارهـــا

أراد: "قامت تسبع ذا سؤر كلبها"، ففعل مثل ما فعل قائل البيت الأول.

وقد يحذف ثلاث مضافات وصفة، كقوله تعالى: ﴿فكان قاب قوسين﴾ أي مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف الثلاثة والصفة، واستتر الضمير القائم مقام المضافات وهو اسم كان.

قول الناظم: "عن ذان" أي المتضايفين، على لغة من يلزم المثنى الألف.

❀❀❀

475- البيت من المتقارب، أنشده المصنف في شرح التسهيل بلا نسبة: 134/3.

476- البيتان من الطويل وقائلهما: أبو ذؤيب الهذلي، شرح المصنف للتسهيل: 134/3، وشرح أشعار الهذليين: 76/1، وروايته لنعتُ التي... قال الأصمعي: هذه امرأة نزل بها رجل فتحرجت أن تدهنه وأن ترجل شعره ثم جاء كلب لها فولغ في إنائها فقامت فغسلته سبع مرات، وذلك بعين الرجل فجعل يتعجب منها، ومن ورعها. إذ أتاها قوم فطلبوا قتيلا عندها فانتفلت من ذلك أي حلفت وتبرَّأَتْ ثم فتشوا منزلها فوجدوا القتيل وسلاحه في بيتها. يقول فأنت كهذه المرأة التي جحدت وفرت من الأمر الصغير وركبت أعظم منه. من الشرح المذكور. باختصار.

المضاف إلى ياء المتكلم

وربّما انكَسَرَ فيهِ مُدْغَما أوْ تالِيًا لِألِفٍ ... ...

يعني أن ياء المتكلم ربما كسرت مدغما فيها آخر، وهي لغة حكاها قطرب والفراء، ووجهها أن الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين، وسوغه مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كظبي، وبهذه اللغة قرأ حمزة : ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾ كالأعمش، فما كان ينبغي اقتصار الطرة عليه لأن حمزة من السبع؛ وهذا مطرد في لغة بني يربوع، ومنها قوله:[477]

أقبل في ثوبي معافري بين اختلاط الليل والعشي
ماض إذا ما هم بالمضي قال لها هل لك يا تا فيِّ
قالت له ما أنت بالمرضي ... ...

قال الرضي: وهو عند النحاة ضعيف.

قوله: "أو تاليا لألف" أي وربما انكسرت الياء بعد ألف كقول بعض العرب: عصايِ، وهي لغة قليلة أقل من كسرها مدغما، وبها قرأ أبو عمرو والحسن قراءة شاذة.

... ... قَدْ عُلِما

شُذُوذًا ان يَسْكُنَ بَعْدَ أَلِفِ أَبِيَّ فِي أَبِي أَخِيَّ قَدْ يَفِي

أي وربما سكن بعد ألف كقراءة نافع: ﴿ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾، قال الرضي: وذلك: إما لأن الألف أكثر مدا من أخويه فهو يقام مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، قال: ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف.

قوله: "أبي في أبي..إلخ" يعني أنه سمع في أبي "أبيَّ" بالتشديد أي برد اللام في الإفراد وإدغامها في الياء، وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، خلافا للمبرد في جوازه في النثر وهو مذهب الكوفيين، ويحتمل أن أصله "أبا" بالقصر، فقلبت الألف ياء على لغة

477- الرجز للأغلب العجلي، والمعافري بفتح الميم والعين مهملة: الذي لا يتوانى ولا يكل في أمر هم به. خزانة الأدب: 259/2. والشاهد فيه كسر ياء المتكلم. في قوله: فيّ- مدغما فيها ما قبلها.

هذيل وأدغمت في ياء المتكلم، قال في الخلاصة (وعن هذيل انقلابها ياء حسن)، كقوله: [478]

كـــــان أبيّ كرمـــــا وجـــــودا   يلقـــي علـــى ذي اللبـــد الجديـــدا

قال المصنف: والاستشهاد بهذا البيت أقوى من الاستشهاد بقول الآخر: [479]

قـــدر أحلـــك ذا المجـــاز وقـــد أرى   وأبيَّ مالـــــك ذو المجـــاز بـــــدار

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع، والذي قبله يتعين فيه الإفراد لقوله: "يلقي"، إذ لو قصد قائله الجمع لقال: "يلقون".

قلت: كيف يكون الإفراد في البيت الأول متعينا مع احتمال أن يكون من باب قول الناظم في تعاقب الضمائر: (وكغائب يقل) أي أن يكون من وقوع ضمير الغائب موقع ضمير الجمع، فجاز أن يقول "يلقي" ومراده: "يلقون" كما في قول الشاعر: [480]

فـــإني رأيـــت الصـــامرين متـــاعهم   يمـــوت ويفـــنى فارضـــخي مـــن وعائيـــا

أي يموتون، وإن كان هذا الاحتمال في البيت لا ينافي كون الاستشهاد به أقوى، لأنه أضعف من الاحتمال في البيت الثاني، فالمناقشة إنما هي في كون الإفراد متعينا في الأول دون الثاني. والله تعالى أعلم، ولكون الاستشهاد بالأول أقوى اقتصر عليه في الطرة.

قول الناظم: "أخيَّ" يعني أنه قيس أخ على أب في ذلك، قال المصنف: ولم أجد شاهدا على "أخيَّ" لكن أجيزه قياسا على "أبيَّ" كما فعل أبو العباس. قال ابن هشام: ولا أدري لم خصه بالقياس. قال الدماميني بعد نقل كلام ابن هشام: قلت: في أمالي الكافية لابن الحاجب ما معناه: أن المبرد وجد السماع في أبي، وقاس عليه أخي لأنه مثله في لغاته وأصله وكثرة استعماله.

تنبيه: "أبيَّ" و"أخيَّ" على هذه اللغة مما يجب فيه فتح الياء وأن يدغم ما وليته،

478- البيت من المنسرح، أنشده المصنف في شرح التسهيل 148/3، وكذا ابن عقيل في المساعد 379/2، والذي فيهما "الجديدا" بالجيم.

479- البيت من الكامل وقائله مؤرِّج السلمي. خزانة الأدب: 272/2.

480- تقدم تخريجه في باب الضمائر.

مع خروجه عن الأمور الأربعة التي ذكرها في الخلاصة في قوله: (إذا لم يك معتلا..إلخ)، وهي المنقوص والمقصور والمثنى والمجموع على حده. قاله ياسين في حواشيه على الألفية

قول الناظم: "قد علما شذوذا..إلخ" في رواية: "وعلما" بالواو.

وقوله: "أبي في أبي..إلخ" "أبي" الأولى بتشديد الياء مبتدأ خبره "قد يفي" آخر البيت، وقوله: "أخي" بتشديد الياء كذلك، وهو مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر الأول، وفي بعض النسخ: "وأخّيّ يفي" وإعرابه كالأول، إلا أن "أخي" على هذه الرواية بتشديد الخاء والياء معا.

وقَلَبُوا الْيا ألِفًا دُونَ نِدا والحَذْفُ بَعْدَ الكَسْرِ والفَتْحِ بَدا

يعني أنه ربما قلبت الياء ألفا في غير النداء كقوله: [481]

أطوِّف ما أُطَوِّف ثم آوي إلى أما فتسقيني النقيعا

بقلب الياء ألفا، وخصه بعضهم بالضرورة.

قوله: "والحذف بعد الكسر ..إلخ" أي وورد حذف الياء بعد كسرة كقوله: [482]

خليل أملك مني للذي كسبت يدي ومالي فيما يقتنى طمع

وحذف الألف بعد فتحة كقوله: [483]

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني

فاستغني بفتحة الفاء عن الألف المبدلة عن الياء، وقد يقال: إن الأصل يا لهف وحذف حرف النداء؛ وفي النهاية: أجاز المازني في غير النداء إبدال ياء المتكلم ألفا.

ثم كل من القلب والحذف خاص بالإضافة المحضة، أما اللفظية فلا لأنها في تقدير

481- البيت من الوافر وقائله نفيع بن جرموز ، جاهلي، نوادر أبي زيد 19، وروايته: ويرويني النقيع-، وكذا في العيني: 247/4، بلا نسبة.

482- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك . 1005/2

483- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شواهد العيني: 248/4، وخزانة الأدب: 63/1.

الانفصال. كذا للمصنف، لكن هذا من خصائصه، وأما غيره من النحاة فلم يقيد ذلك، بل أطلقوا في جواز الأوجه الخمسة في المنادى المضاف إلى الياء. قاله ناظر الجيش.

وقد أجاز أبو عمرو وغيره استعمال الضم في المضاف إلى ياء المتكلم دون نداء كقوله: [484]

ذريـــــني إنمـــــا خطئـــــي وصـــــوبي علـــــي وإنمـــــا أهلكـــــت مـــــال

أي مالي، ورده أبو زيد الأنصاري فقال: المعنى إن الذي أتلفه مال لا عرض ولا نفس. أما في النداء فكقراءة بعضهم ﴿قال ربُّ السجن﴾ بضم الباء ونية الإضافة، ولذلك حسن حذف حرف النداء، ولو لم تكن الإضافة منوية لكان من باب "افتد مخنوق" ولا يسوغ الحمل عليه لقلته. **أقول**: ولعل الإضافة منوية معنى لا لفظا، وإلا لم يكن وجه للضم كما لا يخفى والله تعالى أعلم، ثم وقفت على نحو ذلك للمصنف في شرح التسهيل؛ **أقول**: ولينظر ما وجه الضم في غير النداء؟ فإني لم أر من تعرض له.

وكُـــلَّ مـــا أُضِـــيفَ لِليـــا أَعْرِبـــا عَلـــى الأَصَـــحِّ وانتَخِـــبْ مـــا انتُخِبـــا

يعني أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب على الأصح، إعرابا ظاهرا في المثنى مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا كـ"جاء غلاماي" و"رأيت غلامَي" و"مررت بغلامَي"، وفي المجموع على حد المثنى – وهو جمع المذكر السالم – في حال نصبه وجره نحو: " أكرمت مكرميَّ" و"أسأت إلى شاتميَّ"، وفي سوى المثنى والمجموع على حده، مجرورا غير معتل نحو: "مررت بغلامِي"، فعلامة جرها تلك الكسرة الظاهرة، قال المصنف: ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه.وكذا "بغلماني" و"بهنداتي" ونحو ذلك، ويكون إعراب المضاف إلى ياء المتكلم مقدرا فيما سوى ما تقدم، وذلك كعصاي، وغلامِي رفعا ونصبا، ونحو: مسلمِيَّ رفعا، على بحث فيه يأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

وقال ابن الخشاب والجرجاني وغيرهما إنه مبني، وفي البسيط: نقل قول إن الإضافة إلى المبني مطلقا يحصل بها البناء مطلقا، قال: ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم

484- البيت من الوافر، وقائله: أوس بن غلفاء. نوادر أبي زيد: 46. والعيني: 249/4، وخزانة الأدب: 515/3.

موجبة للبناء. نقله في المساعد، لكن رد المصنف في شرح التسهيل القول بالبناء بأن الإضافة للمبني إنما تجوز البناء إذا كان المضاف متوغلا في الإبهام اهـ

أقول: ولينظر في هذا الرد مع ما نقله صاحب البسيط من إيجابها للبناء مطلقا، ما لم يتحقق أن القائلين بالبناء هنا لا يقولون بهذا القول، فقد لا يخلو عن مصادرة. والله تعالى أعلم وقال ابن جني: إن المضاف إلى الياء لا يوصف بإعراب ولا بناء.

تنبيه: هذا الخلاف إنما هو في غير المثنى والمجموع على حده، أما هما فلا خلاف في بقاء إعرابهما، وكلامه يقتضي أن فيهما خلافا. قاله الشيخ خالد و ذكر أيضا أن محل الخلاف في المضاف المعرب كما صرح به في التسهيل، أما المبني فيبقى على بنائه اتفاقا نحو "لدني".

قول الناظم: "وانتخب ما انتخبا" أي من الأقوال، وهو القول بإعرابه على التفصيل السابق الذي اختاره المصنف من ظهور الإعراب في المثنى مطلقا وفي المجموع على حده في غير الرفع وفيما سواهما إذا كان غير معتل في حال الجر خاصة نحو: مررت بغلامي، وقيل إنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور، والقول بأنه مبني، أو لا معرب ولا مبني، هما: مقابل الأصح هنا. قال ناظر الجيش: والحق أن ما اختاره المصنف في هذه المسألة ضعيف، لقيام الدليل على خلافه، وذكر أن أبا حيان أوضح وجه الانتقاد إيضاحا حسنا، وحاصله أمران: الأول: رد ما ذهب إليه من ظهور الجر في "مررت بغلامي" بأن حركة الإعراب هي التي يجتلبها العامل، ولاشك أن هذه الحركة موجودة مع عاملي الرفع والنصب، والثاني: رد ما قاله من تقدير الإعراب في المجموع على حد المثنى رفعا بأن الواو التي كانت علامة الإعراب في الجمع باقية لم تزل وإنما تغيرت صفتها فهي موجودة، والمقدر لايكون موجودا.

قال ناظر الجيش: ورأي ابن الحاجب في المسالة كرأي المصنف فيها، وقد استدرك المنتقدون ذلك على ابن الحاجب اهـ من شرحه باختصار، لكن أجاب الشيخ خالد عن الأول بأن هذه الكسرة في "مررت بغلامي" غير تلك الكسرة التي كانت موجودة، كما أن الكسرة في "شُرِب" المبني للمفعول غير الكسرة في "شَرِب" المبني للفاعل.اهـ

وهذه المسألة من فروع قاعدة ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر هي: "اقتضاء الموضع لفظا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك" ومن فروعها كذلك اسم "لا" العاملة عمل "إن"، وقولك: "جئت الآن" فالفتحة فتحة بناء وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف..إلخ

إعمال المصدر واسمه

وأَهْمِلِ المَحْدُودَ والمُؤَخَّرا   مُصَغَّرًا مُنحَذِفًا والمُضْمَرَا

يعني أنه يهمل المصدر المحدود بالتاء، لأن دخولها دال على الوحدة لجعله حينئذ كأسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال، وشذ قوله[485]:

يحايي بها الجلد الذي هو حازم   بضربة كفيه الملا نفس راكب

وإن كان غير مقصود به الوحدة عمل، كقوله: [486]

ولولا رجاء النصر منك ورهبة   عقابك قد كانوا لنا كالموارد

أي وطئناهم كوطء الموارد.

وكذا يهمل المؤخر، فلا يتقدم معمول المصدر لأنه كالصلة لتأويله بالحرف المصدري وصلته، خلافا لبعضهم في الظرف محتجا بقوله: [487]

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

ويمكن أن يقدر إذعان قبل قوله "للذلة" ويكون المصدر المذكور مفسرا له، قال الشيخ خالد: أو يعد هذا من النوادر، على أن بعضهم اغتفر تقديم المعمول إذا كان ظرفا أو عديله، محتجا بأن الظرف تكفيه رائحة الفعل. اهـ منه، وقوله: "بعضهم" هو الرضي

485- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني: 528/3، وقوله: يحايي- بمعنى: يحيي، من الإحياء. الملا- بفتح الميم: التراب، والشاهد فيه عمل ضربة- وهو مصدر محدود بالتاء في الملا؛ لأنه مفعول به لضربة.

486- البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب، ولم ينسبه سيبويه ولا السيرافي: 351/1، والموارد جمع مَورَدة: الطريق. الشاهد فيه عمل رهبة- في عقابك.

487- البيت من الهزج، وهو للفند الزماني، شرح شواهد المغني: 944/2، والشاهد فيه عمل المصدر: إذعان- في للذلة- قبله.

فقد قال في شرح الكافية ما نصه: وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه، قال تعالى: ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾، وقال: ﴿فلما بلغ معه السعي﴾، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه قال: والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل. اهـ منه باختصار، وقد ذكر ابن زكري في شرح الفريدة أن التفتازاني أومأ لهذا عند قول التلخيص: "أكثرها للأصول جمعا".اهـ ومن هذا أيضا قول الخلاصة: (وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم).

قول الناظم: "مصغرا منحذفا" بالنصب عطفا على المحدود من قوله: "وأهمل المحدود" بحذف العاطف، وذلك لأن "أهمل" فيه فعل أمر لا ماض مبني للمجهول كما يأتي في بيتي الكافية؛ يعني أنه لا يعمل المصدر مصغرا فلا يقال: "عرفت ضريبك زيدا"، لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع كما سياتي، ولقوة جانب الاسمية بالتصغير، وقيل يعمل ومنه: رويدا زيدا؛ ولا يعمل كذلك منحذفا، خلافا لمن أعمله في البسملة أي ابتدائي باسم الله؛ قال في الهمع: ولا يحذف المصدر باقيا معموله في الأصح، لأنه موصول والموصول لايحذف، وقيل: يجوز بدليل لأنه كالمنطوق، كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف إليه..إلخ

قوله: "والمضمرا" يعني أنه لا يعمل كذلك ضمير المصدر، لأنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل، خلافا للكوفيين في إجازتهم: "مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح" فيعلقون الباء بهو، واستدلوا لذلك بقوله: [488]

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

أي وما الحديث عنها بالحديث المرجم، وخرجه غيرهم على تعليق "عن" بمحذوف أي أعني عنها أو بالمرجم ضرورة، وأجاز أبو علي في رواية والرماني وابن جني إعماله في المجرور، وأجاز جماعة إعماله في الظرف، وأطلق النحويون النقل عن الكوفيين في إعمالهم

488- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 203/1.

ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم في إعمال صريحه. قاله في المساعد

ومـــا بِتــابعٍ والأَجْنَبِـــي فُـــصِلْ وغَيْـــرَ مُفْـــرَدٍ وعَـــنْ بَعْـــضٍ عَمِـــلْ

قوله: "وما بتابع ..إلخ الشطر" يعني أنه لا يجوز إعمال المصدر المفصول بينه وبين معموله بتابع أيا كان، إذ لا مفهوم لقوله في التسهيل: (ولا منعوت قبل تمامه) بل قيل: صوابه: (ولا متبوع بتابع) لأن حكم غير النعت من التوابع حكمه. فلا يجوز: "عجبت من ضربك الشديد زيدا" ولا "أعجبني شربك وأكلك اللبن" و"قتالك نفسه زيدا"، فلو أخر التابع صح كقوله: [489]

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرا فيك من عهدت عذولا

وأما قوله: [490]

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس

فضرورة أو متعلق بمحذوف أي يئست؛ وأجاز ذلك السيرافي محتجا بأن "أنت" فاعل "رواح" في قوله: [491]

أرواح مودع أو بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

مع أنه متبوع بنعت وعطف، وخرجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسره"فانظر"، وأجاز السيرافي والأعلم جعله مبتدأ خبره "رواح" إما مبالغة وإما على معنى "ذو رواح".

ولا يجوز كذلك إعمال المصدر المفصول بينه وبين معموله بأجنبي، والأجنبي هو: ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له، كالمبتدإ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله. قاله الصبان

489- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شواهد العيني: 366/3.

490- البيت من البسيط، وقائله: الحطيئة، ديوانه: 119، شرح شواهد المغني للسيوطي: 916/2، والشاهد فيه الفصل بين المصدر: يأسا-، ومعموله: من نوالكم- بـ"وصف" المصدر وهو مبينا-.

491- البيت من الخفيف، وقائله: عدي بن زيد، شرح أبيات الكتاب: 363/1، ويروى: لك فاعمد- بدل قوله: أنت فانظر-.

خلافا للزمخشري تمسكا بقوله: ﴿إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر﴾، وقوله:[492]

المـن للـذم داع بالعطـاء فـلا   تمـنن فتبقـى بـلا حمـد ولا مـال

فصل بين المن ومعموله – وهو "بالعطاء"– بالخبر ومعموله أي: "داع"و "للذم"، لكن الخبر إنما يكون أجنبيا من المصدر هنا إذا جعلنا التغاير بالاعتبار كالتغاير بالذات، وإلا فهو معمول للمصدر أيضا لكن باعتبار كونه مبتدأ لا باعتبار كونه مصدرا، فلو ألغينا التغاير بالاعتبار لم يكن أجنبيا. ويمكن أن يقدر الكلام في البيت هكذا: "المن للذم داع أعني بالعطاء" ويهمل المصدر، وقيل: البيت ضرورة، والآية يقدر لها فعل أي يرجعه يوم تبلى السرائر. قال الشيخ خالد: أو يحتمل في المصدر المنسبك ما لا يحتمل في الموصول، لأنه غير صريح في الموصولية.

قوله: "وغير مفرد ..إلخ" بنصب "غير" لأنه معطوف على قوله في البيت قبل هذا: "وأهمل المحدود" يعني أنه لا يعمل المصدر غير المفرد من مثنى – ولم يحكوا فيه خلافا – أو مجموع على ما اختاره المصنف في شرح الكافية، وذلك لأنه لا يشبه الفعل إلا في اللفظ فقط أي الصيغة الأصلية التي هي أصل الفعل، فإن ثني أو جمع زال ذلك الشبه لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل لأنه يشبه الفعل لفظا ومعنى، ولذلك يعمل معهما لبقاء الشبه المعنوي، وبعضهم لم يشترط الإفراد فأعمل المجموع، كما أشار إليه الناظم بقوله: "وعن بعض عمل"، واختاره المصنف في شرح التسهيل، وعلل الجواز بأن صيغة الجمع – وإن زالت معها الصيغة الأصلية كما زالت في التصغير – فالمعنى معها باق ومضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بالعطف، ومن إعماله مجموعا قوله: [493]

قـد جربـوه فمـا زادت تجـاربهم   أبـا قدامـة إلا المجـد والفنعـا

---

[492]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 180/2

[493]- البيت من البسيط، وقائله: الأعشى، ديوانه: 124.

الفنع: النفع الكثير، وليس البيت صريحا في ذلك لاحتمال كون "أبا قدامة" مفعول قوله "زادت" ووضع الظاهر موضع المضمر تفخيما قاله ناظر الجيش، وقد سبقه ابن جني في الخصائص إلى ذلك ثم قال: والوجه أن ينصب بتجاربهم؛ لأنه العامل الأقرب. ومنه قولهم: "تركته بملاحس البقر أولادها"، وملاحس: جمع ملحس بمعنى لحس أي: بحيث لا يُدرى أين هو كقولهم: بمباحث البقر أي بالمكان القفر، وإنما جعلوا "ملاحس" هنا جمع "ملحس" بمعنى المصدر، مع احتمال كونه للمكان بل هو أظهر من جهة المعنى، لعمله في "أولادها" والمكان لا يعمل، وإذا كان الأمر كذلك كان الكلام على حذف مضاف، أي بمكان ملاحس كما في قول الآخر: [494]

وما هي إلا في إزار وعِلقة مُغارَ ابنِ همام على حي خثعما

أي وقت إغارة ابن همام، فـ"مغار" هنا مصدر لا اسم زمان، لتعلق "على حي خثعما" به، لكن على تقدير مضاف وهو: "وقت". انظر اللسان والتاج

و من عمل المصدر مجموعا أيضا قوله: [495]

وقد وعدتك موعدا لو وفت به مواعد عرقوب أخاه بيثرب

وقوله: [496]

إن عداتك إيانا لآتية حقا وطيبة ما نفس موعود

أنشده المصنف، فلا فرق بين جمع التكسير وجمع التصحيح، وقيد أبو حيان في الارتشاف إعمال الجمع بكونه مكسرا، لكن استظهر ناظر الجيش ما للمصنف، وقال المانعون: إن العامل في هذا كله فعل محذوف.

قال في الكافية:

494- تقدم الكلام عليه في الظرف

495- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، مختارات الأعلم: 434/1.

496- البيت من البسيط، وقائله الأعشى شرح التسهيل للمصنف 435/2 الشاهد فيه عمل "عداتك" في "إيانا".

وأهمل المضمر والمحدود ومصدر فارقه التوحيد

ورب مجموع ومحدود عمل وبالسماع لا القياس قد نقل

تنبيهان: الأول: أجاب الشاطبي عن الخلاصة في إسقاط هذه الشروط، بأن اشتراطها حلول الفعل والحرف المصدري محله يحرزها.

الثاني: لا يشترط في إعمال المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل، لأنه عمل لكونه أصلا فلم يتقيد بزمان، بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف، وقال غيره: لأنه عمل بالنيابة عن الفعل، والفعل لا يشترط فيه ذلك، وحكي عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا، وليس بصحيح. اهـ من شرح المرادي للألفية.

وَالمَصدَرُ الكائِنُ مِنْ فِعْلٍ بَدَلْ مُنتَصِبٌ مِنْ بَعْدِهِ لَهُ عَمَلْ

قوله: "المصدر" مبتدأ، و"الكائن" نعت له، و"من فعل" متعلق بقوله: "بدل"، وهو خبر "الكائن" أي والمصدر الكائن بدلا من الفعل، لكن وقف على "بدل" بالسكون على لغة ربيعة، وقوله: "منتصب" مبتدأ ثان، و"من بعده" متعلق به، وجملة "له عمل" خبر المبتدإ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدإ الأول أي قوله: "المصدر".

وتقرير البيت هكذا: المصدر الكائن بدلا من الفعل، المنتصب من بعده معمول له لا لفعل محذوف. يعني أن المصدر الكائن بدلا من الفعل يعمل في المنصوب بعده، بدليل إضافته إلى المعمول نحو: ﴿فضرب الرقاب﴾ ونحو: ﴿صنع الله﴾، وليس العمل للفعل المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش، وقال المبرد والسيرافي وجماعة: إن العمل للمبدل منه نحو: ضربا زيدا؛ واختلف في قياس وقوع المصدر بدلا من الفعل، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع، وقيل يقاس في الأمر نحو: " فندلا زريق المال"، والوعد كقوله:[497]

قالت نعم وبلوغا بغية ومنى فالصادق الحب مبذول له الأمل

---

[497] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 454/2

والدعاء كقوله:[498]

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد أسلفتها أنا منها خائف وجل

وفي التوبيخ مع الاستفهام كقوله:[499]

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس

وفي التوبيخ بغير استفهام كقوله: [500]

وفاقا بني الأهواء والغي والونى وغيرك معني بكل جميل

لكن يحتمل أن يكون هذا مما حذفت منه همزة الاستفهام، والتقدير: "أوفاقا". قاله أبو حيان في شرح الألفية.

وفي الخبر المقصود به الإنشاء كقوله: [501]

حمدا الله ذا الجلال وشكرا و بدارا لأمره وانقيادا

وقيل يقاس في الأمر والاستفهام فقط، قال في الارتشاف: وقد جاء المصدر عاملا وهو خبر صرف، قال: [502]

وقوفا بها صحبي علي مطيهم ... ...

أي وقف وقوفا بها صحبي، ولا ينقاس مثل هذا لقلته.

قول الناظم: "منتصب من بعده" لا مفهوم لقوله: "من بعده" بل هو باعتبار الغالب، ليلا يعارض ما يأتي في البيت بعد هذا من قوله: "وقدموا معموله".

498- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 453/2 وشرح الكافية 1025/2

499- البيت من الكامل، وقائله: المرار بن سعيد الفقعسي.شرح شواهد الكتاب للأعلم333/1 خزانة الأدب: 493/4، والدرر 111/3والشاهد فيه عمل المصدر المقرون باستفهام توبيخي، وهو أعلاقة- في أم الوليد-. والثغام بفتح المثلثة مرعى تعلفه الخيل، والمخلس من النبات الذي ينبت الأخضر منه من خلال ييبسه. يشبه به الشعر إذا اختلط بياضه بسواده.

500- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 454/2

501- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 454/2

502- صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه: (يقولون لا تهلك أسى وتجمل) ولطرفة بن العبد، وعجزه: (يقولون لا تهلك أسى وتجلد) ، مختار الشعر الجاهلي 1 /30 و 267

وحَمَّلُوهُ مُضْمَرًا وقَدَّمُوا مَعْمُولَهُ وسَلِّماً ما سَلَّمُوا

يعني أن المصدر الكائن بدلا من الفعل مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير على الأصح، ومقابله: قول السيرافي بأن العمل للفعل، فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر؛ ومساو له أيضا في جواز تقديم معموله عليه، نحو: "زيدا ضربا" على الأصح، سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط، أو على القول بأنه للمصدر – كما هو ظاهر الشارح – بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا، قال في الهمع: لأنه ناب عن فعل فهو أقوى منه غير نائب، ولأنه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع، وقيل لايجوز التقديم على القول بأنه العامل قياسا على المصدر السابق، قال أبو حيان: والأحوط أن لايقدم على التقديم إلا بسماع. اهـ أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم؛ قال الدماميني: لحلوله محل أن والفعل. الصبان: لأن "ضربا زيدا" بمعنى الزم أن تضرب زيدا.

قول الناظم: "وسلماً ما سلموا" تتميم، و"سلماً" فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة.

وإنْ وَجَدْتَ عَمَلاً مِنْ بَعْدِ ما مُضَمَّنٍ حُرُوفَ فِعْلٍ مِنْ سُما
بِهِ وفيهِ يَعْمَلُونَ فالعَمَلْ لِما بِهِ عَليهِ دُلّ قدْ حَصَلْ

قوله: "وإن وجدت عملا" أي معمولا، "من بعدما" أي شيء نكرة موصوفة بقوله: "مضمن"، وقوله: "حروف فعل" بالنصب مفعول ثان لمضمن، أما الأول فهو الضمير المستتر المرفوع على النيابة عن الفاعل وهو عائد على "ما"، وقوله: " من سما" "من" فيه تبيينية مبينة لـ"ما"، و"سما" بالقصر وتثليث السين لغة في الاسم، وقوله: "به وفيه" متعلقان بقوله: "يعملون"، أي يعملون به إذا كان اسم آلة كالدهن، وفيه إذا كان وعاء كالكفات، وقوله: "فالعمل لما به..إلخ" جواب الشرط في قوله: "وإن وجدت عملا..إلخ" يعني أنه إن وجد عمل بعد ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه فالعمل للمدلول به عليه، كما روي عن بعض العرب من نحو أعجبني دهن زيد لحيته وكحل هند عينها،

وكقوله تعالى: ﴿ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء **وَأَمْوَٰتًا**﴾، فالدهن: ما يدهن به، والكحل: ما يكتحل به، والكفات: ما تكفت فيه الأشياء أي تجمع وتحفظ، فالمنصوب بعد هذه متعلق بعامل محذوف دل عليه المذكور أي دهن وكحلت وتكفت؛ ولك أن تجعل نصب "أحياء وأمواتا" في الآية على التمييز، لأن كفات الشيء مثل وعائه، والموعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز؛ وكلامُ ابن مالك يقتضي التفرقة بين هذه وغيرها من أسماء المصادر فلا تعمل هذه عنده ويعمل غيرها، وكلام البصريين على المنع مطلقا إلا في الشعر، وكلام غيرهم على الجواز، وقد حقق أبو حيان الخلاف بما حاصله: أن اسم المصدر يقال باصطلاحين: أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل وفي ما زاد على الثلاثي على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله، والثاني ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثاب به، والعطاء لما يعطى، والدهن لما يدهن به، والطحن لما يطحن، والكلام للجمل المقولة، والكفات لما يكفت فيه، ففي هذا النوع اختلف: هل يجوز أن يعبر به عن المصدر تجوزا و يعمل عمله أم لا؟ فالبصريون يمنعون، والكوفيون والبغداديون يجوزون، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فلم يجز عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك، وأجازها الفراء، وقال هشام: لا يمنع في القياس.

إذا اكتَفَى بِجَرِّهِ المَفعُولا ... فَلَكَ في التابِعِ أنْ تَقُولا
بِجَرِّه ورفْعِهِ ونَصْبِهِ ... كحُبِّ ذي الحَسْناءِ قدْ أَوْدَى بِهِ

يعني أن المصدر إذا اكتفى بجر المفعول عن الفاعل أي إذا جر بالإضافة مفعولا، وليس بعده مرفوع بالمصدر، جاز في تابعه الجر والرفع والنصب، أما الجر فلمراعاة اللفظ اتفاقا، والرفع بناء على جواز رفعه للنائب على تقدير حرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله، والنصب مراعاة للمحل على تقدير حرف مصدري موصول بفعل سمي فاعله، كـ"حب ذي الحسناء..إلخ" بالأوجه الثلاثة في قوله " الحسناء"، وروي بها: «نهي

عن قتل جنان البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين»[503].

وقد نظم هذا ابن مالك في الكافية بقوله:

وإن لمفعـــول أضـــيف وحـــذف فاعلـــه كقصـــد راحـــة الـــدنف

فـــاجرر أو انصـــب تـــابع المضـــاف لـــه والرفـــع إن جـــاءك فاعـــذر قائلـــه

قوله في الطرة: "بناء على رفعه النائب" أشار به إلى الخلاف في رفع المصدر للنائب، وحاصله ثلاثة أقوال حكاها في الهمع، الأول: القول بالجواز وهو مذهب جمهور البصريين، وأنشد أبو حيان دليلا عليه قول الشاعر: [504]

إن قهـــرا ذوو الضـــلالة والبـــا طـــل عـــز لكـــل عبـــد محـــق

والثاني: القول بالمنع، قال به الأخفش والشلوبين وغيرهما، وذلك لما فيه من الإلباس لأنك إذا قلت: "عجبت من ضرب عمرو" تبادر إلى الذهن أنه من المبني للفاعل، والثالث ما قاله أبو حيان: أنه يجوز إذا كان فعله ملازما للمجهول كزكم لعدم الإلباس. وزاد الدماميني قولا رابعا عن ابن خروف، وهو الجواز عند أمن اللبس نحو: أعجبني قراءة في الحمام القرآن، واحتج المانع بأن الصيغة التي ترفع الفاعل لا ترفع النائب.

❁❁❁

503- أخرجه مسلم في كتاب السلام، حديث رقم: 5833-.

504- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ، ص 184 وشرح ناظر الجيش 2855/6

إعمال اسمي الفاعل والمفعول

وجَــوِّزَ ان يَقُــومَ غَيــرُ فَعِــلِ مَقــامَ مُفْعِــلٍ ولكِــنْ قَلِّــلِ

يعني أنه ربما يقوم غير فَعِل من هذه الخمسة المتقدمة في الخلاصة وهي: "فعال ومفعال وفعيل وفعول" من أفعل الرباعي مقام مُفعل بقلة، ففعَّال كقولهم: دراك من أدرك وسآر من أسأر، ومثال مفعال: معطاء من أعطى ومعوان من أعان ومهداء من أهدى، ومثال فعيل: نذير من أنذر وسميع من أسمع قال: [505]

أمــن ريحانــة الــداعي الســميع يــؤرقني وأصــحابي هجــوع

أي المسمع، وشبيه من أشبه قال: [506]

فتاتــان أمــا منهمــا فشــبيهة هــلالا وأخــرى منهمــا تشــبه البــدرا

أي مشبهة، ومثال فعول: زهوق من أزهق قال: [507]

جهــول وكــان الجهــل منهــا ســجية غشمشــمة للقائــدين زهــوق

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها، وغشمشمة أي عزيزة النفس، قال بعضهم: وإنما لم تكن نائبة عن زاهق"، وهو موجود لأن "زهوق" هنا عامل في "للقائدين" قبله و "زهق" لازم.

تنبيه: ظاهر قول الناظم: " مقام مفعل" تجرد هذه الأوزان من المبالغة لتجرد "مفعل" من الدلالة عليها، والظاهر عندي عدم تجردها من المبالغة، قياسا على ما إذا كانت قائمة مقام " فاعل"، فإنها تدل على المبالغة مع تجرد المنوب عنه الذي هو "فاعل" من الدلالة عليها، ولاستشهادهم على أن أمثلة المبالغة تعمل بما هو من هذا الباب كقوله: (فتاتان أما منهما فشبيهة..إلخ)، ومن المعلوم أن شبهة الكوفيين في منع عملها مخالفتها

505- البيت من الوافر، وقائله: عمرو بن معدي كرب، خزانة الأدب: 460/3.

506- البيت من الطويل، وقائله: عبيد الله بن قيس الرقيات، العيني: 543/3.

507- البيت من الطويل، وقائله: حميد بن ثور، ديوانه، ص: 65، والتاج غش-

لأسماء الفاعلين في المعنى، لما زادت به من المبالغة، وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف في الشرح: "وندر بناء فعول ذي المبالغة من أفعل كقوله: جهول وكان الجهل..إلخ ثم قال: أي كثيرة الإزهاق"، وقول السيوطي في الهمع: "وأمثلة المبالغة تبنى من ثلاثي مجرد غالبا وشذ بناؤها من "أفعل". والله تعالى أعلم .

ومـــا عطَفْتَـــهُ عَلَـــى مـــا انخَفَضـــا بِغيــــرِ مـــــا يَخفِضُـــــه لا تَخْفِضـــا

قوله: "ما عطفته" "ما" نكرة موصوفة أي اسما عطفته، مفعول به لقوله "لا تخفضا" في آخر البيت، و "ما" الثانية في قوله "على ما انخفضا" كذلك، أي على اسم انخفض "بغير ما يخفضه" أي بغير وصف يخفضه فـ"ما" هذه نكرة موصوفة كذلك، والعائد إليها هو الضمير المستتر في قوله: " يخفضه"، أما المنصوب فهو عائد إلى "ما"التي في قوله "ما عطفته"، والجار والمجرور في قوله: "بغير ما يخفضه" متعلق بقوله: "انخفض" لا بقوله: "لا تخفضا" كما قد يتوهم، أي ولا تخفض اسما عطفته على اسم انخفض بغير وصف يخفض ذلك الاسم المعطوف، يعني أنه يتعين نصبه حينئذ، مثاله: "جاء الضارب الرجل وزيدا" فإن "زيدا" معطوف على اسم مخفوض وهو "الرجل" بغير وصف يخفض هذا المعطوف وهو "الضارب" لكونه معرفا بأل، والمعطوف الذي هو "زيد" خال منها ومن إضافة لتاليها، فامتنع الخفض لقول الخلاصة: (ووصل أل بذا المضاف..إلخ) وتعين النصب هذا قول سيبويه خلافا للمبرد.

وحاصل المسألة أنه يجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله نحو: جاء الضارب الغلام والمرأة، أو مضافا إلى ما فيه أل نحو: الضارب الغلام وجارية المرأة، أو مضافا إلى ضمير ما فيه أل نحو: الضارب المرأة وغلامها، والمسألة الأولى متفق عليها وحكى ابن مالك الاتفاق على الثانية والثالثة، وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة وتعين النصب، وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها.

وروي بالوجهين قوله: [508]

الواهـــب المائـــة الهجـــان وعبـــدها عـــوذا تزجـــي بينهـــا أولادهـــا

وحكي أيضا عن المبرد منع الجر في الثانية، لا إن كان غير شيء من تلك الصور الثلاث فلا يجوز الجر وفاقا لأبي العباس المبرد، كجاء الضارب الرجل وزيدا فيتعين نصب "وزيدا" هنا لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه، ومذهب سيبويه الجواز، وظاهر كلامه أنه سماع عن العرب، واستدل على ذلك بالبيت المتقدم آنفا، لكن الهاء في "وعبدها" راجعة على ما فيه "أل"، فلا حجة فيه على المبرد إذا كان يجيز الجر في هذه الصورة، وهو ما حكاه عنه الشلوبين كما تقدم.

وأيد مذهب سيبويه أيضا بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، كرب رجل وأخيه ورب شاة وسخلتها، وقد علمت أن "رب" لا تجر إلا منكرا.

إعمال اسم المفعول

وهَكَـــذا اســـمُ فاعِـــلٍ إنْ قُـــصِدا ثُبُـــوتُ مَعْنـــاهُ وهَـــذا وُجِـــدا

فـــي جامِـــدٍ مُـــؤوّلٍ بالمُـــشْتَقِ كَهُـــوَ دُرٌّ لَفْظِـــهِ والمَنطِـــقِ

لما قال في الخلاصة: (وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع... إلخ) يريد أن اسم المفعول قد يجري مجرى الصفة المشبهة فيضاف لمرفوعه، ذكر الناظم هنا أن اسم الفاعل وبعض الجوامد قد يجريان مجراها كذلك.

قوله: "وهكذا اسم فاعل إن قصدا ثبوت معناه" يعني أن اسم الفاعل إن قصد به ثبوت المعنى دون الحدوث يضاف إلى مرفوعه إن كان لازما اتفاقا، لكن بعد تقدير تحويل الإسناد ونصبه على التشبيه على المفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة، معاملة له معاملة الصفة المشبهة، نحو قولك: "زيد قائم الأب"، والأصل: "قائم أبوه" لأنه

508- البيت من الكامل، وقائله: الأعشى ميمون، ديوانه، ص: 140، وحزانة الأدب 181/2، وروايتهما: "خلفها أطفالها"، الشاهد فيه قوله: "وعبدها" روي بالجر عطفا على اللفظ وبالنصب عطفا على المحل.

بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها، ثم يجر بالإضافة فرارا من إجراء القاصر مجرى المتعدي وإنما لم يضف إليه من أول الأمر لأنه لا تصح إضافة الوصف لمرفوعه، لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء لنفسه، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلم يبق طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بعد ما ذكر كقوله: [509]

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع

أو متعديا إلى واحد على خلاف، فقال الأخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن مالك: يجوز إن أمن اللبس أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول، فلو لم يؤمن لم تجز نحو: "زيد راحم الأبناء و ظالم العبيد" بمعنى راحمون و ظالمون إلا باعتبار المقام، فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز، ويشترط حذف المفعول اقتصارا - بالقاف - وفاقا لابن عصفور، قال: [510]

ما الراحم القلب ظلاما و إن ظلما ولا الكريم بمناع و إن حرما

أصله: "راحم قلبه الناس" فحذف المفعول اقتصارا ووقعت الإعمالات الثلاث لأن القلب لا يرحم فيكون مفعولا به، وكقولك: "فلان ظالم العبيد" بعد قول قائل: "ليس عبيد فلان ظالمين". قال في الهمع: فإن لم يحذف أصلا لم يجز، وكذا إن حذف اختصارا لأنه كالمثبت، فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز، قال: وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي، ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع، فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها بفرع في العمل، فصار فرعا لأصل وفرعا لفرع، ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين؛ ثم إنه إنما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا.اهـ

509- البيت من الطويل، وقائله عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه، التصريح: 91/2.

510- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في التصريح: 71/2، وشواهد العيني: 648/3.

أما إن كان متعديا لأكثر من مفعول واحد فيمنع ذلك اتفاقا، لبعد المشابهة بينه وبين الصفة المشبهة لأن منصوبها لا يزيد على واحد.

وهل يدخل اسم الفاعل إذا قصد ثبوت معناه في الصفة المشبهة وينطبق عليه اسمها، وهو الظاهر بدليل قولهم في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها: إن "فاعلا" إذا أريد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه يكون صفة مشبهة، وبدليل أنهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة، وممن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي، وظاهر كلام بعضهم كالمصرح أنه ليس منها وإنما يعامل معاملتها. انظر حاشية ياسين على التصريح

قوله: "وهذا وجدا في جامد ..إلخ" أي وربما أجري الجامد مجرى الوصف المقصود به الثبوت، فعمل عمله في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، ولو رفع بها أو نصب بها لجاز، كهو در لفظه أي حسن، ووردنا منهلا عسل الماء أي حلوه، ومررت برجل قرشي الأب أي منتسب إلى قريش، و قوله: [511]

فلولا الله و المهر المفدى ... لأبت و أنت غربال الإهاب

فغربال الإهاب أي مثقبه فجرى مجراه، وقوله: [512]

فراشة الحلم فرعون العذاب وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب

فراشة الحلم أي طائش و فرعون بمعنى أليم قال في الكافية:

و ضمن الجامد معنى الوصف ... و استعمل استعماله بضعف

كأنت غربال الإهاب و كذا ... فراشة الحلم فراع المأخذا

511- البيت من الوافر ينسب لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وليس في ديوانه، ونسبه العيني لمنذر بن حسان: 140/3، وفي الوحشيات ص7- نسبته لعفيرة بنت طرامة.

512- البيت من البسيط وقائله الضحاك بن سعيد المازني . المستقصى في أمثال العرب للزمخشري 12/1

قال المصنف: وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النسب، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه تميمية أمه، وإن أضفت قلت: مررت برجل هاشمي الأب تميمي الأم، وكذلك ما أشبهه. قال الشيخ خالد: وقد يفعل ذلك بفعل لازم لتشبيهه بمتعد، كما في الحديث "كانت امرأة تهراق الدماء" [513] بالنصب، وهو قول بعض المتأخرين منهم المصنف، والصحيح المنع، وأول الحديث على إسقاط الباء أو إضمار فعل أو زيادة "أل" وكون "الدماء" تمييزا.

وقول الناظم: "بالمشتق" هو بتخفيف القاف لضرورة الوزن.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

وجا فَعِيلٌ كمَرِيضٍ في فَعِلْ وفعُلٌ مشارِكا فيه فَعِلْ
وفَعِلٌ أفْعَلَ أوْ فَعْلانا كيَقُظٍ و سَوِدٍ فَرْحانا

قوله: "وجا فعيل .. إلخ" يعني أنه قد يأتي الوصف من فعِل اللازم الدال على الأعراض على فعيل كمرض فهو مريض، ومن المعلوم أن فعيلا قياس اسم الفاعل من فعُل بالضم كظرف فهو ظريف، و إنما أتت فعيل من فعل بالكسر حملا لها على فعل بالضم لمشابهتهما في المعنى، كقولهم مرض فهو مريض حملت على ضعف لأن الضعف من لوازم المرض، و كذلك سقم فهو سقيم، فأتى "فعِلَ" بالكسر مشاركا "فعُلَ" بالضم في فعيل.

قوله: "وفعل مشاركا .. إلخ" أي وقد يأتي الوصف من فعِل اللازم أيضا على "فعُل" بضم العين مشاركا لفعِل، نحو: يقِظ ويقُظ وطمِع وطمُع.

قوله: "وفعل أفعل .. إلخ" يعني أنه يأتي "فعِلٌ" مشاركا "أفعل" في فعِلَ كسوِدَ فهو سوِدٌ وأسود و عوِرَ فهو عوِرٌ و أعور و شنِبَ فهو شنِبٌ و أشنب، و جاء فعلان مشاركا فعلا كفرِحٍ و فرحان و عطِشٍ و عطشان و يقِظٍ و يقظان وجذِلٍ و جذلان و عجِلٍ وعجلان.

قوله: "كيقظ .. إلخ" تمثيل على اللف والنشر المرتب، وقوله: "فعل" في صدر البيت

513- الحديث تقدم تخريجه.

بالرفع مبتدأ و"أفعل" بالنصب مفعول فعل محذوف هو خبر المبتدإ، أي و"فعل"شارك "أفعل"..إلخ، ولا نجعله معطوفا على قوله: "فعُل" في البيت السابق ليلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وربّما اشتركْنَ نَحْوُ شَعِثِ   و نَحْوُ شَعْثانَ و نَحْوُ الأشْعَثِ

يعني أنه ربما اجتمعت هذه الأوزان في فعل بالكسر، نحو: شعث فهو شعث وشعثان وأشعث، وجرب فهو جرب وأجرب وجربان.

فِعْلٌ فَعُولٌ وفُعالٌ وَفُعُلْ   فُعَّالٌ او فُعْلٌ فَعَالٌ وفَعِلْ

يعني أن اسم الفاعل من "فعل" بالضم يأتي على "فعل" بكسر الفاء و سكون العين كعفر الرجل فهو عفر و عفريت أي ذو مكر و دهاء و شجاعة، و فعول بفتح الفاء كحصر الرجل فهو حصور أي لا شهوة له في النساء و الحصور أيضا البخيل السيء الخلق، وعلى فعال بضم الفاء كفرت الماء فهو فرات أي عذب و زعق فهو زعاق أي مر و شجع فهوشجاع، و على فعل بضمتين كجنب فهو جنب، وفعال بضم الفاء كقراء و وضاء للمضئ، وعلى فعل بضم الفاء و سكون العين نحو غمر الرجل فهو غمر أي جاهل لم يجرب الأمور و صلب الشيء فهو صلب، وعلى فعال بفتح الفاء كجبن فهو جبان و حصنت المرأة فهي حصان و حرم الرجل فهو حرام، وفعل بفتح الفاء و كسر العين كخشن فهو خشن و فطن فهو فطن و بهج فهو بهج و سمج فهو سمج.

وجميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلا كضارب و قائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه؛ وذلك فيما دل على الثبوت كما قدمنا كطاهر القلب و شاحط الدار أي بعيد فهو صفة مشبهة أيضا.

الصفة المشبهة

و الجَرُّ ما لَمْ يَكُ تَخْلِيصًا ضَعُفْ و نَصْبُها مُعَرَّفًا كذا أُلِفْ

لما ذكر في الخلاصة أن من عمل الصفة المشبهة جائزا و ممنوعا، ذكر هنا أن الجائز ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ضعيف و قبيح و حسن، أما الضعيف فهو: ما عقده في هذا البيت من جر الصفة المنكرة المعارفَ سوى المعرف بأل و المضاف إلى المعرف بها، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها، ووجهُ ضعف هذا الأخير ما قد علم أن المبرد يمنعه، ووجهُ ضعف إضافة الصفة المنكرة إلى المعرف بسوى أل و المضاف إلى المعرف بها ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه، و قيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه، و لهذا استثني المعرف بـ"أل" و المضاف إلى المعرف بها لأنه لا زيادة فيها، وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين. لا يقال: يرد على الوجهين أنهما يوجدان في الصفة المعرفة كالمنكرة، فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بـ"أل" أيضا دون الامتناع، لأنا نقول: لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضي امتناع الجر بها منعناه . انتهى من الصبان

قوله: "ما لم يك تخليصا" أي من ضعف النصب و قبح الرفع فيقوى لذلك، والضعف أسهل من القبح، وحقيقة جرها: أنها مع "أل" لا تجر إلا الثلاثة المتقدمة، وهي: المعرف بأل، والمضاف إلى المعرف بها، والمضاف إلى ضمير المقرون بها؛ وأما إن لم تكن فيها "أل" فإنها تجر مطلقا، ولكن لا يحسن جر شيء منها إلا مصحوب أل وما أضيف إليه، لأنها لا تخلص من قبح أو ضعف إلا فيهما.

ومن جرها الضعيف قوله: [514]

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

والشاهد فيه: جر "جونتا" وهي صفة مشبهة المضافَ إلى ضمير الموصوف، وهو

514- البيت من الطويل وقائله الشماخ بن ضرار، ديوانه: شرح أبيات الكتاب: 150/1.

عند سيبويه ضرورة، ومنعه المبرد مطلقا، وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في وصف النبي ﷺ: "شثن أصابعه" [515] ، وفي حديث أم زرع: "صفر وشاحها" [516]، وفي حديث الدجال: "أعور عينه اليمنى" [517]، وفي رواية "اليسرى" و"اليمنى" أصح إسنادا، ولا يمكن الجمع بينهما قاله ابن عبد البر.

وأجيب باحتمال الأحاديث المذكورة للرواية بالمعنى. قال في الكافية:

ونحو زيد شثن كفه أبى ... في النثر سيبويه أن يرتكبا

وابن يزيد مطلقا أبى ومن ... رأى الجواز مطلقا فما وهن

قول الناظم: "ونصبها معرفا .. إلخ" يقول: ومن الجائز الضعيف نصب الصفة المنكرة المعارفَ مطلقا، أي سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة، وذلك لما فيه من إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي. كذا في التصريح، قال الصبان نقلا عن ابن قاسم: ومقتضاه – أي هذا التعليل – أن الصفة المعرفة كذلك إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظرا إلى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل، بخلاف المنكرة.اهـ وذلك كقوله: [518]

ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجب الظهر ليس له سنام

في رواية النصب في الظهر، وقوله: [519]

515- الحديث لما أقف عليه بهذا اللفظ.

516- ليس في رواية البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم: 5189، وفي بعض روايات مسلم: «صفر ردائها...» كما في شرح النووي: 12/ 68.

517- أخرجه البخاري في كتاب الفتن، الحديث رقم: 7123، وروايته: «أعور العين» وانظر صحيح مسلم كتاب الإيمان الأحاديث رقم: 425-427-.

518- البيت من الوافر، وقائله النابغة الذبياني. مختار الشعر الجاهلي: العيني: 579/3.

519- الرجز لعمر بن لحأ بالحاء المهملة التيمي كذا في العيني: 573/3، والذي في الجوهري: أنه بالمعجمة لجأ-، وتردد البغدادي في نسبة هذا الرجز: 478/3، وهو منسوب في الأصمعيات لابن لجإ ص: 25، الأصمعية: 7، لكن روايته مندَحَّة السُّرَات وادِقاتِها، ولا شاهد فيها. قوله: وادقة: معناه قريبة من ودق إذا دنا والمراد أن سراتها قريبة من الأرض لسمنها.

أنعتهـــــــا إني مـــــــن نعاتهـــــا كـــوم الــــذرى وادقـــــة ســــراتها

بنصب سراتها بالكسرة، ومن ذلك قراءة من قرأ: "فإنه آثم قلبه" بالنصب، ولهذا لم يخصه ابن مالك بالشعر خلافا للجمهور، قال الشيخ أبو القاسم الحسني: إن من عادة ابن مالك التأدب مع القرآن، فيقيس ما جاء فيه وإن لم يجزه غيره على الإطلاق. اهـ من حواشي ياسين على الألفية، لكن ذكر المرادي أنه لا دليل في هذه القراءة لاحتمال أن يكون "قلبه" بدلا من اسم "إن".

وشاهد نصبها للمعرف مع كونها هي معرفة قول الشاعر: [520]

فمـــا قـــومي بثعلبـــة ابـــن ســـعد ولا بفـــــزارة الشـــــعر الرقابـــــا

ورَفْعُهـــا مـــا مِـــنْ ضَـــمِيرٍ جُـــرِّدا أو مـــا لـــه أُضِـــيفَ قُبْحًـــا وُجِـــدا

أي وأما القبيح: فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجردَ من الضمير والمضافَ إلى المجرد منه، لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف كالحسن وجه وحسن وجه ونحوه، وهذا النوع أقبح من الحسن الوجه والحسن وجه الأب، لما يرى الكوفيون من أن "أل" خلف عن الضمير، ومن النوع الأول قوله: [521]

ببهمـــــة منيـــــت شـــــهم قلـــــب منجـــــذ لا ذي كهـــــام ينبـــــو

وكقول الآخر: [522]

بثـــــوب ودينـــــار وشـــــاة ودرهـــــم فهـــل أنـــت مرفـــوع بمـــا ههنـــا راس

وكقول النابغة: "أجب الظهر" في رواية الرفع.

---

[520]- البيت من الوافر وقائله: الحارث بن ظالم ، العيني: 610/3، الشاهد فيه نصب الرقاب بالشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد.

[521]- الرجز في شواهد العيني: 677/3. قال: لم أقف على اسم راجزه، البُهمة الفارس الذي لا يدرى من أين يؤتى. مُنيت. ابتليت. منجَّذ مجرَّب.

[522]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح: 72/2، وفي الهمع: 99/2، والدرر: 284/5.

قال الصبان: وربما عبروا عن الضعف بالقبح تساهلا.

واجْـرُرْ بِهـا الضـميرَ إنْ بِهـا اتصَـلْ   بِـدُونِ ألْ وانصِـبْ بِهـا إنِ انفَصَـلْ

يعني أنه إن اتصل الضمير بالصفة المشبهة وخلت من أل يجر بإضافتها إليه، نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله وقوله: [523]

حسـن الوجـه طلقـه أنـت في السلـ   ـم وفي الحـرب كـالح مكفهـر

وأجاز الفراء نحو جميل إياه، ورد بأن المقدور على اتصاله لا ينفصل. وينصب على التشبيه بالمفعول به إن انفصلت بضمير، وكذا إن اقترنت ب"أل"، نحو: قريش نجباء الناس ذرية وكرماؤهموها وأنت الحسن الوجه الجميله.

واللفْـظَ راعِيـاً ولا تُـراعِ   مِـنْ ههُنـا المَحَـلَّ فـي الإتْبـاعِ

قوله: "راعيا" فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يراعى اللفظ في جميع توابع معمول الصفة المشبهة، لأنها في حال جرها تركيب منفرد وكذا في حال رفعها ونصبها، وأجاز الفراء أن يتبع المجرور بالرفع نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي اليد والرجل، وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجها ويدا .قاله ياسين

تنبيه: ذكروا أن معمول الصفة المشبهة يجوز أن يتبع بجميع التوابع، ما عدا الصفة فإن الزجاج زعم أنه لم يسمع من كلامهم، فلا يجوز "جاءني الحسن الوجه الجميل" لكن جاء في الحديث في صفة الدجال "أعور عينه اليمنى"[524] ، قال أبو حيان: وعلل بعضهم ذلك بأن معمول الصفة محال أبدا على الأول فأشبه المضمر، لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: "مررت بزيد الحسن الوجه". اهـ على نقل ناظر الجيش في شـرحه للتسـهيل.

523- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح شواهد العيني: 633/3، والشاهد فيه قوله: طلقه حيث أضيفت طلّق إلى الضمير.

524- الحديث تقدم تخريجه قريبا.

التعجب

ويُـــسْتَفادُ خَبَـــرٌ مِـــنْ طَلَـــبِ فـــي مَوْضِـــعِ الجَـــزاءِ كالتعجُّـــبِ
وربّمـــــا اســـــتُفِيدَ باسْـــــتِفْهامِ أَمْـــرٌ و مِـــنْ مُثْبَـــتِ ذي الإعْـــلامِ
والنهْـــيُ مِـــنْ مَنفِيِّـــهِ ... ...

لما كانت صيغة "أفعِل" في التعجب للطلب صورة ومعناها الخبر، استطرد الناظم في هذه الأبيات تبعا للتسهيل ثلاث مسائل تناسب ذلك:

الأولى: ما كان يستفاد فيه الخبر من الطلب كـ"أفعِل" في التعجب وهو ما أشار إليه بالبيت الأول: "ويستفاد خبر من طلب ..إلخ" يعني أنه يستفاد الخبر من الأمر في جواب الشرط نحو: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ أي يمد له، والحديث: «من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[525] أي تبوأ، كما يستفاد الخبر من الأمر في باب التعجب نحو: أحسن بزيد؛ ولا تتقيد استفادة الخبر من الأمر بهاتين الصيغتين، بدليل قوله تعالى: ﴿ولنحمل خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام: «قوموا فلأصل لكم»[526].

والثانية: هي أن تكون الصيغة لنوع من الطلب ويستفاد منها نوع آخر منه، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: "وربما استفيد باستفهام أمر" يعني أنه ربما يستفاد الأمر من الاستفهام نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ و﴿فهل أنتم منتهون﴾ أي أسلموا وانتهوا؛ قال الدماميني: والذي يظهر في الآيتين الاستفهام الذي يراد به الاستبطاء مثل: ﴿ألم يان للذين ءَامَنُوٓاْ أن تخشع قلوبهم﴾ ونحو: كم دعوتك ولم تجبني وإذا استبطئ إسلامهم وانتهاؤهم كان كل منهما مطلوبا.

والثالثة: عكس الأولى أي ما كان يستفاد فيه الطلب من الخبر، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:"ومن مثبت ذي الإعلام والنهي من منفيه" يعني أنه يستفاد الأمر كذلك

---

[525]- الحديث تقدم تخريجه.

[526]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة 380 وانظر فتح الباري 584/1

من الخبر المثبت، وهو المراد بقوله: "مثبت ذي الإعلام" نحو: ﴿ **وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ** يتربصن﴾ أي ليتربصن ﴿ **وَٱلْوَٰلِدَٰتُ** يرضعن﴾ أي ليرضعن، واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه.

قوله: "والنهي من منفيه" أي ويستفاد النهي من منفي الخبر نحو: ﴿لا تضار **وَٰلِدَةٌۢ** بولدها﴾ في قراءة الرفع أي لا تضاروا، وأما على قراءة الفتح فـ"لا" ناهية، وفُتح الحرف المضاعف لكون الألف قبله، أما قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ فيمكن أن يكون نهيا على الأرجح، فلا حاجة إلى تقديره خبرا بمعنى الطلب. قاله الدماميني

ووجهُ إمكان كونه نهيا مع كون "لا" الناهية جازمة: أنه على لغة المتبعين من العرب لحركة ما قبل الحرف المضاعف المجزوم، إذ شرط ذلك عندهم أن لا يتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو: "لم يرده" و"لاترده" و"رده"، وإلا فإنهم يتبعون حينئذ هاء الضمير؛ والعربُ في المضاعف المجزوم على ثلاث فرق: متبعون كما تقدم، وكاسرون، وفاتحون. وانظر ما سياتي إن شاء الله تعالى في باب التقاء الساكنين، أو شرح ابن زكري للفريدة في الإدغام، أو التصريح، أو حاشية ابن حمدون على المكودي، تستفد.

... ... وأَوْجِبا تَخْصِيصَ ما جُرَّ هُنا أوْ نُصِبا

يعني أنه لا يتعجب إلا من مختص لتعريف أو نحوه، لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فيجوز: ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله، ويمتنع: ما أحسن غلاما وما أحسن رجلا من الناس لعدم الفائدة، فهو يخالف المنصوبات في أربع: لا بد من تعريفه أو تخصيصه، ولا يتقدم على العامل، ولا يحذف إلا لدليل، ولا يفصل بينهما إلا بالظرف. قوله: "وأوجبا" هو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وأبدلت ألفا للوقف.

وربّما اسْتُغْنِيَ عَمّا اجْتَمَعَتْ فيه شُروطُنا التي تَقَدَّمَتْ

يعني أنه لا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط المشار إليها بقول الخلاصة: (وصغهما من ذي ثلاث صرفا..إلخ) بل يجوز في ما استوفى الشروط، نحو: ما أشد ضرب زيد لعمرو بل قد يغني عنه؛ قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل

عن فعل مستوفي الشروط كما يغني في غيره.اهـ أي في غير هذا الباب كاستغنائهم عن "ودعت" بـ"تركت"، وذلك مثل قولهم: "ما أكثر قائلته" استغنوا به عن "ما أقيله"، والدليلُ على الاستغناء أنه أكثر استعمال هذا الفعل على هذا الوجه، ولم يسمع "ما أقيله" فدل ذلك على الاستغناء، ونحو: ما أشد سكره وما أكثر قعوده وجلوسه، واستغنوا بذلك عن "ما أسكره وما أقعده وما أجلسه"، قال سيبويه: واستغنوا بما أجود جوابه وأجود بجوابه عن ما أجوبه، وهذا من أظهر الأدلة على أنه قياس في أفعل، أما عدُّ بعضهم "نام" من هذا القبيل حيث لم يقولوا "ما أنومه" استغناء بما أكثر نومه فليس بصحيح كما قال أبو حيان، لأن سيبويه حكى "ما أنومه" وقالت العرب "هو أنوم من فهد"[527]، وهذا الباب وباب أفعل التفضيل في هذا الحكم واحد. وعد بعضهم "غضب"، لكن حكى الأخفش "ما أغضبه" كما في شرح ناظر الجيش.

تنبيهان: الأول: قد نص في التسهيل على مسألة الاستغناء بالتوصل في ما استوفى الشروط كما تقدم، وزاد أبو حيان جواز ذلك من غير استغناء قال: فتقول: "ما أكثر ضرب زيد لعمرو" و"أكثر بضرب زيد لعمرو". لكن تعقبه تلميذه ناظر الجيش بأن التعجب في ما مثل به ليس من الضرب، وإنما هو من كثرة الضرب؛ قال: و"أكثر" ليس نائبا عن شيء، إنما هو صيغة أفعل التفضيل، والفعل الذي بني منه هو "كثر"، كما أن "أحسن" مثلا صيغة تفضيل وهو من "حسن"؛ والحاصل أن الفرق معقول بين قولنا "ما أضرب زيدا لعمرو" وقولنا "ما أكثر ضرب زيد لعمرو"، ففي المثال الأول التعجب من الضرب، وفي المثال الثاني التعجب من كثرته لا منه.اهـ كلام ناظر الجيش، ونحوُ ذلك ما في شرح ابن زكري للفريدة من أنه لا يعدل عن المستوفي للشروط إلى ما يتوصل به من أشد ونحوه إلا لغرض، قال: ولهذا سأل الزمخشري في ﴿أو أشد قسوة﴾: لم لم يقل "أو أقسى" مع أن فعل القسوة مستوف للشروط، وأجاب بأن ما في الآية أدل على فرط القسوة، أو المقصود وصف القسوة بالشدة فكأنه قيل اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم أشد قساوة.

---

[527] المثل: «أنوم من الفهد» الميداني 2/ 418.

الثاني: ظاهر كلام المرادي في شرح الألفية: وجوب هذا الاستغناء، فلا يجوز أن يقال: "ما أقيله" رجوعا إلى الأصل، فقد قال بعد بيان الشروط الثمانية التي أشار إليها في الخلاصة بقوله: (وصغهما من ذي ثلاث صرفا..إلخ) ما نصه: قلت: بقي شرط تاسع لم يذكره هنا، وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ عن غيره، نحو: "قال من القيلولة".اهـ

وقد صرّح الشاطبي في شرحه بذلك، قال: والقاعدة أن العرب إذا فهم منها الاستغناء لم يجز أن يُنطق بما استغنت عنه، بل يرجع إلى ما استغنت به؛ ثم نبّه الشاطبي على أن بعض هذه الألفاظ المستثناة لا ينهض للدلالة على الاستغناء لفقدها بعض الشروط كالقعود والجلوس لأنها مما لا يقبل التفاضل، واستظهر جواز الصوغ من السكر والغضب، لقبولهما الزيادة والنقصان من جهة تصور معناهما، وأما الاستغناء فلم يثبت عن موثوق به؛ قال: وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء، وإنما ذكر "قال من القائلة"، وقد جعل ابن الطراوة المانع فيه معنويا، إذ لا يتصور فيه المفاضلة، لأن معناه: دخل في القائلة ... إلخ كلامه

لكن نظّر الصبان في قوله: إن القعود والجلوس لا يقبلان التفاضل، لقبولهما الفضل من حيث طول زمانهما.

قوله في الطرة: "قعد وجلس ضدي قام" احترز به من "قعد" بمعنى ركب القعود، و "جلس" بمعنى أتى الجلس وهو موضع، ومن الملاحن "جلس سعيا".

وفَصْلُهُ بالحالِ لَوْلا و نِدا ومَصْدَرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ وُجِدا

هذا البيت تقييد لقوله في الخلاصة: (ووصله به الزما)، يعني أنه ربما يفصل بين أفعل و منصوبه بالحال على مذهب هشام و الجرمي كما أحسن جالسا زيدا، وقد حكى المصنف الاتفاق على منع الفصل بالحال وتبعه ولده في شرح الألفية، وليس كذلك بل الخلاف موجود كما ذكرنا، قول الناظم: "لولا" هو معطوف بحذف العاطف على قوله: "بالحال" أي و يفصل كذلك بـ"لولا" الامتناعية مع مصحوبها، فتقول: "ما أحسن لولا بخله زيدا" على مذهب ابن كيسان، قال في المساعد: ولا حجة له على ذلك؛

وقال الدماميني: إن كان لابن كيسان سماع في جواز الفصل بلولا فمعذور، وإلا فهي جملة اعتراضية، فما وجه تخصيص اعتراضية مفتتحة بـ"لولا" عن اعتراضية غير مفتتحة بها؟

قوله: "وندا" أشار به إلى جواز الفصل بالنداء وقد ذكر المصنف أنه لا خلاف في منعه، وقد قال في شرح هذا الكتاب بعد ذكره قول علي رضي الله عنه لعمار بن ياسر: " أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا": وهذا مصحح للفصل بالنداء. لهذا إنما ينسبون جواز الفصل به إلى المصنف. قوله: "ومصدر" أي وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: "ما أحسن حسنا زيدا" على ما في الطرة، والذي في الهمع وشرح المرادي للألفية والتسهيل: "إحسانا" وهو الجاري على "أحسن"، ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، فظهر أن مسألة الفصل بالمصدر مبنية على مسألة أخرى ذكرها في التسهيل وأغفلها الناظم هنا وهي أن صيغة التعجب لا تنصب المصدر، قال المصنف في التسهيل: (ولا يؤكد مصدر فعل تعجب) قال في الشرح: ولما كان فعل التعجب دالا على المبالغة والمزية استغني عن توكيده بالمصدر. قال المرادي في شرحه: وذهب بعضهم إلى أنه ينصب الحدث، فأجاز: "ما أحسن زيدا إحسانا" وهو مذهب الجرمي، وذهب الجمهور إلى المنع. ونحوه في المساعد، وقد تقدم أن المجيز للفصل هو الجرمي.

تنبيه: لم يتعرض الناظم هنا كالخلاصة لحكم الفصل بين "ما" التعجبية و"أفعل"، وهو المنع إلا بـ"كان" الزائدة، أما هي فيؤخذ جواز الفصل بها من تمثيل المصنف في قوله: (كما كان أصح علم من تقدما) فقد يكون اكتفى بذلك عن التصريح به هنا، ومنه قول مادح النبي ﷺ:[528]

ما كان أسعد من أجابك آخذا ... بهداك مجتنبا هوى وعنادا

وقد نص السيوطي في فريدته على ذلك في هذا الباب فقال:

والفصل بين ما وأفعل امتنع ... إلا بكان إن مزيدة تقع

---

[528]- البيت من الكامل، وقائله عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه، انظر: العيني: 663/3.

وأشار بقوله "إن مزيدة تقع" إلى رد رأي السيرافي القائل: إن "كان" خبر "ما" وفيها ضميرها و"أفعل" خبرها، فقد استبعد ذلك الرضي قائلا: إن "كان" ليست على صيغة التعجب، وذكر ابن زكري أن فائدة دخولها في التعجب أن فعله سلب الدلالة على الزمان لأنه إنشاء، والغالب دوام الوصف المتعجب منه كالحسن والقبح، فلما أريدت الدلالة على الانقطاع في نحو: " ما كان أصح علم من تقدما" جيء بـ"كان"، قال: ولا ينتقض ذلك بالبيت السابق – يعني: "ما كان أسعد من أجابك..إلخ" – لأن المراد فيه من كان معاصرا للنبي ﷺ، وإن كان الحكم غير مختص بهم، ثم قال: وشذ الفصل بـ"أصبح" و"أمسى" في قولهم: "ما أصبح أبردها" والضمير للغداة، و" ما أمسى أدفأها" والضمير للعشية، ولا يقاس على" كان" خلافا لابن كيسان هـ من شرح الفريدة، وظاهره أن ابن كيسان يقيس في سائر أفعال الباب والذي في الهمع عزو ذلك للفراء وعزا تخصيص القياس بأصبح وأمسى لعامة الكوفيين وأبي علي.

وما سِوَى المَذْكورِ مِمّا عَمِلا ... فيه هُنا الفِعْلُ يُجَرُّ بِإِلى
إنْ كانَ فاعِلاً و إلاّ فَبِبا ... ذا عِلْمٍ اوْ جَهْلٍ و لامٌ وَجَبا
مَعْ ما سِوى ذلِك والذي لَزِمْ ... فَجَرُّهُ بِما تَعَدَّى قدْ حُتِمْ

يعني أن ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر من متعجب منه و ظرف و حال و مصدر، يجر بإلى إن كان فاعلا في المعنى، و إنما يكون كذلك بعد مفهم حب أو بغض نحو: ما أحب زيدا إلى عمرو وما أبغض بكرا إلى خالد، فالمجرور بإلى فيهما هو فاعل الحب و البغض معنى؛ وإلا يكن فاعلا في المعنى فيجر بالباء إن كان فعلا التعجب مصوغين من مفهم علم أو جهل نحو: ما أعرفني به و ما أجهله بي و ما أبصر امرأ القيس بالشعر وما أجهله بكذا و أبصر بعمرو بالفقه و أجهل بخالد به، و يجر باللام إن كان فعلا التعجب من متعد غيره – أي ليس مما يفهم علما أو جهلا – نحو: ما أضربني لزيد و ما أنصرني لعمرو و ما أبغضني لخالد و ما أحبني لبكر. كذا قال المصنف، لكن قال أبو حيان: إن تعدية "أضرب" لعمرو باللام مشكلة، لأن معناه " أضرب زيد" و "أضرب زيد"

لا يتعدى، قال: ولا ينبغي أن يجوز هذا التركيب ولا يقدم عليه إلا بعد سماعه من العرب.اهـ نقله ناظر الجيش وقال: إن قوله إن " أضرب زيد" لايتعدى صحيح، ولكونه لا يتعدى احتيج إلى إدخال اللام على معموله..إلخ

قوله: "وما سوى المذكور" يحتمل أن المراد بالمذكور ما تقدم مما يشمل الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله، ويحتمل أن المراد به المتعجب منه المنصوب بعد "أفعلَ" والمجرور بالباء بعد "أفعلْ"، ولا مانع من إرادتهما معا.

قوله: " والذي لزم ..إلخ" أي و إن كان فعلا التعجب مصوغين من لازم متعد بحرف جر، جُر بما كان يتعدى به نحو: ما أعز زيدا على عمرو و أعزز به عليه و ما أزهد عمرا في الدنيا و أزهد به فيها.

والحاصل أن الفعل إن تعدى قبل صوغ فعل التعجب منه بحرف لزم تعديه بعد ذلك بنفس ذلك الحرف، وإلا بأن أفهم علما أو جهلا عدي بالباء، وإلا فإن أفهم حبا أو بغضا عدي بإلى إن كان فاعلا وباللام إن كان مفعولا، وإلا تعدى باللام مطلقا.

تنبيه: قد اقتصر المصنف في صور هذه المسألة على التمثيل لها بصيغة "ما أفعل" ومثل أبو حيان بالصيغتين معا، لكن قال تلميذه ناظر الجيش: إن في استعمال صيغة "أفعل" في بعض هذه الصور نظرا، وذلك أن معنى "أحبب بزيد إلى عمرو": "أحب زيد" كما أن معنى "أحسن بزيد": "أحسن زيد"، و"زيد" هو الفاعل والتقدير: "صار زيد ذا حب إلى عمرو"، فالحب قائم به كما أن الحسن قائم بزيد في قولنا: "أحسن بزيد"، وقد قرر أن المراد بقولنا: "أحبب بزيد إلى عمرو" هو الذي أريد بقولنا: "ما أحب زيدا إلى عمرو"، و"عمرو" في هذا التركيب هو الفاعل كما عرفت، فكيف يكون "أحبب بزيد إلى عمرو" بمعناه وقد اختلف الفاعل فيهما.

وقِيلَ ما أعْطاكَ لِي دَراهِما   وما أظَنَّكَ لِزَيْدٍ عالِما

يعني أنه يقال في التعجب المصوغ من فعل متعد إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كالمصوغ من كسا وأعطى، وما كان متعديا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

كالمصوغ من ظن: "ما أكسى زيدا للفقراء الثياب" و"ما أعطاك لي دراهم"، و"ما أظن عمرا لبشر صديقا"، بجر الأول باللام وإقرار الثاني على النصب بعامل مدلول عليه بأفعل، تقديره: يعطيني دراهم وتظنه عالما، وذلك لأن أفعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد خلافا للكوفيين في الأمرين، فإنهم جوزوا انتصاب الثاني في البابين بأفعل، هكذا نقل المصنف الخلاف في المسألة، ومقتضاه أن التركيب جائز عند الفريقين من غير شرط، وإنما اختلف في التخريج، فيجوز الكوفيون انتصاب الثاني بأفعل في كلا البابين، ويقدر له البصريون عاملا فيهما، قال أبو حيان: وتحرير النقل عند غيره فيها هو: قول الكوفيين بجواز ذكرهما في باب "كسا" على أن الثاني منصوب بفعل التعجب، وبجواز ذلك في باب "ظن" إذا أمن اللبس، فيتعدى باللام للأول وبنفسه للثاني، وإن التبست عدي لكل باللام نحو: ما أظن زيدا لأخيك لأبيك، أصله: ظن زيد أخاك أباك. أما البصريون ففي باب كسا يجوز عندهم أن يتعدى لأحد المفعولين باللام فتقول: ما أكساك لعمرو أو للثياب، وإن جاء في كلامهم ما أكساك لعمرو الثياب فعلى تقدير عامل أي يكسوهم الثياب، وأما في باب "ظن" فيقتصر عندهم على الفاعل فينصب بأفعل، ولا يعدى إلى شيء من المفعولين لا بحرف ولا بنفسه، قال أبو حيان: وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب "كسا" و"ظن"، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل.

❁❁❁

نعم وبيس

وبِهِمـــا ارْفَعــاً مُـــضافين إلـــى ضـــمير مـــا صـــاحَبها ... ...

قوله: "ارفعا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن فاعل نعم وبيس ربما يكون مضافا إلى ضمير راجع إلى المعرف باللام – وقد بقي ذلك على التسهيل – نحو: "الرجل نعم غلامه والقوم نعم صاحبهم أنت"، قال:-[529]

فـــنعم أخـــو الهيجـــا ونعـــم شـــهابها

والصحيح أنه لايقاس عليه لقلته، وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الإضافة من نحو: (الواهب المائة الهجان وعبدها) بأن "عبدها" تابع لما فيه أل، وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.كذا قال المصنف، وقد نقل نحوه الصبان عن البعض، ثم قال: ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو: [530]

الـــــود أنـــــت المســـــتحقة صـــــفوه ... ...

فالأولى أن يقال إن باب نعم وبيس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة . اهـ وفي شرح الدماميني: والذي أجاز في باب الإضافة (الواهب المائة...إلخ) قياسا ومنهم المصنف، يلزمه أن يجيز ولا يتوقف.

... ... ونُقِـــلا
رفعُهمـــا الـــذي مُنَكّـــرًا عَلَـــمْ بِقِلّـــةٍ ومـــا أضـــيف للعَلَـــمْ

قوله: "ونقلا رفعهما الذي" "رفعهما" مصدر مضاف لفاعله مكمل بنصب مفعوله وهو "الذي"، والمراد هنا لفظها فلذلك لا صلة لها؛ يعني أنه نقل عن المبرد والفارسي أنه لا يمتنع إسنادهما ـ أي نعم وبيس ـ إلى "الذي" الجنسية، فيقال: نعم الذي بعث بالرسالة

529- البيت من الطويل أنشده المرادي في شرح الألفية بلا نسبة، ولم يقف العيني على قائله، ولم يذكر تتمته: 11/3، وكذا في خزانة الأدب: 117/4، والدرر: 202/5.

530- البيت من الكامل ولم نقف على قائله انظر العيني 392/3 وتمامه: (مني وإن لم أرج منك نوالا)

محمد ﷺ كما يقال: نعم المبعوث بناء على أن "أل" في الفاعل جنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين، قال ابن مالك: ولم يرد به سماع، والقياس المنع لأن فاعلهما إذا كان بأل يجوز كونه تمييزا مفسرا للفاعل المضمر إذا نزعت منه أل، و"الذي" ليس كذلك، وقال أيضا: ومثل هذا لا ينبغي أن يمنع لأن "الذي يفعل" بمنزلة "الفاعل"، ولذلك اطرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح أن لايجوز مطلقا، ولا يمتنع مطلقا، بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع.

قوله: "منكرا" هو معطوف على قوله "الذي" بحذف العاطف أي ونقل رفعهما مفردا منكرا مجردا من الإضافة كقول الشاعر:-[531]

نيــــاف القـــــرط غــــــراء الثنايــــــا ورئــــــد للنســـــــاء ونعـــــم نـــــيم

وربما رفعتا مضافا إلى نكرة – والمضافُ أكثر من المجرد – كقوله:[532]

فـــنعم صــــاحب قـــوم لا ســــلاح لهــــم وصــــاحب الركــــب عثمــــان بــــن عفانــــا

وقوله: [533]

بـــــيس قرينـــــا يفـــــن هالــــــك أم عبيــــــد وأبــــــو مالــــــك

واليفن: الشيخ الكبير وأم عبيد: الفلاة وأبو مالك: الجوع، ونقل الفراء إجازته عن بعض الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة.

قوله: "علم بقلة ..إلخ" هو معطوف أيضا بحذف العاطف لكن وقف عليه وقف ربيعة، أي وربما يرفعان علما أو مضافا إلى علم بقلة، فالأول: كقول بعض العبادلة: بيس عبد الله أنا إن كان كذا، والثاني: كقوله ﷺ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد»[534]، لكن

531- البيت من الوافر وقائله تأبط شرا، وروايته في التاج نوم- (تعرض للشباب ونعم نيمُ) والنيم ثوب ينام فيه وهو القطيفة، نياف طويل في ارتفاع.

532- البيت من البسيط وقائله كثير بن عبد الله النشهلي. خزانة الأدب: 117/4.

533- البيت من السريع وهو بلا نسبة في أمالي القالي ص: 433.

534- الحديث أخرجه الترمذي 5/ 688

خرّجه المصنف في شرحه على أن "نعم " و"بيس" مسندان إلى ضميرين حذف مفسرهما، و"عبد الله" مبتدأ، و"أنا" و"خالد" بدلان. وكقوله:-[535]

بـــــيس قـــــوم الله قـــــوم طرقـــــوا فقـــــروا جـــــارهم لحمـــــا وحـــــر

قال المرادي في شرح الألفية: والصحيح أن ذلك لا يجوز، لأن عبد الله ليس معرفا بالألف واللام ولا مضافا لما تعرف بهما، وأما قول الشاعر: (بيس قوم الله..إلخ) فضرورة، قال: وكأن الذي سهل ذلك كون "قوم" يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالألف واللام، وهو مع ذلك مضاف في اللفظ إلى ما فيه الألف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما.

قال في الارتشاف: وجاء أيضا ما ظاهره إسناد "بيس" إلى اسم الإشارة متبوعا بذي اللام، كقول الشاعر:-[536]

بـــــيس هـــــذا الحـــــي حيـــــا ناصـــــرا ليـــــت أحيـــــاءهم ممـــــن هلـــــك

لكن خرّجه ناظر الجيش على ما خرج عليه "نعم عبد الله رجلا" التقدير: بيس حيا ناصرا هذا الحي، فلا يكون فيه إلا تقديم المخصوص على التمييز، والكوفيون لا يمنعون ذلك، والبصريون يجيزونه على قبح.

وَصِـــفْ ووكِّـــدَنَّ لفظًـــا مـــا ارتفَـــعْ بِـــذَينِ والـــغِ رأْيَ مَـــنْ نَعتًـــا مَنَـــعْ

يعني أن فاعل نعم وبيس قد يوصف كقوله:-[537]

نعـــم الفـــتى المـــري أنـــت إذا هـــم حضـــروا لـــدى الحجـــرات نـــار الموقـــد

وقول الآخر:-[538]

535- البيت من الرمل وهو من شواهد العيني: 19/4، قال: ولم أقف على قائله. يقال: وحر اللحم، دبت عليه الوحرة محركة وهي وزغة لا تطأ شيئا إلا سمّته.

536- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر: 216/6.

537- البيت من الكامل وقائله زهير بن أبي سلمى. خزانة الأدب: 112/4، والشاهد فيه نعت الفتى وهو فاعل نعم بالمري وليس بدلا منه خلافا لابن السراج.

538- البيت من الطويل وقائله يزيد بن قنابة. خزانة الأدب: 113/4.

لعمري وما عمري علي بهين لبيس الفتى المدعو بالليل حاتم

قال في شرح التسهيل: أما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ، لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. أي بأن يراد بالنعت: الجامع لكمالات جنس هذا النعت.

قوله: "ووكدن لفظا" أي ويجوز توكيده تاكيدا لفظيا، لأن إعادة اللفظ خوف سهو السامع لا محذور فيها نحو: نعم الرجل الرجل زيد، ولا يجوز توكيده تأكيدا معنويا باتفاق، فلا يقال: "نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد" ولا "كله أو نفسه زيد"، لأن الأول مناف للفظ والثاني مناف للمعنى؛ قال في الارتشاف: ومن ذهب إلى أن "أل" عهدية شخصية فلا يبعد أن يجيز "نعم الرجل نفسه زيد". قال في المساعد: وقضية كلام المصنف جواز ما عدا ما ذكر من التوابع، فيجوز العطف والبدلية، لكن بما يصلح لمباشرة "نعم"، أي المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها كما في الخلاصة، قال: و عطف البيان كالصفة. قال الدماميني: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع، لأن لفاعل هذا الباب خصوصية ليست لغيره. وقد صرح أبو حيان بمثل ذلك في توكيده توكيدا لفظيا.

قول الناظم: "والغ رأي من نعتا منع" أي كالجمهور ومنهم أبو علي وابن السراج، وحملا ما يوهم جوازه على البدلية. وقوله "الغ" هو بحذف همزة القطع لضرورة الوزن، لأن "لغا" لا تتعدى، وفي بعض النسخ: "ألغ" بإثباتها وحذف واو العطف.

وإنْ تلاها مُفْرَدٌ ففيه ما مَضَى وتركيبٌ لِبعضٍ انتَمَى

لما ذكر في الخلاصة الخلاف في "ما" بعد "نعم"إذا وليها فعل في قوله (وما مميز..إلخ)، ذكر الناظم هنا الخلاف فيما إذا وليها مفرد، والضمير في قوله: "وإن تلاها" عائد على "ما" المتقدمة في بيت الخلاصة، يعني أنه إذا ولي "ما" بعد "نعم" أو "بيس" اسم مفرد نحو: ﴿فنعما هي﴾، ونحو: "بيسما تزويج ولا مهر"؛ فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنها نكرة تامة، في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو

المخصوص؛ وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر كلام سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء، أما المخصوص فهو المرفوع بعدها كما في الذي قبله؛ وإلى هذين القولين الإشارة بقوله: "ففيه ما مضى" أي من قول الخلاصة: (وما مميز وقيل فاعل..إلخ)؛ وثالثها: أن "ما" مركبة مع الفعل كتركيب "حب" مع "ذا" عند القائل به ولا محل لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال قوم به وأجازه الفراء، وأما المخصوص على هذا القول فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل، وقيل على هذا إن المركب حينئذ مبتدأ خبره ما بعده؛ وإلى هذا القول الثالث أشار الناظم بقوله: "وتركيب لبعض انتمى"، ونقل في التسهيل عن ابن السراج والفارسي أنها موصولة نحو: ﴿**إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ** فنعما هي﴾ والتقدير: فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات، وعلى هذا فالأقوال أربعة.

وأما إن لم يل "ما" بعد "نعم" شيء نحو: "دققته دقا نعما"، فيجري فيها القولان الأولان فقط، وهما: كونها نكرة تامة تمييزا، أو معرفة تامة فاعلا، دون القول بالتركيب.

تنبيهان: الأول: قول الناظم في البيت: "وإن تلاها مفرد ..إلخ" يمكن اندراجه تحت بيت الخلاصة: (وما مميز..إلخ)، بأن يراد بنحو: "نعم ما يقول الفاضل" كل تركيب وقعت فيه بعد "نعم" متلوة باسم أو جملة فعلية؛ وكذا قوله في الطرة: "أو لم يلها شيء كدققته دقا نعما وغسلته غسلا نعما" يمكن دخوله تحته أيضا، بأن يراد كل تركيب وقعت فيه "ما" بعد "نِعم" مطلقا. انظر الصبان

الثاني: قوله في الطرة: "ففيه ما مضى من كونه نكرة تامة تمييزا .. إلخ" ربما يؤخذ من تصديره بهذا القول كونه أرجح من الثاني، وهو كونها معرفة تامة فاعلا؛ وليس الأمر كذلك، بل الذي يدل عليه كلام غير واحد ترجيح الثاني، وقد ذكر المصنف في شرح الكافية أنه يقويه أمران: الأول: كثرة الاقتصار عليها في نحو "غسلته غسلا نعمّا"، والنكرة التالية "نعم" لا يقتصر عليها؛ والأمر الثاني: هو أن التمييز يرفع إبهام المميز، و"ما" تساوي المضمر في الإبهام فلا تكون تمييزا.

ثم رأيت في بعض النسخ القديمة تقديم القول بالفاعلية ونصها: "ففيه ما مضى من الفاعلية والتمييز".

وبَعْدَ نِعْمَ مِثلَ ما يَطّرِدُ مَنٌ كمِثلِ نِعمَ مَنْ مُحمّدُ

أي وربما تلي نعم وبيس "من" كما تليهما "ما"، وهي كمثل "ما" إلا أنها لا تكون معرفة تامة، بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة؛ وقد تقدم الكلام على ذلك عند قول الناظم: (تقع من شرطا أو استفهاما إلخ) نحو:-[539]

فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان

قول الناظم: "يطرد من" هو بالتنوين على لغة الإعراب في الأداة إذا نسب إليها حكم.

ورُبّما خَلَفَه الوصفُ وما مُعَلّقًا بوَصْفِه قَدْ عُلِما

يعني أن المخصوص ربما حذف وخلفته صفته، وهي إن كانت اسما محل وفاق، نحو: نعم الصديق حليم كريم أي صديق حليم، أو فعلا فثلاثة أقوال حكاها في الهمع، المنع وعليه الأكثر، والجواز وهو قول الكسائي، وكونه غالبا إذا كان الفاعل "ما" كقوله تعالى: ﴿بيسما اشتروا...﴾ الآية، على قول، وقليلا دونها كقوله:-[540]

إلى خالد حتى أنخنا بخالد فنعم الفتى يرجى ونعم المؤمل

وهو رأي المصنف، قال: وجاز هذا في مثل هذا المبتدإ كما جاز في غيره من المبتدآت، كقول الشاعر:-[541]

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

والأصل: فمنهما تارة أموت فيها.

---

[539]- تقدم تخريجه عند قول الناظم: انف بما وزيد ما... إلخ.

[540]- البيت من الطويل وهوبلا نسبة في العقد الفريد 214/1 والأغاني25/22

[541]- البيت من الطويل وقائله تميم بن مقبل، ديوانه: 93/2، شرح شواهد الكتاب للأعلم 1/ 443 وخزانة الأدب: 300/2.

قوله: "وما معلقا بوصفه ..إلخ" أي وربما حذف المخصوص وصفته وخلفه ما تعلق بصفته المحذوفة، كقوله:-[542]

بيس مقام الشيخ أمرسْ أمرس إما على قعو وإما اقعنسس

أي مقام يقال فيه أمرس أمرس، فحذف المخصوص وهو "مقام" وصفته وهي "يقال فيه" وبقي معمول الصفة وهي الجملة المكررة، ومرس الحبل وقع في أحد جانبي البكرة فإذا أعدته إلى مجراه قلت أمرست، والمعنى أن الشيخ إذا استقى ببكرة وقع حبلها في غير موضعه فيقال له أمرس.

وأنّثوا كنِعمَ مَعْ ما ذُكّرا إنْ بَعْده مؤنّثٌ قَدْ ذُكِرَا

يعني أنهم يؤنثون فاعل نعم مع أنه مذكر، إذا كان مخصوصها مؤنثا لأنهما في المعنى شيء واحد، وأيضا فالمخصوص هو المقصود بالإسناد إليه أولا، وإنما حول الإسناد إلى الاسم العام لضرب من المبالغة، إلا أن الأجود التذكير كما نصوا عليه، نحو: نعمت الثواب الجنة وبيست الثواب النار، قال:-[543]

نعمت جزاء المتقين الجنه دار الأماني والمنى والمنه

قوله: "إن بعده مؤنث ..إلخ" ظاهره أنه لا يؤنث إلا إذا ذكر بعده المخصوص، وليس كذلك بل يكفي تأنيثه ولو لم يذكر، كقوله تعالى: ﴿حسنت مرتفقا﴾.

وسَكّننَّ العَينَ فاتِحًا لِفَا واكسرْهما كنِعِمَ الذي وَفَى

يعني أنه ربما تسكن العين وتفتح الفاء منهما فيقال: "نَعْمَ" بفتح النون وسكون العين، و"بَأْسَ" بفتح الباء وسكون الهمزة، وربما تكسر العين والفاء معا فيقال: "نِعِمَ" بكسر النون والعين، و"بِئِسَ" بكسر الباء والهمزة، قال في المساعد: وظاهر كلام المصنف

542- الرجز بلا نسبة في شرح المفضليات، لابن الأنباري، 190/1ولسان العرب وتاج العروس قعس- وثاني أبياته: (على حواشي خشبات يبَّس).

543- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 4/ 119.

أن الجميع مسموع في نعم وبيس، وكذا ظاهر كلام غيره، وزعم بعضهم أنه لم يسمع في بئس إلا اللغة الفاشية، وهي كسر الفاء مع سكون العين، وبعضهم يترك حينئذ الهمزة، والباقي إنما قيل بالقياس. وقال ناظر الجيش: لم يذكر ابن عصفور سوى لغتين: كسر الباء وفتحها، ولا شك أن قول من حفظ حجة على من لم يحفظ، مع أن اطلاع المصنف على اللغة أمر لا ينكر. وقد بحث الدماميني في ترتيب اللغات المذكورة، فانظره إن شئت

أصْلُهُما فَعِلَ كُلُّ ذا قُبِلْ   فـي كُلِّ حَلْقِيٍّ علـى وزْنِ فَعِلْ

يعني أن أصل نعم وبيس فعل بكسر العين وفتح الفاء، فـ"نعم" منقولة من نعِم إذا أصاب نعمة و"بئس" منقولة من بئِس إذا أصاب بؤسا، وقد يردان كذلك قال:-[544]

خالتي والنفس قدما إنهم   نعم الساعون في القوم الشطر

ومنهم من خص هذه اللغات بحالة تصرفهما.

قوله: "كل ذا قبل ..إلخ" أي وكذا كل ذي عين حلقية من فعِل – فعلا نحو "شهد" أو اسما نحو "فخذ" – يجوز فيه ما تقدم من اللغات، وأنشد المصنف على تسكين العين قول الشاعر:-[545]

إذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا   وإن شهد أجدى خيره ونوافله

وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل نحو "شهيد ورغيف" بكسر الفاء إتباعا لكسرة العين وهي لغة تميم، وقد تجعل العين الحلقية تابعة للفاء في فعل المفتوح الفاء الساكن العين نحو "نحر وبحر ودهر" فتفتح العين الحلقية في ذلك كله إتباعا لحركة الفاء،

544- البيت من الرمل وقائله: طرفة بن العبد وقبله:

ففداء لبني قيس على   ما أصاب الناس من سر وضر

انظر: خزانة الأدب: 101/4، والشطر بضمتين جمع شطير: الغريب. الشاهد في قوله: «نعم » كفرح.

545- البيت من الطويل، وقائله الأخطل، ديوانه: 243، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي: 225/2، والشاهد فيه تسكين الهاء من «شهد» ورواية الديوان (فراتنا***........... فيضه وجداوله)

ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من ذلك مقصور على السماع، وأن الوارد فيه بالوجهين ليس أصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس وإنما هو مما وضع في لغتين؛ ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين وبعضه أصله السكون ثم فتح، وقد يتبع الثاني الأول في نحو "نحو" مما كانت عينه حرف حلق ولامه حرف علة، و"محموم" مما هو على صيغة مفعول وفاؤه حرف حلق.

وأَبْـــــرزاً فاعلَــــــه وجَـــــــرِّدا وجَــــرُّه بالبـــا كثيـــــرًا وُجِـــــدا

قوله: "وأبرزا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن فعُل المذكورة – أي بضم العين أصالة أو تحويلا – يجوز فيها إبراز الضمير الذي هو الفاعل على وفق ما قبله، نحو: "الزيدون كرموا رجالا" و"الزيدان كرما رجلين"، لأنه لما تضمن معنى التعجب عومل معاملته فهو بمنزلة "ما أكرمهم رجالا"، ولا يجوز هذا الإضمار في نعم وبيس، وإنما يضمر فيهما مفردا يفسره ما بعده، فالحاصل: أن فاعلهما لا يكون إلا ضميرا مستترا مفسرا بتمييز موجود أو مقدر، أو ظاهرا مقرونا بأل أو مضافا إليه، ولا يكون غير ذلك إلا ما ندر نحو: "نعموا رجالا".

ويجوز تجريد فاعل "فعُل" المذكورة من الألف واللام كقوله تعالى ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ بمعنى ما أحسن، وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "وجردا" أي من "أل" فهو كلام مستأنف، ويحتمل أن يكون مراده التجريد من الضمير نظير قول المصنف في الخلاصة: (وجردا عسى أو ارفع مضمرا)، وهذا مقابل قوله: "وأبرزن فاعله"، فيفيد ذلك أن حكم إبراز فاعلها الجواز لا الوجوب، ويغني عن تصريح الطرة بالجواز، لكن الاحتمال الأول أولى لأنه زاد حكما، وهو الذي عليه درج في الطرة .

قوله: "وجره بالبا ..إلخ" أي ويجوز أيضا بكثرة جره بالباء نحو "حسن بزيد رجلا" لأنه بمنزلة: "أحسن بزيد"، ونظرا لتضمنه معنى التعجب امتنع ذلك في "نعم" لعدم هذا التضمين، قال الأخطل:[546]

---

[546]- البيت من الطويل، وقائله: الأخطل، ديوانه: (ص: 263) لكن روايته: "فأطيب"فلا شاهد فيها، وانظر العيني: 26/4. قوله: اقتلوها من قولهم: قتلت الخمر إذا مزجتها بالماء.

فقلـــــت اقتلوهــــا عــــنكم بمزاجهــــا وحــــب بهــــا مقتولــــة حــــين تقتــــل

وقال الطرماح:[547]

حـــــب بـــــالزور الـــــذي لا يـــــرى منـــــــه إلا صـــــــفحة أو لمـــــــام

ودونَ تحويـــلٍ كـــنِعمَ قـــد نُقِـــلْ عَلِـــمَ مَـــعْ سَـــمِعَ أيضًـــا وجَهِـــلْ

من المعلوم أن فعُل هذه ربما تكون باقية على وزنها أصالة دون تحويل كظرف وكرم، وربما تكون محولة إليها من وزن آخر كضرب وفهم، فذكر الناظم هنا أنه سمع من هذا الباب دون تحويل ثلاثة ألفاظ ذكرها ابن عصفور وهي: علم وسمع وجهل، وفي الارتشاف: كذا قال الكسائي إنه يجوز أن يبنى على "فعُل" إلا في هذه الثلاثة، قال: ومن النحويين من أجاز فيها ضم العين. قال ناظر الجيش بعد نقله: وإذا كان ذلك جائزا خلص المصنف من أن يستدرك عليه تمثيله بـ"علُم".اهـ منه

وفي المساعد: أن كلام صاحب الإفصاح يقتضي إثبات علُم وجهُل هنا بضم العين، ونحوُ ما في الارتشاف قول السيوطي: إن بعض العرب هو الذي شذ في عدم تحويلها لا كلهم وأن منهم من يحولها. ذكره الصبان

وأعْـرِبِ المخصـوصَ ذا بمـا نُـسِبْ لِـــذاك وأبَ كُـــلَّ ناســـخٍ تُـــصِبْ

يعني أنه يعرب مخصوص "حبذا" بما يعرب به مخصوص "نعم" من كونه مبتدأ مخبرا عنه بالجملة قبله والرابط "ذا" أو محذوف، أو خبر مبتدإ واجب الحذف، وقد نبه المصنف على أن الحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب "نعم" لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل هنا لأن "حبذا" جار مجرى المثل . وقيل: إن الاسم تابع لـ"ذا" على سبيل البدل أو عطف البيان، ويرده قول الشاعر:[548]

547- البيت من المديد، وقائله: الطرماح. انظر: شرح شواهد العيني: 16/4.

548- البيت من البسيط، تمامه: "تأتيك من جبل الريان أحيانا" وقائله: جرير. ديوانه: 165/1

وحبـــذا نفحـــات مـــن يمانيـــة ... ...

فالنكرة لا تبين المعرفة، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول.

قول الناظم: "وأب كل ناسخ تصب" يعني أنه لا تعمل فيه النواسخ، فلا يقال: "حبذا كان زيد" لا برفع زيد ولا بنصبه، بخلاف نعم إذ يقال: "نعم كان الرجل"، والسبب في ذلك جريان هذا مجرى المثل، والأمثال لا تتغير. قال المصنف: ولهذا المعنى أيضا منع من تقديم المخصوص فلا يقال: "زيد حبذا" وقد أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات.

وقـــد يكـــونُ معَـــه التمييـــزُ أوْ حـــالٌ والاِسْـــتِغناءُ عنـــهُ قـــدْ رَوَوْا

يعني أنه قد يكون معه – أي مع مخصوص "حبذا" قبله أو بعده – تمييز مطابق أي في الإفراد وغيره إلا أن التقديم أولى وأكثر، نحو: "حبذا رجلا زيد وحبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون وامرأة هند ونساء الهندات"،

أقول: وفيه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، ولم يحكوا هنا الخلاف السابق مع "نعم" في قول الخلاصة: (وجمع تمييز وفاعل ظهر..إلخ)، وقد نبّه الشاطبي في شرح الألفية على أن الجمع بينهما مع "حب" جائز مطلقا، إلا أنه مع "ذا" أحسن منه مع غيرها، قال: لأنه في هذا الموضع مبين لـ"ذا" فإنها مبهمة فافتقرت إلى التفسير، وهو هناك لمجرد التوكيد فكان هنا أولى.اهـ باختصار. قال: [549]

ألا حبـــذا قومـــا ســـليم فـــإنهم وفـــوا إذ تواصـــوا بالإعانـــة والصـــبر

وقوله:-[550]

حبـــذا الصـــبر شـــيمة لامـــرئ را م مبـــــاراة مولـــــع بالمعـــــالي

قوله: "أو حال" أي وقد يكون مع المخصوص حال عامله حب – متقدما عليه

[549]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، في الدرر: 225/5.
[550]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة، في الدرر: 225/5.

أو متأخرا عنه – نحو: "حبذا راكبا زيد أو زيد راكبا" قال:-[551]

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف في أوجه البر إسرارا وإعلانا

قال المصنف في شرحه: والتزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد "ذا" تمييزا، وليس ملتزما لأن الحال هذه أغنت عنه في النظم والنثر. قال المرادي: ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها مساوية له في أن تقديمها أكثر وأولى، وقيل التمييز ينبغي تقديمه وأما الحال فيستوي فيها الأمران. ثم نقل قول المصنف: "وأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله"، وتعقبه بقوله: وحكى غيره الخلاف، فقيل: حال مطلقا وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي، وقيل تمييز مطلقا وهو مذهب أبي عمرو ابن العلاء، وقيل إن كان مشتقا فحال أو جامدا فتمييز، قال: وقبول الجامد والمشتق دخول "من" عليهما يرجح نصبهما على التمييز، ثم استظهر أنه إن كان جامدا كان تمييزا، وأما إن كان مشتقا فيرجع لقصد المتكلم، فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب حالا ولا يصح دخول "من" عليه إذ ذاك، وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزا، قال: مثال الأول: "حبذا هند مواصلة" أي في حال مواصلتها، ومثال الثاني: "حبذا زيد راكبا" ولهذا تدخل عليه "من"، ثم نقل عن البسيط لابن العلج جواز نصبه بأعني أي فيكون مفعولا، قال: وهو غريب.

قوله: "والاستغناء عنه قد رووا" أي وربما استغني عن المخصوص، إما بالتمييز أو بدليل آخر، فالأول كقول بعض الأنصار: [552]

بسم الإله وبه بَدِينا ولو عبدنا غيره شقينا

فحبذا ربا وحب دينا ... ...

551- البيت من البسيط، أنشد ابن هشام في المغني شطره الأول بلا نسبة ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهده 862/2 وأكمله البغدادي في شرح شواهد المغني ولم ينسبه 27/7

552- البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه. انظر: العيني: 28/4، وقوله: بدينا: بكسر الدال بمعنى بدأنا وهي لغة أهل المدينة.

أي حبذا الإله ربا، والثاني كقوله:-[553]

هويتك حتى كاد يقتلني الهوى ... وزرتك حتى لامني كل صاحب

وحتى رأى مني أدانيك رقة ... عليك ولولا أنت ما لان جانبي

ألا حبذا لولا الحياء وربما ... منحت الهوى من ليس بالمتقارب

أي ألا حبذا حالي معك، يشير إلى ما سبق في البيتين الأولين، أو من لا أسميه، أو ذكر هؤلاء النساء، وبعد هذه الأبيات:

بنفسي ظباء من ربيعة عامر ... رقاق الثنايا مشرفات الحقائب

قال أبو حيان: وفي جواز حذف المخصوص دليل على فساد قول من ذهب إلى أن "حبذا" كله فعل وأن المخصوص فاعل به، إذ الفاعل لا يجوز حذفه، ودليل على أنه لا يكون خبر مبتدإ، إذ يلزم حذف الجملة بأسرها من غير عوض عنها ولا قائم مقامها، وذلك لا يجوز.اهـ على نقل تلميذه ناظر الجيش في شرحه.

فائدة: اعلم أن "حبذا" تنفرد عن "نعم" بأمور منها: ما ذكر الناظم في البيت قبل هذا في قوله: "وأب كل ناسخ تصب" من منع دخول النواسخ على مخصوصها، والثاني: عدم تطابق الفاعل والمخصوص كما يفهم من قول المصنف في الخلاصة: (لا تعدل بذا)، والثالث: عدم جواز تقديم المخصوص كما يفهم من قولها: (وأول ذا المخصوص)، والرابع: جواز دخول "يا" من غير شذوذ بخلاف "يا نعم" وإن كان لا بد من التأويل في المحلين، والخامس: جواز دخول "لا"، والسادس: كثرة وقوع تمييز أو حال قبل المخصوص أو بعده، وذلك ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وقد يكون معه التمييز ..إلخ". انظر حواشي ياسين على الألفية.

553- الأبيات من الطويل وقائلها: المرار بن هماس الطائي، ويقال: مرداس بن هماس، انظر: العيني: 24/4.

أقول: وإذا لم يثبت أن الخلاف المذكور مع "نعم" في قول الخلاصة: (وجمع تمييز وفاعل..إلخ) موجود مع "حبذا" كما تقدم بحثه، صح لنا عد ذلك من الفوارق المذكورة، فيكون هو السابع. والله تعالى أعلم

أفعل التفضيل

وحَذْفُ هَمْزِ أخْيرٍ هُنا كَثُرْ   أشَرُّ هكذا وهَنَّا قدْ نَزُرْ

يعني أن حذف همز أخير وأشر هنا أي في باب اسم التفضيل كثير لكثرة الاستعمال، فالحذف شاذ قياسا لا استعمالا، أو لأنهما لا فعل لهما، و لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، ففيهما على هذا شذوذان: حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما، وندر إثبات الهمزة في قوله: [554]

بلال خير الناس وابن الأخير

وقرئ: ﴿من الكذاب الأشر﴾، وندر حذف همزتهما في التعجب المشار إليه بقوله في الشطر الأخير "وهنا" أي بفتح الهاء أو كسرها وتشديد النون إشارة بعد، كقولهم: "ما خَيْرَ اللبنَ للصحيح وشره للمبطون" بنقل حركة الياء إلى الخاء، وقد لا تنقل فتحذف الألف، سمع الكسائي "مخْيره"، وإنما ندر حذف الهمزة في باب التعجب لأنها فيه حرف معنى لأنها المفيدة للتعدية، بخلافها في باب التفضيل. وشذ حذف الهمزة في غيرهما في البابين، كقوله: [555]

وزادني كلفا في الحب أن منعت   وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

ويروى: (منعت شيئا فأكثرت الولوع به ..إلخ)، وقوله:-[556]

554- الرجز نسبه ابن جني في المحتسب: 299/2 لرؤبة بن العجاج. والشاهد فيه إثبات الهمزة في الأخير.

555- البيت من البسيط، وهو للأحوص، نوادر أبي زيد: 26-27.

556- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الضرائر لابن عصفور ص : 77 وشرح البغدادي لشواهد الشافية ص : 313

مـــا شـــد أنفســـهم وأعلمهـــم بمـــا   يحمـــي الـــذمار بـــه الكـــريم المســـلم

قوله في الطرة: "أو لأنه لا فعل له" هذا قول الأخفش كما في التصريح، **قلت**: وفي التعليل المذكور عندي نظر، فإنه إنما ينتج منع صوغ اسم التفضيل منه، ولا ينتج المطلوب من تعليل حذف الهمزة، بدليل قولهم: "ألص" بإثبات الهمزة، مع كونه لا فعل له، إلا أن يقال إن عدم اشتقاقهما من فعل مجوز لحذف الهمزة لا موجب له. والله تعالى أعلم.

وفَصْـــلُه بِلَـــوْ ومـــا بِهـــا وُصِـــلْ   مُـــسْتعْمَلٌ كَـــذاكَ مـــا فيـــه عَمِـــلْ

هذا البيت تقييد لقول الخلاصة: (وأفعل التفضيل صله أبدا..إلخ) يعني أنه ربما يفصل بين أفعل و"من" بلو وما اتصل بها في النظم خاصة، كقوله:-[557]

ولفـــوك أطيـــب لـــو بـــذلت لنـــا   مـــن مـــاء موهبـــة علـــى خمـــر

والموهبة: نقرة يستنقع فيها الماء، وكذلك يفصل بمعمول أفعل، كقوله تعالى ﴿النبيء أولى بالمومنين من أنفسهم﴾ وقوله:-[558]

ولأنـــت أسمـــح للعفـــاة بســـؤلهم   عنـــد الشصـــائب مـــن أب لبنيـــه

وفصل بأربعة في قوله: [559]

مـــا زلـــت أَبْسَـــطَ في عـــض الزمـــان يـــدا   للنـــاس بـــالخير مـــن عمـــرو ومـــن هـــرم

قال أبو حيان: وجاء الفصل بالنداء، كقوله:[560]

لم ألـــق أخبـــث يـــا فـــرزدق مـــنكم   لـــيلا وأخبـــث بالنهـــار نهـــارا

لا بُـــدَّ أنْ يُـــشارِكَ المفْضُـــولُ   فـــي فَضْـــلِه الفاضِـــلَ ذا المنْقُـــولُ

557- البيت من الكامل، أحذ، بلا نسبة في العيني: 64/4، موهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء.

558- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل، وروايته لبنينا: 383/2 والشصائب: الشدائد.

559- البيت من البسيط أنشده ابن مالك في شرح الكافية 1132/2، ولم أجده منسوبا لأحد.

560- البيت من الكامل، وقائله جرير، خزانة الأدب: 494/3.

يعني أنه لا يخلو المجرور بـ"من" من مشاركة المفضل في المعنى أو تقدير مشاركته إلا في التهكم، فيجوز بدون مشاركة، نحو: زيد أعلم من الحمار، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار .كذا قرره الرضي، وكقوله: [561]

لأُكلـــــة مـــــن أقــــط وسمـــــن ألــــين مســـــا في حشــــايا الــــبطن

مــــن يثربيــــات قــــذاذ خشــــن ... ...

وأما في غير التهكم فتشترط المشاركة تحقيقا كزيد أحسن من عمرو، فلا يقال الماء أروى من الخبز؛ أو تقديرا كقولهم في الشرين: هذا خير من هذا أي أقل منه شرا، قال تعالى: ﴿رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾، وكقول علي رضي الله عنه: "لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان" لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدره رضي الله عنه محبوبا إلى نفسه أيضا ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه، كأنه قال إنه محبوب عندي أيضا ليس صوم يوم من شعبان أحب إلي منه.

وأما قول بعضهم: "الصيف أحر من الشتاء" فالمعنى أنه أبلغ في حرارته من الشتاء في برودته، أو على معنى أن الشتاء يتحيل فيه على الحر بموقيات البرد والصيف لا يحتاج لتحيل فحرُّه أشد من حر الشتاء، ويجوز أن يكون على التهكم؛ وعن بعض أهل العلم أنه قال: "العسل أحلى من الخل" وهو موجه بثلاثة أوجه: أحدها: أنه على إرادة "أطيب" لأن الخل يودم به فله نصيب من الطيب، والثاني: أنه على معنى "حلي بعيني" أي حسن منظره، والثالث: أنه أراد بالخل العنب كما يسمى العنب خمرا. ذكرها المصنف، و التهكم لا يمتنع، كما في المساعد.

561- الرجز بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 46/4، قِذاذ جمع قُذ بالضم جمع أقذ السهم الذي لا ريش عليه.

ومن هذا المعنى قول الشاعر:-[562]

إذا أنت فضلت امرءا ذا نباهة   على ناقص كان المديح من النقص

وقول الآخر: [563]

ألم تر أن السيف ينقص قدره   إذا قيل هذا السيف خير من العصا

تنبيه: ما تقدم من تقدير المشاركة في نحو قولهم: "هذا خير من هذا" في الشرين، ذكره المصنف في شرحه مع أمثلة أخرى، لكن قال ناظر الجيش: أقول: إني لم يظهر لي في الأمثلة التي ذكرها أنها من هذا القبيل، أي مما تقدر فيه المشاركة بوجه ما، لأن مدلول الوصف المذكور منها منتف عن المفضل والمفضل عليه، قال: فلو وجد في أحدهما دون الآخر اتجه أن يقال بتقدير المشاركة بينهما في مدلول الوصف المذكور والأمر ليس كذلك، وإنما ارتكب المجاز في الأمثلة المذكورة، فوصف كلا من المفضل والمفضل عليه بنقيض ما هو لهما على سبيل المجاز، فصار الوصف ثابتا لهما مجازا، وإذا كان كذلك فليست المشاركة ثابتة بينهما تقديرا، والسبب في العدول عن الحقيقة أن ارتكاب المجاز في هذه الأمثلة فيه إشعار بميل المتكلم إلى أحد الأمرين، ولو أتى بحقيقة الكلام ما أشعر بذلك بل ربما يشعر بخلافه.

وفي بعض النسخ – وعليها قرأنا على بعض الشيوخ – رواية بيت الناظم هكذا:

لا بد أن يشارك المفضولا   في فضله الفاضلُ ع المقولا

ولا يخفى أن ما في النسخة الأولى أولى.

فائدة: قد يأتي "أفعل" لنفي الصفة عن الموصوفين، نحو: ﴿أهم خير أم قوم تبع﴾ أي لا خير فيهما، ونحو: "فلان خير من الشيطان". وقد يقال: "فلان أعقل

562- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص:710 وشرح شواهده للبغدادي 178/7

563- البيت من الطويل وقائله أبو درهم البندنيجي وقبله:

متى ما أقل مولاي أفضل منهم   أكن للذي فضلته متنقصا

يتيمة الدهر 299/5

من أن يكذب"، وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له، وخرّجه محمد بن مسعود الزكي على أن "أن" فيه بمعنى الذي، قال ابن هشام: ولا أعرف قائلا بذلك، ثم ذكر أنه ظهر له في توجيه هذا اللفظ وأمثاله وجهان: أحدهما: أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى ﴿وما كان هذا ٱلْقُرْءَانُ أن يفترى﴾، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى، لكنه ضعف هذا الوجه بأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه. الوجه الثاني: أن أعقل ضمن معنى أبعد، فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره، فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأعقل لتضمنه معنى أبعد، والمفضول متروك أبدا في مثل ذلك لقصد التعميم، وهذا الثاني - وإن كان أقره في المغني - فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد. وهذا عن مظان التوجيه بمعزل. قال الرضي: ليس المقصود في نحو قولهم "أنا أكبر من الشعر" و"أنت أعظم من أن تقول كذا" تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد بعدهما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فـ"من" في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ. باختصار. وانظر الدماميني

وإنْ يَكُ المُنَكَّرُ المُضافُ لَهْ مِنَ الجَوامِدِ فَطِبْقًا اجْعَلَهْ

يعني أنه تجب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه منكرا جامدا، نحو: "هو أفضل رجل وهي أفضل امرأة وهما أفضل رجلين أو امرأتين وهم أفضل رجال وهن أفضل نسوة"، ولا يجوز عدم المطابقة، فلا يقال: "الزيدون أفضل رجل ونحوه" إلا على مقابل الأصح وهو: مذهب المبرد؛ وفي روض الحرون: أن هذه المسألة مما اضطربت فيه أقوال النحاة.

والجمهور على أنه يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف ولو كان مشتقا،

وأما ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾ فالتقدير: أول فريق كافر به، وقيل لأنه في معنى "أول من كفر"، وقيل: أي لا يكن كل منكم أول كافر، كقولك: كسانا حلة ...إ لخ انظر حواشي ياسين على الألفية.

قال في البديع: النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها، نحو: ﴿لا تكونوا أول كافر به﴾ وذلك هو القياس، لأن النكرة تمييز له وقد خفضت بالإضافة فأشبهت مائة رجل، وقد أجازوا قياسا لا سماعا أن تثنى وتجمع اهـ وفصل ابن مالك فقال: إنما تلزم المطابقة في المضاف إليه إن كان جامدا، وأما إن كان مشتقا فالوجهان في غير المفرد وإلا فالمطابقة، مثال الأول: ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾، وقد اجتمعا في قوله:[564]

فإذا هم طعموا فألأم طاعم   وإذا هم جاعوا فشر جياع

وأما قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾ فمؤول بحذف موصوف أي فريق سافلين، أو الضمير للفظ الإنسان وسافلين لمعناه.

وفي بعض النسخ روينا عن بعض الشيوخ البيت هكذا:

منكر له أضيف طابقا   موصوفه وأفردوه مشتقا

بتخفيف القاف لضرورة الوزن

ولا تُضِفْ إلّا إلى ما تَعْلَمُهْ   مِنْهُ وشَذّ أظْلَمِي وأظْلَمُهْ

يعني أن أفعل التفضيل إن قيدت إضافته بتضمن معنى "من" لا يكون إلا بعض ما يضاف إليه، ولذلك امتنع: "يوسف أحسن إخوته" على تضمن معنى "من" لأنك لو عددت إخوته لم يجز لك عده فيهم، بل يجوز لو قلت بني يعقوب، أما على الإخلاء من معنى "من" فيجوز، إذ المعنى حينئذ "الأحسن من بينهم" ذكره المصنف، قال ناظر الجيش: أي ليس "أحسن" فيه للتفضيل بل لإثبات الحسن الزائد من غير نظر إلى مفضل عليه وهذا واضح.اهـ منه

564- البيت من الطويل، نسبه أبو زيد في النوادر لرجل جاهلي. النوادر: 152.

وبيان ذلك - كما قال الرضي - أنه لا يشترط كون المضاف بعض المضاف إليه إذا قصد التفضيل على كل من سوى المضاف إليه لا عليه وحده، وإنما كانت الإضافة إليه لمجرد التخصيص والتوضيح، قال: فيجوز أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم، كقولك: "نبينا محمد ﷺ أفضل قريش" أي أفضل الناس من بين قريش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم، كقولك: "يوسف أحسن إخوته"، وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: "فلان أعلم بغداد" أي أعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لأنها منشؤه أو مسكنه، قال: وإن قدرت المضاف أي أعلم أهل بغداد فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.اهـ من شرح الرضي للكافية باختصار ومذهب الكوفيين جواز يوسف أحسن إخوته على معنى "من"، قالوا: كما لو صرحت بها، قال أبو حيان: وقد جاء قول القائل:-[565]

يا خير إخوانه وأعطفهم   عليهم راضيا وغضبانا

لكن قال ناظر الجيش: وهذا مثبت ما ادعاه المصنف من جواز "يوسف أحسن إخوته" بالمعنى الذي قرره. يعني ما تقدم نقله عنه قريبا

قول الناظم: "إلى ما تعلمه" أي تعلم أنت أيها المخاطب أن "أفعل" منه.

قوله: "وشذ أظلمي ..إلخ" إشارة إلى قول الراجز:-[566]

يارب موسى أظلمي وأظلمه   فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

وكان القياس: "أظلمنا" كما في قوله:-[567]

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن   أيي وأيك فارس الأحزاب

قال الشيخ خالد: ولكنه فصل، وذلك لأنه أظهر في الإنصاف، للتصريح بنسبة كل منهما إلى الظلم بالفرض.

565- البيت من المنسرح، وهو من أبيات لعبد الرحمن العتبي يرثي بها علي بن سهل بن الصباح. الكامل للمبرد 285/3

566- تقدم تخريجه في: 1/ 149.

567- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد العيني: 152/3، والتصريح 44/2.

وَكَوْنُـــــه لِغَيْـــــرِ تَفْـــــضِيلٍ يَـــــرِدْ   مُجَـــــرَّدًا لَكِنَّـــــهُ لَـــــمْ يَطَّـــــرِدْ

يعني أنه ربما استعمل "أفعل" عاريا من الإضافة والألف واللام مجردا من معنى التفضيل، نحو: ﴿هو أعلم بكم﴾، ونحو: ﴿وهو أهون عليه﴾، لأنه لا مشارك له في علمه، ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فهو مؤول باسم الفاعل وصفة مشبهة أي عالم بكم وهين عليه، ونحو: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ أي طاهرات، وكقوله:[568]

إن الـــذي سمـــك الســـماء بـــنى لنـــا   بيتـــا دعائمـــه أعـــز وأطـــول

أي عزيزة وطويلة، وقوله:[569]

وإن مـــدت الأيـــدي إلى الـــزاد لم أكـــن   بـــأعجلهم إذ أجشـــع القـــوم أعجـــل

أراد: لم أكن عجلا، لأنه ليس غرضه إلا التمدح بنفي العجلة قليلها وكثيرها، والأصح قصر هذا النوع على السماع، وجعله أبو العباس المبرد شائعا مطردا، وهذا هو الأوجه عند ابن عقيل لكثرة ما ورد منه، وقد ذكر الشاطبي في شرح الألفية أن المصنف نكت على هذا الرأي بقوله في الخلاصة: (وأفعل التفضيل صله أبدا..إلخ) أي بقوله "أبدا"، ومذهب سيبويه أن ما خالف ذلك يرجع إليه ويقدر معه معنى "من"، فأما المفاضلة فيما يرجع له تعالى فهي على عادة المخلوقين في التخاطب بحسب توهمهم العادي، فمعنى "الله أكبر" الله أكبر من كل شيء يتوهم له كبر، أو على حسب ما اعتادوه بين المخلوقين في المفاضلة وإن كانت كبرياؤه تعالى لا نسبة لها إلى كبر المخلوقين، وكذا "وهو أهون عليه" أي على ما جرت به عادتكم من أن إعادة ما تقدم اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء، فلم تحيلون الإعادة؟ وكذا "هو أعلم بكم" أي منكم حيث تتوهمون أن لكم علما ولله علما أو على حد ما تقولون: هذا أعلم من هذا، وهي طريقة العرب في كلامها وبها نزل القرآن، فخوطبوا بمقتضى كلامهم وبما يعتادونه بينهم، وكذا بيت الفرزدق

568- البيت من الكامل، وقائله الفرزدق، ديوانه (ص: 489) العيني: 43/4. خزانة الأدب: 486/3.

569- البيت من الطويل، وقائله الشنفرى مختار الشعر الجاهلي: 598/2

بل تقدير "من" فيه ظاهر. انظر شرح الشاطبي على الألفية أو شرح ابن زكري على الفريدة.

وفي شرح الرضي على الكافية: أنه يجوز أن يقال في مثل هذه المواضع: إن المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء وأعز دعامة، ولم يعوض منه التنوين لكون "أفعل" غير منصرف فاستبشع ذلك.

وكُلُّ ما مِنْهُ أتى كَذلِكْ طابَقَ ما تَلا لَدى ابنِ مالِكْ

هذا البيت تقييد لقول الخلاصة: (وإن لمنكور يضف..إلخ) أي إن قصد التفضيل لا إن لم يقصد؛ يعني أنه إذا جرد من التفضيل جازت المطابقة عند ابن مالك ومن وافقه، كقوله: [570]

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم

وأسود العين: جبل بعينه، فـ"ألائم" جمع "ألأم" بمعنى "لئيم"، فلذلك جمعه، إلا أن ترك جمعه أجود، لأن اللفظ المستقر له حكم، إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة، لا يغير حكمه. قاله المصنف، فالأفصح عنده عدم المطابقة، نحو: ﴿أَصۡحَٰبُ الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا﴾، وذهب غير ابن مالك إلى منعها، وإذا صح جمع "أفعل" العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ: [571]

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

صحيحا، لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل. أما قول الطرة: "بليغا" فلا داعي لزيادتها، لأن النزاع إنما هو في صحة الاستعمال لا في البلاغة، بل بلاغته فرع عن ثبوت صحته والله تعالى أعلم.

570- البيت من الطويل وقائله الفرزدق، العيني: 1/ 57، ولم أجده في ديوانه.

571- البيت من البسيط، وقائله أبو علي الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، ديوانه: 1/ 34، والعيني: 53/4. والفقاقع: النفاخات التي ترتفع فوق سطح الماء.

ومَــــعَ أَلْ جَـــرِّدْ ونَحْـــوُ أفْضَــــلِ سَـــــمَيْدَع مُنْحَــــتِمُ التفَضُّــــــلِ

يعني أن أفعل التفضيل إذا قرن بـأل، جرد من معنى التفضيل جوازا نحو: ﴿**لَا يَصْلَىٰهَآ** إلا الأشقى﴾ أي الشقي، وأما إن جرد من "أل" أو أضيف إلى نكرة فواجب التفضيل أي ثبوت المزية على المفضولين، فإذا قلت: "زيد أفضل سميدع" فمعناه أفضل من كل سميدع قيس فضله بفضله فحذفت "من كل" وأضيف أفعل إلى ما كان "كل" مضافا إليه.

وقول الناظم: "التفضل" أراد به التفضيل، ولا يخلو من مسامحة. والسميدع: السيد وهو بفتح السين، أما ضمها فخطأ، وبإهمال الدال كما هو ظاهر كلام الجوهري وغيره، بل صرّح بعضهم بأن إعجامها خطأ. انظر التاج

وجـــــائِزٌ تَنْكِيرُنـــــا لِلجُلّـــــى وهَكَـــــذا الـــدُّنْيا ولَكِـــنْ قَـــلّا

يعني أنه قد تنكر الدنيا والجلى لشبههما بالجوامد، كقوله: [572]

وإن دعـــــوت إلى جلـــــى ومكرمـــــة يومـــا خيـــار ســـراة النـــاس فادعينـــا

وقوله: : [573]

يومـــا تـــرى النفـــوس مـــا أعـــدت في ســـعي دنيـــا طالمـــا قـــد مـــدت

وحديث: «من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها»[574]. والدنيا: تأنيث الأدنى، والجلى: تأنيث الأجل، وكان حقهما إذا نكرا أن يذكرا لكن جاز فيهما ذلك لكثرة استعمالهما استعمال الأسماء.

وأما "حسنى" و "سوءى" فمصدران كالرجعى والبشرى، بدليل معاقبتهما المصدر، وهما من المصادر التي جاءت على فُعل وفُعلى بمعنى واحد، قال: [575]

572- البيت من البسيط، وهو من شطرين أحدهما للمرقش الأكبر والثاني لبشامة بن حزن النهشلي. انظر خزانة الأدب: 510/3.

573- الرجز للعجاج. خزانة الأدب: 508/3.

574- أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، الحديث رقم: 1-.

575- البيت من الوافر، وقائله أبو الغول. خزانة الأدب: 515/3.

ولا يجـــزون مـــن حســـنى بســـوءى   ولا يجـــزون مـــن غلـــظ بلـــين

وقرئ في الشواذ: ﴿وقولوا للناس حسنَا﴾، وهل "حسنى" في هذه القراءة مصدر، أو هي صفة لموصوف محذوف، وعلى الثاني فيحتمل أن تكون للتفضيل ويكون قد شذ استعمالها غير معرفة بـ"أل" ولا مضافة إلى معرفة كما شذ قوله: (وإن دعوت إلى جلى..إلخ)، وأن تكون لغير التفضيل بل بمعنى "حسنة" نحو "كبرى" في معنى "كبيرة" أي وقولوا للناس مقالة حسنة. انظر الدر المصون للسمين الحلبي

ذا الوصْــفُ مَفعــولٌ بِــه لَــنْ يَنْصِــبَهْ   ورُبّمـــا دَلّ عَلـــى مـــا نَصَـــبَهْ

"ذا" مبتدأ، و"الوصف" بدل، و"مفعول به" مبتدأ ثان، وجملة "لن ينصبه" خبره، وقد جرى على غير ما هو له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس على مذهب الكوفيين.

يعني أن أفعل التفضيل لا ينصب مفعولا به، فلا يقال: "زيد أضرب من عمرو بكرا"، بل يصل إليه باللام نحو: "هو أوعى للعلم وأبذل للمعروف" فإن كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو: "هو أكسى للفقراء الثياب" أي يكسوهم الثياب، ولا ينصب مفعولا معه ولا المطلق ولا التمييز إن لم يكن فاعلا في المعنى نحو "زيد أحسن وجها"، قال الرضي: ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه، إما لأنه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه، وإما لأن نصب ذلك من الصفة فرع الرفع كما مر، وهو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعا، وهو لا يرفع الظاهر إلا بشروط، وإن رفع ذلك لايضاف إليه.

فإن سمع ما يوهم جواز نصبه للمفعول جعل نصبه بفعل مقدر يفسره "أفعل"، نحو: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَتَهُۥ﴾ فـ"حيث" هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم، تقديره: "يعلم"، وأما قاعدة: "أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا" فهي خاصة بباب الاشتغال، واعترض جعل "حيث" مفعولا بأن تصرفها نادر، ولو قيل: إن المراد "يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة" لم يبعد وكان فيه بقاؤها

على ظرفيتها. أفاده الصبان، ومنه قوله: [576]

فما ظفرت نفس امرئ يبتغي المنى ... بأبذل من يحيي جزيل المواهب

أي يبذل جزيل المواهب، وقوله: [577]

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر وأحمى للحقيقة منهم ... وأضرب منا بالسيوف القلانسا

إذا ما شددنا شدة عرضوا لنا ... صدور المذاكي والرماح الدواعسا

أي نضرب بالسيوف القلانس.

وقال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع: غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا﴾، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها، وقال بعضهم: ونصبه أيضا في قوله تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾.

وإنما لم يعمل لضعف الشبه باسم الفاعل، لأنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ولذا عملت الصفة المشبهة في الظاهر للحاق علامات الفروع بها ولم يكن لها فعل بمعناها لدلالتها على الثبوت، وعلى هذا التعليل يعمل "أفعل" المجرد عن التفضيل لأنه كان كالفعل معنى، لعدم الدلالة على الزيادة، وللحاق علامات الفروع له وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإنْ تَجَرَّدَ عَنِ التفْضِيلِ ... جازَ كَما يُوجَدُ في التسْهِيلِ

يعني أنه إذا جرد "أفعل" من معنى التفضيل جاز على رأي أن ينصب المفعول به، كما نص عليه في التسهيل قال: وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه.اهـ

576- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 397/2 وشرح ناظر الجيش 2698/6

577- الأبيات من الطويل، وقائلها العباس بن مرداس رضي الله عنه، خزانة الأدب: 517/3.

ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَتَهُۥ ﴾ فيؤول "أعلم" بما لا تفضيل فيه ويكون هو العامل، وقد ضعف هذا الرأي أبو حيان، لكن استحسنه الدماميني، وممن رأى ذلك أبو البقاء العكبري ومكي كما في شرح الشيخ خالد، والمجوز يقول: لأنه حينئذ كاسم الفاعل، والمانع يقول: صورته صورة أفعل التفضيل فلا يعمل كهو، ولذا كان الأكثر فيه الإفراد والتذكير كما تقدم دون المطابقة، وأجاب الدماميني: بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما.

قول الناظم: "كما يوجد في التسهيل" لعله تقوية لهذا الرأي بأن حكاه ابن مالك في التسهيل، فهو كقول السيوطي في الهمع: "وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك في التسهيل" وإلا فإن جل ما في المنظومة يوجد في التسهيل.

فائدة: ينصب أفعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، والحال لمشابهتها له، نحو: "زيد أحسن منك اليوم راكبا"، والتمييز أي الذي هو فاعل في المعنى كما تقدم، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضا نحو "راقود خلا" قاله الرضي.

ومـا بِـه تَعَجُّـبٌ تَعَلَّقـا بِأفْعَـلِ التفْضِيلِ أيضًـا عُلِّقـا

يشير إلى أن الحاصل في هذا الباب أن له ما للتعجب مما تقدم عند قول الناظم: (وما سوى المذكور مما عملا..إلخ الأبيات)؛ وجملة القول كما في شرح الكافية: إن أفعل التفضيل إذا كان مصوغا من متعد لنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: "المؤمن أحب لله من نفسه وأحب إلى الله من غيره"؛ وإن كان من متعد بنفسه دال على علم أو جهل عدي بالباء، نحو: "زيد أعرف بي وأنا أدرى به"؛ وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام، نحو: "هو أطلب للثأر وأنفع للجار"؛ وإن كان من متعد بحرف جر عدي به لا غيره، نحو: "هو أزهد في الدنيا مني وأسرع إلى الخير".

النعت

وَصِلْ مُبَيِّنًا لِكُلِّ ما انبَهَمْ وذا لِتَوْكِيدِ المُؤَكِّدِ انحَتَمْ

قوله: "وصل مبينا .. إلخ" يعني أنه يجب وصل نعت المبهم به، فلا يقال: "مررت بهذا اليومَ الكريمِ". قال في التسهيل: ويجوز فصله ـ أي التابع ـ من المتبوع إن لم يكن توكيد توكيد أو نعت مبهم.اهـ لكن قال الزجاج: إذا أردت أن تقف على "هذا" وفهم المخاطب مقصودك جاز لك الفصل بينه وبين نعته. قال الدماميني: فإما أن يريد المصنف بالمبهم الخفي فلا يرد عليه هذا، أو يريد به المبهم الاصطلاحي ويخالف الزجاج معتمدا على أن الأصل في اسم الإشارة الإبهام، فالتزم في نعته الوصل وإن كان واضحا في بعض الأوقات طردا للباب.

وكذا لا يجوز فصل شبه المبهم، أي مما يفتقر إلى المبين غالبا نحو: "طلعت الشعرى العبور"، فلا يجوز: "الشعرى طلعت العبور"، واعترض بأن الشعرى قد استغنت عن الوصف قال الله تعالى: ﴿وأنه هو رب الشعرى﴾ أي العبور، لأن الشعرى العبور هي التي عبدت؛ قال الدماميني: وفي الاعتراض نظر لأنه شبهه بنعت المبهم، ونعت المبهم غير لازم، فكيف يكون نعت ما ألحق به لازما، وإنما المراد أن المبهم شديد الافتقار إلى موضح للمراد وقلما يذكر إلا موصوفا، فإذا ذكرت صفته تنزلت منزلة الجزء منه لشدة حاجته إليها فلا يجوز أن ينفصلا، قال: أما أنه يجب أن يتبع فلا. اهـ منه

وكذا من غير الغالب استغناء الشعرى عن الوصف في قوله: [578]

ويوم من الشعرى يذوب لعابه أفاعيه في رمضائه تتململ

والمراد أيضا العبور، لأنها هي التي تأتي في زمن شدة الحر مع طلوع الجوزاء، وأما الغميصاء فتطلع مع الذراع.

قول الناظم: "وذا لتوكيد ..إلخ" يعني أن الوصل بين التأكيد ومؤكده بالكسر واجب أيضا، نحو: ﴿فسجد ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كلهم أجمعون﴾ فلا يفصل "كلهم" و "أجمعون".

---

[578]- البيت من الطويل، وقائله الشنفرى. مختار الشعر الجاهلي: 607/2.

وقد تبع الناظمُ المصنفَ في التسهيل في تعبيره بتوكيد المؤكد، قال ناظر الجيش: و "أجمعون" ليس توكيدا في الحقيقة لـ"كلهم" بل هو توكيد للملائكة، وإنما تجوّز المصنفُ في تسميته بذلك، ولو قال: "إن لم يكن توكيدا ثانيا" كان أولى. وقال الدماميني: إنه لا يتجه هذا الاعتراض، لأن معنى عبارة المصنف توكيد له انتساب إلى توكيد، وذلك لا يقتضي أن جهة الانتساب هي كونه تاكيدا أكد به ذلك التاكيد، بل يجوز أن تكون جهة الانتساب هي كونه ذكر في صحبته.اهـ منه لكن في شرح الرضي أن ابن برهان يرى في "جاءني القوم كلهم أجمعون" أن "كلهم" تاكيد للقوم و"أجمعون" تاكيد لكلهم.اهـ وهو يوافق ظاهر عبارة المصنف، وإن كان الرضي قال إنه خلاف الصحيح.

أقول: ولعل منشأ الخلاف في المسألة هل التوكيد يرفع المجاز أو إنما يبعده؟ فعلى الأول يكون "أجمعون" توكيدا للمؤكِّد بالكسر وهو "كل"، وعلى الثاني يكون توكيدا للمؤكَّد بالفتح وهو "القوم"، ويدل لذلك استدلال ابن هشام لكونه يبعد المجاز ولا يرفعه بأنه لو كان نصا لم يؤكد ثانيا نقله عنه الصبان. والله تعالى أعلم .

وحاصل ما تقدم أنه لا يفصل من المنعوت ثلاثة: نعت المبهم، وشبهه، وتوكيد الموكد ذكر الثلاثة في التسهيل، وقد زاد في الشرح رابعا، وهو الصفة المشبهة توكيدَ التوكيد نحو: "اثنين" من قوله تعالى: ﴿لا تتخذوا **إِلَـٰهَيْنِ** اثنين﴾، وأراد بذلك كل صفة تفيد التاكيد؛ وزاد في الكافية اثنين آخرين: الأول: المعطوف المتم ما لا يستغنى عنه من الصفات، كقولك: "إن امرأ ينصح ولا يقبل خاسر" فلو جعل "خاسر" بين "ينصح" و"لا يقبل" لم يجز لأنهما جزءا صفة لا يستغنى عنهما ولا يغني أولهما عن ثانيهما؛ والثاني: نحو: "أبيض يقق" و"أحمر قانئ" بالهمز وقد تخفف، وقيل لامه واو لا همز، و"أسود حالك". فجملة التوابع التي لا يفصل بينها وبين متبوعها ستة.

أما فصل التابع من المتبوع في غير ذلك، فيجوز بما لم تتمحض مباينته كما في التسهيل، قال الدماميني: وهو الذي تعلق لا من جهة العمل بل من جهة المعنى، كالجمل الاعتراضية، وكجواب القسم، وكجملة الأمر بمسح الرأس بين المغسولين المتعاطفين

في آية الوضوء، قال: أما الأجنبي من كل وجه فلا يجوز الفصل به، ألا تراهم منعوا "مررت برجل على فرس عاقل أبلق" لأن عاقلا مباين للفرس وصفته. اهـ

ومثال الاعتراضية: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾، ومثال جواب القسم: ﴿بلى وربي لتاتينكم **عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ**﴾، ومما يجوز الفصل به أيضا معمول الوصف نحو: ﴿ذلك حشر علينا يسير﴾.

ومن الفصل بين المؤكد ومؤكده: ﴿ولا يحزن ويرضين بما **ءَاتَيۡتَهُنَّ** كلهن﴾، ومن الفصل بين البدل والمبدل منه: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾.

النعْتُ والبَيَانُ تَوكِيدٌ بَدَلْ ونَسَقٌ تَرْتِيبُها كَذا انجَعَلْ

يعني أنه إذا اجتمعت هذه التوابع رتبت على حسب إفادتها، نحو: "جاء زيد العاقل أبوبكر نفسه أخوك وعمرو"، فيقدم النعت لأنه دال على الذات مع زيادة رفع الاحتمال عن الذات، ثم عطف البيان لأنه دال على تبيين الذات لكن النعت أكثر دورانا وأعم فائدة فقدم عليه، ثم التوكيد لأنَّ فائدته راجعة إلى العامل، ثم البدل لأنه – وإن كان من جملة أخرى – فإنه مراد به المتبوع وإن كان مغايرا لمدلول المبدل منه في الحقيقة، فقدم عليه التوكيد لأن مدلوله مدلول متبوعه غالبا، ثم النسق لتخلل الواسطة، ولأنه أجنبي عن المتبوع، فتأخر عن البدل لأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو الجزئية أو بالاشتمال، وأما الغلط فنادر. قاله الرضي، وأجاز ابن مالك تقديم التوكيد على الصفة، لأن التوكيد متعلق بالعامل في المعنى والصفة متعلقة بالموصوف، والعامل متقدم على الموصوف، وقال الأشموني: لأن التوكيد بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط اهـ قال الصبان في قوله: "لأن التوكيد بمعنى الأول": فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة، والجزء مقدم على الكل، قال: وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين، أما بكل وأجمع ففيه نظر، لزيادته لإفادة الشمول

فتأمل.اهـ وقال في قوله: "حالا من أحواله": هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لأنه الأصل.اهـ

وردّ في الهمع تقديم التوكيد على النعت بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان، ولا يحصل ذلك إلا بالنعت. وقال أيضا: إنه ينبغي تقديم عطف البيان لأنه أشد في التبيين من النعت، إذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتأكيدا.

وقد ذكر المصنف هذه المسألة في آخر باب البدل من التسهيل وقبيل كلامه على عطف النسق، وذكرها الناظم هنا تبعا للأشموني، ولا يخفى أنه أنسب.

وقد أطلق الناظم في التوكيد تبعا للتسهيل، وهو منقوض بقوله: [579]

أبـــوك أبـــوك أربـــد غـــير شـــك   أحلـــك في المخـــازي حيـــث حـــلا

فإن "أبوك" الثاني توكيد و"أربد" عطف بيان على الأول، فحقه أن يقول: التوكيد المعنوي، وأما اللفظي فإنه يتقدم وهذا مما لا خلاف فيه، على أن "أربد" يحتمل أن يكون بدلا، ويجوز أن يكون المعنى "أبوك" الذي اشتهرت مخازيه، فيكون "أبوك" الثاني خبرا على حد "أنا أبو النجم وشعري شعري" و"غير شك" بمنزلة "حقا" في "زيد ابني حقا". قاله الدماميني، **قلت**: ولينظر قوله: "وهذا لا خلاف فيه" مع ما نص عليه أبو حيان في الارتشاف من أن التاكيد بتكرار الاسم كالتاكيد بألفاظ التوكيد، قال: فتقول: "قام زيد العاقل زيد" نص عليه بعض أصحابنا وقال في قوله: "ويل له ويل طويل" [580] لا يجوز أن يكون "طويل" صفة لـ"ويل" الأول.

579 البيت من الوافر وهو بلا نسبة في حماسة أبي تمام: 1/ 283، و107/2، وبعده:

فمـــا أنفيـــك كـــي تـــزداد لؤمـــا   لألأم مـــــــن أبيـــــــك ولا أذلاَّ

أربد اسم رجل قال الأعلم الصواب فيه أبرد؛ لأنه يعني الرَّمَّاح بن أبرد.

580 –الظاهر أنه مثال نثري وليس بشعر، وظاهر كلام صاحب الدرر أنه فهم كونه شعرا لقوله: لم أقف على قائل هذا الشاهد ولا تتمته 5/6

مَعْمُــــولَ تـــــابعٍ أَخِـــــرْ ورُبّمــــــا   مِـــنْ بَـــيْنِ مَنْعُـــوتَيْنِ جـــا نَعْتُهُمـــا

قوله: "معمول تابع أخر" بتخفيف الخاء ضرورة، يعني أنه لا يتقدم معمول تابع على متبوعه كما يؤخذ من مفهوم الصفة في قول الخلاصة: (يتبع في الإعراب الاسماء الأول)، خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا أن يقال: "هذا طعامَك رجلٌ آكل"، وجوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا﴾ ثلاثة أوجه: أحدها – وهو الذي بدأ به – أن في أنفسهم متعلق بـ"بليغا"، والمعنى: وقل لهم قولا مؤثرا في أنفسهم، أي عدهم بالقتل والاستئصال، وهذا إنما يتأتى على رأي الكوفيين، والثاني: أنه يتعلق بـ"قل" أي قل لهم في أنفسهم الخبيثة أن الله مطلع على ما فيها من النفاق فطهروها من ذلك، والثالث: أنه يتعلق بـ"قل" أيضا لكن على معنى: قل في أنفسهم خاليا بهم لأن النصيحة في السر أنجح.اهـ قال ناظر الجيش: ويمكن أن يكون "في أنفسهم" حالا من "قولا"، وإنما يكون حالا منه مع قيد وصفه بـ"بليغا"، والتقدير: "وقل لهم قولا بليغا كائنا في أنفسهم"، ويمكن تخريج كلام الزمخشري على هذا، فإنه إنما جعل تعلق "في أنفسهم" بصفة القول على أنه تعلق معنوي لا تعلق صناعي والله تعالى أعلم.

وأما التوسط فجائز كقوله تعالى: ﴿ذلك حشر علينا يسير﴾، وقد تقدم ذكر ذلك في ما لا يمتنع الفصل به بين التابع والمتبوع عند قول الناظم: (وصل مبينا..إلخ)

قوله: "وربما من بين منعوتين ..إلخ" أي قد يتوسط النعت بين منعوتين إذا كان لاثنين، أو منعوتات إذا كان لجماعة، فتقول: "قام زيد العاقلان وعمرو " ومنه قوله: [581]

ولســـــت مقـــــرا للرجـــــال ظلامـــــة   أبى ذاك عمـــــي الأكرمـــــان وخاليـــــا

وتقول: "جاء زيد وعمرو الأكرمون وخالد".

---

581 – البيت من الطويل وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص : 803 وشرح شواهده للبغدادي 289/7

وقَـــدِّمِ المَعْطُـــوفَ بـــالواوِ ولا وثُـــمَّ أوْ والفـــا كجـــا وذا العـــلا

قوله: "وقدم المعطوف بالواو" يعني أنه يجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، كثيرا اختيارا عند الكوفيين واضطرارا عند البصريين، وهو في المنصوب أقبح منه في المرفوع، كجاء وذا العلا، وقوله: [582]

ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق عليـــك ورحمـــة الله الســـلام

وخرّجه ابن جني على العطف على الضمير في الظرف، لأنه يتحمل ضمير المبتدإ وإن تأخر على الأصح، لكن ناقشه ابن هشام في المغني بأنه تخلص من ضرورة بضرورة، لأن العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة. نقله ياسين في حواشيه على الفاكهي متعقبا له بقوله: وقد يقال هذا أسهل وبعض الشر أهون من بعض.

وقوله: [583]

كأنَّـــا علـــى أولاد أحقـــب لاحهـــا ورمـــيُ الســـفا أنفاســـها بســـهام
جنـــوب ذوت عنهـــا التنـــاهي وأخلفـــت بهـــا يـــوم ذَبَّـــابِ السَّـــفِير صِـــيامِ

وقوله: [584]

لعـــن الإلـــه وزوجهـــا معهـــا هنـــد الهنـــود طويلـــة البظـــر

وظاهر كلام ابن مالك في الكافية وشرحها جواز ذلك في الاختيار بقلة.

قوله: "ولا" أي واستجاد هشام تقديم المعطوف بـ"ولا"، قال: [585]

وأنـــت غـــريم لا أظـــن قضـــاءه ولا العنـــزي القـــارظ الـــدهر جائيـــا

أي جائيا هو ولا العنزي.

---

582 – البيت من الوافر قال البطليوسي: لا أعلم قائله ونسبه قوم للأحوص. شرح شواهد المغني: 2/ 277، وقد نسبه في خزانة الأدب للأحوص: 312/1.

583 – البيتان من الطويل، وقائلهما ذو الرمة، ديوانه: 373، وروايته:" ذباب السبيب" أي الذنَب.

584 – البيت من الكامل أحد مضمر قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه يعني هند بنت عتبة يوم أحد ،ديوانه ص 138 الأغاني 198/15

585 – البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه ص 277

قوله: "وثم" كقوله: [586]

أأطـــــلال دار بالنيـــــاع فحمـــــة   ســـألت فلمـــا اســـتعجمت ثم صـــمت

أي لما سألت صمت ثم استعجمت، وفيه تقديم "سألت" على "لما" و"استعجمت" على عاطفها والمعطوفة عليه الذي هو "صمت"، وقال الدماميني: لم يلح فيه شاهد. واقتصر السيوطي في الهمع على أن فيه تقديم المعطوف بالفاء، وهو الذي في الارتشاف أيضا، أي سألت فحمت وهي فعل ماض مسند إلى ضمير الأطلال، وعلى الأول موضع.

قوله: "أو" كقوله: [587]

فلســـــت بنـــــازل إلا ألمـــــت   برحلـــــي أو خيالتهـــــا الكـــــذوب

وقيل: الفاعل ضمير مستتر عائد على المرأة، و"الكذوب" نعت لخيالتها، ولم يحتج لتأكيد لطول الكلام بالمجرور وهو "برحلي".

ولم يذكر ابن مالك في التسهيل من شروط التقديم إلا كون العطف بالواو وهذا قول البصريين، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء و"ثم" و "أو" و"لا"، وزاد في شرح الكافية شرطين: أن لا يقع العاطف صدرا فلا يجوز "وعمرو زيد قائمان"، وأن لا يباشر العاطف عاملا لا يتصرف فلا يجوز "إن وزيدا عمرا قائمان" و "ما أحسن وزيدا عمرا"؛ وبقي شرطان آخران زادهما أبو حيان، وهما: أن لا يكون المعطوف مخفوضا نحو: "مررت وزيد بعمرو"، وأن يكون العامل فيه يكتفي بمفرد بخلاف "اختصم وعمرو زيد" خلافا لثعلب، فتلك خمسة شروط مجمع عليها ما عدا الأول و الأخير، قال أبو حيان: وإذا اجتمعت هذه الشروط فمذهب البصريين اختصاصه بالشعر، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام اهـ

586- البيت من الطويل وقائله كثير ديوانه 71 ، معجم البلدان 329/5 ، والنياع وحمة موضعان وروي بالسباع بدل النياع وهو موضع أيضا .

587- البيت من الوافر، وهو من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة، بلا نسبة: 1/ 145، مع شرح الأعلم. ونسبها الصغاني في مادة الخيال في العباب إلى رجل من بني بحتر بن عتود. خزانة الأدب:336/2.

وربما تقدم التوكيد ضرورة، كما في قوله: [588]

بنيـــت بهـــا قبـــل المحـــاق بليلـــة   فكـــان محاقـــا كلـــه ذلـــك الشـــهر

فـ"كله" تأكيد لذلك الشهر، إلا أنه يحتمل أن يكون المؤكد الضمير المستتر في "محاقا".

وأَتْبِـــعِ المَنسُـــوقَ والنعْـــتَ ومـــا   وَكّـــد جَـــرًّا غَيـــرَ مـــا لـــهُ انتَمَـــى

قوله: "وأتبع المنسوق والنعت" هذه مسألة الخفض على الجوار، وهي أنه ربما أتبع النعت غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس، كـ"هذا جحر ضب خرب"، روي "خرب" بالرفع وهو واضح، وبالجر على أنه صفة لجحر أيضا، ولكنه جعل تابعا لـ"ضب" المجرور، لمجاورته إياه مع أمن اللبس؛ وإنما قال في التسهيل: "دون رابط يربطه بذلك المخفوض" احترازا من نحو قولك: "هذا جحر ضب خرب جحره" فإن الضمير عائد على الجحر، فـ"خرب" حينئذ صفة له في اللفظ وإن لم يكن له حقيقة، والجر حينئذ واجب لا قليل، فإذا لم يكن ثم رابط يربط النعت بالمخفوض فهو صورة المسألة المتكلم فيها، ومنها قراءة الأعمش: ﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ بجر "المتين"، وقول امرئ القيس: [589]

كـــأن أبانـــا في أفـــانين ودقـــه   كبـــير أنـــاس في بجـــاد مزمـــل

وكقول العجاج: [590]

كـــأن نســـج العنكبـــوت المرمـــل

وفيه رد على من زعم أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع النكرة قاله المرادي وقوله: [591]

588- البيت من الطويل، وقائله جران العود. تاج العروس (بني) . المحاق: آخر الشهر.

589- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس.مختار الشعر الجاهلي38/1

590- الرجز للعجاج. خزانة الأدب: 2/ 322، المرمل من رملت السرير وأرملته، إذا نسجته بشريط من خوص أو ليف.

591- البيت من الوافر، وقائله الحطيئة. خزانة الأدب: 2/ 321.

وإيـــــاكم وحيـــــــة بطـــــــن واد   همـــوز النـــاب لـــيس لكـــم بســـي

بجر "هموز".

فإن قلت: سأل كثير عن عامل المخفوض على الجوار فعامل مجاوره لا يطلبه، وعامل غيره لا يطلب جره؟ قلت: السؤال مبني على أن حركة الخفض على الجوار إعرابية، وإنما هي حركة تناسب ولا تحتاج لعامل، لأنها اجتلبت لأمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى، فـ"مزمل" في المثال وإن كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا، فهو ككسر الدال من "الحمد لله" إتباعا للام اهـ باختصار من الدماميني.

والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه ومقصور على مورد السماع عند الفراء، وأنكره السيرافي وابن جني مخالفين جمهور البصريين والكوفيين، وتأولا قولهم "خرب" على أنه صفة لضب بتقدير مضاف أي خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس، وهذا التخريج لابن جني، وللفارسي تخريج آخر ذكره المرادي، قال: وكلا التخريجين ضعيف.

وكذلك يقع الخفض على الجوار في المنسوق أي المعطوف نسقا، ويختص بالواو كما للناظم في العمدة، كقوله تعالى: ﴿وامسحوا **بِرُءُوسِكُمْ** وأرجلكم﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر، وقوله تعالى: ﴿يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وممن أثبت ذلك أبو البقاء، وضعف ذلك في المغني بأن العاطف يمنع التجاور، وعلى المنع يكون جر الأرجل في الآية الأولى للعطف على الرؤوس لا لتمسح، بل لينبه بعطفها عليها على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة السرف، لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، وجيء بالغاية لدفع توهم أنها تمسح لأن المسح لم توضع له غاية في الشرع اهـ وأما "ونحاس" فمعطوف على "نار" على أن النحاس هو الدخان، والشواظ: اللهب، فالأمر في الآية يتوقف على تفسير النحاس ما المراد به؟

وما في المغني من كون العاطف يمنع التجاور قاله أيضا أبو حيان، لكن تعقبه ناظر الجيش بأن حرف العطف لا يعد فاصلا، لأن التبعية إنما تحصل به، وما لا تتصور التبعية في محل إلا به كيف يعد فاصلا مع وجوب ذكره؟ قال: وإنما يعد فاصلا ما يستغنى عنه أو يكون قد ذكر في غير محله.

ومما استدل به القائلون بالخفض على الجوار في المنسوق قول جرير: [592]

فهل أنت إن ماتت أباؤك راحل   إلى آل بسطام ابن قيس فخاطبِ

قال ناظر الجيش: وأما هذا البيت فلم يظهر لي أن التبعية فيه على غير الجوار، وإذا كان كذلك تم الاستشهاد به على المسألة.

قوله: "وما وكد" أي وقد يفعل ذلك بالتوكيد كقوله: [593]

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم   أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم، وهذا في النعت قليل، وهو في التوكيد أقل، وهذا كله إنما يكون عند أمن اللبس، بخلاف: "هذا غلام زيد وعمرو".

تنبيهان: الأول: التبعية على الجوار إنما وردت في المجرور كما تقدم، وإليه أشار الناظم بقوله: "جرا"، ومنهم من ادعى ثبوت ذلك في المرفوع أيضا مستدلا بقول الشاعر: [594]

السالك الثغرة اليقظان سالكها   مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

قال: رفع "الفضل" إتباعا لما قبله لقربه منه، وليس بصحيح بل هو نعت للهلوك على الموضع. قاله المرادي.

592- البيت من الطويل، نسبه ناظر الجيش في شرح التسهيل لجرير 7 /3325، ونسبه في الأغاني للفرزدق: (307/21) وروايته: "أتانك" بدل: "أباؤك".

593- البيت من البسيط، وقائله أبو الغريب، وهو أعرابي مقل أدرك الدولة الهاشمية. خزانة الأدب: 2/ 326.

594- البيت من البسيط وقائله المتنخل الهذلي. أمالي ابن الشجري: 2/ 220، الثُّغرة: مكان الخوف. الهلوك من النساء التي تتبختر في مشيتها. الخيعل: القميص الذي لا كم له، ويقال: امرأة فضل إذا كان عليها قميص ورداء، وليس عليها إزار ولا سراويل.

الثاني: لم يسمع الخفض على الجوار في البدل، وعلله أبو حيان بأنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، لكن تعقب ذلك ناظر الجيش بأن التبعية على الجوار أمر خارج عما تقتضيه القواعد، فإن ورد منه شيء احتيج فيه إلى توجيه، وأما إذا لم يرد فلا حاجة إلى الاعتذار عنه.

كَسِّرْه مُسْنَدًا لِجَمْعٍ ونُقِلْ   هِندَ الحَسِينَ الوجْهِ أهْوى ويَقِلْ

قوله: "كسره مسندا لجمع" يعني أنه يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير، والحال في هذا الحكم كالنعت، فيقال: "مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه"، و" مررت بالدار قائما سكانها وقياما سكانها"؛ وهل التكسير هو الأفصح مطلقا، أو الإفراد مطلقا، أو إن كان تابعا لجمع فالتكسير وإلا فالإفراد؟ فيقال: "مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه". ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعاً المشاكلةُ، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة، قال الصبان: وإنما يجوز التصحيح على لغة " أكلوني البراغيث".

قوله: "مسندا لجمع" أي لما يفهم الجمع، سواء كان جمع تكسير، كقول زهير: [595]

بكرت لديه غدوة فرأيته   قعودا لديه بالصريم عواذله

أو اسم جنس، كقوله: [596]

فيا ليلة خرس الدجاج طويلة   ببغدان ما كادت عن الصبح تنجلي

أو اسم جمع، كقوله: [597]

وقوفا بها صحبي علي مطيهم   ...   .

وإنما لم يضعف "مررت برجل كرام آباؤه" بجمع التكسير، مع ضعف "كريمين آباؤه"

595- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سُلمى 214/1.

596- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 256/1 والصحاح واللسان (بغدن)

597- تقدم الكلام عليه

بجمع السلامة، لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر تغير عن هيئته فضعف شبهه بالفعل بخلاف ما لو صحح، ولأن اللواحق في جمع السلامة تشبه الضمائر في الفعل، هذا ما يظهر لي، وانظر الرضي والصبان.

قوله: "ونقل هند الحسين ..إلخ" أي ونقل عن الفراء معاملة الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه أي الوصف له أي السببي، فيقال: "مررت برجل حسنة العين" كما يقال: "حسنت عينه" وهو ضعيف، وذهب الجرمي إلى منعه، ويرده قوله: (فيا ليلة خرس الدجاج .. إلخ)، وأول بجعل ليلة كأنها ليال من طولها، وفي شرح المرادي عن الأصمعي أن العرب تقول: "ليلة خرس" على وزن عنق إذا لم يسمع فيها صوت، والعرب تخفف "فُعُلا" فيكون "خرس" في البيت مفردا.اهـ وقوله: [598]

وإن التي هام الفؤاد بحبها رقود عن الفحشاء خرس الجبائر

وقوله: [599]

وهل تسلين الهم عنك شملة مداخلة صم العظام أصوص

وقوله: [600]

المرء من ريب الزمان كأنه عود تداوله الرعاء ركوب
حتى يعود من البلا وكأنه في الكف أفوق ناصل معصوب
مُرط القذاذ فليس فيه مصنع لا الريش ينفعه ولا التعقيب

وكمثال الناظم: "هند الحسين الوجه أهوى" أي أهوى هند..إلخ، وهذا لا يكون إلا بعد تحويل الإسناد، فالأصل: "الحسين وجهها"، فحول إلى ضمير الموصوف فقيل:

598- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس (مرط)

599- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي117/1

600- الأبيات من الكامل، وهي من قصيدة أوردها الجوهري في الصحاح (مرط) منسوبة للبيد وتبعه صاحب التاج في (عقب) وذكر في (مرط) الخلاف في نسبتها ورجح أنها لنافع بن لقيط. مُرط جمع أمرط، وهو في السهام ما لا ريش له، القِذاذ جمع قذة بالضم ريش السهم.

"الحسين الوجه"، فصار الوصف رافعا لضمير الموصوف ولم يطابقه، ولو طابقه لقيل "الحسينة الوجه".

تنبيه: لم يقيد الناظم هنا المرفوع بكونه مقترنا بأل تبعا لما في الأشموني وقد أقره الصبان، مع أن المصنف صرح بهذا القيد في متن التسهيل، ونصه: وقد تعامل غير الرافعة ما هي له إن قرن بـ"أل" معاملتها إذا رفعته اهـ قال في الشرح: حكى ذلك الفراء، قال: العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون: "مررت برجل حسنة العين" والمعنى "حسنة عينه"؛ قال المصنف: قلت: فعلى هذا يقال: مررت برجل حسان الغلمان وبرجل كريمة الأم.اهـ قال الدماميني: ووجهه تنزيل "أل" منزلة الضمير مثل ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾ وتنزيل المرفوع معنى منزلة المرفوع لفظا.

وهذه المسألة في باب الصفة المشبهة من التسهيل.

وبالمَقَادِيرِ صِفًا وبالجَلِي تأوِيلُهُ بمُشْتَقٍ كالعَسَلِ

قوله: "وبالمقادير صفا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه ينعت بما جرى مجرى المشتق من المقادير الدالة على طول أو قصر أو كثرة أو قلة، من غير قياس عند غير الرضي والفراء، كـ"مررت بجيش ألف وبرجال ثلاثة" أي معدودين، وقوله ﷺ: «الناس كإبل مائة لا تكاد توجد فيها راحلة»[601]، وتقول: "عندي بر قفيز"، وكذا الموصوف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير، حكى سيبويه: "أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة"، وأنشد: [602]

ولو كنت في جب ثمانين قامة ... ...

---

[601]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الرقاق رقم: 6498، ومسلم في فضائل الصحابة رقم: 6499.

[602]- تمامه: (ورقيت أسباب السماء بسلم) البيت من الطويل، وقائله الأعشى، يخاطب عمير بن عبد الله بن المنذر، وبعده:

ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم أني لست عنك بمحرم

وتشرق بالقول الذي....***.... إلخ ديوانه 202 ، شرح أبيات المغني للبغدادي: 105/7.

ونحو: "مررت برجل شبر" أي قصير.

قوله: "وبالجلي تأويله بمشتق" بتخفيف القاف للوزن، أي وينعت أيضا بالجامد الجلي تأويله بمشتق، كـ"شربت من الماء العسل طعمه" أي الحلو، و"مررت برجل أسد" أي شجاع، و"رجل حمار" أي بليد، وقوله: [603]

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها
كأن لنا منها بيوتا حصينة مسوحا أعاليها وساجا ستورها

أي سودا أعاليها وكثافا ستورها، ولبست ثوبا خزا أي لينا، وقوله: [604]

سل المرء عبد الله إذ فر هل رأى كتيبتنا في الحرب كيف قراعها
ولو قام لم يلق الأحبة بعدنا ولاقى أسودا هصرها ومصاعها

فإن أردت أن في الماء عسلا، أو أن في الثوب خزا، أو نحو ذلك، لم يجز النعت. قاله في المساعد.

ومـا اسْـمُ شَـرْطٍ والجَـزا حَذَفْتَـهُ فـي نَحْـوِ زيـدٌ رَجُـلٌ مـا شِـئْتَهُ

يعني أن "ما" في نحو قولك: "زيد رجل ما شئته من رجل" شرطية محذوفة الجواب، إذ التقدير ما شئت من رجل فهو كذلك، والجملة من الشرط والجواب صفة رجل. ولا يبعد عندي أن يجري هنا قول بأن الشرط وحده هو النعت كما قيل إنه هو الخبر، وليست ما مصدرية خلافا للفارسي، فإنه زعم أنها مصدرية منعوت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح، وليس قوله بصحيح فلو جاز ما زعم لم يمتنع "مررت برجل أن يرضى" كما لم يمتنع "مررت برجل رضى"، ولأن الحرف المصدري وصلته لا يؤكد به فعل ولا يقع نعتا ولا حالا، فلو جعل نعتا في المثال المذكور لزم مخالفة النظائر، وأيضا المصدر المقدر هنا معرفة لأن فاعل الصلة كذلك ولا تنعت نكرة بمعرفة، ويلزم عليه الوصف بالميمي

603- البيتان من الطويل وهما للأعشى في ديوانه ص :44 وروايته (وساجا كسورها) وفي خزانة الأدب 291/2 ونسبهما الحصري في زهر الآداب لابن محكان السعدي 148/2

604- البيتان من الطويل، من قصيدة لقيس بن الخطيم، ديوانه ص:142، والهصر: الكسر، والمِصاع: المجالدة في الحرب.

لأنها حينئذ تؤول بالمشيئة، ويوضح شرطيتها وقوع "من" البيانية بعدها، كما وقعت في ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾، وليست خبر مبتدإ محذوف خلافا للزجاج، وهي حينئذ إما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بها، أي هو الذي شئته أو شيء شئته. ونحو ذلك للرضي، قال: وإنما استعمل "ما" دون "من" لأن "ما" للمبهم أمره وإن كان من ذوي العلم كقوله تعالى: ﴿إني نذرت لك ما في بطني﴾، وما نحن فيه موضع إبهام.اهـ قال الصبان: ومثله قوله تعالى: ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾ و"ما" في الآية إما زائدة، فالنعت جملة "شاء" وحدها بتقدير الرابط أي شاءها، و"في" متعلق بـ"ركبك" أو باستقرار محذوف حال من مفعوله، أو بـ" عدلك" أي وضعك في صورة أي صورة شاء؛ وإما شرطية، فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي ما شاء تركيبك ركبك عليها، و"في" متعلقة بـ"عدلك" لا بـ"ركبك"، لأن الجواب لا يعمل في ما قبل أدوات الشرط.

و حَظَرُوا نَعْتَ الذي قدْ أُضْمِرا   وبَعْضُهُمْ في غائِبٍ لَنْ يَحْظُرا

يعني أن الضمائر مطلقا لا تنعت وكذا لا ينعت بها، سواء كانت ضمائر تكلم أو خطاب أو غيبة، وبعضهم - وهو الكسائي - أجاز أن ينعت ضمير الغائب، ولعله نظر لكونه غير غني عن الإيضاح بخلاف ضمير الحضور، ونقل غير ابن مالك تقييد ذلك عنه بنعت المدح أو الذم أو الترحم، وقال ابن مالك إن رأيه في هذه المواضع قوي، ولعل ذلك لأن أصل علة المنع لنعت الضمائر عدم افتقارها إلى الإيضاح كما سياتي، وفي هذه المواضع لم يقصد الإيضاح حتى يمنع نعتها، واحتج الكسائي بقولهم: (اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) و (عمرو غضب الله عليه الظالم المجرم)، وقوله: [605]

قد أصبحت بقرقرى كوانسا   فلا تلمه أن ينام البائسا

وخرّجه غيره على البدلية، قال المصنف: وفيه تكلف، وأجاز بعضهم نصبه بأعني،

---

[605]- الرجز أنشده سيبويه في الكتاب: 76/2، ولم ينسبه وكذا الأعلم في شرح شواهد الكتاب308/1. وأنشده ابن هشام في المغني: 593، وأهمله السيوطي، وصرح البغدادي في شرح أبيات المغني: أنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها: 353/6، والشاهد فيه وصف الضمير في (تلمه) بـ "البائسا"

والذي يظهر لي نصبه على الترحم كما في قول طرفة: [606]

... ... تطـــــير البائســـــات ولا نطـــــير

ثم رأيت الأمير في حاشيته على المغني قال في قول ابن هشام ناقلا عن سيبويه إن النصب بإضمار "أذم" ما نصه: حقه "أترحم" فإن الرحمة بالبائس أليق من الذم في هذا المقام اهـ ويضعف البدلية كون البدل يقل اشتقاقه.

وإنما كانت الضمائر لا تنعت، لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة بهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب، وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح، وأجيب بأنه نعت نظرا لأصله وهو "الإله" الذي هو اسم جنس، أو إلحاقا له بالأعم الأغلب إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت، وأما كونها أي الضمائر لا ينعت بها، فلأنه ليس فيها معنى الوصفية لأنها لا تدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها انظر الصبان

وما ذكره من إيراد الشنواني لاسم الجلالة على التعليل المتقدم قد رفع به سؤال إلى ابن زكري، فبسط في الجواب عنه بما ضمنه شرحه للفريدة، لكن في شرح الفاكهي للقطر تعليل آخر سالم من الإيراد المذكور وهو: أن الضمير لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم ينعت.

ومما لا ينعت ولا ينعت به كالضمائر "ما" التعجبية، وقبل وبعد، والمصدر الذي بمعنى الأمر والدعاء كسقيا لك؛ واللام في "لك" متعلقة بأعني أو في موضع خبر مبتدإ محذوف أي الدعاء لك قاله في المساعد.

تنبيـه: وقع في عبارة بعضهم ما يقتضي أن الظاهر إذا وضع موضع المضمر امتنع وصفه، وقد نقل ذلك الدماميني والشيخ زكرياء وأقراه، وهو عجيب منهما لتصريح

606- البيت من الوافر، أوله: لنا يوم وللكروان يوم، وقائله طرفة بن العبد مختار الشعر الجاهلي 299/1 والشاهد فيه نصب البائسات، وهي فاعل تطير، على الترحم.

أئمة المعاني بأنه يعدل عن المضمر إلى الظاهر لأغراض منها التمكن من الوصف كما في قوله:[607]

إلهي عبدك العاصي أتاكا ... ...

وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بالله ورسوله النبي الأمي... ﴾ الآية، أنه لم يقل بالله وبي بل عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر ليجري عليه الصفات.اهـ من حاشية ياسين على الفاكهي

وبِالذي مَعَ الْ صِفِ المُشارَ لَهْ   وجامِدًا بَيِّنْ بِهِ أوَ ابْدِلَهْ

أي ومن الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة، نحو: ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾، و﴿إحدى ابنتي هَـٰتَيۡنِ﴾، و﴿أَرَءَيۡتَكَ هذا الذي كرمت عليَّ﴾، ونعته مصحوب أل خاصة زائدة أو غيرها، كمررت بهذا الحارث وبهذا القائم، في مشتق أو شبهه كالموصول مع صلته كهذا الذي قام فإنه بمعنى القائم، لأن اسم الإشارة مبهم، وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مبهم، ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية، فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب، وأيضا فالموصول الذي يقع صفة لها ذو اللام وإن كانت زائدة. قاله الدماميني وأصله للرضي، قال الصبان: كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذي أل كـ"من" و"ما"، فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة؟ وهذا مذهب البصريين؛ وقال الكوفيون لا ينعت ولا ينعت به وتابعهم السهيلي ونقل عن الزجاج، ويخرج ما ظاهره ذاك على البدل أو عطف البيان.

قوله: "وجامدا بيّنْ ..إلخ" أي وإن كان مصحوب "أل" جامدا محضا، نحو: "مررت بهذا الرجل" فهو عطف بيان على الأصح، وإليه ذهب الزجاج وابن جني والسهيلي، قال المصنف: وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى

---

[607]- البيت من الوافر. تمامه: مقرا بالذنوب وقد دعاكا، وهو بلا نسبة في معاهد التنصيص 171/1.

ذلك أن عطف البيان لا بد أن يكون أخص من متبوعه وهو غير صحيح، وقال ابن عصفور: من حمله على النعت لحظ فيه معنى الاشتقاق فكأنه قال: "مررت بهذا الحاضر".

قال الدماميني بعد نقله: قلت: وهو مبني على أن النعت لا يكون إلا بمشتق أو مؤول به، وقد عرفت من كلام ابن الحاجب أن التحقيق خلافه، فـ"أل" على النعت للعهد وعلى البيان فهي لتعريف الحضور اهـ منه باختصار وتصرف

قوله: "أو ابدله" بحذف نون التوكيد الخفيفة وإن كان التقاء الساكنين في الوقف جائزا، أي ويجوز في الجامد أن يعرب بدلا، قال في روض الحرون: انظر قوله "أو ابدله" فليس في التسهيل ولا الدماميني.اهـ وأنا **أقول**: ذكرها ابن عقيل في المساعد، ونصه بعد ذكر الخلاف في جواز النعتية والبيانية: والبدلية أيضا جائزة، وذكرها الزجاج اهـ وفي الارتشاف ما يفيد أنها قول الكوفيين، على أن جوازها هو مقتضى قول المصنف في الخلاصة: (وصالحا لبدلية يرى..إلخ)

تنبيه: قد عقد الناظم في البيتين السابقين ما لا ينعت ولا ينعت به من الأسماء وعكسه، ومنها كذلك: ما ينعت ولا ينعت به كالعلم، وعكسه كـ"أي" في نحو: "مررت بفارس أي فارس"، ذكر هذين القسمين كالأولين في التسهيل، فالأسماء بالنسبة للنعت أربعة أقسام.

وإنْ بِمُفْرَدٍ وظَرْفٍ قدْ وُصِفْ وجُمْلَةٍ فَسَبقُ سابِقٍ أُلِفْ

يعني أنه إذا نعت بمفرد وظرف وجملة، قدم المفرد وأخرت الجملة، ووقع الظرف متوسطا بينهما، فسبق سابق منها في هذا البيت ألف غالبا، نحو: ﴿وقال رجل مومن من **ءَالِ** فرعون يكتم **إِيمَـٰنَهُۥ**﴾، وأوجبه ابن عصفور اختيارا، ومن غير الغالب تقديم الجملة نحو: ﴿فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ...﴾ الآية، وخرج عليه الفارسي: ﴿وهذا **كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ** مبارك﴾، وقال ابن عصفور: الأحسن جعل مبارك خبرا ثانيا، لكن قال الفارسي إن ذلك لا يجوز لأن المعنى على الإخبار أن المشار إليه كتاب منزل من

عند الله، لا على الإخبار عن اسم الإشارة بخبرين أحدهما أنه كتاب والثاني أنه منزل من عند الله، لأنهم قد علموا أنه كتاب فلا فائدة في الإخبار بذلك.

ومن شواهد تقديم الجملة قوله: [608]

إن الرســـول لســـيف يستضـــاء بـــه   مهنـــد مـــن ســـيوف الله مســـلول

مع أن تقديم غير المفرد في الشواهد المذكورة لنكتة، وهي: أن الاهتمام بالمعنى الذي دل عليه غير المفرد فيها أقوى من الاهتمام بالمعنى الذي دل عليه المفرد.

قال الدماميني: وزعم بعضهم أن تقدم الجملة خاص بالضرورة، وليس كذلك بل تقديمها جائز في السعة.اهـ **قلت**: لعل مراده هنا بالبعض ابن عصفور فإنه روى عنه ابن عقيل هذا القول.

وإنما قدم المفرد لأن الأصل الوصف به، وشبه الجملة لأنه يصح تأويله بمفرد نحو كائن، و تقدم الفعلية على الاسمية لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف الذي هو الأصل هنا في الاشتقاق، وأما الاسمية فقد تخلو عن الاشتقاق نحو جاء رجل أبوه زيد؛ قال بعضهم: وتقدم الماضية على غيرها لبعدها عن الاسمية؛ ويتقدم النعت الحقيقي على المجازي نحو: ﴿صفراء فاقع لونها﴾ قاله ابن جني، وعلل ذلك أبو حيان في الارتشاف بأن المجازي شبيه بالجملة أي لرفعه الظاهر.

إنْ صَـــحَّ أنْ يُباشِـــرَ العامِـــلَ فـــي   مَنْعُوتِـــــهِ فَقَدِّمَـــــنْهُ تَقْتَـــــفِ

يعني أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل، بأن كان مفردا احترازا منه إن كان جملة أو شبهها، جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت إن كان معرفة، أي بأن كانا معرفتين لأن تعريف أحدهما يستلزم تعريف الآخر، نحو: ﴿**إِلَىٰ صِرَٰطِ** العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الجر، وقول النابغة: [609]

والمـــومن العائـــذات الطـــير يمســـحها   ركبـــان مكـــة بـــين الغيـــل والســـعد

---

[608]- البيت من البسيط، وقائله كعب بن زهير رضي الله عنه. شرح القصيدة الكعبية (ص:91)

[609]- البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبياني،ديوانه ص: 25 والشاهد فيه: إبدال الطير من العائذات، والأصل الطير العائذات.

وإن كان نكرة نصب حالا غالبا، كقوله: [610]

لميـــــــــة موحشـــــــا طلـــــــل يلـــــــوح كأنــــــــه خلـــــــل

وقوله: [611]

وبالجســـم مـــني بينـــا لـــو علمتـــه شـــحوب وإن تستشـــهد العـــين تشـــهد

ومحل نصبه حالا إذا قبل الحالية، ليخرج "جاءني رجل أحمر" ونحوه من الصفات الثابتة، ومن غير الغالب: "غرابيب سود" فسود هنا بدل من غرابيب قاله الجوهري. وإذا كان البدل لا يكون مشتقا فهو نعت متقدم على المنعوت، إذ الأصل سود غرابيب، لأن توكيد الألوان لا يتقدم عليها وقوله: [612]

ولكـــــني بليـــــت بحـــــب قـــــوم لهـــــم لحـــــم ومنكـــــرة جســـــوم

قال الصبان: وليس نصب نعت النكرة المتقدم حالا على إطلاقه، فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل، وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان، كمررت بقائم رجل.

وجَـــوِّزاً تَعـــاطُفَ النعُـــوتِ وأُتْبِعَـــتْ بِـــلاهُ لِلمَنْعُـــوتِ

قوله: "وجوزا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يجوز عطف بعض النعوت على بعض كقوله تعالى: ﴿الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى﴾، وقال ابن خروف: إن كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو، وإن لم تكن مجتمعة على المنعوت جاز العطف بجميع حروف العطف إلا "حتى" و"أم". قال ناظر الجيش: وما قاله هو الحق، وجواز عطف النعوت مقيد بأن تكون مختلفة في المعنى، فإن اتفقت المعاني لم يجز العطف ليلا يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه. قاله

610- البيت من مجزوء الوافر، وقائله كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة. العيني: 163/3.

611- البيت من الطويل، لم يقف العيني على قائله: 147/3.

612- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 181/3

ابن عصفور، قال أبو حيان: و كلما تباعدت في المعنى حسن العطف، كقوله تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾، وقوله تعالى: ﴿الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى﴾، قال: وإذا تقاربت المعاني لم يكن العطف مختارا، كقوله تعالى: ﴿غفور رحيم﴾، و ﴿سميع عليم﴾، وإن كان العطف جائزا في غير القرآن العزيز هـ. نقله عنه ناظر الجيش وغيره، **قلت**: ولا يخفى أن الصفات أخبار لا نعوت لكن كلامه في اجتماع الصفات من حيث هي لا يقيد كونها نعوتا.

قوله في الطرة: "وجوزا تعاطف النعوت المختلفة في المعنى بالواو" أي بخلاف المتفقة نحو: "رجل عاقل لبيب".

قوله: "وبالفاء إن صح الاتصاف ببعضها دون بعض" أي دلت على الترتيب بالاتصال نحو: ﴿سبح اسم ربك الأعلى * الذي خلق فسوى﴾، وقوله: [613]

يا لهف زيابة للحارث الـ ... ـصابح فالغانم فالآئب

بخلاف ما إذا لم يمكن الاتصاف ببعضها دون بعض، نحو: "مررت برجل أعسر يَسر" أي أضبط، ولا تقل "أعسر أيسر" كما في الصحاح وغيره لكن ذكر أبو عبيد أنه روي في الحديث.

قال أبو حيان: وأغفل المصنف الحرف الذي يعطف به النعوت، وأهمل قيدا في المسألة، فالحرف: الواو، ولا يجوز في الفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها إثر بعض، نحو: "رجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله"، يا ويح زيابة.. إلخ، ونقل قول السهيلي: إن العطف بثم بعيد جوازه، قال: والقيد الذي أهمله هو أن تكون النعوت مختلفة المعاني، يعني ما تقدم نقله عن ابن عصفور.

قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول: كلا الأمرين – أي ذكر القيد وذكر الحرف – مستغنى عنه، أما القيد فلأن العطف لا يكون إلا بين المتغايرين ولا شك أن هذا أمر مقرر

---

[613] البيت من السريع، وقائله: ابن زيابة. خزانة الأدب: 331/2، وزيابة أمه .

عقلا وصناعة، وأما الحرف فالجواب عن عدم ذكره أن الواو لم تتعين للعطف كما ذكر، فقد جاء العطف بالفاء كما في قوله: (يالهف زيابة ..إلخ). قال: ويكفي قول ابن خروف: إذا كانت النعوت مجتمعة..إلى آخر ما تقدم نقله

قوله: "وأتبعت بلاه للمنعوت" أي أتبعت النعوت عند تعددها بلا عاطف ما لم يتعدد بتعدده، وإلا وجب العطف، نحو: "مررت برجال كاتب وتاجر وفقيه"، والأول: نحو: ﴿هماز مشاء بنميم * مناع للخير معتد أثيم * عتل بعد ذلك زنيم﴾، وقوله: [614]

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

سواء كانت مقطوعة أم لا، وإن كانت النعوت جملا فالأحسن العطف حتى التزمه بعضهم، نحو: "مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقي الله"، كما أن الأحسن في المفردات تركه. قاله أبو حيان

وَكُلَّ مَا مَنْعُوتَه قَدْ أَكَّدا أَوْ بَيَّنَ الْمُبْهَمَ أتْبِعْ أَبَدا

قوله: "وكل ما منعوته" بنصب "كل" مفعول قوله "أتبع"، يعني أن النعت المؤكد لا يجوز قطعه، نحو: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾، و﴿لا تتخذوا إلهين اثنين﴾، و"أمس الدابر لا يعود"، أو بين المبهم كجاء هذا الظريف، أو شبه المبهم، وهو ما التزمت العرب النعت به كالشعرى العبور، وسميت العبور لعبورها المجرة، وكقولهم "الجماء الغفير"، لأن هذا النعت التزمت العرب ذكره، والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا، لا أنه يلزم بعدها نعت، فلا يرد قوله تعالى: ﴿وأنه هو رب الشعرى﴾.

---

[614]- البيتان من الكامل أحذ وهما لخرنق بنت هفان. خزانة الأدب: 2/ 301.

ورُبّمـــا اســـتُغْنِيَ بـــالنعُوتِ عَـــنْ   تَقْـــدِيرِ مَنعـــوتٍ ولِلتعْمِـــيمِ عَـــنّْ

يعـني أنـه ربمـا اسـتغني بنعـوت عـن منعوتاهـا، ويكـون ذلـك لقصـد العمـوم نحـو: ﴿لا يغادر صغيرة ولا كبيرة﴾، و﴿ولا رطب ولا يابس﴾، ونحو: "لا ساكن ولا متحرك"، وقد يكون لغير ذلك كأدهم وأبطح وأجرع، فلا تقول: "جعلت في رجله القيد الأدهم"، ولا "نزلنا المكان الأبطح"، وكدابة وسيئة وحسنة، وتجري حينئذ مجرى الجوامد ولا يقدر فيها ضمير مستتر كما يكون في الصفات.

تنبيه: إفادة الحذف للعموم ذكرها النحاة هنا والبيانيون في متعلقات الفعل، وقد أغفلها الأكثر من الأصوليين.

التوكيد

وذِي الـــــذي وازَنَهُـــــنّ أَتْبِـــــع   مِـــــنْ أَكْتَـــــعٍ وأبْصَـــــعٍ وأبْتَـــــعِ

يعني أنه قد تُتْبَعُ هذه المذكورات في قول الخلاصة: (وبعد كل قد يجيء أجمع..إلخ) أي أجمع وجمعاء وفروعهما، بما وازنهن من أكتع وأبصع وأبتع، فيقال: أجمع أكتع أبصع أبتع، وجمعاء كتعاء بصعاء بتعاء، ولم يتعرض المصنف لذلك في الخلاصة لقلة استعماله قاله المرادي في شرحها. و"أكتع" مأخوذ من تكتع الجلد إذا ألقي في النار فتقبض والتقبض الاجتماع، ويقال: "أتى عليه يوم كتيع" أي كامل، و"أبصع" بالصاد المهملة على المشهور، ويقال بالمعجمة قال الجوهري: وليس بالغالب، من قولهم "إلى متى تكرع ولا تبصع" أي لا تروى، وذلك يناسب الطول والطول يناسب التمام، وتبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل إلا عند الاجتماع، و"أبتع" مأخوذ من البتع وهو طول العنق، فيقال: "فرس بتع" والأنثى بتعة.

ويؤكد بهذه الألفاظ على هذا الترتيب على المختار، وإنما قدمت "كل" عليها لأنها نص في الإحاطة، ووليها "أجمع" لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع، ووليه "أكتع" لانحطاطه عنه لأنه من تكتع الجلد إذا تقبض ففيه معنى الجمع، ووليه "أبصع" لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع، وأخر "أبتع" لأنه أبعد من "أبصع"، لأنه

طويل العنق أو شديد المفاصل، لكن لا يخلو من دلالة على الاجتماع اهـ من الصبان

قال: وإذا اجتمع النفس والعين و"كل" قدما على "كل"، ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع "كل" و"عامة" والظاهر تقديم "كل" على "عامة" اهـ

وظاهر التسهيل التخيير في الترتيب فتقدم أيها شئت، قال في الشرح: وهذا الترتيب لا يلزم بل هو أجود من عدمه قال في المساعد: وإن شئت قدمت أبصع وأبتع لكن بعد ذكر أجمع، هذا قول الجمهور، وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم أكتع على أجمع.اهـ وقال ابن عصفور: أما أبصع وأبتع عند من يزيدهما فلا تبالِ أيهما قدمت على الآخر.

وذكر الدماميني أن في ما تقدم في اشتقاق "أكتع" وما بعدها تكلفا ظاهرا، حمل بعضهم على أن ادعى أن هذه الألفاظ لا معنى لها مفردة، وإنما تفيد تقوية الأول كقولهم "حسن بسن".

ورُبّما اسْتَغْنَوا بِما كأكْتَعا ... ونَصَبُوا حالَيْنِ جَمْعا أجْمَعا

جَمْعاهُما كذا ولنْ تُفِيدا ... جَمْعَا كمُجْتَمِعَةٍ تَوْكِيدا

يعني أنه قد يستغنى بما صيغ من كتع عما صيغ من جمع، كقوله: [615]

يا ليتني كنت صبيا مرضعا ... تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا ... إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقول الآخر: [616]

تولوا بالدوابر واتقونا ... بنعمان ابن زرعة أكتعينا

وقول الآخر: [617]

---

[615]- الرجز لأعرابي نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي فكلما بكى قبلته، والذلفاء وصف مؤنث من الذَّلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة. خزانة الأدب: 357/2. والشاهد فيه قوله: حولا أكتعا، حيث استغنى بأكتع عن أجمع.

[616]- البيت من الوافر وقائله أعشى ربيعة. الدرر 38/6

[617]- االبيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر 37/6

تـرى الثـور فيهـا مـدخلَ الظـلِّ رأسِـهِ   وسـائرُه بـاد إلى الشـمس أكتـع

وفصل هنا بين المتضايفين بالمفعول الثاني لمدخل، وقال ابن عصفور: الأولان ضرورة، والثالث بدل. ويرده أن أكتع لم يستعمل تاليا للعوامل اللفظية كغيره من ألفاظ التوكيد، ثم ما الفرق بينه وبين الأولين؟ قاله الدماميني. ووجه التفريق ظاهر وهو أن المبدل منه في حكم الطرح، والعامل في الأولين لفظي وألفاظ التوكيد لا تلي العامل اللفظي بخلاف الثالث فإن عامله معنوي وهو الابتداء.

قوله: "ونصبوا حالين .. إلخ" أي ربما نصب "أجمع" و"جمعاء" حالين على تأويلهما بنكرتين خلافا للبصريين، وهو واضح على رأي من زعم علمية أجمع وما تصرف منها، لأن الأعلام ثبت لها جواز التنكير، حكى الفراء: "أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء" بالنصب على الحال فيهما، وحكى عنه الشلوبين إجازة نصب أجمَعَين وجمعاوين أيضا في التثنية على الحال، وأما الجمع كأجمعين وجُمع فلم يجز فيه إلا التوكيد، وأجاز ابن كيسان فيه الحالية، واختاره المصنف في التسهيل فقال: "وجمعاهما كهما على الأصح"، وذلك لصحة حديث: «فصلوا جلوسا أجمعين»[618]، وممن صحح النصب القاضي عياض وقال إنه حال، وقيل هو توكيد لضمير منصوب محذوف أي أعنيكم أجمعين، وهو مبني على جواز حذف المؤكد، والبصريون يمنعون ذلك لأن ألفاظ التوكيد معارف كلها.

قول الناظم: "جمعاهما" أي جمع أجمع وجمعاء، "كذا" أي كفردهما في النصب.

وحاصل الخلاف في المسألة ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا للمصنف وابن كيسان، والمنع مطلقا للبصريين، وإجازته في المفرد والمثنى ومنعه في الجمع للفراء.

قوله: "ولن تفيدا جمعا .. إلخ" يعني أنه قد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا، ومنه الحديث: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء»[619]، قال ابن الأثير: أي سليمة من العيوب مجتمعة الأعضاء كاملتها لا جدع بها، وأجاز الشلوبين ذلك في أجمع، وحمل عليه

618- أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، الحديث رقم 722

619- أخرجه أبو داود في كتاب السنة ، الحديث رقم 4714

قوله: [620]

أرمـــي عليهـــا وهـــي فـــرع أجمـــع   وهـــــي ثـــــلاث أذرع وإصـــــبع

"أجمع" أي مجتمعة، هربا من قول الكوفيين إنها توكيد للنكرة، وهو حسن يدل لذلك قوله: "وهي ثلاث أذرع..إلخ" لأن مراد الشاعر وصف القوس بأنها طويلة، فكأنه يقول: ومن أدلة طولها أي القوس أنها فرع مجتمع الخلق لم ينقص منه شيء، وإلا لزم توكيد النكرة غير المحدودة، ولا يجيزه إلا بعض الكوفيين. قال أبو حيان: ولا يتعين التوكيد لـ"فرع" ولا تأويل الشلوبين، إذ يحتمل أن يكون "أجمع" تأكيدا لقوله: "وهي" وإن كان مؤنثا لأنه ذهب به مذهب التذكير، وفصل بين المؤكد والمؤكد بالخبر اهـ على نقل ناظر الجيش

وأُتْبِعَــتْ حَتْمًــا ومــا مِنْهــا انْفَــرَدْ   فَكُلُّهُـــمْ تَعْرِيفَـــهُ قـــدِ اعْتَقَـــدْ

قوله: "وأتبعت حتما" يعني أنه لا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد على المختار، لمنافاة القطع مقصود التوكيد الذي هو رفع توهم قصد الإضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص، فإن هذه الألفاظ لا معنى لها إلا ذلك، بخلاف النعوت فتكون للمدح والذم والترحم وغير ذلك.

ولا يجوز عطف بعضها على بعض، فلا يقال: "قام زيد نفسه وعينه"، ولا يقال: "قام القوم كلهم وأجمعون" لأن العطف يقتضي المغايرة، وأجازه ابن الطرواة، وعللوا المنع باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع، وهذا يقتضي جواز نحو: "جاء القوم أنفسهم وكلهم" لعدم الاتحاد، قال الصبان: ولم أر من ذكره بل إطلاقهم يخالفه اهـ وقال السيوطي في الهمع: إنه ينبغي أن يكون قول ابن الطراوة بالجواز في "كل" و"أجمعين" مبنيا على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف معناهما لإفادة "أجمعين" اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف "كل".

قوله: "وما منها انفرد ..إلخ" يعني أن ألفاظ التوكيد معارف، أما إن أضيفت

620- الرجز في صفة قوس، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح: 340/5، وقوله: فرع صفة للقوس، يقال: قوس فرع إذا عملت من رأس القضيب وليست بفلق.

إلى الضمير فظاهر، وأما إن انفردت عن الإضافة كأجمع وتوابعه، ففي تعريفها قولان: أحدهما: أنه بالعلمية أي الجنسية، لكونه علق على معنى الإحاطة أي وضع على معنى هو الإحاطة، وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان، وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، إلا "جُمع" وتوابعه فللعلمية والعدل؛ والثاني: أن التعريف بنية الإضافة ونسب إلى سيبويه واختاره السهيلي وابن مالك، وعليه يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل، إلا "جُمع" وتوابعه أيضا فللوصفية والعدل ك"أخر". انظر الصبان

لَمْ يَتَّحِدْ تَوْكِيدُ ما تَعاطَفا إلا إذا العامِلُ فيه ائتَلَفا

ونَحْوُ ذا أتَى وجاءَ الحَسَنُ كِلاهُما مُسْتَعْمَلٌ مُسْتَحْسَنُ

يعني أنه لا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما وعملهما، نحو: "ذهب زيد ومضى عمرو كلاهما"، و"جاء زيد وأتى عمرو كلاهما"

قوله: "مستحسن" أي من حيث القياس على النعت، قال في الخلاصة: (ونعت معمولي وحيدي معنى..إلخ)، وإنما منعه أبو حيان لأنه لا يقاس عنده على النعت لأنه يقطع ويعاطف وغير ذلك بخلاف التوكيد، ولما فيه من توارد عاملين على معمول واحد؛ وجواز هذه المسألة للأخفش، قال الدماميني: قلت: وقد مر أن الأخفش يرى أن العامل في النعت والتوكيد والبيان هو التبعية لا عامل المتبوع.

وأما إذا اختلف معنى العاملين نحو: "مات زيد وعاش عمرو كلاهما" فلا يجوز اتفاقا.

لَمْ يُغْنِ عَنْ مُؤَكَّدٍ مُؤَكِّدُ وفَصْلُ بَعْضِهِمْ بِإمّا يَبْعُدُ

قوله: " لم يغن عن مؤكد مؤكد" يعني أنه لا يغني المؤكِد بكسر الكاف وهو التابع، عن المؤكَد بفتح الكاف وهو المتبوع، أي لا يحذف ويقام المؤكد مقامه على الأصح، وهو قول ثعلب والأخفش والفارسي وابن جني وموافقيهم، فلا يقال: "جاء الذي ضربت نفسه" أي ضربته، لأن التوكيد ينافي الحذف، لأن الموكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار، وقد استقرأ ذلك المصنف من كلام النحاة من أبواب متعددة، كمنع الأخفش

لتوكيد العائد المحذوف في باب الموصول، وكمنع الفارسي لتقدير المبتدإ بعد اللام في ﴿إن هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وغير ذلك. ومقابل الأصح هو الجواز، وقال به سيبويه والخليل والمازني وغيرهم، وفي كتاب سيبويه "مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما" برفع أنفس على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، فيكون تأكيدا للضمير المستكن في صاحباي، ويجوز نصب "أنفسهما" بتقدير: أعنيهما أنفسهما.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وهذا ضعيف بين الضعف؛ لأن المؤكد مذكور ليقويه ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز، مع ما في تقديره من كثرة الحذف ومخالفة المعتاد. فانظره

وارتضى الرضي جواز الحذف قال: وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الصلة كقولك: "جاء الذي ضربت نفسه" أي ضربته نفسه، وبعدها الصفة نحو: "جاء قوم ضربت كلهم أجمعين"، وبعدها خبر المبتدإ نحو: "القبيلة أعطيت كلهم أجمعين"

قوله: "وفصل بعضهم ..إلخ" أي ولا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما، خلافا لبعضهم وهو الفراء، فإنه أجاز "مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم" وهو مشكل، فإنه إن كان "بعضهم" معطوفا على "أجمعين" فباطل، لأنه لا يكون مؤكدا بل مخصصا، وإن كان عطفا على "قومك" فلم يؤت لإما بقسيم، ولأن "إما" غير سابقة، وإذا قدر "إما بهم أجمعين" على تقدير سيبويه والخليل فالمقاسمة بين المحذوف وبين بعضهم، لكن يبقى النظر في كون الفراء موافقا على حذف المؤكد وبقاء التوكيد. **أقول**: ولهذا التقدير ذكرت هذه المسألة عقب قوله: "لم يغن عن مؤكد ..إلخ" فهذا هو وجه المناسبة بينهما.

وقيل: لا يلزم من عطف بعضهم على أجمعين أن يكون توكيدا، بدليل: "لم يجئني القوم كلهم بل بعضهم" أو "ولا بعضهم". انظر الصبان.

وأما الفصل بغير "إما" فثابت، كقوله تعالى: ﴿ولا يحزن ويرضين بما ءَاتَيْتَهُنَّ كلهن﴾ وقد تقدم ذلك عند قول الناظم: (وصل مبينا لكل ما انبهم).

وَمِثْـلُ كُـلٍّ مـا عَلَى مَعْنـاهُ دَلْ ... كـالزرْعِ والضـرْعِ كـذا السـهْلُ الجَبَـلْ

يعني أنه يجرى مجرى التوكيد كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن، فقد سمع من كلامهم: "أخصبْنا زرعنا وضرعنا، ومطرنا سهلنا وجبلنا، وضرب زيد يده ورجله"، وسمع أيضا: "ضرب زيد ظهره وبطنه"، وهذا في الأصل من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه معنى "كله" فأجري مجراه في التوكيد، والمعنى في الأولين: أخصبت أموالنا وأمطرت أماكننا، وفي الثالث والرابع: ضرب زيد كله، لأنه إنما يذكر ذلك في مقام الإحاطة والشمول، وكذلك "ضربت القوم قويهم وضعيفهم وصغيرهم وكبيرهم". قال الدماميني: ويبقى النظر في شيء وهو أنا إذا قلنا مطرنا سهلنا وجبلنا مثلا وجعلناه تأكيدا بمثابة "كل" فالتاكيد إنما هو مستفاد من مجموع الثاني والأول كما مر، فرفع كل واحد منهما على انفراده بماذا؟ فتأمله اهـ منه وقد أورد مثل هذا الإشكال في بدل التفصيل أيضا، وعنه نقله الصبان في باب البدل، لكن قال في رده: إنه يندفع بأنه لما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه، وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما، جعل في كل واحد منهما دفعا للتحكم اهـ.

وفي شرح المصنف أنه تجوز البدلية، ونقل إجازة الوجهين عن سيبويه.

قال ناظر الجيش: ولا يظهر لي تجويز سيبويه للبدلية مع قصد العموم، والظاهر أن المراد أن الألفاظ المذكورة إذا جعلت بدلا تخرج عن أن يراد بها العموم.

ومن هذا قولهم: "جاء القوم ثلاثتهم" بالرفع، وإن نصب فحال، ولا يوكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا لم يكن تأكيدا، بخلاف الوصف نحو "جاءني رجال ثلاثة"، ووجه ذلك أن التوكيد لرفع الاحتمال، ولو لم يعلم المخاطب العدد لكان – أي لفظ ثلاثة ونحوها – مفيدا لمعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت. انظر حاشية ياسين على التصريح.

مـا صِـيغَ مِـنْ عَـمّ جَميـعٌ صُـرِّفا ... كُـلٌّ كِـلا لِلابْتِـداءِ انصَـرَفَا

قوله: "ما صيغ من عم جميع" أي و"جميع" فحذف العاطف، فالألف في قوله

"صرفا" للتثنية لا للإطلاق، يعني أنه لا يلي العوامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو باق على حاله في التوكيد، إلا "جميع" و"عامة" في الابتداء وغيره، فيقال: "جاء جميعهم وعامتهم" و"مررت بجميعهم وعامتهم" و"جميعهم وعامتهم يتحدثون"، وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد، واحترز بقولنا "وهو باق على حاله في التوكيد" من نحو قولك: "فاظت نفس زيد وفقئت عينه" فمدلولهما في هذه الحالة غير مدلولهما في التوكيد، فمدلولهما في هذه الحالة الروح والعين الباصرة والمراد بهما في التوكيد الذات، ويرد عليه "مررت بنفس زيد وعين عمرو" يعني ذواتهما، وقوله تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾.

قوله: "كل كلا ..إلخ" يعني أن كلاًّ وكِلا وكلتا ينصرفان للابتداء أي غير المنسوخ بكثرة، نحو: ﴿وكلهم ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ فردا﴾، ﴿قل إن الأمر كله لله﴾، وعن بعض العرب: "كلاهما بالغان"، وفي التنزيل: ﴿كلتا الجنتين ءَاتَتۡ أكلها﴾، وكقوله: [621]

وما شعر الواشون بالسر بيننا ونحن كلانا للمحبة كاتم

ولم يصح تأكيدها لنحن، إذ لا يجوز "نحن كاتم"

و ينصرفان إلى غير الابتداء بقلة، بأن يردا فاعلا أو مفعولا أو مجرورا، قال: [622]

تميد إذا ولت عليها دلاؤهم ويصدر عنها كلنا وهو ناهل

وقوله: [623]

فقدما مائة واستأخرت مائة ماتا وزادا على كلتيهما عددا

وقولهم: "كليهما وتمرا " أي أعطني، ومن ثم غلَّط ابن الحاجب من قال

621- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 180/3، وروايته فما أعلم الواشين.... إلخ.

622- البيت من الطويل، وقائله كثير . انظر شرح عمدة الحافظ 575 وشرح التسهيل لناظر الجيش 5 /3302وشرح شواهد المغني للبغدادي190/4

623- البيت من البسيط، وهو من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا لعبد مناف بن ربع الجربي، وروايته في خزانة الأدب إذ قدموا مائة واستأخرت مائة وفيًا... إلخ. 172/3

في قول الشاعر: [624]

ثلاث كلهن قتلت عمدا ... ...

إنه يمكن نصب "كل" بقتلت، فلما لم ينصب دل على أنه ليس بضرورة، قال: فإذا أضيفت "كل" إلى الضمير فلا يقع إلا توكيدا أو مبتدأ، قال الدماميني: قلت: وإنما كان كذلك لأن المبتدأ عامله معنوي فليس بعيدا من التأكيد، فإنه بمنزلته في أنه لم يباشر عاملا لفظيا.اهـ منه **قلت:** ولهذا يمتنع دخول النواسخ عليهما لأنها عوامل لفظية، قال في التسهيل: و اسم كان في نحو: "كان كلنا على طاعة الرحمن" ضمير الشأن لا "كلنا". يشير إلى قول الشاعر: [625]

فلما تبيَّنا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى

وجعل اسم "كان" في البيت ضمير الشأن لا "كلنا" حملا على الكثير، لأنه إذا جعل "كلنا" اسما لـ"كان" كان في ذلك تكثير لما ثبت لها من قلة الانصراف من التوكيد إلى غير الابتداء.

قال ناظر الجيش: وأشار بذلك إلى أنه يجوز أن يقال: "كان كلهم منطلقون" على جعل اسم "كان" ضمير الشأن، و"كلهم منطلقون" مبتدأ وخبر. قال: وأما إذا قطع "كل" عن الإضافة فإنه يلي العوامل كلها ابتداء كان العامل أو غيره، قال الله تعالى: ﴿وكلا وعد الله الحسنى﴾، وتقول: "مررت بكل قائما" اهـ من شرحه، وكذا تلي كل العوامل إذا أضيفت إلى ظاهر نحو: "أكرمت كل بني تميم"، فأوجه "كل" في هذا ثلاثة

---

[624]- تقدم الكلام عليه في: 124/1.

[625]- البيت من الطويل، وقائله الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مغني اللبيب ص :258. قال السيوطي في شرح شواهده: قال المرزباني في تاريخ النحاة : قال يونس: ما هي عندنا ولا بلغنا أن علي ابن ابي طالب قال شعرا إلا هذين البيتين:

تلكم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك ما بروا وما ظفروا

فإن هلكت فرهن ذمتي لهم بذات ودقين لا تبقي ولا تذر

521/2، ومثله للفيروزآبادي في (ودق).

ذكرها ابن هشام في المغني، وقال: إن وجه كون الحكم فيما إذا أضيفت لضمير محذوف حكمها إذا أضيفت لظاهر هو أنهما سيان في امتناع التأكيد فيهما.

ونـــابَ عَـــنْ كِلْتاهُمـــا كِلاهُمـــا ومِنهُمـــا قـــدْ أبْـــدَلُوا كُلَّهُمـــا

يعني أنه قد يستغنى بكليهما عن كلتيهما، كقوله: [626]

يمـــت بقـــربى الـــزينبين كليهمـــا إليـــك وقـــربى خالـــد وســـعيد

وقال ابن عصفور: هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة، كأنه قال: بقربى الشخصين. قاله في المساعد. وربما استغنوا عن كليهما وكلتيهما بكلهما، كـ"قام الرجلان كلهما والمرأتان كلهما"، قال أبو حيان: وهو يحتاج إلى سماع من العرب، قال الدماميني: قد نقل بعضهم أن ابن مسعود قرأ: "كل الجنتين آتى أكله " فيمكن أن يستشهد له بذلك.

ووَكَّـــدا مـــا لَـــيْسَ واحِـــدٌ يَصِـــحْ لِحُكْمِـــهِ وبَعْضُـــهُمْ لَـــمْ يَسْـــتَبِحْ

يعنى أن "كـلا" و"كلتـا" يؤكـدان مـا لا يصـح في موضـعه واحـد، نحـو: " اختصـم الزيدان كلاهما"، و"هذا بين هند ودعد كلتيهما"، وبعضهم – وهو الأخفش والفراء وهشام وأبو علي – لم يستبح ذلك، ونقل ابن عصفور عن الأخفش الجواز فاختلف النقل عنه، ووجه منعه عدم الفائدة، إذ لا يحتمل الموضع الإفراد، وكونه لم يسمع من العرب، واحتج المجيزون بأن العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: "قام القوم كلهم أجمعون أكتعون"، والقول بعدم الفائدة ممنوع لأن الموضع صالح للجمع، فلعل السامع يقدر غلطه فيرفع توهم الغلط بذلك. قاله المصنف، واعترض بأن هذا ليس أحد القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي، فيلزمه إما نقض الحد أو إلغاء هذا المعنى. قاله الشيخ خالد

وأما إن كان يصلح واحد لحكمه لكن المؤكد لا يتبعض، نحو: "جاء الزيدان" فقيل

---

[626]- البيت من الطويل، وقائله هشام بن معاوية، والشاهد فيه قوله: كليهما بدل كلتيهما، العيني: 106/4، وروايته وحبيب بدل سعيد، وكذا رواية المصنف في شرح التسهيل: 154/3.

لا يؤكد، وقيل يؤكد لرفع توهم الإضافة إلى المتبوع، أي أحد الزيدين على حد ﴿يخرج منهما ٱللُّؤۡلُؤُ والمرجان﴾ بتقدير: يخرج من أحدهما وهو البحر الملح، و﴿لولا نزل هذا ٱلۡقُرۡءَانُ على رجل من القريتين عظيم﴾، بتقدير: من إحدى القريتين، و أما إن كان يصلح واحد لحكمه ويتبعض، فيؤكد بلا خلاف كجاء الجيشان كلاهما.

ويُجْعَلُ المُنْتَصِبُ المُنفَصِلُ مُؤَكِّدًا وقِيلَ أيضا بَدَلُ

يعني أنه يجعل المنصوب المنفصل في نحو: "رأيتك إياك" توكيدا، لأن نسبته من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو "فعلت أنت"، والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا أيضا لا بدلا، وفاقا للكوفيين ليجري المتناسبان مجرى واحدا. قاله المصنف.

قال المرادي: وكأنه يعني بقوله "تأكيد بإجماع" أنه يجوز لا أنه متعين، فإنهم قد أعربوا "قمت أنت" بدلا. والله تعالى أعلم.اهـ ونحو ذلك لابن عقيل في المساعد.

وإجازة البدل هي مذهب البصريين، لكن ينبغي أن يقولوا بترجيح التوكيد في نحو: "قمت أنا" و "قمت أنت" لأن البدل في قوة المباشر للعامل، والمرفوع المنفصل لا يلي عامله بخلاف التوكيد، بل لو قيل بتعينه لكان حسنا، ويؤيده أنك لم تسمع الناس يقولون: في ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ إلا التوكيد؛ قال الشاطبي –في شرح الألفية في باب البدل–: والظاهر قول البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل: فقالت "جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت"، وإن أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع، فقالت "جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به" فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل..إلى آخر ما تقدم عن المصنف.اهـ المراد من كلام الشاطبي، قال ياسين في حاشيته على الفاكهي: ولا يخلو عن نظر لمن تدبر، وقال في حاشيته على التصريح: إنه لا يسلم قوله: "إذا أرادت..إلخ"، وقال في قوله: "هكذا نقل

سيبويه..إلخ ": قد يقال إن الكوفيين أيضا نقلوا مقالتهم عن العرب، وإن تلقي غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين، قال: ويعارض قوله: "وهم المؤتمنون..إلخ" بالمثل..

فائدة: ذكر أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى: ﴿**وَإِيَّٰيَ** فارهبون﴾: أنه يحتمل أن يكون "إياي" منصوبا بالفعل الملفوظ بعده لا بفعل محذوف، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة، قال: ولا يبعد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنع تأكيد المتصل بالمنفصل اهـ لكن نظّر في ذلك تلميذه السمين الحلبي بعد نقله عنه في الدر المصون.

عطف النسق

لأيْ لَدَى بَعْضٍ النحاةِ عَطْفُ ... وفي مَتَى وكَيْفَ أيْنَ خُلْفُ

هَلاّ ولَوْلا لَيْسَ بَعْضُهُمْ نَقَلْ ... كإنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

عقد الناظم في هذين البيتين بعض ما لم يذكره المصنف في الخلاصة من حروف العطف المختلف فيها.

قوله: "لأي لدى بعض ..إلخ" يعني أنه لـ"أي" بفتح الهمزة وسكون الياء عطف لدى بعض النحاة، وهو صاحب المستوفي نقله المصنف في التسهيل عنه، قال أبو حيان: ولا أدري من هو؟ قال: والعجب من نسبة هذا المذهب إلى كتاب مجهول، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي. نقله السيوطي في الهمع، لكنه قال في ترجمته من بغية الوعاة: علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان صاحب المستوفي في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه.اهـ ولم يؤرخ لوفاته.

مثال العطف بها: "مررت بغضنفر أي أسد"، وخرج على أن "أي" حرف تفسير وما بعدها عطف بيان أو بدل، ويوضح أنها غير عاطفة صحة حذفها، فتقول "عندي عسجد ذهب"، وأن المتعاطفين متغايران وهما مع "أي" ليسا كذلك، فلا تقع إلا بين مترادفين ولا يوجد عاطف كذلك.

لكن أجاب الدماميني عن الأمرين، فقال في الأول: إن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما في الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة. وقد نقله الصبان مسلما له. وفيه عندي نظر، إذ ليس هذا مطردا في جميع صور العطف بالواو، بل هي صور نادرة، بخلاف "أي" فإن ذلك مطرد في جميع صورها. والله تعالى أعلم.

وقال في الثاني: إن المغايرة في العطف غير لازمة بل قد يجب أن يكون الثاني عين الأول في المصدوق كما في الأخبار والنعوت أيضا. **أقول**: وقد يقال في هذا أيضا مثل ما تقدم، وهو أن ذلك ليس بملتزم في غير "أي"، وإنما يقع نادرا كما تشعر به "قد" في قوله: "قد يجب" والله تعالى أعلم.

ثم وقفت على نحو ما ظهر لي في مناقشة الدماميني لابن زكري في شرح الفريدة، فقد ذكر جوابَي الدماميني وإن لم يصرح بعزوهما إليه، ثم قال ما نصه: وفيه أن الأمرين لم يلتزما في الواو كما التزما في "أي" والكلام في اللزوم لا في الوقوع اهـ

وقد تقع "أي" تفسيرا للجمل، كقوله: [627]

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكنّ إياك لا أقلي

واسم "لكن" هنا ضمير شأن، و"إياك" مفعول أقلي متقدما للتخصيص.

وقد ذكر الشمني في حاشيته على المغني قولا بأن أي التفسيرية اسم فعل بمعنى "عوا" و"افهموا".

قوله: "وفي متى وكيف ..إلخ" أي وقد اختلف في "متى" و"كيف" و"أين" هل هن عاطفات لفظا ومعنى، أو غير عاطفات أصلا؟ وقد نقل في المساعد إثبات العطف بـ"متى" عن الكسائي، نحو: "مررت بزيد فمتى عمرو"، قال: وأباه الفراء كالبصريين، ونقل أيضا إثبات العطف بـ"كيف" بعد النفي عن هشام، نحو: "ما مررت بزيد فكيف عمرو"، وقال:

627- البيت من الطويل ولا يعرف قائله، وفي (لكن) أقوال: الفراء لكن مخففة والنون الثانية بقية أنا. ثانيها: ما في الشرح. ثالثها: أن اسمها ضمير متكلم محذوف والأصل لكنني. خزانة الأدب 490/4.

إنه حكاه بعضهم عن البغداديين.

والذي في المغني إطلاق العطف بها، وعزاه لقوم منهم عيسى ابن موهب، ومما حمل على العطف بها قوله: [628]

إذا قال مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد

قال ابن هشام: وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء وإنما هي اسم مرفوع على الخبرية، ثم يحتمل أن "الأباعد" مجرور بإضافة مبتدإ محذوف، أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز: ﴿والله يريد الآخرة﴾ بكسر التاء، ويحتمل أن التقدير: "كيف الهوان على الأباعد" فحذف المبتدأ والجار، ويحتمل أن العطف بالفاء ثم أقحمت "كيف" بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.اهـ

أقول: لكن يبقى النظر في إعراب "كيف" حينئذ، هذا مع العلم بأن جواز الزيادة في الأسماء مذهب الكوفيين لا البصريين. ثم رأيت الدماميني في حاشيته على المغني اعترض على ظاهر المغني من تفريع الإقحام على أن "كيف" مرفوع المحل على الخبرية، بقوله: إن الإقحام يقتضي أن لا يكون له محل.

وحكى ابن عصفور العطف بـ"كيف" عن الكوفيين، لكنه قال: إن العرب إنما تقول: "ما مررت برجل فكيف بامرأة"، وأبطل مذهبهم بأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض اهـ على نقل ناظر الجيش وقال سيبويه في "مررت بزيد فكيف أخيه": هذا ردي لا تتكلم به العرب.

ونقل في المساعد كذلك إثبات العطف بـ"أين" عن الكوفيين، قال: وحكاه بعضهم عن البغدايين، نحو: "هذا زيد فأين عمرو" و"لقيت زيدا فأين عمرا"؛ فما قاله الكوفيون على خلاف شأن العاطف، فإن شأنه أن لا يجمع معه حرف عطف، فلا يقال: "جاء زيد

628- البيت من الطويل، وهو بلا تعليق في شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 557 وصرح البغدادي في شرح شواهد المغني أنه لا يعرف قائله ولا تتمته 273/4 .

فو عمرو" إلا شاذا في قوله: [629]

أراني إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

قول الناظم: "هلا ولولا" يعني أن "هلا" و"لولا" التحضيضيتين أثبت بعضهم العطف بهما، أما "هلا" فقد أثبت الكوفيون العطف بها مستدلين بقول العرب: "لقيت زيدا فهلا عمرا"، وحكاه بعضهم عن البغداديين، وأثبت الكسائي العطف بلولا، نحو: "مررت بعمرو فلولا زيد"، نقل ذلك عنهم ابن عقيل في المساعد، و ذكر القول بعطف الحروف المتقدمة أيضا المرادي في شرحه على التسهيل، وقال بعد نقله الأقوال بأنها عاطفة ما نصه: "وكل هذه أقوال واهية".

أقول: وبنقل ما في المساعد يعلم ما في قول بعض المحشين: وأهمل النحاة العطف بأين ومتى إلا المرادي في شرح التسهيل. نعم أهملهما المصنف في التسهيل، كما أهمل العطف بـ"كيف" و"لولا" و"هلا". نبّه على ذلك المرادي

قوله: "وليس بعضهم نقل ..إلخ" أي ويعطف بليس على مذهب الكوفيين كما حكاه عنهم النحاس، وحكى ابن عصفور عن البغداديين أنها كـ" لا" في العطف، وتقول: "قام زيد ليس عمرو" كما يقال "لا عمرو"، وفي صحيح البخاري من قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي»[630] كذا ثبت برفع شبيه، قال المصنف: وهو من أجود ما يحتج لهم به؛ وخرج على أن "ليس" على بابها والخبر محذوف أي ليسه، وقال الشاعر: [631]

أين المفر والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب

وخُرّج على أن "ليس" على حالها و"الغالب" اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك:

---

[629]- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختارات الأعلم 272/1.
[630]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المناقب رقم: 3750.
[631]- الرجز لنفيل بن حبيب الحميري، والأشرم: المشقوق الأنف وهو لقب أبرهة. شرح شواهد المغني: للسيوطي: 2/ 707.

وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم أي ليسه الغالب، كما تقول "الصديق كانه زيد" ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه، وفيه نظر. اهـ من المغني قال الأمير في حاشيته: أي لإمكان تقدير المحذوف منفصلا أي ليس الغالب إياه اهـ

وكقوله: [632]

وإذا أقرضت قرضا فاجزه   إنما يجزي الفتى ليس الجمل

وخرّجه المانعون على حذف خبر ليس والأصل: ليسه أو ليس الجمل جازيا. قال السيوطي في الهمع: قلت: وفيه – أي هذا التخريج – نظر على أن حذف خبر "كان" ضرورة، قال: وبه نطق الشافعي في الأم، وقول الشافعي حجة في اللغة.

واعْطِفْ بِها مَعْ لا إذا ما نُفِيا   ما قَبْلَها إلاّ إذا ما اسْتُثْنِيا
أوْ أنْ تُرَى كمَعْ وقدْ تُزادُ إنْ   أُمِنَ لَبْسٌ في سِوَى الذي زُكِنْ

قوله: "واعطف بها" إلى قوله "أو أن ترى كمع" أي ومما تنفرد به الواو عن غيرها أنك إذا عطفت بالواو على منفي وليتها "لا" زائدة مؤكدة للنفي السابق، نحو: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بالتي تقربكم عندنا زلفى﴾، وكقوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾، و"لا" هذه مع كونها زائدة مؤكدة يستفاد بها النص على نفي الفعل عن المتعاطفين في حالة الاجتماع والافتراق، ولو تركت احتمل نفي الفعل في حالة الاجتماع لا في حالة الافتراق، فعلم أنهم يطلقون الزائد على ما يكون مؤثرا لمعنى يفوت بعدم دخوله، خلافا لناظر الجيش حيث جعل إفادتها معنى يفوت بعدم ذكرها منافيا لكونها مؤكدة، إذ ما كان شأنه ذلك فهو مسوق للتاسيس لا للتاكيد.

وتزيد أيضا بعد النفي حكما لا حقيقة وهو: النهي والاستفهام الإنكاري،

632- البيت من الرمل وقائله لبيد بن ربيعة العامري. خزانة الأدب: 68/2.

كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين ءَامَنُواْ لا تحلوا شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ ولا الشهر الحرام﴾، وقوله: [633]

اذهب فأي فتى في الناس أحرزه   من حتفه ظلم ذي دعج ولا حيل

وهذا بشرط أن يكون المنفي غير مستثنى كما في الأمثلة السابقة، فإن كان المنفي مستثنى فلا، نحو: "قاموا إلا زيدًا وعمرًا" فلا يجوز: ولا عمرًا، وإن كان معنى "إلا زيدًا": "لا زيدًا"، لكن لا يعرض في ذلك اللبس فاستغني عنها. قاله المصنف، وبذلك يعلم فساد التمثيل بنحو: "ما قام القوم إلا زيد وعمرو" كما في بعض الطرر، لأن ما قبلها هنا مثبت لا منفي لأن الاستثناء أبطل النفي الذي قبله؛ وبشرط أن لا تكون الواو بمعنى المعية، نحو: "ما اختصم زيد وعمرو" و" ما قام زيد وعمرو" مع إرادة المعية.

قوله: "وقد تزاد إن أمن ..إلخ" أي وقد تأتي "لا" زائدة موكدة للنفي في غير المعنى المتقدم، وهو النص على نفي الفعل عن المتعاطفين في حالة الاجتماع والا فتراق، إن أمن اللبس وهو عند فهم المعية ببعض الجملة، نحو: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُ ﴾، فزادت مع كون الواو بمعنى "مع" لأمن اللبس؛ لكن ظاهره ورود زيادتها أيضا في الإيجاب بعد الاستثناء ومع واو المعية بعد ما يستقل بالحكم، وليس كذلك، فإنما وردت زيادتها مؤكدة مع واو المعية بعد ما لا يستقل بالحكم.

وأَبْدَلُوا ثا ثُمَّ فاءً ونُقِلْ   ثُمَّتَ بالفَتْحِ والإِسْكانُ قُبِلْ

يعني أنهم أبدلوا ثاء "ثم" فاء كقولهم في الجدث جدف، ومن عكسه "تحنث" بمعنى "تحنف" أي تبع الملة الحنيفية، وتلحق التاء بآخرها مفتوحة، كقوله: [634]

ثمت قمنا إلى جرد مسومة   أعرافهن بأيدينا مناديل

633- البيت من البسيط، وقائله المتنخل الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 1283/3، وروايته: (من حتفه ظلَمٌ دُعج ولا جبل".

634- البيت من البسيط وقائله عبدة بن الطبيب، شرح المفضليات لابن الأنباري: 1/ 366.

وقول الأسود ابن يعفر: [635]

بـــدلت شـــيبا قـــد عـــلا لمـــتي　　بعـــد شـــباب حســـن معجـــب
صـــــاحبته ثمـــــت فارقتـــــه　　ليـــــت شـــــبابا زال لم يـــــذهب

وساكنة، كقوله: [636]

ثمـــتْ نماهـــا إلى كبـــداء عاليـــة　　دون الســـماء تُـــزِلُّ الطـــير بالشِّـــيقِ

والشيق: أعلى الجبل.

تنبيه: تختص "ثمت" بعطف الجمل على ما ذكره الشمني في بحث الجمل ذوات المحل والفناري في حواشي المطول في بحث المعرف بـ"أل"؛ قال ياسين في حاشيته على الألفية: فاحفظه فقد يقع السهو فيه اهـ لكن قال الشيخ يحظيه بن عبد الودود رحمه الله:

قـــول ابـــن مالـــك إمـــام الملـــه　　أفعـــــلة أفعـــــل ثم فعـــــله
ثمـــت أفعـــال جمـــوع قلـــه　　بثمـــت المعطـــوف لـــيس جملـــه
وقـــول شـــاعر أخـــي تهيـــام[637]　　وإن تكـــن ســـوائق الحمـــام
ســـاقتهم للبلـــد الحـــرام　　فبالســـلام ثمـــت الســـلام

وهكـــذا عَطْـــفُ الـــذي عَـــمّ عَلَـــى　　مـــا خَـــصَّ والعَكْـــسَ أَجِـــزْ مُفَضَّـــلا

قوله: "وهكذا عطف الذي عم" وفي رواية: "واعطف بها لا غير ما عم" يعني أن الواو تختص بعطف العام على الخاص كقوله سبحانه وتعالى: ﴿رب اغفر لي **وَلِوَٰلِدَيَّ** ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين **وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ**﴾، كما تختص بالعكس وهو عطف الخاص على العام، مفضلا الخاص على العام في الحالتين، تنزيلا للتغاير بالوصف منزلة التغاير

635- البيتان من السريع، وقائلهما الأسود بن يعفر، شرح المصنف للتسهيل: 210/3.
636- البيت من البسيط، ولم أقف عليه إلا في بعض نسخ الطرة ، الكبداء:الرملة العظيمة الوسط
637- الرجز لرؤبة بن العجاج ، خزانة الأدب: 324/3

بالذات، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾، وقوله تعالى: ﴿من شر ما خلق ومن شر غاسق إذا وقب﴾، وكقوله تعالى: ﴿ومن دونهما جنتان﴾، وكقوله تعالى: ﴿فيهما فَٰكِهَةٌ ونخل ورمان﴾ بناء على أن النكرة في سياق الامتنان تعم، وقيل لا فيكون من عطف التبيين.

وجُعل من ذلك قوله تعالى: ﴿من كان عدوا لله وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ورسله وجبريل وَمِيكَىٰلَ﴾، قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: وفيه نظر، لأن المعطوفات إذا اجتمعت فإما أن تكون كلها معطوفة على الأول، فقوله "وجبريل وميكائيل" معطوف على لفظ الجلالة، أو كل واحد معطوف على ما قبله فيكون "جبريل" معطوفا على "رسله" والظاهر أن المراد بهم الرسل من بني آدم لعطفهم على الملائكة.

لكن قال الدماميني بعد نقله: قلت: التردد في مسألة العطف إنما هو عند الاحتمال وإلا فلا، وعليه فإن جبريل وميكائيل معطوفان على ملائكته وإن كان أبعد، لا على رسله وإن كان أقرب، ليلا يقتضي ذلك تفضيلهما على الأنبياء عليهم السلام. قال: فظهر الجواب عن إشكاله. وانظره فقد أطال.

تنبيه: الذي يختص بالواو هو عطف العام على الخاص، أما عكسه وهو عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فإن "حتى" تشارك الواو في ذلك، نحو: "مات الناس حتى الأنبياء" قاله ابن هشام، ومثل العام والخاص الكل والجزء قاله الصبان، وقيل تشاركها أيضا "أو" في ذلك، كما في الحديث: «ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها»[638].

وكَوْنُ فا معْ جُمْلَةٍ ذاتَ سَبَبْ ... أوْ صِفَةٍ يَغْلُبُ لكِنْ ما وَجَبْ

يعني أن الفاء العاطفة لجملة أو صفة، تنفرد عن "ثم" بالسببية غالبا، ففي الجملة نحو: ﴿فتلقىٰٓ ءَادَمُ من ربه كَلِمَٰتٍ فتاب عليه﴾، ونحو: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾،

638- الحديث تقدم تخريجه.

وفي الصفة نحو: ﴿**لَآكِلُونَ** من شجر من زقوم فمالئون منها البطون **فَشَٰرِبُونَ** عليه من الحميم﴾، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد﴾، إلا أنه لا يبعد أن يكون كشف الغطاء كناية عما يلزم عنه من العذاب وذلك مسبب عن الغفلة، فلا تخرج الآية حينئذ عن الغالب؛ ونحو: ﴿فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تأكلون﴾، فهي هنا لمجرد الترتيب من غير سببية.

قول الناظم: "وكون فا" بالرفع مبتدأ وهو مصدر كان الناسخة مضاف إلى الاسم وهو "فا"، وقوله: "ذات سبب" بالنصب خبره من جهة النسخ، وقوله: "يغلب" في محل رفع خبره من جهة الابتداء، فهو يطلب خبرين من جهتين مختلفتين، نظير ما في قول الشاعر: [639]

... ... وكونك إياه عليك يسير

وأما قوله: "أو صفة" فهو بالجر معطوف على قوله: "مع جملة".

واعْطِفْ بِها والواوِ ما يُبَيِّنُ وعاقَبَتْ ثُمَّ وعَكْسٌ يَحْسُنُ

قوله: "واعطف بها والواو" بالجر عطفا على الضمير في قوله "بها" دون إعادة الخافض، يعني أنه ربما يعطف بالواو والفاء ما يبين المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه﴾، ﴿فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾، وقوله: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا﴾، وكقول الشاعر: [640]

فقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا

وكقوله تعالى: ﴿إنما أشكوا بثي وحزني إلى الله﴾، وقوله: ﴿أولئك عليهم **صَلَوَٰتٌ**

639- البيت من الطويل، أورده العيني ولم يقف على قائله 15/2.

640- البيت من الوافر، وقائله: عدي بن زيد. شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 776، وروايته: (فقدمت)، الراهشان: عرقان في باطن الذراعين.

من ربهم ورحمة﴾، وقوله: ﴿عوجا ولا أمتا﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم أولو الأحلام والنهى»[641]؛ وزعم بعضهم أن الرواية "كذبا مبينا"، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حلم بضمتين، والمعنى: "ليلني البالغون منكم". اهـ من المغني، لكن تنفرد الفاء بعطف مفصل على مجمل متحدي المعنى، والواو بعطف المرادف على مرادفه كما في الأمثلة المتقدمة.

قوله: "وعاقبت ثم" أي وقد تقع الفاء موقع "ثم" فتكون للترتيب مع المهلة، نحو: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرة﴾، ونحو: ﴿ثم خلقنا النطفة علقة...﴾ الآية، لكن قيل: إن الفاء في الآية الأولى على بابها، ففي روح المعاني للألوسي ما نصه: وقيل: "تصبح" على حقيقتها، والحكم بالنظر إلى بعض الأماكن؛ تمطر السماء ليلا فتصبح الأرض مخضرة.اهـ وفي الجواهر الحسان للثعالبي ما نصه: قوله:{فتصبح} عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء؛ وروي عن عكرمة أنه قال : هذا لا يكون إلا بمكة وتهامة. قال (ع): ومعنى هذا أنه أخذ قوله:{فتصبح} مقصودا به صباح ليلة المطر، وذهب إلى أن ذلك الاخضرار في سائر البلاد يتأخر. قال (ع): وقد شاهدت هذا في السوس الأقصى، نزل المطر ليلا بعد قحط ، وأصبحت تلك الأرض الرملة التي تسفيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف دقيق. قلت: وقد شاهدت أنا ذلك بصحراء سواكن بالمشرق، وهي في حكم مكة؛ ولما شاهدت ذلك تذكرت هذه الآية الكريمة، فسبحان الله ما أعظم قدرته.اهـ منه باختصار. والرمز بالعين لابن عطية.

قول الناظم: "وعكس يحسن" أي وقد يقع العكس وهو معاقبة "ثم" للفاء في كونها للترتيب بالاتصال، كقوله: [642]

كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الأنابيب ثم اضطرب

لأن الهز متى جرى في الأنابيب يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه. قال الدماميني

641- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، رقم: 972.

642- البيت من المتقارب، وقائله أبو داود جارية بن الحجاج، العيني: 131/4.

في حاشيته على المغني: وانظر هل يمكن أن يعود ضمير "اضطرب" إلى العجاج.

ورُبَّما عاقَبَتِ الواوَ وقدْ تَجِي إلَى كالفا وعَكْسُ ذا وَرَدْ

يعني أن الفاء و"ثم" ربما عاقبتا الواو بخروجهما عن إفادة الترتيب أصلا فتردان بمعنى الواو، كقوله: (643)

... ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وذهب الجرمي إلى أن الفاء للترتيب إلا في الأماكن والأمطار. قاله الدماميني، وكقوله: (644)

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وقيل إنه من الترتيب الذكري لا الحكمي، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلكم وَصَّىٰكُم به لعلكم تتقون ثم ءَاتَيْنَا ... ﴾ الآية، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الابن، كما قال ابن الرومي: (645)

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

تزهو الرجال بآباء وآونة تزهو الرجال بأبناء وتزدان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان

فإن قيل: ما معنى قوله "قبل ذلك"؟ فالجواب أن "قبل" بمعنى "بعد"، كما جاء العكس في قوله: (646)

ألا فاسقياني قبل غارة سنجال وبعد منايا غاديات وأوجال

643- البيت من الطويل، أوله: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) قائله امرؤ القيس. مختارات الأعلم: 1/ 23.

644- البيت من الخفيف، وقائله أبو نواس. خزانة الأدب: 411/4.وروايته في الديوان (ص 183) قل لمن ساد...

645- الأبيات من قصيدة لابن الرومي، يمدح بها معن بن زائدة الشيباني. ديوانه: 3/ 373.

646- البيت من الطويل، وقائله الشماخ . سنجال : موضع بناحية أذربيجان أو اسم رجل، ورواية المغني: وقبل منايا قد حضرن. ولا شاهد فيه هنا. شرح شواهد المغني للسيوطي: 886/2، وشرح أبيات المغني للبغدادي: 169/6.

أي وقبل منايا، وقوله: [647]

وفي عـــروة العـــذري إن مـــت أســـوة   وعمـرو ابـن غـيلان الـذي قتلـت هنـد
وبي مثـــل مـــا ماتـــا بـــه غـــير أنـــني   إلى أجـــل لم يـــأتني وقتـــه بعـــد

قوله: "وقد تجي إلى ..إلخ" يعني أن "إلى" قد تجيء كالفاء، كما أن الفاء قد تجيء بمعنى "إلى"، قال ابن هشام: وكون الفاء بمعنى إلى غريب، نحو: "قرأت القرآن فآخره" ويستأنس له عندي بمجيء عكسه في قوله: [648]

وأنـــت الـــتي حببـــت شـــغبا إلى بـــدا   إليَّ وأوطـــــاني بـــــلاد ســـــواهما
حللـــــت بهـــــذي مـــــرة ثم مـــــرة   بهـــذي فطـــاب الواديـــان كلاهمـــا

وهذا معنى غريب.اهـ وقد تعقبه الدماميني في حاشيته على المغني وشرحه على التسهيل، وقال: إنه لا يسلم أن تكون "إلى" فيه للترتيب بل يمكن أن تكون للمعية أو باقية على معناها المشهور متعلقة بمحذوف، ويكون المعنى "وأنت التي حببت شغبا مع بدا" أو "مضموما إلى بدا"، والبيت الثاني لا يدل على الترتيب في الأول، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولا بسبب حلولها فيه وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك بحلولها، إذ من الجائز أن يكون حبه للمكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، قال: ثم لو سلم أن دلالة البيت الثاني على الترتيب لم يدل على دعوى أن "إلى" في البيت الأول بمعنى الفاء، لأن الترتيب في البيت الثاني إنما هو بـ"ثم" لا بالفاء.اهـ منه قال الرضي: وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى "إلى" على ما حكى الزجاجي، تقول العرب: "مطرنا ما زبالة فالثعلبية" بحذف "بين" أي ما بين زبالة، قال: ومثل قوله: [649]

647- البيتان من الطويل وقائلهما قيس بن ذريح ، الأمالي ص 466

648- البيتان لكثير. خزانة الأدب: 136/4، ديوانه: 293، وشغب وبدا موضعان.

649- البيتان لامرئ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 23.

قفـا نبـك مـن ذكـرى حبيـب ومنـزل　　بسـقط اللـوى بـين الـدخول فحومـل
فتوضـــح فـــالمقراة لم يعـــف رسمهـــا　　لمـــا نســـجتها مـــن جنـــوب وشمـــأل

الفاء فيه بمعنى "إلى" أي منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة اهـ المراد من كلام الرضي

بالزيـــدِ الاَخْفَـــشُ الكَبِيـــرُ يَحْكُـــمُ　　لِلفـــــاءِ والـــــواوِ وذا أُسَـــــلِّمُ

يعني أن الأخفش الكبير يحكم على الفاء والواو بالزيادة، كقول الشاعر: (650)

وقائلـــة خـــولان فـــانكح فتـــاتهم　　وأكرومـــة الحيـــين خلـــو كمـــا هيـــا

وكقوله تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فارهبون﴾، والزائدة هي الداخلة على الفعل لأن "إياي" منصوب على الاشتغال، وهي - أي الفاء - لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا في باب الاشتغال؛ وقوله: (651)

أرواح مـــــــــودع أم بكـــــــــور　　أنـــــت فـــــانظر لأي ذاك تصـــــير

وقيد الأعلم والفراء وجماعة جواز الزيادة في خبر المبتدأ بكونه أمراكما في البيتين، أو نهيا نحو: "زيدا فلا تضربه"، وقال ابن برهان: تزاد عند أصحابنا جميعا يعني البصريين، كقوله: (652)

لا تجزعــــي إن مــــنفس أهلكتــــه　　وإذا هلكـــت فعنـــد ذلـــك فـــاجزعي

والمنقول عن سيبويه: أنه لا تثبت زيادة الفاء أصلا، أما زيادة الواو فكقوله: (653)

ولقـــد رمقتـــك في المجـــالس كلهـــا　　فـــإذا وأنـــت تعـــين مـــن يبغيـــني

650- تقدم الكلام عليه: 1/ 149.
651- تقدم الكلام عليه: 149/1.
652- تقدم الكلام عليه في الاشتغال.
653- البيت من الكامل وهو لأبي العيال الهذلي. شرح أشعار الهذليين412/1

وقول الآخر: [654]

فما بال من أسعى لأجبر كسره حفاظا وينوي من سفاهته كسري

قال الدماميني: ويمكن أن تكون الواو في هذه عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه، أي "فما بال من أسعى لجبره مراقبة لحاله يهمل أمري وينوي الخ"، وحمل على الزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أَبْوَٰبُهَا ﴾ بدليل الآية الأخرى، وقيل: عاطفة والزائدة الواو في "وقال لهم خزنتها"، وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وقيل: الواو حالية والمعنى جاؤوها حال فتح أبوابها إكراما عن أن يقفوا حتى تفتح، وكذا البحث في قوله تعالى: ﴿فلما أسلما وتله للجبين وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾، فإحدى الواوين زائدة، وقيل للحال، وقيل عاطفتان والجواب محذوف.

وقد تأتي "ثم" زائدة كما قال الأخفش والكوفيون، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ إلى قوله ﴿ثم تاب عليهم﴾، وقول زهير: [655]

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

يقول: أصبح ذا هوى وأمسي تاركا له متجاوزا عنه، يقال: عدا فلان الأمر تجاوزه وتركه، قال الدماميني: وهذا يدل على أن "عاديا" بالعين المهملة، وفي بعض نسخ المغني وغيره بالمعجمة، وأنشده في شرح الكافية: (أراني إذا ما بت بت على هوى)

وخُرّجت الآية على تقدير الجواب أي لجؤوا إلى الله تعالى واستغفروه ثم تاب عليهم، والبيت على زيادة الفاء، لأنا عهدنا الزيادة في الفاء ولم نعهدها في "ثم" فكانت أولى بالزيادة منها.

654- البيت من الطويل، وقائله ابن الذئبة الثقفي أو وعلة بن الحارث الجرمي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 871.

655- تقدم الكلام عليه أول الباب.

قول الناظم: "الاخفش الكبير" صوابه الوسيط، فالأخافشة ثلاثة: الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة، والأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وكان أكبر منه سنا، زاد في العروض بحر المتدارك، توفي سنة خمس عشرة ومائتين؛ والأصغر: علي بن سليمان بن الفضل، روى عن المبرد وثعلب وغيرهما، ولم يكن متسعا في النحو ولا صنف فيه، توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة؛ والصواب أن القول للأخفش الأوسط أبي الحسن تلميذ سيبويه، لا الأكبر أبي الخطاب شيخه؛ لأن الأوسط هو المراد عند الإطلاق، كما نص عليه السيوطي في المزهر، قال: وحيث أطلق في كتب النحو الأخفش فهو الأوسط فإن أريد الأكبر أو الأصغر قيدوه اهـ ونحوه للصبان في باب الموصول، إلا أنه جعله شيخ سيبويه وهو تلميذه كما تقدم، قال: الأخافشة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيبويه اهـ منه أما الأكبر فكنيته أبو الخطاب كما مر، ويكنى الأصغر بأبي الحسن كالأوسط.

وَأَعِدِ الخافِضَ وهْوَ مُوجَبُ وهْيَ عَلَى الأصَحِّ لا تُرَتِّبُ

قوله: "وأعد الخافض وهو موجب" يعني أنك إن عطفت بـ"حتى" على مجرور لزم إعادة الجار بإطلاق، كما قال ابن الخباز، وقيد ابن مالك بما إذا لم يتعين العطف، وإنما لزم إعادة الجار فرقا بين "حتى" العاطفة والجارة، فتقول: "مررت بالقوم حتى بزيد" فإذا تعين العطف لم يلزم إعادة الجار لانتفاء مقتضيه، نحو: "عجبت من القوم حتى بنيهم"، إذ لا يصح هنا وقوع "إلى" موقعها قال: [656]

جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالإساءة دينا

قال ابن هشام: وهو حسن، ورده أبو حيان قال: وهي في المثال جارة، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا: "أعجبتني الجارية حتى ابنها" إلى آخر كلامه. وهو متعقب، ويظهر أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن يحل فيه" إلى" محل "حتى" العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فتحتاج حينئذ

656- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 377/1 وللبغدادي 113/3.

إلى إعادة الجار عند قصد العطف، نحو: "اعتكف في الشهر حتى في آخره" بخلاف المثال والبيت السابقين. قاله في المغني، وناقش الدماميني في هذا التعليل وقال إنها دعوى عارية من الدليل، وأي مانع من كون العجب في المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس؟ قال الصبان: وقد يقال: المانع من ذلك عدم مناسبة ذلك لمقام التعجب والمدح.

وفي حاشية الشمني على المغني بعد نقله كلام الدماميني ما نصه: وأقول: ليس المانع من حلول "إلى" في البيت والمثال محل "حتى" من جهة المعنى، وإنما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة، أما المثال فلأن "حتى" الجارة لا تقابل بـ"من"كما تقدم في الفرق بينها وبين "إلى"، وأما البيت فلأن "حتى" الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا أو كبعض، والمجرور بها هنا – وهو البائس – وإن كان بعضا من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير اهـ المراد منه

تنبيه: حيث جاز الجر بـ"حتى" والعطف فالجر أحسن، لقلة العطف بـ"حتى" حتى أنكره الكوفيون، إلا في باب "ضربت القوم حتى زيدا ضربته" فالنصب أحسن، وعلل ذلك في المغني بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة، لكن هذا التعليل يفيد تعين النصب، وقد توجه الأحسنية بأن في النصب مشاكلة الضمير لمرجعه في الإعراب. قاله الصبان

قوله: "وهو موجب" أي واجب، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار بعد حتى حسنة لا واجبة. وقد توارد الناظم هنا وابن معطي في هذا الشطر إن لم يكن الناظم اطلع على ألفيته، والشطر الثاني في بيت ابن معطي: (لولد الخباز حكم ينسب)

قوله: "وهي على الأصح ..إلخ" يعني أن "حتى" لا تقتضي ترتيبا على الأصح، إذ التحقيق أن المعتبر في "حتى" ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي، لجواز أن تكون ملابسة الفعل بما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر، نحو: "مات كل أب لي حتى آدم"، أو في أثنائها نحو: "مات الناس حتى الأنبياء"، أو في زمان واحد نحو: "جاءني القوم حتى زيد" إذا جاؤوك معا و"زيد" أضعفهم

أو أقواهم؛ فهي كالواو في إفادة الجمع من غير تعرض لترتيب ولا مهلة، كقوله ﷺ: "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[657]، لأن العجز والكيس معنويان لا يترتبان على شيء، وقوله: [658]

لقومي حتى الأقدمون تمالئوا   على كل أمر يورث الحمد والمجدا

ومقابل الأصح: قول ابن الحاجب: بأن "حتى" مثل "ثم" فتقتضي الترتيب والمهلة. وقال الجزولي: والمهلة في "حتى" أقل منها في "ثم"، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين "ثم" المفيدة للمهلة.

وَوَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ ما أُفْرِدَ في   حالتِها الأُولَى وزَيْدُها يَفي

قوله: "ووقعت من بعد ما أفرد ..إلخ" يعني أن أم في حالتها الأولى وهي كونها بإثر همز تسوية، ربما أتت معادلة بين مفرد وجملة، كقوله: [659]

سواء عليك القفر أم بت ليلة   بأهل القباب من نمير ابن عامر

فعادلت بين مفرد وجملة في ذكر التسوية وهذا خلاف الأصل، إذ الأصل أن همزة التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان، وهنا وقعت بعدها جملة ومفرد، وقيل لا يقع بعد التسوية إلا الفعلية، فلا يقال: "سواء علي أزيد قائم أم عمرو منطلق" خلافا للأخفش في إجازته في الاسمية قياسا على الفعلية.

قوله: "وزيدها يفي" أي وذهب أبو زيد إلى أن" أم" تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾، على أن التقدير: "أفلا تبصرون أنا خير" وجملة "أنا خير" مستأنفة. قال في المغني: والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية: [660]

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

657- الحديث أخرجه مسلم في كتاب القدر، رقم: 6751.
658- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 217/3.
659- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 139/4، وروايته من عمير.
660- البيت من البسيط وقائله ساعدة بن جؤية. خزانة الأدب: 422/4.

ويحتمل: "ولا منجى من الهرم فلا أندم أم منه منجى فأندم"، وقال بعضهم يجوز حذف معطوفها دونها، فقوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم﴾ الوقف هنا وأن التقدير "أم تبصرون" ثم ابتدأ: "أنا خير"، قال ابن هشام في المغني: وهذا باطل إذ لم يسمع حذف معطوف دون عاطفه. وإنما المعطوف جملة "أنا خير"، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل "أم تبصرون" ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب، لأنهم إذا قالوا له "أنت خير" كانوا عنده بصراء اهـ لكن أورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم "أنت خير"، والمذكور هنا هو "أنا خير" الذي هو مقوله لا مقولهم، وأجيب بأن الأصل "أم تقولون أنت خير" فحذف القول وحكى المقول بالمعنى اهـ من الصبان

وقول صاحب المغني: "إذ لم يسمع حذف معطوف..إلخ" لعل المراد بدون بقاء معموله، وإلا ورد نحو: "وزججن الحواجب والعيونا"، وقد يقال إنه يختار في مثل هذا التضمين، ففي قوله تعالى ﴿تَبَوَّءُو الدار وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ يضمن "تبوءوا" معنى ارتضوا، على أن الذي في الخلاصة تخصيص هذا بالواو، قال: (وهي انفردت بعطف عامل مزال ..إلخ) .اهـ من حاشية الأمير.

وقوله "على أن الذي في الخلاصة.. إلخ" كقول الشمني في حاشيته: يمكن أن يقال إن مراده بالعاطف ما ليس بواو، لما اشتهر من أن الواو انفردت من حروف العطف بذلك.

وحُذِفَتْ بِدُونِ أمْ ويَكْثُرُ ... مَعَ الجَوابِ وبِلاهُ يَندُرُ

يعني أن همزة الاستفهام تحذف دون أم قياسا عند الأخفش، ويكثر ذلك في الجواب أي في السؤال الذي يحتاج لجواب، كقوله: [661]

ثم قالوا تحبها؟ قلت بهرا ... عدد النجم والحصى والتراب

قيل: المراد "أتحبها"، وقيل إنه خبر، أي " أنت تحبها". ويندر في غير الجواب،

---

[661]- البيت من الخفيف وقائله عمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ص64

كقوله: [662]

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أذو الشيب يلعب؟ وقول المتنبي: [663]

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا

و"أحيا" فعل مضارع، والأصل "أأحيا" فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال.

ومَعَ هَلْ تَجِيءُ واسْتَغْنِ بِلا عَنِ الذي مِنْ بَعْدِ أمْ قدِ انجَلَى

قوله: "ومع هل تجيء" يعني أن أم المنقطعة تجيء مع "هل" وغيرها من أسماء الاستفهام بكثرة، ولا التفات إلى من قال إنه قليل جدا، قال تعالى: ﴿هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي **ٱلظُّلُمَٰتُ** والنور﴾، وقال: ﴿أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أماذا كنتم تعملون﴾، وقال: ﴿**أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ**﴾، ومنه قول الشاعر: [664]

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

و"أم" في هذه الحالة لمجرد الإضراب ليس فيها معنى الاستفهام، إذ لا يدخل استفهام على استفهام، كما أنها لمجرد الإضراب إذا لم يوجد معها استفهام لفظا ولا تقديرا، كما في قوله تعالى: ﴿أم جعلوا لله شركاء﴾، لأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء لا استفهامهم عن ذلك.

والحاصل: أن "أم" المنقطعة – وهي التي لا يفارقها الإضراب، وهي المسبوقة بخبر محض أو استفهام بغير الهمزة التي بمعنى "أي" – لها ثلاثة معان: أحدها مجرد الإضراب وهو ما تقدم، والثاني: أن تتضمن مع الإضراب استفهاما إنكاريا نحو ﴿**أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ**﴾ تقديره:

662- البيت من الطويل، وقائله الكميت. شرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 34.

663- البيت من البسيط، وقائله المتنبي، ديوانه ص 13

664- البيتان من البسيط، وقائلهما: علقمة بن عبدة. مختارات الأعلم: 1/ 424.

بل أله البنات إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال، والثالث: أن تتضمن استفهاما طلبيا نحو: إنها لإبل بل شاء أي أهي شاء، وإنما قدرنا المبتدأ لأن "أم" لا تدخل على المفرد، ونقل عن البصريين أن "أم" بمعنى الهمز و"بل" أبدا، ونقل عن أبي عبيدة أنها قد تكون بمعنى الاستفهام المجرد كقول الأخطل: [665]

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

قوله: "واستغن بلا ..إلخ" أي وربما استغنوا بلا عن ذكر المعادل نحو: "أتفعل هذا أم لا؟". فتقوم "لا" مقام الجملة المعطوفة.

و فَصْلُها بِكَثْرَةٍ قَدِ انتَمَى ومِثْلُها أوْ فِي الذِي تَقَدَّما

قوله: "وفصلها بكثرة ..إلخ" يعني أنه يكثر فصل "أم" مما عطفت عليه، كقوله تعالى: ﴿أذلك خير نزلا أم شجرة الزقوم﴾، وهو أكثر من وصلها.

قال الشيخ خالد: وتحته صورتان: أن يتأخر المقطوع به نحو: ﴿أقريب أم بعيد ما توعدون﴾، وأن يتقدم نحو: "أعندك زيد أم عمرو"، قال: والمتأخر أولى من المتقدم لأنه كالمتوسط في إيلاء كل من المسؤول عنهما الحرف الاستفهامي، بخلاف مسألة التقدم ولهذا لم تقع في التنزيل.اهـ ونقل ابن عقيل في المساعد عن سيبويه أنه قال: إذا قلت: "أزيدا لقيت أم بشرا" بتقديم الاسم فهو أحسن، وإذا قلت: "ألقيت زيدا أم عمرا" فهو جائز حسن، وإذا قلت: "أزيدا أم عمرا لقيت" بتقديم الاسمين فهو أضعف.اهـ

قال المصنف: ومن ادعى امتناع وصله أو ضعفه فمخطئ، لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه.اهـ قال الشيخ خالد: فهذا صريح في أن سيبويه لا يقول بضعفه، قال: ونقلُ ابن عقيل السابق عنه محمول على الضعف النسبي لا مطلقا جمعا بين النقلين.

قوله: "ومثلها أو في الذي تقدما" أي ومثل "أم" في ما تقدم "أو"، قال في الطرة:

---

[665] البيت من الكامل، وقائله: الأخطل، شرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 143.

إلا الزيادة. ولينظر قصر الاستثناء على الزيادة، مع أنهما يختلفان أيضا في غيرها، فإن "أو" تاتي بعد همزة التسوية من غير قياس نحو: "سواء علي أقعدت أو قمت"، وتاتي بعد همزة الاستفهام قياسا نحو: "أزيد عندك أو عمرو"، ويجاب عنه بنعم أو لا؛ ولا يجاب بلا ولا نعم عن "أم" المتصلة التي تستحق الجواب، وإنما يجاب عنها بالتعيين نحو: "أزيد عندك أم عمرو" فتقول: "زيد"، وإن كان قد يشهد لهذا التعميم قول الرضي: إن كل موضع يجوز فيه "أو" يجوز فيه "أم" وبالعكس، إلا أنه ذكر بعض ما يفترقان فيه كاختلافهما في ما يجاب به كل منهما كما تقدم، فدل ذلك على أن مراده صلاحية وقوع كل منهما موقع الآخر في الجملة، لا أنهما مثلان كما قد يتوهم من ظاهر تعميمه، بدليل قوله بعد ذلك: وإذا أشكل عليك الأمر في "أو" و "أم" المتصلة، فقدر "أو" بـ"أحدهما" و "أم" بـ"أيهما"، فإنه على ترادفهما لا إشكال والله تعالى أعلم.

ومما يقويه ــ أي التعميم في البيت ــ القول بأن ميمها منقلبة عن واو، والقائل هو ابن كيسان كما في المساعد وشرح المرادي، لكن تعقب ذلك أبو حيان قائلا إنها دعوى بلا دليل، قال: ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما، وهما مختلفان من أوجه ذكر منها بعض ما تقدم. انظر الهمع

تنبيه: قد أولع الفقهاء بقولهم: "سواء كان كذا أو كذا" بـ"أو"، وخطّأهم ابن هشام في المغني، لكن ناقشه الدماميني بأن منع العطف بـ"أو" بعد سواء محله إذا وجدت الهمزة، أما إذا لم توجد فيجوز العطف بها نص عليه السيرافي، قال: "وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت "أم" بعدها كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت"، قال الدماميني: وهذا نص صريح يقضي بصحة كلام الفقهاء. لكن ناقشه ياسين، بأنه ليس في كلام السيرافي ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا، فإنه لم يتعرض للعطف بعد سواء إذا لم توجد الهمزة، وإنما نص على لزوم "أم" بعد سواء إذا دخلت ألف الاستفهام، واحترز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون سواء، فإنه يعطف بـ"أو" ولا تتعين "أم". انظر حاشيته على الفاكهي

وهَمْزَهــــا افْتَحـــــاً ومِيمُهـــــا جُعِـــــلْ   يـــاءً والِاسْـــتِغْنا عَـــنِ الأُولَـــى نُقِـــلْ

قوله: "وهمزها افتحا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن همزة "إما" تفتح، وهي لغة قيس وأسد وتميم، قال: (666)

ســــأحمل نفســـــي علــــى حالــــة   فأمـــــا عليهـــــا وأمـــــا لهــــا

بفتح الهمزة كما أنشده قطرب، وأنشد ابن عصفور وغيره: (667)

وتلقحهـــــا أمــــا شمــــال عريــــة   وأمــــا صــــبا جــــنح العشــــي جنــــوب

بفتح الهمزة.

قوله: "وميمها جعل ياء" أي وقد تبدل ميمها الأولى ياء، قال في الطرة: "والحالة هذه" أي في حال فتح همزتها خاصة، وهذا التقييد للمصنف في شرحه وتبعه الدماميني، لكن صرح المرادي وابن عقيل بحكاية الإبدال أيضا في حال الكسر، وكذا حكاه السيوطي في الهمع، فمثاله مع الفتح قوله: (668)

لا تفســــــــــــدوا آبــــــــــــالكم   أيمــــــا لنــــــا أيمــــــا لكــــــم

وقوله: (وتلقحها أيما شمال ..إلخ) فقد رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة، ومثاله مع الكسر قوله: (669)

يــــا ليتمــــا أمنــــا شــــالت نعامتهــــا   إيمــــا إلى جنــــة إيمــــا إلى نــــار

صرح بذلك المرادي في شرح التسهيل، و ظاهر غيره رواية البيت بالفتح أيضا، بل قال الدماميني في حاشيته على المغني: إن الإبدال مع فتح الهمزة وكسرها كما نص عليه

666- البيت من المتقارب، وهو للخنساء، ديوانها ص 84.

667- البيت من الطويل، نسبه أبو حيان لأبي القمقام ، انظر الدرر 120/6

668- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 203.

669- البيت من البسيط، وقائله: سعيد بن قرط. خزانة الأدب: 432/4، والنعامة: باطن القدم وقيل عظم الساق، وقولهم: شالت نعامته كناية عن الموت؛ لأن من مات ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه شائلة.

غير واحد، لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا إلا مع فتح الهمزة.

قوله: "والاستغنا عن الأولى نقل" أي وربما استغني عن "إما" الأولى بـ"إما" الثانية، كقوله: [670]

تلم بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها

أي إما بدار، والفراء يقيسه فيجيز: "زيد يقوم وإما يقعد" كما يجوز أو يقعد، وإنما التزم تكرار "إما" في غير ندور ولم يلتزم تكرار "أو"، لأن "إما" يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها من أجله من شك أو غيره، و"أو" يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك وغيره.

وعَنْ وإمّا اغْنَ بِأوْ ورُبّما أغْنَى وإلاّ عَنْ وإمّا فاعْلَمَا

يعني أنه يستغنى بـ"أو" عن "وإما"، كقراءة أبي: ﴿وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين﴾، وقوله: [671]

لقد شفني أن لا يزال يروعني خيالك إما طارقا أو مغاديا

وربما استغني بـ"وإلا" عن "وإما" كقوله: [672]

فإما أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني عدوا أتقيك وتتقيني

لكن لا يخفى أن "وإلا" هنا أصلها "وإن لا" أي "إن" الشرطية ولا النافية الداخلة على شرط محذوف كما في قوله: [673]

670- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، وفي رواية: "تهاض" بدل "تلم". خزانة الأدب: 428/4.

671- البيت من الطويل، نسبه المصنف في شرح التسهيل224/3 للأخطل وكذا في الدرر 132/6 وليس في ديوانه.

672- البيتان من الوافر وقائلهما المثقب العبدي، العيني: 149/4.خزانة الأدب 429/4

673- صدره: (فطلقها فلست لها بكفء)، البيت من الوافر وقائله: الأحوص، شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 767.

... ... وإلا يعـــــل مفرقــــــك الحســــــام

بـدليل الفـاء في قولـه: "فـاطرحني"، والتقـدير: وإلا تكـن كـذلك فـاطرحني، فهـذا الاستغناء مما قد يدل للقول بأن "إما" مركبة من "إن " الشرطية و"ما" الزائدة كما سياتي قريبا.

والأَصْـلُ إنْ وفـي القـرِيضِ قـدْ زُكِـنْ نَحْـوُ وإنْ إجْمــالَ صَــبْرٍ بعْــدَ إنْ

يعني أن الأصل في "إما" "إن" مركبة مع "ما"، وقد سمع الإتيان بذلك الأصل، كقول الشاعر: (674)

لقـــد كـــذبتك نفســـك فاكـــذبنها فـــإن جزعـــا وإن إجمــــال صــــبر

وهو ضرورة، وقوله: (675)

ســـقته الرواعـــد مـــن صـــيف وإن مـــن خريـــف فلـــن يعـــدما

وما ذكر من كون "إما" مركبة هو مذهب سيبويه، وقيل بسيطة وهو قول الجمهور واختاره أبو حيان، لأن البساطة هي الأصل، ولا دليل في البيتين لجواز أن تكون شرطية ولكن حذف جوابها وهو قول الأصمعي، والتقدير في البيت الأول: "فإن كنت ذا جزع فلا جزع وإن كنت ذا صبر فأجمل"، وفي الثاني: "وإن سقته من خريف فلن يعدم الري"، ورد بأن المراد وصف الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقيل هي زائدة والتقدير: "سقته الرواعد من صيف ومن خريف" وهو قول أبي عبيدة، ورد بأنها لم تعهد زيادتها بعد العاطف.

فائـدة: يشـارك "إمـا" العاطفـة في التركيـب مـن "إن" و"مـا" "إمـا" الشـرطية نحـو: ﴿وإما تخافن﴾، وزعم الكسائي أن لها قسما ثالثا تكون فيه جحدا، تقول: "إما زيد قائم" تريد"إن زيد قائم" و "ما" صلة. قاله المرادي

674- البيت من الوافر وقائله: دريد بن الصمة، خزانة الأدب: 444/4، روي قوله: جزعا بالنصب أي تجزعي جزعا، وروي بالرفع أي أمري، على الالتفات.

675- البيت من المتقارب محذوف، وقائله النمر بن تولب رضي الله عنه، خزانة الأدب: 4/ 434.

واعطِفْ بِها على اسْمِ عَلَّ واحْذِفا ... ما عَطَفَتْ عَلَيهِ مَهْمى عُرِفا

قوله: "واعطف بها على اسم عل" يعني أن الفراء أجاز أن يعطف بـ"لا" على اسم "لعل" نحو: "لعل زيدا لا عمرا قائم"، قياسا على "إن" لأن جملتها خبر مثبت.

قوله: "واحذفا ما عطفت ..إلخ" أي وقد يحذف المعطوف عليه بـ"لا"، كـ"وليتك لا لتظلم" أي لتعدل. اهـ لكن هذا مستغنى عنه بقوله في الخلاصة: "وحذف متبوع بدا هنا استبح".

بِبَلْ مَعَ الجُمْلَةِ ما قَبْلُ بَطَلْ ... وانتَقَلُوا لِغَيْرِ الإبْطالِ بِبَلْ

يعني أن "بل" إذا كانت مع الجملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة، و قد تأتي في هذه الحالة لإبطال ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ ٱلرَّحۡمَٰنُ ولدا سُبۡحَٰنَهُۥ بل عباد مكرمون﴾، ﴿أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق﴾، ﴿بل قالوا أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾. وربما تأتي لغير الإبطال بل للانتقال إلى غرض آخر، كقوله تعالى: ﴿ولدينا كِتَٰبٌ ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا﴾، ﴿بل هم في شك منها بل هم منها عمون﴾، ﴿إن هم إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بل هم أضل سبيلا﴾. وزعم ابن مالك في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا للانتقال، وليس كذلك لما تقدم، قال الصبان: وأجيب عنه بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال اهـ وتأتي لمرجوع عنه لكونه غلطا في اللفظ، نحو: "أنت عبدي بل سيدي"، أو في الإدراك نحو: "سمعت رغاءا بل صهيلا"، وقد تكرر "بل" رجوعا عن ما ولي المتقدمة، نحو: ﴿بل قالوا أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بل هو شاعر﴾، أو تنبيها على رجحان ما ولي المتقدمة، نحو: ﴿بل ٱدَّٰرَكَ علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون﴾.

وزِيدَ توْكِيدًا لِما تُفِيدُ مَعْ ... بَلْ لا وأَلْغِ مَنْ مَعَ النفْيِ مَنَعْ

قوله: "لا" نائب "زِيد"، أي وتزاد "لا" قبل "بل" لتاكيد ما تفيده "بل" من الإضراب

مع الإيجاب اتفاقا، والتقرير لما قبلها بعد النفي وغيره، فالأول: نحو: "جاء زيد لا بل عمرو" و"خذ هذا لا بل ذاك"، فـ"لا" زائدة لتاكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، كذا للمصنف لكن صرح الرضي بأنها أفادت نفي مجيء عمرو بعد أن كان مسكوتا عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت. وقال الشاعر: [676]

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم تقض للشمس كسفة وأفول

فنفى أن يكون وجهها كالبدر وجعله كالشمس لو لم تقض لها كسفة أي سواد، وعلى هذا لا يقال إنها للتاكيد، لأنها أفادت معنى لم يكن قبلها. قاله الدماميني في حاشيته على المغني، قال الأمير: وتكلف الشمني الجواب بأن المراد بالتوكيد أنها غير عاطفة وغير نافية لما بعدها، فلا ينافي أنها نافية لما قبلها اهـ المراد منه

ومثال الثاني: "ما قام زيد لا بل عمرو"، و"لا تضرب خالدا لا بل بشرا"، فهي زائدة لتأكيد النفي والنهي، ومنه قوله: [677]

وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

قال ياسين في حاشيته على التصريح: ولا يخفى أن "بل" في هذا البيت غير عاطفة، لأن شرطها إفراد معطوفها. وقوله: [678]

لا تملن طاعة الله لا بل طاعةَ الله ما حييت استديما

قوله: "وألغ من مع النفي منع" أي من منع زيادتها مع النفي كابن درستويه،

676- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 227، ومغني اللبيب، ص: 153، ولم يذكره السيوطي، وقال عبد القادر البغدادي، في شرح شواهد المغني بعد كلامه على هذا الشاهد، وهذا البيت والذي بعده مذكوران في شروح التسهيل غفلا، ولي مدة في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع ولعل الله يظفر بالمطلوب: 3/13-14.

677- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/228، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 348، وشرح البغدادي: 3/14.

678- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 228، وذكره البغدادي في شرح شواهد المغني قائلا، وهذا البيت أيضا لم أظفر بقائله وأصله إلى الآن يسر الله تعالى ذلك، 3/16.

وزاد ابن عصفور منعها مع النهي، فقد نقل أبو حيان في الارتشاف عنه أنه قال: لا ينبغي أن يقال ذلك إلا أن يشهد له سماع، ثم قال: وما ذهب إليه ابن درستويه واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب اهـ أي كالشاهدين السابقين

لَمْ يُشْتَرَط تَقْدِيُرنا ما يَعْمَلُ مِنْ بَعْدِ عاطِفٍ ... ...

يعني أنه لا يشترط في صحة العطف صحةُ تقدير العامل بعد العاطف، بل منه ما يمتنع تقديره، وهو: ما إذا كان العامل لا يستغني بواحد، نحو: "اختصم زيد وعمرو" بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فصلاحية المعطوف نفسه لمباشرة العامل كالمثال المذكور، إذ يجوز أن تقول: اختصم عمرو وزيد، وصلاحية ما هو بمعناه نحو: "قام زيد وأنا"، فـ"أنا" وإن كان لا يصلح لمباشرة العامل مع كونه على صورة الانفصال، لكن يصلح ما هو بمعناه من المتصل، إذ يجوز "قمت أنا وزيد" فإن لم يصلح هو ولا ما بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل ويكون من عطف الجمل، نحو: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾، و"أقوم أنا وزيد"، و﴿لا تضار وَالِدَةٌ بولدها ولا مولود له بولده﴾، أي ولتسكن زوجك، ويقوم زيد، ولا يضار مولود، لأن باب "افعل أوافق نغتبط إذ تشكر" لا يرفع الظاهر ولا الضمير البارز. قال ذلك المصنف، واعترضه أبو حيان في الارتشاف بأنه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين، من أن "زوجك" معطوف على الضمير المستكن في "اسكن"، ونص عليه سيبويه، قال: ولا نعلم خلافا في جواز "تقوم هند وزيد" وأنه من عطف المفردات اهـ قال ياسين في حاشيته على الألفية بعد نقله: أقول: جواز ذلك مبني على قاعدة أنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث فالحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما، وعد ذلك بعضهم من التغليب، قال: وقد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا اهـ منه باختصار.

ولو كان تقدير العامل بعد العاطف شرطا امتنع "اختصم زيد وعمرو"، أو جاز "اختصم عمرو"، واللازم باطل فالملزوم مثله .

تنبيه: قال المصنف: ما استحقه المعطوف من التقدير مستحق في البدل، نحو:

"ادخلوا أولكم وآخركم" لأن "ادخل" لا يرفع إلا ضمير المخاطب، نص سيبويه على هذا المعنى، فإن جعل بدلا كان من إبدال الجمل بعضها من بعض كما يقال في العطف.اهـ واعترضه أبو حيان بأن البدل على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فليس كالعطف.

... ... ولَيْسَ يُحْظَلُ

أنْ يُعْطَفَ الإنشا عَلَى ما احْتَمَلا صِدْقًا وعَكْسُهُ كذاكَ اسْتُعْمِلا

يعني أنه ليس يحظل عند النحاة عطف الإنشاء على الخبر؛ وهو: ما احتمل الصدق والكذب، وعكسه وهو عطف الخبر على الإنشاء، وقد منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثر، وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أعدت لِلْكَٰفِرِينَ وبشر الذين آمنوا﴾، وقوله تعالى: ﴿نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين﴾، وأجيب عن الآية الأولى بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى، فكأنه قيل "والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك"، وأجيب عن الثانية بأن "بشر" معطوف على "تؤمنون" بمعنى "آمنوا"، ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول: "قوموا واقعد يا زيد". قاله الصبان

ومما يؤيد الجواز قوله: [679]

وإن شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول

وقوله: [680]

تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحل مآقيك الحسان بإثمد

---

[679]- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 27.

[680]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 628، وأنشده السيوطي في شرح الشواهد هكذا: (فناغ لدى الأبواب حورا نواعما وكحل.... إلخ). وقال: هذا من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه. هـ 2/ 873، ولا شاهد في هذه الرواية، قال البغدادي في شرح شواهد المغني: وروى السكري، (فغنِّ لدى الأبواب حورًا .. إلخ)، وعلى هذه الرواية لا يبقى نزاع: 64/7.

لكن يحتمل أن يكون الاستفهام في البيت الأول إنكاريا فهو خبر معنى، وأن يقال في البيت الثاني إن "كحل" معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فكن من النساء الحور وكحل؛ لأن الكلام في معرض الاستهزاء، فكأنه جعله كالنساء في ملازمتهن البيوت ومحادثة بعضهن بعضا.

وقال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه، ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اهـ قال الصبان: وفيه عندي نظر، لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين.

قال: ومنعُ البيانيين إنما هو في الجمل التي لا محل لها، بخلاف التي لها محل فإن ذلك جائز، وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾، ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها.

واعطِفْ عَلى فِعْلِيَّةٍ إسْمِيّهْ واعْطِفْ عَلَى الإسْمِيّةِ الفِعْلِيّهْ

قوله "إسمية" و"الإسمية" بقطع الهمزة فيهما للضرورة، يعني أنه يجوز عطف الجملة الفعلية على الاسمية والاسمية على الفعلية، نحو: "زيد قائم ويقوم عمرو"، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال، الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: "قام زيد وعمرو أكرمته" أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما، والثاني: المنع مطلقا بالواو وبغيرها وهو لابن جني، والثالث: يجوز بالواو فقط أي لأنها أصل حروف العطف وهو للفارسي، وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة في "خرجت فإذا الأسد حاضر"، وقد عزاه الرضي لابن جني؛ وأضعف الأقوال هو القول الثاني بالمنع مطلقا، ويرده قوله: [681]

---

[681]- البيت من الرمل وهو بلا نسبة في مغني اللبيب: 631، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 873، قال البغدادي في شرح شواهد المغني، وهذا البيت لم أقف على قائله: 67/7، والنقد بالفتح أكل في الضرس والفعل نقِد بالكسر.

عاضـــــها الله غلامـــــا بعــــد مـــا   شــــابت الأصــــداغُ والضِّـــرسُ نَقِـــدْ

لكن خرّجه الفارسي على أن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، قال في المغني: ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو استينافية.

واعْطـفْ عَلَـى مـا واحِـدٌ قـدْ عَمِـلا   فيــــهِ ومُطْلَقًــــا سِــــواهُ حُظِــــلا

يعني أن النحاة أجمعوا على جواز العطف على معمولي أو معمولات عامل واحد، نحو: "إن زيدا ذاهب وعمرا جالس" ونحو: "أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا"، وأجمعوا كذلك على منع العطف على معمولات أكثر من عاملين، نحو: "إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكرٍ"، ففي هذا المثال العطف على ثلاث معمولات لثلاث عوامل، وهي: "إن" و"ضارب" ولام الجر، وأما العطف على معمولي عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعا، نحو: "كان آكلا طعامك عمروٌ وتمرَك بكرٌ" ففيه العطف هنا على معمولي عاملين، وهما: "كان" ومعمولها "عمرو"، و"آكلا" ومعمولها "طعامك"؛ لكن الإجماع الذي ذكر ابن مالك غير صحيح، وقد اعترضه عليه أبو حيان وتبعه شراح التسهيل والأشموني، لأن الفارسي نقل الجواز مطلقا عن جماعة وعد منهم الأخفش، وأما إن كان أحد العاملين جارا فإن كان مؤخرا نحو: "زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة"، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدما، نحو: "في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة" فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الجواز وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وحجة من أجاز ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ للمؤمنين * وفي خلقكم وما يبث من دابة ءَايَٰتٌ لقوم يوقنون * وَٱخْتِلَٰفِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح ءَايَٰتٌ لقوم يعقلون﴾ في قراءة من نصب "آيات" فنابت الواو في قوله " واختلاف" مناب "إن" و"في"، كأنه قيل "وإن في اختلاف" إذ قرأ الأخوان

بنصب "آيات" الثانية والثالثة وقرأ الباقون بالرفع، فقد استُدل بالقراءتين في "آيات" الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى نيابة الواو في قوله: "واختلاف" مناب الابتداء و"في"، وأما النصب فعلى نيابتها مناب "إنّ" و"في".

لكن ناقش ابن هشام المستدل في الاحتجاج بالقراءتين في المغني فلينظر.

واحتج المجيز أيضا بقول الشاعر: [682]

أكـــــل امـــــرئ تحســـــبين امـــــرأ   ونـــــار توقـــــد بالليـــــل نـــــارا

وحجة المانعين: أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع ذكره ابن السراج، والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه، وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف، فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم "في الدار زيد والحجرة عمرو"، أو من عطف المفردات، لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد، كما في "ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة" بنصب تمرة وشحمة، وفصّل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع، نحو: "ضربت زيدا بسوط واليوم عود عمرا" ونص كلام التسهيل الذي عقد الناظم بعضه في بيته: وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جارا أو اتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا، والأصح المنع مطلقا، وما أوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف اهـ قال المرادي: كان ينبغي أن يقول: "بجار مدلول عليه" ليشمل الاسم نحو قوله "ونار" إذ التقدير: "وكل نار" اهـ ونحوه في المساعد

قوله: "أو انفصل بلا" نحو: "ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو"، وقوله: [683]

مـــــا لمحـــــب جلـــــد إن هجـــــرا   ولا حبيـــــــب رأفـــــــة فيجـــــــبرا

682- البيت من المتقارب وقائله أبو دؤاد الإيادي. العيني: 445/3.

683- الرجز بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 353/3.

وقد حصّل المرادي في المسألة أربعة مذاهب: الجواز بشرطه وهو مذهب الأخفش ومن وافقه واختاره بعضهم، الثاني: الجواز مطلقا ونسبه ابن الحاجب إلى الفراء، والثالث: الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، والمذهب الرابع: المنع مطلقا. بل ذكر السيوطي في العطف على معمولي عاملين سبعة أقوال.

وكُلُّ ما اسْمَينِ تعاطَفَا تَلا طابَقَ بعْدَ أوْ وبَلْ لكِنْ ولا
أَحَدَ الِاسْمَينِ وطابَقْتَهُما مَعًا إذا بالواوِ عاطَفْتَهُما

قوله: "وكل ما اسمين تعاطفا .. إلخ" يعني أنه إن صلح للمعطوف والمعطوف عليه مذكور بعدهما طابق أحدهما في الضمير والخبر والحال بعد "أو" و"بل" و"لكن" و"لا"، نحو: "زيد أو هند جاءني" إذ المعنى "أحدهما جاءني"، و "زيد بل عمرو قام"، و"ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني"، ونحو: "زيد لا عمرو جاءني"، وكذلك "أم" ولم يذكرها الناظم وذكرها الرضي، وقد أجاز الأخفش الوجهين تمسكا بقوله تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾، قال الرضي: فإن قصدت أحدهما - وذلك واجب إذا كان الضمير في الخبر - وجب إفراد الضمير نحو: "زيد لا عمرو جاءني"، وتقول: "زيد أو هند جاءني" ولا تقول: "جاءتني" إذ المعنى "أحدهما جاءني" فغلب التذكير، وإن قصدتهما معا وجبت المطابقة، نحو: "زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما" و"زيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما"، قال تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾، وليست "أو" هنا بمعنى الواو كما قيل، بل نقول: جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنيا أو فقيرا فلا باس فإن الله أولى بالغني والفقير، و إنما قال الله تعالى: ﴿وإذا رأوا تِجَٰرَةً أو لهوا انفضوا إليها﴾ فأفرد الضمير مع أن الانفضاض كان إليهما معا، لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله "رأوا" اهـ باختصار

وقد تبع الناظم في قوله: "طابق بعد أو ..إلخ" المصنفَ في التسهيل، لكن قال أبو حيان في الارتشاف: إن الذي يقتضيه النظر في "لا" كون الحكم للأول نحو: "زيد لا هند قائم"، وفي "بل" و"لكن" كون الحكم للثاني، نحو: "هند بل عمرو ذاهب" و "ما هند

لكن عمرو منطلق". قال: ونقل الأخفش عن العرب كون الحكم مع "أو" للأول وللثاني، نحو: "زيد أو هند منطلق أو منطلقة" اهـ

قال الشيخ خالد: وهو ـ أي ما نقله الأخفش ـ شاذ مخالف للقياس، وعَلّل كون الحكم للأول في "لا" وللثاني في "بل" و"لكن" بأنه هو الموجب له الحكم، وعَلّل مطابقة أحدهما لا بعينه في "أو" بأنهما مقصودان، وجَعل "أم" مثل "أو"، وذَكر أن المرادي أسقط "أم" كما أسقطها المصنف وجعل "لكن" مثل "لا".

قوله: "وطابقتهما معا ..إلخ" أي ويطابق الاسمين معا إذا عطفتهما بالواو، نحو: "زيد وعمرو المنطلقان مررت بهما"، قال ابن عصفور: ولا يفرد الخبر إلا حيث سمع، وهو على الحذف من الأول لدلالة خبر الثاني عليه، نحو: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾، وقال مرة أخرى: الأحسن أن لا يفرد، وقال الخضراوي: قيل يحذف خبر الأول وقيل خبر الثاني وقيل أنت مخير، وقيل في الآية إن الواو بمعنى "أو" أي يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر اهـ من الصبان

وأما قوله: [684]

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ... ـود ما لم يعاص كان جنونا

ففيه حذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر عليه، فالتقدير: إن شرخ الشباب ما لم يعاص كان جنونا والشعر الأسود كذلك لدلالة الثاني عليه، هذا مذهب سيبويه لسلامته من الفصل ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، وذهب جماعة إلى أن الحذف من الثاني بناء على أنه إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى على ما يشهد به أكثر مواضع مثل هذا الحذف، لكن محل الخلاف هل الحذف من الأوائل أو الأواخر؟ إذا لم تكن قرينة وإلا فلا، كقوله: [685]

684- البيت من الخفيف، وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، أمالي ابن الشجري: 2/ 44.

685- البيت من المنسرح، وقائله قيس بن الخطيم، كما في العيني: 1/ 557، ونسبه في الخزانة لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي: 2/ 190.

نحـــن بمـــا عنـــدنا وأنـــت بمـــا عنـــدك راض والـــرأي مختلـــف

وقوله: (686)

خليلـــي هـــل طـــب فـــإني وأنتمـــا إذا لم تبوحـــا بـــالهوى دنفـــان

وحكم "حتى" حكم الواو.

قول الناظم: "وكل ما اسمين" "ما" نكرة موصوفة بجملة "تلا"، و"تعاطفا" صفة اسمين، و"اسمين" مفعول "تلا" متقدما.

وإنْ بِـــثُمّ عـــاطَفُوا الإسْـــمَينِ أوْ فـــا فَجَـــوِّزًا لَـــهُ الـــوَجْهَينِ

قوله: "الإسمين" بقطع الهمزة للضرورة، وقوله: "فجوزا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وإن كان العطف بالفاء أو "ثم" فتجوز المطابقة ومراعاة أحدهما على الأصح، نحو: "زيد فعمرو منطلقان أو منطلق" و"مررت بهما أو به" وكذلك "ثم" إلا أنه ذكر في المساعد: أن الإفراد مع "ثم" أحسن، وذلك للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: "بشر ثم خالد انطلق أو انطلقا"، وقيل: لا تجوز المطابقة لأن تعاطفهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير، بل يجب حذف الخبر من أحدهما، نحو: "زيد فعمرو قام"، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني، نحو: "زيد قام فعمرو أو ثم عمرو"، والصحيح جواز المطابقة إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء و" ثم"، إذ يقال: " قام الرجلان" مع ترتيبهما، والإضمار كالإظهار في هذا، وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا، نحو: "جاءني زيد فعمرو فقمت لهما" و"جاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان".

وبَـــينَ عـــاطِفٍ ومَعْطُـــوفٍ فَصَـــلْ ظَـرْفٌ وبَعْـضٌ ذا اخْتِيـارًا قـدْ حَظَـلْ

يعني أنه ربما يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بالظرف والمجرور، نحو: ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ لأن الظاهر أن "تحكموا" عطف

686- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 2/ 274، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 866. وشرح شواهد المغني للبغدادي: 42/7.

على "أن تودوا"، وفصل بينهما بالظرف وهو ﴿إذا حكمتم بين الناس﴾، لكن نقل ناظر الجيش عن أبي حيان احتمال الآية لوجهين آخرين، أحدهما: أن يكون ثم ظرف محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: إن الله يامركم إذا ائتمنتم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وتكون الواو عاطفة ظرفا على ظرف ومفعولا على مفعول؛ والثاني: أن بعد الواو فعلا محذوفا لدلالة السياق عليه، تقديره: ويامركم إذا حكمتم أن تحكموا بالعدل، فيصير ذلك من عطف الجمل لا من عطف المفردات. قال ناظر الجيش: ولا شك أن تقدير محذوف خلاف الأصل، والقول بالفصل أقرب وأولى اهـ. ونحو قوله تعالى: ﴿الله الذي خلق سبع سَمَٰوَٰتٍ ومن الأرض مثلهن﴾.

فإن كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل، فلا يجوز: "قام زيد وفي الدار قعد" ولا "زيد يقوم وعندك يقعد"، قال بعضهم: لعدم تمكن الفعل من العاطف.

وقال ناظر الجيش: لا يظهر لامتناع الفصل إذا كان المعطوف فعلا وجه، والظاهر أنه لا فرق بين الاسم والفعل في ذلك.اهـ منه وقد نقل الإطلاق أبو حيان عن الأصحاب معترضا به تقييد المصنف كما في الهمع.

وإطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره، والمغاربة يقولون: إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين أي الظرف والجار والمجرور، وإن كان على حرف لم يجز إلا في الضرورة، ولم يفرقوا بين الفعل والاسم. اهـ من المساعد.

قوله: "وبعض ذا اختيارا ..إلخ" يعني أن هذا جائز في السعة، وبعضهم وهو أبو علي الفارسي خصه بالضرورة، وما ذُكر من الشواهد القرآنية يرد عليه.

وكلام أبي علي يقتضي أنه لا فرق بين ما هو على حرف واحد وغيره، فما نُقل عنه يوافق المغاربة من وجه دون وجه، وتعليلُه يرشد إلى ذلك حيث قال: إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه وهو نائب مناب العامل، ولا يفصل بين العامل ومعموله فالنائب أولى. قاله في المساعد

ويرد على المغاربة في تفصيلهم قوله: (687)

أبـــو حـــنش يـــؤرقني وطلـــق   وعمــــار وآونـــة أثـــالا

وقوله: (688)

أتعـــرف أم لا رســـم دار معَطّـــلا   مـــن العـــام تغشـــاه ومـــن عـــام أوّلا

قطـــارٌ وتـــاراتٍ خريـــقٌ كأنهـــا   مُــضِلَّةُ بـــوٍّ في رعيـــل تعجّـــلا

قال ناظر الجيش: وما ذهب إليه المغاربة غير ظاهر، وكفى بما استشهد به المصنف من الكتاب العزيز دافعا لما ذكروه.اهـ

ومحل الخلاف حيث كان الفاصل غير معطوف على مثله، وإلا كان من باب قول الناظم السابق: (واعطف على ما واحد قد عملا... إلخ)، كقوله تعالى: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا﴾، وقوله تعالى: ﴿ربنا ءَاتِنَا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة﴾، والعجب كيف خفي ذلك على المصنف فمثّل بالآيتين للمسألة، وأن يكون الفاصل غير أجنبي، والمعطوف غير مجرور وإلا منع لضعف الحرف عن النيابة عن عاملين.

وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه في المعنى، وبنى عليه إعرابه "أشد" من قوله تعالى: ﴿فاذكروا الله كذكركم ءَابَآءَكُمْ أو أشد ذكرا﴾ حالا من "ذكر" المعطوف على "كذكركم" قال: لأن المعنى: (اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد)، فـ"أشد" في الأصل صفة "ذكرا"، فلما قدم عليه أعرب حالا منه. انظر الصبان

687- البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي، العيني: 2/ 421، والشاهد فيه الفصل بين أثالا وواو العطف بالظرف وهو آونة.

688- البيتان للقحيف العقيلي. خزانة الأدب: 2/ 341، قِطار بكسر القاف فاعل تغشاه وهو جمع قطر،، وخريق ريح باردة شديدة الهبوب، وقوله مضلة اسم فاعل من أضللت الشيء بمعنى فقدته، والبو جلد الحوار يحشى إذا مات فتعطف عليه الناقة، والشاهد فيه الفصل بين خريق والواو العاطفة بالظرف وهو تاراتٍ.

وفَصَـــــلُوا بَينَهُمـــــا بِالقَسَـــــمِ نَحْـــوُ اقــدُرًا ثُـــمّ بِرَبِّـــكَ احْلُـــمِ

قوله: "ثم اقدرا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم استعطافا أو غيره نحو "اقدرا..إلخ"، و نحو: "قام زيد ثم والله عمرو"، وهذا مقيد عند غير المغاربة بما إذا كان المعطوف غير فعل، وأما إذا كان فعلا فلا يجوز بوجه خلافا للمغاربة، لإمكان جعل الجملة جواب قسم، وقد علمت ما في مثال الناظم والحكم صحيح، فلذلك قال بعضهم: الصواب "سوى اقدرا..إلخ".

وهذه المسألة – وهي الفصل بالقسم – ليست من مسائل التسهيل وإنما استدركها عليه شراحه.

فائدة: قال الرضي: ويجوز أيضا الفصل بالشرط نحو: "اضرب زيدا ثم إن أكرمتني عمرا"، وبالظن نحو: "قام زيد ثم أظن عمرو"، لكن بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما، ولا "أم" لأن "أم" العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب.

وإنْ يَــكُ المَفْصــولُ مَعْطوفًــا عَلَــى مُـــنْخَفِضٍ فخافِضًـــا حَتْمًـــا تَــلا
نَحْـــوُ بِـــذي مَـــرَرْتُ والآنَ بِـــذِ ي ونَصْــبُهُ بِمُـــضْمَرٍ قـــدِ احْتُـــذِي

يعني أنه إن كان المفصول عن العاطف مجرورا أعيد الجار، وذلك لأن الخافض ضعيف غير متصرف فلم يقو أن يعطف على معموله مع الفصل بين المتعاطفين، وسواء كان الفاصل معطوفا أو غيره، نحو: "مررت أمس بزيد واليوم بعمرو"، و نحو: "مررت بذي والآن بذي" والأصل: "مررت بذي وذي" ونحو: "مررت بزيد وأمس بعمرو".

وأجاز الفراء في قراءة من فتح الباء في قوله تعالى: ﴿ومن وراء **إِسْحَٰقَ** يعقوب﴾ أن يكون يعقوب مجرورا.

وقد جعل الشيخ الحسن ابن زين رحمه الله في طرته على اللامية من هذه المسألة قول الحضرمي: (ومع ثمانية عشر)، فقال: "عشر" بالجر عطف على "امرر به" بفصل العاطف بالظرف؛ لكن يرد عليه عدم إعادة الخافض، إلا أن ما ذكره متعين على رواية: "كمتّ به" وأما على رواية: "كمرَّ به" فمحل نظر هل يصح الرفع على الابتداء، والخبر: "كمرَّ به"؟.

قول الناظم: "ونصبه بمضمر قد احتذي" أي اتبع، يعني أنه يجوز أن ينصب بفعل مضمر، وخرج عليه أبو علي وابن جني وغيرهما القراءة السابقة في قوله تعالى: ﴿ومن وراء إِسۡحَٰقَ يعقوب﴾، وتجعل الفتحة علامة نصب لا جر، ويقدر له فعل مضمر ينصبه أي وهبنا، وهو في قراءة الرفع مبتدأ. قال المصنف: ويجوز أن يكون جر "يعقوب" بباء محذوفة، وهو أسهل من الجر بمضاف محذوف بعد فصل، كقراءة من قرأ: ﴿والله يريد الآخرة﴾ أي "عمل الآخرة" كما في التصريح، قال: ومن قدّر "عرض الآخرة" فقد تجوّز.

❁❁❁

البدل

لَمْ يُبْدَلِ المُضْمَرُ مِمّا أُضْمِرا   ولا مِنَ الظاهِرِ إلاّ ما يُرَى
مُفِيدَ ما أَفادَ مَعْطوفٌ بِبَلْ   وجا مِنَ الغائِبِ مُظْهَرٌ بَدَلْ

يعني أنه لا يبدل المضمر من المضمر، نحو: "رأيتك إياك" على أن يكون الضمير الثاني بدلا من الأول وفاقا للكوفيين، وما أوهم ذلك فتوكيد، وقد تقدم الكلام على هذا عند قوله: (ويجعل المنتصب المنفصل موكدا..إلخ)، ولا يبدل أيضا الضمير من الظاهر نحو: "رأيت زيدا إياه"، قال ابن مالك: "رأيت زيدا إياه" لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه، وإنما هو من وضع النحويين، ولو استعمل كان تأكيدا.

قال الشيخ خالد: أما المثال الأول أي "رأيتك إياك" فيمكن دعوى التوكيد فيه، وأما المثال الثاني أي "رأيت زيدا إياه" فغير ممكن إذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر إجماعا.اهـ

أقول: ولينظر هذا مع قول الرضي في نحو: "لقيت زيدا إياه" ولو رجع "إياه" إلى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا، لأنه يكون كقولك: "رأيت زيدا زيدا".

واحتج من أجاز ذلك برواية "عليهما" في قوله:[689]

على أحوذيين استقلت عليهما   ... ...

وجعل منه قراءة بعضهم ﴿وللظالمين أعد لهم﴾، لأنه لا يمكن تعلق اللام الأولى والثانية بـ"أعد" المذكور، لأنه إذا تعدى العامل للضمير لم يتعد للظاهر، ولأنه لا يتعدى عامل واحد بحرف مرتين، ولا يصح أن يكون من باب الاشتغال، فإنما الأول متعلق بالمذكور والثاني بدل منه. قاله الدماميني

قوله: "إلا ما يرى مفيد ..إلخ" أي منع إبدال الضمير ليس على إطلاقه، بل تستثنى

689- البيت من الطويل، محذوف، وقائله حميد بن ثور يصف قطاة. العيني: 177/1، والأحوذي الخفيف في الشيء لحذقه، وعنى بالأحوذيين جناحي القطاة، والرواية المشهورة (استقلت عشية وما هي... إلخ) ورواية الشاهد هنا (استقلت عليهما نجاة فتبدو تارة وتغيب) والشاهد فيه: إبدال الضمير في عليهما من أحوذيين بدليل إعادة العامل وهو على.

صورة يجوز فيها ذلك، وهي: إذا ما أفاد الضمير الثاني ما يفيده معطوف ببل من الإضراب، نحو: "إياك إياي قصد زيد"، لأن التأكيد هنا لا يتأتى قاله الدماميني، قال الصبان بعد نقله: ونحو "عمرا إياي قصد زيد" فعلم أن قوله –يعني الأشموني– "إن لم يفد إضرابا" قيد في كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه.

قوله: "وجا من الغائب ..إلخ" يريد أن إبدال الظاهر من ضمير الغيبة يجوز مطلقا، أي سواء كان بدل كل أو بعض أو اشتمال أو إضراب أو نسيان أو غلط، وقد أحسن الناظم في دخوله بهذا الشطر على بيت الخلاصة:

كزره خالدا وقبله اليدا   واعرفه حقه ... ...

ومنه قول الشاعر: (690)

على حالة لو أن بالقوم حاتما   على جوده لضن بالماء حاتمِ

وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾.

مُوافِقًا مُخالِفًا يُلْفَى البَدَلْ   في العُرْفِ والنُّكْرِ لِما قَبْلُ اسْتَقَلْ

يعني أن البدل يوافق المبدل منه ويخالفه في التعريف والتنكير، فتبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿اهدنا **ٱلصِّرَٰطَ** المستقيم * **صِرَٰطَ** الذين أنعمت عليهم﴾، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إن للمتقين مفازا * حدائق **وَأَعۡنَٰبٗا** ﴾، والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي **إِلَىٰ صِرَٰطٖ** مستقيم * **صِرَٰطِ** الله﴾، والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنسفعا بالناصية * ناصية **كَٰذِبَةٍ** خاطئة﴾، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ، وأن تكون النكرة موصوفة، ووافقهم ابن أبي الربيع على الثاني، وحكى بعضهم أيضا اشتراط اتحاد اللفظ في إبدال المعرفة من النكرة، وليس بصحيح لشهادة السماع بخلافه،

690- البيت من الطويل وقائله الفرزدق، والشاهد في قوله: حاتم حيث جره على أنه بدل من الهاء في "جوده". العيني: 4/ 186.

وأما إبدال النكرة من النكرة فلا يشترط فيه اتحاد اللفظ، وإنما يشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ بنصب "كل" الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، ولم يشترط البصريون في إبدال المعرفة من النكرة اتحاد لفظ ولا وجود وصف، كما لم يشترطوا في إبدال النكرة من النكرة وجود وصف فيه زيادة بيان، بل بعض كلام الكوفيين يوافقهم، فقد أجاز الفراء في ﴿هَٰرُونَ أَخِي﴾ كونه بدلا من "وزيرا"، ويدل للبصريين قوله: (691)

فألقت قناعا دونه الشمس واتقت بأحسن موصولين كف ومعصم

وقوله: (692)

فإلى ابن أم أُنَاس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف

ملك إذا نزل الوفود ببابه نزلوا موارد مزبد لا تنزف

وقوله: (693)

(691) البيت من الطويل وهو من شعر لأبي حية النميري أوله:

رمته أناة من ربيعة عامر نؤوم الضحى في مأتم أي مأتم

فجاءت كخوط البان لا متتايع ولكن بسيما ذي وقار وميسم

فقلن لها سرا فديناك لا يرح صحيحا وإلا تقتليه فألمي

وبعد البيت:

وقالت فلما أفرغت في فؤاده وعينيه منها السحر قلن لها انعمي

فود بجدع الأنف لو أن صحبه تنادوا وقالوا في المناخ له نم

فراح وما يدري أفي طلعة الضحى تروح أم داج من الليل مظلم

شرح حماسة أبي تمام للأعلم 816/2

692- البيتان من الكامل وقائلهما، بشر بن أبي خازم، أمُّ أناس: بنت عوف بن محلم وأزحفت الراحلة: لم يمكنها أن تسير. المزبد: النهر الكثير الماء. لا ينزف لا ينفد ما فيه. والشاهد فيه إبدال ملك من ابن أم أناس. شرح شواهد الكتاب للسيرافي: 27/2.

693- البيت من الوافر، وقائله سمير بن الحارث الضبي. خزانة الأدب: 362/2، والشاهد فيه إبدال النكرة (خير منك) من المعرفة (أبيك) بلا وصف ولا اتحاد لفظ.

فــــلا وأبيـــــك خـــــير منـــــك إني   ليـــــؤذيني الـــــتحمحم والصـــــهيل

تنبيهان: الأول: إنما جاز التخالف هنا بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير مع أنه قد يقصد به التوضيح كالنعت ولم يجز ذلك بين النعت والمنعوت، لأن النعت والمنعوت واحد بالذات فلا يليق تأديتهما بما يتنافى فيه الغرض؛ ووجه تنافي الغرض في التعريف والتنكير هو أن النكرة إنما تورد لغرض الإبهام، والمعرفة لغرض التعيين، وهما غرضان متنافيان. انظر حاشية ياسين على الألفية في باب النعت. وفي التفريق بما ذكر نظر فليتأمل.

الثاني: حكم الإفراد والتذكير وأضدادهما أنه إذا كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع، ككون أحدهما مصدرا نحو: ﴿مفازا * حدائق﴾، أو قصد التفصيل كقوله: [694]

وكنـــت كـــذي رجلـــين رجـــل صـــحيحة   ورجـــل رمـــى فيهـــا الزمـــان فشـــلت

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها قاله الأشموني، قال الصبان: قوله: "أو قصد التفصيل" قد يقال: المطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما.

وربّمـــا اسْـــتُغْنِيَ عـــنْ مـــا أُبْـــدِلا   مِنـــهُ بِـــه فـــي مـــا بِهـــا قـــدْ وُصِـــلا

الضمير في قوله: "منه" عائد إلى "ما" في "ما أبدلا منه"، و الضمير في "به" يعود إلى البدل المحدث عنه في الباب، أي وربما استغني عن المبدل منه بالبدل، والضمير في "بها" عائد إلى "ما" في قوله "ما قد وصلا" باعتبار المعنى؛ يعني أنه قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه، نحو: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب﴾ أي تصفه، فـ"ما" موصولة وعائدها الضمير من "تصف" و"الكذب" بدل من ذلك الضمير الذي حذف، وقيل: "ما" مصدرية و"الكذب" مفعول "تصف" والجملة بعده محكية، وقرئت الآية بجر "الكذب" على أنه بدل من "ما" على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب صفة للفاعل.

694- البيت من الطويل، وقائله: كثير بن عبد الرحمن. العيني: 204/4.

فيجوز في نحو: "أحسن إلى الذي صحبت زيدا" الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجره بدلا من "الذي"، ونصبه بدلا من الضمير المحذوف من "صحبت"، وهي مسألتنا قاله المصنف.

وليس من هذا قوله تعالى: ﴿كما أرسلنا فيكم رسولا﴾ على أن التقدير "أرسلناه" و"رسولا" بدل من الضمير، لأن إطلاق "ما" على الواحد من أولي العلم نادر، والظاهر أن "ما" هنا كافة أو مصدرية، وكونها مصدرية أظهر كما صرح به في المغني، لإبقاء الكاف حينئذ على عمل الجر.

وجواز هذا الاستغناء مبني على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وإلا فلا يصح الاستغناء عنه بما هو من جملة أخرى.

وقد عقد الناظم هنا قول المصنف في التسهيل: "وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه" قال الشيخ خالد: وفي عبارته تشكيك، وهو إن عني بالاستغناء أنه لا يجوز ذكر الضمير لأن الظاهر عوض عنه اقتضى أنه يحذف وجوبا وليس لنا عائد يجب حذفه؛ وإن عني أنه يجوز ذكره فما معنى الاستغناء؟ مع أن الربط بالضمير لا بالظاهر؛ وإن عني أن الضمير أقيم مقامه الظاهر فالظاهر مفعول لا بدل، قال: على أن المسألة مذكورة في باب الموصول كقولهم: "الحجاج الذي رأيت ابن يوسف" أي رأيته فما فائدة ذكرها؟

تنبيه: ظاهر قول الناظم: "وربما استغني" أنه لا حذف وإنما البدل أغنى عن المبدل منه، وهو ظاهر عبارة التسهيل المتقدمة أيضا وتبعه الأشموني، وفي جواز حذف المبدل منه وإبقاء البدل قولان: أحدهما جوازه وهو للمصنف تبعا للأخفش، وقيل: لا يجوز وعليه السيرافي وغيره، لأن البدل للإسهاب والحذف ينافيه، أما البدل فلم يثبت حذفه كما أشار له في التصريح في آية ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾، وصرح به ياسين في حاشيته. انظر شرح ابن زكري للفريدة.

وغالِبًا قَدْ أَسْنَدُوا إِلَى البَدَلْ ... كإنّها الحُبَّ بَرَى والعَكْسُ قَلْ

يعني أن الغالب كون البدل معتمدا عليه ما بعده، أي اعتمد عليه ما بعده

في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما، لأنه المقصود بالحكم، نحو: "إن زيدا عينَه حسنة"، و"إن هند جفنَها فاتر"، فأنث الخبر في الأول وذكّر في الثاني، ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني، و "إنما الحب برى" فـ"الحب" بدل من الضمير المؤنث، والخبر" برى" وهو موافق له في التذكير لا للمبدل منه، وقوله "الحب" أي حبها فـ"أل" خلف عن الضمير أو هو محذوف للزومه في بدل الاشتمال، ولخفاء هذا المثال صوبه بعضهم بقوله: "كإن هند حبها في القلب حل".

ومن هذا قول المصنف في الخلاصة: "إنك ابتهاجك استمالا" وإلا لقال: "استملت" بالخطاب، فلا وجه لما قيل: لعل ضمير الغيبة بملاحظة البدل، أو التقدير: "شخص استمالا" قاله ياسين في حاشيته على الألفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾ في قراءة من نصب فـ"مسودة" حال من البدل لا من المبدل منه.

وكلُّ ما جاز أن يكون بدلا مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبر كالآية فالرفع أقيس. قاله سيبويه، ومنه: [695]

فما كان قيس هلكه هلك واحد ... ...

قاله المرادي.

قوله: "والعكس قل" أي وقد يكون البدل في حكم الملغى ويكون الاعتماد على المبدل منه، وهو قليل كقوله: [696]

إن السيوف غدوَّها ورواحَها ... تركت هوازن مثل قرن الأعضب

ولو اعتمد على البدل لقال: "تركا"، قال ياسين: فليس المبدل منه في نية الطرح

695- تمامه: (ولكنه بنيان قوم تهدما) البيت من الطويل وقائله عبدة بن الطبيب يرثي قيس بن عاصم ،الأغاني 25/21 ووفيات الأعيان183/1

696- البيت من الكامل، وقائله الأخطل من قصيدة يمدح بها العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس رضي الله عنهم. خزانة الأدب: 322/2.

دائما بل هو الكثير اهـ وفي التصريح ما نصه: قولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ، بدليل جواز "ضربت زيدا يده" إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه. قاله في صدر كلامه على البدل، وفي شرح الرضي: وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط اهـ وقد أطال الشاطبي في ما يتعلق بهذا في شرحه للخلاصة عند قوله: (كإنك ابتهاجك استمالا).

ولم يسلم أبو حيان ما قاله المصنف هنا من كون البدل قد يكون في حكم الملغى، وأورد تخريج ابن عصفور للبيت المتقدم على أن "غدوها ورواحها" منصوبان على الظرف كخفوق النجم، كأنه قال: إن السيوف وقت غدوها ورواحها على هوازن تركتهم مثل قرن الأعضب. قال ناظر الجيش: ولا يخفى ضعف هذا التخريج، فليس المراد أن السيوف تركت هوازن في وقت غدوها ورواحها.

واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُفَصِّلا وكَانَ مَا مِنْ قَبْلِهِ مُحَصِّلا
وإنْ يَكُنْ غَيرَ مُحَصِّلٍ فَلَنْ يُتْبَعَ مَا لَمْ يُنوَ مَعطوفٌ إذَنْ

يعني أن البدل إذا كان مفصلا به مبدل منه مذكور وكان البدل محصلا لما قبله، أي وافيا به ومستوعبا لأنواعه، يجوز فيه الإتباع والقطع، نحو: "مررت برجال قصير وطويل وربعة" وقوله: [697]

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وقد يستوي الإبدال والقطع في اللفظ كقوله: [698]

ولي دونكم أهلون سيد عملس وأرقط زهلول وعرفاء جيأل

وأما إن كان غير واف ولا محصل لما قبله، فيتعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف،

697- تقدم الكلام عليه.

698- البيت من الطويل، وهو للشنفرى. مختار الشعر الجاهلي 598/2. والسيد بكسر السين: الذيب، والعملس بفتح العين والميم وتشديد اللام: القوي على السير السريع، وأراد بالأرقط النمر، والزهلول بضم الزاي: الأملس، وعرفاء: تقال للضبع لكثرة شعر رقبتها، وجيأل: اسم للضبع فهو بدل من عرفاء.

نحو: "مررت برجال طويل وقصير"، لأنه صار بدل بعض غير مشتمل على ضمير، وهو ممنوع قال: [699]

توهمـــــت آيـــــات لهـــــا فعرفـــــتها لســـــتة أعـــــوام وذا العـــــام ســـــابع

رمـــــاد ككحـــــل العـــــين لأيـــــا أبينـــــه ونـــؤي كجـــذم الحـــوض أثلـــم خاشـــع

يروى برفع "رماد" و "نؤي" على القطع عن "آيات" أي منها، وبنصبهما على تأويل آيات بمعنى آيتين، أو على ما يأتي من تقدير محذوف يصح به الإتباع أي رمادا ونؤيا وأثفية. قاله أبوحيان في الارتشاف

قوله: "ما لم ينو معطوف إذن" بالوقف على النون لا على الألف وإن كان هو مذهب الجمهور وأجمع القراء السبعة عليه، للضرورة مع أنه نقل عن المازني والمبرد واختاره ابن عصفور؛ يعني أنه إن نوي معطوف محذوف جاز الأمران: الإتباع والقطع، نحو: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر»[700] روي بالرفع على تقدير: "منهن الشرك بالله والسحر"، وبالنصب على تقدير: "وأخواتهما" لثبوتها في حديث آخر من أن الموبقات سبع، واقتصر على اثنتين منها تنبيها على أنها أحق بالاجتناب.

وكقوله: [701]

... ... وجاراتهـــا أم الربـــاب بمأســـل

قال أبو حيان في الارتشاف: وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في نحو: "مررت بزيد أخيك" القطع فتقول "أخوك"، نص عليه سيبويه والأخفش،

699- البيتان من الطويل، وقائلهما النابغة الذبياني، مختارات الأعلم: 1/155-176. أثلم: متثلم، وخاشع: لاصق بالأرض.

700- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الطب، رقم: 5764، ومسلم في باب بيان الكبائر رقم: 267

701- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر، مختارات الأعلم 1/24. وأوله: كدأبك من أم الحويرث قبلها.

وهو قبيح عند بعضهم إلا إن طال الكلام نحو: ﴿قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار﴾.

قال ياسين في حاشيته على الفاكهي: ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى إن بعضهم في باب العلم أنكر أنه يقطع، وقال: المعروف إنما هو قطع النعوت اهـ

وقال بعضهم: يجوز قطع البيان والتوكيد والعطف قال: [702]

إلى قَلَهَى تكون الدار منا ... إلى أكناف دومة فالحجون

تم بعون الله تعالى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث – إن شاء الله تعالى– وأوله باب النداء

❁❁❁

702- البيت من الوافر، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختارات الأعلم: 1/ 276، وقلهى بوزن جمزى موضع، من القله وهو الوسخ. معجم البلدان: 343/4.

الفـهرس